حنّا بطاطو



الكتاب الثالث

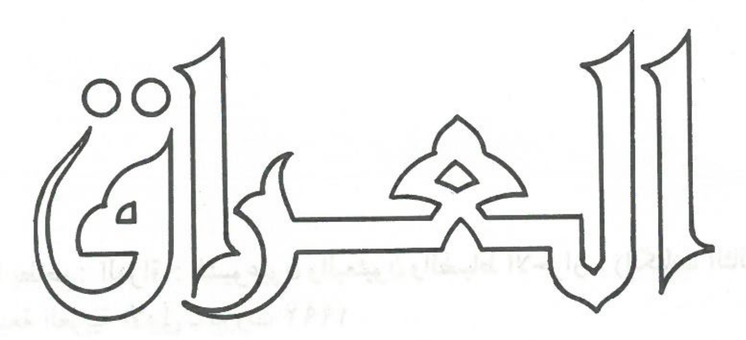
الشيوعيون والبعثيون والضبّاط الأحرار

ترجمة: عفيف الرزّاز



مؤسسة الأبحاث العربية

حنّا بطاطو

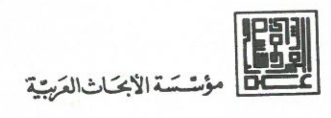


العراق

الكتاب الثالث

الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار

ترجمة: عفيف الرزّاز



مؤسسة الأبحاث العربية

* حنا بطاطو: العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار - (الكتاب الثالث)
* الطبعة العربية الأولى - بيروت ١٩٩٢

ص. ب: ٥٠٥٧ - ١٣ (شوران)، بيروت - لبنان
هاتف: ٨١٠٠٥٥/٦، تلكس ٢٠٦٣٩ دلتا - لبنان
* العنوان الأصلي للكتاب بالانكليزية:

Hanna BATATU, *The old social classes and The Revolutionary Movements of Iraq*. Book III, New Jersey: Princeton University Press, 1978.

الإهداء

الى شعب العراق

المحتويات

قائمة الجداول



الفصل الأول

تغير الأيدي الممسكة بالدفة الشيوعية والشيوعيون يرصون صفوفهم

لم تؤدِّ سياسة «النزول إلى الشوارع» والنضال المباشر والشامل ضد الحكومة، التي سعى نافد الصبر حميد عثمان إلى إسقاط حلف بغداد(*)[1] بواسطتها، إلى أية نتيجة. وعانى الحزب الكثير، لأنه لم يكن مستعداً لكل هذه المهمة. ودفع عثمان نفسه الثمن عملياً، وإن لم يكن كلياً. ففي حزيران (يونيو) ١٩٥٥ وقفت أكثرية أعضاء اللجنة المركزية بشكل حاسم ضده بعد أن حاول هؤلاء ـ دون جدوى ـ كبح الأمور وإعادة عثمان إلى خط الحكمة. وسيطر هؤلاء الأعضاء على مطبعة الحزب، وأبعدوا عثمان عن السكرتارية وأعادوا تنظيم اللجنة المركزية (انظر الجدول ١ ـ ١)، ونقلوا دفة القيادة في النهاية إلى حسين أحمد الرضي[2]، الذي كان عثمان قد وبّخه قبل ذلك بسنة واحدة فقط على «انحرافه اليميني»[3]. وشرح هؤلاء في بيان وزع لاحقاً على أعضاء الحزب السبب الذي جعلهم يسعون إلى «تدمير الحاجز الفردي» الذي كان يحول بينهم وبين أداء «واجباتهم». وأشار البيان إلى أن ذنب عثمان كان «النظرة وحيدة الجانب» و«القرارات الفردية» و«الأوامر الهستيرية». فهو لم يقتصر على اتخاذ مبادرات متميزة «بالمغامرة والتهور»، وزج أفضل مقاتلي الحزب في «معارك انتحارية»، أو على إظهار العجز عن تنفيذ سياسة مشتركة مع القوى الوطنية الأخرى مما عزل الحزب سياسياً، بل أنه

(*) ملاحظة: الاقتباسات الواردة في هذا الكتاب مترجمة عن الانكليزية، لتعذر العودة إلى النصوص الأصلية (المترجم).

(١) انظر ص ٣٤٣ و٣٥٤ ـ ٣٥٥ في الكتاب الثاني «العراق ـ الحزب الشيوعي»، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩١.

(٢) حول حسين أحمد الرضي؛ المعروف أيضاً باسم الرضوي، انظر الجدول ٢١ ـ ١ من الكتاب الثاني والفصل ٢ من هذا الكتاب.

(٣) انظر ص ٣٤٢ و٣٤٣ في الكتاب الثاني.

تحرك أيضاً «بروح الغرور والعداء تجاه الأحزاب الشقيقة» ولم يولِ «أي اهتمام حقيقي للتجربة الأممية»[٤].

الجدول رقم ١ ـ ١

لجنة حسين أحمد الرضي المركزية الأولى

(من حزيران/ يونيو ١٩٥٥ وحتى توحيد الشيوعيين في ١ حزيران/ يونيو ١٩٥٦)

الاسم	معلومات سيرة الحياة
حسين أحمد الرضي (سكرتير)	انظر الجدول ٢١ ـ ١ في الكتاب الثاني
عامر عبد الله	انظر الجدول ٢١ ـ ١ في الكتاب الثاني
عبد الكريم أحمد الداوود[أ]	انظر الجدول ٢١ ـ ١ في الكتاب الثاني
فرحان طعمة[ب]	انظر الجدول ٢١ ـ ١ في الكتاب الثاني
جورج حنا تلوّ	انظر الجدول ٢١ ـ ١ في الكتاب الثاني
محمد صالح العبلّي	انظر الجدول ٢١ ـ ١ في الكتاب الثاني
هادي هاشم الأعظمي	انظر الجدول ٢١ ـ ١ في الكتاب الثاني
عطشان الأزيرجاوي	انظر الجدول ١٩ ـ ١ في الكتاب الثاني
ناصر عبود	انظر الجدول ١٩ ـ ١ في الكتاب الثاني

(أ) اعتقل في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٥.
(ب) عين في خريف ١٩٥٥ سكرتيراً لمنطقة الفرات الأوسط.

ولم يخضع عثمان فوراً للقيادة الجديدة، بل قام على الفور بـ «خرق النظام» وإقامة اتصالات «من وراء ظهر الحزب»، كما حاول «تحريك... عناصر معادية للحزب» في تنظيمي كركوك والسليمانية[٥]، ولكنه في نيسان (أبريل) ١٩٥٦ أرسل رسالة إلى مركز الحزب يعترف فيها بالخطأ ويقرّ بـ «الجزء الأكبر من المسؤولية» عن أخطاء الماضي، ويضع نفسه «بلا شروط» تحت تصرف الحزب[٦]. وعلى العموم، فقد هجر عثمان في وقت لاحق صفوف الحزب وانضم إلى الديموقراطيين الأكراد[٧].

---

(٤) قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المتبنّاة خلال الجلسة الشاملة التي عقدت في تموز (يوليو) ١٩٥٥ والمتعلقة بالقيادة الفردية وبمسؤولية الرفيق (ص) [حميد عثمان]. ص ١٣ ـ ١٤.
(٥) المصدر السابق، وملف الشرطة العراقية رقم ٤٤٢٤ المعنون «حميد عثمان»، المداخل المؤرخة في ١ و ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥، و٦ نيسان (أبريل) ١٩٥٦.
(٦) «مناضل الحزب»، السنة ٢، العدد ٣ الصادر في مطلع نيسان (ابريل) ١٩٥٦، ص ٨.
(٧) ملف الشرطة العراقية رقم ٤٤٢٤، المدخل المؤرخ في ١ نيسان (ابريل) ١٩٥٨.
(٨) حول هاشم، انظر الجدول ٤ ـ ٢ في الكتاب الثاني.

مهّد تغير القيادة، الطريق أمام إنهاء الوضع الانشقاقي داخل الحركة الشيوعية. وكانت قد بذلت في الماضي جهود لرأب الصدع، ولكنها لم تصل إلى نهاية سعيدة. واستناداً إلى عميل للشرطة دسّ في موقع حساس، ولقبه «الكردي»، فإن وفداً من جماعة «وحدة الشيوعيين» توجه إلى العاصمة السوفييتية في مطلع العام ١٩٥٥ وحاول، من خلال مهدي هاشم، المعلق السياسي في إذاعة موسكو[٨]، إثارة اهتمام الروس بمسألة الوحدة، ولكن الوفد لم يتمكن من عرض وجهة نظره. وفي وقت لاحق نجحت الجماعة نفسها في الوصول إلى أذن حزب «توده». ونتيجة لذلك، حضر إلى بغداد ثلاثة ممثلين معتمدين من الحزب الإيراني واجتمعوا مع جمال الحيدري من «راية الشغيلة» ومع سليم الچلبي[٩] من اللجنة المركزية، وأفادوا عن تكون انطباع لديهم «بعدم وجود حزب ماركسي ـ لينيني أصيل في العراق». بعد ذلك تابع أحد ممثلي «توده» متوجهاً إلى دمشق حيث بحث الموضوع مع خالد بكداش ووافق معه على التوصية بـ «صهر» المجموعات المختلفة. وعبّر الاثنان كذلك عن رأيهما بأن عزيز شريف، وهو صديق شخصي لبكداش، كان «الأفضل ثقافة» بين الشيوعيين العراقيين. ولكن حميد عثمان، الذي كان يومها لا يزال سكرتيراً للحزب، و«خشية على منصبه»، وضع التوصية جانباً ولم يسمح إلا بـ «التعاون» في مواضيع محدودة. وفي ما يتعلق برواية «الكردي»[١٠] فإن هذا يفسر صدفة الإشارة إلى «الغرور والعداء تجاه الأحزاب الشقيقة» التي وردت في قرار اللجنة المركزية الصادر في تموز (يوليو) ١٩٥٥، والمشار إليه في الأسطر القليلة السابقة.

بعد أن أصبح عثمان الآن خارج الميدان جرت تحركات من كل الجهات باتجاه الوحدة. وتبعت ذلك المفاوضات. ولم يبد التفاهم صعباً. وتلاشت الاختلافات حول العقيدة. وكانت القيادة الجديدة ميالة إلى أن تنظر إلى الأمور من وجهة نظر الجماعات المنافسة، واعترفت علناً أن سياسة «الانعزال اليساري» دحضت نفسها[١١]. وسار كل شيء بهدوء حتى أصرّ جمال الحيدري، من «راية الشغيلة»، على المطالبة بلجنة مركزية للحزب ولم يتنازل عن هذه النقطة. وكان طلبه لبقاً ومعقولاً، ولكنه رفض بشدّة. وهكذا، لم تندمج في البداية مع الحزب إلا جماعة «وحدة الشيوعيين». وفي مقابل الإسهامات التي قدمها مقاتلوها، «وتضحياتهم في النضال ضد الامبريالية»، اعترفت الجماعة، في بيان مشترك وضع يوم ٢٥ نيسان (أبريل) ولم ينشر إلا في منتصف حزيران (يونيو) ١٩٥٦، بـ «الخطأ» الذي ارتكب بتأسيس تنظيم مستقل والإبقاء عليه، كما اعترفت بأن ولادة الحزب الشيوعي العراقي كانت «ضرورة وطنية وطبقية». ولم يعد جمال الحيدري وجناحه إلى الحظيرة حتى ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٥٦، يوم تم التوصل إلى اتفاق ينص على تمثيل «وحدة الشيوعيين» و«راية الشغيلة»

---

(٩) حول الچلبي، انظر الجدول ٢١ ـ ١ في الكتاب الثاني.
(١٠) تقرير «الكردي» المؤرخ في ١٦ أيار (مايو) ١٩٥٦ في ملف الشرطة رقم ٣٥٧.
(١١) قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في تموز (يوليو) ١٩٥٥ المنشور في «مناضل الحزب»، السنة ٢، العدد ١ الصادر في أواخر آب (أغسطس) ١٩٥٥، ص ١ ـ ٢.

والحزب الشيوعي في اللجنة المركزية الموحدة الأولى بنسبة ١ : ٢ : ٨ على التوالي، وعلى أن تتم الاختيارات في المستقبل، على أعلى المستويات وعلى مستوى كل الأجهزة الحزبية، «فقط» على أساس الكفاءة والصلابة والأرثوذكسية (الالتزام) الايديولوجية. وأعلن جمال الحيدري في حينه أنه بالانفصال عن الحزب في العام ١٩٥٣ تصرف بـ«طريقة خاطئة وهدّامة» وكما «لو كان الحزب جماعة من الأفراد وليس كياناً سياسياً وأخلاقياً معروفاً للجماهير»[١٢]. وتوقفت صحف «القاعدة» و«راية الشغيلة» و«النضال» عن الصدور. وأصدر الحزب الموحد بتاريخ ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٥٦ صحيفة جديدة هي «اتحاد الشعب».

---

(١٢) «راية الشغيلة» العدد ٢٨، الصادر في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٥، والعدد ٣٢ الصادر في نهاية شباط (فبراير) ١٩٥٦. و«القاعدة»، السنة ١٣، العدد ١ الصادر في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥، والسنة ١٤، العدد ٦ الصادر في منتصف حزيران (يونيو) ١٩٥٦. و«مناضل الحزب»، السنة ٢، العدد ٤ الصادر في نهاية حزيران (يونيو) ١٩٥٦. وملف الشرطة العراقية رقم ٣٥٠٦ المعنون «جمال الحيدري وعاصم الحيدري»، المدخلان المؤرخان في ٢٠ كانون الثاني (يناير) و١٧ حزيران (يونيو) ١٩٥٦.

الفصل الثاني

أقوياء الحزب الجدد:
حسين أحمد الرضي وعامر عبد الله وجمال الحيدري

أصبح على رأس الحزب ولجنته المركزية الموحدة الجديدة ثلاثة رجال (انظر الجدول ٢ ـ ١)، كان لهم أن يشكلوا خلال السنوات الحرجة اللاحقة الشخصيات المحورية الأساسية للحركة الشيوعية. وهؤلاء هم: حسين أحمد السيد الرضي وعامر عبد الله عمر العامري وجمال حيدر عاصم الحيدري، وقد جاؤوا من ثلاثة مجتمعات رئيسية في العراق: فكان حسين الرضي[١] عربياً شيعياً، وعامر عبد الله عربياً سنياً وجمال الحيدري كردياً. ويصرّ القوميون، تحت ضغط الدافع الايديولوجي القوي لربط الشيوعية باللا عروبة، على أن الرضي كان فارسياً، ولكن أهل النجف، بلدته الأصلية، يقولون قولاً معاكساً[٢]. وكما في حالة شيوعيين بارزين آخرين كثيرين، كان القادة الثلاثة يتحدرون من عائلات دينية[٣]. وكان والد الرضي رجلاً تقياً و«سيداً»، أي من مدّعي القرابة بالنبي محمد. وكان والد عامر عبد الله أيضاً «سيداً» ومؤذناً للصلاة في الجامع المحلي في عانة. أما الحيدريون ـ وهم عائلة «أسياد» قديمة جداً ـ فقد كان منهم خلال القرون الماضية مفتون[٤] كثيرون للمذهبين الحنفي والشافعي[٥]، ولم يمض زمن طويل على كون أحدهم ـ في أيام حكم السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) ـ «شيخاً للإسلام»[٦]، أي أعلى الأعيان الدينيين في الامبراطورية العثمانية. وإن كان القادة الشيوعيون الثلاثة قد ولدوا من فئة «الأسياد» فإنهم لم يكونوا ينتمون، سواء بالمعنى

---

(١) معروف أيضاً باسم الرضوي.
(٢) استناداً إلى ناجي يوسف، عم الرضي والد زوجته، فقد كانت زيجات متبادلة بين عائلة الرضي والفرس، ولكن عائلة الرضي عربية بالتأكيد، حديث مع المؤلف.
(٣) من أجل تفسير هذه الظاهرة انظر ص ٣١٤.
(٤) المفتي هو المفسر المسؤول للشريعة الإسلامية.
(٥) الحنفيون والشافعيون هم أتباع مدرستين إسلاميتين في تفسير الشريعة.
(٦) أي المفتي الأكبر.

الجدول رقم ٢ - ١
لجنة حسين أحمد الرضي المركزية الثانية

(من توحيد الشيوعيين في حزيران/ يونيو ١٩٥٦[أ] وحتى الدورة الشاملة للجنة المركزية المعقودة في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨)

الاسم	الجناح	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر يومها)	السيرة التالية
أعضاء اللجنة المركزية بعد وحدة الشيوعيين في حزيران ١٩٥٦								
أعضاء المكتب السياسي (منتخبون في الدورة الشاملة للجنة المركزية المعقودة في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦):								
حسين أحمد الرضي (سكرتير)	الحزب الشيوعي	(انظر الجدول ٢١ - ١ في الكتاب الثاني)						
عامر عبد الله	الحزب الشيوعي	(انظر الجدول ٢١ - ١ في الكتاب الثاني)						
جمال الحيدري	«راية الشغيلة»	كردي - سني	١٩٢٦ - أربيل	طالب سابق، ثوري ممتهن	المعهد العالي للمعلمين	من عائلة «أسياد» من الطبقة العليا. ابن ملاك أصبح فقيراً.	١٩٤٥ (١٩)[ب]	عضو المكتب السياسي ١٩٥٦ - ١٩٦٣، قتل في ٢١ تموز (يوليو) ١٩٦٣
أعضاء كاملون آخرون في اللجنة المركزية								
عطشان الأزيرجاوي[ج]	الحزب الشيوعي							
ناصر عبود	الحزب الشيوعي	(انظر الجدول ١٩ - ١ في الكتاب الثاني)						

يتبع

تابع جدول رقم ٢ - ١

الاسم	الجناح	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر يومها)	السيرة التالية
محمد صالح العبلّي	الحزب الشيوعي	(انظر الجدول ٢١ - ١ في الكتاب الثاني)						
جورج حنا تلّو	الحزب الشيوعي	(انظر الجدول ٢١ - ١ في الكتاب الثاني)						
فرحان طعمة[د]	الحزب الشيوعي	(انظر الجدول ٢١ - ١ في الكتاب الثاني)						
الأعضاء المرشحون للجنة المركزية								
عزيز الشيخ[هـ]	الحزب الشيوعي	عربي - سني	١٩٢٩ - عانة	معلم سابق وأستاذ جامعة في أواخر الخمسينات	المعهد العالي للمعلمين	من عائلة «أسياد» ذات دخل متوسط، ابن رجل دين وملاك صغير.	١٩٥١ (٢٢)	عضو اللجنة المركزية ١٩٥٦ - و ١٩٥٨ - ١٩٦٣.
صالح الحيدري[و]	«راية الشغيلة»	كردي - سني	١٩٢٣ - أربيل	موظف حكومة	ثانوي	من عائلة «أسياد» من الطبقة العليا، ابن ملاك افتقر.	١٩٤٣ (٢٠)	انضم إلى الحزب الديموقراطي الكردستاني الموحد ١٩٥٧.
عبد الرحيم شريف[هـ]	حزب وحدة الشيوعيين	كردي - سني	١٩١٧ - عانة		كلية الحقوق	من عائلة «أسياد» ذات دخل متوسط. ابن مزارع صغير وواعظ ديني.	١٩٥٠ (٣٣)[ج]	عضو اللجنة المركزية ١٩٥٦ - ١٩٥٨ و١٩٥٨ - ١٩٦٣. قتل ١٩٦٣.

يتبع

تابع جدول رقم ٢ - ١

الاسم	الجناح	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر يومها)	السيرة التالية
أعضاء مرشحون أضيفوا خلال الكونفرنس الثاني للحزب المعقود في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦								
حكمان فارس الربيعي[ط]	-	عربي - سني	١٩٢٦ - مندلي	عامل نفط، جندي - حرفي سابق	ابتدائية ومدرسة الصنائع العسكرية	من الطبقة الفلاحية. ابن فلاح.	١٩٤٤ (١٨)	اعتقل في ١٠ تموز (يوليو) ١٩٥٨، وطرد من الحزب في وقت لاحق.
داوود الصايغ[ي]	-	(انظر الجدول ٩ - ١) في الكتاب الثاني)						
صالح الرازقي[ك]	-	عربي - شيعي	١٩٢٠ - الديوانية	كاتب عرائض، موظف حكومي سابق.	ثانوي	الطبقة الوسطى الدنيا	١٩٤٩ (٢٩)	اعتقل ١٩٥٧. عضو اللجنة المركزية ١٩٥٨ - ١٩٦٣. لم يعد الآن في الحزب.
أعضاء كاملون ضُمّوا في العام ١٩٥٧								
شريف الشيخ	-	عربي - سني	١٩١٦ - عانة	محام	كلية الحقوق	من عائلة «أسياد» ذات دخل منخفض. ابن واعظ ديني.	١٩٤٧ (٣١)[ل]	عضو اللجنة المركزية ١٩٥٧ - ١٩٦٣. ارتد في العام ١٩٦٣.
محمد بابلي - المعروف بكاكا فلاح[م]	-	كردي - سني	١٩٢٨ - السليمانية	بقال	ابتدائي	طبقة الفلاحين. ابن فلاح.	١٩٤٦ (١٦)	استقال من الحزب وتركه عام ١٩٥٧.
أعضاء كاملون ضموا في العام ١٩٥٨ قبل ثورة تموز								
هادي هاشم الأدهمي[ن]	-	(انظر الجدول ٢١ - ١ في الكتاب الثاني)						

يتبع

تابع جدول رقم ٢ - ١

الاسم	الجناح	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر يومها)	السيرة التالية
عبد الكريم أحمد		(انظر الجدول ٢١ - ١ في الكتاب الثاني)						

(أ) اندمج «حزب وحدة الشيوعيين» مع الحزب الشيوعي في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٦، واندمجت جماعة «راية الشغيلة» في ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٥٦.
(ب) عضو في «شورش» سابقاً.
(ج) أسقط من اللجنة المركزية عام ١٩٥٧.
(د) اعتقل في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨، وارتد لاحقاً.
(هـ) رقي إلى العضوية الكاملة عام ١٩٥٧، واعتقل في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨.
(و) طرد من الحزب عام ١٩٥٧ بعد انضمامه إلى الحزب الديموقراطي الكردستاني الموحد.
(ز) شقيق جمال الحيدري.
(ح) عضو سابق في حزب الشعب.
(ط) أسقط من اللجنة المركزية في العام ١٩٥٨ بسبب عدم الأهلية، واعتقل في ١٠ تموز (يوليو) ١٩٥٨. طرد من الحزب في وقت لاحق.
(ي) أسقط من اللجنة المركزية في العام ١٩٥٧ لاتهامه بـ «الجبن». وكان داوود صايغ قد قاد في الفترة ١٩٤٤ - ١٩٤٧ «عصبة الشيوعيين العراقيين» الانشقاقية.
(ك) اعتقل في العام ١٩٥٧.
(ل) اشترك سابقاً في تأسيس «اللجنة الوطنية الثورية».
(م) استقال في أواخر العام ١٩٥٧ من الحزب وتركه.
(ن) ضم بعد هربه من السجن في الجزء الأول من العام ١٩٥٨.

المصادر: تصريح أدلى به أمام الشرطة فرحان طعمة عضو اللجنة المركزية في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨، موجود في ملف الشرطة رقم ٥٠٦٢. تصريح غير مؤرخ أدلى به في العام ١٩٦٣حكمان فارس الربيعي، عضو اللجنة المركزية، موجود في ملف الشرطة ق س/١١٩. تصريح غير مؤرخ أدلى به في نيسان (أبريل) ١٩٦٣ عزيز الشيخ، عضو اللجنة المركزية، موجود في ملف الشرطة رقم ق س/٢٦. ملحق بالتصريح الشفهي لشريف الشيخ، عضو اللجنة المركزية، مؤرخ في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٦٣ وموجود في ملف الشرطة رقم ق س/٢٦. حديث لشريف الشيخ مع المؤلف أجري في ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٤. وملفات الشرطة ذات الأرقام: ٣٤٠١ و٣٣٨٦ و٣٥٠٦ و٥٠٦٢، و٢٦١٠ و٥٥٠٤ و٧٩٩ و٣٣٦٨ و٤٥٨٣ وق س/٤٥ وق س/٦١.

الاقتصادي أو من ناحية الهيبة، إلى الطبقة الاجتماعية نفسها. ونذكّر هنا بأن «الأسياد» لم يكونوا يشكلون طبقة واحدة بل طبقات عدة. وكانت عائلة الحيدري من علية الملاكين الذين افتقروا. وأما عائلة عامر عبد الله فكانت تقارب منزلة الوسط، وكانت تجني من دكان صغيرة لبيع الكتان ما يكفي للعيش بارتياح نسبي. وأما عائلة حسين الرضي فلم تكن أبداً بعيدة عن خط الفقر. وكان والد حسين موظفاً صغيراً في مطحنة للقمح، وكان إخوته حرفيين ضئيلي الدخل. وكتب الرضي في العام ١٩٥٣ إلى ثمينة ناجي يوسف، الشابة التي أصبحت زوجته بعد ذلك بقليل، قائلاً: «عليّ أن أخبرك أني لا أملك أية وسائل مادية، ولا أية أملاك، ولا درجة دراسية عليا تؤمن لي وظيفة. . . إني من عائلة تعاني الصعوبات ولكننا عائلة شريفة وذات سمعة جيدة. . . وحياتي ليست ملكي. ويبقى خطر الاعتقال والتعذيب مسلطاً عليّ باستمرار. . . ولكني أستطيع أن أعد. . . أن أفعل ما يمكنني لتأمين المال اللازم لتمكينك من أن تعيشي حياة فاضلة»[٧].

وكان حسين الرضي شاعراً ورساماً ومعلم مدرسة وبائعاً جوالاً، وسكرتيراً عاماً للحزب منذ العام ١٩٥٥ وحتى موته في السجن عام ١٩٦٣. وكان قد ولد في النجف عام ١٩٢٤[٨]. ولم يصل تعليمه الرسمي إلى أكثر من معهد المعلمين الابتدائي في بغداد. سمع للمرة الأولى عن الحزب الشيوعي العراقي في العام ١٩٤٢ وقبل اتمام دراسته، حيث قام أحد المدرسين بتفتيش حقائب الطلاب ووجد في إحداها نسخاً من نشرة شيوعية سرية. وفي السنة التالية، وبعد أشهر ليست كثيرة من تعيينه في مركز تعليمي في الديوانية، انضم إلى الحزب واتخذ لنفسه اسماً سرياً هو «مختار». وفي العام ١٩٤٦ تشكلت لدى السلطات انطباعات غير حميدة عنه فأبعدته عن وظيفته. وانتقل إلى بغداد حيث راح يبيع اللحم المشوي في الشوارع. ولكنه اعتقل يوم ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ وأرسل إلى السجن بعد مظاهرة شارك فيها. ولدى الإفراج عنه في العام ١٩٥١ أوكلت إليه مسؤولية القسم الجنوبي للحزب وأصبح شخصية معروفة لدى عمال ميناء البصرة. وفي العام ١٩٥٣ ارتقى إلى عضوية اللجنة المركزية ومثّل العراق في مؤتمر لندن الثاني للأحزاب الشيوعية ضمن مجال الامبريالية البريطانية. وفي العام ١٩٥٤، ونتيجة لدفاعه عن التخلي عن الخط «اليساري» الراهن، أبعد - كما يمكن القول - إلى الفرات الأوسط، ولكنه استدعي مجدداً - كما ذكرنا قبلاً - إلى بغداد في حزيران (يونيو) ١٩٥٥ حيث تقدم إلى أعلى المراتب الحزبية. وتبنى في

(٧) ملفات الشرطة العراقية رقم ٣٤٠١ المعنون «حسين أحمد السيد علي الرضي»، ورقم ٦٢٤٤ المعنون «ثمينة ناجي يوسف الطولاقاني»، ورقم ٣٣٨٦ المعنون «عامر عبد الله عمر العامري»، ورقم ٣٥٠٦ المعنون «جمال حيدر عاصم الحيدري». و Great Britain, (Confidential) *Personalities*. و«بغداد والكاظمين»، ص ٢٦. و«الأخبار»، العدد ٤٥١ بتاريخ ٢٤ آذار (مارس) ١٩٦٣، ص ٢. وأحاديث مع مواطنين من النجف وعانة فضلوا عدم ذكر أسمائهم.

(٨) استناداً إلى عائلته وإلى «البراقدا» بتاريخ ١٢ آذار (مارس) ١٩٦٣، أما استناداً إلى ملف الشرطة العراقية رقم ٣٤٠١ فقد ولد في العام ١٩٢٢.

البداية اسماً مستعاراً هو «هاشم» ثم انتقل منه إلى «عمار»، وأصبح اسمه المستعار بعد ثورة ١٩٥٨ «سلام عادل»[٩].

ولا يُعرف الكثير عن الصفات الشخصية لحسين الرضي. ولا تتطابق تماماً الانطباعات التي خلّفها عند من كان على اتصال مباشر به. وربما كان المسؤول عن هذا التناقض هو الاستعداد الودّي المسبق، أو لا، لتقبله. ثم إن للرجال لحظاتهم المختلفة ولا تتألف طبائعهم دوماً من عناصر متآلفة. ويشير محمد حديد، وزير المالية والرجل المدني الأكثر نفوذاً بلا شك خلال السنوات الأولى من عهد عبد الكريم قاسم، إلى حسين الرضي على أنه «رجل شديد الهدوء والدماثة». وعلى العموم، فقد أضاف حديد أنه لم يكن من السهل الوصول إلى الرضي، وكان يبقى في الخلف ولا يظهر علناً إلا بشكل نادر[١٠]. أما كامل الجادرجي فقد نزل بالرضي إلى الدرك الأسفل واصفاً إياه بكونه شخصاً «ماكراً». وفي الوقت نفسه فقد كان الرضي - في رأي الجادرجي نفسه - شديد التصلب في أفكاره «ولم يكن ينظر ذات اليمين أو ذات اليسار»[١١]. وجاء مختلفاً تماماً الحكم الذي أدلى به للشرطة عضو للجنة المركزية معادٍ للرضي في تصريح قدمه في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨، إذ قال: «إنه رجل أنيس إلى أقصى الحدود، آسر، مقنع بشكل غير عادي، عالي المعرفة بشؤون الحزب، ليبرالي في إنفاقه، ميّال إلى المغامرة، مخادع على الرغم من تظاهره بالخنوع والبراءة»[١٢]. وفي رأي ناجي يوسف، مفتش المدارس سابقاً، والمحامي، وعضو الجناح اليساري للحزب الوطني الديمقراطي، ووالد زوجة الرضي، كان الرضي «هادئاً وأقرب إلى الخجل منه إلى التباهي». وأضاف ناجي يوسف: «لم أره إلا في مناسبات نادرة، ولم أكتشف أنه كان سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي إلا بعد ثورة تموز، ولكنه كان باستطاعتي أن أقول إنه من الرجال الذين يقدمون أنفسهم بكل رحابة صدر للقضية التي يؤمنون بها»[١٣]. ويتفق الأصدقاء والأعداء على أنه كان يحمل معتقدات شيوعية راسخة. ومهما كان الأمر، فقد عانى الرضي التعذيب والموت دون أن يخون الثقة التي وضعها حزبه فيه[١٤].

(٩) ملف الشرطة العراقية رقم ٣٤٠١. وتصريح أدلى به فرحان طعمة، عضو اللجنة المركزية، أمام الشرطة يوم ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ وموجود في الملف رقم ٥٠٦٢. وحديث للمؤلف مع ناجي يوسف، عم حسين الرضي والد زوجته، أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٤. و«الأخبار» الصادرة في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٦٣.

(١٠) حديث أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٢.

(١١) حديث أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٢.

(١٢) المدخل المؤرخ في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ في ملف الشرطة رقم ٣٤٠١.

(١٣) حديث أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٤.

(١٤) انظر ص ٣٠٠ و٣٠١.

الجدول رقم ٢ ـ ٢

إجمال الجدول رقم ٢ ـ ١

الدين والطائفة والأصل العراقي	أعضاء اللجنة في حزيران (يونيو) ١٩٥٦		أعضاء اللجنة قبل ثورة تموز ١٩٥٨		كل الأعضاء الواردة أسماؤهم في الجدول		الطائفة أو الأصل العرقي مقدراً كنسبة مئوية من مجموع ١٩٥١ من سكان العراق المدينيين
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
مسلمون							
شيعة عرب	٤	٣٦,٤	٢	٢٢,٢	٥	٢٧,٨	٤٤,٩
سنة عرب	٤	٣٦,٤	٤	٤٤,٥	٧	٣٨,٩	٢٨,٦
أكراد	٢	١٨,٢	٢	٢٢,٢	٤	٢٢,٢	١٢,٧
تركمان	-	-	-	-	-	-	٣,٤
فرس	-	-	-	-	-	-	٣,٣
يهود	-	-	-	-	-	-	٠,٣
مسيحيون	١[أ]	٩,٠	١[أ]	١١,١	٢[أ]	١١,١	٦,٤
صابئة	-	-	-	-	-	-	٠,٣
يزيديون وشبك	-	-	-	-	-	-	٠,١
المجموع	١١	١٠٠,٠	٩	١٠٠,٠	١٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠

التعليم (كل الأعضاء)	العدد	٪	الأصول الطبقية (كل الأعضاء)	العدد	٪	الجنس	العدد
ابتدائي	٣	١٦,٧	الطبقة العمالية	١	٥,٦	ذكور	١٨
ثانوي	٦	٣٣,٣	الطبقة الفلاحية	٤	٢٢,٢	إناث	-
جامعي	٩	٥٠,٠	الطبقة الوسطى الدنيا				
			أ) عائلات «الأسياد»	٥	٢٧,٨		
			ب) آخرون	٦	٣٣,٣		
			طبقة «الأسياد» العليا المفتقرة	٢	١٠٠,٠		
المجموع	١٨	١٠٠,٠	المجموع	١٨	١٠٠,٠	المجموع	١٨

يتبع

تابع جدول رقم ٢ ـ ٢

التوظيف (السابق) (كل الأعضاء)	العدد	٪	فئات العمر في سنة دخول اللجنة المركزية	العدد	٪	طول مدة الارتباط بالحركة الشيوعية سنة دخول اللجنة المركزية: عدد السنوات	عدد الاعضاء
طلاب سابقون[ب]	٢	١١,١	٢٧ ـ ٢٩ سنة	٥	٢٧,٨	٥	٢
مهنيون	٧[ج]	٣٨,٩	٣٠ ـ ٣٤ سنة	٨	٤٤,٥	٦	١
ياقات بيضاء	٣	١٦,٧	٣٥ ـ ٣٩ سنة	٣	١٦,٧	٧	١
عمال	٢	١١,١	٤٠ سنة	١	٥,٥	٨	١
أعضاء في القوات المسلحة	١[د]	٥,٥	٤٩ سنة	١	٥,٥	٩	٢
						١٠	١
تجار بورجوازية صغيرة	٣	١٦,٧				١١	٣
						١٢	٢
						١٣	٣
						١٥	٢
المجموع	١٨	١٠٠,٠	المجموع	١٨	١٠٠,٠	المجموع	١٨

(أ) كلداني مستعرب.
(ب) بعد ترك المدرسة: في السجن أو في العمل السري.
(ج) ٤ محامين و٣ معلمي مدارس سابقين.
(د) ملازم سابق.

يبدو أن حسين الرضي شعر أكثر من الآخرين أنه «في بيته» في الشؤون العملية والممارسة[١٥]. وكان الرضي يسلّم، في موضوعات الايديولوجيا، إلى عامر عبد الله مثقف الحزب، وأقرب شركائه إليه. وكان عامر من عمر الرضي نفسه، إذ وُلد هو أيضاً في العام ١٩٢٤. وكان مسقط رأسه، بلدة عانة، مكاناً غير عادي من حيث إنها ـ بين أشياء أخرى ـ أقدم بلدات العراق، وإن البلدة تكاد تخلو من الأميين، وإنها قدمت قادة شيوعيين ولكنها لم تقدم أتباعاً شيوعيين[١٦]. ويشتهر أهل البلدة بعنادهم ودأبهم المتواصل. ولم يشكل عامر استثناء. وبرز عندما كان تلميذاً فكسب لنفسه في العام ١٩٤١ منحة للدراسة في كلية الملك

(١٥) حديث أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٤ مع شريف الشيخ، الذي كان رسمياً عضواً في اللجنة المركزية من ١٩٥٧ وحتى ١٩٦٣ عندما ارتد.
(١٦) حول هذه النقطة انظر ص ٣٠٩ و٣١٢.

فيصل حديثة التأسيس. وكانت هذه الكلية مؤسسة داخلية فريدة لا تقبل إلا عدداً محدوداً من أفضل الطلبة في كل محافظة. ولكن الكلية سرعان ما اضطرت إلى إغلاق أبوابها بعد ذلك بقليل إذ وجد أنها تؤوي شيوعيين كثيرين. وانتقل عامر إلى كلية الحقوق وأنهى دراسته فيها في الوقت المحدد لذلك. وبتأثير الأفكار الماركسية عليه منذ وجوده في كلية الملك فيصل أسهم في العام ١٩٤٦ في تأسيس حزب الشعب، ولكنه بعد قمع هذا الحزب في العام ١٩٤٨ ابتعد عن زعيمه عزيز شريف واقترب أكثر فأكثر من الشيوعيين الأرثوذكسيين، ثم انضم رسمياً إلى الحزب في العام ١٩٥١. وربما كان، أو لم يكن، مساهماً في فترة ما مع جماعة «راية الشغيلة» الانشقاقية. وعلى كل حال، فإنه برز بسرعة في هرم الحزب، وضم إلى لجنته المركزية في العام ١٩٥٥.

ولا يمكن مقارنة كثير من الشيوعيين بعامر من حيث قوة الشخصية. وحتى حسين الرضي، الذي بقي رئيساً له مدة تسع سنوات، بدا باهتاً بعض الشيء إلى جانبه. ومما أمكن جمعه من شهادة عضو في اللجنة المركزية[١٧] فقد كان عامر رجلاً شديد الثقة بنفسه، وقيل إنه كان مغرقاً في هذه الثقة إلى درجة أنه ما كان يهتم بالنقاش. وكان عامر كذلك كثير المطالعة[١٨]، واستناداً إلى الجادرجي[١٩]، فقد كان مرناً وسريع الفهم وسريع البديهة. وتقدم خلال السنتين الحرجتين ١٩٥٨ و١٩٥٩ إلى الواجهة، مرتقياً في الواقع إلى صدارة قيادة الحزب. ودفعته الحظوة التي وجدها عند الزعيم عبد الكريم قاسم إلى البروز.

وفي تلك الأيام ـ وكما ذكر أحد زملائه في ما بعد[٢٠] ـ «كان باستطاعة عامر أن يذهب إلى قاسم في أية لحظة نظراً لأن الحدود بينهما كانت مفتوحة». وعندما فقد عامر ـ والشيوعيون عموماً ـ الحظوة عند قاسم في ما بعد تراجع نفوذه، ثم فقد موقعه في المكتب السياسي في العام ١٩٦١ وهاجر من العراق إلى أوروبا الشرقية برفقة زوجته البلغارية آنا نكوفا، التي كان قد تزوجها في العام ١٩٥٩[٢١]. وبخروج عامر من خشبة المسرح انتقلت السلطة التقريرية في الحزب إلى حسين الرضي[٢٢].

ويبقى لنا أن نقول كلمة أو اثنتين عن جمال الحيدري، الثالث في خط القيادة وأول

(١٧) عبد القادر اسماعيل، في تصريح له بتاريخ ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٣ من الراديو والتلفزيون: وكالة الأنباء العراقية، ملحق النشرة ٦٣ في ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٣.

(١٨) حديث مع شريف الشيخ في شباط (فبراير) ١٩٦٤.

(١٩) حديث معه في شباط (فبراير) ١٩٦٢.

(٢٠) عبد القادر اسماعيل، ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٣.

(٢١) حول زواج عامر، انظر «اتحاد الشعب» بتاريخ ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٥٩.

(٢٢) ملفات الشرطة العراقية ذات الأرقام: ٣٣٨٦ و٣٤٠١ و٥٠٦٢ و٢٦١٠ و٤٧٩. وأحاديث مع هاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي، عضوي قيادة حزب البعث، في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤. وكان ثانيهما مسؤولاً عن التحقيق مع الشيوعيين في الفترة من شباط (فبراير) إلى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣.

الأكراد في العمل السري قبل ثورة تموز. وكان الحيدري قد ولد في أربيل عام ١٩٢٦. وخضع وهو في التاسعة عشرة من عمره، وفي السنة الأخيرة من دراسته الثانوية، لتأثير الشيوعيين. وبعد ذلك بسنة واحدة انتسب إلى المعهد العالي للمعلمين، ولكنه كان لا يزال في سنته الثانية عندما اشترك في مظاهرة فحكم عليه بالسجن أربعة أشهر والطرد «المؤبد» من الجامعة. وفي وقت لاحق اشتكى إلى جماعة من الطلبة الأكراد أنه استُفْرد بالعقاب لأنه كان كردياً، وأن الشيوعيين العرب عوملوا باعتدال أكبر، ولكن أحد الطلاب وبخه وحثه على «المثابرة حتى النهاية وعلى التمسك . . . بالمبدأ الأممي». وأضاف الطالب قائلاً: «الحل الوحيد للمشكلة الكردية يكمن في الشيوعية وفي الوقوف جنباً إلى جنب مع الشيوعيين العرب»[٢٣]. وكان للحيدري أن يظهر في السنوات التالية وكأنه أصبح أقل تمسكاً بكرديته. وفي العام ١٩٥٣ ـ على الأقل ـ عارض بشدة إيجاد لجنة قيادية مميزة للفرع الكردي للحزب وإدخال بند في برنامج الحزب يعترف بـ «حق تقرير المصير، بما فيه الانفصال، للشعب الكردي»[٢٤]. ونتيجة لهذا الموضوع جزئياً، واحتجاجاً على القالب الفكري المتطرف للجنة المركزية بشكل رئيسي، فك الحيدري ارتباطه بالحزب في السنة نفسها وأسس الجماعة المنشقة المسماة «راية الشغيلة». وبعد العودة إلى الحزب والارتقاء إلى عضوية المكتب السياسي في العام ١٩٥٦، وخصوصاً بعد ثورة تموز، لم يعد الحيدري أكثر من ضوء خافت. وثارت الشبهات في العامين ١٩٥٧ و١٩٥٨ بأن رجلاً في أعلى مجالس الحزب يمرر معلومات خيانية إلى الخدمات السرية البريطانية، وأشارت الاشاعات إلى الحيدري على أنه الفاعل، ولكن القيادة الشيوعية لم تأخذ هذه الشائعات على محمل الجد. وفي العام ١٩٦٣ كان للحيدري أن يدفع حياته ثمناً لخدمة حزبه.

لم يسبق للحزب في تاريخه أن استمع إلى ما يقوله بكداش بانتباه أكبر مما فعل في السنوات المبكرة لقيادة الرجال الذين رسمنا للتو صورة سريعة لحياتهم وسماتهم. وجاء في قرار اتخذته اللجنة المركزية للحزب العراقي في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٥: «يشغل الحزب الشيوعي السوري، وزعيمه البارز الرفيق خالد بكداش، مركز الشرف في النضال وفي قلوب الجماهير الشعبية لا في سورية فقط بل في العراق أيضاً وفي كل البلدان العربية»[٢٥]. وما من شك في أن صعود بكداش إلى عضوية المجلس النيابي السوري قد أضاف الكثير إلى هيبته. وعلى العموم، فإن على المرء أن يكون حذراً من اسقاط السلطة التي صار يتمتع بها الآن بين الشيوعيين العراقيين على الماضي، أي على الفترة السابقة لحزيران (يونيو) ١٩٥٥، أو على الفترة اللاحقة، أي على الفترة التي تلت العام ١٩٥٩، عندما بدأ تأثيره ونفوذه يتراجعان بشكل ملموس.

(٢٣) مدخل مؤرخ في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ في ملف الشرطة العراقية رقم ٣٥٠٦.

(٢٤) «القاعدة»، السنة ١١، العدد ٢ الصادر في منتصف آذار (مارس) ١٩٥٣. و«الرفيق باسم»: «حول تعديل ميثاق الحزب»، مطلع نيسان (ابريل) ١٩٥٣، ص ٥.

(٢٥) ملحق «القاعدة»، السنة ٢، العدد ٩ الصادر في أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩٥٥، ص ١.

الفصل الثالث

حزب «البعث» في الخمسينات: أصوله ومعتقداته وتنظيمه وعضويته

تحتم علينا النقطة التي وصلنا إليها أن ندخل في الصورة قوة سياسية أثبتت وجودها بشكل متزايد في حياة العراق منذ منتصف الخمسينات وما بعد، وبالتالي في حياة الشيوعيين، ألا وهي: حزب البعث العربي الاشتراكي[1].

وما زال الغموض يلّف، إلى حد ما، بدايات البعث. وحتى قدماء البعثيين لا يتفقون على الوقائع أو على تعاقبها الفعلي. ومع ذلك، فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أن بعث الخمسينات انطلق من ثلاث مجموعات كانت منفصلة في السابق (انظر الجدول ٣ ـ ١).

وضمت إحدى المجموعات شباباً ـ طلاب في غالبيتهم ـ كان تجمعهم الأول في العام ١٩٣٩ تحت تأثير «الكارثة» التي حلت تلك السنة بالاسكندرون. وباستثناءات قليلة، كانت النواة الأساسية لهذه الجماعة عبارة عن جزء صغير من الألوف الذين هجروا بيوتهم وانتقلوا إلى سورية عندما ضمت تركيا هذا اللواء، الذي يحتوي على أقلية تركية، بموافقة فرنسا وعلى الرغم من الاحتجاجات المرة الصادرة عن سكانه العرب والأرمن. وكان الزعيم المعترف به

---

(١) إذا لم يذكر ما يخالف ذلك، فإن الرواية التالية حول أصول حزب البعث السوري تعتمد على أحاديث أجريت مع زكي الأرسوزي في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٥٨، ومع ميشيل عفلق في ٩ و١٣ تموز (يوليو) ١٩٥٨، ومع صلاح الدين البيطار في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٥٨ و٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠، وأكرم الحوراني في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٥٨ و٢٨ شباط (فبراير) ١٩٧٠، ومع بعثيين آخرين لا يرغبون بذكر أسمائهم، في سنوات مختلفة. وهي تعتمد أيضاً على خلاصة لتاريخ الحزب واردة في التعميم البعثي الداخلي (١) الموجود في مكتبة الأمن الداخلي العراقية والمعنون «البعث العربي من خلال نضاله» (١٩٤٩)، وكذلك على سامي الجندي (بعثي قديم): «البعث» (بيروت، ١٩٦٩)، والمطبوعة الداخلية المنسوخة والمعنونة «تقرير عن أزمة حزبنا» أصدرته في العام ١٩٦٠ الجماعة الانشقاقية المسماة «القيادة القومية الثورية» التي عارضت في مطلع الستينات «بعث» عفلق التقليدي، وكان يقودها عبد الله الريماوي من الأردن وفؤاد الركابي من العراق، وكلاهما عضو في القيادة القومية الأولى لحزب البعث.



الجدول رقم ٣ ـ ١
المنابع الثلاثة الرئيسية
لحزب البعث السوري في الخمسينات

المكان الأصلي لولادة الجماعة	سنة الولادة	الشخصيات الرئيسية فيها	العامل الرئيسي الذي أدى إلى ولادتها(أ)	الاسهام الأساسي في البعث
لواء الاسكندرون بشكل أساسي	١٩٣٩	زكي الأرسوزي (معلم مسلم علوي وابن محام وملاك متوسط).	فقدان سورية لواء الاسكندرون	توقد لا يملكه إلا المصابون.
دمشق	١٩٣٩	ميشيل عفلق (معلم مسيحي أرثوذكسي وابن تاجر حبوب متوسط) وصلاح الدين البيطار (معلم مسلم سني وابن تاجر حبوب متوسط).	قلق وتساؤلات الانتلجنسيا واضطرابها.	الايديولوجيا.
حماه	١٩٣٨	أكرم الحوراني (مسلم سنّي ومحام ـ سياسي وابن ملاك غني افتقر).	الاقطاعيات الكبيرة في حماه.	دعم الجماهير الفلاحية وموطىء قدم في سلك الضباط(ب).

(أ) كانت الدوافع العامة لقيام المجموعات الثلاث هي: ١ ـ الاحتلال الفرنسي، ٢ ـ تقسيم الولايات العربية للإمبراطورية العثمانية وما نجم عن ذلك من قطع لخطوط التجارة القديمة، ٣ ـ انحطاط النظام الاجتماعي الإسلامي (وبنية «الملة» المسيحية) والقيم والولاءات القديمة، ٤ ـ تأثير الأفكار الأوروبية، ٥ ـ ضعف الوطنيين التقليديين، أي الوطنيين الآتين بشكل رئيسي من صفوف كبار ملاكي الأراضي والطبقات التجارية، والمنظمين بشكل رخو ضمن «الكتلة الوطنية».

(ب) يجب الملاحظة ـ عموماً ـ أن الفلاحين والضباط لم يكونوا منتسبين رسمياً إلى الحزب وكان ارتباطهم بشخص أكرم الحوراني.

لهذه الجماعة خريج السوربون ومعلم الثانوي زكي الأرسوزي، البالغ ٣٨ سنة من العمر، وكان هذا ابناً لمحام وملاك أراضٍ متوسط من انطاكية، يتحدر أصلاً من عائلة من أرسوز، وهي قرية في لواء الاسكندرون، وينتمي (مثل أكثرية عرب الاسكندرون) إلى طائفة النصيريين أو العلويين، وهي طائفة شيعية مغالية تؤمن ـ بين أمور أخرى ـ بأنها من المختارين وأن للإسلام معنى مجازيّاً «باطنياً» لا يصل إليه إلا العليمون في صفوفه، وأن عليّاً، ابن عم الرسول وصهره، هو مبعوث العناية الإلهية التي اقترب منها إلى حد أن أصبح «معناها». وبقي زكي الأرسوزي علوياً إلى حد كبير. وفي كتابه **العبقرية العربية في لسانها**، الصادر عام ١٩٤٢، وفي مزج واضح للمثالية بالنصيرية يفسر الأرسوزي الأمة بأنها «معنى موجّه

وإبداعي». أما سياسياً، فقد استمد الأرسوزي وحيه من العنصرية، أو ـ على الأقل ـ هذا ما شكل الموضوع المركزي للتحرك المكثف الذي قاده ضد الأتراك في الاسكندرون بين العامين ١٩٣٦ و١٩٣٨ الأمر الذي أدى إلى طرده من اللواء. ومن المحنة التي أصبح أبناء الاسكندرون الآن ضحية لها استنتج الأرسوزي الحاجة إلى استنهاض شباب الأمة. وفكر بجماعته على أنها الخطوة الأولى نحو ذلك الهدف. ولم يضع لعضوية الجماعة غير شرط واحد: كتابة أو ترجمة كتاب يسهم في بعث التراث العربي. واستناداً إلى روايته(٢) فإنه كان قد قسم الجماعة في العام ١٩٣٩ إلى قسمين، أحدهما سياسي سماه «الحزب التقدمي العربي» والثاني ثقافي وسماه «البعث العربي». وعلى العموم، واستناداً إلى رواية صادرة عن أحد مريديه فإنه لم يفصح عن نيته تأسيس «البعث العربي» إلا في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٠، الذكرى السنوية لفقدان لواء الاسكندرون، وبحلول هذا الوقت سمح لحزبه القومي العربي بالزوال(٣). وحسب رواية أخرى فإن «البعث العربي» كان مجرد اسم أطلق على مكتبة استخدمت كمكان للقاء أفراد جماعته(٤). وعلى كل حال، فقد تزايد عدد أتباع الأرسوزي تدريجياً، ولكن ليس إلى حد كبير أبداً. ويبدو أن ما اجتذبهم هو قوة حجته وحماسته الكبيرة. وليس من الواضح سبب ابتعادهم عنه في النهاية. ربما لأنهم وجدوا عنصريته غير مرضية فكرياً، أو ربما لأنهم وجدوا أنه لم يكن عملياً بما يكفي. ومن ناحية أخرى فإن الفقر الذي غرق فيه ـ لا أحد يعرف كيف كان يجد للعيش سبيلاً ـ أثّر عليه بشكل سيّء أيضاً، فأصبح مكتئباً، سريع الانفعال، مرّاً، وصار يفكر بنفسه كإنسان ملاحق. ومهما كان الأمر، فقد هجره مؤيدوه في العام ١٩٤٤، واندمجوا في السنة التالية، بقيادة وهيب الغانم ابن الملاك العلوي الذي كان سيصبح طبيباً، مع جماعة ذات بداية مستقلة وأكثر أهمية بكثير من الناحية التاريخية. وحمل هؤلاء معهم إلى الجماعة الأخرى ـ وخصوصاً أبناء الاسكندرون من بينهم ـ طاقة ودفء مشاعر لا يُمكن المبالغة في تقييمهما. ويكفي القول إن فايز اسماعيل ووصفي الغانم، الرجلين اللذين زرعا البذور الأولى للبعث في العراق، كانا من الاسكندرون، وصودف أن كانا علويين.

وكانت الجماعة التي انضم إليها مريدو الأرسوزي تتلقى زخمها من ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار. وفي العام ١٩٤٤ كان عفلق والبيطار في ربيع الحياة، وكان الأول في الرابعة والثلاثين من عمره والثاني في الثانية والثلاثين. كلاهما ولد في دمشق وفي الحي نفسه منها، وهو حي الميدان، وهو منطقة زاخرة بالذكريات لأنها ترتبط ارتباطاً حميماً بتاريخ الانتفاضة الكبرى ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦. وهنا قاتل أهل العاصمة القليلون الفرنسيين بشراسة في الشوارع والبساتين، ولم يهتز إيمانهم بقضيتهم على الرغم من ثلاثة أيام من قصف المدفعية الذي أدى إلى دمار واسع النطاق. وباختصار، فقد كانت الوطنية تعم هواء الميدان ولم يكن

---

(٢) حديث مع زكي الأرسوزي أجري في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٥٨.
(٣) سامي الجندي، «البعث»، ص ٢٢ و٢٦.
(٤) «القيادة القومية الثورية»، «تقرير عن أزمة حزبنا»، ص ١٨.

للشابين عفلق والبيطار إلا أن يستنشقاها. وكان الحي مشهوراً بشيء آخر هو «البوايك» - صوامع الحبوب أو الاهراءات الدمشقية - وكان يشكل المركز الرئيسي لتجارة الحبوب في جنوب سورية. ولم يكن مصادفة أن عاش والدا عفلق والبيطار هناك، فقد كان كلاهما من متوسطي تجار الحبوب.

ولكن، على الرغم من أن المؤسسين الأساسيين كانا ينتميان إلى الحي نفسه وإلى الطبقة الاقتصادية نفسها فإن طريقيهما لم يتقاطعا في المراحل المبكرة من حياتهما. فقد كان اجتياز الحواجز التي يقيمها اختلاف الأديان أصعب من اجتياز الحواجز التقليدية بين الطبقات. وكان البيطار مسلماً سنياً يتحدر من سلالة طويلة من «العلماء». وكانت عائلته تقدم، على مدى قرنين، الأئمة والخطباء للجوامع المحلية. وكان جده، الشيخ سليم البيطار، يتمتع بسمعة واسعة النطاق كواحد من العلماء حتى في مدن بعيدة كالقاهرة واستانبول. ولهذا فقد نشأ البيطار في محيط محافظ جداً. ودرس في صغره في مدرسة ابتدائية خاصة ذات توجّه إسلامي، ثم أرسل إلى مدرسة «الأنبار» الثانوية التي تخرج منها الكثير من قادة سورية الأصغر سناً. ومن ناحية أخرى، فقد نُشّىء عفلق على الإيمان المسيحي الأرثوذكسي، ولم تكن المسيحية، ككل، قد انفلتت بعد من عقال النفوذ غير الليبرالي للملّة، أي للمجتمع المسيحي المتمتع بحكم ذاتي واسع النطاق والمتحفظ المنغلق على نفسه في أيام العثمانيين. وعلى العموم، فإن والد عفلق، بحكم أسفاره الكثيرة واختلاطه خلال صفقاته التجارية مع رجال من كل المذاهب، وبحكم صداقته الشخصية مع الزعيم الدرزي سلطان الأطرش ومع القادة المسلمين لانتفاضة ١٩٢٥ - ١٩٢٦، كان قد حرر نفسه من كثير من التحيز ضد كل ما هو مسلم. ومهما كان الأمر، فقد أرسل ابنه إلى مدرسة ثانوية يديرها الكهنة في حي باب توما المسيحي. ولكن عفلق الشاب، بتفكيره المعادي للطائفية، وجد المناخ السائد هناك غير ملائم له على الإطلاق. وقال بعد زمن طويل[٥]: «كنت استثناء بين المسيحيين، ولهذا فقد كنت على خلاف دائم مع زملائي وأساتذتي. . . وفي السنة الأخيرة، وبعد شجار مع المدير. . . انتقلت إلى مدرسة حكومية تحضيرية».

ولم يلتق عفلق والبيطار إلا في العام ١٩٢٩، وفي جامعة السوربون. وسرعان ما أصبحا صديقين حميمين. واشتركا في تجربتهما: قرآ للمؤلفين أنفسهم: نيتشه وماتزيني وأندريه جيد ورومان رولان وماركس ولينين، بين آخرين، واختطفتهما الموجة الماركسية نفسها التي اكتسحت الجامعات الأوروبية خلال الانهيار العالمي والأزمة المالية للفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٢. وأوضح الاثنان في العام ١٩٤٤: «لقد جئنا إلى الاشتراكية عن طريق الفكر والعلم، ووجدنا أنفسنا أمام تفسير بارع وساحر لكل المشاكل السياسية والاجتماعية التي ترهق العالم عموماً والتي نعانيها، نحن العرب بشكل خاص»[٦]. وكان أحد العوامل التي سهلت انتقالهما إلى

(٥) حديث أجري في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

(٦) مكتب البعث العربي، «القومية العربية وموقفها من الشيوعية»، (دمشق، حزيران (يونيو) ١٩٤٤)، ص ٣ - ٤.

اليسار أنه لم يكن هنالك في باريس مطلع الثلاثينات من يتعاطف مع القضية السورية غير الشيوعيين والاشتراكيين[٧].

وعاد عفلق إلى دمشق في العام ١٩٣٣ وعاد البيطار في العام ١٩٣٤. وأصبح الأول مدرساً للتاريخ، والثاني مدرساً للفيزياء. وبالحكم من خلال الآراء التي كانت تنشرها الطليعة - وهي أسبوعية كانا ينشرانها مع بعض زملائهما في الفترة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ - كان همهما الأول يتركز في هذه الفترة على المسألة الاجتماعية أكثر منه على المسألة القومية. وكانا يشعران - بوضوح - بالقرب من الشيوعيين أكثر من قربهما إلى أي حزب آخر، على الرغم من أنهما لم يرتبطا بهم تنظيمياً أبداً.

وشكل العام ١٩٣٦ نقطة انعطاف في تطورهما الايديولوجي: «في تلك السنة حقق الاشتراكيون والشيوعيون نصراً باهراً في فرنسا. وكان التأثير الجانبي لهذا هو خروج الحزب الشيوعي السوري من العمل السري وتزايد التأييد له واتساع نطاقه. ولكن الشيوعيين بانتصارهم أظهروا ألوانهم الحقيقية. . . وأصبح واضحاً الآن. . . أن تعاطفهم مع قضيتنا كان مجرد ادعاء. ولم يقوموا بأية خطوة جدية لإعادة حقوقنا المغتصبة بالحرية والاستقلال. ومن ناحيتهم، أصبح الشيوعيون السوريون لا أكثر من مخلب قط للشيوعيين الفرنسيين، وللحكومة الفرنسية بشكل أعم»[٨].

هذه «الأحداث والأعراض» والدليل المتزايد وضوحاً على «تحول روسيا السوفييتية إلى دولة قومية» و«تخليها عن الشيوعية الأممية» أوجد عند عفلق والبيطار «أزمة روحية وفكرية عميقة» أبقتهما بعيدين عن الكتابة وعن أي عمل ذي طابع سياسي خلال السنتين التاليتين[٩]. وقال عفلق لاحقاً: «كانت هذه فترة تنقيب وفترة تلمّس الخطوط الأساسية أو الاعداد للتحرك». وترافقت هذه الفترة مع سوء سمعة طالت «الكتلة الوطنية» التي كانت قد قادت حتى ذلك اليوم النضال ضد فرنسا وعجزت عن تحقيق الآمال السورية أو عن تفادي فقدان الاسكندرون. وأضاف عفلق: «يومها، أحسّ الجميع بوجود فراغ، وبأن القيادة القديمة أفلست. . . وبأنه لا بد لحركة جديدة من أن تقف على قدميها»[١٠]. وازداد هذا الشعور حدة لدى اندلاع الحرب العالمية.

وفي خريف ١٩٣٩ بدأت تتشكل حلقات صغيرة سرية حول عفلق والبيطار، ولكن نواة ما أصبح يسمى في ما بعد «حزب البعث العربي» لم تتشكل حتى ايلول (سبتمبر) ١٩٤٠[١١]. وبحلول ذلك الوقت كانت فرنسا قد هزمت، وأصبح عفلق والبيطار أقل حذراً.

(٧) المصدر السابق، ص ٣. وحديث مع صلاح الدين البيطار في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

(٨) مكتب البعث العربي، «القومية العربية. . .»، ص ٧ - ٨.

(٩) المصدر السابق، ص ٨ - ٩.

(١٠) حديث، ١٣ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

(١١) حديث مع عفلق.

وحمل أول بيان وزعاه، في أواخر شباط (فبراير) ١٩٤١، دعماً للإضراب ضد الفرنسيين، اسم «الإحياء العربي». ولم يستعملا اسم «البعث العربي» ـ الذي له المعنى نفسه ـ إلا بعد أشهر. وبقي نشاطهما محصوراً جداً في البداية. ولكنهما زادا جهودهما بعد استقالتهما من منصبيهما كمعلمين في ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢. وعلى العموم، فإنّ تقدمهما بقي بطيئاً إلى درجة مؤلمة. وفي العام ١٩٤٣ كان تعداد أعضاء حزبهما «أقلّ من عشرة»[12]، وبقي الحزب منمناً في حجمه حتى العام ١٩٤٥، عندما أصبح جهازه التنفيذي، «مكتب البعث العربي»، انتخابي السمة. وإلى جانب عفلق والبيطار، ضم المكتب مدحت البيطار[13]، وهو طبيب من دمشق، وجلال السيد، ملاك أراضٍ متوسط من دير الزور. وبعد قصف الفرنسيين للعاصمة السورية براً وجواً في أيار (مايو) من تلك السنة، وانضمام جماعة الأرسوزي إلى الحزب في حزيران (يونيو) التالي، ظهر «البعث» الآن إلى العلن وسرعان ما كسب أرضاً له. وأسهم في هذا التحريض الذي شنته صحيفة الحزب «البعث» التي ظهرت للمرة الأولى في ٣ تموز (يوليو) ١٩٤٦. وبحلول ٤ نيسان (أبريل) ١٩٤٧، تاريخ افتتاح المؤتمر الأول للحزب كانت عضوية الحزب، مع استثناء المؤيدين، «تعد بالمئات»، وكان معظم الأعضاء من الطلاب، وكان الآخرون من المعلمين أو المحامين أو الأطباء، أو من شرائح أخرى من الانتلجنسيا[14]. ووافق المؤتمر على دستور الحزب وعلى نظامه الداخلي، واعترف بالقيادة التنفيذية للحزب، وانتخب عفلق «عميداً» والبيطار أميناً عاماً، وجلال السيد ووهيب الغانم أعضاء[15].

وكانت مأساة الشعب الفلسطيني في العام ١٩٤٨، ومرحلة الاضطراب السياسي والانقلابات العسكرية، هي التي زادت في قوة جاذبية البعث. وعلى العموم، فقد عانى الحزب في العام ١٩٤٩ تراجعاً مؤقتاً. ونجم هذا عن نشر الصحف، بعد إحدى تجارب عفلق في السجن، لرسالة خنوع وخيانة صادرة عن سجن المزة بتاريخ ١١ حزيران (يونيو) وتحمل توقيعه، موجهة إلى حسني الزعيم، قائد أول الانقلابات السورية. وجاء في الرسالة: «إننا على استعداد لاتباع خط غير منحاز ولكفّ لساننا إن كانت هذه رغبتكم... أما بالنسبة لي، فقد قررت اعتزال السياسة نهائياً... أعتقد أن مهمتي وصلت إلى نهايتها وأن طريقتي ليست ملائمة للعهد الجديد»[16]. وما زال السبب الذي دعا عفلق إلى توقيع الرسالة مدعاة للتكهنات. والرأي السائد هو أنه لم يعذَّب جسدياً. وعلى كل حال، فإن الحادث خلّف وراءه انطباعاً بأن عفلق إنسان ضعيف وجبان بالوراثة. وأصيب أتباعه، قبل الغير، بصدمة. ولكنهم، نظراً لجديته التي لا يشك بها ولتكريسه نفسه بإخلاص للأفكار التي يحملها،

(١٢) عفلق، في كلمته أمام المؤتمر الأول لحزب البعث، «البعث» (دمشق) بتاريخ ٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٧.
(١٣) مدحت البيطار ليس من أقارب صلاح الدين البيطار.
(١٤) حديث مع عفلق في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٥٨.
(١٥) «البعث»، في ١٠ و١٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٧.
(١٦) أعيد نشر نص الرسالة في «الأخبار» (بيروت) بتاريخ ١٧ شباط (فبراير) ١٩٦٣. ولديّ تأكيدات لا يرقى إليها الشك بصحة النص.

صفحوا في النهاية عنه لزلّته البشرية جداً، ونسوا المسألة. ونسي الناس الأمر كذلك. ولكن هيبة عفلق الشخصية تدهورت. وكان قبوله تسلّم حقيبة وزارة التربية من ١٤ آب (أغسطس) إلى ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩، تحت قيادة العقيد سامي الحناوي، ثاني دكتاتوريّي سورية العسكريين، خطأً سياسياً في أحسن الأحوال، وكان الحزب قد استعاد نموه قبل مضيّ وقت طويل. وفي العام ١٩٥٢ ازداد عدد أعضائه إلى حوالى ٤٥٠٠ عضو[17]. ومع ذلك، كان الحزب لا يزال يفتقر إلى التأييد الشعبي. وكان الأمر يعود في بعضه إلى هذا السبب، وفي بعضه الآخر إلى نفاد صبر قادته وإلى نزوع قادته إلى الصعود السياسي السريع وبلا جهد. ولكن، وأيضاً في ظلّ ضغط الحكم القمعي لأديب الشيشكلي، خلف الحناوي، ربط البعث مصيره بمصير الجماعة الأوسع قاعدة، التي يقودها أكرم الحوراني.

وكانت جماعة الحوراني قد وجدت أساساً كردّ فعل مضادّ للإقطاعية في حماه، وكانت هذه المنطقة تعيش تناقضات اجتماعية حادّة ـ ثروة فاحشة من ناحية وفقر مدقع من ناحية أخرى ـ وكانت تخضع فعلاً لإقطاع عدد قليل من العائلات المالكة للأرض. وفي حماه ومنطقة مصياف المجاورة كان البرازيون وحدهم يملكون تسعاً وأربعين قرية، وكانت عائلة العظم تملك خمساً وعشرين، وعائلة الكيلاني أربعاً وعشرين[18]. وكان لهذه العائلات مسلّحوها الخاصون بها، وكانت تفعل ما تشاء بفلاحيها. وكانت الدولة تقف مع رجال الدين إلى جانب الاقطاعيين كلياً، وكان نفوذهم بين سكان المدن كاملاً تقريباً[19].

وكان الحوراني نفسه قد ولد، في العام ١٩١٢، ابناً لملاك ثري من حماه. ولكن شقيقاً أكبر له بدّد أموال العائلة وممتلكاتها. ولهذا، فإنه لم يكن يملك أبداً ما يكفي من مال، وكان عليه أن يعيش باقتصاد شديد في سنوات شبابه. وبدأ تعليمه في حماه، ثم ذهب إلى مدرسة التجهيز في دمشق، وهي مدرسة تحضيرية حكومية. وعند تخرجه دخل كلية الطب في الجامعة اليسوعية، ولكنه اضطر إلى تركها لعلاقته بمحاولة الاعتداء على حياة صبحي بركات، وهو رئيس سابق للدولة السورية موالٍ للفرنسيين. ثم عاد فانتسب إلى معهد الحقوق في دمشق في العام ١٩٣٦. وانضم في السنة نفسها إلى الحزب القومي السوري ولكنه غادر صفوفه في العام ١٩٣٨ عندما عاد إلى حماه لممارسة المحاماة. مباشرة بعد ذلك تسلم زمام حزب الشباب الذي كان قد أسسه ابن عمه عثمان الحوراني. ووضع أكرم الحوراني للتنظيم هدفين أساسيين: الاستقلال عن فرنسا والتوزيع العادل للثروة الوطنية، وشعار مركزي واحد يقول: «هاتوا القفة والكريك (الرفش) لِنَعْش الآغا والبيك». ولم يتردد الحوراني في اللجوء إلى وسائل العنف ضد الملاك الذين كانوا يعاملون الفلاحين بقسوة. وكانت جماعات من «القبضايات» الجريئين بقيادة علاء الدين الحريري، النصير المتحمس وصاحب مقهى شعبي،

(١٧) حديث مع بعثي رغب في عدم ذكر اسمه.
(١٨) انظر: Jacques Weulersse, *Les Pays des Alaouites* (Tours, 1940), I, 363.
(١٩) حديث يوم ١٦ تموز (يوليو) ١٩٥٨ مع شريف الراس، أحد القادة الحمويين لحزب الحوراني «الحزب الاشتراكي العربي».

تنشط إلى العمل بمجرد وصول كلمة إليهم عن ظلم يمارسه ملاّك أو رجاله المسلحون. ولم يمض وقت طويل إلا وصارت للحوراني صورة رومانسية في أعين الفلاحين، فقد وُجد في النهاية من يدفع لمضطهديهم بعملتهم نفسها. وانتشرت شهرة الحوراني تدريجياً في المناطق المجاورة ووصلت إلى أبعد منها. وأضافت مسارعته إلى مساعدة الحركة العسكرية العراقية في العام ١٩٤١، على رأس عدد من الضباط الحمويين الشباب، الشيء الكثير إلى هيبته. وفي العام ١٩٤٣ انتخب نائباً عن حماه، وتابع رشق تحدياته للمميزين مثيراً المسألة الاجتماعية في المجلس النيابي للمرة الأولى في تاريخه. وفي العام ١٩٤٥ هاجم سلطة المشايخ العشائريين بشراسة جعلت طراد الملحم، زعيم قبيلة الحصينة المتفرعة من عرب الروالة ينقضّ عليه والمسدس في يده، ولكن نواباً آخرين فصلوا بينهما. ولقب الحوراني يومها في الأوساط الراديكالية بـ«الجريء» أو «النائب الحر» و«مدمر القيادات الاقطاعية». وجلبت له قيادته لمجموعات من المتطوعين غير النظاميين في غارات شنت على المستوطنات الصهيونية عام ١٩٤٨ مزيداً من التأييد السياسي، وخصوصاً بين الضباط حيث كان له موطىء قدم أصلاً إذ كان في وقت سابق قد أقنع عدداً من مؤيديه بالانتساب إلى كلية حمص العسكرية. وارتبط اسمه بالانقلابات الثلاثة التي حصلت عام ١٩٤٩ على الرغم من أنه لا يمكن إلقاء إلا القليل من الضوء حتى الآن على دوره الحقيقي في هذه الانقلابات. ومهما يكن، فقد أصبح الحوراني محاطاً بهالة من الغموض. وبدأ أعداؤه يشيرون إليه على أنه «الثعلب ذو المخالب الملونة». وفي الوقت نفسه، كان تنظيمه السياسي يتنامى بثبات. وبحلول العام ١٩٥٠، عندما قرر تغيير اسمه إلى «الحزب الاشتراكي العربي» كان عدد أعضائه لا يقل عن عشرة آلاف عضو، وكان قادراً على اجتذاب ما وصل إلى أربعين ألفاً من أبناء الريف عندما عقد في السنة نفسها المؤتمر الأول للفلاحين في تاريخ سورية بمدينة حلب[٢٠].

وإلى حد كبير، فإن هذه القدرة على السير إلى الأمام بمصالح الجماهير وتعاطفها، وهي قدرة لم تتأثر بتقلب علاقاته مع العسكريين، هي التي وجهت حزب البعث باتجاه الحوراني. وأكثر من هذا، ففي رأي الكثير من البعثيين أن الحوراني كان مكملاً لقادتهم في كثير من النواحي الأساسية. فقد كان عفلق والبيطار معلمين في أعماقهما وبقيا كذلك. وكانا يتعاملان أساساً مع الأفكار وينشران هذه الأفكار أساساً ضمن غرف الجلوس. ولم تكن أقدامهما ثابتة دوماً على الأرض. وعلى العكس من ذلك، كان الحوراني «رجل الشعب»، وكان، في الوقت نفسه، يملك الحدس السياسي وموهبة قيادية أصيلة، ناهيك عن إمساكه جيداً بقضايا الساعة.

وتم «الاندماج» بين الحزبين في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢. وعين في القيادة الجديدة ثلاثة من قادة البعث القديم هم عفلق والبيطار والسيد واثنان من قادة العربي الاشتراكي هما الحوراني وانطون مقدسي، وهو مسيحي أرثوذكسي من بلدة يبرود في منطقة

(٢٠) أحاديث أجريت مع أكرم الحوراني في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٥٨ و٢٨ شباط (فبراير) ١٩٧٠، ومع شريف الراس من حماه في ١٦ تموز (يوليو) ١٩٥٨، ومع صلاح الدين البيطار في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

القلمون، وأستاذ جامعة، وصارت الحركة تسمى منذئذ «حزب البعث العربي الاشتراكي». أما بشأن برنامجها الأساسي فقد تم تبني دستور البعث للعام ١٩٤٧ بلا أي تعديل فيه[٢١].

من الناحية العملية، لم يتم تنفيذ «الاندماج» إلا جزئياً. وعلى سبيل المثال، فإن أتباع الحوراني من الضباط والفلاحين لم يضموا أبداً إلى الحزب، بل استمروا في ارتباطهم به شخصياً. مع ذلك، فإن هذه الخطوة دفعت البعث إلى لعب دور تاريخي من الدرجة الأولى في أهميته. ولكنه كان لـ«الاندماج» وجهه المعاكس. وهذا ما عبّر عن نفسه جزئياً في مجال الأفكار، وهو مجال صار ضروريا أن نتوجه إليه الآن.

ايديولوجياً، كان البعث في الأربعينات من صنع ميشيل عفلق إلى حد كبير جداً. وكانت القولبة الفكرية للحزب تميل إلى أن تكون حكراً عليه. وكان كل البعثيين يعترفون به يومها معلماً لهم. ولكن «الاحتكار العقائدي» الذي كان لعفلق خرق في سورية في الخمسينات. وهذا ما كان يعود في بعضه إلى «الاندماج» الذي تحدثنا عنه للتو، وما نجم في بعضه الآخر عن التوسع السريع والمفاجىء لصفوف الحزب. وهذا ما حصل أيضاً لوحدة الحزب الفكرية. وبحلول العام ١٩٥٧، وكما تقول مطبوعة داخلية من تلك الأيام[٢٢]، أصبح البعث السوري بمثابة بابل من التيارات الايديولوجية المتنازعة. أما في العراق فقد بقي المؤمنون بالحزب ـ ولنصف عقد تالٍ ـ يسعون إلى الارشاد من خلال صفحات عفلق. وكان عفلق والبعثية الأصيلة صنوين في أعينهم.

ولكن أفكار عفلق لم تكن مصاغة بشكل منظم في أي مكان، بل بقيت متناثرة عبر خطبه العامة وملاحظاته المرتجلة أمام «مريديه» وموضوعات قصيرة جداً كتب معظمها تحت ضغط الأحداث[٢٣]. وإذا ما جمعت هذه المواد معاً فإنها لا تشكّل وجهة نظر متماسكة ومتكاملة. ولهذا علاقة بميل عفلق إلى الاعتماد على الشعور وعلى «الإيمان» أكثر من اعتماده على التحليل واستقراء الحقائق، وله علاقة أيضاً بلغة عفلق القريبة من لغة الشعراء التي تتميز بالإيحاء أكثر مما تتميز بالوضوح المنطقي.

ولكن الصعوبات المنطقية التي تظهر في ايديولوجيته عند تفحصها ليست ناجمة عن أسلوبه الرومانسي وحسب، بل أيضاً عن انتقائية ليس لها ضابط، فأفكاره عبارة عن خليط من قومية إنسانية أساساً ومن مظاهر فردية «التنوير» وديموقراطية اليعاقبة ومثالية شباب ماتزيني والموقف الطبقي لماركس ونخبوية لينين، يضاف إلى هذا كله، وقبل أي شيء آخر، جرعة

(٢١) حديث مع عفلق أجري في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

(٢٢) انظر ص ١٣٥ و١٣٦.

(٢٣) ظهرت المجموعة الأولى من خطبه وملاحظاته وموضوعاته عام ١٩٥٣ في ٦٨ صفحة، والثانية عام ١٩٥٩ في ٢٥٢ صفحة، والثالثة عام ١٩٦٣ في ٣٤٨ صفحة. وكان اسم المجموعة الأولى «في سبيل البعث العربي» أما الأخريان فـ«في سبيل البعث». وكل الاقتباسات التالية مأخوذة من طبعة ١٩٥٩ إلا إذا ذكر ما يخالف ذلك.

قوية من الروحية المسيحية والإسلام المفسَّر قومياً. وكثيراً ما يكون هذا الخلط ميكانيكياً. وبكلمات أخرى، فإن عفلق لا يقوم بمحاولة جادة لتركيب الأفكار التي تشرّبها.

وتجنباً للمخاطرة بإعطاء انطباع أكثرة قوة مما تبرّره كتاباته وخطبه ودستور حزب البعث الصادر عام ١٩٤٧ ـ الذي هو في جوهره من بنات أفكاره ـ فإننا سندرج في ما يلي مجموعة من مفاهيمه الأكثر تعميماً، بدءاً بتلك التي يمكن تصنيفها ضمن ايديولوجيته للأهداف.

يصرّ عفلق على أن «الوحدة والحرية والاشتراكية» ـ وهي الأهداف التي وضعها أمام أتباعه ـ ليست من صنع ذهنه، بل تنبع من «روح» العرب و«أعماقهم». وهي لا تعبّر عن «مصالح» الأمة فحسب بل أيضاً عن «الحقيقة» التي تمتلكها والتي سوف «تعلن نفسها مهما كانت قوة الشروط القائمة»(٢٤). والأهداف الثلاثة يتطلب بعضها بعضاً وتتكامل في ما بينها، وهي عبارة عن «كل لا يتجزأ». ولا يمكن تحقيق أي منها على حساب الآخرين(٢٥).

و«الوحدة»، أي وحدة العرب، ليست وسيلة لغاية أو شيئاً مفيداً، إنها «حق طبيعي»(٢٦). وبكلمات أخرى، فإن على الأمة أن تعيش في دولة واحدة. وهذه ضرورة أخلاقية. وفي الوقت نفسه، فإنّ الوحدة حتمية تاريخية. إن لدى الأمة ميلاً طبيعياً لا يقاوم للاتحاد ولتجميع أجزائها: «ما من بلد عربي يستطيع، بانعزاله عن الآخرين، أن يحقق الشروط الضرورية لحياته» و«كل الفوارق بين أبناء (الأمة) عرضية وزائفة وستزول مع استيقاظ الوعي العربي»(٢٧).

وفي كرّاس رسمي يشرح أهداف الحزب يربط اتحاد العرب، بضعف وتسرّع، بعوامل تجريبية، أو تفهم على أنها تجريبية، مثل وحدة اللغة و«التاريخ المشترك» (لهم «ذاكرة واحدة») و«هوية تجربتهم الحالية» (كلهم يعاني من الامبريالية وهم يواجهون مشكلات متماثلة في طبيعتها)، والاعتماد المتبادل في «المصالح الدفاعية» واقتصاداتهم «الاقطاعية الزراعية» أساساً، والتشابه في البيئة الجغرافية (ومن هنا يأتي القول: «في كل بلد عربي تجد ساحلاً وجبلاً وصحراء وخيمة وشجرة نخيل وجملاً»)(٢٨). ولكن هذه العوامل لا تفحص بأية درجة من العناية. ويتم تجاهل الفوارق التاريخية بخفّة، كما يتم تجنّب مواجهة أيّ من الحقائق الراهنة المعاكسة أو التقسيمية. وتفرض المناقشة كلها على ما هو في القاع، وعلى إيمان بدهي بالرغبة في الوحدة.

بالنسبة إلى عفلق، تبدو الحاجة إلى توحيد البلدان العربية منطقية بالفعل. وهي تنبع

---

(٢٤) عفلق، «في سبيل البعث»، ص ١٤٧.
(٢٥) المصدر السابق، ص ١٨٨.
(٢٦) حزب البعث العربي الاشتراكي، «الدستور»، المبدأ الأول.
(٢٧) المصدر السابق.
(٢٨) حزب البعث العربي الاشتراكي، «شرح الدستور» (بلا تاريخ) ص ٧ ـ ٩.

من الصفات التي ينسبها إلى الأمة وإلى القومية، ومن نظرته إلى طبيعة العلاقات بين الأمة والأفراد الذين تتشكل منهم.

والأمة عبارة عن «مخلوق حيّ»(٢٩). والرابط بين الإنسان العربي وبين الأمة العربية رابط «عضوي»(٣٠)، أي أنه لا معنى للفرد من دون الأمة ولا يمكنه تحقيق ذاته إلا كعضو فيها، وإذا لم يشعر بجذوره القومية فإنه سيعيش حياة عقيمة(٣١).

ولأن الأمة مخلوق حي فإنّ لها «رسالة»، وهذه الرسالة «خالدة»، بمعنى أنها استمرار متجدد(٣٢). وكان معنى هذا الكلام موضع فضول كبير ذات يوم عند البعثيين، ومع ذلك فإنهم لم يتمكنوا من استدراج عفلق إلى تفسير مرضٍ. وكان عفلق يردّ بأن «الرسالة العربية» لا تتألف من «أهداف محددة» أو من «مبادىء تجسدّ في برنامج»، ولا هي «شيء جامد منفصل عن نفوس أبناء الأمة ولا عن حياتها وتجاربها، بل هي «نزعة طبيعية» أو «إيمان قبل أي شيء آخر»(٣٣). والطريقة «الجادة والجريئة» التي يماشي العرب بها حاضرهم، و«حساسيتهم» تجاه الشرور التي تشوه حياتهم وتفسدها، و«الصدق والشجاعة» اللذان يعترفون بهما بأخطائهم، و«المحن» التي يعانونها، و«الإصرار الرجولي» على تحرير أنفسهم بجهودهم . . . كل هذه الأمور هي «بداية الرسالة الخالدة» لأنهم «سيكتشفون مجدداً من خلال التجربة معنى الحقيقة والاستقامة والولاء والعمل والتضحية والتفكير الصلد والمستقل والتفكير الذي لا يخاف الغوغاء»(٣٤). وباختصار، فإن تعبير «الرسالة الخالدة» يطلق على «كل عناصر الطيبة والحياة والابداعية» الكامنة في الأمة(٣٥)، أو ـ وهو الأفضل ـ كل أفعال عرب الماضي وعرب الحاضر وعرب المستقبل التي تبرز أفضل ما فيهم والتي تسهم في الصالح العام للإنسانية، وتشكل «رسالتهم الخالدة»(٣٦). ومن الواضح أن عفلق يدعو هنا إلى تخصيص العرب بمفهوم مألوف يأتينا من التنوير الألماني، وخصوصاً من هردر.

وهو يكرر هردر أيضاً عندما يؤكد أن الأمة ملك لـ «نفس» أو «روح». ويعرّف هذه «النفس» أحياناً بالإسلام: «العروبة جسم روحه الإسلام» و«الإسلام هو الرعشة التي تحرك القوى الكامنة للأمة العربية». وفي أحيان أخرى يتحدث عفلق عن الإسلام كشيء منفصل عن الروح العربية («الإسلام . . . أوجد ثورة . . . في نفوس العرب») وكتجسيد لـ «قيم ثابتة

---

(٢٩) المصدر السابق، ص ١٨.
(٣٠) ميشيل عفلق، «فكرتنا»، الموضوع المعنون «فكرتنا حية ومطلقة» (١٩٤٨)، ص ٢٠.
(٣١) عفلق، «في سبيل البعث»، ص ٣١ ـ ٣٢.
(٣٢) «شرح الدستور»، ص ١٧ ـ ١٨، و«الدستور»، المبدأ الثالث.
(٣٣) عفلق، «في سبيل البعث»، ص ٧٩ و١٤٩ و١٠٩ و٧٩ و٧٦.
(٣٤) المصدر السابق، ص ١٠٩.
(٣٥) «شرح الدستور»، ص ١٧ ـ ١٨.
(٣٦) انظر مثلاً: «في سبيل البعث»، ص ٧٦ ـ ٨٢ و١٠٩ ـ ١١٠ و١٤٩ ـ ١٥٠.

مطلقة»[٣٧] (أي قيم مستقلة - في أصولها على الأقل - عن العرب)[٣٨] وكـ «رسالة سماوية» «اختير» العرب لنقلها إلى العالم نظراً «لميزاتهم وفضائلهم الأساسية» التي وهبوها. وأيضاً، يتحدث عفلق أحياناً عن الإسلام كما لو كان هو الأساس والقومية العربية هي المشتق التابع: «الإسلام عالمي وخالد... وفي كل مرحلة هامة من مراحل التاريخ... يعبر عن أحد المعاني اللامتناهية الكامنة فيه منذ البداية... ومعناه [الراهن]... هو الحاجة إلى توجيه كل الجهود إلى تقوية كل العرب والنهوض بهم، وإلى حصر هذه الجهود بحدود القومية العربية». وتحسم هذه النقطة في فقرة أخرى تقول: «إن قوة الإسلام... تكشف اليوم عن نفسها بصيغة جديدة هي القومية العربية». وعلى العموم، يبدو عفلق وكأنه يعكس، في مكان آخر، العلاقة القائمة بين القومية والدين: «الإسلام، في جوهره النقي، نشأ من قلب العروبة»، وهو «جزء منها، يغذّيها ويكشف عن أكثر مظاهرها الروحية والمثالية مغزى»[٣٩]. ولكن الشيء المهم هنا ليس إهمال عفلق للمنطق بل الهدف العملي جداً الكامن وراء بلاغته الرومانسية: تسخير المشاعر التي يثيرها الإسلام لخدمة الحركة القومية العربية، أو - وبدقة أكبر - لخدمة حزب البعث.

وإذا كانت الأمة «مخلوقاً حياً» له «روح» مميزة و«رسالة خالدة»، فإنه لا يمكن القول بأن القومية العربية «فكرة» أو «نظرية» أو شيء مستورد من الخارج، بل هي «روح» مثلها «مثل الحياة، هي منّا، ويقظتها هي يقظة الحياة فينا»[٤٠]. وهي موجودة «في إنجازاتنا السابقة، وفي آلامنا الحالية وفضائلنا ومساوئنا، وفي تاريخنا المكتوب والتاريخ المحفور في أعماقنا». وهي «الحب قبل أي شيء آخر»، إنها حب الذات الذي يربط الفرد بعائلته، لأن «الأمة ليست إلا العائلة الكبيرة». وهي القضاء والقدر كذلك. وليس العربي حراً في أن يكون قومياً أو لا يكون: «القومية... مثل معالم وجهنا التي تورَّث الينا حتى قبل الولادة... إنها قدر محتوم»[٤١]. ولأن قاعدتها لا تكمن في العرق أو الدم بل في «الروح العربية»، ولأن العربي لا يرتبط فقط بأمته بل بالإنسانية جمعاء[٤٢]، التي هي «جماعة واحدة ذات مصالح مشتركة وقيم مشتركة» فإن القومية العربية إنسانية الميول[٤٣]: «من يشعر بقدسية القومية يَنْقدْ إلى تقديسها واحترامها عند الجميع. وبهذا فإن القومية هي الطريق الأفضل إلى إنسانية أصيلة»[٤٤].

---

(٣٧) المصدر السابق، ص ٤٧ و٤٣ - ٤٤ و٧٩ و٨١.
(٣٨) «(بظهور الإسلام)... لم تعد القيم نابعة من الجماعة ولا مفروضة من قبل الفرد، بل أصبحت صادرة عن منبع هو فوق الفرد والجماعة على حد سواء». المصدر السابق، ص ٧٩.
(٣٩) المصدر السابق، ص ٤٥ - ٤٩ و٢٦ - ٢٧.
(٤٠) عفلق، «فكرتنا»، ص ١٨ - ١٩.
(٤١) «في سبيل البعث»، ص ٢٨ و٢٩ و٣١.
(٤٢) عفلق، «فكرتنا»، ص ٢٧ - ٢٨.
(٤٣) «الدستور»، المبدأ الثالث.
(٤٤) «في سبيل البعث»، ص ٢٩.

وأيضاً، لأن القومية العربية روحية في جوهرها، فإنها تتوجه إلى «الحرية». وهو ما ينقلنا إلى الهدف النظري الثاني لحزب البعث.

إن «الحرية» تعني، أولاً، حرية الأمة في إدارة شؤونها، وهو ما يعني تحررها من السيطرة الأجنبية ومن الحكم الاستبدادي المحلي. وللأمة «حق طبيعي» في السيادة، والسيادة القومية رديف للسيادة الشعبية. ولا التباس في الالتزام النظري للبعث بالدولة «الديموقراطية»: «الشعب وحده هو مصدر السلطات»[٤٥]، و«في الدولة العربية... يجب أن يكون الفرع التنفيذي للحكم مسؤولاً أمام الهيئة التشريعية التي يجب أن ينتخبها الشعب بشكل مباشر»[٤٦]، و«لا بد من الديموقراطية... ولكن، نتيجة للنقص والتشوش في حالة التعليم، وللانحراف الأخلاقي، والأوضاع الاقتصادية والصحية شديدة السوء، قد لا يكون الشعب... قادراً على ممارسة حقوقه بالطريقة الصحيحة وإلى أبعد الحدود. ولكن هذا لن يدعونا إلى حرمان الشعب من حقوقه، بل على العكس من ذلك علينا أن نعمل من خلالهم... وأن نكافح بهذه الطريقة لرفع مستوياتهم... فهم بالنسبة لنا الهدف والوسيلة. إن هدفنا هو خدمة الشعب بواسطة الشعب»[٤٧]. وعلى العموم، وكما سيظهر بعد قليل، فإن بعض المفاهيم المتعلقة بايديولوجيا البعثيين الخاصة بالوسيلة تنتقص بقوة من «ديموقراطيتهم». وأكثر من هذا، علينا أن نتذكر في ما يتعلق بهذه النقطة أن النظرية البعثية شيء والممارسة البعثية شيء آخر أو، وبدقة أكبر، فإن البعثي المرشح للسلطة مختلف إلى حد كبير عن البعثي في موقع السلطة[٤٨]. ولكن هذا لا ينطبق على البعث وحده طبعاً.

وتعني «الحرية» أيضاً حرية الفرد العربي. وفي التعامل مع هذا الموضوع يبدو عفلق وكأنه يميل بين الحين والآخر إلى إبعاد التشديد على «الأمة» أو «الشعب» أو «العدد الأكبر»، وإلى استعمال واحد من تعريفاته للأمة. وفي هذا نراه يقول بأن «الفرد وحده يحيي الجماعة ويجددها»، وأن «الجماعة لا تنتج إلا قيماً نسبية»[٤٩]. ويضيف:

«يقول البعض إن العروبة فوق الجميع، ويعنون بالعروبة ما تقرره الجماعة. وهذا حديث خطر. من ناحيتنا، إننا نعتقد أن العروبة فوق الجميع بمعنى أنها فوق المصالح

---

(٤٥) «الدستور»، المادة ٥.
(٤٦) المصدر السابق، المادة ١٤.
(٤٧) «شرح الدستور»، ص ٤٣ - ٤٤.
(٤٨) خلال محادثات الوحدة الثلاثية التي جرت في القاهرة عام ١٩٦٣، سجل أحد البعثيين المشاركين في المحادثات الملاحظة التالية: «عندما تجد الحركات الثورية نفسها في السلطة فإنها تكتشف أن الكثير من أفكارها السابقة يحتاج إلى مراجعة. فهذه الحركات تدعو إلى الديموقراطية وهي في مرحلة النضال الشعبي لكي تستطيع متابعة نشاطها في ظل أفضل الشروط الممكنة، أما عندما تصبح في الحكم فإنها تجد أن هذه الديموقراطية البورجوازية تشكل خطراً على الثورة». «الأهرام»، نسخة عن محادثات الوحدة» (القاهرة، ١٩٦٣)، ص ١٥٩.
(٤٩) عفلق، «في سبيل البعث»، ص ١٢٥ و٨١ و٨٢.

[الضيقة] والأنانية والاعتبارات الزائلة والزائفة. ولكنْ هنالك شيء واحد نعتبره فوق العروبة، ألا وهو الحقيقة... ولهذا فإن شعارنا يجب أن يكون: الحقيقة فوق العروبة حتى تندمج العروبة بالحقيقة»[٥٠].

ويبقى ما يعنيه هذا الكلام موضع تساؤل، ولكن المضمون الظاهر هو أن الأداء العملي للشعار يكون في إظهار الاحترام لشخصية الفرد واتخاذ الاحتياطات ضد «استبداد الجماعة». وهذا ما يجد تعبيراً عنه في القاعدة التالية، الواردة في المبدأ الثاني من دستور البعث:

«حرية الكلام وحرية الاجتماع وحرية الاعتقاد وحرية الفن أشياء مقدسة **لا يمكن لأية سلطة أن تحدّ منها**» (التشديد مضاف).

وكما هو عليه الأمر، تبدو هذه الصياغة وكأنها تعزو إلى الحريات الشخصية نوعاً من القيمة المطلقة أو الموروثة، وتصدر بالنيابة عن الفرد ادّعاء غير قابل للنقض على الأمة والدولة. وبكلمات أخرى، فإنها تبدو وكأنها تؤكد، في هذا الاطار، أولوية الفرد. ولكن عدم قابلية الادعاء للنقض تبطل ويعاد ترميم أولوية القومي في بنود أخرى، وبشكل صريح في المادة ٤١ (٢) من الدستور:

«تكون الدولة مسؤولة عن حرية الكلام والنشر والاجتماع... **ضمن حدود المصلحة القومية العربية العليا**...» (التشديد مضاف).

وفي الواقع، فإن الميل الأكثر سيطرة عند عفلق هو إلى تقييد حرية الفرد العربي «الذي يرتبط بروح أمته»[٥١]. وعلى الرغم من اصراره على أن الفرد هو «الأساس» و«الشيء الأهم» فإنه يؤكد، في الوقت نفسه، أن على الفرد «كفرد في أمة» أن يحقق «الشروط» التي يفرضها الرابط القومي[٥٢]. ولكن، من هو الذي يحدّد في النهاية ماهية هذه «الشروط» وما الذي يشكّل «المصلحة القومية العربية العليا»؟ الأمة، معرّفة بـ «العدد الأكبر»؟ «الأقلية»، أي حزب البعث الذي تتجسد فيه - كما يقول عفلق في أحد الأمكنة[٥٣] - «فكرة الأمة» الحية أو العروبة؟ ولكن عفلق يقول أيضاً - كما لاحظنا سابقاً - إن «الحقيقة فوق العروبة». وإلى من سيرجع المرء في هذا؟ المشكلة هي أن هذه الصيغة ألقيت هكذا كما هي من دون تحذير ولا معالجة لأي من أجزائها. باختصار، فإن الضبابية عند عفلق، في العلاقة بمفهوم «الحرية» كما في العلاقات الأخرى، لا تزول. وأكثر من هذا، فليس هنالك تفحص حقيقي للأفكار، ولا

(٥٠) المصدر السابق، ص ٨٢.
(٥١) عفلق، «فكرتنا»، ص ٢٨ - ٢٩.
(٥٢) عفلق، «في سبيل البعث»، ص ١٥٤.
(٥٣) انظر ص ٧٤٠ - ٧٤١.
(٥٤) انظر ص ٧٣١ و«الدستور»، المادة ٤.

محاولة لتشكيل مضامين المبادىء المختلفة والتوفيق بينها، ولا تفكير بالموضوعات حتى الوصول إلى الهدف.

وتسم العيوب نفسها ما يقوله عفلق بشأن الهدف العام الثالث للحزب وهو «الاشتراكية». وعلى الرغم من أن تأثير الشيوعيين هنا واضح لا شك فيه فإنه يجهد منذ البداية لإبراز أن هوة واسعة تفصله عنهم. وهذا ما يتطلبه جزئياً جداله بأن «الاشتراكية»، مثل كل أهداف البعث الأخرى، تنبع من «أعماق» الأمة العربية[٥٤]. ولكن لديه اختلافات أساسية مع الشيوعيين، وأولها أن اشتراكيته غير مرتبطة بالتفسير المادي للحياة؛ بل بوجهة النظر التي يقول فيها إن «الروح هي الأمل الكبير والقوة المحركة بالعمق لولادتنا الجديدة»[٥٥]. وحتى في وقت لاحق، في الستينات، وعندما انتقل الكثير من محازبيه إلى اليسار، وعدَّل هو نفسه موقعه، ظلّ يقول: «أنا لست ضد الماركسية، ولكنّ البعث هو الاشتراكية العلمية زائد الروح»[٥٦]. وثاني اختلافاته مع الشيوعيين هو أن اشتراكيته ليست «الفلسفة الأولى والنظرة التي توجه الحياة بأسرها»، بل هي مجرد «رافد خاضع لمصدر هو الفكرة القومية». ولأن اشتراكية البعث قومية أساساً فإنه لا يمكنها أن تشكّل «عامل انقسام ونزاعات داخلية»[٥٧]. هل يعني هذا التزاماً بالطرح القائل إن الأمة تشكل كلاً منسجماً أساساً؟ إن المبدأ الأول من دستور البعث يؤكد أن «كل الفوارق بين أبناء [الأمة] عرضية وزائفة». ومن جهته، يذهب عفلق عند نقطة معينة إلى حد القول إن الأمة العربية «التي عبّرت عن نفسها... بطرق متنوعة في قوانين حمورابي وشعر الجاهلية وثقافة عصر [الخليفة] المأمون كانت تتحرك، خلال العصور المختلفة، بدافع واحد وهدف واحد، على الرغم من فواصل الانقطاع أو الانحراف»[٥٨]. وليس واضحاً هنا ما هو هذا الدافع أو الهدف، ولكنه يتصل، في الظاهر، بأكثر المفاهيم تجريداً، ألا وهو «الرسالة الخالدة». وعلى كل حال، فماذا لهذا الكلام أن يعني إن لم يكن يعني التناغم الفعلي للأمة؟ هذا ما كان لعفلق أن يتمسك به، ولكنه لم يفعل باستمرار. وهو يبرز في أحد الأمكنة أن «الأقلية تملك معظم ثروة الأمة وتسيطر على السلطة والقرار بما يتفق مع رغباتها». وهذه «الطبقة المستَغِلَّة لن تتنازل عن ثروتها أو مصالحها بمجرد دعوتها إلى ذلك باسم القومية أو الروح أو التقدم. ولهذا، فلا مفرّ من النضال»[٥٩]. وعلى الرغم من الاشارة التقليدية إلى «الروح» فإن هذا عبارة عن مفهوم ماركسي للنزاع الطبقي لا يمكن تزويجه، وحتى رمزياً، بالنظرة إلى الأمة على أنها منسجمة أساساً[٦٠].

(٥٥) «في سبيل البعث»، ص ٨٦.
(٥٦) انظر ص ٣٣٥.
(٥٧) «في سبيل البعث»، ص ٨٦ و٨٩.
(٥٨) المصدر السابق، ص ٧٧.
(٥٩) المصدر السابق، ص ١٠٧ و٩٠.
(٦٠) لا يمكن ارجاع التناقض الملازم لموقف عفلق إلى العامل الزمني، لأن مفهوم النضال الطبقي وفكرة أن الاشتراكية البعثية تبعد الانقسام الداخلي تردان في مقالة واحدة.

وعلى كل حال، إذا كان المفهوم المشار إليه للتوقف عند الماركسيين والبعثيين على أرضية واحدة، فإنهما يختلفان ثانية في الموقف من الملكية. فمن ناحية، واستناداً إلى «البيان الشيوعي»، «يمكن إيجاز نظرية الشيوعيين بجملة واحدة: إلغاء الملكية الخاصة»[٦١]. أما دستور البعث فيعلن أن «الملكية والإرث» عبارة عن «حقّين طبيعيين»، ويضمن استمراريتهما «ضمن حدود المصلحة القومية» (المادة ٣٤)، ويتطلّع إلى أن تضمن الدولة في المستقبل «حد أدنى» من الملكية العقارية لكل المواطنين (٣٣). على العموم، وفي الوقت نفسه، فإن الدستور يدعو إلى «إزالة» الشركات والامتيازات الأجنبية، وتأميم الخدمات المصرفية والمرافق العامة والموارد الطبيعية الرئيسية والانتاج الكبير ومرافق النقل (٢٩ و ٣٥)، وإلى الحد من ملكية الصناعات الصغيرة إلى درجة «تنسجم مع المستوى الاقتصادي الذي يتمتع به بقية المواطنين» (٣١)، وتضييق الملكية الزراعية بما يتفق مع «قدرة المالك على زراعة الأرض كلها من دون استغلال جهود الآخرين» (٣٠). وتشمل الاجراءات المتصورة الأخرى التخطيط الاقتصادي (٣٧)، والسيطرة المباشرة على التجارتين الداخلية والخارجية (٣٦)، ومشاركة العمال في الأرباح وإسهامهم في إدارات المصانع (٣٢)، والتأمين الاجتماعي ضد الشيخوخة (٤٠)، والحصول على الخدمات الطبية مجاناً (٣٩)، والتعليم المجاني لكل المواطنين في مراحله كافة (٤٦). هذا هو المدى الذي تصل إليه الرؤية «الاشتراكية» للبعث التقليدي. طبعاً، إن هذه الرؤية لا ترقى في نظر الشيوعيين إلى أعلى من أفق «البورجوازية الصغيرة».

ما هو التبرير النظري الذي يقدمه البعث لـ «اشتراكيته»؟ هنالك حجج مختلفة تطرح بهذا الشأن ومنها ما ورد في أدبيات الحزب. وإحدى هذه الحجج أو المبررات تفتقر إلى برهان ملموس وتبدو نابعة من الاستدلال الذاتي، وهي تصنف «فكرة الاشتراكية» بين «الحقائق الخالدة» التي هي «واضحة وقوية»[٦٢]. وأخرى تعتمد بوضوح على طبيعة العرب: «تتميز شخصية الأمة العربية برغبة قوية في... المساواة» لا بد من إشباعها[٦٣]. وتنبع استنتاجات البعث «الاشتراكية» كذلك من مقدمات أخلاقية مثل أن «كل المواطنين متساوون في ما يتعلق بالقيمة الإنسانية»، أو «إن التوزيع الراهن للثروة في الوطن العربي ليس توزيعاً عادلاً»[٦٤]. وأكثر من هذا، هناك مبررات ذات طبيعة نفعية محضة، مثل: «لا يمكن للنضال [القومي] أن يتم حالياً إلا إذا كان يستند إلى كل العرب، وهؤلاء لن يشتركوا فيه إذا كانوا مستَغَلّين»[٦٥]. وهناك، أخيراً، مبرر يدّعي أن «الاشتراكية ضرورة تنبع من عمق القومية العربية، إذ إنها تشكل النظام المثالي الذي سيسمح للعرب بتحقيق إمكاناتهم وتطوير نبوغهم حتى الكمال»[٦٦]. وتبدو كلمة «ضرورة» في هذا الإطار وكأنها تشير إلى قسرية أخلاقية فحسب.

(٦١) Marx and Engels, *Selected Works* (Moscow, 1951), 1, 45.
(٦٢) «في سبيل البعث»، ص ٩٦.
(٦٣) «شرح الدستور»، ص ١٥.
(٦٤) «الدستور»، المادتان ٢٨ و٢٧.
(٦٥) «في سبيل البعث»، ص ٨٧.
(٦٦) «الدستور»، المادة ٤.

وعلى العموم، فنظراً إلى أن البعثي يؤمن بأن «الوحدة»، أول الأهداف الأساسية للحزب، ضرورة أخلاقية وجسدية في آن معاً، وأن «الوحدة» و«الاشتراكية» تتطلب احداهما الأخرى، فإن للبعث أيضاً أن يؤكد الجبرية التاريخية لـ «الاشتراكية».

لقد آن الأوان الآن للانتقال من ايديولوجيا الأهداف البعثية إلى ايديولوجيا الوسيلة، أي إلى نظرة البعث إلى طريقة تحقيق أهدافه وإلى الأداة التي يمكن التوصل عبرها إلى هذه الأهداف.

استناداً إلى عفلق، فإن الطريقة المميزة للبعث هي «الانقلاب»[٦٧]. ويستعمل هذا التعبير عادة للاشارة إلى الانقلاب ضد الدولة «coup d'état». ولكن هذا ليس هو المعنى الذي ينسبه عفلق إلى التعبير، بل إنه يعني عملياً بكلمة «انقلاب» «الثورة». ولكن عدم استخدامه كلمة «الثورة»[٦٨] يعود، جزئياً، إلى اصراره ـ كالعادة ـ على تفريق حركته عن حركة الشيوعيين، حتى من ناحية التعابير والمصطلحات. ومهما يكن، فإن لفكرته أيضاً خصوصيتها. والانقلاب، بالنسبة إليه، هو أولاً وقبل كل شيء، ظاهرة روحية، وثورة في القيم العربية وفي طريقة تفكير العرب. وبكلمات عفلق نفسه فإن الانقلاب هو «الصحوة» أو «الولادة الجديدة للروح العربية»، وهو علاج «الأمة» قبل علاج «الدولة»، لأن «الدولة ليست إلا... جسداً بلا روح»[٦٩]. وعلى العموم، فبالدرجة التي يتم بها هذا التغيير في الروح الداخلية للأمة تجعل الأمة تأثيرها ملموساً ـ ويظهر مضمونها ـ على الواقع الخارجي بطريقة «حاسمة»، وهو ما يؤدي إلى تحول تام في كل مظاهر الحياة وليس إلى تحول جزئي أو سطحي فحسب[٧٠]. ويتحدث عفلق بين الحين والآخر كما لو كانت هذه العملية محسومة: «إننا لا نحارب الواقع القائم لأنه مريض فحسب، بل نحاربه لأننا مدعوون إلى ذلك»، لأن «الأمة، وعلى الرغم من تخلفها... تمتلك الحقيقة، وهذه الحقيقة تعبّر عن نفسها مهما كانت قوة الوقائع الراهنة. والانقلاب هو هذا التعبير، إنه الشهادة على وجود الحقيقة». ويكون عفلق، أحياناً أخرى، في مزاج أكثر طوعية: «إن التعبير العملي عن فكرة الانقلاب هو النضال... وما نعنيه بالنضال... هو استرداد الأمة...، بعد سبات طويل...، لتوقها إلى الصراع مع الحياة والمصير، إن نظرتها إلى الوجود عميقة وبطولية، وهي تنظر إلى قيمة الجهد قبل النظر إلى ما يثمره الجهد»[٧١].

وكيف ستتحقق هذه المرحلة الخارجية من الانقلاب؟ بالطرق السلمية أم بالعنف؟ إن لهجة عفلق كثيراً ما تدل على الكفاح أو تشير إليه. وأكثر من هذا، فإنه يبدو وكأنه يستبعد الوسائل السلمية في ملاحظته القائلة بأن الطبقة المسيطرة سياسياً والمستغلّة اقتصادياً لن تتخلى

(٦٧) «في سبيل البعث»، ص ١٢٦ وما يليها.
(٦٨) على العموم، في الستينات بدأ عفلق يستعمل تعبير «الثورة» تكراراً.
(٦٩) «في سبيل البعث»، ص ١٠١ و١٠٣ و١٤٥ و٩٢.
(٧٠) المصدر السابق، ص ١١١ و١٥١، و«الدستور»، المادة ٦.
(٧١) «في سبيل البعث»، ص ١٤٦ و١٤٧ و١٠٢.

عن موقعها طوعاً[٧٢]. وفي إحدى الفقرات تصل قتاليته إلى حدود مدهشة، إذ يقول: «العمل القومي القابل للنجاح هو ذلك الذي يستثير الحقد حتى الموت تجاه أولئك الذين يجسّدون فكرة مضادة [للقومية]. إن من التفاهة بمكان أن يحارب أعضاء الحركة النظريات يقولوا لماذا علينا أن نهتم بالأشخاص. إن النظرية المعادية لا توجد بذاتها لذاتها، بل تتجسد في أشخاص لا بد من زوالهم لزوالها». إنّ في هذا انزلاقاً إلى مرتبة التعصب الأكثر إثارة للرعب، وهو يستدعي إلى الذهن الأعمال الوحشية التي ارتكبها البعثيون ضد الشيوعيين في العراق عام ١٩٦٣. ولا نقول هذا للإيحاء بوجود علاقة سببية بين الأمرين. وأكثر من هذا، ولكي نكون عادلين مع عفلق، يجب أن نذكر أن هذه هي الحالة الوحيدة التي عبرّ فيها عن مثل هذه الفكرة المقيتة والمروعة. أما ملاحظته المتعارضة تماماً مع هذه السابقة فتقول: «مثل القومية مثل كل حب... إنها أبعد ما يمكن عن الكراهية»، ولا شك في أن هذا الموقف يبقى أكثر تمثيلاً للميل العام في فكر عفلق. وفي الوقت نفسه، لا شك في أن عفلق يؤيد ضغط البعث «بقوة» على الآخرين لتصحيحهم، كما يقول، واعادتهم إلى «أنفسهم الحقيقية». ومن المشروع الاستنتاج بأن «أنفسهم الحقيقية» هذه لا بد أن تكون أنفس البعثيين[٧٣].

ولكن، كيف يرى عفلق العلاقة بين حزب البعث نفسه والانقلاب؟ طبعاً، إن البعث هو الأداة الرئيسية لإعادة تشكيل الأمة. والحاجة إلى الانقلاب هي التي أوجدت الحزب. والواقع أن وجود الحزب يدل على أن الانقلاب قد بدأ فعلاً، لأن الانقلاب، بصيغته الابتدائية كشعور واعٍ بضرورة التغيير، لا يتحقق في البداية بين الجماهير الواسعة بل لدى «أقليّة». وعفلق، الذي قال في مجال آخر «بالأمة أعني العدد الأكبر»، يقول في هذا المجال إن الأعداد بحد ذاتها ليست «مقدسة»، وإن الأمة ليست مجموعاً حسابياً بل «فكرة» مجسَّدة في «كل أو بعض» أفرادها، ولهذا فإن أولئك الذين يجسدون هذه الفكرة يملكون «الحق» في التحدث باسم الأمة بأسرها[٧٤]. وبكلمات أخرى، فإن عفلق يعيد هنا مبدأ الأكثرية الديموقراطية إلى الخلف ويأتي بمبدأ الأقلية النخبة إلى الواجهة. ولكن ما الذي يفترض أن يكون عليه التكوين الاجتماعي لهذه الأقلية، أو هذه النخبة، أو ـ وللدقة ـ حزب البعث؟ إن العنصر الأساسي فيه يأتي من بين الشباب، لأن الانقلاب عبارة عن تجديد، ومن أين يأتي التجديد إن لم يأت من بين الشباب؟ إن عفوية الشباب واندفاعهم ومثاليتهم وغيريتهم من الكنوز الأثمن التي تملكها الأمة[٧٥]. وطبيعي أن لا يكون كل شاب عربي مؤهلاً لذلك لأن على الحزب أن يمثل، «بالدرجة الأولى»، «عنصر الروح» وأن يشكل صورة مصغرة عن «الأمة الطاهرة والسليمة والمتقدمة» التي يسعى الحزب إلى بنائها[٧٦]. ولهذا فإن للحزب أن يعتمد على نوع مميز من الشباب، وأن يضم في صفوفه أولئك الذين «عندما يرون الحق في جانب

---

(٧٢) انظر ص ٧٣٧.
(٧٣) «في سبيل البعث»، ص ٤٠ ـ ٤١ و٢٩ و١٠٣.
(٧٤) المصدر السابق، ص ١١٦ و١٢٥ و٦٤.
(٧٥) المصدر السابق، ص ١٥٥ ـ ١٥٧.
(٧٦) المصدر السابق، ص ٩٢.

سيعارضون كل الجوانب الأخرى من أجله، وبدلاً من محاولة إرضاء كل الناس يغضب أولئك الذين يعتقد أنهم فاسدون وعلى خطأ». وعلى أعضاء الحزب أن يكونوا «قساة مع أنفسهم وقساة مع الآخرين»، وأن يتسلحوا «بالعلم» وأن يكرسوا أنفسهم كلياً للنشاط الثوري للحزب. وعليهم أيضاً أن يعوا أوضاع أمتهم وأن يخلصوا لقضيتها وأن يغاروا على حقوقها وأن يستجيبوا لطموحات الشعب واحتياجاته. وسيعرف اخلاصهم وتميزهم من خلال أفعالهم، ومن سلوكهم اليومي، وحتى من «نبرة أصواتهم»[٧٧].

وبقدر ما يتمكن البعث ـ كما هو المضمون ـ من ضم أمثال هذه العناصر يصبح ظهوره «ثورة» في التاريخ العربي، و«انشقاقاً، وانقطاعاً واعياً إرادياً عما جاء قبله، ومهما كانت الشوائب...، (فإنه سيشكل) ارتقاء إلى مستوى جديد من التفكير والأخلاق»[٧٨]. ولهذا السبب نفسه فإنه أيضاً تعبير عن الروح القومية. وبالتالي، فإن من هو بعيد عن البعث يكون بعيداً عن الأمة[٧٩]. وطريق الأمة هو طريق البعث، وما من حزب آخر يستطيع أن يأخذ مكانه. ومنطق التاريخ إلى جانبه[٨٠]. «إن حركتنا هي قدر العرب في هذا العصر»[٨١]. وهذا صدى واضح لقول لينين: «المستقبل معنا في كل الحالات».

تدريجياً، وجد التيار العاطفي والفكري الذي بدأه عفلق طريقه إلى بلدان مجاورة لسورية[٨٢]. وفي النصف الأول من العام ١٩٤٩، عندما حثت الهزيمة في فلسطين العقول في أجزاء عديدة من المشرق العربي وجعلتها تتساءل حول النظام القائم للأمور نشأت دوائر بعثية جنينية في العراق بمبادرة عدد من أبناء الاسكندرون الشباب، وخصوصاً فايز اسماعيل، الذي كان طالباً في كلية الحقوق في بغداد وابناً لحرفي عربي علوي، ووصفي الغانم، الطالب في

---

(٧٧) المصدر السابق، ص ١٨ و١١٩ و١٢٠ و١١٦ و٣٣.
(٧٨) المصدر السابق، ص ٢٣٨.
(٧٩) حزب البعث العربي الاشتراكي، «بماذا تتسم حركتنا»، ص ١٤.
(٨٠) «في سبيل البعث»، ص ١٣٣.
(٨١) حزب البعث العربي الاشتراكي، القطر العراقي. «حديث أدلى به الرفيق ميشيل عفلق أثناء زيارة بعض البعثيين اللبنانيين للمقر الرئيسي للحزب في دمشق في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٥٥ كما سجله أحد الرفاق»، ص ١.
(٨٢) تعتمد الرواية التالية عن بدايات البعث العراقي على أحاديث أجريت في القاهرة وبيروت مع فؤاد الركابي، أمين عام القيادة البعثية العراقية الأولى، في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢، وسعدون حمادي، عضو القيادة البعثية العراقية الأولى، في ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢، وفيصل حبيب الخيزران، عضو القيادة البعثية العراقية الثانية، في شباط (فبراير) ١٩٦٣، وكذلك: التعميم البعثي (السوري) الداخلي رقم ١ بتاريخ ١٦ شباط (فبراير) ١٩٤٩، وتقرير مؤرخ في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٥٢ مرفوع إلى سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي من «عامر»، وهو شيوعي كان بعثياً من ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ وحتى صيف ١٩٥١، وتقرير مؤرخ في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٥٢ مرفوع من مدير شرطة البصرة إلى المدير العام للشرطة في بغداد، ومذكرة غير مؤرخة كتبها مدير الأمن العام في بغداد في حزيران (يونيو) ١٩٥٥. وكلها موجودة في ملف الشرطة العراقية عن حزب البعث.

معهد المعلمين العالي وشقيق وهيب الغانم، عضو قيادة البعث السوري. والشخصية الأخرى التي لعبت دوراً في هذه المرحلة الأولية كانت سليمان العيسى، وهو شاعر عربي سني من حلب[*].

ووضعت المنظمة الوليدة أقدامها، أول ما فعلت، في كليات بغداد في ضاحية الأعظمية، ولكنها مدت نفوذها تدريجياً إلى الناصرية والرمادي والبصرة والنجف وأماكن أخرى. وكان معظم الذين انتموا إليها من طلاب الجامعة والمدارس الثانوية الذين كانوا لا يجدون متنفساً لحماستهم في صفوف «الاستقلاليين» الوطنيين. وقليلون جداً كانوا في الواقع أعضاء سابقين في هذا الحزب، ولكنهم انفصلوا عنه نظراً لوقوفه في منتصف الطريق ولعجز قادته، لطبيعتهم، عن العيش بالطرق غير المشروعة.

وكان منظّم البعث الأول هو فايز اسماعيل، وبعودته إلى سورية في العام ١٩٥٠ انتقلت القيادة إلى عبد الرحمن الضامن، من مواليد الأعظمية وابن لتاجر عربي سني من البصرة وطالب حقوق. ويُذكر الضامن داخل الحزب باعتباره «شاباً نبيل المحتد قدّم بعض الخدمات». وعلى كل حال، فقد كان دوره قصير الأمد. وفي العام ١٩٥١ تسلّم فؤاد الركابي الدفة واحتفظ بها خلال السنوات الثماني التالية.

وكان الركابي شيعياً سيصبح مهندساً، ولد في العام ١٩٣١ في الناصرية. وكان والده موظفاً حكومياً فقيراً، أما أمه - وهي ابنة عم ثانية لرئيس الوزراء السابق صالح جبر - فكانت من عائلة من الطبقة الوسطى من قبيلة بني ركاب، ومن هنا أتى الاسم الذي اختار أن يعرف به. ولقد تشرب، في المدرسة وفي بلدته، فكرة العروبة الجامعة التي لونت بقوة الدروس التي كانت تُعلّم في العهد الملكي. وبدأت السياسة تجتذبه وهو في السادسة عشرة أو السابعة عشرة من عمره، ومال في تلك الأيام نحو الاستقلاليين مع أنه لم يرتبط بهم رسمياً أبداً. وسنحت له الفرص لرؤية الشيوعيين ونشاطاتهم العملية عندما كان في الناصرية في ما بعد، بعد دخوله كلية الهندسة في بغداد في العام ١٩٤٩، ووجد أنهم متفوقون جداً على الاستقلاليين في تكتيكاتهم وتنظيمهم وثروتهم النظرية. وكانت القضية القومية بحاجة إلى مفاهيم جديدة وطرق جديدة ومحرضات جديدة. وبدا أن هذه أمور يوفرها البعث، الذي وجد لنشاطاته صدى في كليته. وفي العام ١٩٥٠ انتسب الركابي إلى الحزب. وليس واضحاً كيف نجح بعد ذلك بسنة واحدة في الإمساك بأزِمّة الحزب. وقد يكمن جزء من التفسير في قدرته على النفوذ إلى الآخرين. ويبدو كذلك أنه كان هنالك انقسام في الصفوف. ومرض الضامن فانسحب. ومهما كان الأمر، فقد ارتقى الحزب أيام الركابي عدداً ونوعية. ومن مجموع كان لا يزيد عن حوالى خمسين عضواً في العام ١٩٥١، ازداد عدد الأعضاء إلى أكثر من الضعف في منتصف ١٩٥٢ عندما اعترف به الجسم الأم في سورية كفرع مؤسس. بعد ذلك استمر الحزب في نموّه فصار يعدّ ٢٨٩ عضواً، باستثناء المؤيدين، في حزيران (يونيو) ١٩٥٥. وكما يظهر من الجدول ٣ - ٢ كان الحزب يستمد قوته إلى حد كبير من الطلبة ومن

(*) الواقع أن سليمان العيسى عربي علوي من لواء الاسكندرون (المترجم).

الجدول رقم ٣ - ٢

عضوية حزب البعث العراقي في حزيران (يونيو) ١٩٥٥

التوزيع الجغرافي	عدد الأعضاء	المهنة	عدد الأعضاء
بغداد		غير محددة	١٦٤
عراقيون	٧٢	طلاب	١٠٢
عرب غيرعراقيين	٢٨(أ)	ثانويون	١٥
المحافظات		جامعيون	
الناصرية	٦٩	حقوق	١٧
الموصل	١١	طب	١٣
ديالى	٦	معهد معلمين	٨
الرمادي	٥	تجارة	٥
كربلاء	٤	فنون وعلوم	٣
الحلة	٤	صيدلة	٢
البصرة	٣	آخرون	٤
الديوانية	٢	غير محددين	٣٥
السليمانية	١	آخرون	
غير محدد	٨٤	فلاحون	١٢(ب)
		موظفون حكوميون	٨(ج)
المجموع	٢٨٩	محامون	١
		نقابيون عماليون	١
الدين		عمال هاتف	١
	عدد الأعضاء		
مسلمون	٢٨٤		
مسيحيون	٥		
المجموع	٢٨٩	المجموع	٢٨٩

(أ) يشمل: ١٥ أردنياً (وفلسطينياً)، ٥ بحرانيين، ١ ليبي، ١ تونسي، ١ عربي سعودي، ١ حضرمي، ١ لبناني.

(ب) كلهم من محافظة الناصرية.

(ج) بمن فيهم فؤاد الركابي الذي عمل كمهندس في وزارة الإعمار.

المصدر: يعتمد على لائحة عضوية البعث التي صادرتها الشرطة في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٥٥. ملف الشرطة العراقية عن حزب البعث.

مدينة بغداد، وكذلك من الناصرية، المحافظة التي ينتمي الركابي إليها. وإذا كان الحزب قد تلقّى عند هذه النقطة ضربة من الشرطة أدت إلى تفكيك بعض تنظيماته، فإنه استعاد قوته خلال أقل من سنة، وعلى الرغم من استمرار ضعف الحزب النسبي عددياً، فقد كان له وزنه في المعسكر المناهض للملكية يفوق حجمه بفضل طاقة الشباب والانضباط الذي فرضه الركابي عليه.

أدى تأسيس فرع البعث في العراق عام ١٩٥٢، وقبله في الأردن ولبنان ـ عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٩ على التوالي ـ، إضافة إلى «الاندماج» عام ١٩٥٢ مع جماعة أكرم الحوراني، إلى تبني أنظمة حزبية داخلية جديدة في العام ١٩٥٤.

وكان عدد من المظاهر يميّز تنظيم البعث في ظل الأنظمة القديمة، أنظمة ١٩٤٧:

أولاً، كانت البنية التنظيمية بسيطة. وكانت الوحدة الأساسية هي «الفرقة» التي تتألف من ١٢ عضواً على الأقل. وكل فرقتين أو أكثر تشكل «شعبة»، وكل شعبتين أو أكثر تشكل «فرعاً» وفوق الفروع تأتي «هيئة القيادة» المؤلفة أساساً من رؤساء مكاتب الحزب للادارة والثقافة والعمال والرياضة والمالية، ومن رئيس وأعضاء المكتب السياسي. وعلى قمة هذه البنية كلها يقف «العميد»[٨٣].

ثانياً، كانت تعيينات قيادات الوحدات المختلفة تتم من الأعلى على المستويات كافة باستثناء القيادات الأعلى. وبكلمات أخرى، فإن النظام لم يكن ينطبق على العميد، الذي كان ينتخب لمدة سنتين من قبل «مجلس الحزب»، الذي كان عليه أن يجتمع مرتين في السنة وله سلطة رسم السياسة العامة للحزب. وكان مجلس الحزب يشمل «الأعضاء الطبيعيين»، أي العميد ورؤساء مكاتب الحزب وفروعه وأعضاء المكتب السياسي، يضاف إليهم «أعضاء منتخبون» يمثلون مختلف الفروع. وكان للأعضاء المنتخبين أن يفوقوا الآخرين بنسبة ٢ إلى ١ على الأقل[٨٤].

ثالثاً، كان التنظيم يضم «أعضاء» و«أعضاء رئيسيين». ويعرّف الأعضاء الرئيسيون بأنهم أعضاء «مسؤولون بشكل خاص عن نشاطات الحزب وتقدمه». ومن صفوف هؤلاء يتم اختيار أمناء الفرق والشعب وأعضاء الأجهزة الإدارية للفروع ومختلف المكاتب، والعميد طبعاً. ولهؤلاء الأعضاء وحدهم حق انتخاب مجلس الحزب[٨٥].

وكان الأمر الأكثر إثارة للاهتمام من أي شيء آخر السلطات الممنوحة للعميد الذي كان، وعلى الرغم من كونه منتخباً من قبل مجلس الحزب ومسؤولاً أمامه، الذي كان يشار إليه في الأنظمة، وبتناقض واضح، على أنه «المرجع الأعلى للحزب في كل سياساته ومدير كل

(٨٣) الفقرات ١٣ و٢٢ و٢٦ و٤٦ من الأنظمة الداخلية (للعام ١٩٤٧).
(٨٤) الفقرات ١٤ و٢٣ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٣١ و٤٢ من الأنظمة الداخلية.
(٨٥) الفقرات ٦ و٨ و٢٩ من الأنظمة الداخلية.

تنظيماته». وكان العميد وحده يجري كل التعيينات في كل المناصب الحزبية الأساسية[٨٦]. وأكثر من هذا، فما من بعثي يمكنه الارتقاء إلى مرتبة «عضو رئيسي» من دون موافقته[٨٧].

وتختلف الأنظمة الأساسية الداخلية للعام ١٩٥٤ عن هذه الأنظمة من نواح عديدة هامة:

أولاً، أضيفت إلى الوحدات السابقة وحدتان تنظيميتان، إحداهما هي «الحلقة» وتعد ما يتراوح بين ٣ و٧ أشخاص، وتوجد في القاع الأقصى للتراتب الهيكلي، والأخرى هي «القطر»، الذي يأتي فوق الفرع مباشرة. وبقيت الشعبة هي الوحدة الأساسية، ولكنها صارت تضم الآن ما بين ٣ و ٧ خلايا. أما القطر فيغطي بلداً بكامله. وهكذا فقد أصبح العراق قطراً له «قيادته القطرية» الخاصة به و«أمينه القطري»[٨٨].

ثانياً، حلّ مبدأ الانتخاب محل التعيين من فوق، باستثناء المسؤولين الأدنى، أي مسؤولي الخلايا الذين تختارهم الشعبة. وبموجب المواد الجديدة صار «الأمين القطري» ينتخب من قبل «القيادة القطرية» ومن بين أعضائها، وصارت «القيادة القطرية» تنتخب من قبل «المؤتمر القطري» المؤلف من أمناء «الفروع» وأعضاء الحزب القياديين فيها[٨٩].

ثالثاً، ألغي الفارق السابق بين «الأعضاء» و«الأعضاء الرئيسيين»، وصارت المراتب الجديدة تضم «المرشحين» و«الأعضاء العاملين»، وصار المرشح يتحول إلى عضو عامل بشكل آلي بعد فترة ستة أشهر تجريبية، إلا إذا لوحظ خلالها أنه غير مؤهل لذلك[٩٠]. عملياً، وكما سيلاحظ في حينه، فقد تم في ما بعد إدخال أنواع أخرى من العضوية، مثل «الأنصار المنظمين» و«الأنصار المؤيدين»[٩١]، وذلك في العراق على الأقل.

ولكن التغيير الأكبر مغزى كان التقليل الدراماتيكي من سلطات العميد. وقد ألغي هذا اللقب نفسه. وأصبح ميشيل عفلق أميناً عاماً لـ «القيادة القومية»، التي أصبحت «كل أجهزة الحزب وتنظيماته وقياداته» خاضعة لها الآن رسمياً، وهي التي «تشرف على كل شؤون الحزب نظراً لصفتها القومية». ولكن عفلق، كأمين عام، لم تكن له سلطة أكثر من ترؤس اجتماعات هذه القيادة والدعوة إليها وحفظ سجلات دوراتها، وتمثيلها في كل الاتصالات والمناقشات مع الأجهزة الحزبية وغير الحزبية والأفراد، وكونه الناطق باسمها «في كل المسائل القومية». وعلى العموم، فقد كان له، بصفته عضواً في هذه القيادة، صوت في مداولاتها وقراراتها[٩٢].

(٨٦) وكان يعين، بين آخرين، قادة الفروع ورؤساء وأعضاء المكاتب المختلفة.
(٨٧) الفقرات ٧ و٤٨ و٥٤ و٧٠ و٧١ من الأنظمة الداخلية (للعام ١٩٤٧).
(٨٨) المادتان ١٣ و١٤ من الأنظمة الداخلية للعام ١٩٥٤.
(٨٩) انظر مقدمة الأنظمة الداخلية والمادتين ١٣ و١٤ منها.
(٩٠) المادة ٨ من الأنظمة.
(٩١) انظر ص ٣١٩.
(٩٢) المادتان ١٨ و١٩ من الأنظمة.

وشكلت القيادة القومية الأولى في آذار (مارس) ١٩٥٤ وضمّت بما يتفق مع الأنظمة الداخلية[٩٣]، أمناء القيادات القطرية وآخرين انتخبهم أعضاء هذه القيادات من بينهم. ومثلت «الأقطار» العراقية واللبنانية والأردنية والسورية للحزب بالنسب ١ : ١ : ٢ : ٣ على التوالي[٩٤]. وعدّلت هذه النسبة مرات عديدة في ما بعد وبما يتناسب أساساً مع التغيرات الطارئة على القوة النسبية للحزب في «الأقطار» المختلفة، أو بموجب ظروف مفروضة. ومن أجل القيادات القومية اللاحقة راجع الجدول أ ـ ٥٠. ونظراً لأننا لا ننوي الإشارة ثانية إلى هذه القيادات، إلا إذا استدعى ذلك سردنا للأحداث في العراق، فإننا نورد هنا ملاحظة أو اثنتين تتعلق بها. يتضح من موجز تحليل تركيب هذه القيادات خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٧٠، الوارد في الجدول ٣ ـ ٣ الذي يفسّر نفسه أن القيادات كانت تنتقى أساساً من الأعضاء المختصين مهنياً ومن الطبقتين المتوسطتين الوسطى والدنيا. ومن ناحية التمثيل حسب الدين والطائفة يلاحظ أن نسبة المسيحيين الأرثوذكس والدروز والعلويين أعلى بشكل ملحوظ من نسبة هذه الطوائف إلى مجموع السكان في سورية والعراق والأردن ولبنان. أما العنصر الشيعي فكان ضعيفاً نسبياً، وخصوصاً بعد ١٩٦٣[٩٥]، بينما كان وزن السنّة متوافقاً مع حجمهم. وكانت المؤهلات التعليمية للأعضاء عالية، أما في ما يتعلق بفئات العمر فقد كانت القيادات شابة بشكل ملحوظ.

وقد تمكن مقارنة تركيبة القيادة القومية بتركيبة القيادات القطرية العراقية للسنوات ١٩٥٢ - ١٩٧٠ والمبينة في الجدول أ ـ ٤٩ والموجزة في الجدول ٢٣ ـ ١. وعلى الرغم من أننا سنعود إلى هذا الجدول أكثر من مرة فإننا سنلاحظ هنا، باختصار، ان القيادات العراقية كانت تأتي من مستويات اقتصادية أدنى من تلك التي كانت تأتي منها القيادات القومية. وهكذا فإن أصول ٢٥,٥ بالمئة من أعضاء القيادات العراقية تعود إلى طبقات منخفضة الدخل، و٣٨,٣ بالمئة إلى طبقات ذات دخل متوسط أدنى، و٢٩,٨ بالمئة إلى طبقات متوسطة الدخل. أما الأرقام المماثلة الخاصة بأعضاء القيادات القومية فكانت ١٧,٨ و٢٨,٩ و٤٤,٤ بالمئة. وربما كان جزء من التفسير يكمن في أن الطبقة المتوسطة كانت خلال الخمسينات والستينات في سورية ولبنان والأردن تشغل حيزاً أوسع مما هو في العراق. وسنلاحظ كذلك في ما بعد أن أكثرية أعضاء القيادات العراقية للفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٣ (٥٣,٨ بالمئة) كانت آتية من الطائفة العربية الشيعية الأقل امتيازاً. وعلى العموم، فإن التوزيع الطائفي للقيادات اللاحقة تغيّر بشكل جذري. وسنورد المزيد عن هذا الأمر وعن نمو دور العسكريين بعد العام ١٩٦٣ في المكان الملائم لاحقاً.

---

(٩٣) المادة ١٤ من الأنظمة.

(٩٤) تألفت القيادة القومية الأولى من الأشخاص السبعة الأوائل المدرجة أسماؤهم في الجدول أ ـ ٥٠.

(٩٥) كان ضعف التمثيل الشيعي ناجماً عن تغير في التركيبة الطائفية لقيادة البعث العراقي بعد العام ١٩٦٣. انظر ص ٣٩٣ و٣٩٧.

الجدول رقم ٣ ـ ٣
موجز معلومات سير حياة أعضاء القيادة القومية لحزب البعث (١٩٥٤ - ١٩٧٠)
موجز الجدول رقم أ ـ ٥٠

الجنسية				
	عدد الأعضاء	٪	عدد الأفراد[أ]	٪
سوريون	٢٦	٢٩,٦	١٢	٢٦,٧
سوريون من أصل لبناني	١	١,١	١	٢,٢
عراقيون	٢٣	٢٦,١	١٤	٣١,١
لبنانيون	٢١	٢٣,٩	٩	٢٠,٠
لبنانيون من أصل فلسطيني	٣	٣,٤	١	٢,٢
أردنيون	-	-	-	-
أردنيون من أصل فلسطيني	٢	٢,٣	٢	٤,٥
أردنيون من أصل سوري	٧	٨,٠	٢	٤,٥
أردنيون من أصل سعودي	١	١,١	١	٢,٢
سعوديون	٢	٢,٣	١	٢,٢
عدنيون	١	١,١	١	٢,٢
سودانيون	١	١,١	١	٢,٢
المجموع	٨٨	١٠٠,٠	٤٥	١٠٠,٠

التعليم		الجنس	
	عدد الأفراد[أ]		عدد الأفراد[أ]
جامعي	٤٤	ذكور	٤٥
ثانوي	١	إناث	-
المجموع	٤٥	المجموع	٤٥

يتبع

تابع جدول رقم ٣ - ٣

الـديـن							
	دين وطائفة كل الأعضاء				دين وطائفة الأعضاء السوريين والعراقيين والأردنيين واللبنانيين		
	عدد الأعضاء	٪	عدد الأفراد[أ]	٪	عدد الأعضاء	٪	النسبة الطائفية المقدرة للعام ١٩٧٠ لسكان سورية والعراق والأردن ولبنان
مسلمون سنة	٤٣	٤٨,٩	٢٢	٤٨,٩	٤٠	٤٧,٦	٤٢,٢[ب]
مسلمون شيعة	١٨	٢٠,٥	١٠	٢٢,٢	١٨	٢١,٤	٢٦,٧[ج]
مسلمون علويون	٥	٥,٧	٤	٨,٩	٥	٦,٠	٣,٣
مسلمون زيديون	١	١,١	١	٢,٢	-	-	-
دروز	٦	٦,٨	٣	٦,٧	٦	٧,١	١,٧
مسيحيون أرثوذكس	١٤	١٥,٩	٤	٨,٩	١٤	١٦,٧	٣,٣[د]
مسيحيون كاثوليك	١	١,١	١	٢,٢	١	١,٢	٤,٣[د]
المجموع	٨٨[هـ]	١٠٠,٠	٤٥[هـ]	١٠٠,٠	٨٤	١٠٠,٠	

فئات العمر[و] سنة الوصول إلى القيادة	عدد الأفراد[أ]
٢٣ - ٢٤	٢
٢٥ - ٢٩	١٠
٣٠ - ٣٤	١٤
٣٥ - ٣٩	٨
٤٠ - ٤٤	١٠
٤٥ - ٤٩	١
المجموع	٤٥

يتبع

تابع جدول رقم ٣ - ٣

الأصل الطبقي			
		عدد الأفراد[أ]	٪
لا معلومات		١	٢,٢
طبقات الدخل المنخفض		٨	١٧,٨
فلاحون	٣		
عمال	٣		
موظفون (شرطة)	٢		
الطبقات الدنيا متوسطة الدخل		١٣	٢٨,٩
تجار	٦		
رجال دين	٢		
ملاّك صغار	٣		
حرفيون	١		
مزارعون صغار	١		
الطبقات متوسطة الدخل		٢٠	٤٤,٤
رجال دين ملاكون	٢		
رجال دين تجار	٢		
رجال دين	٢		
شيوخ التجار	١		
تجار	٤		
ملاكون	٧		
أرستوقراطيون ملاكون افتقروا	١		
أرستوقراطيون عسكريون	١		
طبقات الدخل العالي		٣	٦,٧
شيوخ ملاكون	١		
أرستوقراطيون ملاكون وزعماء			
طوائف دينية	١		
شيوخ ملاكون من الطريقة الصوفية	١		
المجموع		٤٥	١٠٠,٠

يتبع

تابع جدول رقم ٣ - ٣

المهنة			
	عدد الأفراد[أ]		٪
ضباط جيش[د]		٦	١٣,٣
فريق	١		
لواء	٣		
عميد	١		
مقدم	١		
مدنيون			
عاملون في الحزب		١١	٢٤,٥
أعضاء اختصاصيون		٢٨	٦٢,٢
أساتذة جامعيون	٢		
معلمو مدارس	٨		
محامون	٩		
مهندسون	٤		
أطباء	٤		
صيادلة	١		
المجموع		٤٥	١٠٠,٠

(أ) يشمل هذا العمود الأفراد الذين انتخبوا أو عينوا في القيادة لأكثر من مرة واحدة وأخذ تعدادهم مرة واحدة.
(ب) هذه النسبة تشمل السنة العرب فقط، ولا تشمل السنة الأكراد والتركمان وغيرهم.
(ج) هذه النسبة تخص الشيعة العرب فقط.
(د) هذه النسبة تخص المسيحيين العرب فقط.
(هـ) كلهم عرب باستثناء كرديين مستعربين.
(و) تقريبي.
(ز) الرتبة سنة الدخول إلى القيادة القومية للبعث.

الفصل الرابع

تعريب توجه الحزب الشيوعي وانتفاضات النجف والحي

وضع إبعاد حميد عثمان في حزيران (يونيو) ١٩٥٥ حداً لصعود الأكراد ضمن الحزب الشيوعي، وسهَّل كذلك تعريب توجّه الحزب. وهي عملية قاد إليها أساساً التقاء السوفييت والشيوعيين العرب والعرب القوميين على الأرضية المشتركة للمعارضة العنيدة لحلف بغداد. واستنكرت القيادة الشيوعية الجديدة، في التوجيهات الداخلية الصادرة في أواخر آب (أغسطس)، أي قبل شهر تقريباً من عقد اتفاقية الأسلحة السوفييتية - المصرية، الموقف «السلبي» و«الانعزالي» الذي كان الحزب قد اتخذه تجاه مشكلات الشعوب العربية. وتقول هذه التوجيهات:

«إن الرفاق العرب في حزبنا يخشون الانزلاق إلى الشوفينية، ويترددون أحياناً في الدفاع عن القضايا العربية وبتبرير زائف يورد حقيقة وجود جماعتين قوميتين في العراق... ولكن مصالح الشعب الكردي الشقيق لا تتضارب مع مصالح أي من البلدان العربية... إن دعم النضال القومي للشعوب العربية واجب نبيل تفرضه الروابط القومية المشتركة وليس إلا جزءاً من الأجزاء المكونة للتضامن الأممي. وإذا لم تكن المشاعر الأممية منطلقة من جذور قومية ومن توق إلى التحرير الوطني فإنها تتحول إلى حلم، وإلى كلام فارغ وعالمية تافهة (كوزموبوليتانية)... ولهذا، فإن اعتزازنا بعروبتنا وشعورنا بالأخوة مع الشعوب العربية يشكلان حافزاً هاماً... في نضالنا ضد سيطرة الامبريالية والرجعية»[1].

ولم تكن للحزب أية فكرة عن أن الرئيس جمال عبد الناصر كان منذ آذار (مارس) قد جسّ نبض شو إن لاي في زانغون حول شراء أسلحة من الاتحاد السوفييتي، وأن الطريق قد أصبحت ممهدة أمام تعامل متبادل وافقت موسكو عليه وكان له أن يضعف جذرياً النفوذ

(١) «مناضل الحزب»، السنة ٢، العدد الصادر في أواخر آب (اغسطس) ١٩٥٥، ص ٧.

الجامح للبلدان الغربية في المشرق العربي[2]. وقبل أيام فقط من الثامن والعشرين من أيلول (سبتمبر) ـ أي قبل أن يعلم العالم بهذا التعامل المستجد ـ عمّم الحزب في ملحق خاص لـ «القاعدة» خطاباً كان خالد بكداش قد ألقاه في دمشق في ٢٦ آب (أغسطس) يشير فيه إلى النظام المصري بطريقة عدوانية وكلمات غير موزونة[3]. وعلى العموم، فبعد ٢٨ ايلول (سبتمبر) لم يبقَ أثر للعداء تجاه حكومة عبد الناصر. ومع دخول الحركة القومية العربية مرحلة حاسمة أصبحت السمة العربية لتوجّه الحزب أكثر وضوحاً وبروزاً. ومنذ ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، والتزاماً بالتعليمات الصادرة عن اللجنة المركزية، بدأ الحزب يشنّ حملة سياسية نضالية تحت شعار «من أجل سياسة عربية قومية» والحضّ على التحرك في سبيل قيام «حكومة ديموقراطية وطنية» تخرج العراق من «حلف بغداد العدواني» وتضعه على «طريق وطني عربي مستقل»، هو طريق «الحياد» و«التضامن مع البلدان العربية»[4]. وبعد تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥٦ صار الحزب يعرّف نفسه تماماً من خلال «معركة العروبة». وكما لم يحصل أبداً قبل ذلك في تاريخ الحزب فإن كونفرنس الحزب الثاني الذي عقد في ايلول (سبتمبر) من تلك السنة انتهى بتحيات موجهة إلى «العروبة». وفي الكونفرنس نفسه اعترف الحزب بكون الحركة القومية العربية حركة «تقدمية وديموقراطية في الشكل والمحتوى»، وأن الأراضي التي يسكنها الشعب العربي في العراق تشكل جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي»، وأن «العرب أمة واحدة. . . من حيث إنهم يشكّلون جماعة تاريخية مستقرة تعيش في أرض مشتركة، وتتكلم لغة واحدة، وتملك متطلّبات الوحدة الاقتصادية، وذات تكوين نفسي مشترك يجد تعبيره في الثقافة والتقاليد العربية المشتركة وفي الرغبة الجامحة بالوحدة». وعلى العموم، فقدْ ربط الحزب تحقيق فكرة العروبة الجامعة بـ «زوال الامبريالية من العالم العربي وتنفيذ الاصلاحات الديموقراطية»[5]. وفي هذا كله لم يكن الحزب إلا مشاركاً الحزب الشيوعي السوري في موقفه الذي اتخذه في ٧ أيار (مايو) ١٩٥٦[6]. وكان واضحاً أيضاً تأثره بإعادة تقييم السوفييت للحركات الوطنية الثورية ولدور «البورجوازية الوطنية» في

(٢) «الأهرام» (القاهرة)، في ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨.

(٣) أشار بكداش إلى «المجزرة الدموية والأعمال الإرهابية التي تعرض لها بعض الوطنيين [يقصد الاخوان المسلمين] والديموقراطيين [يقصد الشيوعيين]». ملحق «القاعدة»، السنة ٢، العدد ٩ الصادر في أواخر ايلول (سبتمبر) ١٩٥٥، ص ٨.

(٤) «القاعدة»، السنة ١٣، العدد ١٠ بتاريخ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥، و«مناضل الحزب»، السنة ٢ ، العدد ٢، الصادر في نهاية كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥.

(٥) الحزب الشيوعي العراقي، «خطتنا السياسية للتحرير الوطني والقومي في ضوء الظروف التي كشف عنها المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي». تقرير اللجنة المركزية الذي وافق عليه كونفرنس الحزب الثاني في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦، ص ٢ و٢٧ ـ ٢٩، و«اتحاد الشعب»، السنة ١٤، العدد ٩ الصادر في منتصف تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦، ص ٨.

(٦) قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سورية ولبنان حول مسألة الوحدة العربية، «النور»، العدد ١٣٧٥ بتاريخ ١٧ أيار (مايو) ١٩٥٦، ص ٤.

البلدان حديثة الاستقلال. وهي إعادة التقييم التي نالت موافقة المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي عقد في شباط (فبراير) ١٩٥٦.

وفي كونفرنس الحزب الثاني المشار إليه أصرّت اللجنة المركزية أيضاً على تحديد طبيعة «المعركة» التي تنتظر الحزب والشعب والعالم العربي. وفي حين أن اللجنة لم تستبعد احتمال حصول انتفاضة شعبية في العراق أو تدخّل تركيّ أو بريطاني ـ في هذه الحالة ـ بموجب حلف بغداد، أو ـ وأكثر من ذلك ـ «تدخّل مسلّح للامبرياليين» ضد البلدان العربية المتحررة، فإنها كانت أكثر ميلاً إلى القول بأن المعركة المقبلة ستكون «أساساً معركة ذات طابع سلمي»، وستعتمد في العراق أساساً على تعبئة القوى الوطنية في إطار جبهة واسعة تمارس الضغط بطريقة مركّزة وأشكال مختلفة بهدف تغيير السياسة الراهنة والانتقال إلى سياسة تتفق مع الاتجاه القومي العربي المستقل. ومع ذلك، فقد سارعت اللجنة المركزية إلى الإضافة أن «مسألة العنف بالنسبة إلينا مسألة يحددها سلوك العدوّ، ورغبته أو عدم رغبته في الانصياع إلى أرادة الشعب»[7].

ولكن الهجوم البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي على مصر في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦، والمؤامرات الموازية ضد سورية، التي نفذتها حكومات العراق وبريطانيا والولايات المتحدة[8] ـ والتي كانت أهدافها الواضحة عزل مصر وجرّ سورية إلى فلك حلف بغداد ـ والوحشية التي قمعت بها السلطات الحشود العراقية التي تظاهرت دعماً لمصر، غيّرت منظور الحزب ودعته إلى التحول إلى سياسة العصيان.

ولكن الشيوعيين كانوا عاجزين عن القيام في بغداد نفسها بأي عمل واسع النطاق ضد الحكومة نظراً للتمركزات الكثيفة لقوات الشرطة وضعف التنسيق مع البعث، وهو حزب المعارضة الوحيد الناشط يومها[9]. وعلى هذا الأساس، فإن الشيوعيين، مثلهم مثل البعث، لم يستطيعوا القيام إلا بسلسلة من التحركات السريعة والصغيرة نسبياً وبعض المظاهرات المسلحة تسليحاً خفيفاً في مناطق متفرقة من العاصمة. وطبّقت تكتيكات مشابهة، عند اللزوم، في أماكن أخرى، وخصوصاً في الموصل وكركوك. ولكن الشيوعيين قاموا بانتفاضات واضحة ملحوظة القوة في النجف والحي، حيث كانوا هم الأقوى.

ولقد أسهم عدد من العوامل في قوة الشيوعيين في النجف، أقدس مدن الشيعة. أحدها أن النجف كانت لا تزال، كما كانت لقرون، مقراً للثروة الطاغية والفقر المدقع. والآخر هو أن النجف كانت، وتبقى، مركزاً للتقليدية الدينية الأكثر استعصاء ومكاناً لتخمّر

(٧) الحزب الشيوعي العراقي «خطتنا السياسية للتحرير الوطني والقومي»، ص ١٦ ـ ١٧.

(٨) من أجل تفاصيل هذه المؤامرات راجع: باتريك سيل، «الصراع على سورية»، ص ٢٤٦ ـ ٣١١ (بالعربية) أو: Patrick Seale, *The Struggle for Syria* (London, 1965), pp. 263 - 282.

(٩) شكلت «قيادة ميدانية» تضم ممثلين عن الشيوعيين والبعثيين والديموقراطيين الوطنيين والاستقلاليين في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦، ولكنها لم تستطع فعل شيء للسرعة التي اعتقل بها أعضاؤها.

الأفكار الثورية الأكثر تقدماً. ومن الناحية السياسية، ما من بلدة في العراق أكثر استقلالاً أو أكثر مقاومة من النجف. والواقع أن أهلها لم يتوافقوا أبداً مع حقيقة وجود الحكومة. وأكثر من هذا، فإن غرفاً وممراتٍ تحت الأرض، التي تملأ النجف، تجعل منها جنة مثالية للثائرين من كل الألوان، وخصوصاً بالنسبة إلى الأحزاب التي تعمل في السرّ. وكانت هنالك كذلك ظروف أكثر خصوصية برهنت أنها كبيرة العون لقضية الشيوعيين. ونذكر بدءاً أن الكثير من الشيوعيين الناشطين في النجف كانوا من أبناء «العلماء» أو أقاربهم الحميمين أو من الباحثين الدينيين[10]، ويشكّل هؤلاء طبقة ذات نفوذ كبير على الشرطة المحلية والمسؤولين الإداريين. وأكثر من هذا كله، صودف أن كان قاضي النجف، باقر كمال الدين، خاضعاً إلى حد كبير لنفوذ القوى المحلية وابنه، عدنان، الشوري، وتعامل بتسامح كبير مع الشيوعيين الذين أُحضروا أمامه لمحاكمتهم. وكان الشيوعيون أيضاً محظوظين بالأطباء، الأعضاء في الحزب، مثل الدكتور خليل جميل الجواد والدكتور محمد رضا الطريحي(*) والدكتور عبد الكريم الكروي، الذي شاعت شهرته في النجف والذي كان يعالج فقراء البلدة مجاناً[11]. وكان مصدر القوة الآخر الذي يملكه الشيوعيون هو السيد علي السيد عبد السيد سلمان، العضو في الحزب الشيوعي في النجف، وهو يتحدر من عائلة «أسياد» معروفة جداً وغاية في النفوذ قدّمت الرؤساء الوراثيين «للزقرت»، وهي إحدى قبيلتي البلدة أو مجموعتيها البلديتين اللتين سيطرتا على حياة النجف معظم القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى[12]. وفي الخمسينات كانت العائلة لا تزال تحتفظ بثقل كاف في الحوايش، أحد أحياء البلدة القديمة الأربعة، لدرجة استحالة ملاحقة شيوعي أو اعتقاله ضمن حدود الحي[13]. وبكلمات أخرى، فإن السيد علي السيد عبد السيد سلمان زجّ بالبنية المعقدة للولاءات القديمة في خدمة الحزب.

ومن الحوايش بدأ الكثير من المظاهرات التي أشعل الهجوم الثلاثي على مصر شرارتها. ولم يكن الدور القيادي للحزب الشيوعي في النجف ليخفى على أحد. ولكن القوميين، بقيادة الشيخ أحمد، ابن الشيخ عبد الكريم الجزائري الشهير وعضو حزب الاستقلال القديم لعب دوراً ناشطاً أيضاً. وكانت الملصقات في الشوارع تحمل كتابات مثل: «تسقط المحاكم

---

(١٠) من أجل تفسير لهذه الظاهرة انظر ص ٣١٥.

(*) الواقع أن الدكتور الطريحي والدكتور الكروي من ذوي الميول القومية العربية، إلا أن الأجهزة الأمنية كانت تنسب إلى المعارضين تهمة الشيوعية لغرض تشديد العقوبات عليهم (المحرر).

(١١) رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ من مدير التحقيقات الجنائية إلى متصرف كربلاء، ملف الشرطة العراقية رقم ٢٢/٣/٥. ولقد استطاع المؤلف، الذي زار النجف عام ١٩٥٨ قبل الثورة، أن يتلمس المحبة التي يحملها النجفيون للدكتور الجواد.

(١٢) حول الدور التاريخي لهؤلاء «الأسياد» وللزقرت انظر: Great Britain, (Confidential) *Personalities. Iraq (Exclusive of Baghdad and Kādhimain)*, p. 68.

وأيضاً: «Annual Administration Report, Shāmiyyah Division, from 1st January to 31st December 1918» in *Reports of Administration for 1918...*, I,65 and 108 (entry entitled *as-Sayyid Mahdī as-Sayyid Salmān)*.

(١٣) ملف الشرطة العراقية رقم ٢٢/٣/٥، الرسالة المؤرخة في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧.

العرفية» و«يسقط المجرم نوري السعيد» و«عاش جمال عبد الناصر» و«من أجل حكومة شعبية تعمل بانسجام مع البلدان العربية المتحررة». وبدءاً من أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ راحت الحركة تتزايد يوماً بعد يوم، ووصلت ذروتها في الرابع والعشرين من ذلك الشهر عندما أحدقت الحشود الغاضبة والمسلحة بالخناجر والمسدسات والحجارة والعصي الضخمة ـ استناداً إلى تقرير سري رسمي ـ بأفراد رجال الشرطة «وبدأ هؤلاء يفكرون بأنفسهم وبمصيرهم، وأصبحوا ضحية للرعب، فأطلقوا النار في الهواء»[14]. وجاء في الرواية الرسمية أن اثنين من المتظاهرين قتلا وجرح سبعة وعشرون آخرون وتسعة من رجال الشرطة. ولكن الذي يعتَقَد هو أن هذه المحصلة كانت أدنى بكثير من الرقم الفعلي. وأشعلت هذه الحادثة المشاعر الشعبية إلى درجة أن «العلماء» رفضوا في اليوم التالي القيام بواجباتهم الدينية. واختفى رجال الشرطة الآن كلياً من الشوارع. وإن استدعيت قوات الجيش فإنها، بدلاً من تنفيذ أوامر الحكومة، تآخت مع الجماهير وحشودها. وكتب رئيس الشرطة السرية العراقية يقول: «تسلق المتظاهرون سيارات الجيش، . . . ونددوا بفخامة نوري السعيد وصاحوا مطالبين بسقوط صاحب الجلالة الملك. . . وكان الجنود يراقبونهم وقد بدت على معظمهم معالم الاستحسان الظاهرة»[15]. وإذ علم نوري السعيد بتطور الأحداث، فإنه طلب من اثنين من أعيان الشيعة ووزيرين سابقين، وتاجر الأعظمية والمصرفي عبد الهادي الچلبي، وأكبر ملاكي الأراضي في الحلة عبد الوهاب مرجان، التوجّه إلى النجف يوم ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) والتحدث إلى «العلماء» بهدف تهدئة الناس. وأبدى «العلماء» موافقتهم، ولكنهم ربطوا تدخلهم بالإفراج عن السجناء السياسيين وتعويض أهالي الضحايا ومعاقبة رجال الشرطة المسؤولين ونقلهم من النجف. ووافقت الحكومة على طلباتهم فوراً وسحبت ثمانية وخمسين من رجال الشرطة من البلدة. ولكن الاضطرابات تصاعدت وانتشرت إلى الكوفة المجاورة. وإذ دعي العلماء إلى الاجتماع في كربلاء، بناء على طلب الأعضاء الشيعة في مجلس الوزراء، مساء التاسع والعشرين من الشهر، ذكر تقرير سري للشرطة، أن «العلماء» «قدموا الآن مطالب مختلفة كلياً، وتنوّعت مطالبهم وتكاثرت، وصار كل عالم يطرح رغباته»[16]. وسرعان ما اتضح أنه ليس للعلماء أي نفوذ حقيقي على المتظاهرين، لأنهم عندما نصحوا الناس رسمياً، في النهاية، بالعودة إلى الهدوء وحاولوا إعطاءهم الانطباع أن الاضطراب «لا يتفق مع تعاليم الدين»، فإن نداءهم ـ واستناداً إلى مصدر الشرطة نفسه ـ «بقي بلا تأثير لأن معظم الناس العاديين، بكونهم شيوعيين أو قوميين أو من رفاق الطريق، كانوا يرون الأمور بشكل مختلف ولهم مزاج عنيد»[17]. وعلى الرغم من أن قائد القوات المسلحة في النجف

---

(١٤) ملف الشرطة العراقية رقم ٢٢/٣/٥، المدخل المؤرخ في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، وتقرير ضابط الشرطة عبد الله مصطفى المؤرخ في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦.

(١٥) رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ من مدير التحقيقات الجنائية إلى متصرف كربلاء، ملف الشرطة العراقية رقم ٢٢/٣/٥.

(١٦) تقرير ضابط الشرطة عبد الله مصطفى المؤرخ في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ والمعنون «أحداث النجف»، ملف الشرطة العراقية رقم ٢٢/٣/٥.

(١٧) المصدر السابق،

أجهد نفسه بتذكير العامة يوم ٨ كانون الأول (ديسمبر) بأن العلماء تكلموا، وأن كلامهم «فتوى شرعية[١٨] توجب إطاعة أوامرهم والخضوع لرغباتهم»[١٩]، فإن الغليان الشعبي لم يهدأ إلا بعد أسبوع، وبعد أن اكتسحت موجة من الاضرابات والمظاهرات، دعماً للنجف، بغداد والموصل وكركوك والسليمانية وأربيل، وأدت إلى اعتقال قادة المعارضة الرئيسيين، وإلى إغلاق المدارس والجامعات لأجل غير مسمّى، وحرمان أكثر من ثلاثمائة طالب من حياتهم الجامعية.

ولم يكن لهيب الاضطراب قد انطفأ في النجف بعد عندما اشتعل في الحيّ، وهي بلدة تعد حوالى ٢٥٠٠ نسمة تقع على الغرّاف، على بعد حوالى ٢٢٥ كيلومتراً إلى الجنوب الشرقي من بغداد. وكانت المنظمات الشيوعية، لا في المدينة العاصمة وحدها بل أيضاً في كل المناطق المختلفة، وخصوصاً في النجف والحي، حيث كان الحزب يشعر أنه يقف على أرضية صلبة، قد جُمع يوم ٩ كانون الأول (ديسمبر) لاتخاذ اجراءات نضالية أكثر حزماً على أمل اسقاط الحكومة[٢٠]. وعلى العموم، فقد كان الحزب سيسعد بمجرد إبقاء نوري السعيد منشغلاً أو، وكما ألمحت اللجنة المركزية في ما بعد، كفّ يده وجعله يتخلّى عن «التآمر ضد سورية»[٢١]. وفي بيان خاص صدر في ١١ كانون الأول (ديسمبر) أوضح الحزب أن الأخطار المحدقة بالأفق العربي تحتل الدرجة الأولى عنده. وبينما هلل للعدوان على السويس على أنه «نصر تاريخي لحركة التحرر العربية»، وأكد أن تلك الحركة «ليست ظاهرة عرضية أو سياسة مؤقتة لإحدى الحكومات بل حقيقة هامة من حقائق التاريخ الحديث... وقوة يستحيل التغلب عليها»، وحذر الحزب من أن «معركة العروبة» لم تصل بعد إلى نهايتها. وإذ هزم الامبرياليون في السويس فإنهم حولوا اهتمامهم الآن، وبهدف «عزل مصر»، إلى سورية والأردن - حيث هنالك حكومتان قوميتان مؤيدتان لعبد الناصر ومدعومتان من الشيوعيين - «وسيعودون إلى الهجوم الماكر وبطرق غير معروفة». وفي الوقت نفسه، اعترف الحزب بأنه قلّل، في تقديره السابق في ايلول (سبتمبر)، من مستوى «هجومية العدو»، وبأن تسارع الأحداث منذئذ قد دحض نهائياً منظور النضال «السلمي أساساً» وفرض الآن، وبوضوح، خط السير «العنيف أساساً»[٢٢].

وفي ضوء التوجيهات الجديدة بدأت لجنة الحزب في الحي، التي كانت قد بدأت

(١٨) بمعنى كونها متطابقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

(١٩) المدخل المؤرخ في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ في ملف الشرطة العراقية رقم ٢٢/٣/٥.

(٢٠) رسالة من رئيس شرطة بغداد إلى متصرف محافظتها بتاريخ ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦، ملف الشرطة العراقية المعنون «النشاطات الشيوعية في محافظة الكوت».

(٢١) الحزب الشيوعي العراقي، «انتفاضة ١٩٥٦ ومهماتنا في الظروف الراهنة» (بغداد، آذار (مارس) ١٩٥٧). تقرير كتب استناداً إلى المناقشات التي أجرتها اللجنة المركزية في شباط (فبراير) ١٩٥٧، ص ٦٥.

(٢٢) بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المؤرخ في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ والمعنون «حول نتائج العدوان على مصر وتأثيراته على الوضع السياسي في العراق». انظر أيضاً: «انتفاضة ١٩٥٦ ومهمتنا في الظروف الراهنة»، ص ٥٤ و٦٠ - ٦٢.

الإضرابات والتظاهرات منذ ٢ كانون الأول (ديسمبر)، السير باتجاه الانتفاضة المسلحة. وكان زعيمها، علي الشيخ حمود، وهو بائع كتب محلي، شديد الثقة بالأرضية التي يقف عليها، إذ كان جزء كبير من الحي إلى جانبه. وليس التفسير بعيد المنال. فمن الناحية الاقتصادية كانت البلدة أمام طريق مسدود، إذ كانت عاجزة عن التوسع بكل ما في الكلمة من معنى لأنها محاطة من جميع الجهات بقرى الشيخ عبد الله محمد الياسين، وهو الزعيم الأكبر لفخذ المياح من بني ربيعة. وكان الشيخ عبد الله، كما كان يعرف كل العراقيين، رجلاً قاسي الفؤاد لا يعرف الرحمة. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠، خشي الشيخ عبد الله على نفوذه كملاك وكزعيم قبلي، فأصبح مسؤولاً - كما لاحظ الضابط السياسي البريطاني لمنطقة المنتفق يومها - عن قتل أخيه الأكبر عبد المحسن[٢٣]. ووصف الضابط نفسه، في تقريره عن العام ١٩٢١، الشيخ عبد الله وشقيقه الأصغر بلاسم بكلمات جاء فيها قوله: «ابنا محمد الياسين، عبد الله وبلاسم، يشتهران بالسوء بكل ما في الكلمة من معنى... وليس لهما من يؤيدهما في الحي، سواء في المنطقة أم في البلدة. والكل يشمئزّ منهما، ولكنهم يخافونهما أكثر»[٢٤]. وفي العام ١٩٥٦ تدبّر الأخوان، بطريقة أو بأخرى وبمساعدة الحكومة، أمر تملك ٢٧٠٣٤١ دونماً من الأراضي[٢٥]، أي أكثر من ثلث الأراضي القابلة للزراعة في منطقة الحيّ. وعانت بلدة الحيّ الكثير من جراء ذلك، وإلى درجة ان وجدت صعوبة في العثور على أرض تدفن فيها موتاها. وذكر عبد الكريم الأزري، أحد وزراء المالية في العهد الملكي، لمؤلف هذا الكتاب كيف أنه حاول ذات مرة إقناع الشيخ عبد الله بالتنازل عن عشرة كيلومترات مربعة من أرضه للصالح العام، فردّ هذا غاضباً: «إذا أخذت عشرة كيلومترات اليوم فإنك ستأخذ مئة غداً. وماذا سيبقى لنا من أملاكنا؟»[٢٦]. وباختصار، فإن ظلّ الشيخ عبد الله كان يسيطر في أيام الأحداث التي نبحثها هنا - وهو ما يمكن تصوره - كلعنةٍ نزلت بالحي وبسكانه التعساء.

وكان للمرارة المتراكمة أن تطفو على السطح. وكل ما كان على لجنة الحزب المحلية أن تفعله هو تقريب عود الكبريت إلى الفتيل. والواقع أنه بتاريخ ٦ كانون الأول (ديسمبر)، وقبل تسلّم توجيهات الحزب الجديدة، وكانعكاس - جزئياً - للاستثارة القائمة في النجف، خيّم جو من التوتر الشديد على بلدة الحي ومنطقتها بأسرهما. يومها، كتب أحد ضباط الفرع الخاص المحليين يقول؛ «لقد تسلّلت الشيوعية إلى كل الطبقات وصار الناس متهوّرين إلى درجة عدم اظهار أي احترام للحكومة أو اهتمام بالقانون...»، وفي الأيام التالية، تصاعد الاستياء الشعبي واتخذ أشكالاً أكثر فعالية، ووجهّت نداءات للمسارعة إلى إرسال تعزيزات من رجال الشرطة. وفي ١٧ كانون الأول (ديسمبر) واستجابة - على ما يبدو - لتعليمات صادرة

(٢٣) Great Britain, *Administrative Report on the Muntafiq Division for 1921*, p. 8.

(٢٤) المصدر السابق، ص ٤٢.

(٢٥) الدونم يساوي ٢٥٠٠ متر مربع. وتم الحصول على الرقم من وزارة الإصلاح الزراعي في شباط (فبراير) ١٩٦٤.

(٢٦) حديث أجري في آذار (مارس) ١٩٥٨.

عن فوزي مهدي الأحمر، وهو محامٍ وضابط ارتباط في لجنة الحزب لمحافظة الكوت، وصل التحرك مستوى الثورة المسلّحة. وقطعت خطوط الاتصال الهاتفي مع بغداد، واستناداً إلى برقية للشرطة، فإن رجالاً مسلحين ببنادق ورشّاشات آلية(؟) ومدعومين بإطلاق نار من نوافذ المنازل وسطوحها اجبروا دوريات الشرطة على الانسحاب من اجزاء عديدة من البلدة، وبتقدمهم، حاولوا الوصول إلى السراي، مقر الحكم المحلي، ولكنهم صُدّوا في النهاية. وعلى العموم، فقد سقطت منطقة السوق بأسرها في أيديهم. وسرعان ما أنشئت لجان ثورية و«حرس شعبي» وتابع هؤلاء تنظيم المقاومة وتشييد المتاريس في النقاط الرئيسية من البلدة. وذكر بيان للحزب الشيوعي، صدر في بغداد بعد أربعة أيام، أن منطقة المتاريس ما زالت تحت حصار قوات الشرطة التي عزّزت بقوة، ولكن رئيس شرطة محافظة الكوت أفاد أن القوات التي هي بإمرته هاجمت المنطقة وفرقت المدافعين عنها بعد ظهر يوم ١٨ كانون الأول (ديسمبر) وأن البلدة أخضعت بأسرها مع حلول المساء. وقتل شرطي واحد وجرح سبعة. أما عدد الضحايا بين المدنيين فلم يعرف. وفي ٢١ كانون الأول (ديسمبر) تم اعتقال علي الشيخ حمود، سكرتير اللجنة الحزبية في الحي، وعطا مهدي الدباس، مساعده الأساسي. وفي ١٠ كانون الثاني (يناير) التالي مات الاثنان على حبل المشنقة التي أقيمت في الساحة العامة[٢٧].

أظهرت انتفاضات ١٩٥٦. ودون أدنى شك، أن العمل الشعبي الذي يقوم ضد الحكم في مدن المحافظات، وحتى في مدينة حسّاسة كالنجف، ومهما كانت جدّيته واصراره، لن يكون حاسماً أبداً. ولا يمكن توجيه الضربات القاتلة إلا في بغداد، ولكن الانتصار الحقيقي على الحكومة بنضال الشوارع أصبح، هنا أيضاً، غاية في الصعوبة، فقد ازدادت الشرطة خبرة وتحسّنت تجهيزاتها ومعدّاتها، كما أنها درست خريطة العاصمة وأعدّت خططاً لمواجهة كل أنواع الطوارىء. وبمجرد ظهور البوادر الأولى لأيّ اضطراب مادي تدخل القوات المدربة خصيصاً لذلك ميدان العمل، وتسد طرقات مختارة مسبقاً، وتشغل سطوحاً تكتيكية، وتحاول ـ وغالباً ما تنجح ـ تفريق المظاهرات قبل أن يكون لديها الوقت الكافي للتجمع. وببساطة، فإن الحزب لم يستطع في العام ١٩٥٦ تنظيم أي عمل متماسك واسع النطاق ضد الحكومة في بغداد.

وخرج نوري السعيد من العاصفة سالماً. وإذا كان الشيوعيون وأحزاب المعارضة الأخرى قد نجحوا في كف يده عن سورية فإنهم فشلوا في إسقاطه. ومن ناحية أخرى، فقد

---

(٢٧) رسائل رئيس شرطة محافظة الكوت المؤرخة في ٥ و١٨ و٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ إلى المدير العام للشرطة في بغداد، وبرقية من ضابط شرطة الحي مؤرخة في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦، والمدخلان المؤرخان في ٦ و١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ والمدخل المؤرخ في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ في ملف الشرطة العراقية المعنون «النشاطات الشيوعية في محافظة الكوت»، وبيان الحزب الشيوعي العراقي المؤرخ في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ والمعنون «انهضوا دعماً لجماهير الحي الشجاعة في انتفاضتهم المسلحة».

كان نوري السعيد أقل ثباتاً على سرجه الآن مما كان أبداً، وكان هذا نتيجة ـ إلى حد كبير ـ لهزيمة الانكليز في السويس، وهم الذين كانوا مصدر الدعم الأساسي له. ولم يؤدِّ انضمام الولايات المتحدة، في آذار (مارس) ١٩٥٧، إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد إلى زيادة دعمه. وتبني «مبدأ آيزنهاور» الذي حدث في كانون الثاني (يناير) السابق، وبعد كثير من الضجيج حول ما سميّ بالفراغ في الشرق الأوسط، قدم لنوري السعيد مساعدة وارتياحاً أقل مما قدم للشيوعيين. وعلى الرغم من ادّعاء مبدأ آيزنهاور اهتمامه بمواجهة «العدوان المسلح المكشوف» المحتمل من قبل دول «تسيطر عليها الشيوعية العالمية» فإن قوميّين قلائل اختلفوا مع التعليق الذي صدر عن هذا المبدأ في «اتحاد الشعب»، الصحيفة الرئيسية الناطقة باسم الحزب الشيوعي. ورأت الصحيفة أن «الهدف الرئيسي لمبدأ آيزنهاور هو وضع حدّ لحركة التحرر العربية تحت ستار محاربة «الخطر الشيوعي»». وتابعت الصحيفة قائلة: «إنهم يتحدثون عن «خطر شيوعي»، ولكن الآلاف الذين قتلوا في بور سعيد وسيناء وفلسطين لم يقتلوا بأسلحة سوفييتية، بل كانت الأسلحة السوفييتية هي الأسلحة التي دافع العرب بها عن وطنهم وعن كرامتهم»[٢٨].

---

(٢٨) «اتحاد الشعب»، السنة ١٥، العدد ١، الصادر في منتصف شباط (فبراير) ١٩٥٧.

الفصل الخامس

تشكيل اللجنة الوطنية العليا في شباط (فبراير) ١٩٥٧

في منتصف الخمسينات حقق الشيوعيون تقدماً في أجزاء عديدة من المشرق العربي. ففي انتخابات الأردن للعام ١٩٥٦ - وهي أكثر انتخابات الأردن حرية - حصد الشيوعيون ٥١٣٩٨ صوتاً، أي ١٢,٧ بالمئة من مجموع الأصوات، وحصل الإخوان المسلمون على ٢٢٥١٨ صوتاً، والبعث على ٣٤٢٢٠ صوتاً، وحصل الحزب الأكبر، والأكثر عرضية، وهو حزب الوطنيين الاشتراكيين، على ٧٢٤٦٧ صوتاً[1]. وفي سورية، لم يتمتع خالد بكداش، عضو المجلس النيابي الآن، أبداً بما أصبح له الآن من مكانة رفيعة بين قطاعات واسعة من الطبقات العاملة، وصار بإمكانه الاعتماد أيضاً على دعم مجلس قيادة الجيش الذي يشكل نواة السلطة الحقيقية المباشرة. وفي مصر، أطلق سراح الماركسيين من كل الألوان بالجملة من السجون، وتصدّر العديد منهم أمكنة الصدارة في الإذاعة والصحافة والمسرح وميادين النشر الأخرى. وفي العراق، كسر الشيوعيون، وبعد وقت طويل، نطاق عزلتهم وشبكوا الأيدي رسمياً مع الوطنيين الديموقراطيين والبعثيين وحزب الاستقلال.

ولم يكن لتحالف المعارضة العراقية إلا أن يكون متوقعاً. وتلاشت كل العقبات العملية والايديولوجية والمزاجية أمام الضغوط اللاهبة للسلسلة المتسارعة للأحداث التي تأخذ الأنفاس والتي وضعت أساس الاتجاه التصاعدي نحو الشيوعيين، ونعني بذلك: حلف بغداد، واتفاقية الأسلحة السوفييتية - المصرية، وسحب معونة سدّ أسوان، وتأميم قناة السويس، والهجوم الثلاثي على مصر. ولا شك في أن المواقف الشيوعية الجديدة التي سببتها هذه الأحداث - مثل التخلي عن التشيع اليساري، ثم تعريب اتجاه الحزب، وتكتيكاته الأكثر ليناً بشكل عامّ - ساعدت إلى حد غير قليل في تسهيل الأمور.

---

(١) في الانتخابات نفسها وصل عضوان من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني إلى مقاعد البرلمان، وهما: الدكتور يعقوب زيادين، طبيب مسيحي من القدس، وفائق ورّاد، معلم مسلم من رام الله. وأما رفيق طريقهما عبد القادر الصالح الذي كان وزيراً للزراعة في العام ١٩٥٦ فقد أعيد إلى منصبه.

ولم يُثِر الجانب الشيوعي مسألة الجبهة الموحدة بصورة جدية حتى أواخر نيسان (أبريل) ١٩٥٥، أي حتى أسابيع قليلة سبقت انضمام بريطانيا إلى حلف بغداد. يومها، كلف مركز الحزب عزيز الشيخ، عضو الكادر[٢]، جسّ نبض المجموعات الأخرى[٣]. وكان تحرك الشيخ الأول قد بدأ من خلال طرف ثالث هو كامل الجادرجي، زعيم الوطنيين الديموقراطيين، الذي أظهر استجابة ملحوظة. ولكن الجادرجي كان يعرف جيداً مكان وقوفه، وفي ٣ حزيران (يونيو) خط على قطعة من الورق ملاحظات تحتوي على الشروط التي يرى أنها ضرورية لفتح الطريق أمام تحالف صادق[٤]. وجاء في ملاحظات الجادرجي: «مهما كانت عناصر اليسار معتدلة في برنامجها فإنها ستوصم بالشيوعية... وستحارب بشراسة على هذا الأساس، إذا ما توحدت هذه العناصر فيما بينها فقط». لذلك، فإن عليهم أيضاً أن يتحدوا مع «عناصر وطنية مستقلة وعناصر أخرى». وأضاف الجادرجي كذلك أنه لن تكون هنالك أية فرصة للنجاح أمام جبهة إذا لم تتخل «بعض عناصر اليسار» «عن فكرة ترؤُّس الآخرين»، أو إذا لم تسر بثبات وبـ «إيمان صادق» في طريق «غير استفزازي». وكان يجب توفير ضمانات فعالة لتهدئة مخاوف شركاء المستقبل من أنهم قد يُستخدمون أو يُزج بهم «في حالات أو معارك لم يتصوروها أو لم يوافقوا عليها مسبقاً». وكذلك فإنه لا يمكن السماح بسياسة «مواجهة الآخرين بالأمر الواقع مهما كانت الظروف». ويجب تجنّب تلفيق التهم أو الاتهام بلا تمييز بسوء التصرف عند اختلاف الآراء مهما كان الثمن. ويجب التأكيد لكل طرف في الجبهة أنه لن ينظر اليه كمشارك «عرضي» في الحركة بل كجزء أساسي منها و«لزمن غير محدود»: «وبكلمات أوضح، يجب عدم استحضار مسألة «المرحلة التاريخية»، التي يكررها البعض بمناسبة وبلا مناسبة، على الاطلاق». وأخيراً، يجب بذل كل الجهود بهدف ازالة «الانطباع الخاطىء» السائد بأن اليساريين أو التقدميين لم يبالوا بالقومية العربية. وما يجب إيضاحه للجميع هو أن اليساريين أو التقدميين لم يقدموا للآخرين أية تنازلات تتعلق بأصالة مشاعرهم نحو الأمة، ولكنهم كانوا قوميين من دون أن يكونوا متعصبين (أو شوفينيين). ورأى الجادرجي أن إيضاح هذه النقطة يسهّل جلب من يسمون أنفسهم قوميين، والذين لا رغبة لأحد بتجاهلهم، إلى الحركة.

واضح أن الجادرجي طلب الكثير، وطلب ما يقرب من المستحيل، على الأقل في إحدى النقاط، وهي الطلاق الفعلي - وليس الاسمي - للتحالف من أية «حدود زمنية». والواقع أن التحالفات، أية تحالفات، والتي يدخلها الشيوعيون والتي لا يدخلونها، تكون دوماً انتقالية بجوهرها، من حيث أن الأوضاع تفرضها وأن طبيعة الأشياء نفسها تتغير وليست ثابتة.

وعلى العموم، فقد كان الشيوعيون راغبين في التعهد بهذا كله، ولكن ليس كل شيء

(٢) حول عزيز الشيخ، انظر الجدول ٢ ـ ١ في هذا الكتاب.
(٣) تصريح عزيز الشيخ في العام ١٩٦٣ أمام المحققين البعثيين، ملف الشرطة العراقية رقم ق س/ ٢٦.
(٤) تلطف الجادرجي فقدم لمؤلف هذا الكتاب نسخة مصوَّرة عن ملاحظاته المكتوبة بخط يده.

دفعة واحدة وفوراً. وأعلنت اللجنة المركزية الجديدة للحزب في قرار عُمّم في آب (أغسطس) وكان قد تم تبنيه في اجتماع عقد في تموز (يوليو) ما يلي:

«علينا، نحن الشيوعيين، أن نعي مسؤولية خاصة، مسؤولية أخويّة، في الحركة الوطنية. علينا أن نحترم بإخلاص آراء الآخرين حتى عندما تتعارض مع آرائنا. إن تكرار القول: «إننا وحيدون في الميدان»، الذي كثيراً ما تم تأكيده باعتزاز وغرور، خاطىء... ويعكس تقديراً غير واقعي من ناحيتنا للقوى الوطنية الأخرى... إن القيادة الثورية، قيادة الطبقة العاملة، لم تكن أبداً تعني تخويف [الحلفاء] أو وضعهم في بقعة صغيرة ضيقة، بل تقويتهم بروح التسامح واليقظة والتضحية بالذات... ويجب أن يتحول النزاع حول من سيقود الحركة الوطنية إلى نضال يظهر ضرورة القدرة القيادية. وستسلّم الجماهير مقاليدها للرجال اللائقين بقيادتها من خلال إيمانهم المستقر»[٥].

وفي الوقت نفسه، بدأ الحزب توجهه العروبي[٦] وكان له ـ بلا شك ـ أن يذهب إلى حدود أبعد في ذلك، والوصول إلى التفاصيل، لولا تمنّع البعث والاستقلاليين بحذر ولو لم يُظهر الجادرجي وجماعته التردد في دخول الجبهة المأمولة وحدهم.

وأدّت صفقة الأسلحة السوفييتية ـ المصرية إلى تجدّد العروض الشيوعية بشأن العمل المشترك. وجاء في بيان صدر عن اللجنة المركزية بتاريخ ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ أن «التعاون بين القوى الوطنية ممكن ولا بدّ منه». وأكثر من هذا، فإنه يجدر الاتفاق «حتى مع أولئك الذين يعارضون مظهراً واحداً فقط من مظاهر سياسة نوري السعيد». وينتهي بيان اللجنة المركزية إلى التأكيد: «ليست لدينا أقلّ نيّة لفرض برنامجنا السياسي على أحد»[٧].

ولم يذهب النداء هباء وبلا تأثير. وأسهم في ذلك أيضاً التحرك المتزامن لحزب البعث السوري باتجاه الشيوعيين السوريين. وفي كانون الأول (ديسمبر) عبّر حزب البعث العراقي في مؤتمره الأول عن تأييده لفتح الحوار مع «الأحزاب الوطنية» الأخرى، وطلب المؤتمر من قادة الحزب عدم توفير أي جهد في تمهيد الطريق أمام قيام تحالف مع هذه الأحزاب. وتبعت ذلك سلسلة من الاتصالات لعب فيها الوطنيون الديموقراطيون دور صلة الوصل بين الشيوعيين والجماعات الأخرى. وعلى العموم، فقد كانت النتيجة الوحيدة الملموسة لهذا كله هي أن تشكلت في أواخر العام ١٩٥٥ «لجنة واسعة ومفتوحة للشباب المثقفين» تمثّل كل ألوان المعارضة اليسارية والقومية. ولم تفعل هذه اللجنة إلا القليل في مجال الدعاية للترخيص رسمياً لحزب جديد، هو «حزب المؤتمر»، الذي تكوّن من الاندماج الذي حصل لتوّه بين الاستقلاليين والوطنيين الديموقراطيين. وحتى في هذا المجال لم تؤدِّ جهود اللجنة إلى ما يذكر، فقد أنكرت رخصة الحزب عليه بشكلٍ نهائي وقاطع في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٥٦. وبعد

(٥) مناضل الحزب، السنة ٢، العدد ١ الصادر في أواخر آب (أغسطس) ١٩٥٥، ص ٤.
(٦) انظر ص ٥٧ و٥٨.
(٧) القاعدة، السنة ١٣، العدد ١٠ بتاريخ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥.

ذلك، بدا وكأن كل حزب ارتد عائدا إلى مساره المفضل والخاص به[٨].

ولقد عملت أشهر التوتر الحاد التي تلت تأميم قناة السويس، بقوّة، لصالح التحرك باتجاه الجبهة، ولكنّ الاستقلاليين العاجزين عن تجاوز مخاوفهم من الاختلاط بالشيوعيين كانوا لا يزالون يجرجرون أقدامهم.

وحاول الشيوعيون وسائل الإقناع. وأعلنت لجنتهم المركزية في تقرير وافق عليه الكونفرنس الثاني للحزب المعقود في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ أن:

«الجبهة الوطنية تطرح نفسها اليوم كضرورة تاريخية... والانتصار على العدوّ المشترك مهمّة صعبة ما من حزب يستطيع تحقيقها بمفرده».

وتابع تقرير اللجنة قائلاً:

«يرى البعض أن سياسة الجبهة الوطنية لا تزيد عن كونها مكيدة مستورة وأن المشروع يهدف إلى مجرد «استخدام» أو «استغلال» القوى الوطنية في معركة للتحرر الوطني ثم التخلي عنها في منتصف الطريق للمتابعة من دونها أو حتى ضدها باتجاه الاشتراكية... ودعماً لهذا الرأي فإنهم يستحضرون تجربة الاتحاد السوفييتي والبلدان الأخرى التي سارت في طريقها الخاص بها... في ظروف فرضت عليها... ومما يؤسف له أن بعض المبتدئين في حزبنا... يتصرّفون تجاه القوى الوطنية تحت تأثير هذا المفهوم الخاطىء... إن التغييرات الجذرية التي طرأت على الوضع الدولي تلغي ضرورة تطبيق التجربة السوفييتية أو شبيهاتها في بلدنا. وأكثر من هذا فإنّ ممارسة الصين الحديثة... تدحض نظرية «منتصف الطريق» أو فكرة «استخدام» الآخرين أو «استغلالهم». إن المنظمات والأحزاب الديمقراطية التي وقفت إلى جانب الحزب الشيوعي الصيني خلال حرب التحرير ما زالت تتحرك معه، يداً بيد، على امتداد الطريق نحو الاشتراكية»... واليوم، إذ تنفتح آفاق الاشتراكية الساطعة أمام حركات التحرير، فإن القوى الوطنية في بلدنا لن تحتاج في أي وقت إلى «إذن» لاجتياز النصف الثاني من الطريق، فالسبيل مفتوحة كلياً أمام كل المخلصين وبعيدي النظر والمستعدين لمسايرة حركة الحياة والدأب على خدمة قضية الشعب... وعلى كاهلنا وكاهل كل القوى الوطنية... تقع مهمة رفع الشعار القائل: «معاً حتى نهاية الطريق»»[٩].

---

(٨) تقرير الكونفرنس القطري الرابع لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، المؤرخ في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧، والمعنون «جبهة الاتحاد الوطني». وملف الشرطة العراقية المعنون «الحزب الوطني الديموقراطي» ٢. وملف الشرطة العراقية المعنون «حزب البعث». وملف الشرطة العراقية رقم ق س/٢٦. وعزيز الشيخ، «جبهة الاتحاد الوطني قبل الثورة»، «اتحاد الشعب»، السنة ٢، العدد ١٤٣ بتاريخ ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٠، ص ٨.

(٩) الحزب الشيوعي العراقي، «خطتنا السياسية للتحرير الوطني والقومي في ضوء الظروف التي كشف عنها المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي». تقرير اللجنة المركزية الذي وافق عليه الكونفرنس الثاني للحزب في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦، ص ٢٠ ـ ٢١ و٢٦.

ولإعطاء برهان أكبر على اعتدال أفكارها، ارتأت اللجنة المركزية، كما فعل فهد في أيامه، أنه «في الظروف الراهنة» يمكن الدستور العراقي القائم «وبالرغم من عيوبه» أن يخدم كـ«أساس لإحداث تغييرات لصالح الشعب»[١٠].

هذه التصريحات التصالحية ـ المعترف بكونها مستوحاة من الموقف المؤاتي الذي اتخذه المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي في ما يتعلق بـ«البورجوازيات الوطنية» للبلدان التابعة ـ كان لها وزنها، إلى درجة معيّنة على الأقل، عند الأحزاب الأخرى. ولكن الأمر الذي أزال في النهاية كل التردادت كان الهجوم الثلاثي على مصر. وفي اليوم نفسه الذي وجّه فيه الانذار الانكلو ـ فرنسي (٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦) تأسست «قيادة ميدانية» تضم ممثلين عن كل عناصر المعارضة ـ باستثناء الحزب الديموقراطي الكردستاني الموحّد[١١] ـ كلفت بقيادة النضال الفاعل ضد الحكومة. ولكن أعضاء هذه القيادة اعتقلوا كلهم في الليلة نفسها. ونتيجة لذلك، فقد افتقرت الانتفاضات التي تخللها العنف، والتي سادت أجزاءً من العراق خلال شهري تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الأول (ديسمبر)، إلى التنسيق الذي كانت في أمسّ الحاجة إليه.

ولكن السيطرة على عملية التوحيد لم تكن لتستمر على المدى الطويل، وعلى الرغم من الانقطاع الذي أُلحق بها. ولم يؤدّ إعلان الأحكام العرفية وزيادة ثقل سلطوية نوري السعيد إلا إلى زيادة زخم هذه العملية. وهكذا، وفي الأسبوع الأخير من شهر شباط (فبراير) ١٩٥٧، ولدت أخيراً الجبهة التي سميت «اتحاد الجبهة الوطنية» ببرنامج مؤلف من خمس نقاط معتدلة تدعو إلى إزاحة حكومة نوري السعيد وانسحاب العراق من حلف بغداد وتغيير سياساته بما يتفق مع توجه البلدان العربية المحررة ومحاربة الانتهاكات الامبريالية واتباع سياسة الحياد الايجابي وإطلاق الحريات الديموقراطية والدستورية، وأخيراً: إلغاء الأحكام العرفية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإعادة الطلبة والمعلمين والموظفين المطرودين لأسباب سياسية. وخرج البرنامج، الذي لم يشر مباشرة أو مداورة إلى المؤسسة الملكية، من المطبعة السرية للحزب الشيوعي العراقي يوم ٩ آذار (مارس) ١٩٥٧، ووزع في كل أنحاء العراق.

وكانت نقطة التجمع المركزية للجبهة تتمثل في «اللجنة الوطنية العليا» المؤلفة من أربعة أشخاص هم: محمد حديد، التنفيذي الصناعي ونائب زعيم الوطنيين الديموقراطيين[١٢]، وفؤاد الركابي، المهندس والأمين العام لحزب البعث، ومحمد مهدي كُبّه، التاجر المتوسط

---

(١٠) المصدر السابق، ص ١٨، و«اتحاد الشعب»، السنة ١٤، العدد ٩ الصادر في منتصف تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦، ص ٨.

(١١) لم يكن هذا التنظيم ممثلاً في «القيادة الميدانية» نظراً لتحفظات الاستقلاليين وحزب البعث. وإلى هذا، فإن الأمور لم تكن على أحسن حال بين الشيوعيين والأكراد الديموقراطيين. الموحَّدين نتيجة لشيوع شعار يدعو إلى حل فرع الحزب الشيوعي في كردستان.

(١٢) كان كامل الجادرجي، زعيم هذا الحزب، يومها في سجن بغداد.

زعيم الاستقلاليين، وعزيز الشيخ، المعلم السابق والعضو المرشح للجنة المركزية للحزب الشيوعي. وبعد اعتقال عزيز الشيخ في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ حلّ محله كمال عمر نظمي، وهو محام شيوعي وابن لوزير داخلية سابق. وتحرّك الاثنان كلاهما بناء على تعليمات منقولة إليهما مكتوبة أو شفهية من مركز الحزب.

وعملت «اللجنة الوطنية العليا» على أساس مبدأ الموافقة الجماعية، ونفذت قراراتها من خلال «اللجنة التنظيمية المركزية» وشبكة من اللجان الأدنى في المحافظات والفروع. وطبيعي أن الخط الفاصل بين الجبهة والأحزاب المكونة لها لم يُمحَ أبداً، وحتى النهاية لم تزد الجبهة عن كونها تجمعاً لفصائل مختلفة.

ومع ذلك، فقد نجحت الجبهة لا في توحيد سلوك الأحزاب فحسب، بل أيضاً في الإيحاء بعملية مماثلة ضمن صفوف عناصر الجيش المتعارضة، وفي إقامة رابط بينها وبين نواها المديرة لها، أي بين اللجنة العليا والضباط الأحرار[13].

ولهذا، فقد لا تكون هنالك مبالغة في القول إن الجبهة شكّلت تغيراً نوعياً في الوضع السياسي. وأقل ما يقال إنها استقطبت المجتمع العراقي أكثر مما حصل أي يوم في الماضي، وإلى درجة شكّلت فيها تهديداً حقيقياً لبنية الملكية.

---

(١٣) تصريحات عزيز الشيخ وكمال عمر نظمي في العام ١٩٦٣ أمام المحققين البعثيين، ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٢٦ وق س/١١٩ على التوالي. والمداخل بتواريخ ٤ كانون الثاني (يناير) و٣ و١٤ و٢٤ نيسان (ابريل) و١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٧ في الملفّين المعنونين «حزب البعث» و«الحزب الوطني الديموقراطي» ٢. و«اتحاد الشعب»، السنة ١٥، العدد ٢ لمنتصف نيسان (أبريل) ١٩٥٧، ص ١، والسنة ١٥، العدد ٣ لمطلع حزيران (يونيو) ١٩٥٧، ص ١، والسنة ٢، العدد ١٤٣ بتاريخ ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٠، ص ٨ و١٤. وأحاديث مع كامل الجادرجي ومحمد حديد وفؤاد الركابي. وحول العلاقة بين «اللجنة الوطنية العليا» و«حركة الضباط الأحرار» انظر أيضاً ص ١٠٤ - ١٠٦ وص ١١٢ و١١٣.

الفصل السادس

الضباط الأحرار والشيوعيون وثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨

في العام ١٩٥٧ كتب أحد عملاء الحكومة العراقية السريين في دمشق يقول: «قبل أيام استقبلني أكرم الحوراني، من حزب البعث، بالسؤال: «اسماعيل، أليست لديكم في العراق دبابير (زنابير) تعطي عسلاً؟». أجبت: «أليس هنالك أمل بالجيش؟». وردّ الحوراني: «أيكون هنالك أمل في جيش ابن سعود ولا أمل في جيشكم؟!»[1].

قليلة كانت العناصر المستاءة في العراق التي كانت تشارك الحوراني تفاؤله، وقبضة صغيرة فقط من قادة المعارضة كانت لديها فكرة عما يجري. أما بالنسبة إلى الآخرين فقد بدا الجيش متبلداً فاقد الشعور سياسياً، وكان الرأي السائد هو أن ضباط الجيش قد اشتُروا بالترفيعات والرواتب الدّسمة وهبات الأراضي والامتيازات الأخرى. وحتى نوري السعيد نفسه كان على استعداد لأن يستبعد بسهولة إمكانية أي تهديد آتٍ من ذاك الاتجاه، على الرغم من أنه احتاط للأمر بالتأكد من إبقاء الوحدات القوية خارج بغداد ومن دون ذخيرة لأسلحتها. وبدا حلفاؤه لا يقلّون ثقة عنه. وقبل أسابيع قليلة من ثورة تموز (يوليو) قال دبلوماسي غربي يحتلّ منصباً حساساً لمؤلف هذا الكتاب: «إن الضباط يقبضون هنا رواتب أفضل بكثير من أمثالهم في إيران أو تركيا. ويبقى ولي العهد على اتصال جيد معهم، وفي يوم الجيش أعطاهم أرضاً من أملاكه الخاصة لبناء بيوت لهم». وتابع الدبلوماسي قائلاً: «هناك بعض الوطنية في صفوف الضباط الصغار، ولكن ليس هنالك تذمر حقيقي. ولم تتسلل إليهم الأحزاب السياسية بقوة، ولا هنالك بينهم أية زمر متآمرة كما في جيش فاروق». وانتهى إلى القول: «لا شيء هنا يشبه مصر».

أمّا في الواقع، فإنّ المشاعر القوية التي كانت تجيش في أعماق الناس كانت تجيش أيضاً في أعماق الجيش. وليس اكتشاف السبب صعباً. فالجيش اعتمد منذ العام ١٩٣٥، وإلى حدٍّ

---

(١) ملف الشرطة العراقية المعنون «حزب البعث».

كبير، على التجنيد الإلزامي، وبهذا فقد مال إلى أن يعكس المجتمع بطبقاته المختلفة، وكان لا بد له من أن يعكس في النهاية مشاعره وصراعاته. وأكثر من هذا، وخلافاً لمؤسسات الدولة الأخرى، مثل البرلمان ومجلس الوزراء، اللذين كانا اقطاعين لأصحاب الامتيازات، فإن اجمالي سلك الضباط من أصول تعود إلى الطبقات الفقيرة والمتوسطة. وهذا ما كان يعود في بعضه إلى حالة موروثة عن أيام العثمانيين، وجاء في بعضه الآخر نتيجة منطقية لتحالف العرش في العشرينات مع الضباط الشريفيين السابقين الذين كانوا قد جاؤوا، في أكثريتهم الساحقة، من عائلات شديدة التواضع. وكذلك، فقد كانت صعوبات حياة الجيش وقسوتها منفرّة جداً للشباب المرفهين من أبناء الطبقات المدينية العليا. وكانت الملكية، ومنذ سنواتها الأولى، قد سعت إلى اجتذاب أبناء المشايخ القبليين إلى الكلية العسكرية، ولكن الكثيرين من هؤلاء كانوا أميين أو ينقصهم الصبر اللازم لآليات التدريب، أو أنهم كانوا عاجزين عن التكيف بسهولة مع الانضباط المتشدد الذي تفرضه الحياة العسكرية.

ولكن، إذا كانت جملة الضباط لا تختلف كثيراً في أصولها الطبقية عن العناصر المستاءة في صفوف الشعب، فقد كان الضباط ـ من ناحية أخرى ـ بعيدين عن تمثيل قطاعات الشعب التي تنتمي إليها هذه العناصر. ويجب أن نتذكر أن سلك الضباط كان عربياً سنياً في أكثريته. ومنذ أيام ثورة البرزاني، أي منذ منتصف الأربعينات، أخذ عدد الأكراد المقبولين في كلية الأركان يتضاءل باستمرار. وإلى هذا، فإن العرب الشيعة ـ الذين يشكّلون أكثرية سكان العراق ـ كان لهم تمثيل ضعيف جداً في مراتب الضباط من رتبة رائد ركن وما فوق.

ومهما كان الأمر، فإن ضباطاً عرباً سنيين كثيرين كانوا يشاركون ـ بدرجة أو بأخرى ـ في الاستياء الشعبي، وخصوصاً من بينهم أولئك المتحدرين من عائلات سيئة الأوضاع أو من عائلات لم تستقرّ طويلاً في بغداد أو الآتين من بلدات الأقاليم الصغيرة، مثل عانة وتكريت، التي تضررت اقتصاداتها المحلية القديمة وبناها الاجتماعية القديمة نتيجة لتدفق السلع الصناعية الأوروبية أو بتأثير أنظمة الاتصالات الجديدة(٢). وصحيح أن بعض ضباط بلدات الأقاليم هؤلاء كانوا ضيّقي الأفق أو ميّالين إلى الطائفية أو المحلية، وكان باستطاعة هؤلاء أن يلتزموا نظرياً برؤى واسعة الأفق كالعروبة، ولكنهم كانوا ـ في الأمور العملية ـ يعودون إلى الغرق في عشائريتهم. ومع ذلك، فإنهم كانوا يشاركون الناس في الكثير من حساسياتهم بشكل عام. وفي النهاية، فإن البيئة العسكرية والتدريب العسكري لرجال الجيش لم يعزلاهم عن التيارات السياسية المحيطة بهم. ويجب أن نتذكر أن النظام العسكري لم يكن قديماً جداً في العراق ولا كان مبنياً على تقاليد. ولم يكن الضباط قد فقدوا بعد النزوع العراقي إلى المعارضة والانشقاق ولا هم تشربوا معنى الطاعة أو روح الانضباط إلى درجة الإشباع. ولا كان هنالك تطابق أو اتجاه للابتعاد عن السياسة تشجعه الأمثلة المزامنة في سورية ومصر، أو يشجعه التدخل المباشر للجيش العراقي في الحياة السياسية للبلاد خلال الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٤١، أو استعمال

(٢) أنظر ص ٣١٢ وص ٤٠٠ ـ ٤٠١.

الحكومة في العام ١٩٥٢ للقوات المسلحة في بغداد، والعام ١٩٥٦ في النجف، كرديف للشرطة وكوسيلة لقمع الاحتجاجات الشعبية.

وفي ما يخص الجزء الأكبر من الجماعة التي نظمت نفسها أخيراً كضباط أحرار، لم يكن المزاج الثوري قد ظهر فجأة أو نتيجة لحدث مفرد بل نتيجة لتراكم بطيء وتدريجي. وعلى العموم، فمنذ انهيار حركة ١٩٤١ العسكرية بدأ عدد غير قليل من الضباط الشباب بالانصراف ـ وربما إلى لا عودة ـ عن الملكية، لأن هذه، وبربط مصيرها في تلك السنة الكارثية بحظوظ البريطانيين، أبعدت نفسها ـ في أعينهم ـ عن أن تكون رمزاً للأمة.

وأدّى الإعدام التالي لزعماء الحركة، وإجبار ضباط كثيرين على الاستقالة، وإعادة المستشارين العسكريين البريطانيين إلى مناصبهم، وتفكيك جزء كبير من الجيش (فقد الجيش في صيف ١٩٤٣ حوالى ثلاثة أرباع رجاله الذين كان عددهم يصل في مطلع العام ١٩٤١ إلى ٤٤٢١٧ رجلاً)(٣)، إلى حثّ مشاعر السخط هذه. ولم تخفف من حدة هذه المشاعر عملية إعادة التأهيل الجزئية التي شهدها النظام العسكري بعد العام ١٩٤٤، التي شملت تشدداً أكبر في التطويع والتجنيد والتدريب، وإصلاح المعسكرات والثكنات، وإعادة التجهيز بمعدات واردة المستودعات البريطانية القديمة.

وكذلك فقد أدت حرب فلسطين، والأداء الواهن للحملة العراقية، والتوقف المستغرب لعمليات القوات العراقية للفترة من تشرين الأول (أكتوبر) وحتى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ عندما كان المصريون مشتبكين مع الإسرائيليين في معركة حاسمة، والإشاعات المستمرة حول الاتصالات السرية لملك الأردن، عبد الله بن حسين، مع الزعماء الصهاينة، إلى جعل عدد أكبر وأكبر من الضباط يتخلّى أكثر فأكثر عن الأوهام بخصوص العائلة الهاشمية الحاكمة.

وكان لارتفاع الأسعار وفقدان السلع الأساسية خلال ذلك العقد أيضاً دوره في التأثير سلباً على الحياة اليومية للطبقة العسكرية المرتبطة بمداخيل مالية ثابتة نسبياً. ومع الاستثناء المحتمل للضباط الذين استفادوا من منح الأرض، فإن من المشكوك فيه أن يكون الضباط ـ بمجموعهم ـ قد استعادوا أو تجاوزوا قبل ثورة تموز (يوليو) مستوى حياة طبقتهم السابق للعام ١٩٣٩، نظراً لما طرأ من ازدهار انفجاري سببه النفط وتيار تضخمي آخر، وعلى الرغم من كل السخاء في الانفاق عليهم منذ منتصف الخمسينات وما بعد (راجع الجدول ٦ ـ ١)، ومن أنهم صاروا يعيشون الآن أفضل من معظم أصحاب الرواتب الآخرين في المجتمع.

وتكثفت روح المعارضة عندما تبنّى نوري السعيد في العام ١٩٥٥، وبلا مبالاة صريحة بالمشاعر الشعبية، حلف بغداد وأقام بذلك ارتباطاً وثيقاً للعراق بسياسات الغرب عازلاً إياه بشكل غير متعمد عن بقية العالم العربي. ولم يكن للأسلحة الحديثة التي تلقاها المصريون

(٣) انظر ص ٤٨ و٤٩ في الكتاب الأول.

الآن من الاتحاد السوفييتي، وبكميات مذهلة عند مقارنتها مع القليل ذي القيمة الحقيقية الذي تلقاه نوري السعيد من حلفائه، إلا أن تثير الشكوك حول ما إذا كان المسار الذي يسير السعيد فيه هو الأفضل لصالح الجيش. وأدّى هجوم البريطانيين، في خريف ١٩٥٦، على مصر بمشاركة الإسرائيليين إلى ارباك نوري السعيد والنظام الذي يمثّله أكثر فأكثر.

ثم جاء «الاتحاد» مع الأردن في العام ١٩٥٨، الردّ الهاشمي على تأسيس «الجمهورية العربية المتحدة»، فلم يفعل إلا في زيادة حدّة الاستياء. وبدا يومها كما لو أن العراق يرهق نفسه بأعباء مالية ـ لا شكر عليها ـ لدعم الجيش الأردني، لا لشيء إلا مصلحة أسرة حاكمة لا شعبية لها.

في ذلك الحين، كان «الضباط الأحرار» قد أصبحوا على اقتناع تام بوجود تعارض غير قابل للتسوية بين الملكية واحتياجات العراق (أو، وبدقّة أكبر، مفهومهم لاحتياجات العراق)، وصاروا الآن بانتظار اللحظة المناسبة لتوجيه الضربة الحاسمة[٤].

ولكن، من كان هؤلاء «الضباط الأحرار»؟ ومتى وجدوا؟ ومن كان المبادر الأول من بينهم؟ ومتى اتخذت حركتهم شكلها التنظيمي الفعلي؟ وكم كان مدى تفرعهم؟ وما هي الأهداف التي التزموا بها؟ وما مدى انسجامهم في الآراء والمصالح؟ لا بدّ من الاجابة عن هذه الأسئلة، على الأقل لفهم التغيرات والتقلبات التي طرأت على ثورة ١٩٥٨.

بالمقارنة، لم ينشر حتى الآن إلا القليل جداً مما يتّصف بالموضوعية عن الضباط الأحرار. ونادرة هي المصادر الأساسية التي تخص تاريخهم. وهناك رواية نشرتها مجلة «روز اليوسف» المصرية في العام ١٩٦٦ تحت عنوان «مذكرات عبد السلام عارف»[٥] تبدو غير مرضية إلى حد بعيد. وهي، قبل كل شيء، بخيلة بالوقائع كما أنها تحتوي على غموض وتفتقر إلى الدقة بين الحين والآخر. ومن ناحية أخرى، تتألف هذه الرواية من خليط من الروايات غير المتمايزة، بعضها أملاها عارف نفسه، وبعضها الآخر أخذه المحرر من أوراق عارف الشخصية وتلاحظ فيها اللمسة الصحافية بدرجة أو بأخرى. ولملء الثغرات، تمّ ربط الأمور في ما بينها من خلال «مصادر أخرى»[٦]. وهنالك ميل لا يمكن أن يخفى لإبراز دور عبد السلام عارف والتقليل من دور عبد الكريم قاسم، وبقية أعضاء الحركة ضمناً.

(٤) تعتمد الفقرات السابقة أساساً على أحاديث أجريت في السنوات ١٩٦٢ و١٩٦٧ و١٩٧٠ مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد، أمين سر اللجنة العليا للضباط الأحرار، والزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد، الرئيس الأول للّجنة، والزعيم عبد الرحمن عارف، عضو اللجنة والرئيس السابق للعراق، والعقيد شكيب الفضلي، والزعيم الركن عبد الكريم فرحان، والرئيس الأول الركن المتقاعد محمود الدرّة.

(٥) «روز اليوسف» (القاهرة)، الأعداد ١٩٧٩ ـ ١٩٨١، بتواريخ ١٦ و٢٣ و٣٠ مايو (أيار) ١٩٦٦، ص ١٥ ـ ١٧ و٢٦ ـ ٢٩ و٢٦ ـ ٢٧ على التوالي.

(٦) واضح أن هذا يعود إلى رسالة الاستقالة التي قدمها فائق السامرائي، سفير العراق في الجمهورية العربية المتحدة إلى عبد الكريم قاسم في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٥٩، بين مصادر أخرى.

أما الرواية الأكثر تماسكاً التي يمكن الاعتماد عليها أكثر فقد نشرها العقيد المتقاعد صبيح علي غالب في العام ١٩٦٨، وهو الذي كان عضواً في اللجنة العليا للضباط الأحرار[٧]. ولكن علينا أن نلاحظ أن صاحب هذه الرواية كان في العام ١٩٥٢، عند بداية هذه الحركة، موجوداً في لندن، وبقي هناك حتى العام ١٩٥٥، على الرغم من أنه انتخب لعضوية اللجنة بعد ذلك، فإنه قطع كل اتصال له بها بعد نقله في أواخر العام ١٩٥٦ من مديرية التدريب العسكري في وزارة الدفاع إلى لواء المشاة الرابع عشر في الناصرية.

وتشكل التصريحات المقتضبة التي أدلى بها أعضاء اللجنة العليا أو لجنة الاحتياط للضباط الأحرار أثناء محاكمة عارف خلال شهري كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ وكانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ مصدرنا الأساسي الآخر الوحيد المنشور[٨]. ومن المؤكد أن بعض هذه التصريحات لا يخلو من التحفظ أو من التهرب المقصود، أو أنه موجّه بوضوح بمشاعر الولاء لقاسم أو تملّقه أو بمشاعر الكراهية لعارف أو حتى العداء له، أو كان ـ وفي حالة واحدة على الأقل[٩] ـ منحرفاً تماماً عن أساس الحقيقة. وعلى العموم، فإن بعضها الآخر يبدو وكأنه يصوّر أحداث الماضي بإخلاص يجعله يستحق اعتباراً كبيراً.

وتعزز قلّة المصادر المنشورة أهمية المخطوطة العائدة للعام ١٩٥٩، المحفوظة سراً حتى اليوم، والمحتوية على ذكريات العقيد المهندس رجب عبد المجيد، أمين سر اللجنة العليا للضباط الأحرار. ومن الطبيعي ألاّ يخلو هذا العمل من وجهة نظر صاحبه ـ الذي كان قومي الميول ـ أو من درجة من التقييم بالعودة إلى الوراء في الزمن، ولكنه يبدو، مع ذلك، نابعاً من نظرة إلى الحقائق يمليها الضمير. وتتميز هذه المخطوطة كذلك بأنها ليست صورة رسمت لعرضها على جمهور تلك الأيام، أو ـ وبدقة أكبر ـ فإنها لا تعطي الانطباع بأنها وضعت بهدف النشر الفوري. ولكن لا بدّ من الإشارة إلى أنه على الرغم من أن مظاهر كثيرة من تاريخ الضباط الأحرار تبرز واضحة من سطور هذه الذكريات فإن مظاهر أخرى لا تلقى أكثر من تلميح باهت إليها أو أنها تغلّف بالظلام ولا يمكن جرّها إلى دائرة الضوء بقوة شهادات شهود آخرين نظراً لأن الموت غيّب معظم الشخصيات الرئيسية صاحبة العلاقة. ومن الضروري إضافة القول بأن مؤلف هذا الكتاب كان محظوظاً كفاية لأنه تمكن من قراءة المخطوطة المذكورة في العام ١٩٦٢، ولكنه لم يشعر بملاءمة الكشف عن محتوياتها قبل اليوم نظراً لأن

(٧) العقيد المتقاعد صبيح علي غالب، «قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الأحرار»، (بيروت، ١٩٦٨).

(٨) تصريحات الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد، والعقيد رفعت الحاج سرّي، والعقيد الركن عبد الوهاب أمين، والعقيد وصفي طاهر، والرئيس أول الركن جاسم كاظم العزاوي، والرئيس أول الركن صبحي عبد الحميد، والرئيس أول الركن عبد الستار عبد اللطيف، والزعيم الركن ناجي طالب، والعقيد طاهر يحيى، والعقيد الركن عبد السلام عارف. في: وزارة الدفاع، القيادة العليا للقوات المسلحة، «محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة» (١٩٥٩) ٥، أمكنة متفرقة.

(٩) التفاصيل المتعلقة بالطريقة التي قبل بها عبد السلام عارف في حركة الضباط الأحرار والتي رواها العقيد الركن عبد الوهاب أمين، المصدر السابق، ص ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥، التي صار معروفاً اليوم، وبالتأكيد، أنها كانت ملفّقة.

الجدول رقم ٦ - ١
الرواتب الشهرية للضباط (بالدنانير)[أ]

	الرتبة	راتب الجيش العثماني[1]	الراتب سنة ١٩٢٢[2][ب]	الراتب سنة ١٩٣٣[3]	الراتب سنة ١٩٣٩[4][ج]	الرواتب سنة ١٩٤٧: الراتب الأساس[5][د]	مخصص خادم[5]	مخصص غلاء المعيشة[6][هـ]	مجموع الراتب[هـ]	الزيادة عن ١٩٣٩[و]
الضباط الأمراء	مشير		-	-	١٠٠	١٢٠	٥	٢٤	١٤٩	٪ ٤٩
	عميد		١٥٠	-	٨٥	١٠٠	٥	٢٤	١٢٩	٪ ٥١,٨
	فريق أول[ي]		١١٢,٥٠٠	-	-	-	-	-	-	
	فريق		٩٠	٧٥	٧٥	٩٠	٥	٢٤	١١٩	٪ ٥٨,٧
	أمير لواء		-	٦٥	٦٥	٧٥	٥	٢٤	١٠٤	٪ ٦٠,٠
الضباط القادة	زعيم	٤٨,١٢٥	٦٣,٧٥٠	٥٠	٥٠	٦٠	٥	١٨	٨٣	٪ ٦٦,٠
	عقيد	٢٣,٤٣٨	٤٨,٧٥٠	٤٢	٤٢	٤٨	٥	١٥	٦٨	٪ ٦١,٩
	مقدم	١٨,٧٥٠	٤١,٢٥٠	٣٦	٣٦	٤٠	٥	١٤,٥٠٠	٥٩,٥٠٠	٪ ٦٥,٣
الضباط الأعوان	رئيس أول	١٢,١٨٨	٣٣,٧٥٠	٣٠	٣٠	٣٥	٣	١٤	٥٢	٪ ٧٣,٣
	رئيس	٩,٨٤٤	٣٠	٢٦	٢٦	٣٠	٣	١٣,٥٠٠	٤٦,٥٠٠	٪ ٧٨,٨
	ملازم أول	٧,٥٠٠	٢٢,٥٠٠	٢١	٢١	٢٥	٣	١٣	٤١	٪ ٩٥,٢
	ملازم ثانٍ	٦,٥٢٣	١٨,٧٥٠	١٧	١٧	٢٠	٣	١٢,٥٠٠	٣٥,٥٠٠	٪١٠٨,٨

الرتبة	الرواتب سنة ١٩٥٨[7] قبل ثورة ١٤ تموز (يوليو): الراتب الأساس[ز]	مخصص خادم	مخصص ملابس عسكرية	مخصص سكن[ح]	مخصص غلاء المعيشة[هـ]	مجموع الراتب[هـ]	الزيادة عن ١٩٣٩[ط]
مشير	١٨٠	٨	٥	٢٧	٣٦	٢٥٦	٪١٥٦
عميد	١٦٠	٨	٥	٢٤	٣٦	٢٣٣	٪١٧٤,١
فريق أول							
فريق	١٤٠	٨	٥	٢١	٣٦	٢١٠	٪١٨٠
أمير لواء	١٢٠	٨	٥	١٨	٣٦	١٨٧	٪١٨٧,٧
زعيم	١٠٠	٨	٥	١٥	٢٧	١٥٥	٪٢١٠,٠
عقيد	٨٥	٨	٥	١٢,٧٥٠	٢٥	١٣٥,٧٥٠	٪٢٢٣,٢
مقدم	٦٥	٨	٥	٩,٧٥٠	٢٤	١١١,٧٥٠	٪٢١٠,٤
رئيس أول	٥٥	٥	٥	٨,٢٥٠	٢٣	٩٦,٢٥٠	٪٢٢٠,٨
رئيس	٤٥	٥	٥	٦,٧٥٠	٢٢,٥٠٠	٨٤,٢٥٠	٪٢٢٤,١
ملازم أول	٣٥	٥	٥	٥,٢٥٠	٢٠,٥٠٠	٧٠,٧٥٠	٪٢٣٦,٩
ملازم ثانٍ	٢٧	٥	٥	٤,٠٥٠	١٩	٦٠,٠٥٠	٪٢٥٣,٢

(أ) ١ دينار = ١٠٠٠ فلس = جنيهاً استرلينياً.
(ب) محوّل من الروبية بمعدل ١ روبية = ٧٥ فلساً.
(ج) يمكن الضابط أن يحصل على ٢٥ ديناراً إضافياً في الشهر إذا عيّن رئيساً للأركان، و١٠ دنانير إذا عين قائد فرقة وكان برتبة أمير لواء.
(د) زائد حدّ أقصى يصل إلى ١٥ ديناراً شهرياً للضابط المعيّن رئيساً للأركان، وزائد ما يحتمل أن يصل إلى ١٤ ديناراً للضباط الأمراء و ٩ دنانير للضباط القادة في سلاح الطيران.
(هـ) هذه الأرقام تخصّ المتزوجين الذين لهم أكثر من ابن واحد. وكان العزاب والذين لهم ابن واحد يتقاضون، كقاعدة، مخصصاً أضأل.
(و) كان معدل زيادة غلاء المعيشة بالنسبة إلى العمال غير المهرة في الفترة نفسها ٥٠١,٤٪. العراق، وزارة الاقتصاد، المكتب الرئيسي للإحصاء، «المجموعة الاحصائية ١٩٤٧»، ص ٢٣٩.
(ز) كانت تعطى مبالغ اضافية للضباط الذين يشغلون مناصب رئيس الأركان أو قادة الفرق والألوية.. إلخ. وكان ضباط سلاح الطيران يتلقون ٥ دنانير زيادة عن الرواتب المبينة هنا.
(ح) نسبة مئوية من الراتب الأساس إلاّ إذا كان الضابط يشغل منزلاً تملكه الدولة.
(ط) كان معدل زيادة غلاء المعيشة بالنسبة إلى العمال غير المهرة في الفترة نفسها ٤٣٥,٨٪. «المجموعة الاحصائية ١٩٥٨»، ص ١٢٤.
(ي) لم تكن هذه الرتبة موجودة إلا في العشرينات فقط.

المصادر:

(١) «الوقائع العراقية»، العدد ١٥٨٠ بتاريخ ٧ تموز (يوليو) ١٩٣٧.
(٢) «الكتاب السنوي العراقي»، ١٩٢٢، ص ٦٩.
(٣) قانون خدمة ضباط الجيش العراقي رقم ٥٢ الصادر في (١١ تموز (يوليو)) ١٩٣٣، والمنشور في «الدليل الرسمي العراقي للعام ١٩٣٦»، ص ٤٣٥ - ٤٤٠.
(٤) قانون خدمة ضباط الجيش العراقي رقم ٣١ الصادر عام ١٩٣٧، والمنشور في «الوقائع العراقية»، العدد ١٥٧٩ بتاريخ ٣ تموز (يوليو) ١٩٣٧.
(٥) القانون رقم ٢٤ للعام ١٩٤٧ المعدّل لقانون خدمة ضباط الجيش العراقي رقم ٣١ للعام ١٩٣٧، في «الوقائع العراقية»، العدد ٢٤٩٤ بتاريخ ١٥ تموز (يوليو) ١٩٤٧.
(٦) قانون مخصصات غلاء المعيشة رقم ١٦ للعام ١٩٤٢ («الوقائع»، العدد ٢٠١٦ في ١٤ نيسان (أبريل) ١٩٤٢) كما هو معدل بالقانون رقم ٥٢ للعام ١٩٤٢ («الوقائع» العدد ٢٠٦١ بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢). والقانون رقم ٢ للعام ١٩٤٤ («الوقائع»، العدد ٢١٥٣ بتاريخ ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤).
(٧) أرقام مأخوذة من وزارة الاقتصاد خلال شهر حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

الجدول رقم ٦ - ١

الرواتب الشهرية للضباط (بالدنانير)[أ]

	الرتبة	راتب الجيش العثماني[1]	الراتب سنة ١٩٢٢[2][ب]	الراتب سنة ١٩٣٣[3]	الراتب سنة ١٩٣٩[4][ج]	الرواتب سنة ١٩٤٧: الراتب الأساس[5][د]	الرواتب سنة ١٩٤٧: مخصص خادم[5]
الضباط الأمراء	مشير		-	-	١٠٠	١٢٠	٥
	عميد		١٥٠	-	٨٥	١٠٠	٥
	فريق أول[ي]		١١٢,٥٠٠	-	-	-	-
	فريق		٩٠	٧٥	٧٥	٩٠	٥
	أمير لواء		-	٦٥	٦٥	٧٥	٥
الضباط القادة	زعيم	٤٨,١٢٥	٦٣,٧٥٠	٥٠	٥٠	٦٠	٥
	عقيد	٢٣,٤٣٨	٤٨,٧٥٠	٤٢	٤٢	٤٨	٥
	مقدم	١٨,٧٥٠	٤١,٢٥٠	٣٦	٣٦	٤٠	٥
الضباط الأعوان	رئيس أول	١٢,١٨٨	٣٣,٧٥٠	٣٠	٣٠	٣٥	٣
	رئيس	٩,٨٤٤	٣٠	٢٦	٢٦	٣٠	٣
	ملازم أول	٧,٥٠٠	٢٢,٥٠٠	٢١	٢١	٢٥	٣
	ملازم ثانٍ	٦,٥٢٣	١٨,٧٥٠	١٧	١٧	٢٠	٣

الرتبة	الرواتب سنة ١٩٤٧: مخصص غلاء المعيشة[6][هـ]	مجموع الراتب[هـ]	الزيادة عن ١٩٣٩[و]	الرواتب سنة ١٩٥٨[7] قبل ثورة ١٤ تموز (يوليو): الراتب الأساس[ز]	مخصص خادم	مخصص ملابس عسكرية	مخصص سكن[ح]	مخصص غلاء المعيشة[6]	مجموع الراتب[هـ]	الزيادة عن ١٩٣٩[ط]
مشير	٢٤	١٤٩	٪ ٤٩	١٨٠	٨	٥	٢٧	٣٦	٢٥٦	٪١٥٦
عميد	٢٤	١٢٩	٪ ٥١,٨	١٦٠	٨	٥	٢٤	٣٦	٢٣٣	٪١٧٤,١
فريق أول	-	-								
فريق	٢٤	١١٩	٪ ٥٨,٧	١٤٠	٨	٥	٢١	٣٦	٢١٠	٪١٨٠
أمير لواء	٢٤	١٠٤	٪ ٦٠,٠	١٢٠	٨	٥	١٨	٣٦	١٨٧	٪١٨٧,٧
زعيم	١٨	٨٣	٪ ٦٦,٠	١٠٠	٨	٥	١٥	٢٧	١٥٥	٪٢١٠,٠
عقيد	١٥	٦٨	٪ ٦١,٩	٨٥	٨	٥	١٢,٧٥٠	٢٥	١٣٥,٧٥٠	٪٢٢٣,٢
مقدم	١٤,٥٠٠	٥٩,٥٠٠	٪ ٦٥,٣	٦٥	٨	٥	٩,٧٥٠	٢٤	١١١,٧٥٠	٪٢١٠,٤
رئيس أول	١٤	٥٢	٪ ٧٣,٣	٥٥	٥	٥	٨,٢٥٠	٢٣	٩٦,٢٥٠	٪٢٢٠,٨
رئيس	١٣,٥٠٠	٤٦,٥٠٠	٪ ٧٨,٨	٤٥	٥	٥	٦,٧٥٠	٢٢,٥٠٠	٨٤,٢٥٠	٪٢٢٤,١
ملازم أول	١٣	٤١	٪ ٩٥,٢	٣٥	٥	٥	٥,٢٥٠	٢٠,٥٠٠	٧٠,٧٥٠	٪٢٣٦,٩
ملازم ثانٍ	١٢,٥٠٠	٣٥,٥٠٠	٪١٠٨,٨	٢٧	٥	٥	٤,٠٥٠	١٩	٦٠,٠٥٠	٪٢٥٣,٢

(أ) ١ دينار = ١٠٠٠ فلس = جنيهاً استرلينياً.

(ب) محوّل من الروبية بمعدل ١ روبية = ٧٥ فلساً.

(ج) يمكن الضابط أن يحصل على ٢٥ ديناراً إضافياً في الشهر إذا عيّن رئيساً للأركان، و١٠ دنانير إذا عين قائد فرقة وكان برتبة أمير لواء.

(د) زائد حدّ أقصى يصل إلى ١٥ ديناراً شهرياً للضابط المعيّن رئيساً للأركان، وزائد ما يحتمل أن يصل إلى ١٤ ديناراً للضباط الأمراء و ٩ دنانير للضباط القادة في سلاح الطيران.

(هـ) هذه الأرقام تخصّ المتزوجين الذين لهم أكثر من ابن واحد. وكان العزاب والذين لهم ابن واحد يتقاضون، كقاعدة، مخصصاً أضأل.

(و) كان معدل زيادة غلاء المعيشة بالنسبة إلى العمال غير المهرة في الفترة نفسها ٥٠١,٤٪. العراق، وزارة الاقتصاد، المكتب الرئيسي للإحصاء، «المجموعة الاحصائية ١٩٤٧»، ص ٢٣٩.

(ز) كانت تعطى مبالغ اضافية للضباط الذين يشغلون مناصب رئيس الأركان أو قادة الفرق والألوية. . إلخ. وكان ضباط سلاح الطيران يتلقون ٥ دنانير زيادة عن الرواتب المبينة هنا.

(ح) نسبة مئوية من الراتب الأساس إلاّ إذا كان الضابط يشغل منزلاً تملكه الدولة.

(ط) كان معدل زيادة غلاء المعيشة بالنسبة إلى العمال غير المهرة في الفترة نفسها ٤٣٥,٨٪. «المجموعة الاحصائية ١٩٥٨»، ص ١٢٤.

(ي) لم تكن هذه الرتبة موجودة إلا في العشرينات فقط.

المصادر:

(١) «الوقائع العراقية»، العدد ١٥٨٠ بتاريخ ٧ تموز (يوليو) ١٩٣٧.

(٢) «الكتاب السنوي العراقي»، ١٩٢٢، ص ٦٩.

(٣) قانون خدمة ضباط الجيش العراقي رقم ٥٢ الصادر في (١١ تموز (يوليو)) ١٩٣٣، والمنشور في «الدليل الرسمي العراقي للعام ١٩٣٦»، ص ٤٣٥ - ٤٤٠.

(٤) قانون خدمة ضباط الجيش العراقي رقم ٣١ الصادر عام ١٩٣٧، والمنشور في «الوقائع العراقية»، العدد ١٥٧٩ بتاريخ ٣ تموز (يوليو) ١٩٣٧.

(٥) القانون رقم ٢٤ للعام ١٩٤٧ المعدِّل لقانون خدمة ضباط الجيش العراقي رقم ٣١ للعام ١٩٣٧، في «الوقائع العراقية»، العدد ٢٤٩٤ بتاريخ ١٥ تموز (يوليو) ١٩٤٧.

(٦) قانون مخصصات غلاء المعيشة رقم ١٦ للعام ١٩٤٢ («الوقائع»، العدد ٢٠١٦ في ١٤ نيسان (أبريل) ١٩٤٢) كما هو معدل بالقانون رقم ٥٢ للعام ١٩٤٢ («الوقائع» العدد ٢٠٦١ بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢). والقانون رقم ٢ للعام ١٩٤٤ («الوقائع»، العدد ٢١٥٣ بتاريخ ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤).

(٧) أرقام مأخوذة من وزارة الاقتصاد خلال شهر حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

هذه المحتويات كانت لا تزال على ارتباط وثيق بالأحداث الجارية. ما من شك على الاطلاق في أن البادىء الأول لحركة الضباط الأحرار كان الرئيس الأول المهندس رفعت الحاج سرّي. ومن شبه المؤكد أيضاً أنه ناقش مع صديقه الحميم ورفيقه في السلاح الرئيس الأول المهندس رجب عبد المجيد أول ما ناقش فكرة نشر شبكة من الخلايا السرية في صفوف القوات المسلحة.

وكان سرّي قد ولد في بغداد سنة ١٩١٧ ابناً لضابط عربي سني في الجيش العثماني، وكان سرّي على ما يبدو رجلاً ذا صفات جذّابة. واستناداً إلى رفاقه[١٠] فقد كان متواضعاً، بسيط العادات، شديد الارتباط بعائلته، متحرراً من أقل مسحة من المكر أو الخبث، متمتعاً بسمعة تؤكد أنه من أكثر ضباط الجيش العراقي شجاعة. ولكنه كان شديد الثقة بالآخرين، وجاهزاً دوماً لتصديق ما يقولون، إلى درجة أنه كثيراً ما عرّض نفسه ورفاقه للخطر، وهذا ما كان له أن يكلفه حياته يوماً ما. وكان عنيداً، فإذا ما توصل إلى اقتناع ما استحالت مناقشته فيه. ولكن، حتى بعيوبه هذه، لم يكن للمرء إلا أن يعجب به. والواقع أن كثيرين من ضباط سلاح الهندسة كانوا يحملون له في قلوبهم تقديراً خاصاً[١١]. وكان رجب عبد المجيد، الذي ولد في عانة سنة ١٩٢١ ابناً لتاجر أغنام من بيت الفاعور من قبيلة الروالة، أقل شعبية من سرّي، ولكنه أكثر ليونة ومجاملة، وأكثر حذراً.

وكان لسرّي وعبد المجيد، مثلهما مثل آخرين من طبقتهما، موارد معتدلة. ولا يمكننا أن نكون أكثر دقة في ما يتعلق بالحالة المالية لعبد المجيد. أما بالنسبة إلى سرّي، فمعروف أنه ترك لزوجته وأولاده عند وفاته بيتاً وبعض الأرض وديناً قيمته ٥٠ ديناراً[١٢] لتاجر محلي[١٣]. ومن ناحية أخرى، كان سرّي يتمتع بمنزلة اجتماعية أعلى من منزلة رفاقه الضباط بفضل علاقته مع رئيس الوزراء السابق جميل المدفعي[١٤].

وكان سرّي وعبد المجيد عروبيّين مميزين، بالميول والمشاعر، ولكن سرّي كان أكثر ميلاً إلى نظرة محافظة للأمور من عبد المجيد، كما كان معبّأً بالمبادىء الإسلامية أيضاً. وليس هنالك ما يكشف عن هذا بأفضل ما يفعل وداعه الأخير لعائلته، فقد كتب في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩، عشية اعدامه لاشتراكه في ثورة الموصل، إلى زوجته قائلاً:

«آمل ألّا يسبب لك موتي الكثير من الألم... إنها إرادة الله ﴿قل لن يصيبنا إلا ما

(١٠) الزعيم محيي الدين عبد الحميد، والعقيد المهندس رجب عبد المجيد، والعقيد شكيب الفضلي، والزعيم عبد الكريم فرحان.

(١١) ذكريات العقيد المهندس رجب عبد المجيد غير المنشورة، وحديث مع العقيد أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٢.

(١٢) ١ دينار = جنيهاً استرلينياً.

(١٣) نشر نص وصيته في «نشرة طلبة العراق الأحرار» السرية، العدد ١ لكانون الثاني (يناير) ١٩٦٠، ص ٧.

(١٤) كان المدفعي خاله.

كتب الله لنا﴾[١٥]... وآمل كذلك... أن تربي الأولاد على الاستقامة وعلى الإيمان بالله والقرآن الكريم وبالنبي الأمين، وأن تنشئيهم على حب وطنهم وشعبهم وفعل الخير للجميع.

«أبنائي... أوصيكم بتكريم أمكم وطاعتها ورعايتها في شيخوختها... وأن تقوموا بواجباتكم نحو أمتكم وكل البلاد العربية، بما في ذلك عراقكم»[١٦].

هذه العروبية المشربة بالإسلام لم تكن من خصوصيات رفعت الحاج سرّي بل إنها شكلت الفكر الأساسي عند كثيرين من رفاقه، ولكن ليس كلهم. وهو ما يجد له تعبيراً أقوى في وصية ناظم الطبقجلي، أحد الضباط الأحرار البارزين وشريك سرّي في مصيره، إذ قال: «أتوسل رحمتك يا الله، يا إله العرب ويا إله المسلمين. أتوجه إليك، يا الله، كمسلم وكمؤمن بأمتي وعروبتي... أتوسل عفوك يا الله وأشهد أن لا إله إلا الله وأن الدين حق، وأن العروبة حق، وأن القرآن حق، وأن الإسلام حق»[١٧].

هذه الحالة الذهنية تشبه إلى حد كبير الحالة الذهنية للضباط الذين شكلوا العمود الفقري لحركة ١٩٤١ العسكرية. والواقع أن هنالك في مذكرات صلاح الدين الصباغ، زعيم هؤلاء الضباط، آية قرآنية أو حديثاً شريفاً يدعم كل موقف ايديولوجي متخذ عن وعي وادراك. ودعماً للعروبة، هواه المسيطر، يورد الصباغ - وليس بشكل مطابق وقريني تماماً - آيتين: ﴿إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون﴾ (يوسف، ٢) و﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾[١٨] (آل عمران، ١١٠).

وباختصار، فإنه يبدو وكأن ثوار ١٩٤١ العسكريين والشريحة ذات التوجه العربي من الضباط الأحرار كانا من الخط الايديولوجي نفسه بدرجة أو بأخرى. وبكلمات أخرى فإن هؤلاء وأولئك كانوا، بهذا المعنى على الأقل، يمثلون استمرارية تاريخية. ولكن علينا أن نذكر أنه كان هنالك عدد لا يمكن تجاهله من الضباط الأحرار ذوي المنظورات والقيم الأخرى[١٩]، وهو ما سنوضحه في الوقت المناسب.

وكانت فكرة تنفيذ انقلاب يقوم به العسكريون فكرة تلوح في أجواء مطلع الخمسينات، إن صح القول. وبهذا فإنها لم تدر في خاطر رفعت الحاج سرّي وحده، بل على العكس من ذلك كانت هذه الفكرة قريبة من قلوب ضباط عديدين. وعلى العموم، فقبل العام ١٩٥٢، عندما نظم سرّي ورجب عبد المجيد خليتهما الأولى، لم تكن الفكرة إلا أكثر بقليل فقط من حلم يقظة، أو من هوى فردي، أو من موضوع لم يناقش إلا بشكل مبهم

(١٥) سورة التوبة: ٥١.

(١٦) «نشرة طلبة العراق الأحرار»، العدد ١ لكانون الثاني (يناير) ١٩٦٠، ص ٧.

(١٧) المصدر السابق، ص ٦.

(١٨) العقيد الركن صلاح الدين الصباغ، «فرسان العروبة» (١٩٥٦) ص ٩ - ١٠.

(١٩) بغضّ النظر عن ضباط أحرار بعثيين وشيوعيين قلائل، كانت الحركة تضم في العام ١٩٥٨ مجموعة ذات وزن من الضباط الأحرار «العراقويين» الذين أصبح قاسم الناطق باسمهم بمرور الزمن.

وبصوت منخفض. صحيح أن حلقة سرية معزولة للضباط كانت تشكلت منذ العام ١٩٤٢[٢٠] في البصرة، ولكن هذه الحلقة فُتِّتت من دون أن تخلف وراءها أثراً. وبالطبع، كان الشيوعيون ناشطين طول الوقت داخل الجيش ولكن تقدمهم تركز، بشكل أساسي، بين الجنود ورتباء صف الضباط. أما البعث ـ من ناحيته ـ فلم يدخل إلى الصورة إلا بعد وقت طويل لاحق.

وواضح أن الخطوة العملية الأولى التي اتخذها رفعت الحاج سرّي ورجب عبد المجيد كانت مستوحاة من انقلاب جمال عبد الناصر ومجموعته الصغيرة من الضباط الأحرار ضد فاروق يوم ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، الذي شكل بداية الثورة المصرية الحديثة. وهذا ما يورده عبد المجيد صراحة في ذكرياته ويروي كيف أنه في يوم من أيام أيلول (سبتمبر)، بعد شهرين من وقوع الحدث (انقلاب عبد الناصر)، وفي اجتماع مع سرّي عقد في مقر هذا الأخير في برّاكات المهندسين في معسكر الرشيد، اتفق الاثنان على أن يبدآ العمل السرّي، وأن يهتم سرّي بسلاح المهندسين وعبد المجيد بوحدات الهندسة الميكانيكية والكهربائية. واتفق الاثنان كذلك، بناء على اصرار سرّي وعلى الرغم من احتجاجات عبد المجيد، على أن تبقى المجموعة التي يكون سرّي مركزها منفصلة وغير معروفة للمجموعة التي سيشكلها عبد المجيد. وهكذا ولدت الحركة. ويحتمل أن يكون تسلّم ضابطين مهندسين، بدلاً من ضباط الاختصاصات الأخرى، لقيادة الحركة عائداً إلى الكثرة الأكبر في ما بينهم للتمايز النوعي وإلى تحسسهم الأكبر عموماً بالتطورات السياسية.

وانكب سرّي بلا تأخير يبحث عن التأييد للحركة، أما عبد المجيد فأُرسل في تشرين الأول (أكتوبر) إلى انكلترا في دورة تدريب في الجيش البريطاني ولم يعد إلى بغداد إلا في نيسان (أبريل) ١٩٥٣. وخلال هذه الفترة لم يتمكن من أن يضم إلى الحركة إلا واحداً، هو الرئيس أول الركن صبيح علي غالب، معاون الملحق العسكري في السفارة العراقية في لندن. وعلى الرغم من أن عبد المجيد أخذ يعمل الآن بجدّ فإن تقدمه بقي بطيئاً إلى حد مضنٍ، ثم توقف كلياً بعد الزيادة العامة في رواتب الضباط عام ١٩٥٤. وعلى العموم، فإن آمال عبد المجيد عادت فانتعشت في العام ١٩٥٥ بعد أشهر التوتر التي تلت توقيع حلف بغداد واتفاقية الأسلحة السوفييتية ـ المصرية. وأعطته ترقيته في السنة نفسها إلى منصب قائد مدرسة الصنائع الجوية مزيداً من الدفع. وعملت في صالحه كذلك موجة الحماسة التي أعقبت تأميم قنال السويس. وفي نهاية صيف ١٩٥٦ كان عبد المجيد قد نظم أربع خلايا من الضباط الأحرار، واحدة في مقر سلاح الجو وواحدة في كل من معسكرات الرشيد والوشّاش والمسيِّب[٢١]. وبالاضافة إلى هذا فقد نجح في كسب ضابطين كبيرين، هما: العقيد الركن

(٢٠) هناك إشارة إلى هذه الحلقة في «مذكرات عبد السلام عارف»، «روز اليوسف»، العدد ١٩٧٩ بتاريخ ١٦ أيار (مايو) ١٩٦٦، ص ١٦، وتصريح للرئيس أول الشيوعي سليم الفخري بتاريخ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ أثناء محاكمة عارف أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ٥، ص ٢١٥٠.

(٢١) يقع معسكر الرشيد جنوب شرق بغداد، بينما يقع معسكر الوشاش غربها. أما معسكر المسيِّب فيوجد على بعد ٦٠ كيلومتراً إلى الجنوب من العاصمة. ويوجد مقر سلاح الجو في معسكر الرشيد.

ناجي طالب، قائد مدرسة كبار الضباط في بغداد، والعقيد الركن محسن حسين الحبيب، قائد فوج المدفعية الثقيلة في معسكر الوشّاش[٢٢].

في الوقت نفسه كان رفعت الحاج سرّي قد حقق مكاسب أكبر بالعمق والاتساع، وكان قد اجتذب إلى التنظيم ـ بين آخرين ـ كلاً من: الرئيس أول شكيب الفضلي، قائد سرية اسناد فوج الخيالة الهاشمي من لواء الحرس الملكي التي يواجه مقرها قصر الرحاب، والمقدم صالح عبد المجيد السامرائي، قائد سرية الدبابات المستقلة في معسكر الرشيد التي كانت تضم ٢٧ دبابة تشرشل ذات الأربعين طناً مشتراة حديثاً، وهي أثقل ما يملك الجيش العراقي من دبابات، والمقدم وصفي طاهر الذي أصبح في ما بعد معاون الميدان لنوري السعيد، والمقدم الركن شاكر محمود شكري، قائد كتيبة مشاة في جلولاء[٢٣]، والمقدم الركن إسماعيل الجنابي، قائد مدرسة الهندسة، والمقدم الركن اسماعيل العارف، سكرتير رئيس الأركان، والعقيد الركن عبد الوهاب أمين، مساعد مدير العمليات العسكرية في وزارة الدفاع، والزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد، مدرب رئيسي في الأكاديمية العسكرية[٢٤].

وإذا كان سرّي قد أبعد عنه عبد المجيد فإنه مال ـ من ناحية أخرى ـ إلى أن يقبل في مجموعته ضباطاً من دون تدقيق كاف. وكان لا بد من أن تصل كلمات عن نشاطاته إلى آذان السلطات، إن عاجلاً أم آجلاً. ومما يؤكد هذا أنه استدعي في أحد أيام أواخر صيف ١٩٥٦ إلى وزارة الدفاع للاستجواب. وأخبره الفريق الركن رفيق عارف، رئيس الأركان، فوراً أنه يعرف بوجود المؤامرة وهدفها الحقيقي، وأنه يملك ما يثبت كونه مذنباً، وانتهى إلى تهديده بتقديمه للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية، هو ورفاقه المتآمرين. ولكن سرّي احتج بأنه ليس متورطاً في شيء كهذا على الإطلاق، وبأن الأدلة زوّرت ضده من قبل أعداء بدافع الخبث ولأسباب شخصية. وسمح رئيس الأركان لنفسه بأن يقتنع، ولكن حذره دفعه إلى أن ينقل سرّي إلى منصب أدنى كضابط تطويع في محافظة الكوت، كما أنه خفض مراتب ضباط آخرين متورطين أو نفاهم بإرسالهم في مهمات إلى الخارج.

وقبل مغادرته إلى الكوت أفضى سرّي إلى صديقه عبد المجيد بأن رئيس الأركان أشار خلال التحقيق إلى تفاصيل نوقشت في اجتماع لم يضم إلا سرّي نفسه والعقيد الركن عبد الوهاب أمين والمقدم الركن اسماعيل العارف والمقدم صالح عبد المجيد السامرائي، وأن لديه ما يدعوه إلى الظن بأن اسماعيل العارف هو الذي خانه[٢٥]. ولكن آخرين ظنوا بأمين، وظن غيرهم بالسامرائي. من ناحيتها، جعلت الحكومة من أمين ضابطاً عاملاً في إدارة التموين في وزارة الدفاع، وأرسلت السامرائي إلى عمان مساعداً للملحق العسكري هناك.

(٢٢) ذكريات العقيد الركن رجب عبد المجيد غير المنشورة.

(٢٣) هذا المعسكر موجود في محافظة ديالى.

(٢٤) أحاديث أجريت مع العقيد شكيب الفضلي في أيار (مايو) ١٩٦٧، ومع الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد في شباط (فبراير) ١٩٦٧.

(٢٥) ذكريات العقيد المهندس رجب عبد المجيد غير المنشورة.

ومن ناحية أخرى، فقد أرسل اسماعيل العارف إلى الولايات المتحدة في مهمة غير محددة، وجعل بعد خمسة أشهر ملحقاً عسكرياً في واشنطن. وكاد هذا يدينه في أعين العديد من الضباط الأحرار، ولكن ربما كان المقصود به نوعاً من التعتيم لتحويل الانتباه عن المخبر الحقيقي. بعد الثورة، لم يقد إلى السجن إلا السامرائي، وعلى أسس مفترضة غير كافية. وأصبح اسماعيل العارف، الصديق المقرب جداً من عبد الكريم قاسم، وزيراً للتعليم، وأصبح عبد الوهاب أمين وزيراً للشؤون الاجتماعية. وعلى العموم، فإن السامرائي لم يحاكم أبداً، بل إنه هرب من السجن في العام ١٩٥٩ وغادر العراق. واستقر بعد ذلك بفترة في قرية حالات، التي تبعد حوالى ٣٥ كيلومتراً إلى الشمال من بيروت في لبنان، وما زال سراً حتى اليوم من هو الذي خان سرّي من بين هؤلاء الضباط الثلاثة في العام ١٩٥٦. وضغط عبد الكريم قاسم بنفسه على رئيس الأركان السابق لكي يكشف هوية الخائن، ولكن دون جدوى. فإمّا أنه لم يكن يعرفه أو أنه حجب الاسم عن قاسم، وبقي يصر حتى النهاية على أن ولي العهد لم يطلعه على هذا السر[٢٦].

ويبدو أن رئيس الأركان السابق كان يتعاطف إلى حد ما مع الضباط الأحرار، أو على الأقل هذا ما ادّعاه بعد الثورة، وخلال الجزء الأخير من شهر تموز (يوليو) ١٩٥٨، عندما كان محتجزاً في معسكر الرشيد روى لعبد المجيد، الذي كان يومها قائداً للمعسكر، أنه طلب منه ذات يوم من سنة ١٩٥٦ أن يذهب إلى قصر الرحاب. ولدى وصوله، وجد هناك بهجت عطية، رئيس الشرطة السرية، عند ولي العهد عبد الإله الذي كان خارجاً عن طوره وشديد الاهتياج. وإذ سلمه ولي العهد ورقة تحتوي أسماء سرّي وعبد المجيد وآخرين بارزين من الضباط الأحرار، أنّبه لأنه لا يبالي بما يحصل في الجيش. وعلى الرغم من إدراكه لما كان يجري ـ حسب روايته ـ فإنه أنكر وجود أية مؤامرة ضد الحكومة وأقنع الأمير عبد الإله أن الأمر كله «مفبرك». بل إنه حضّ على ألا تتدخل الشرطة في شؤون الجيش، وأكد للأمير أن ليس لديه ما يخشاه من ناحية الضباط، وأنه يؤكد شخصياً ولاءهم. وبذلك اعتبر الأمير القضية منتهية[٢٧].

وبقيت حركة الضباط الأحرار بعيدة عن الاختناق. ولم يُفكَّك إلا جزء من خلايا سرّي، أما خلايا عبد المجيد فبقيت سليمة لم تمسّ. صحيح أن بعض مؤيديهم فقدوا جرأتهم أو استسلموا لمزاج متشائم وانسحبوا، ولكن عبد المجيد وأبرز ضباط مجموعته، العقيد الركن ناجي طالب، قرّرا متابعة السير قدماً ونجحا في استمالة ثلاثة من شركاء سرّي إلى العمل متماسكين معهما. وهؤلاء الثلاثة هم: الزعيم الركن مُحيي الدين عبد الحميد والعقيد الركن عبد الوهاب أمين والمقدم وصفي طاهر.

وما كان لشيء أن يمنح الحركة المنبعثة مجدداً قوة الدفع التي أعطاها إياها الغزو الثلاثي

(٢٦) أحاديث مع العقيد شكيب الفضلي والزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد.

(٢٧) ذكريات العقيد المهندس رجب عبد المجيد غير المنشورة.

لمصر في خريف ١٩٥٦. وتزايدت روح الثورة بحدّة. ولم يتمكن بعض الضباط من الانتصار على صدمة عواطفهم، وكاد بعضهم أن يرتكب مغامرات حمقاء ولكن زملاءهم الأكثر حذراً أخضعوهم في اللحظة الأخيرة. وأدّت الهزيمة التي ألحقت بالغزو، واهتزاز هيبة الحكومة التي كانت مهتزّة أصلاً وبشكل سيّء، إلى تقوية عزيمة الضباط الأحرار وزيادة إصرارهم على تحقيق هدفهم. وتزايدت أعدادهم الآن بشكل ملموس. وفي هذا الوقت قدم العقيد طاهر يحيى، وهو قائد فوج مدرّع في جلولاء أصبح في ما بعد رئيساً للوزراء، ثقله ودعمه للحركة.

وقبل نهاية ١٩٥٦ كانت الخلايا قد تضاعفت وكثرت إلى حدّ شعر معه الضباط الأحرار بضرورة ايجاد شكل للعلاقة أكثر تنظيماً. وبعد سلسلة من الاتصالات وعمليات جس النبض تشكّلت «لجنة عليا» ضمت الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد والعقيد الركن ناجي طالب والعقيد الركن عبد الوهاب أمين والعقيد الركن محسن حسين الحبيب والعقيد المتقاعد طاهر يحيى والمقدم المهندس رجب عبد المجيد والمقدم الركن عبد الكريم فرحان والمقدم وصفي طاهر والرئيس أول الركن صبيح علي غالب والرئيس أول الجوي المتقاعد محمد سبع أعضاءً (من أجل تفاصيل سير حياة هؤلاء الضباط وتفاصيل أخرى انظر الجدول ٦ ـ ٢).

ومحتمل جداً أن تكون اللجنة قد عقدت اجتماعها الأول في شهر كانون الأول (ديسمبر) من تلك السنة، في بيت الرئيس أول الجوي المتقاعد محمد سبع في منطقة الأعظمية في بغداد. وفي هذا الاجتماع أقسم كل من الأعضاء مردداً ما يلي:

«أقسم بالله العظيم وبالقرآن الكريم وبشرفي العسكري أن أخدم وطني مع إخواني الضباط الذين يشاركوني تحريره من الامبريالية وأتباعها ومن الحكم الاستبدادي الذي يخضع له الشعب العراقي، وأن أعمل بلا خوف أو تردد لصالح شعبي وبما يقرره إخواني الضباط الأحرار، وأن أحرص على أسرار الضباط الأحرار وأن أحميهم من كل أذى في كل الأوضاع والظروف، والله شاهد عليّ»[٢٨].

ويحتمل أنه نظراً لتوجه الضباط الأحرار، فإنه لم يكن لهذا القسم ذلك الوزن الذي قد يحلو للمرء أن يحمله إياه. ومع ذلك، فإنه يمكن الإنسان أن يلاحظ، بين قوسين، الطبيعة السياسية البحتة للطموحات التي يرسمها القَسَم. وكذلك، فإن التصاق اللجنة بالصيغ الإسلامية واضح أيضاً ولا يحتاج إلى تفسير.

وقبل أن ينفضّ الاجتماع وافقت اللجنة على اقتراح طرحه رجب عبد المجيد يتعلق باعتبار رفعت الحاج سرّي واحداً من أعضاء اللجنة، ولكنه لم يتمكن أبداً من المشاركة في أعمال اللجنة نظراً للرقابة المشدّدة المفروضة عليه.

وفي اجتماع عقد بعد أسبوع أو حول ذلك في المكان نفسه انتخبت اللجنة الزعيم

(٢٨) أورد العقيد المهندس رجب عبد المجيد نص هذا القسم في ذكرياته معتمداً على الذاكرة.

الركن محيي الدين عبد الحميد، أكبر الأعضاء رتبة وأقدمية، رئيساً لها، كما انتخبت رجب عبد المجيد، الذي أصبح الآن مقدماً مهندساً، أمين سر لها. وكذلك فقد تبنت اللجنة جملة من القواعد التي تنص، في الجوهر، على ما يلي:

أ ـ عضوية حركة الضباط الأحرار

(١) تقتصر العضوية على ضباط الجيش.

(٢) تنكر العضوية على الضباط الذين يشكّ بإخلاصهم للوطن أو ذوي الأخلاق الداعية للتساؤل.

(٣) لا يضم أي ضابط إلى العضوية إلا بتزكية اثنين من الضباط الأحرار وموافقة اللجنة العليا.

(٤) يفضل الضباط العاملون في وحدات الجيش الفاعلة على الضباط الآخرين.

ب ـ تنظيم الخلايا

(١) توضع كل خلية بإشراف منظِّم وتتألف من أربعة ضباط فقط.

(٢) على كل عضو خلية أن ينظم خلية جديدة.

(٣) لا يمكن أيَّ عضو خلية أصلية أن يقبل أي ضابط في الخلية الفرعية إلا بعد الحصول على موافقة رئيس الخلية الأصلية وأحد أعضائها ومصادقة اللجنة العليا.

(٤) على مسؤول الخلية الفرعية ألا يكشف لأعضاء هذه الخلية أو لآخرين، ومهما كانت الظروف، أسماء أعضاء خليته الأصلية.

ج ـ اللجنة العليا

(١) تتألف اللجنة العليا من ثلاث خلايا، وتتألف كل من هذه الخلايا من أربعة ضباط فقط.

(٢) يكون كل من أعضاء اللجنة العليا مسؤولاً عن تنظيم ما لا يزيد عن ثلاث خلايا.

(٣) لا يضم أحد إلى خلايا اللجنة العليا إلا بموافقة جميع أعضاء اللجنة.

(٤) على اللجنة العليا أن تشكل اللجان الفرعية التالية من بين أعضائها:

(أ) **لجنة عسكرية** من ثلاثة ضباط تدرس الوضع العسكري وتضع الخطط اللازمة لتنفيذ الثورة.

(ب) **لجنة سياسية اقتصادية** من ثلاثة ضباط تقيِّم الأوضاع السياسية المحلية والدولية

وتجمع المعلومات الهامة التي يمكنها أن تسهم في حل المشكلات السياسية والاقتصادية التي قد تظهر عند قيام الثورة.

(ج) **لجنة تعاونية** من ثلاثة ضباط تجمع التبرعات من الضباط الأحرار لصالح إخوانهم الذين قد يصابون بالأذى.

(٥) يكون كل أعضاء اللجنة العليا مسؤولين عن الحصول على معلومات عن أعداء الضباط الأحرار وقوتهم في الجيش والشرطة، وعن عملاء السفارات والخدم الآخرين للإمبريالية وللسلطات الحاكمة[٢٩].

وتتجاهل القواعد نقطة هامة، فباستثناء ما يتعلق بالانضمام إلى اللجنة العليا (ج ـ (٣) أعلاه) ما من إشارة إلى ما إذا كانت اللجنة تعمل على أساس مبدأ الأكثرية أم الاجماع. عملياً، يبدو أن المداولات كانت تستمر حتى الوصول إلى الاجماع أو ما يشبه الاجماع. أما عند اللحظة الحاسمة، وكما جرت عليه الأمور، فكان رأي قادة الوحدات الحسّاسة هو الأهم فعلاً.

وليس واضحاً ما إذا كانت اللجنة قد اعتمدت في صياغتها للقواعد الخاصة بها على تجربة جماعات سرية أخرى، كضباط مصر الأحرار مثلاً. وعلى العموم، فإنّ البنية التي تم التوصل إليها تحمل أوجه شبه معينة ببنية الحزب الشيوعي. فهي، من ناحية، شديدة المركزية، ومن ناحية أخرى، فإنها تعتمد في النهاية على وحدات أساسية متناهية الصغر: خلايا مؤلفة من أربعة أشخاص. وليست هذه مسألة نفوذ مباشر بل مسألة السريّة التي تحترم قواعد إجراءاتها الطبيعية. وإلى هذا، فإن النمط التنظيمي للضباط الأحرار أقل تعقيداً من النمط الشيوعي، فهناك أجهزة وسيطة قليلة بين اللجنة العليا والخلية الأصلية. ويكمن تفسير هذا في العدد الصغير نسبياً للضباط الأحرار. ففي العام ١٩٥٧ لم يكن هنالك إلا ١٧٢ ضابطاً حراً[٣٠]، ووصل العدد عشية الثورة إلى ما يزيد قليلاً عن ٢٠٠[٣١]، أي أقل من ٥ بالمئة من مجموع أعضاء سلك الضباط.

وخلال أيام تنظيم اللجنة العليا كان الضابطان اللذان سيلعبان الدور الأول في الثورة، وهما: الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، قائد لواء المشاة التاسع عشر من الفرقة الثالثة، والعقيد الركن عبد السلام عارف، قائد الكتيبة الثالثة للواء المشاة العشرين من الفرقة الثالثة، في موقع المفرق في الأردن. وكان كلاهما قد دخل ذلك البلد يوم ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، بعد الهجوم الثلاثي على مصر، ولكنهما كانا قد بقيا في محطة الـ H 3، بالقرب من الحدود، منذ أيلول (سبتمبر)، ولم يعودا إلى موقعيهما الأصليين في معسكري

(٢٩) ذكريات العقيد المهندس رجب عبد المجيد غير المنشورة.
(٣٠) حديث مع الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٧.
(٣١) حديث مع العقيد رجب عبد المجيد أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٢.

الجدول رقم ٦ - ٢
اللجنة العليا للضباط الأحرار

الاسم وسنة الانضمام إلى اللجنة	الرتبة والمركز عشية الثورة	تاريخ ومكان الولادة	الأصل العرقي والطائفة	الأصل الطبقي وعمل الأب	التعليم	سيرة الحياة اللاحقة
عبد الكريم قاسم (رئيس) ١٩٥٧	زعيم ركن، آمر لواء المشاة ١٩ من الفرقة الثالثة، معسكر المنصور[أ].	١٩١٤، بغداد. أصله من الصويرة.	أب عربي سني، أم كردية فيلية (شيعية).	الطبقة العاملة. عامل نجارة.	الكلية العسكرية (٣٢ - ١٩٣٤)، كلية الأركان (٤٠ - ١٩٤١)، مدرسة كبار الضباط في ديفايزس، انكلترا (١٩٥٠).	رئيس وزراء، وزير دفاع، قائد أعلى للقوات المسلحة من ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ إلى شباط (فبراير) ١٩٦٣، أعدم في ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٣.
محيي الدين عبد الحميد[ب] (نائب أول للرئيس)، ١٩٥٦	زعيم ركن، رئيس أركان الفرقة الرابعة المدرعة، معسكر الوشاش[ج].	١٩١٤، بغداد.	عربي، سني.	الطبقة العسكرية الوسطى، زعيم في الجيش.	الكلية العسكرية (٣٥ - ١٩٣٦)، كلية الأركان (٤١ - ١٩٤٣)، كلية الحقوق (٤٥ - ١٩٥٠)، مدرسة كبار الضباط في ديفايزس (١٩٥٣).	آمر الفرقة المدرعة الرابعة من ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ إلى ٧ شباط / فبراير ١٩٥٩، وزير تعليم ٥٩ - ١٩٦٠، وزير صناعة ٦٠ - ١٩٦٣. سجن من ٩ شباط (فبراير) إلى أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣، وهو الآن متقاعد.
ناجي طالب (نائب ثان للرئيس)، ١٩٥٦	زعيم ركن، آمر لواء المشاة ١٥ من الفرقة الأولى، البصرة.	١٩١٧، الناصرية. من أصل سوري.	عربي، شيعي.	طبقة الملاك العليا. ملاك رئيس بلدية الناصرية. عضو في البرلمان.	الكلية العسكرية (٣٦ - ١٩٣٨)، الكلية العسكرية البريطانية (٣٨ - ١٩٣٩)، كلية الأركان، كلية الأركان البريطانية في كامبرلي.	وزير شؤون اجتماعية من ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ وحتى ٧ شباط (فبراير) ١٩٥٩. استقال. وزير صناعة من ٩ شباط (فبراير) وحتى ٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٣، وزير خارجية ٦٤ - ١٩٦٥. رئيس وزراء من ٩ آب (اغسطس) ١٩٦٦ وحتى ٩ أيار (مايو) ١٩٦٧.

يتبع

تابع جدول رقم ٦ - ٢

الاسم وسنة الانضمام إلى اللجنة	الرتبة والمركز عشية الثورة	تاريخ ومكان الولادة	الأصل العرقي والطائفة	الأصل الطبقي وعمل الأب	التعليم	سيرة الحياة اللاحقة
رجب عبد المجيد (أمين سر)، ١٩٥٦	عقيد مهندس، آمر المدرسة الصناعية الجوية.	١٩٢١، عانة	عربي، سني.	الطبقة التجارية الوسطى. تاجر أغنام.	كلية الهندسة (٣٦ - ١٩٣٩)، كلية لوبورو، انكلترا (٤٧ - ١٩٥١).	مدير عام وزارة التنمية من ٢ آب (أغسطس) ١٩٥٨ وحتى ٨ آذار (مارس) ١٩٥٩. تقاعد. سفير في القاهرة من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ وحتى آب (أغسطس) ١٩٦٦. نائب رئيس وزراء وزير داخلية من ٩ آب (أغسطس) ١٩٦٦ وحتى ٩ أيار (مايو) ١٩٦٧.
عبد الوهاب أمين، ١٩٥٦	عقيد ركن، آمر لواء المشاة ١٤ من الفرقة الأولى، الناصرية.	١٩١٨، بغداد	عربي، سني.	طبقة الملاك الدنيا. ملاك أراض.	الكلية العسكرية، كلية الأركان.	مدير العمليات العسكرية ١٤ - ١٨ تموز (يوليو) ١٩٥٨. ملحق عسكري في القاهرة ٥٨ - ١٩٥٩. وزير شؤون اجتماعية٥٩ - ١٩٦٠. استقال بسبب المرض ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠.
محسن حسين الحبيب، ١٩٥٦	عقيد ركن، آمر فوج مدفعية ثقيلة، معسكر الوشاش[ج].	١٩١٦، شطرة.	عربي، شيعي.	طبقة الملاك الدنيا. ملاك أراض.	الكلية العسكرية، كلية الأركان.	آمر مدفعية في معسكر الوشاش. تقاعد في آذار (مارس) ١٩٥٩. وزير اتصالات من حزيران (يونيو) إلى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤. وزير دفاع من ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ وحتى ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥. سفير في موسكو ٦٥ - ١٩٦٨.

يتبع

تابع جدول رقم ٦ - ٢

الاسم وسنة الانضمام إلى اللجنة	الرتبة والمركز عشية الثورة	تاريخ ومكان الولادة	الأصل العرقي والطائفة	الأصل الطبقي وعمل الأب	التعليم	سيرة الحياة اللاحقة
عبد السلام عارف، ١٩٥٧	عقيد ركن، آمر الكتيبة ٣ من لواء المشاة ٢٠ في الفرقة الثالثة، معسكر جلولاء(د).	١٩٢١، بغداد. الأصل من قرية سميكة في محافظة الرمادي.	عربي، سني.	الطبقة التجارية الوسطى الدنيا. تاجر جوخ.	الكلية العسكرية (٣٨ - ١٩٤١)، كلية الأركان.	نائب رئيس وزراء ووزير داخلية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة منذ ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨. أعفي من منصبه الأخير في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨ ومن مناصبه الأخرى في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر). حوكم بتهمة محاولة اغتيال قاسم وحكم عليه بالاعدام ثم أعفي عنه وأطلق سراحه في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢، رئيس للجمهورية من ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ وحتى مقتله بتحطم طائرة عمودية في ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٦.
طاهر يحيى، ١٩٥٦	عقيد متقاعد، على لائحة المتقاعدين.	١٩١٤، بغداد. أصله من تكريت.	عربي، سني	الطبقة التجارية الوسطى الدنيا. «عَلَوجي» (تاجر حبوب).	الكلية العسكرية	مدير عام الشرطة من ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ وحتى ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨. تقاعد. رئيس أركان من ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ وحتى ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣. رئيس وزراء من ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ وحتى ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥، عضو حزب البعث ١٩٦٣. تقاعد. نائب رئيس

يتبع

تابع جدول رقم ٦ - ٢

الاسم وسنة الانضمام إلى اللجنة	الرتبة والمركز عشية الثورة	تاريخ ومكان الولادة	الأصل العرقي والطائفة	الأصل الطبقي وعمل الأب	التعليم	سيرة الحياة اللاحقة
						وزراء من ١٠ أيار (مايو) وحتى ١٠ تموز (يوليو) ١٩٦٧، رئيس وزراء من ١٠ تموز (يوليو) ١٩٦٧ وحتى ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨.
عبد الرحمن عارف(هـ)، ١٩٥٧.	عقيد، آمر فوج فيصل المدرع من اللواء ٦ في الفرقة المدرعة الرابعة: معسكر الوشاش(ح).	١٩١٦، بغداد. الأصل من قرية سميكة في محافظة الرمادي	عربي، سني.	الطبقة التجارية الوسطى الدنيا. تاجر جوخ.	الكلية العسكرية (٣٦ - ١٩٣٧).	آمر اللواء المدرع السادس. قائد سلاح المدرعات. تقاعد في ٢١ آب (أغسطس) ١٩٦٢. قائد الفرقة الخامسة من ٨ شباط (فبراير) وحتى ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣. رئيس أركان بالوكالة من ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣ وحتى ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٦. رئيس الجمهورية من ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ ورئيس وزراء أيضاً من ٩ أيار (مايو) وحتى ١٠ تموز (يوليو) ١٩٦٧. ورئيس للجمهورية فقط من ١٠ تموز (يوليو) ١٩٦٧ وحتى ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨.
رفعت الحاج سرّي(و)، ١٩٥٦	مقدم مهندس متقاعد، على لائحة المتقاعدين.	١٩١٧، بغداد. أصله من الحديثة.	عربي، سني.	الطبقة العسكرية الوسطى. عقيد.	الكلية العسكرية (٣٧ - ١٩٣٩).	مدير الاستخبارات العسكرية من ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ وحتى ٨ آذار (مارس) ١٩٥٩. اعتقل

يتبع

تابع جدول رقم ٦ ـ ٢

الاسم وسنة الانضمام إلى اللجنة	الرتبة والمركز عشية الثورة	تاريخ ومكان الولادة	الأصل العرقي والطائفة	الأصل الطبقي وعمل الأب	التعليم	سيرة الحياة اللاحقة
عبد الكريم فرحان، ١٩٥٦	مقدم ركن، آمر وحدة مدرعة في المفرق (الأردن).	١٩١٩، الصويرة.	عربي، سني.	طبقة الملاك الدنيا. ملاك أراضٍ.	الكلية العسكرية (٣٩ ـ ١٩٤٢)، كلية الأركان، كلية الحقوق.	وسجن في آذار (مارس) ١٩٥٩ لاشتراكه في ثورة الموصل، أعدم في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩. آمر فوج مدرع ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩. تقاعد ١٩٥٩. آمر الفرقة الأولى من ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٣ وحتى اعتقاله في ١٦ أيار (مايو). وزير الارشاد من ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ وحتى ٥ تموز (يوليو) ١٩٦٥. استقال. اشترك في انقلاب فاشل في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٦. اعتقل وأطلق سراحه ١٩٦٦. مؤيد لحركة القوميين العرب ١٩٦٣. وزير الاصلاح الزراعي من ١٠ أيار (مايو) ١٩٦٧ وحتى ٦ تموز (يوليو) ١٩٦٨.
عبد الوهاب الشوّاف، ١٩٥٨	مقدم ركن، مدير فرقة التدريب في مديرية التدريب العسكري، وزارة الدفاع.	١٩١٦، بغداد.	عربي، سني.	طبقة الملاكين الدينيين ذوي الدخول العالية. ابن ملاك أراضٍ ورئيس محكمة النقض الشرعية.	الكلية العسكرية، كلية الأركان، مدرسة كبار الضباط في ديفايزس (انكلترا).	آمر حامية الموصل في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ وحتى ٨ آذار (مارس) ١٩٥٩، عندما قاد ثورة في تلك المدينة وقتل خلالها.

يتبع

تابع جدول رقم ٦ ـ ٢

الاسم وسنة الانضمام إلى اللجنة	الرتبة والمركز عشية الثورة	تاريخ ومكان الولادة	الأصل العرقي والطائفة	الأصل الطبقي وعمل الأب	التعليم	سيرة الحياة اللاحقة
وصفي طاهر(ب)، ١٩٥٦	مقدم، معاون ميداني لنوري السعيد.	١٩١٨، بغداد	أب عربي وأم كردية، سني.	الطبقة العسكرية الوسطى الدنيا. ضابط في الجيش.	الكلية العسكرية.	معاون ميداني لقاسم من ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ وحتى ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣. قتل في ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٣.
صبيح علي غالب، ١٩٥٦	رئيس أول ركن، ضابط عامل في مقر الفرقة الثانية، كركوك.	١٩٢٠، بغداد	أب عربي وأم تركية، سني.	الطبقة الوسطى الدنيا لموظفي الحكومة. كاتب محكمة.	الكلية العسكرية (٣٩ ـ ١٩٤٢)، كلية الأركان (٤٩ ـ ١٩٥٠).	ملحق عسكري في أنقره من ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ وحتى ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣. تقاعد.
محمد سبع، ١٩٥٦	رئيس أول جوي متقاعد، على لائحة المتقاعدين.	١٩١٦، بغداد	عربي، سني.	الطبقة العسكرية الوسطى. ضابط في الجيش.	كلية الطيران.	مدير جمعية الطيران ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩. تقاعد.

(أ) معسكر على بعد حوالى ٩٥ كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من بغداد.
(ب) رئيس اللجنة قبل انضمام قاسم إليها.
(ج) معسكر يقع غرب بغداد مباشرة.
(د) معسكر على بعد حوالي ١٤٠ كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من بغداد.
(هـ) شقيق عبد السلام عارف.
(و) لم يحضر سرّي أياً من اجتماعات اللجنة لكونه مراقباً عن قرب.
(ز) ابن عم لزكي خيري، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي (١٩٥٨ ـ ١٩٦٢، و١٩٦٤ ـ حتى الآن). انسحب من اللجنة في أيار (مايو) ١٩٥٨ ولكنه بقي من الضباط الأحرار.

المنصور[٣٢] وجلولاء[٣٣] حتى ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧.

وكان الاثنان ينتميان فعلاً إلى جماعة من الضباط المنشقين تضم، بين آخرين، العقيد عبد الرحمن عارف آمر فوج فيصل المدرع في الوشاش، والزعيم الركن ناظم الطبقجلي آمر لواء المشاة العشرين من الفرقة الثالثة في جلولاء. وضمت الجماعة في ما بعد الزعيم الركن عزيز العقيلي آمر لواء المشاة الرابع من الفرقة الثانية، والزعيم فؤاد عارف آمر لواء المشاة التاسع من الفرقة الأولى في الحلة، والعقيد الركن خليل سعيد آمر لواء المشاة الثالث من الفرقة الثانية في كركوك، الذين شاركوهم رهانهم[٣٤].

ولا يتمكن البحث من أن يقرر بطريقة حاسمة كيف تشكلت هذه الجماعة. ويمكن الاستنتاج من «مذكرات عبد السلام عارف» التي نشرتها مجلة «روز اليوسف» سنة ١٩٦٦ أن المبادرة تعود بالمعنى المباشر إلى عارف وفي النهاية إلى رفعت الحاج سرّي. والواقع أن دور عارف في مذكراته يقف على المستوى نفسه مع دور سرّي. وبكلمات عارف نفسه، أو بالأحرى الكلمات المنسوبة إليه، وردَ التالي: «التقيت في إحدى ليالي كانون الأول (ديسمبر) بالشهيد رفعت الحاج سرّي... في نادي الضباط... وكان لاجتماعنا علاقة بالأوضاع في بلدنا... واتفقنا منذ اللحظات الأولى على أن اللحظة الحاسمة للعمل الثوري كانت في متناول اليد»[٣٥]. ثم هنالك نقطة أخرى في المذكرات ورد فيها: «كان هنالك [بين الضباط ذوي الرتب العالية الذين تولوا تنظيم القوى بانتظار يوم الثورة] عبد الكريم قاسم، الذي فاتحته للمرة الأولى في مسألة الاشتراك معنا... [في ١٩٥٤ أو ١٩٥٥] عندما خدمت بإمرته كآمر لإحدى كتائب اللواء التاسع عشر»[٣٦].

ويبقى من غير المؤكد ما إذا كان عبد السلام عارف قد أملى هذه الفقرات أم أن المحرر أضافها، ولكن المؤكد أنها لا تنسجم مع تصريح أدلى به في العام ١٩٥٨ رفعت الحاج سرّي وورد في المجلد الخامس «محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة»، وقال فيه:

«في بداية نشاطاتنا لم يكن العقيد المتقاعد عبد السلام عارف ينتمي إلى تنظيماتنا وأما في العام ١٩٥٦ - على ما أعتقد - فقد فاتحنا فخامة الزعيم عبد الكريم قاسم للمرة الأولى [بالموضوع]... وهذا ما جعلنا نستغرب، لقلة ثقتنا - كما كنا - بالعقيد المتقاعد، بتأهبه وافتقاره للحذر... لم أقابله إلا قبل حوالى شهرين من الثورة... ووجدت يومها أنه

(٣٢) معسكر على بعد حوالى ٩٥ كيلومتراً شمال شرق بغداد.
(٣٣) معسكر على بعد حوالى ١٤٠ كيلومتراً شمال شرق بغداد.
(٣٤) أحاديث مع: العقيد شكيب الفضلي في أيار (مايو) ١٩٦٧، وأمير اللواء المتقاعد فؤاد عارف في آب (أغسطس) ١٩٦٨، وعبد الرحمن محمود رحيِّم الصديق الشخصي الحميم لعبد السلام عارف لفترة طويلة من الزمن في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٨، والعميد المتقاعد عبد الرحمن عارف الرئيس العراقي السابق في شباط (فبراير) ١٩٧٠.
(٣٥) «روز اليوسف»، العدد ١٩٧٩ بتاريخ ١٦ أيار (مايو) ١٩٦٦، ص ١٧.
(٣٦) «روز اليوسف»، العدد ١٩٨٠ بتاريخ ٢٣ أيار (مايو) ١٩٦٦، ص ٢٦.

الجدول رقم ٦ - ٣
موجز معطيات سيرة الحياة المتعلقة باللجنة العليا للضباط الأحرار

الرتبة عشية الثورة	العدد
في الخدمة الفعلية:	
زعيم ركن	٣
عقيد ركن	٣
عقيد مهندس	١
عقيد	١
مقدم ركن	٢
مقدم	١
رئيس أول ركن	١
على لائحة التقاعد:	
عقيد	١
مقدم مهندس	١
رئيس أول جوي	١
المجموع	١٥

الأصل العرقي	العدد
عرب	١٢
عرب - أكراد	٢
عرب - أتراك	١
المجموع	١٥

مكان الولادة	العدد
بغداد	١
بلدة محافظة متوسطة الحجم	١
بلدة محافظة صغيرة الحجم	٣
ولد في بغداد لعائلة هاجرت حديثاً	
من بلدة محافظة متوسطة أو صغيرة	٥
ولد في بغداد ولكن بلدته الأصلية	
غير محددة	٥
المجموع	١٥

الأصل الطبقي	العدد
طبقات عالية الدخل	
طبقة الملاكين	١
طبقة الملاكين الدينيين	١
طبقات أو شرائح الدخل المتوسط	
الشريحة العسكرية الوسطى	٣
الطبقة التجارية الوسطى	١
طبقات أو شرائح الدخل المتوسط الأدنى	
الطبقة العسكرية الوسطى الدنيا	١
الطبقة التجارية الوسطى الدنيا	٣
طبقة الملاك الدنيا	٣
طبقة الموظفين الوسطى الدنيا	١
الطبقة العاملة	١
المجموع	١٥

فئات العمر في ١٩٥٨	العدد
٣٧ - ٣٩ سنة	٤
٤٠ - ٤٤ سنة	١١
المجموع	١٥

الدين والطائفة	العدد
مسلم سني	١٢
مسلم شيعي	٢
شيعي - سني	١
المجموع	١٥

المصير عام ١٩٧٠	العدد
قتل أو أعدم	٤
قتل في حادث طائرة	١
تقاعد من الخدمة	١٠
المجموع	١٥

يشاركنا مشاعرنا وأهدافنا وسياستنا للثورة. . . ولم أستطع أن أخفي دهشتي لهذا وأخبرته أن انطباعنا عنه كان سلبياً جداً»[٣٧].

طبعاً، لا بد من توجيه الانتباه اللازم هنا إلى الظروف التي أدلى فيها سرّي بتصريحه، فقد كان عارف يومها في الظل ويواجه محاكمة قد تكلفه حياته. وإلى هذا، فإنه لا يمكن استبعاد العبث بالتصريح كلياً. وعلى العموم، فإن شهادات أخرى جاءت في مصلحة عارف لم تعدل. وعلى سبيل المثال، فرداً على سؤال وجهته المحكمة حول دور عارف في حركة الضباط الأحرار قبل الثورة أكد الزعيم الركن ناجي طالب أن «المتهم كان أحد الاخوان الذين أسهموا معنا في هذا منذ البداية وحتى النهاية»[٣٨]. وقد يبدو هذا، للوهلة الأولى، مناقضاً لتصريح سرّي، ولكن التناقض يزول عندما يؤخذ في الاعتبار أن ناجي طالب لم يدخل الحركة إلا في العام ١٩٥٦[٣٩]. وأكثر من هذا، فإن لتصريح سرّي رنين الصدق. وربما كانت في رواية «مذكرات عبد السلام عارف» محاولة لإعادة صياغة ماضي عارف أو ـ على الأقل ـ محاولة دفع تاريخ انضمامه إلى الضباط الأحرار قليلاً إلى الوراء.

ومهما كان الأمر، وبغضّ النظر عمّا إذا كانت الجماعة قيد النقاش تعود بأصلها، أم لا، مباشرة إلى عارف وفي النهاية إلى سرّي، فإن هنالك نقطة لا تقبل النقاش وهي: في العام ١٩٥٥، وعندما بدأت الجماعة تثبت وجودها في أوساط الضباط الأحرار، كان قاسم هو الذي يقف على رأسها ويوجهها بشكل مستقل عن الحركة الرئيسية. وكانت الجماعة تتألف يومها من قليل من الضباط القادة وليست لها أية بنية خلوية قاعدية. ولكن هذا لم يردع توق سرّي ـ الذي كان ما زال ناشطاً ـ إلى تأمين دعم هذه الجماعة. وبهذا الهدف نصب عينيه أرسل الرئيس الأول شكيب الفضلي، الذي كان تلميذاً لقاسم في الكلية العسكرية عام ١٩٣٩، إلى مقر قاسم في معسكر المنصور. وكشف الفضلي أمام قاسم كل الأوراق. وشاركه قاسم، من ناحيته، كل أفكاره المبطنة. وقال إنه لا يوافق، هو أيضاً، على النظام القائم وإن لديه خططه الثورية الخاصة به. وتعهد بأن يكون، هو ولواءه، في بغداد خلال خمس ساعات من تحرك سرّي وأتباعه، ولكنه شعر بأن من المبرر أن يتوقع مساعدتهم إن سنحت له الفرصة للقيام بالانقلاب[٤٠].

وبدأ قاسم يتعاون الآن عن قرب مع الحركة الرئيسية، ولكن لم يمض طويل وقت ـ صيف ١٩٥٦ ـ إلا وكان قد قطع الاتصال بهم. وكانت الحكومة قد اكتشفت لتوها دور سرّي. وقيل في وقت لاحق إنه كان لقاسم يد في هذا الحدث، وإن ما دفعه إلى الخيانة كان الرغبة في كسب ثقة السلطة بحيث يمكنه أن يتابع مخططاته بلا عراقيل. وقيل أيضاً إن منظور السيطرة على الميدان بإزالة المنافسين من الطريق كان من المغريات الأخرى له. ولكن هذه

(٣٧) وزارة الدفاع، «محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة»، ٥، ص ٢٠٠١.

(٣٨) المصدر السابق، ص ٢٠٨٦.

(٣٩) هناك إشارة إلى هذه الحقيقة في ذكريات العقيد رجب عبد المجيد غير المنشورة.

(٤٠) حديث مع العقيد شكيب الفضلي.

الحكاية لا تجد لها من البراهين ما يجعلها مقنعة. وكان أول ظهورها، كمجرد فرضية، في العام ١٩٥٩ عندما كان النزاع بين قاسم والقوميين على أشدّه[٤١]. ثم عادت الحكاية نفسها إلى الظهور بعد سبع سنوات في «مذكرات عبد السلام عارف»، ولكن كحقيقة مكتملة النموّ هذه المرة[٤٢]. ويبدو أن الرواية لا تعتمد إلا على الصداقة الشخصية التي كانت تربط قاسم بالمقدم الركن اسماعيل عارف أحد الضباط الذين أحاطت الشبهات بهم. ومهما كان الأمر، فيبدو أن ذرّة من الشك لم تكن تطال قاسم في العام ١٩٥٦. ولولا ذلك لكان من الصعب تفسير الثقة التي وضعها زملاء سرّي، بعد أقل من سنة، في شخص قاسم ليقود حركتهم.

وهذا ما حصل بعد أن كان قاسم قد توجّه مع لوائه إلى الأردن وعاد منه. في تلك الأثناء كانت اللجنة العليا للضباط الأحرار قد تشكلت وقطعت في عملها مسافة لا بأس بها. وكانت قد تداولت في جلسات عديدة الوسائل الأفضل التي تمكّنها من أن تتغلب على الحكومة، ووصلت إلى الاستنتاج بأن النقطة المحورية لكل مشكلتها تكمن في كسب قادة الوحدات القوية الجديرين بالثقة. وتنفيذاً لهذا الخط المرسوم فوّضت اللجنة، في نيسان (أبريل) ١٩٥٧ أو حول ذلك، المقدّم وصفي طاهر، العضو فيها، السعي إلى قاسم وجسّ نبضه حول امكانية توحيد الجهود. وعبّر قاسم عن جاهزيته. وفي أيار (مايو)، وبعد التداول في بيته في العلوية في بغداد مع الزعيم الركن ناجي طالب، وهو أيضاً عضو في اللجنة، اندمجت جماعته بالحركة الرئيسية.

بعد ذلك بشهر، حضر قاسم إلى اجتماع للّجنة مصطحباً معه العقيد عبد السلام عارف. ونظراً لأن الدعوة لم تكن قد وجهت إلى عارف، ولا كانت عضويته قيد البحث، فقد جاء ظهوره مفاجئاً. وقرأ قاسم ذلك على ملامح الأعضاء فسارع إلى طمأنتهم بأن له ملء الثقة بعارف. عندها أدّى قاسم وعارف قسم الولاء على القرآن وانضما رسمياً إلى اللجنة. ونظراً لرتبة قاسم وأقدميته فقد رقي في شهر تموز (يوليو) التالي إلى رئيس للّجنة. وأصبح الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد، الرئيس السابق للجنة، نائباً أولاً للرئيس، وأصبح الزعيم الركن ناجي طالب نائباً ثانياً له. وبقي العقيد المهندس رجب عبد المجيد أميناً للسر[٤٣].

وباستثناء انسحاب المقدم وصفي طاهر من اللجنة في أيار (مايو) ١٩٥٨ وحلول المقدم الركن عبد الوهاب الشواف محله فإن اللجنة منذئذ وحتى عشية الثورة مشكّلة بالصورة الواردة في الجدولين ٦ ـ ٢ و٦ ـ ٣. ويتضح من هذين الجدولين بما يكفي أن أغلبية أعضاء اللجنة

(٤١) أنظر كتاب استقالة سفير العراق لدى الجمهورية العربية المتحدة فائق السامرائي الموجّه إلى عبد الكريم قاسم في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٥٩ في «كتب قومية»، العدد ١٠ (القاهرة، ١٩٥٩)، ص ٩.

(٤٢) «روز اليوسف»، العدد ١٩٨٠ بتاريخ ٢٣ أيار (مايو) ١٩٦٦، ص ٢٧.

(٤٣) ذكريات العقيد المهندس رجب عبد المجيد غير المنشورة، وتصريح الزعيم الركن ناجي طالب أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ٥، ص ٢٠٨٩.

كانوا عقداء أو مقدمين أو من رتب أدنى من الطبقة الوسطى الدنيا أصلاً، وعرباً مسلمين سنّة، كما أنهم ولدوا في بلدات المحافظات أو في بغداد ولكن من عائلات هاجرت حديثاً من تلك البلدات إلى العاصمة(٤٤). وكانوا كذلك في أواخر الثلاثينات من العمر أو في مطلع الأربعينات منه، أو أنهم كانوا ـ بتعبير آخر ـ من «أولاد السقوط» وهو تعبير شاع بين كبار السن من العراقيين العثمانيين في العشرينات، اشارة إلى أن هؤلاء الأولاد قد نشأوا بعد سقوط بغداد (١٩١٧)، عندما بدىء بتذوّق ما بدا للأكثرية الساحقة من الشعب طرقاً أوروبية غريبة وفاسقة(٤٥). وهناك أمر آخر يتعلق بتركيب اللجنة ويستحق الذكر. فكل أعضاء اللجنة، باستثناء قاسم، درسوا في الكلية العسكرية بعد العام ١٩٣٤، وما من أحد منهم كان فيها قبل العام ١٩٣٢. وهاتان سنتان مهمتان في تاريخ الكلية العسكرية. ففي العام ١٩٣٢ توقف الإشراف البريطاني المباشر عليها. وفي العام ١٩٣٤ تغيرت سياسة قبول الطلبة فيها، وصار اتمام التعليم الثانوي شرطاً أساسياً. وكان قاسم نفسه قد تعلم في المدرسة الثانوية، ولكن كثيرين من كبار ضباط الجيش العراقي لم يكونوا قد تلقوا غير التعليم الابتدائي. وكان هؤلاء قد تعرضوا أيضاً بشكل أكبر لتأثير المدربين والمستشارين العسكريين البريطانيين. وكانت هذه عوامل ميزت، بدرجة أقل أو أكثر، بين هؤلاء ومعظم الضباط الأحرار، ولا شك في أنها أوجدت بين الطرفين نوعاً من التباعد النفسي إلى حد معين.

وأتبع كسب قاسم ومؤيديه إلى الحركة بإضافة قوة جديدة أخرى، ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ انضمت جماعة تقرب من ثمانين من صغار الضباط إلى الحركة الرئيسية. ويبدو أن هذه الجماعة كانت قد تشكلت أصلاً في ظل نفوذ رفعت الحاج سرّي، ولكن الرئيس الأول الركن عبد الستار عبد اللطيف ـ الذي كان له في ما بعد دور رئيسي في دمار قاسم ـ كان هذه المرة الناطق الأبرز باسمها. وكان للجماعة أيضاً لجنة قيادية مؤلفة من تسعة تحولت الآن، وبموجب قرار أصدرته اللجنة العليا، إلى «لجنة احتياط» للضباط الأحرار (انظر الجدول ٦ ـ ٤)، بهدف واضح هو متابعة النضال في حال حصول شيء للّجنة العليا.

وبينما كان يفترض ـ كقاعدة ـ أن تماشي هذه الجماعة بعد الآن اللجنة العليا في كل الأمور، فإنها لم تقدم لها طاعة عمياء دوماً. والواقع أنها عند نقطة معينة، في أواخر ١٩٥٧، طلبت أن يسمح لثلاثة من أعضائها بحضور اجتماعات اللجنة العليا، ولكن الطلب رفض. وعند نقطة أخرى، في أواسط ١٩٥٨، ونتيجة للقلق الناجم عن الرغبة بالتقدم، هددت بقطع علاقاتها مع اللجنة العليا. وفي الأساس كانت لجنة الاحتياط تشعر أن اللجنة العليا تمارس حذراً مبالغاً فيه. أما اللجنة العليا فكانت ـ من ناحيتها ـ ترى أن الجماعة، ونظراً لصغر سنّ أعضائها، فاقدة للصبر. ومن الخطر الشديد أن يكون فقدان الصبر مزاجاً يسيطر على الأعمال التآمرية. وربما كان هذا المزاج هو الذي ساعد في جرّ الجماعة إلى

(٤٤) النقطة الواردة في النص بخصوص أمكنة ولادة أعضاء اللجنة يجب أن تقرأ بالعلاقة مع الملاحظات الواردة في الصفحات ٧٤ و٧٥ و٣١٢ و٤٠٠.

(٤٥) حديث مع الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد.

الاقتراب من عبد السلام عارف الذي كان يميل دوماً إلى المسارات الجسورة، والذي كان قد عرض أن يعمل كصلة وصل بين الجماعة واللجنة العليا، وقد عمل بهذه الصفة منذ أيار (مايو) ١٩٥٨ وما بعد.

ومع نموّ قوة الضباط الأحرار وعى الحزب الشيوعي أهميتهم وواجه ضرورة أخذ موقف منهم، وهو موقف كان ـ عند اتخاذه في النهاية ـ نابعاً، في بعضه على الأقل، من النظرة الخاصة إلى الجيش التي ربّى الحزب أتباعه عليها.

وكان الحزب قد ميّز دوماً بين الجيش والشرطة. ومن وجهة نظره، كان يعتبر رجال الشرطة أناساً ميئوساً منهم، فقد كانوا «ضد الشعب ومع الحكومة في كل شيء». وهذا الملمح التصق بهم، ونتيجة للممارسة الدائمة فإنه مال، ومن حيث ما يهمهم، إلى أن يتخذ الكثير من صفات كونه طبيعة ثانية. ولذلك، فإنه لا جدوى من السعي للحصول على التأييد من بين صفوفهم. أما الجيش ـ من ناحية أخرى ـ فكان ظاهرة اجتماعية أكثر تعقيداً وتنوعاً وأقل تجانساً. فهو، من ناحية، يضم في صفوفه عدداً من المجندين أكبر من عدد المتطوعين، وبصورة عامة فإن المجندين، المقتلعين من بيوتهم وعائلاتهم، لا يهتمون إلا قليلاً سواء بالجيش أم بالحكومة، ولذلك فإنهم بالتالي ـ وفي رأي الحزب ـ الأكثر انفتاحاً على الاقناع الشيوعي. وكذلك فإنه يجب التفريق بين المتطوعين أيضاً، فكثيرون منهم كانوا جنوداً حرفيين ـ نجارين وحدادين وكهربائيين وعمال لاسلكي . . إلخ ـ يتمتعون بسمات البروليتاريا أكثر من تمتعهم بسمات الجندية. ونظراً لأنهم أفضل تعليماً من الآخرين فإن من الأسهل عليهم التقاط الأفكار الشيوعية. ومع ذلك، فإن الحزب لم يغسل يديه من المقاتلين المحترفين، فهم أيضاً يعيشون أوضاعاً صعبة تنمّي فيهم باستمرار بذور السخط والاستياء. أما في ما يتعلق بسلك الضباط، فقد اعتقد الحزب بأن طبقاتهم الدنيا والوسطى تضم الكثير من «الوطنيين الشرفاء»، أما الأعضاء الأعلى رتبة فيه فقد صنفوا أنفسهم بشكل لا لبس فيه مع «أعداء الشعب». وعلى العموم، فإن الحزب ربط بهذه الصياغات تحذيراً نوعياً: حيث يكون الجيش هو موضوع الاهتمام فإن الأمر يحتاج إلى «الكثير من المرونة والحيلة»(٤٦). وكانت هذه الخطوط العامة الموجهة هي التي قادت سلوك الحزب وصولاً إلى ثورة ١٩٥٨، وهي الخطوط التي رسمها الحزب في العام ١٩٥٤ على أساس خبرة عقدين من العمل السري داخل الجيش.

وكان للحزب ـ طبعاً ـ تنظيمه العسكري. وعمل هذا التنظيم منذ مطلع ١٩٥٥ تحت عنوان «اتحاد الجنود والضباط». وهذا الاسم ـ بالمناسبة ـ أبعدهم فوراً عن حركة الضباط الأحرار التي لا تقبل في صفوفها إلا الضباط. ونظراً لالتزام «اتحاد الجنود والضباط» في برنامجه الرسمي بأهداف وطنية بحتة (محاربة حلف بغداد وطرد الخبراء العسكريين الأجانب والبعثات العسكرية الأجنبية ورفع مستويات معيشة الجنود وتحويل الجيش من أداة للامبريالية

(٤٦) مخطوطة داخلية للحزب الشيوعي العراقي كتبت في العام ١٩٥٤ بعنوان «الجيش العراقي»، ص ٢٢ ـ ٢٧.

الجدول رقم ٦ - ٤
اللجنة الاحتياط للضباط الأحرار

الاسم	الرتبة والمركز عشية ثورة ١٩٥٨	تاريخ ومكان الولادة	الأصل العرقي والطائفة	الأصل الطبقي وعمل الأب	الانتماء السياسي	نقاط بارزة في الحياة المهنية التالية
محمد مجيد	مقدم ركن، ضابط أركان في مديرية العمليات العسكرية.	١٩٢١، بغداد. أصله من عانة.	عربي - سني	الطبقة التجارية الوسطى الدنيا. تاجر.	مؤيد للحركيين(أ) ١٩٦٤ - ١٩٦٦.	مدير التخطيط العسكري في شباط (فبراير) ١٩٦٣. أحيل إلى التقاعد في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥. اعتقل في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٦ لاشتراكه في انقلاب فاشل ثم أفرج عنه.
خالد مكي الهاشمي	رئيس أول ركن، ضابط أركان في مديرية التموين.	١٩٢٦، بغداد.	عربي - سني	الطبقة العسكرية الوسطى(ب). ضابط في الجيش العثماني.	بعثي منذ ١٩٦٠.	آمر فوج دبابات المنصور من تموز (يوليو) ١٩٥٨ وحتى آذار (مارس) ١٩٥٩، حيث اعتقل. آمر فوج الدبابات الرابع من تموز (يوليو) ١٩٥٩ وحتى كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣. آمر سلاح المدرعات ومساعد رئيس الأركان من شباط (فبراير) وحتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣. تقاعد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣. وزير للصناعة ١٩٦٨.
جاسم العزاوي(*)	رئيس أول ركن.	١٩٢٤، بغداد.	عربي - سني	الطبقة التجارية	قومي مستقل.	سكرتير خاص لوزير الدفاع

يتبع

تابع جدول رقم ٦ - ٤

الاسم	الرتبة والمركز عشية ثورة ١٩٥٨	تاريخ ومكان الولادة	الأصل العرقي والطائفة	الأصل الطبقي وعمل الأب	الانتماء السياسي	نقاط بارزة في الحياة المهنية التالية
	ضابط أركان مديرية الهندسة والأشغال العسكرية.			الوسطى الدنيا. تاجر قمح.		(قاسم) من تموز (يوليو) ١٩٥٨ وحتى شباط (فبراير) ١٩٦٣. تقاعد في شباط (فبراير) ١٩٦٣. وزير للاصلاح الزراعي من تموز (يوليو) ١٩٦٨ وحتى تموز (يوليو) ١٩٦٩.
عبد الستار عبد اللطيف	رئيس أول ركن. ضابط أركان في مديرية الهندسة الكهربائية والميكانيكية.	١٩٢٦، الأعظمية	عربي - سني	طبقة الموظفين الوسطى الدنيا. موظف مدني في وزارة الدفاع.	بعثي منذ منتصف الخمسينات، ترك الحزب ١٩٦٣.	ضابط أركان في القيادة العليا للقوات المسلحة من تموز (يوليو) ١٩٥٨ وحتى آذار (مارس) ١٩٥٩. تقاعد ١٩٥٩. اعتقل وسجن ١٩٦٠ - ١٩٦١. عضو قيادة البعث والمجلس الشوري ووزير الاتصالات ١٩٦٣. وزير الداخلية من ١٠ أيار (مايو) وحتى ١٠ تموز (يوليو) ١٩٦٧.
ابراهيم جاسم التكريتي	رئيس أول ركن. مدرب في الكلية العسكرية.	١٩٢٥، تكريت	عربي - سني	الطبقة التجارية الوسطى الدنيا. تاجر خشب.	قومي مستقل.	آمر كتيبة دبابات من تموز (يوليو) ١٩٥٨ وحتى آذار (مارس) ١٩٥٩. قتل في محاولة الانقلاب البعثية في شباط (فبراير) ١٩٦٣.
صبحي عبد الحميد	رئيس أول ركن. مدرب في كلية الأركان.	١٩٢٤، بغداد	عربي - سني	الطبقة العسكرية الوسطى الدنيا. ضابط في الجيش.	مؤيد للحركيين(أ) ١٩٦٣ - ١٩٦٧.	ضابط أركان في وزارة الدفاع ١٩٥٨ - ١٩٥٩. مدير العمليات العسكرية شباط (فبراير) - تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣. وزير خارجية ١٩٦٣ - ١٩٦٤. وزير داخلية ١٩٦٤ - ١٩٦٥. اشترك في

يتبع

تابع جدول رقم ٦ - ٤

الاسم	الرتبة والمركز عشية ثورة ١٩٥٨	تاريخ ومكان الولادة	الأصل العرقي والطائفة	الأصل الطبقي وعمل الأب	الانتماء السياسي	نقاط بارزة في الحياة المهنية التالية
حسن مصطفى النقيب	رئيس أول ركن. ضابط أركان في مديرية العمليات العسكرية.	١٩٢٥، سامراء	عربي - سني	طبقة «الأشراف»(ج) الملاكين الوسطى. ملّاك عميد الأشراف في سامراء.	بعثي منذ ١٩٦٠.	انقلاب فاشل في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٦. ملحق عسكري في واشنطن ١٩٥٨ - ١٩٦٠. آمر فوج الدبابات الأول شباط (فبراير) - تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣. آمر لواء المشاة ٨ في ١٩٦٧. آمر القوات العراقية في الأردن من ١٩٦٨ وحتى ١٩٧٠.
عيسى الشاوي	رئيس أول ركن. مدرب في الكلية العسكرية.	١٩٢٤، تكريت	عربي - سني	طبقة المشايخ الملاكين الوسطى. رئيس قبيلة عبيد.	قومي مستقل.	آمر فوج هندسة في الحلة ١٩٥٩ - ١٩٦٠. آمر لواء المشاة ١٤ في ١٩٦٣ - ١٩٦٤. مدير عام مديرية الهندسة العسكرية ١٩٦٦. ملحق عسكري في لندن ١٩٦٧.
طه الدوري	رئيس أول(د). مفتش مديرية الهندسة الكهربائية والميكانيكية.	؟، بغداد. أصله من الدور.	عربي - سني	الطبقة التجارية الوسطى الدنيا. تاجر.	قومي مستقل.	مساعد المدير العام للأمن تموز (يوليو) - كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨. آمر قطاع الدورة شباط (فبراير) ١٩٦٣. آمر مدرسة الهندسة الكهربائية والميكانيكية ١٩٦٧.

(أ) حركة القوميين العرب.
(ب) خالد مكي الهاشمي هو ابن عم طه الهاشمي، رئيس الأركان في العهد الملكي.
(ج) الذين يدّعون التحدر من سلالة النبي.
(د) لم يدرس هذا الضابط إلا في الكلية العسكرية، أما الآخرون فدرسوا أيضاً في كلية الأركان.
(*) يوجد عدد قليل من العزة، تشيعوا ومنهم جاسم العزاوي وهو ينتمي بالأساس إلى التنظيم القومي الذي ينتمي اليه صبحي عبد الحميد (المحرر).

إلى اداة تخدم السياسة الوطنية) فإنه اجتذب إليه أيضاً غير الشيوعيين. ولكن الاتحاد بقي تحت السيطرة القوية للحزب، وتحت الاشراف المباشر لعطشان الأزيرجاوي، وهو ملازم سابق في الجيش، في الرابعة والثلاثين من عمره، عربي شيعي، من أصل فلاحي ومن الناصرية، وعضو في اللجنة المركزية للحزب منذ العام ١٩٤٩. وكان من أبرز شخصيات الاتحاد في الجيش العقيد ابراهيم حسين، قائد كتيبة، والزعيم الركن اسماعيل علي، آمر مدفعية الفرقة الأولى. وكان الاثنان في الأربعينيات من العمر، وكانا عربيّين سنّيين من قبيلة الجبور. وعلى العموم، فقد كانَ حسين من بغداد وكان علي من الموصل. وكان حسين يحمل بطاقة الحزب أما علي فيبدو أنه كان مجرد رفيق طريق(٤٧).

ويمكن القول إنه كان في تبني الحزب لـ «اتحاد الجنود والضباط» ما يميز تحولاً في نظرته إلى الأمور. ففي وقت متأخر يعود إلى العام ١٩٥٤، وإذ تنبه إلى تدخل القوات ضد انتفاضة تشرين الثاني (نوفمبر)، رأى الحزب إمكانية حصول نزاع وجهاً لوجه مع القوات المسلحة للدولة. وأكد الحزب يوماً أن. . .

«لن ندهش أبداً إذا ما دعتنا الظروف في المستقبل إلى الاصطدام مع هذا الجيش. . . ولهذا، فإنه يجب علينا أن نستفيد من أوضاع «السلام» الراهنة لبناء دعم واسع (لنا) في صفوف الجنود وأن نخلق روابط ودّية معهم ونعدّهم للأيام الحاسمة. والهدية الأكبر التي يمكننا أن نقدمها للعمال والفلاحين الثوريين هي أن نكسب إلى جانبهم جزءاً من قوات العدو المسلحة»(٤٨).

وكان النداء الأول الذي وجهه «اتحاد الجنود والضباط» يعتمد على نظرة أكثر تفاؤلاً نوعاً ما إلى الجيش وصيغ بلهجة أكثر وطنية منها طبقية. وصدر هذا النداء في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥ عندما كان الحزب يناضل لتفادي حلف بغداد، وحثّ «رجال الشجاعة الشهمة. . . المجندين والمتطوعين المتحمسين في كل قطعات الجيش. . . والضباط ذوي الأفكار النبيلة الذين يحبون بلدهم» على الخروج إلى الشوارع ببزّاتهم - وليست هناك إشارة إلى أسلحتهم - والوقوف كتفاً إلى كتف مع الشعب ضد «الإمبرياليين والخونة»(٤٩).

وفي وقت لاحق، أصبح الحزب أكثر أملاً، وبشكل مميز، بمفهومه للجيش. وظهر في تقييمات الحزب تشديد أكبر على «أهمية دور القوات العسكرية الوطنية في الثورة الوطنية». وصادق الكونفرنس الثاني للحزب الذي عقد في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ على هذا التوجه.

(٤٧) «حرية الوطن» (صحيفة «اتحاد الجنود والضباط»)، السنة ١، العدد ٢ الصادر في أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥، والسنة ٢، العدد ١ بتاريخ ٢ نيسان (أبريل) ١٩٥٦. وذكريات العقيد المهندس رجب عبد المجيد غير المنشورة وتصريح الزعيم ابراهيم حسين في ١٩٦٣ الموجود في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٥.
(٤٨) مخطوطة داخلية للحزب الشيوعي العراقي كتبت في العام ١٩٥٤ بعنوان «الجيش العراقي»، ص ٢٨.
(٤٩) نداء اللجنة الوطنية لاتحاد الجنود والضباط في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥.

وفي هذا الوقت كان الزعيم الركن اسماعيل علي قد أقام الاتصال مع قاسم. وبعد ذلك أقام قاسم علاقات، غير رسمية وغير منتظمة مع الحزب الشيوعي نفسه، وحافظ على هذه العلاقات بعد ارتقائه إلى رئاسة اللجنة العليا للضباط الأحرار، مستخدماً كوسيطين في ذلك رشيد مطلق، وهو صديق شخصي قديم، والمقدم وصفي طاهر[٥٠]، ابن عم الشيوعي المخضرم زكي خيري[٥١]. وفي مناسبات خلال العام ١٩٥٨، وفي الأشهر التي سبقت الثورة، التقى قاسم مباشرة مع كمال عمر نظمي، العضو الشيوعي في اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني، بعد أن كان يتخذ في كل مرة اجراءات احترازية كاملة. وكان قاسم يتصرّف في هذا كله من عنديّاته ومن دون علم اللجنة العليا للضباط الأحرار[٥٢].

وكانت اللجنة العليا قد قرّرت، منذ اليوم الأول لتأسيسها، أن تمنع كل الاتصالات بين الضباط الأحرار والمدنيين من أي لون كانوا. ولكن هذا أثبت كونه غير عملي. فقد أثّر تحرك الشيوعيين بعض الشيء على عمل اللجنة من ناحية. ومن ناحية أخرى، كان البعث قد بدأ منذ بعض الوقت ببناء خلايا لحسابه داخل الكلية العسكرية ومدرسة الطيران. وكان لبعض قادة حزب الاستقلال، وخصوصاً منهم فائق السامرائي، اتصالات شخصية بضباط مفردين. وأكثر من هذا فإنه مع تحالف الأحزاب ضمن «جبهة الاتحاد الوطني» في العام ١٩٥٧ تزايدت جهودها ضمن الجيش واتخذت، إلى حدّ ما، شكل التنسيق. ولم يكن لهذا أن يترك اللجنة العليا غير مبالية، وخصوصاً بعد أن شعرت اللجنة أن الجبهة تعمل بشكل يتّسم بالهواية أكثر من اللزوم، وأنها لم تميز الضباط «الوطنيين» عن أولئك «الفاسدين». وكانت عين مديرية استخبارات الأمن العسكري يقظة أكثر مما كان يُظَنّ. وكان هنالك أيضاً رجال يعملون بشكل مستور لحساب عدد من السفارات الأجنبية و«الصهيونية العالمية». ولهذا، فإن الجبهة لم تقدر الأخطار التي يمكن الخطوات الخاطئة أن تجلبها للضباط الأحرار حق قدرها. وفي ظل أمثال هذه الظروف رأت اللجنة العليا أنه لا يمكن إنكار ضرورة أن تتوقف الجبهة عن إجراء أي اتصال لاحق مع أفراد الجيش. وفوضت اللجنة العليا العقيد رجب عبد المجيد، أمين سرها، إيجاد الوسيلة لنقل مثل هذا التحذير إلى الجبهة. ولهذا الغرض، اتصل عبد المجيد بعبد الستّار علي الحسين، وهو محامٍ وعضو في حزب الاستقلال، الذي مرّر التحذير إلى صديق شنشل، أحد زعماء هذا الحزب وممثّله في الجبهة. ولم يذهب

(٥٠) حول وصفي طاهر انظر الجدول ٦ ـ ٢ في هذا الكتاب.

(٥١) حول زكي خيري انظر الجدول ٤ ـ ٢ في الكتاب الثاني.

(٥٢) تصريح كمال عمر نظمي عام ١٩٦٣ أمام المحققين البعثيين، ملف الشرطة العراقية رقم ق س/١١٩. وتصريح العقيد فاضل عباس المهداوي في جلسة المحكمة العسكرية العليا الخاصة المعقودة في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩، في «المحاكمات»، ١٩، ص ٧٦٠٤. وتصريح الزعيم الركن اسماعيل علي أمام المحكمة عام ١٩٥٨، المصدر السابق، ٢، ص ٤٨١. وأحاديث أجريت مع الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد وكامل الجادرجي في شباط (فبراير) ١٩٦٢. وعزيز الشيخ (عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي)، «جبهة الاتحاد الوطني قبل الثورة»، «اتحاد الشعب»، السنة ٢، العدد ١٤٣ بتاريخ ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٠، ص ٨.

التحذير هباء. وطلب حزب البعث من مؤيديه العسكريين الانضمام إلى الضباط الأحرار. وأكد الشيوعيون أن «اتحاد الجنود والضباط» التابع لهم لن يكون حجر عثرة، وتلبية لطلب اللجنة العليا فقد توقف هذا التنظيم عن توزيع دعايته المطبوعة. وأجرت الجبهة ككل التصحيح اللازم في خطها السياسي. وفي الوقت نفسه، أعربت الجبهة عن رغبتها بحضور أحد أعضائها اجتماعات اللجنة العليا. وفي حين أن هذه الرغبة لم تلبَّ، فقد تم الاتفاق في مطلع ١٩٥٨ على قيام اتصالاته، عند الضرورة، بين العقيد رجب عبد المجيد، عن اللجنة العليا، وصدّيق شنشل، عن الجبهة، ولكن قاسم، وكما أشرنا سابقاً، لم يلتزم بهذا الاتفاق وحافظ على الاتصالاته المستقلة لا مع الشيوعيين فحسب بل مع الوطنيين الديموقراطيين أيضاً[٥٣].

خلال النصف الأول من العام ١٩٥٨ اجتمعت اللجنة العليا للضباط الأحرار تكراراً لدراسة المشاكل المختلفة التي يمكن أن يجرّها انقلاب متصوَّر. ولم تكن مهمة اللجنة تقتصر على رسم خطة العمل الملائمة أو الاتفاق على المظاهر الرئيسية لنظام المستقبل، بل كانت تشمل أيضاً تقييم كل تحرّك مضاد محتمل حصوله والاحتياط له. وفي تناولها لهذه المشكلات، أو لمظهر أو آخر، أو للعناصر المرتبطة بها، لم تتبع اللجنة دوماً طريقاً منهجياً أو نظاماً منطقياً فعلاً، بل كانت تتناول هذه الأمور حسب ما ترى وبموجب ما تفرضه الظروف.

وكانت إحدى المشكلات التي فرضت نفسها باستمرار على اهتمام اللجنة منذ مطلع ١٩٥٨ هي احتمال التدخل العسكري من قبل أحد أطراف حلف بغداد أو الأطراف كلها. وانتهت اللجنة إلى أن ترى في هذا الاحتمال أكثر العقبات أهمية في وجه تنفيذ الانقلاب، وتزايد قلقها بالطبع حول التأكد من مدى قدرتها على الاعتماد، في اللحظة الحرجة، على المساعدة الصديقة للجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتي. وطرح اقتراح يقضي بإرسال أحد أعضاء اللجنة إلى الخارج لإجراء الاستقصاءات اللازمة، ولكن هذا الاقتراح لم يجد ما يلزمه من دعم. وتم الاتفاق في النهاية على أن يعهد بهذه المهمة إلى صدّيق شنشل، من جبهة الاتحاد الوطني. وطار شنشل في شباط (فبراير) إلى القاهرة حيث قابل الرئيس جمال عبد الناصر وتلقى منه تأكيدات قاطعة بأن الجمهورية العربية المتحدة ستدعم الثورة بلا أي تحفظ. وكذلك فقد أكد السفير السوفييتي في القاهرة، الذي تولى عبد الناصر بحث الأمر معه، أنه في حال حدوث عمل مضادّ فإن بلده سيقف إلى جانب العراقيين كما وقف إلى جانب المصريين أثناء العدوان الثلاثي في العام ١٩٥٦. وليس مؤكداً أن يكون أحد ما قد سعى إلى توضيح ما يعنيه الوعد السوفييتي من الناحية العملية. وعلى كلٍ، يبدو أن اللجنة العليا ارتاحت كثيراً إلى نتائج المهمة التي قام بها شنشل. وكذلك، فإنها ألزمت نفسها، وبالاجماع، باقتراح طرحه الزعيم الركن ناجي طالب ويقضي بأن يعلن العراق الاتحاد الفوري

(٥٣) ذكريات العقيد المهندس رجب عبد المجيد غير المنشورة وأحاديث مع فؤاد الركابي، أمين حزب البعث في الخمسينات، وكامل الجادرجي ومحمد حديد، رئيس ونائب رئيس الحزب الوطني الديموقراطي على التوالي.

مع الجمهورية العربية المتحدة إذا حصل أي تدخل معادٍ من قبل أي من أطراف حلف بغداد.

وبعد شهر أو اثنين، وفي ربيع تلك السنة، توجهت اللجنة إلى التساؤل حول النظام الثوري المقبل. ولم يكن البطء في اتخاذ القرار سمة من سمات اللجنة. وما كان للسياسيين أن يحققوا زحفاً ما حققته اللجنة وثباً، واتفقت في جلسة واحدة على الجمهورية. وقررت اللجنة في جلسة أخرى خطوات أخرى هامة منها: نفي الملك فيصل الثاني، ومحاكمة ولي العهد عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد بلا إبطاء وتنفيذ ما يصدر بحقهما من أحكام فوراً، ومحاكمة بعض رؤساء الوزارات السابقين وأعضاء سلطة القلة الحاكمة بتهمة «الخيانة والتعاون مع الامبرياليين والصهاينة»، وتطهير الجيش والحكومة من «الانتهازيين»، وتعيين ضباط من الجيش كحكام للمحافظات وادارات الشرطة والأمن الداخلي، وايجاد مجلس سيادة مؤلف من ثلاثة أشخاص يمارس حقوق الجمهورية، وتشكيل مجلس وزراء إما أن يكون مؤلفاً بشكل رئيسي من ضباط الجيش باستثناء ثلاثة مدنيين لوزارات المالية والصحة والعدل أو أن يكون مختلطاً وتحفظ فيه حقائب الدفاع والداخلية للعسكريين، وإقامة مجلس ثوري تحدد سلطاته بعد الثورة ويتألف من اللجنة العليا والضباط الأحرار، وتوضع في تصرفه فوراً القوات المسلحة للدولة كافة(٥٤).

أما بالنسبة إلى مهمتها الأكثر آنية، أي الاستعداد للانقلاب، فقد كرست اللجنة نفسها لنقاط مختلفة. وكلما رأت أمامها مشكلة تصارعت معها. وكثيراً ما لم يكن بامكانها أن تحسب الأمور وتبني عليها إلا على أساس التوقعات أو على أساس ما هو مجرد احتمال. وكان هذا ناجماً عن أنه في مساع من هذا النوع يمكن أن تذهب الخطط أدراج الرياح بسهولة نتيجة للدور الذي تلعبه المصادفة أو عند حصول طارىء ما، وهو ما يمكن تصوره بسهولة.

وطبيعي أن اللجنة لم تجد صعوبة في تحديد هدفها الذي يجب توجيه الانقلاب تجاهه، ألا وهو احتلال المؤسسات الرئيسية تقنياً ومراكز القيادة السياسية في مدينة بغداد، اما في آن معاً أو بترتيب مخطّطٍ له مسبقاً. وكان لبّ المشكلة يكمن في تذييل هذا الهدف بسلسلة مناسبة من الأفعال المؤدية إليه وفي إعطاء النتيجة الصفة الحاسمة والساحقة.

ومن الناحية العملية، كان لهذه المشكلة ثلاثة أوجه. فقد كانت المشكلة، في بعضها، مشكلة الوسيلة. وكان لدى اللجنة وحدات ضاربة كافية تحت تصرفها، ولكنها كانت كلها بلا ذخيرة. وكان الجيش كله بهذا الوضع. وكانت الحكومة تأمل أن تحصن بذلك نفسها من أية ضربة تأتيها من هذا الاتجاه. ولكن الضباط الأحرار تغلبوا على هذه الصعوبة، وليس بشراء ما يحتاجونه من مصر أو سورية، كما أشيع في ما بعد، بل بالخداع وبجهد دؤوب استمر أشهراً لوضع اليد على بعض الذخيرة التي كانت تستخدم في المناورات الليلية.

(٥٤) ذكريات العقيد المهندس رجب عبد المجيد غير المنشورة.

وإلى هذا، فإن الوحدات الضاربة أخذت يوم الانقلاب الذخيرة التي كانت مخزونة في مدرسة تدريب المشاة وفي أحد مراكز الشرطة السيّارة.

وكان الجانب الآخر الذي لا يقل أهمية من جوانب المشكلة هو ضرورة استثمار كل فوائد المفاجأة في الضربة. ولم تكن السرّية والسرعة كافيتين، بل من الضروري بالمطلق أن تتحرك الوحدات الضاربة من معسكراتها إلى بغداد من دون إثارة أية شكوك خصوصاً أن الحكومة كانت تخبىء في كمها خطة طوارىء تقضي بالتدمير المنظم للممرات والجسور وكل الاختناقات لمنع حدوث أي انقلاب و«تجميد» الجيش في ثكناته(٥٥). وهذا ما كان يعني عملياً ضرورة أن يتزامن الانقلاب مع سير للقوات باتجاه العاصمة أو عبرها مأذون من السلطات. وكان على القوات في تلك الظروف أن تكون أيضاً مخترقة بما يكفي من قبل الضباط الأحرار. وبهذا فقد كان هنالك طريقان أمام اللجنة، أحدهما هو توجيه الضربة في يوم الجيش - السادس من كانون الثاني (يناير) - مستفيدين من العرض العسكري المعتاد في هذه المناسبة. وكانت اللجنة قد درست هذه الفكرة بشكل جدّي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧. وكانت الخطة بسيطة: بدلاً من التحرك إلى أرض الاستعراض في معسكر الرشيد كان على الوحدات التي يقودها الضباط الأحرار أن تحتل العاصمة. وبالمناسبة، فإن اللجنة لم تكن في ذلك الوقت قد أخذت في اعتبارها بعد العقبة التي قد يشكّلها حلف بغداد ولا كانت قد حاولت صياغة المبادىء السياسية التي ستوجه مسارها. ولكن هذه الأسباب لم تكن وراء التخلي عن الفكرة، بل كان السبب هو أن العقيد عبد الرحمن عارف، آمر فوج فيصل المدرّع الذي يشكل القوة الرئيسية في الخطة، رفض بكل بساطة الموافقة على خطة اللجنة قائلاً إنه ليس لديه ما يكفي من الذخيرة لأسلحته وإنه لا يمكنه الاعتماد إلا على قلة من مرؤوسيه الضباط وإنه يتوقع المشاكل من نائبه العقيد سلمان الحصّان الذي كان على علاقة سيئة به. ونظراً لأنه لم يكن بإمكان اللجنة انتظار يوم آخر للجيش، بعد سنة، فقد ركزت أملها اليوم على احتمال قيام لواء أو آخر بقيادة رجال يوالونها بعبور بغداد أثناء قيامه بأداء واجب ما. ولم يكن أمام اللجنة غير هذا البديل.

ومن الواضح أن مشكلة تحقيق المفاجأة، بارتباطه المعقد بالتحرك المناسب للقوات، أصبحت هي مشكلة توقيت الانقلاب. ومن هذه الناحية، لم يكن باستطاعة اللجنة أن تأخذ في اعتبارها أكثر من ظرف واحد آخر. ونظراً لأن الإطاحة بالملكية أصبحت، منذ ربيع ١٩٥٨، الدافع الأول للجنة، فإنه إذا كان للضربة أن تنجح لا بد من تنفيذها في يوم يكون فيه أبرز ممثلي الملكية، أي نوري السعيد وولي العهد الأمير عبد الإله والملك، موجودين كلهم في العراق. وكان القبض على الثلاثة معاً هو الأمر الوحيد الذي يمكنه أن يؤدي إلى نجاح الانقلاب بشكل كامل.

(٥٥) أشار العقيد الركن عبد الوهاب أمين، عضو اللجنة العليا، إلى هذه الخطة في تصريح أدلى به أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة في ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨. أنظر: وزارة الدفاع، «المحاكمات»، ٥، ص ٢٠١٣ - ٢٠١٤.

وفي أواخر حزيران (يونيو) وصلت إلى اللجنة العليا معلومات تقول بأن لواء المشاة العشرين تلقّى الأوامر بالتحرك يوم ٣ تموز (يوليو) - ثم أجِّل التحرك إلى السابع منه ثم إلى ليل ١٣ - ١٤ منه - باتجاه الأردن انطلاقاً من معسكره في جلولاء. وكانت كتيبتان من أصل كتائب اللواء الثلاث بإمرة اثنين من الضباط الأحرار. وكان على اللواء أن يمر ببغداد وصولاً إلى جسر الخِرّ الذي يقع بالقرب من القصر الملكي. وفهمت اللجنة فوراً أن ساعة الصفر أصبحت في متناول اليد. ولكنها انشقت وهي تقف الآن على عتبة الثورة.

وكان التوتر قد أخذ بالتراكم منذ مدة داخل اللجنة. وكان هذا التوتر ناجماً إلى حد غير قليل عن فقدان الشريحة الأصغر سناً من الضباط الأحرار للصبر. وكان كثيرون منهم، تواقين كما هم للعمل وضجرين من النصائح بالصبر، قد هددوا قبل ثلاثة أسابيع أو أربعة بالانفصال عن اللجنة العليا ومتابعة السير بأنفسهم. ووجدت هذه الروحية التعبير الأفضل عن نفسها، داخل اللجنة، في شخص العقيد الركن عبد السلام عارف، وهو رجل يتمتع بشجاعة لا شك فيها ولكنه متسرع في أحكامه. وكان ميالاً إلى الحض على مبادرات خطرة، ولكنه لم يكن قادراً على أخذ زملائه معه إليها. وعلى العموم، فإنه لم يكن ليستريح. ذات يوم خميس - يحتمل جداً أنه كان الثاني عشر من حزيران (يونيو) - أعلن في اجتماع للجنة، وبشكل مفاجىء، أنه قرر، هو والزعيم الركن عبد الكريم قاسم (الذي لم يكن حاضراً الاجتماع) القيام بالانقلاب يوم السبت التالي. وكان هذا النبأ بمثابة المفاجأة للجميع. وشعر بعض أعضاء اللجنة بأنهم أهينوا. واحتجّ هؤلاء بحرارة قائلين إنه لا يمكن اتخاذ القرارات بهذه الطريقة، وأن اليوم المختار غير ملائم نظراً لوجود ولي العهد خارج البلد ولأن السير بهذه السرعة يشكل استدعاء لفشل مرّ. ولكن عارف لم يتزحزح عن موقفه، ورد قائلاً: إما السبت أو لا شيء. وبالمصادفة، فإن عارف هتف في هذا الاجتماع نفسه، ومن دون مقدمات ولا أسباب ظاهرة، قائلاً: «أقول لكم أيها الاخوان، **ماكو زعيم إلا كريم**»، ويعني بذلك عبد الكريم قاسم. ولم تمض أشهر كثيرة إلا وكان الشيوعيون يرددون هذا الشعار - الايقاع ضد عبد السلام عارف نفسه.

وتسببت غرابة أطوار عارف بتقديم الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد، النائب الأول للرئيس، والزعيم الركن ناجي طالب، النائب الثاني، والعقيد الركن عبد الوهاب أمين، العضو البارز في اللجنة، استقالاتهم، ولكنهم أقنعوا في الاجتماع التالي بسحبها. ولكن عارف المقدام ضغط ثانية من أجل عمل مبكر. وحاول العقيد الركن محسن حسين الحبيب لجم نفاد صبره، ويبدو أنه وجّه إليه خلال ذلك كلمات قاسية. وإذ شعر عارف أنه بمواجهة الجميع فإنه قاطع اللجنة منذ ذلك اليوم وما بعد. وحصل هذا قبل أسبوعين أو نحو ذلك من وصول نبأ يقول بأن تحرك لواء المشاة العشرين إلى الأردن قد تقرر.

وبدأت الآن تحصل أشياء غريبة. ففي أواخر حزيران (يونيو) عقد اجتماع الهدف منه تحديد يوم الانقلاب واتخاذ الاستعدادات الأخيرة اللازمة، ولكنه ما كاد يبدأ حتى ووجه بالمشاكل. وليس السبب الذي كان وراء ذلك واضحاً، أما بالنسبة إلى الظروف الحقيقية فلا

يكاد يكون هنالك شكّ بها: عند افتتاح الاجتماع اقترح أحدهم - وسرعان ما قبل الاقتراح - تشكيل لجنة فرعية يعهد إليها بمهمة تقديم توصيات لملء المناصب الادارية العليا في النظام الثوري المقبل. وطرح اسم العقيد المتقاعد طاهر يحيى، ثم اسم الرئيس أول المتقاعد محمد سبع، كمرشحين للانتخاب لعضوية هذه اللجنة الفرعية. بعد ذلك طرح قاسم نفسه اسم عارف. ولكن العقيد رجب عبد المجيد اعترض فوراً على هذا الترشيح، وكان على وشك أن يعرض أسبابه (مقاطعة عارف للّجنة العليا ووجوده في مكان ناءٍ عن بغداد) عندما قاطعه قاسم بلهجة مريرة وحادّة متهماً إياه بأنه كان السبب في إبعاد عارف والتآمر لإبعاد أعضاء معيّنين عن اللجنة العليا. واتهمه كذلك بتوسيع شقّة الخلاف في صفوف الضباط الأحرار. ولم يكن أحد يتوقّع هذا الانفجار، وأقلهم توقعاً له كان عبد المجيد نفسه، الذي بدا أن ليس له يد في قصة عارف، وإن كان ليس كامل البراءة بشأن النشاط التقسيمي، على الرغم من أننا لا نملك دليلاً يبرهن ذلك. ويؤكد عبد المجيد - الذي أخذت هذه التفاصيل من ذكرياته - أنه شعر عند هذه النقطة أن الهجوم عليه كان معداً مسبقاً وأنه هدف إلى «نتائج معينة» يخصّ حسابها المستقبل وسيستخدم عملياً لتبرير معاملة مخصصة لبعض أعضاء اللجنة العليا بعد انتصار الثورة. ومهما يكن الأمر، فإن عبد المجيد، الذي استاء كثيراً، طلب إجراء تحقيق فوري لكشف حقيقة الوقائع، وأضاف بحسم أنه ليس مستعداً للتعاون مع رجل يثير في وجهه أمثال هذه الاتهامات الخطيرة التي لا أساس لها من الصحة. واشتد توتر الجوّ إلى درجة اضطرت المجتمعين إلى رفع الاجتماع.

وعادت اللجنة إلى الاجتماع في الثالث أو الرابع من تموز (يوليو) في بيت قاسم في العلوية من دون عبد المجيد، الذي رفض حضور الاجتماع. ونظر المجتمعون في مسألة التوقيت الدقيق للانقلاب ولكي تختار - بين أشياء أخرى - أعضاء مجلس وزراء الثورة والمجلس الثوري ومجلس السيادة، ولكنها لم تفعل ذلك أبداً. فقد سمع قرع على باب البيت، ودخل شخص مجهول، تحدث على انفراد مع قاسم ثم ذهب. عندها أعلن قاسم أن الاستخبارات العسكرية علمت بالاجتماع وسوف تلقي القبض على المجتمعين في أية لحظة. وسارع شركاء قاسم إلى التفرق من دون أن يعرفوا، إلا بعد الثورة، أنه لعب عليهم.

ولم تجتمع اللجنة بعد ذلك أبداً. وانتظر أعضاؤها في الأيام التالية إشارة من قاسم دون جدوى، بينما عاملهم قاسم وكأنهم غير موجودين. بل إنه حاول، ومن خلال العقيد عبد اللطيف الدرّاجي، الذي التقاه العقيد الركن محسن حسين الحبيب والعقيد رجب عبد المجيد مصادفة في نادي الضباط مساء الجمعة، الحادي عشر من تموز (يوليو)، أن ينقل الانطباع بأن موعد الانقلاب قد أُجِّل وأن لواء المشاة العشرين لن يضرب أثناء تقدمه انطلاقاً من جلولاء بل سيمرّ أوّلاً عبر بغداد ويتحرك نحو الفلّوجة ثم يعود أدراجه، في يوم يحدد في ما بعد، وينفذ الانقلاب. ولم يخدع أعضاء اللجنة بسهولة هذه المرة. وعلى العموم، فإنهم أخذوا بالتحرك الآن بقلق مؤلم، ولم تغمض لأحدهم عين ليلة ١٣ - ١٤ تموز (يوليو) لما يجيش داخلهم من غليان ونفاد صبر استمر حتى الصباح.

واعتُقِد في وقت لاحق أن قاسم وعارف تآمرا في ما بينهما قبل أسبوعين من الانقلاب وقررا استبعاد زملائهما من أي دور قيادي سواء في الثورة أم في النظام الذي سينبثق عنها. ووجد هذا الاعتقاد بعض ما يدعمه في التصريح الذي أدلى به عارف أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨، وجاء فيه: قال لي الزعيم: «لنكن لطفاء معهم كإخوة. . . أما العمل الحاسم فبيني وبينك»[٥٦].

عند الساعة ٢١٠٠ من ليل ١٣ ـ ١٤ تموز (يوليو)، أخلى لواء المشاة العشرون بقيادة الزعيم الركن أحمد حقي، والمؤلف من ثلاث كتائب تضم كل منها ألف رجل، معسكر جلولاء وتحرك، والأردن هدفه النهائي، باتجاه بغداد الواقعة على مسافة ١٤٠ كيلومتراً إلى الجنوب الغربي. وفي حوالى الساعة ٢:٣٠ صباحاً توقف اللواء في بني سعد، على بعد حوالى ١٠ كيلومترات عن العاصمة. وكما رسم مسبقاً، بدأ العقيد الركن عبد السلام عارف، آمر الكتيبة الثالثة، عند هذه النقطة عمله. وبشيء من الحيلة أقنع الزعيم حقي بأن يسبق الوحدة إلى الفلّوجة، ثم حاول إقناع العقيد الركن ياسين محمد رؤوف، آمر الكتيبة الثانية، بالانضمام إلى الانقلاب، وأضاع وقتاً ثميناً في محاولته هذه، وإذ فشل في اقناعه فإنه اعتقله بمساعدة العقيد لطيف جاسم الدرّاجي، آمر الكتيبة الأولى، الذي كان ضمن العملية منذ البداية. وبعد أن أصبحت لعارف سيطرة كاملة جمع كل ضباط اللواء، وكشف لهم بكلمات مختصرة وحماسية هدف الحركة والخطّة المرسومة لتنفيذها. وربما يكون ما قاله قد حرك غرائزهم، أو أن بعضهم ـ على الأقل ـ كان شديد الخجل أو شديد السلبية الأمر الذي جعله لا يشكّل عقبة. ثم إن عدداً غير قليل منهم كان أصلاً من الضباط الأحرار، ولا بد أن هؤلاء مهّدوا الطريق نفسياً أمام موافقة الجميع التي تحققت الآن. وإذ تحرر ذهن عارف من أية مخاوف من هذه الناحية، أعطى أمره بمتابعة التقدم.

وعند الساعة ٤:٣٠ صباحاً، أو حول ذلك، دخل اللواء بغداد. وسارعت كتيبة العقيد الدراجي الأولى إلى قصر الرحاب في الضفة الشرقية واتخذت لها مواقع في النقاط الادارية الهامة، بما فيها وزارة الدفاع. واندفعت الكتيبة الثانية، التي أصبحت الآن بإمرة المقدم فاضل محمد علي، إلى الأمام نحو الكرخ في الضفة الغربية وحيّدت مركز الشرطة السيّارة في الصالحية واستولت على مستودعات ذخيرتها. وكذلك فقد عبرت كتيبة عارف نفسه (الثالثة) إلى الكرخ وكان عليها أن تضع يدها على محطة الإذاعة وبيت نوري السعيد والقصر الملكي. وفي الوقت نفسه تحركت مجموعات عديدة من الضباط بقيادة مباشرة من لجنة الاحتياط للضباط الأحرار ـ الذين نذكر بأنهم كانوا على اتصال بعارف منذ أيار (مايو) ـ وكما هو متفق عليه مسبقاً لاحتلال معسكر الرشيد واعتقال كبار القادة والضباط.

وتم كل شيء على ما يرام وحسب ما خطط له، باستثناء هرب نوري السعيد. ويبدو

(٥٦) وزارة الدفاع، «المحاكمات»، ٥، ص ٢١٧٩ و١٩٩٣ و٢٠١٤ و٢٠٨٩ ـ ٢٠٩٠. وذكريات العقيد المهندس رجب عبد المجيد غير المنشورة. وأحاديث مع هذا الأخير ومع الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد. و: غالب «قصة. . .»، ص ٦٥ وما يليها وص ٧٦ وما يليها.

أيضاً أن إعدام أفراد العائلة المالكة بإطلاق النار عليهم في حدائق القصر لم يكن أمراً مقرراً مسبقاً. واستناداً إلى الملازم فالح حنظل من الحرس الملكي، والذي لم يعرّف نفسه بالثورة ويعيش الآن في أبو ظبي، فإن حرس القصر لم يردوا على إطلاق نار الأسلحة الخفيفة الذي بدأ في حوالى الساعة ٦:١٥ صباحاً، ولاهم ردوا بعد ذلك بنصف ساعة على قصف المدفعية المضادة للدبابات التابعة لفوج فيصل المدرع، بإمرة العقيد عبد الرحمن عارف، الذي أحضر من معسكر الوشاش لدعم فريق الهجوم الأساسي المؤلف من حوالى أربعين رجلاً. وبدا منذ البداية أن الأمير عبد الإله كان عازفاً عن المقاومة. وربما يكون قد خاف انضمام كل الحرس الملكي الذي يعد ألفين، أو بعضه، إلى الثوار إن هم أمروا بالخروج للمقاومة. ويحتمل أن يكون قد فهم أن اللعبة انتهت وأنه أصبح وجهاً لوجه مع مسار للأحداث لا يمكن تغييره. في هذه الأثناء، أشعل القصف حريقاً. وكانت أعمدة الدخان تتصاعد إلى السماء من قاعة القصر العليا المحترقة. وكانت الحركة تتزايد نموّاً في الخارج. ودخل الميدان مزيد ومزيد من الجنود. وراحت الجماهير تتدفق من كل أنحاء المدينة وقطاعاتها إلى مسرح الأحداث وسرعان ما تتوحد مع القوات. وعند الساعة ٧:٤٥ صباحاً، وبعد محادثة قصيرة بين قائد الحرس الملكي ومبعوثي المحاصرين للقصر استسلم الحرس. وقبل الساعة ٨:٠٠ بقليل خرج الملك والأمير وبقية أعضاء العائلة الملكية من الباب الخلفي للقصر، مرتبكين، إلى الفناء ليواجهوا نصف دائرة من الضباط. بعد لحظات، ظهر آتياً عدواً من الباب الرئيسي، وفي يده رشاش، الرئيس عبد الستار سبع العبوسي، وكان أحد المبعوثين المفاوضين، وأطلق النار فجأة ومن وراء الظهور على العائلة المالكة. وأدى عمله هذا إلى تفجر سيل من الرصاص الذي جاء من كل ناحية ومن كل من كان يحمل سلاحاً. ولم يسقط إلى الأرض الملك وجمعه فقط، بل سقط أيضاً ثلاثة من الضباط الذي كانوا يشكلون نصف الدائرة. واعترف الرئيس العبوسي، الذي لم يكن عضواً في العصيان من الأساس، والذي جاء إلى المكان بعد أن سمع نداء عارف الموجه عبر الاذاعة، للملازم حنظل في وقت لاحق، أنه كان في تلك اللحظة «يمر بنوبة وشعر وكأن غمامة سوداء تغطي رؤيته، وأنه ضغط على زناد رشاشه بلا وعي ومن دون معرفة بما كان يدور حوله»[٥٧].

أما نوري السعيد فقد قبض عليه ـ كما هو معروف ـ في اليوم التالي متنكراً بزي امرأة، وقتل فوراً بيد رقيب من سلاح الطيران. وبعد دفنه، سحبت الحشود الغاضبة جثته ثانية من القبر وسحلتها في الشوارع، مثلها مثل جثة ولي العهد المكروه كراهية عنيفة، ثم شنقت الجثة ومزقت إرباً، وأحرقت في النهاية. هل كان هذا عملاً وحشياً أو لا إنسانياً؟ ربما لا يكون إصدار مثل هذا الحكم ملائماً، ولكن علينا أن نضيف ـ لا تبريراً بل توضيحاً ـ أن نوري

(٥٧) الملازم فالح حنظل، «أسرار مقتل العائلة المالكة في العراق» (بيروت؟، ١٩٧١) ص ٩٣ وما يليها وص ١٣٧. وربما كان ضرورياً أن نذكّر هنا أن اللجنة العليا للضباط الأحرار كانت قد قررت مصير الملك وولي العهد (انظر ص ١٠٦). ومن ناحية أخرى، يجب أن نذكّر هنا أيضاً أن قاسم وعارف قد تجاهلا باستمرار الكثير من قرارات اللجنة.

وولي العهد لم يكونا أبداً رحيمين بحياة الناس. ثم: أيستغرب أن تنبع اللاإنسانية من الأوضاع اللاإنسانية التي كان يعيشها «شرقاوية» - سكان الأكواخ الطينية - بغداد؟

قبل حوالى ٩٠ دقيقة من القضاء على العائلة المالكة، في حوالى الساعة ٦:٣٠ صباحاً، بدأ عارف يقرأ بنفسه من الإذاعة «البلاغ رقم (١)» معطياً للجمهور أول نبأ عن الانقلاب. وجاء في البلاغ الذي صدّر بعبارة ﴿باسم الله الرحمن الرحيم﴾ القرآنية ما يلي:

«يا شعب العراق النبيل،

«بالاتكال على الله، وبمعونة أبناء الشعب المخلصين والقوات المسلحة الوطنية، قمنا بتحرير الوطن الحبيب من عصبة الفساد التي نصّبتها الإمبريالية...

«أيها الإخوة،

«الجيش منكم ولكم، ولقد نفّذ رغبتكم... وواجبكم هو دعمه... (بالغضب المنصبّ على قصر الرحاب وبيت نوري السعيد)[٥٨]. ولا يمكن للنصر أن يكون كاملاً إلا بحمايته من مؤامرات الإمبريالية وأدواتها. لهذا فإننا نتوجه إليكم بالنداء للإفادة إلى السلطات عن كل المنتهكين والخونة والفاسدين لكي يتم اقتلاعهم...

«أيها المواطنون،

«(بينما نبدي إعجابنا بروحكم الوطنية المتحمسة... ندعوكم إلى البقاء هادئين وإلى المحافظة على النظام والوحدة... لمصلحة الوطن)[٥٩].

«أيها الناس،

«لقد أقسمنا على التضحية بدمائنا وبكل ما هو عزيز من أجلكم. اطمئنوا إلى أننا سنستمر بالعمل من أجلكم، وسيعهد بالسلطة إلى حكومة تنبثق منكم وتستوحيكم. وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا بإقامة جمهورية شعبية تدعم وحدة العراق الكاملة، وتلزم نفسها بروابط الأخوّة مع الدول العربية والإسلامية، وتحافظ على مبادىء الأمم المتحدة وقرارات مؤتمر باندونغ، وتحترم كل المواثيق والمعاهدات بما يتفق مع مصالح الوطن. واستناداً إلى ذلك، فإن الحكومة الوطنية (الجديدة) ستسمى من الآن فصاعداً الجمهورية العراقية...

القائد الأعلى
للقوات المسلحة الوطنية»

خلال ساعات من هذا الاعلان سادت إرادة الثورة كل مكان. وراحت وحدات الجيش، واحدة بعد الأخرى، تهرع إلى إعلان تأييدها أو تسلّمها الضباط الأحرار. وعند

(٥٨) حذفت هذه الكلمات من الإذاعات التالية للبلاغ.
(٥٩) أضيفت هذه الكلمات إلى البلاغ بعد أن خشيت الحكومة الجديدة عنف الجماهير.

الظهر دخل قاسم بغداد على رأس لواء المشاة التاسع عشر، بعد أن كان قد انتظر معرفة النتائج في معسكر المنصور على بعد ٩٥ كيلومتراً من العاصمة، واتخذ لنفسه مقرّاً في وزارة الدفاع. وهكذا انتهت الملكية، وكانت بضع صليات المدفعية كافية لإسقاطها. وباستثناء مقاومة واهنة أبداها حراس بيت نوري السعيد، ما من يد ارتفعت دفاعاً عنها[٦٠].

هل أسهم الشيوعيون وشركاؤهم في جبهة الاتحاد الوطني بأية طريقة في السهولة التي تداعت الملكية بها؟ أصبح من المؤكد الآن أن الشيوعيين عرفوا مسبقاً بنيّات قاسم. وتكفّل ضباط مقربون إليه بإبقاء قيادة الحزب على علم جيد بما كان يجري. وأكثر من هذا، فإنّ قاسم نفسه أخبر كمال عمر نظمي، العضو الشيوعي في اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني، يوم الجمعة في ١١ تموز (يوليو)، باليوم المحدد للانقلاب. ووصل خبر بالمعنى نفسه أيضاً إلى كامل الجادرجي، رئيس الوطنيين الديموقراطيين، وصدّيق شنشل، سكرتير حزب الاستقلال، وفؤاد الركابي، زعيم البعثيين. واتخذت جميع الإجراءات اللازمة لدعم مبادرة الضباط الأحرار فوراً[٦١]. من ناحية؛ وضع مركز الحزب الشيوعي كل منظماته في حالة الاستنفار ليلة ١٣ - ١٤ تموز (يوليو) ملمّحاً فقط بطريقة مبهمة جداً إلى سبب اتخاذ هذه الخطوة. وفي الوقت نفسه، أصدر المركز «توجيهاً عاماً» إلى مسؤولي لجان الحزب الرئيسية. وحمل التوجيه الذي لم يكن موقعاً تاريخ ١٢ تموز (يوليو)، وهو يستحق إيراده هنا، ليس فقط لأنه حدد المواقف الأساسية للحزب عشية الانقلاب، بل أيضاً لأنه ينظر إلى ما بعد ١٤ تموز (يوليو) وينذر بالنزاع المأساوي القومي - الشيوعي الذي كان له أن يأتي:

«نظراً للوضع الحرج للأمور، داخلياً وعلى الجبهة العربية، ولإمكانيات تطورها بين لحظة وأخرى، وتأكيداً لوحدة الأفعال السياسية لمنظمات حزبنا في حالات الطوارىء المفاجئة في الظروف المعقدة، فإننا نرى من الضروري التشديد حالياً في شعاراتنا على ما يلي:

١ - الانسحاب من حلف بغداد، وإلغاء الاتفاق الثنائي مع بريطانيا، ومقاومة مبدأ آيزنهاور.

٢ - إطلاق الحريات الديموقراطية لجماهير الشعب... وإطلاق المساجين السياسيين...

(٦٠) «مذكرات عبد السلام عارف»، «روز اليوسف»، العدد ١٩٨٠ بتاريخ ٢٣ أيار (مايو) ١٩٦٦، ص ٢٨ - ٢٩، والعدد ١٩٨١ بتاريخ ٣٠ أيار (مايو) ١٩٦٦، ص ٢٦. وتصريح عارف في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة، «محاكمات»، ٥، ص ٢١٧٩. وأحاديث مع العقيد رجب عبد المجيد والزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد والرئيس الأول الركن المتقاعد محمود الدرّة. وغالب، «قصة...»، ص ٧٦ وما يليها. و«الوقائع العراقية»، العدد ١ بتاريخ ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٨.
(٦١) ١٩٦٣، تصريح كمال عمر نظمي، الممثل الشيوعي في جبهة الاتحاد الوطني، في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/١١٩. وأحاديث مع الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وصدّيق شنشل وفؤاد الركابي.

٣ - تبنّي إجراءات فعالة لحماية ثروتنا الوطنية واقتصادنا الوطني... وحل المشكلات المتعلقة بمعيشة الجماهير.

٤ - تأليف حكومة تتبع سياسة عربية وطنية مستقلة... وتخدم السلام... وتحول «الاتحاد العربي» إلى اتحاد حقيقي بين العراق والأردن والتوحد على أساس فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة. [وكان هذا الموقف يتفق مع الموقف الذي تبنته جبهة الاتحاد الوطني منذ نيسان (أبريل) ١٩٥٨][٦٢].

«ونرى كذلك أن من المناسب التشديد أيضاً على:

١ - ضرورة تجنب الشعارات الملتبسة أو المتطرفة أو الشعارات التي تمجد هذا الزعيم أو ذاك للحركة الوطنية أو العربية مما يجعلنا نطلق شعاراتنا الأساسية في الظل ويصغّر نضال الجماهير والجبهة الوطنية. [في هذا طعن واضح تجاه عَبَدة البطل الناصريين].

٢ - ضرورة إظهار حذر أكبر تجاه الأنواع المختلفة من المكائد والمؤامرات [في هذا تحذير من البعث والآخرين نابع من تجربة الشيوعيين في سورية][٦٣] وتجاه نشاطات عملاء الامبريالية...

وأخيراً، لا بدّ من العمل على تعبئة أوسع الجماهير الشعبية دعماً للشعارات الصحيحة في أية لحظة وحول الشعارات السامية لحركتنا الوطنية الديموقراطية كمهمة أساسية في كل الظروف»[٦٤].

ولم تكن قد مرت ساعات كثيرة على وصول التوجيه إلى أيدي منظمي الحزب الأساسيين إلا وبدىء بسماع أصوات الطلقات الأولى التي أطلقها جنود عارف على قصر الرحاب الملكي. وبدأ أعضاء الحزب بالتدفق خارجين من بيوتهم ومخابئهم السرية. وتزايدت الحركة دقيقة بعد أخرى، وما إن صارت الساعة ٨:٠٠ صباحاً إلا وكان كل الأتباع الناشطين للحزب في الشوارع. وخرج كذلك القوميون من كل الألوان. وقبل مضيّ وقت طويل ازدحمت العاصمة بالناس - «شرقاوية» وآخرين - والكثير منهم بمزاج قتالي، يوحّدهم شعور واحد: «الموت للخونة وعملاء الامبريالية». وكان الأمر يشبه موجة المدّ الآتية، التي لفّت أولاً، وبعنف، بيت نوري السعيد والقصر الملكي، ثم سرعان ما امتدت إلى القنصلية والسفارة البريطانيتين وقصور أخرى، وأصبحت مرعبة وساحقة في زحفها إلى درجة أن العسكريين الثوريين - القلقين مما يحدث - أعلنوا منع التجول، ثم أعلنوا في وقت لاحق بعد الظهر الأحكام العرفية. وبعد أن انحسرت الحشود في النهاية، وبعد هبوط الظلام، كان

---

(٦٢) انظر ص ١٣٨ و١٣٩.

(٦٣) انظر ص ١٣٥ وما يليها.

(٦٤) الحزب الشيوعي العراقي، «في سبيل صيانة مكاسب الثورة وتعزيز جمهوريتنا العراقية» (غير مؤرخ)، ص ١ - ٢.

تمثال فيصل، رمز الملكية، ملقى مفتتاً على الأرض، وكانت صورة الجنرال مود، فاتح بغداد، ملقاة في الغبار خارج المستشارية البريطانية القديمة المحترقة.

هل لهذا التحرك الجماهيري، الذي لم يكن يقلّ حتى في التقدير المتحفظ عن مئة ألف إنسان في بغداد وحدها والذي تنامى حجماً وكثافة في الأيام التالية، أي مغزى تاريخي؟ إن الأمر المدهش في عملية قلب الحكومة نفسها هو أن عديد القوات التي نفذتها لم يكن يزيد عن ثلاثة آلاف رجل، وكان ثلثا هؤلاء بلا ذخيرة على الإطلاق، أما الباقون - كتيبة عبد السلام عارف - فكانوا لا يحملون أكثر من صليات قليلة للواحد منهم. في ضوء هذه الحقيقة، كان لخروج مئة ألف شخص إلى الشوارع، والوحشية التي عبّر فيها بعضهم - على الأقل - عن مشاعرهم، وزن كبير في تحديد النتيجة التاريخية لذلك اليوم المصيري، وأكثر مما يمكن الإنسان أن يعترف به للوهلة الأولى. ولا تنسَ هنا طبعاً أن عارف كان يعتمد على الدعم المحتمل لوحدات أخرى بقيادة الضباط الأحرار. ولكن هذا لا يقلل من أهمية الدور الذي لعبته حركة العامة. فقد عرقلت هذه الحركة أية أعمال مضادة معادية ممكنة بسدّها الشوارع والجسور، لا في بغداد فحسب بل في مدن أخرى أيضاً. والأهم من هذا هو أنه كان للجماهير، بفضل عنفها، تأثير نفسي هائل، إذ إنها زرعت الرعب في قلوب مؤيدي الملكية، وأسهمت في شلّ إرادتهم، وأعطت الانقلاب طابع العمل الذي لا سبيل إلى مقاومته، وهو ما شكّل الحصن الحصين له.

ولكن الأمر الأكيد هو أن هذا ليس إلا بعض التفسير للسهولة التي تم بها تفتيت النظام الملكي. وبغضّ النظر تماماً عن فجائية الانقلاب وفعاليته، هناك كذلك حقيقة أن الملكيين لم يكونوا يملكون في ١٤ تموز (يوليو)، وعلى مستوى القاعدة، أكثر من مظهر سلطةِ وكانوا قد فقدوا منذ مدة كل شروط وجودها الحقيقي، أي ثقة وإخلاص القطاعات الأوسع من العناصر الواعية سياسياً في الجيش وبين المواطنين عموماً. وبكلمات أخرى، فإن الانقلاب نجح بهذه السرعة وهذا الحسم لأنه كان يعبّر عن توجه عام في المجتمع، وإن كان هذا التوجه يحمل طابعاً سلبياً.

هل ترقى أحداث ١٤ تموز (يوليو) إلى مستوى الثورة أم أنها مجرد انقلاب؟ إن والديمار ج. غالمان، سفير الولايات المتحدة السابق في العراق، يرى أن ما حدث ذلك اليوم لا يمكن تسميته ثورة بشكل من الأشكال، ويقول إنه «كان ببساطة استيلاء على السلطة من قبل جماعة صغيرة محددة». وفي حين أنه يعترف بأنه كانت هنالك مظاهرات، فإنه يضيف أن هذه المظاهرات كانت خالية من أي صفة «عفوية»، وأن «جموع الناس المهلّلة الجامحة» التي شاركت فيها كانت - كما يصرّ - «لا تمثل العراقيين بل رعاعاً جمعهم المحرضون»[٦٥]. ولا شك في أن غالمان يعتمد على اللون إلى حد كبير نسبياً. ولا شك - أيضاً - في أن مشاركة حوالى مئة ألف شخص في التظاهرات تشكل شيئاً أكثر من الذي يحاول وصفه. وإن كان هذا لا يهدف

---

(٦٥) W.J. Gallaman, *Iraq under General Nūrī*, p. 205.

إلى إنكار وجود «الرعاع» بين الحشود، فإن من المفيد أن نذكّر أن «الرعاع» يظهرون تقريباً في كل ثورة، وفي النهاية فإن الثورة عبارة عن شأن فظ وقاس وعنيف، في جزء منها على الأقل. وأكثر من هذا، فإن عناصر التحريض والتنظيم الواعي ليست بالضرورة غريبة عن مفهوم الثورة، وهو ما يبدو أن غالمان يفترضه. ولكن، وبغضّ النظر تماماً عن مسألة مشاركة العامة، فإن علينا الاعتراف فوراً بأنه إذا كان لأحد أن يعزل رؤية المرء للدور المبادر الذي لعبه لواء المشاة العشرون بقيادة عارف، أو للعمل التحضيري الطويل للضباط الأحرار، فإنه لا بدّ له من الموافقة على أن ما حصل يوم ١٤ تموز (يوليو) كان عملاً من تخطيط جماعة صغيرة بمعزل وسرية عن الشعب. وهكذا كان الأمر فعلاً، بشكل جزئي. ولكننا نكرر أن على المرء أن ينظر نظرة أوسع أفقاً إلى الأشياء. وعلى المرء كذلك، وعلى الأقل، أن يضع أحداث ١٤ تموز (يوليو) في إطارها التاريخي الطبيعي. وبهذا المنظور، تبدو هذه الأحداث وكأنها ذروة نضال جيل كامل من الطبقات الوسطى والوسطى الدنيا والعاملة، وأوج ميل ثوري كامل ومتشرب في الأعماق كانت له تعبيراته التي تمثلت بانقلاب ١٩٣٦ والحركة العسكرية ١٩٤١ والوثبة ١٩٤٨ والانتفاضة ١٩٥٢ ثم انتفاضات ١٩٥٦. وكان الضباط الأحرار، بخيوطهم المرئية وغير المرئية، مقتنصين في هذا الميل. وكانت معرفتهم جزئياً ـ كما يتضح من أحاديثهم ـ بأن العمل على المستوى الشعبي وحده لا يمكنه أن يطيح بالنظام القديم هي التي قادتهم إلى الإمساك بزمام المبادرة[66]. ولكن، لا يكفينا أن ننظر إلى الوراء. ويجب ألّا يقتصر حقل الرؤية عندنا على ما سبق أحداث ١٤ تموز (يوليو) بل أن يشمل أيضاً ما تلاها. والواقع أن إلقاء نظرة سريعة على الآثار اللاحقة يكفي لجعلنا نعرف أننا أمام ثورة أصيلة. ولم يكن لظاهرة سياسية سطحية أن تطلق كل تلك المشاعر بهذا العنف، أو لتثير المخاوف أو الآمال بهذه الجدية التي غزت سنتي ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩. والواقع أن ١٤ تموز (يوليو) أتى معه بأكثر من مجرد تغيير في الحكم. فهو لم يدمّر الملكية أو يضعف كل الموقع الغربي في المشرق العربي بطريقة جذرية وحسب، بل إن مستقبل طبقات بأسرها ومصيرها تأثر بعمق. ولقد دمرت إلى حد كبير السلطة الاجتماعية لأكبر المشايخ ملاكي الأراضي ولكبار ملاكي المدن، وتعزز نوعياً موقع العمال المدينيين والشرائح الوسطى والوسطى الدنيا في المجتمع. وتغير كذلك نمط حياة الفلاحين نتيجة لانتقال الملكية من ناحية ولإلغاء أنظمة النزاعات القبلية وإدخال الريف في صلب القانون الوطني من ناحية أخرى. وصحيح أن الثورة لم تتجذر بالعمق بما يكفي، ولكن هذا ما يميل إلى تمييز كل الثورات التي تلعب فيها عناصر الطبقة الوسطى دوراً تقريرياً تقريباً. وصحيح كذلك أن التيه ميّز مسار الثورة وأنها كانت لها تعاقبات صعود وهبوط، ولكن هذا ناجم عن عدم انسجام الطبقة الوسطى وعن الانشقاقات في صفوفها وصفوف سلك الضباط، الذي هو ذراعها المسلّحة والشرعية القائدة فيها.

(٦٦) قال قاسم في ٩ آب (أغسطس) ١٩٥٨: «لو اعتقدنا أن باستطاعة الشعب أن يزيل كابوس الظلم (الجاثم على صدره) لما تدخّلنا بالقوة المسلحة، ولكننا كنا نعرف أن الناس يائسين ولا من يدافع عنهم». انظر: العراق، «مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطابات الزعيم... ١٩٥٨»، ص ١٧ ـ ١٨. وكذلك فقد عبّر قاسم عن الفكرة ذاتها في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨، المصدر نفسه، ص ٣٦.

وتمثّل العامل السببي الآخر في الضغط الذي مارسته الطبقات الأدنى، أي ضغط الطبقات التي يقودها الشيوعيون والتي تعمل بأيديها. وهناك أيضاً الحقيقة الأساسية جداً، وهي أن الثورة، بنسفها بنية السلطة القديمة والتركيبة الطبقية القديمة، أخلّت بالتوازن الدقيق القائم بين المجتمعات العرقية والطائفية المختلفة في العراق، وأساساً بين العرب والأكراد وبين الشيعة والسنّة، والناجم عن عدم التساوي في التطور الاجتماعي لهذه المجتمعات أساساً. وكانت إحدى النتائج غير السارّة لذلك هي ثورة الأكراد، التي جاءت لتضاف، وبشكل حادّ وصارخ، إلى تقلّبات الثورة وصعوباتها. لهذه الأسباب كلها، ونظراً لتعاقب الانقلابات، فإن الثورة ما زالت[*] تعيش حالة من الميوعة، ويشكّ في أن تحقق في المستقبل المنظور توازناً اجتماعياً مقبولاً وثابتاً. ولكن في هذا الكلام شيء من التعميم والاستباق.

(*) تجدر الاشارة إلى أن المؤلف نشر كتابه هذا للمرة الأولى في العام ١٩٧٨، أي أن هذا الحكم عنده يعود إلى أواسط السبعينات (المترجم).

الفصل السابع

«زعيم أوحد».. وسلطة مزدوجة

ربما يكون تعبير «الزعيم الأوحد» قد ولد على لسان متملّق لا قيمة له، ولكنه كان لهذا التعبير أن يكون صياغة سياسية جيدة الإعداد. وأول ما استعملت هاتان الكلمتان ـ كما هو مؤكد تقريباً ـ في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٨، ومن قِبَل ضابط صغير من المحيطين بقاسم. وعلى العموم، ونظراً لأنه يبدو أن أحداً لا يستطيع أن يحدد لنا هوية هذا الرجل، فإنه ما من سبيل إلى معرفة ما إذا كان مرتبطاً بالشيوعيين أم لا، خصوصاً وأن الشيوعيين تبنوا فوراً هذا الشعار ونشروه على أوسع نطاق ممكن. والواقع أنه أصبح، في فترة كان الخطر الحقيقي يحدق بهم، النقطة الرئيسية في نداءاتهم العامة، الأمر الذي مكنهم من إيجاد بؤرة تركيز واضحة لتيارات شديدة الغموض قائمة في وسط جماهير عراقية واسعة شديدة التباين في ما بينها، واستطاعوا، بجرهم هذه الجماهير وراءهم، أن يخرجوا بقوة من العتمة إلى المسرح المكشوف وأن يحوّلوا مسار الثورة، وإنْ لحين، إلى صالحهم. وما كان لصرخة أخرى أن تخدم أغراضهم بشكل أفضل، فهي لم تقتصر على إيلائهم حظوة عند قاسم، بل إنها ضربت كل منافسيهم الفوريين في آن معاً: من عارف إلى عبد الناصر والبعث وكل القوميين العرب الآخرين. وإذ تسلّح الشيوعيون بهذا، فإنهم ساروا إلى الأمام على طريق بناء أجهزة للسلطة على المستوى الشعبي، حتى بعد أن بدأ تجسّد هذه الصرخة وسلطة الدولة في القمة يتقلصان، وأصبحت السلطة أكثر بساطة وتزايدت عزلة، وأصبحت، أخيراً، هشّة إلى حد خطير. وباختصار فإن هذه الصرخة تبدو أشبه بردّ طبيعي على الوضع المأساوي الذي واجهه هؤلاء بعد ١٤ تموز (يوليو). ولكن هذه النقطة بحاجة إلى معالجة أوسع.

كان النظام الذي انبثق من ثورة تموز (يوليو) قد حمل، في أشهره الأولى، طابع الالتباس. وبدءاً، كان هنالك تمركز شديد، لا شك فيه، للسلطة السياسية. وبكلمات أخرى، فإنه لم يكن هنالك شخص أو قوة أو مؤسسة يسيطر أو تسيطر على المسرح. وعلى الورق، ومنذ ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥٨، أي منذ صدور الدستور المؤقت، أوكلت السلطتان

التشريعية والتنفيذية إلى مجلس الوزراء[1]. ولكن العقيد عبد السلام عارف كان يتمتع، كآمر مباشر للوحدة العسكرية التي نفذت الانقلاب، بهيبة كبيرة، وكان يقول ويفعل من دون الرجوع إلى تلك الهيئة، وبدا وكأنه بدأ يصل إلى الأعلى بالأدوات الجديدة التي صارت بين يديه: مناصب نائب القائد العام للقوات المسلحة ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية. وكان الزعيم عبد الكريم قاسم، بصفته قائداً أعلى للقوات المسلحة ورئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع ورئيساً رسمياً للضباط الأحرار، هو أيضاً، وبحكم صفاته ومسؤولياته هذه، يشكل مركز نفوذ مستقلاً، وكان يسير، في معظم الأحيان، في اتجاه مخالف لخط سير عارف. ولكنه لم يشعر، لا هو ولا عارف، بالقوة الكافية لتجاهل مجلس القادة تجاهلاً كاملاً، وهو المجلس الذي تشكل بعد الثورة مباشرة والذي كان يضم بعض أبرز الضباط الأحرار (انظر الجدول ٧ ـ ١)، الذي صار يشارك الآن، وإن بشكل غير نظامي إلى حد ما، في رسم السياسة وتوزيع المناصب العسكرية. يومها، كان مجلس الرئاسة المؤلف من ثلاثة رجال، والذي كان يُفترَض أن يمارس مهمات رئاسة الجمهورية، وخصوصاً منه رئيسه أمير اللواء الركن نجيب الربيعي ـ وهو ضابط محترم على نطاق واسع ـ أكثر من مجرد زخرف مضاف. وإلى هذا، والآن كما في المستقبل، ونظراً لضعف خبرة ضباط الجيش وانخفاض مستواهم السياسي، فإن بعض المدنيين في مجلس الوزراء، وخصوصاً من له معرفة خبيرة في مجاله ـ والرجال القلائل جداً من أمثال محمد حديد وزير المالية، تحديداً ـ كان لهم وزن كبير في الحكم الفعلي، وكانت لهم القيادة في أشياء كثيرة بفضل صبرهم وطرقهم غير المباشرة، وإن كانوا كثيراً ما يضطرون إلى النزول عند نزوات الضباط، وعلى الرغم من أن هؤلاء الأخيرين تصوروا أنهم كانوا يقودون الأمور بوسائلهم الخاصة.

ولم يضف إلى الارتباك الناجم عن عدم وجود نقطة مركزية للسلطة التنافس المتزايد بين قاسم وعارف فحسب، بل أضيفت إليه الخلافات التي نشأت بين الضباط الأحرار قبل الثورة بوقت قصير أيضاً[2]، والتي كانت الآن تغلي وتفور تحت ستار الانسجام شديد الشفافية. ولم يستطع كثيرون من الضباط الأحرار أن يغفروا فوراً استبعاد قاسم وعارف لهم في اللحظة الأخيرة من أي دور هام في الانقلاب الذي عملوا له طويلاً[3]، واستاؤوا كثيراً من أن قاسم وعارف قطفا وحيدين ثمار المجد بينما قدموا كلهم الكثير من التضحيات. وكانت مرارتهم أعظم نتيجة للطريقة المتعجرفة التي تجاهل بها الأخيران اتفاق انشاء المجلس الثوري[4] وملء مجلس القادة بالزعماء والعقداء من جماعتيهما. وكانت لدى عدد غير قليل من أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار أسبابه الشخصية التي تحزنه. وتألم العقيد رفعت الحاج سرّي، مدير الاستخبارات العسكرية، من نوع من عدم التقدير له، ولم يعترف له بدوره كمؤسس لحركة

(١) المادتان ٢١ و٢٢ من الدستور المؤقت. وكانت سلطة إصدار القوانين تمارس بمصادقة مجلس السيادة.
(٢) انظر ص ١٠٧ وما يليها.
(٣) انظر ص ١٠٨ ـ ١١٠.
(٤) انظر ص ١٠٦.

الضباط الأحرار، علناً، إلا بعد مضيّ وقت طويل. ورأى العقيد عبد الوهاب الشواف في تعيينه آمراً لحامية الموصل نوعاً من النفي الذي لا يستحقه. وأما تعيين العقيد رجب عبد المجيد، أمين سر اللجنة العليا، في منصب أمين سر هيئة التنمية الصغير فلم يناسب تقديره لنفسه. وكان لهذه الأمور كلها أن تنتهي، بمرور الزمن، إلى خلق مشاكل جديدة.

وكان العامل الآخر المؤدي إلى الشك هو الطبيعة الهجينة للقوى المؤيدة للنظام الجديد. وهذا ما انعكس على تركيبة مجلس الوزراء الذي ضم أعضاء شديدي التباين في أصولهم وطباعهم وأفكارهم ومصالحهم (انظر الجدول ٧ ـ ٢). وكان رئيس الوزراء، عبد الكريم قاسم، من ذوي الدخل المتوسط ولكنه ابن لعائلة عاملة فقيرة، وكان شخصاً مراوغاً جداً وإلى حدّ الغرابة، ولم تكن له بعد آراء سياسية مميزة. أما نائب رئيس الوزراء، عبد السلام عارف، فكان ابناً لبائع قماش صغير، وكان شديد الاندفاع، ومتقلب المزاج، ومغرقاً في إسلامه. وكان سريع التأثر، وإلى درجة ملحوظة، بأكثر الآراء السياسية تعارضاً وأقلها انسجاماً وتكاملاً. وأما محمد حديد، وزير المالية الوطني الديموقراطي الموهوب، ابن التاجر النافذ والشهير. ونسيب آل الصابونجي أغنى عائلات الموصل، فكان لديه تعاطف تجريدي مع الاشتراكية، أما علاقاته العملية فكانت مع الطبقة الصناعية الصاعدة. وكان حديد مديراً عاماً لشركة استخراج الزيوت النباتية ومالكاً لنحو خمسة بالمئة من أسهمها، وكانت له نقطة تطابق في المصلحة مع نوري فتاح، من كبار صناعيّي بغداد ونائب رئيس الشركة المذكورة وأحد كبار مساهميها ـ بين أشياء أخرى ـ ورئيس البنك التجاري العراقي والمدير الإداري لشركة فتاح باشا للغزل والنسيج وأحد المالكين الرئيسيين لشركة الاسمنت المتحدة وشركة الاسمنت العراقية. وعلى النقيض من ذلك، فإنّ وزير الاقتصاد، ابراهيم كبّه، كان ماركسياً وأستاذاً جامعياً سابقاً في التجارة، ويتحدر من عائلة تجارية معروفة كانت أكثر نجاحاً في القرن التاسع عشر ولكنها مالت إلى الفقر، لسبب أو لآخر. وكان وزير التربية والتعليم، الدكتور جابر عمر، العميد السابق لكلية الحقوق والمشارك في حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١، قد احتك، من ناحيته، بالنازيين خلال الحرب العالمية الثانية. أما وزير الزراعة، هديب الحاج حمود، فكان يملك حوالى عشرة آلاف دونم[5] من أراضي زراعة الرز الخصبة في محافظة الديوانية، وكان معجباً بليو تولستوي ويعامل فلاحيه ـ منذ ما قبل الثورة ـ بطريقة مثالية ويعطيهم، كمكافأة، ٦٠ بالمائة من إنتاج الأرض، مسبباً بذلك توتراً كبيراً في العلاقات الزراعية المحلية. وأما وزير الاتصالات والأشغال، الشيخ بابا علي، فكان الابن المثقف للشيخ محمود، «السيد» والزعيم الروحي لأصحاب طريقة القادرية الباطنية وعضو البرزنجانيين ـ أهم عائلات السليمانية ـ والمالك لـ ٣٩٨٧٤ دونماً من الأراضي المروية بالأمطار في العام ١٩٥٦، سنة وفاته[6]. وكان الشيخ محمود، علاوة على ذلك أشهر الثوار الأكراد. وأما وزير الإرشاد، الإنسان الدمث، لطيف المعشر، وخريج كلية الحقوق في السوربون،

(٥) ١ دونم = ١,٦١٨ آكر = حوالى ٢٥٠٠ متر مربع أو ربع هكتار.
(٦) تم الحصول على هذا الرقم من وزارة الإصلاح الزراعي.

الجدول رقم ٧ - ١
مجلس القادة عام ١٩٥٨

الاسم	الرتبة والمركز	المرتبة أو الدور في حركة الضباط الأحرار قبل الثورة	تاريخ ومكان الولادة	الأصل العرقي والطائفة	الأصل الطبقي ومهنة الأب	الميول السياسية	سيرة الحياة اللاحقة
عبد الكريم قاسم	زعيم ركن. قائد أعلى للقوات المسلحة. رئيس وزراء ووزير دفاع	رئيس اللجنة العليا للضباط الأحرار.	١٩١٤، بغداد. أصله من الصويرة.	عربي - سني (أم فيلية كردية، شيعية)	الطبقة العاملة، ابن عامل نجارة.	عراقوي، متعاطف ناشط مع الفقراء.	قتل ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٣.
عبد السلام عارف	عقيد ركن. نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. نائب رئيس وزراء. وزير داخلية.	عضو اللجنة العليا للضباط الأحرار.	١٩٢١، بغداد. أصلة من قرية السميكة في محافظة الرمادي.	عربي - سني	البورجوازية التجارية الصغيرة. ابن بائع قماش.	عروبي مع التصاق شديد بالقيم الإسلامية.	أعفي من منصبه كنائب للقائد الأعلى في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨ ومن مناصبه الأخرى في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨. ولتفاصيل أخرى أنظر الجدول ٦ - ٢.
نجيب الربيعي	أمير لواء ركن. رئيس مجلس السيادة.	متعاطف مع الحركة ويحظى باحترام شديد بين أعضائها.	١٩٠٤، بغداد.	عربي - سني	طبقة المشايخ الملاك الوسطى. حفيد شيخ قبيلة ربيعة، وابن مسؤول حكومي كبير.	أكاديمي أكثر منه عسكرياً سياسياً.	رئيس مجلس السيادة حتى ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٢، عندما تقاعد.
أحمد صالح العبدي	زعيم ركن. رئيس أركان وحاكم عسكري عام.	عضو جماعة قاسم - عارف داخل حركة الضباط الأحرار.	١٩١٢، بغداد.	عربي - سني	طبقة صغار الملاك. ابن «سركال»[أ] ملاك صغير.	لا سياسي. محافظ اجتماعياً. صديق شخصي قديم لقاسم.	احتفظ بالمناصب التي كان يشغلها حتى ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣، ثم تقاعد.
محيي الدين عبد الحميد	زعيم ركن. آمر الفرقة المدرعة الرابعة.	نائب أول لرئيس اللجنة العليا للضباط الأحرار.	١٩١٤، بغداد.	عربي - سني	الطبقة العسكرية الوسطى. ابن زعيم في الجيش.	متأثر بأفكار جماعة «الأهالي» والحزب الوطني الديموقراطي.	عين في ٩ شباط (فبراير) ١٩٥٩ وزيراً للتربية، وفي ١٩٦٠ وزيراً للصناعة، واحتفظ بهذا

يتبع

تابع جدول رقم ٧ - ١

الاسم	الرتبة والمركز	المرتبة أو الدور في حركة الضباط الأحرار قبل الثورة	تاريخ ومكان الولادة	الأصل العرقي والطائفة	الأصل الطبقي ومهنة الأب	الميول السياسية	سيرة الحياة اللاحقة
							المنصب حتى ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣، عندما سجن ثم تقاعد.
عزيز العقيلي	زعيم ركن، آمر الفرقة الأولى.	عضو جماعة قاسم - عارف داخل حركة الضباط الأحرار.	١٩٢٠، الموصل.	عربي - سني	الطبقة العاملة. ابن جمّال.	عروبي محافظ في ميوله.	أعفي من آمريته في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٥٩ وحوكم في أيلول (سبتمبر) بتهمة الاشتراك بثورة الموصل ولكنه برّىء لعدم كفاية الأدلة. زعيم جناح في الجيش ١٩٦٣ - ١٩٦٧. تقاعد.
ناظم الطبقجلي	زعيم ركن. آمر الفرقة الثانية.	عضو جماعة قاسم - عارف داخل حركة الضباط الأحرار.	١٩١٣، بغداد. أصله من حماه في سورية.	عربي - سني	طبقة الملاكين الدينيين الوسطى. ابن صاحب جريدة «بين النهرين» التي ظهرت أيام الأتراك.	عروبي بالتصاق شديد بالقيم الإسلامية.	أعفي من آمريته في ١٤ آذار (مارس) ١٩٥٩، وأعدم في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩ لاشتراكه في ثورة الموصل.
خليل سعيد عبد الرحمن	عقيد ركن. آمر الفرقة الثالثة.	عضو جماعة قاسم - عارف داخل حركة الضباط الأحرار.	١٩١٨. بغداد.	عربي - سني	طبقة صغار الملاكين الدينيين. ابن إمام جامع ملاك.	لا سياسي، عقلية دينية.	احتفظ بمنصبه حتى ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ ثم تقاعد.
جلال الأوقاتي[ب]	عقيد جوّي ركن. آمر القوة الجوية.	مؤيد للحزب الشيوعي العراقي، على علاقة جيدة بقاسم.	١٩١٤، بغداد. أصله من عانة.	عربي سنّي (أمه تركمانية)	البورجوازية التجارية الوسطى. ابن تاجر متوسط.	شيوعي.	احتفظ بمنصبه حتى ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣، عندما قتل.

(أ) وكيل لملاك كبير للأراضي مسؤول مباشرة عن زراعتها.
(ب) جلال الأوقاتي هو ابن عم هاشم جواد الأوقاتي، وزير الخارجية ١٩٥٩ - ١٩٦٣.

الجدول رقم ٧ ـ ٢
أعضاء مجلس السيادة ووزارة قاسم الأولى

الاسم	المركز والميل السياسي	تاريخ ومكان الولادة	الأصل العرقي والطائفة	العمل قبل الثورة	الأصل الطبقي ومهنة الأب	سيرة الحياة اللاحقة
أمير اللواء الركن نجيب الربيعي	رئيس مجلس السيادة.	١٩٠٤، بغداد	عربي ـ سني	آمر سابق للفرقة الثالثة. سفير لدى العربية السعودية منذ ١٩٥٧.	طبقة المشايخ الملاكين الوسطى. حفيد شيخ قبيلة ربيعة، وابن مسؤول حكومي كبير.	رئيس مجلس السيادة حتى ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣. توفي عام ١٩٦٤.
محمد مهدي كبة	عضو مجلس السيادة. رئيس حزب الاستقلال.	١٩٠٠، بغداد	عربي ـ شيعي	صاحب أملاك. نائب سابق. وزير سابق للتموين.	طبقة «الجلبيين»(أ) الملاكين من ذوي الدخل المتوسط العالي المتاجرين بالسلع المحلية. ابن رجل دين.	استقال في ٧ شباط (فبراير) ١٩٥٩.
خالد النقشبندي	عضو مجلس السيادة.	١٩١٦، قرية بامرني في محافظة الموصل.	كردي ـ سني	مقدم ركن سابق تقاعد من الجيش ١٩٥٢. حاكم محافظة أربيل.	طبقة المرشدين الصوفيين(ب) الملاكين من ذوي الدخل المتوسط العالي والمنزلة الرفيعة. ابن ملاك أراض.	عضو مجلس السيادة حتى ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣. قتل في ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٣.
الزعيم الركن عبد الكريم قاسم	رئيس وزراء ووزير دفاع.	١٩١٤، بغداد	أب عربي سني وأم فيلية كردية، شيعية.	آمر اللواء ١٩ من الفرقة الثالثة.	الطبقة العاملة. ابن عامل نجارة.	قتل في ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٣.
العقيد الركن عبد السلام عارف	نائب رئيس الوزراء ووزير داخلية.	١٩٢١، بغداد	عربي ـ سني	آمر الكتيبة ٣، من لواء المشاة ٢٠ من الفرقة الثالثة.	الطبقة التجارية الوسطى الدنيا. ابن بائع قماش.	أعفي من مناصبه في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨. انظر أيضاً الجدول ٢٠ ـ ١ والجدول ٦ ـ ٢.
محمد حديد	وزير المالية. نائب رئيس الحزب الوطني الديموقراطي	١٩٠٦، الموصل	عربي ـ سني	مدير عام لشركة استخراج الزيوت النباتية ومالك لجزء منها. نائب سابق. وزير سابق للتموين.	طبقة «الجلبيين»(أ) من ذوي الدخل العالي، المتاجرين بالسلع المحلية. ابن تاجر.	استقال في ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٠.

تابع جدول رقم ٧ ـ ٢

الاسم	المركز والميل السياسي	تاريخ ومكان الولادة	الأصل العرقي والطائفة	العمل قبل الثورة	الأصل الطبقي ومهنة الأب	سيرة الحياة اللاحقة
الدكتور عبد الجبار الجومرد	وزير الخارجية.	؟، الموصل	عربي ـ سني	محام. نائب سابق.	الطبقة التجارية الوسطى. ابن تاجر.	استقال في ٧ شباط (فبراير) ١٩٥٩.
مصطفى علي	وزير العدل.	١٩٠٠، بغداد	كردي ـ سني	معلم سابق. محام. قاض في محكمة استئناف البصرة.	الطبقة العاملة. ابن عامل نجارة (وصديق شخصي لوالد قاسم).	استقال في ١٣ أيار (مايو) ١٩٦١ لأسباب صحية.
ابراهيم كبه	وزير الاقتصاد. ماركسي غير مرتبط بالحزب الشيوعي.	١٩١٩، بغداد	عربي ـ شيعي	أستاذ جامعة سابق في كلية التجارة. موظف في شركة خاصة.	طبقة «الجلبيين»(أ) الملاكين من ذوي الدخل المتوسط العالي المتاجرين بالسلع المحلية. ابن تاجر.	عين وزيراً للاصلاح الزراعي ١٩٥٩. أعفي من منصبه في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٦٠.
الدكتور جابر عمر	وزير التربية والتعليم.	؟، راوة	عربي ـ سني	عميد سابق لكلية الحقوق. أستاذ في الجامعة السورية.	الطبقة التجارية الوسطى الدنيا. ابن بائع قماش.	أعفي من منصبه في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨.
الزعيم الركن ناجي طالب	وزير الشؤون الاجتماعية.	١٩١٧، الناصرية	عربي ـ شيعي	آمر حامية البصرة.	طبقة الملاكين من ذوي الدخل العالي. ابن ملاك وتاجر ونائب رئيس بلدية الناصرية.	استقال في ٧ شباط (فبراير) ١٩٥٩. انظر أيضاً الجدول ٦ ـ ٢.
بابا علي	وزير الاتصالات والأشغال.	؟، السليمانية	كردي ـ سني	وزير سابق للاقتصاد. ملاك.	طبقة الأسياد(ج) والمرشدين الصوفيين(ب) من ذوي الدخل العالي. ابن الثائر الكردي الشهير الشيخ محمود، الملاك والزعيم الروحي لطريقة القادرية الباطنية في السليمانية.	استقال في ٧ شباط (فبراير) ١٩٥٩.

يتبع

تابع جدول رقم ٧ ـ ٢

الاسم	المركز والميل السياسي	تاريخ ومكان الولادة	الأصل العرقي والطائفة	العمل قبل الثورة	الأصل الطبقي ومهنة الأب	سيرة الحياة اللاحقة
فؤاد الركابي	وزير التنمية (الإعمار). أمين حزب البعث.	١٩٣١، الناصرية	عربي ـ شيعي	مهندس. موظف سابق في وزارة الاعمار.	الطبقة الوسطى الدنيا. ابن موظف حكومي.	عين وزيراً للدولة في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨ واستقال في ٧ شباط (فبراير) ١٩٥٩.
الدكتور محمد صالح محمود	وزير الصحة.	؟، كركوك	كردي ـ سني	طبيب.		استقال في ٧ شباط (فبراير) ١٩٥٩.
هديب الحاج حمود	وزير الزراعة. عضو في الحزب الوطني الديموقراطي.	١٩١٨، الديوانية	عربي ـ شيعي	ملاك.	طبقة الملاكين من ذوي الدخل العالي. ابن ملاك تحرري (ليبرالي).	استقال في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠.
صدّيق شنشل	وزير الارشاد. سكرتير حزب الاستقلال	١٩١٠، الموصل	عربي ـ سني	محام.	الطبقة التجارية ذات الدخل العالي. ابن تاجر حبوب.	استقال في ٧ شباط (فبراير) ١٩٥٩.

(أ) تجار من منزلة رفيعة وليس من ذوي الدخل العالي بالضرورة.
(ب) زعماء طريقة دينية باطنية.
(ج) الذين يدعون التحدر من النبي محمد.

صدّيق شنشل، فكان ذا خلفية تجارية وكان مديراً للدعاية في أيام رشيد عالي، كما كان سكرتيراً للجناح اليميني في حزب الاستقلال العروبي. وكان أصغر الوزراء سناً هو فؤاد الركابي. وهو مهندس من أصول متواضعة ورجل مليء بالحيوية، ولكنه ما زال مبتدئاً في السياسة. حصل على حقيبة الإعمار وكان في الوقت نفسه أميناً للجناح اليساري في حزب البعث العروبي.

ولم يكنْ من المتوقع لفريق بمثل هذا التنوع السيّء والمتناقض مع نفسه أن يعمل بانسجام حقيقي أو أن يستمر في الوجود طويلاً. والواقع أن تحالف القوى الذي عكسه هذا الفريق والذي التقى على أرضية العداء للنظام القديم أصبح الآن، وبعد انهيار الملكية، على وشك التفكك في أية لحظة.

وكان موضوع الوحدة العربية هو ما سرّع تحول التوافق الظاهري إلى انقسام حادّ، وقبل سنة واحدة فقط كان صهر العرب في أمة واحدة ووضعهم في ظل حكم واحد بمثابة الرؤيا عند المثاليين، وليس أكثر من شعور شعبي مبهم، وسلاح من أسلحة الأحزاب الطموحة أو صرخة تجار مهرة باحثين عن أسواق أوسع نطاقاً. وعلى العموم، ففي شباط (فبراير) ١٩٥٨ تحققت فكرة الوحدة العربية، وبشكل مفاجىء تقريباً، ولو جزئياً. فبعد مقدمات قليلة، وبتحرك هو أقرب إلى النبض المفاجىء منه إلى التأمل الهادىء، اندمجت سورية ومصر في الجمهورية العربية المتحدة. ولم يُعرف إلا بعد زمن أن الرابط الجديد كان ـ في أصله وأساساً ـ رداً مرتجلاً على نزاعات داخلية كانت تستهلك وتهدر سلك الضباط السوريين وعلى خوف البعث السوري على مصالحه المهددة بتزايد قوة الشيوعيين. ولكن ما إن مرت أشهر قليلة حتى أصبح واضحاً أن الجمهورية العربية المتحدة تعتمد، أكثر ما تعتمد، على ارتباط خفي وغير ملموس بين شخص عبد الناصر والجماهير الواسعة من السوريين المعجبين به، وأكثر مما تعتمد على تواصل عضوي أصيل بين شعبي سورية ومصر. وكانت هنالك سمة أخرى لا يمكن أحداً أن يخطئها ميزت الدولة الجديدة منذ البداية، وهي أنها تحمل، بفعل مبدأ وجودها نفسه، ميلاً ملازماً للتوسع إلى خارج حدودها. وفي الواقع، فإنه لم يكن أمام هذه الدولة أكثر من فرصة ضئيلة للاستمرار في البقاء إن هي لم تتجاوز هذه الحدود. وكان هذا واضحاً منذ تلك الأيام. ونظراً لضخامة حجم المصريين، عددياً على الأقل، فإن دخول دولة عربية مشرقية مجاورة أو أكثر إلى الجمهورية العربية المتحدة كان مسألة ملحّة من وجهة نظر السوريين، على الأقل لأن هذا يضيف إلى دورهم ويعطي الاتحاد قوة وصفة، العروبة الأصيلة. وبدا وكأن هذا سيستتبع، في الظروف القائمة، تقوية وجود البعث في أنحاء العالم العربي. وهذا هو ما جعل حزب البعث في العراق يطرح على جدول الأعمال اليومي، وبالكاد بعد أن أخذت ثورة ١٤ تموز (يوليو) تتلمس طريقها، مسألة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة.

وبادر ميشيل عفلق، الأمين العام للحزب، إلى شن حملته شخصياً. ووصل في ٢٤ تموز (يوليو) فجأة إلى بغداد، ولم يُضع وقتاً في جعل صوته مسموعاً. وقال أمام تجمع

لأتباعه: «لقد كان العراق دوماً حامل راية الوحدة العربية» وشدّد على أن «الرسالة» التي على القومية العربية أن تحققها «لا تتوقف، لأن القومية العربية هي الحياة نفسها»[٧].

واستناداً إلى بعثيّ جيد الاطلاع يفضل عدم ذكر اسمه فإن فؤاد الركابي، أمين الحزب في العراق، كان يعارض شيئاً ما الضغط على هذه النقطة. ولكنه كان لعفلق طريقه الذي اختطه وعمل فيه بشكل رئيسي من خلال سعدون حمادي، العضو الآخر في القيادة القطرية ورئيس تحرير صحيفة «الجمهورية» الموالية للحزب. في الوقت نفسه، يصر الركابي وحمادي كلاهما على أن عفلق لم يضغط من أجل الوحدة العربية بل كانت «جماهير الحزب» هي التي فعلت وبشكل «عفوي» تماماً. ويضيف الركابي أنه كان بالامكان سماع هتافات الجماهير والحشود صبيحة الثورة، وفي الإذاعة، وهي تهتف «نحنا جنودك يا ناصر»[٨].

والنقطة الهامة هنا هي أن البعث لم يكن بحجم المعركة التي صار عليه أن يدخلها. وفي النهاية، كان نمو الحزب في العراق حديثاً، ونذكّر أنه لا يعود إلّا إلى العام ١٩٤٩. وكان قادته المحليون بلا أسماء ولا خبرة. وكان عفلق ـ السوري ـ نفسه غير معروف للجماهير، ناهيك عن أنه كان مسيحياً. ولم يكن عدد البعثيين في العراق يزيد في العام ١٩٥٦ عن ثلاثمائة عضو. وعلى العموم، فخلال أشهر النشاط السياسي المكثّف في أعقاب الثورة ربما يكون عدد أعضاء الحزب قد تزايد بشكل حاد ووصل إلى ٣٠٠ «عضو عامل» و١٢٠٠ «نصير منظّم»[٩]، و١٠٠٠٠ متعاطف مع الحزب غير منظمين، كما يدّعي البعثيون أنفسهم[١٠]. وحتى يومها، كانت جاذبية الحزب لا تقارن إلا بالكاد مع جاذبية منافسيهم الشيوعيين.

ولكن الحزب عوّض عما ينقصه من قوة بعنف ونشاط تحركه. وكذلك فإنه طرح مسألة الوحدة بطريقة جعلت العراقيين الذين لهم آراء مختلفة عن آراء الحزب يشكّون في إخلاصهم للقضية العربية. وأكثر من هذا، فإن الحزب لم يتردد في استخدام اسم ناصر السحري. وأصبح الشعار المغنّى الذي يقول «الوحدة باكر باكر، مع الأسمر عبد الناصر» الايقاع المفضل عند أتباع الحزب. وكما حاول الحزب في سورية أن يثب ـ بلا جهد يذكر ـ إلى النفوذ الكبير ـ بالاتحاد مع نائب حماه الشعبي أكرم الحوراني عام ١٩٥٢ وبربط نفسه باسم عبد الناصر عام ١٩٥٨ ـ فقد حاول الآن أيضاً المسارعة إلى هدفه بتسلّق أكتاف جنود عبد السلام عارف والاختباء وراء عباءة هيبته. ولم يكن الطموح وحده هو ما يدفع البعث إلى هذا، بل إنه كان مدفوعاً أيضاً بالحماسة الحقيقية تجاه فكرة الوحدة المثالية التي حركت صفوفه.

وربما كان القول بأن عارف سمح لنفسه بأن يُستخدم بعيد عن الدقة. ويحتمل أن

(٧) «البلاد» (بغداد)، العدد ٥٢٧٥ بتاريخ ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٥٨، ص ٤.
(٨) حديث مع الركابي في القاهرة خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢، ومع حمادي في بيروت خلال شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨.
(٩) حول تعريف فئات العضوية هذه راجع ص ٣١٩.
(١٠) حديث مع الركابي، كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢.

يكون قد فهم أن العروبة هي فرصته السانحة. وربما كانت الوحدة العربية ـ كذلك ـ هي التعبير الحقيقي عن مشاعره في العمق. وعلى العموم، فإن كل الدلائل تشير إلى أنه كان يشعر بناصر بحرارة.

وإذ انساق عارف وراء اندفاعه الشخصي بلا علم من قاسم وبلا أي تفويض من الحكومة الجديدة، فإنّه طرح ـ في الواقع ـ مسألة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة منذ وقت مبكر جداً يعود إلى ١٨ تموز (يوليو) ١٩٥٨، عندما التقى للمرة الأولى بعبد الناصر في دمشق. واستناداً إلى رواية عارف نفسه، فإن عبد الناصر اتخذ الموقف القائل بأن على الثورة أن تثبت أقدامها قبل أي شيء آخر[١١]. وهذا ما يتفق مع التصريح* الذي أدلى به عارف لدى عودته إلى بغداد، إذ قال «إن العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق تستند إلى وحدة الهدف ووحدة الشعوب»[١٢]. ولم يذكر عارف شيئاً حول الاندماج أو حول أي ارتباط آخر من طبيعة دستورية. وعلى العموم، فخلال الأسابيع الناشطة التالية، وخلال تنقّله من مدينة إلى أخرى ملهباً، بابتهاجه المتقد، تعاطف الجماهير مع النظام الثوري، كان يصر على إيراد اسم عبد الناصر في كل خطبة ألقاها، مشيراً إليه على أنه «البطل» و«المحرر العظيم» و«شقيقنا المحبوب» أو «أخونا الأكبر في الكفاح»[١٣]. وفي الوقت نفسه، راح عارف يقترب أكثر فأكثر من حزب البعث ويعاشر قادته ويسامرهم. وفي ٥ آب (أغسطس) خرج عارف على الناس بنغمة جديدة، فأعلن ـ بطريقة تبدو عَرَضية ـ دعوته إلى «جمهورية ضمن الجمهورية العربية المتحدة»[١٤]. وفي ١٧ من الشهر نفسه كرر هذه الصيغة ولكن بتركيز أكبر[١٥]، وإن كان قد امتنع عن معالجة الفكرة، بل شدّد ببساطة وبإصرار أكبر منذ ذلك اليوم وصاعداً على أن «الجمهورية العراقية جزء لا يتجزأ من الأمة العربية» وأن «الأمة العربية شعب واحد» وأن «الوحدة ستتحقق بمشيئة الله»[١٦].

وخلقت حماسة عارف التي لا تهدأ جواً شديد التوتر. وخلقت هذه الحماسة آمالاً كبيرة وأثارت مخاوف كثيرة، وأخرجت إلى السطح كل الخلافات الكامنة بين العراقيين وعمقتها وزادتها سمّاً.

وهناك احتمال كبير جداً بأن عارف اللامسؤول لم يدرك معنى التحدي الذي لوّح به هو والبعث. والواقع أن الاندماج مع الجمهورية العربية المتحدة كان يعني تحولاً في حياة العراق والشرق الأدنى أكثر حدّة من التحول الذي شكّلته ثورة ١٤ تموز (يوليو). وكان له أن يفرض

(١١) «مذكرات عبد السلام عارف»، «روز اليوسف» بتاريخ ٣٠ مايو (أيار) ١٩٦٦، ص ٢٧.
(١٢) «الجمهورية» (بغداد) بتاريخ ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٥٨، ص ١.
(١٣) انظر مثلاً: «البلاد» (بغداد) بتواريخ ٢٧ و٢٨ و٣١ تموز (يوليو) و ٤ و ٦ و ٨ و ١٦ و ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٥٨، ص ٤ و١ و١ و٨ و١ و١ و١ و٨ على التوالي.
(١٤) المصدر السابق في ٦ آب (أغسطس) ١٩٥٨، ص ١.
(١٥) المصدر السابق في ٨ آب (أغسطس) ١٩٥٨، ص ١.
(١٦) انظر مثلاً المصدر السابق في ١٦ و٢٠ و٢٧ آب (أغسطس) ١٩٥٨، ص ١ و١ و٨ على التوالي.

على حياة الكثيرين وضعاً جديداً وأن يهدد الكثير من المصالح المحلية والدولية المكتسبة. وكان لا بد أن تقاوم هذا الاندماج، إن عاجلاً أم آجلاً، كل القوى التي لها مصالح في استمرار تفكك الأمة العربية. وعلى ما كانت عليه الأمور، فإن تأسيس الجمهورية العربية المتحدة أثار هواجس غير قليلة عند القوى الكبرى التي لها مواطىء أقدام في المنطقة. وكان لمنظور توسّعها أن يجعل هذه القوى أكثر قلقاً. وكانت إسرائيل وإيران والمصالح النفطية والممالك والمشيخات العربية قد شعرت، من ناحيتها، بأنها مهدّدة بالتأكيد. وكان لمثل مشروع الاندماج هذا معارضوه الأقوياء داخل العراق نفسه أيضاً. ولم تكن الأكثرية الشيعية في العراق، بمجملها، غير مهتمة بالاندماج في ما يبدو في رأيها دولة يسيطر عليها اللون السني، على الرغم من أنه لا عبد الناصر ولا بعث العراق - كان الركابي وحمادي كلاهما من أصول شيعية - فكّرا بطريقة طائفية ضيقة. وكذلك فإن الأقلية الكردية الهامة لم تكن تستسيغ، هي أيضاً، ادعاء الفكرة العربية لأنها كانت تخشى انحطاطها إلى منزلة الأقلية الضئيلة وغير الفعالة. وحتى داخل الجيش، الذي كان لزمن طويل حصن العروبة الأكثر مَنَعة، كان هنالك دوماً اتجاه محلي مميز. وكان هذا الاتجاه يضم الضباط الأكراد والتركمان أو الذين من ذوي الأصل المختلط أو الضباط العرب - الشيعة أو السنّة - الذين لم يكونوا يرغبون - لسبب أو لآخر - بحصول أي تغيير في التوزع القائم للقوى الاجتماعية.

وأما قاسم، الذي أعطى الجزء المسيطر من الضباط العروبيين داخل الضباط الأحرار، قبل الثورة، الانطباع بأنه يشاركهم مشاعرهم، فلم يتخذ بعد ١٤ تموز (يوليو) مباشرة أيّ موقف في هذا الاتجاه أم ذاك. وقال في ٢٧ تموز (يوليو): «ليست الوحدة شيئاً يقرره إنسان بمفرده بل يجب أن تقرره شعوب الدول العربية»[١٧]. وفي وقت لاحق، أعطى قاسم الضباط القوميين سبباً يجعلهم يعتقدون أنه ليس ضد الوحدة بل ضد الاندفاع الطائش نحوها[١٨]. وعلى العموم، ففي آخر صيف ١٩٥٨ لم يكن بوسع أحد أن يشكّ في أن قاسم قد رمى بثقله إلى جانب الاقليميين وأنه أصبح محطّ آمالهم على الرغم من مضيّه في التأكيد أنه «فوق الاتجاهات والميول»[١٩].

وبينما كان الوطنيون الديموقراطيون يعلنون توقهم إلى دخول العراق في اتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة شرط ضمان حرية الحياة الحزبية والحريات الديموقراطية الأخرى[٢٠]، فإنهم انضموا في الواقع إلى صفّ قاسم. ولكن الدعم الأقوى له، والذي كان حاسماً، جاءه من الحزب الشيوعي العراقي.

ولم يكن الحزب إقليمياً في الأساس. والواقع أن الشيوعية لا تتناقض بالضرورة مع الوحدة العربية مهما كانت الفوارق في أسسهما الفلسفية. وفي أيامهما، كان ماركس وانجلز

(١٧) «الحياة» (بيروت)، العدد ٣٧٦٥ في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥٨.
(١٨) حديث مع فؤاد الركابي، الأمين السابق لحزب البعث في العراق، أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٧.
(١٩) انظر ص ١٥٣ و١٥٦.
(٢٠) حديث مع كامل الجادرجي ومحمد حديد من الحزب الوطني الديموقراطي.

يجادلان من منطلق تعارض «مصالح البروليتاريا» مع «استمرار التقسيم [لأرض مولدهما] إلى دول صغيرة»، ووقفا بلا التباس إلى جانب قيام «جمهورية ألمانية واحدة لا تتجزأ»[٢١]. ولكن، ليس على المرء أن يعود إلى آباء الحركة الشيوعية ليثبت هذه النقطة، فهي أكثر من مؤكدة من خلال المواقف التي اتخذها الحزب في الماضي تجاه المسألة العربية. ويمكن الاستعراض السريع لهذه المواقف أن يسهل رؤية سلوك الحزب في العام ١٩٥٨ ومنظوراته الحقيقية.

في بداياته، كان للحزب اتجاهه العروبي. وهذا ما تدل عليه طبيعة أول جمعية مساعدة له كان قد تبنّاها، وهي «جمعية الأحرار» الصاخبة وإن كانت غير فعالة. وكان من البنود الأساسية الواردة في برنامج الجمعية المنشور عام ١٩٢٢ أن «ينظر إلى كل البلدان العربية كبلد واحد»[٢٢]، ولإبراز هذه النقطة كما يجب، واظهار تكريس الجمعية نفسها لهذا المبدأ فإن الجمعية فرضت على أتباعها أن يمروا بطقس القسم بـ «شرف العروبة» كعربون ولاء[٢٣]. وبما يتفق مع هذا، أعلنت الجمعية أيضاً عن نيتها نشر مبادئها «في كل الأراضي العربية»[٢٤]. والواقع هو أن مجرد ظهور هذه الجمعية في العراق أطلق عملية إقامة التواصل التنظيمي العلني بين مختلف الأقطار العربية، وإن بصورة ضعيفة. وكانت قد ازدهرت في سورية جمعية مثيلة تحمل الاسم نفسه منذ العام ١٩٢٥، وعلى أساس المشاعر نفسها. وبينما سرّعت «جمعية الأحرار» العراقية دمارها في أواخر العام ١٩٢٩، نتيجة لسلوكها المتهور، استمرّت شقيقتها السورية في العمل بضع سنوات أخرى بعد أن غيرت اسمها إلى «جمعية الوفاق العربي»، وكانت هذه خطوة محسوبة تهدف إلى مزيد من التشديد على طابعها العربي الجامع.

هذا الانحياز إلى العروبة الجامعة - الذي عكس، بالمناسبة، جاذبية للفكرة في الأراضي العربية المشرقية أقلّ مما عكس اهتماماً أظهره يومها السوفييت والعالم الشيوعي[٢٥] - لم يميز ببساطة المساعي الشيوعية الأقل أرثوذكسية والتزاماً، بل إنه يظهر - وإن بصيغة مجذّرة بحدّة - مع الملصقات الأولى التي ظهرت في العراق حاملة لشعار المطرقة والمنجل، والتي علقت في الناصرية ليل ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٢. وحملت هذه الملصقات شعاراً يقول: «عاش اتحاد الجمهوريات العمالية والفلاحية للبلدان العربية»[٢٦]. ولم يكن هذا الشعار شيئاً طرحه بسرعة أحد المستجدين في الحركة المحلية التي لم تبلغ سن الرشد بعد، بل كان قد طرح قبل ذلك بسنة في قرار تم تبنّيه خلال كونفرنس مشترك مع الحزبين الشيوعيين في سورية وفلسطين[٢٧]، وعكس في «لا واقعيته - الإشارة الخيالية إلى «جمهوريات العمال

(٢١) K. Marx and F. Engels, *Selected Works* (Moscow 1962), II, 332.
(٢٢) المادة ٩ من برنامج الجمعية. وهناك نسخة من البرنامج في ملف الشرطة العراقية المعنون «الحزب الحر اللاديني».
(٢٣) المادة ٤ من أنظمة الجمعية التي هناك نسخة منها في ملف الشرطة المذكور في الهامش السابق.
(٢٤) المادة ٣ و ٩ من الأنظمة.
(٢٥) انظر ص ٣٩٤ و٣٩٥ في الكتاب الثاني.
(٢٦) Iraqi Political Police, *Abstract of Intelligence of 1932, para: 1058 of 14 December 1932.*
(٢٧) هناك ترجمة روسية لهذا القرار في:
=

والفلاحين» - الخط المبالغ في جذريته الذي تبناه المؤتمر السادس للكومنترن في العام ١٩٢٨. ويجب أن نضيف هنا أن القرار المذكور كان واضحاً تماماً في أن الوحدة التي يجب أن يتجه الشيوعيون إليها هي وحدة «طوعية» و«فيدرالية» تحفظ «الاستقلال التام للدولة الوطنية» الخاص بالبلدان العربية المنتمية إليها[٢٨].

وتبخّر تعبير «جمهوريات العمال والفلاحين» عند التلامس الأول مع الواقعية، أما الصيغة المتعلقة بطوعية وفيدرالية الوحدة العربية فبقيت حية. وهذا ما أكده كونفرنس للأحزاب الشيوعية العربية عقد في خريف ١٩٣٥. وإذ كتب السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي عن ذلك الكونفرنس، من الذاكرة وبعد مضيّ ثماني سنوات، ومن دون الإشارة مرة واحدة إلى القرار فإنه قال إنه:

«بعد أن درس المندوبون المسألة [العربية] من جميع جوانبها، توصلوا إلى الاستنتاج أن شعار «الوحدة العربية» غير قابل للتنفيذ نظراً للتطور غير المتكافىء للبلدان العربية... ولعدم رغبة الملوك والأمراء في التخّلي عن عروشهم... لهذا، فقد قرر المندوبون... رفع شعار قابل للتحقيق... واتفقوا على «الاتحاد العربي» أي على الدعوة إلى اتحاد طوعي فيدرالي يضم بلداناً عربية مستقلة»[٢٩].

وعلى العموم، فإن الحزب لم يهلل بحماسة للمناقشات التي بدأت في العام ١٩٤٢ وانتهت بعد ثلاث سنوات إلى تأسيس الجامعة العربية. ولم يكن باستطاعة الحزب أن يتجاهل، في هذا الشأن، الدور المبادر الذي لعبه انطوني إيدن، وزير الخارجية البريطانية، وخشي أن يتحول هذا التحالف إلى أداة مضادة للسياسات السوفييتية. ولهذا، فقد وقف الحزب بشكل واضح ضد «اتحاد الملوك» أو اتحادٍ له أهداف «عدوانية»، أو اتحاد يتلاعب الامبرياليون بمقدراته، أو اتحاد يستخدم بأية طريقة كانت ضد إحدى الدول المنتمية إلى «جبهة الأمم المتحدة». وبدلاً من ذلك، فقد دعا الحزب إلى «اتحاد يستمد قوته من الشعب العربي... ومن الحركة الديموقراطية الدولية» ولا يضم إلا البلدان العربية التي تتمتع بالاستقلال وتمارس الديموقراطية «بالفعل وليس بالكلام»[٣٠].

وعندما وجدت الجامعة العربية في النهاية، في العام ١٩٤٥، تراجع الحزب إلى موقع الاحتراس اليقظ الذي أفسح المجال في مناسبات معينة في الفترة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ أمام نقد مكشوف ولكنّه مكبوح. بعد ذلك، أصبح الحزب شديد الانغماس في «الوثبة» وآثارها، ثم كان له أن يمر بضربات قمعية متوالية من حجم لم يترك له وقتاً للاهتمام بالجامعة، التي

= L. Madyar, and others, *Programmnye Dokumenty kommunisticheskikh Partii Vostoka* («Programme - Documents of the Communist Parties of the East») (Moscow, 1934), pp. 160 - 169.

(٢٨) المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٢٩) «القاعدة»، السنة ١، العدد ٨ بتاريخ ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣، ص ٥.

(٣٠) المصدر السابق، ص ٨.

أثبتت - على كل حال - أنها ليست ضد الاتحاد السوفييتي في الجوهر، ولا هي ذات قوة حقيقية يحسب لها أي حساب. بل إن الجامعة خيبت آمال العروبيين المتحمسين شيئاً فشيئاً حتى صاروا يعدّونها بين قوى الاتجاه الاقليمي المنافسة.

ومع ذلك، فقد أصبح الحزب بعيداً عن الموقع العروبي كما كان دائماً. والموقف الذي اتخذه في العام ١٩٤٨ من قضية فلسطين أبعده إلى أقصى حدّ عن القوميين من كل الألوان. وعانى الحزب في الوقت نفسه، ولهذا السبب، انخفاضاً حادّاً في عضويته العربية. وهذا ما سهّل، بلا أدنى شك، صعود الأكراد في العام ١٩٤٩ إلى أعلى المناصب في الحزب، وهو ما يفسّر بدوره، وإلى حدّ كبير، سبب ضآلة اهتمام الحزب في النصف الأول من الخمسينات بالموضوعات العربية. ومن نافل القول الإشارة إلى أن الشعور الأصيل وغير المصطنع بأمثال هذه الموضوعات لا بدّ أن يكون صعباً مزاجياً على الأكراد، مهما كانت قناعاتهم. ولكن كانت هنالك أيضاً قوة أخرى فاعلة يومها، فمنطق «الحرب الباردة» الذي جنح بالشيوعيين في كل مكان نحو أقصى اليسار زاد من التباعد بين الشيوعيين وأحزاب «البورجوازية الوطنية» بما فيها كلّ القوميين العرب. وفي العام ١٩٤٩، ربط إي. جوكوف، الأخصائي السوفييتي في الشؤون الشرقية، بين تسريع «عملية التحرر الاجتماعي والوطني لشعوب البلدان المستعمَرة والتابعة» و«الاستنكار عديم الرحمة للايديولوجيا البورجوازية الوطنية الرجعية بأشكالها المختلفة، سواء كانت هذه الكمالية [نسبة إلى كمال أتاتورك - المترجم] أم الغاندية أم الصهيونية أم القومية العربية»[٣١]. وقد لا يكون ضرورياً أن نضيف هنا - على الأقل في ما يتعلق بالعراق - أنّ خط التفكير هذا لم يكن منسجماً مع واقع الحياة الإنسانية القائمة. وتكفي النظرة السريعة، ومهما كانت سطحية، إلى الحقائق لكي تكشف أن القومية العربية كانت تضم قوى مختلفة، بعضها تقليدي وبعضها الآخر راديكالي بشكل عام، وأن القوى التقليدية آخذة في الانحسار فعلاً.

ولكن المزاج الذي عبّر جوكوف عنه تلاشى تدريجياً، وفي العام ١٩٥٥ عاد اهتمام الحزب الشيوعي العراقي بالقضية العربية الشاملة إلى الانبعاث مجدداً. وكان «الذوبان» وراء هذا التغير في موقفه، أي تخلي الروس عن نظرياتهم اليسارية واعترافهم بـ «المعسكر الثالث»، وانتقال قيادة الحركة القومية العربية من الأيدي التقليدية إلى الأيدي الثورية، والأخطار المحدقة بالقوميين والشيوعيين والملازمة لحلف بغداد، وتحوّل مصر وسورية إلى طلب المساعدة العسكرية والاقتصادية من الاتحاد السوفييتي، واقتراب البعثيين السوريين من الشيوعيين، وتزايد حدّة المشاعر القومية العربية التي ولّدها صعود شعبية عبد الناصر، وتعريب قيادة الحزب الشيوعي العراقي.

وبدأ الشيوعيون يتوجهون الآن بإصرار نحو القوميين، وعادوا في العام ١٩٥٦ إلى

(٣١) E. Zhukov, «Questions of the National and Colonial Struggle after the Second World War,» *Voprosy Ekonomiki*, No. 9 of 1949, p. 58.

إبراز الوحدة العربية في شعاراتهم[٣٢]. وعلى العموم، فإنهم ربطوا تحقيق الفكرة بتحقيق «اصلاحات ديموقراطية». وبكلمات أوضح، فإنهم لم يعترفوا إلا بوحدة تقرّ ـ في الأقل القليل ـ بحقهم في الوجود. وأكثر من هذا فإنّهم جعلوا الوحدة مشروطة بطرد الامبريالية من البلدان العربية، وهو ما كان يعني ـ عملياً ـ أنهم لا يرون الوحدة كمهمة تاريخية فورية. والواقع أن الوحدة يومَها لم تكن تبدو في أي مكان في الأفق.

أما في الجزء الأخير من العام ١٩٥٧ فقد تغيّر شكل الأفق فجأة. وما كان يبدو فكرة أكاديمية أصبح ـ بين ليلة وضحاها ـ مبدأً عملياً. وفي سورية المجاورة، طرح البعث مسألة الارتباط الفيدرالي بمصر بطريقة غاية في الحدة وكأمر ملحّ بشكل غير عادي.

وكان ذلك التحرك يتفق تماماً مع نظرة الحزب القومية العربية، ولكنه كان نابعاً ـ في الوقت نفسه وبشكل مباشر ـ من حالة علاقات الحزب بالشيوعيين. وكان التحالف الذي جمع بصعوبة وبشكل غير رسمي بين البعث وأتباع خالد بكداش منذ ١٩٥٥ وحتى منتصف ١٩٥٧، والذي مكّن الطرفين معاً من دفع القوى التقليدية إلى الوراء، قد تفكّك. ولم يعد بكداش يعتقد ـ كما كان يفعل في أيار (مايو) ١٩٥٦ ـ أن «الوفاق بين الحزبين الأكثر شعبية ووطنية، الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي»، ضرورة تاريخية[٣٣]. ومن ناحيتهم، كان لقادة البعث تحفظاتهم دوماً. واجتهد هؤلاء، في نشرة داخلية عممت في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦، ما وسعهم الجهد للتشديد على أن الشيوعية، بارتباطاتها الدولية، لا تتلاءم على الاطلاق مع طريقتهم في التفكير، وبالكلام صراحة وبدقّة، لم يكن هنالك أي «تعاون» بين البعثيين والشيوعيين بل مجرد «التقاء» مؤقت بين خطّيْ عمل غير متوافقين. وبينما ثمّن قادة البعث الحاجة، في الأمور التكتيكية، إلى «الواقعية والمرونة وتفهّم الظروف»، فإنهم حذّروا من «الخطر» الذي يشكّله الشيوعيون كلما قاربت سياساتهم المصالح العربية، لأنه ليس لهذا إلا أن يضيف إلى السهولة التي يمكنهم التأثير بها على العقول غير المسلّحة بالتعميمات البعثية الضرورية: وإلى جانب الشعارات المتفقة تماماً مع القومية سيسربون «صيغ المبادىء الشيوعية الأبعد مدى والأعمق مغزى من أي تلاقٍ عرضي في المواقف السياسية»[٣٤].

ولكن التطورات التي أثارت القلق الذي أثقل على قادة البعث في العام ١٩٥٧ كانت من طبيعة أكثر عملية وآنية. والواقع أن الاعتراف الشعبي بالجميل لما قدم الاتحاد السوفييتي

---

(٣٢) حول القرار الخاص بالوحدة العربية الذي تبنّاه الكونفرنس الثاني للحزب المعقود في العام ١٩٥٦، أنظر ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٣٣) انظر القرار الصادر في ٧ أيار (مايو) ١٩٥٦ عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سورية ولبنان حول «سياسة الحزب الشيوعي ومهماته في سورية» في: «النور» (دمشق)، العدد ١٠٦ بتاريخ ١٧ أيار (مايو) ١٩٥٦، ص ٣.

(٣٤) حزب البعث العربي الاشتراكي، «تعميم داخلي حول موقفنا السياسي تجاه الشيوعية»، كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦، ص ١ ـ ٣ و٢٤. وكتب ميشيل عفلق وجمال الأتاسي هذا التعميم.

من مساعدة لمصر وسورية تحوّل إلى تعاطف واعٍ مع الشيوعيين. وتنامى الدعم الاجتماعي لهم بشكل هائل. ودخلت إلى المسرح، في ظل دفع ضغوط قوى حلف بغداد، قوة مقاومة شعبية كثيفة كان الشيوعيون منظميها. وكان نذير الشر الأكبر، بالنسبة إلى البعث، هو انجذاب مجموعة كبيرة من الضباط باتجاه الشيوعيين. وكانت هذه المجموعة من «الحياديين» بقيادة الزعيم أمين النفوري، نائب رئيس الأركان، والمقدم أحمد عبد الكريم، رئيس المكتب الثالث (العمليات)، وحتى خالد العظم، الاريستوقراطي الملاّك من الرعيل القديم، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والمالية، غازل خالد بكداش وعابثه. وكان للبعث رجله في الجيش ممثلاً بالعقيد مصطفى حمدون، رئيس المكتب الأول (الأفراد)، وحليف هو المقدم عبد الحميد السراج، رئيس المكتب الثاني (الاستخبارات العسكرية)، ومع ذلك، فقد كان يخشى أن يتغلب عليه تحالف جديد ينتمي إليه أيضاً أمير اللواء عفيف البرزي، رئيس الأركان المؤكد تعاطفه مع الشيوعيين[٣٥].

ولم يكن لتطور الأحداث أن يكون بمثل هذا التهديد للبعث لو لم يكن الحزب يمر في الوقت نفسه بأزمة داخلية حادّة أيضاً، وكشف تقرير محدود التوزيع أعدته لجنة حزبية استثنائية في تموز (يوليو) ١٩٥٧ أن أعضاء الحزب كانوا مشتّتين بين «تيارات مختلفة يتفق بعضها مع التفسيرات الماركسية بينما تنسجم أخرى مع النازية أو الفاشية أو الاشتراكية الأوروبية الغربية. . . أو مع مبادىء الثورة المصرية. . . أو تلك الجزائرية». والأهم من هذا أن «معنى «الرسالة العربية» اختلط في أذهان الكثيرين بالإسلام». ورسم التقرير كذلك صورة لحالة متقدمة من التفكك الأخلاقي المعنوي، وأشار إلى «انفلات الانضباط» وإلى «الفوضى» في صفوف الحزب، كما أشار إلى انتشار واسع النطاق لـ «مركزية الذات» و«الأنانية» وإلى التكرار المستمر للشكاوى والتأفف مثل القول: «لقد ضحينا بالكثير من أجل الحزب ولم نحصل على شيء منه» أو «لولا الحزب لكنّا أكثر حرية وفي حال أفضل». والواقع أن الحزب تحول إلى «مؤسسة اجتماعية منفّرة». ومضى التقرير يشكو من «الصدع العميق» الذي يفصل بين القادة والأعضاء بشكل عام. «القادة. . . يعملون بمعزل عن الحزب. . . ويرون في عملهم عبئاً ثقيلاً وعقبة أمام حريتهم». أما في القاعدة فإنّ الشك والانهزامية ينموان بشكل متسارع إلى درجة أنهما وصلا الى التساؤل حول «نفس وجود الحزب: هل يستحق أن يبقى أم أنه تجربة مصيرها الفشل المحتوم؟»[٣٦].

---

(٣٥) من أجل رواية للأحداث من وجهة نظر تجمّع الضباط «الحياديين» انظر: المقدم أحمد عبد الكريم (رئيس المكتب الثالث [العمليات] في العام ١٩٥٧)، «أضواء على تجربة الوحدة» (دمشق، ١٩٦٢)، وخصوصاً ص ٨٠ وما يليها. ومن أجل تقييم مليء بالمعلومات ومتعاطف مع البعث انظر:
Patrick Seale, *The Struggle for Syria* (London, 1965), pp. 307 ff.
(وله ترجمة عربية تحت عنوان «الصراع على سورية» صادرة عن دار طلاس بدمشق).

(٣٦) حزب البعث العربي الاشتراكي (نشرة خاصة بأعضاء الحزب فقط) «نص التقرير الذي قدمته اللجنة التحضيرية إلى المؤتمر الاستثنائي للحزب في القطر السوري في ٩ تموز (يوليو) ١٩٥٧ حول الوضع في الحزب ومهمات المرحلة الانتقالية». المناقشة الأولى المعنونة «أزمة الحزب ـ نظرة عامة»، ص ١ ـ ٧.

وإلى هذا التقرير شديد التعبير لا بد من إضافة ملاحظة مناسبة للوضع صدرت عن عبد الناصر بعد سنوات، في آذار (مارس) ١٩٦٣ خلال المحادثات الثلاثية من أجل وحدة عربية فيدرالية. وقال عبد الناصر موجهاً كلامه إلى قادة البعث: «كانت معلوماتي عن الحزب في أيام محادثات الوحدة ـ التي عقدت في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨ ـ تقول بأنه كان يعاني من مشاكل يكاد تجاوزها يكون مستحيلاً... وتصورنا كلنا أنكم ترغبون، أنتم أنفسكم، بحله»[٣٧].

ومهما كان ما جال في أذهان قادة الحزب بشأن حزبهم[٣٨] فمن الواضح تماماً أنهم تمسكوا بالارتباط الدستوري مع مصر تمسكهم بمرساة النجاة، ولم يجدوا صعوبة في استثارة الشعب والنفخ في لهيب مشاعر العروبة.

وتغير الوضع الآن بشكل سريع ومفاجىء كتغير المشاهد على خشبة المسرح. والتقط بكداش جوهر التطور الجديد فوراً. ولم يكن هناك أي التباس بشأن التهديد الموجّه إلى حزبه. وكان باستطاعة القادة البعثيين أن يلجأوا، في حال الوحدة، إلى القوانين المصرية المضادة للشيوعية ليفرقوا أتباعه من دون أن يتحملوا هم أنفسهم أية مسؤولية. وتمثّل رده الأول في محاولة ترميم الجسور مع البعث. وفي ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧ حذّر من «محاولات الامبريالية الأميركية» خلق الخلافات بين البعث والشيوعيين[٣٩]. وفي وقت لاحق، غيّر اتجاهه بطريقة غير رسمية ومن خلال الدكتور بدر الدين السباعي، العضو في لجنة الحزب المحلية في حمص، الذي أعلن أن كل الصياح حول الاتحاد مع مصر كان مجرد ستار يخفي رغبة البعث في «احتكار السلطة» وأن «عيون الشيوعيين مفتوحة جيداً ولن يسمحوا للبعث أن يغدر بهم من وراء ظهورهم»[٤٠]. أما على المستوى الشعبي فكانت الموجة المؤيدة للوحدة عارمة، وكانت تستدعي طبعاً تكتيكات أوسع خيالاً. وفي ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨، فوجىء حزب البعث كلياً عندما أقنع العميد الشيوعي الميل عفيف البزري والزعيم «المحايد» أمين النفوري والعقيد أحمد عبد الكريم مجلس قيادة الجيش ـ وبعلم بكداش على ما يبدو ـ باصدار نداء يدعو إلى وحدة اندماجية كاملة وفورية مع مصر. ووضع النداء بشكل مذكرة قام وفد من المجلس بتسليمها في اليوم التالي إلى عبد الناصر. ومما له مغزى أن النداء يتابع القول، بعد مقدمة أممية:

«نظراً لأن الظروف الراهنة، النابعة من انتصار شعبنا العربي في مصر وسورية قد ربط القضية العربية إلى حد كبير بالسلام العالمي وفتح أمامنا فرصة لكي نقوم بخطوات سريعة وايجابية تتفق مع أهمية انتصاراتنا. ونظراً لإمكانية تغيّر هذه الظروف، وخصوصاً إذا ما

(٣٧) مؤسسة «الأهرام»، «محاضر محادثات الوحدة» (القاهرة، ١٩٦٣)، ص ٣٧.
(٣٨) قال ميشيل عفلق، الأمين العام للبعث، في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٨، وبحضور مؤلف هذا الكتاب، إن اقتراح حلّ الحزب جاء بمثابة الصدمة بالنسبة إليه.
(٣٩) «النور» (الجريدة الناطقة بلسان الحزب) في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧.
(٤٠) ملف الشرطة العراقية المعنون «الحزب الشيوعي السوري».

توصل الامبرياليون إلى حالة من الجاهزية تمكّنهم من المخاطرة بحرب محلية أو عالمية إذا ما تهدّدت مصالحهم في الوطن العربي.. فإننا، لذلك، ندعو إلى تحديد البنية الأساسية ـ وبسرعة ـ لوحدة شاملة مع مصر وإلى القيام بذلك بالطريقة الصحيحة»[٤١].

وسارع خالد العظم، نائب رئيس الوزراء وحليف بكداش، إلى اطلاق الصيحة أمام الجماهير قائلاً إن الاندماج «طبيعي أكثر» من الاتحاد[٤٢]. ولم يخفِ البعث أنه رأى في ذلك مناورة، وقال إن الهدف الذي هو «عرقلة» محادثات الوحدة واضح جداً[٤٣]. وعلى العموم، فإن الضباط المرتبطين بالحزب، والذين حشروا في الزاوية، انضموا بلا شروط إلى نداء قيادة الجيش، ثم تبعهم بقية أعضاء الحزب.

واتخذ بكداش نفسه موقفاً رسمياً مختلفاً عن موقف خالد العظم. وفي بيان نشر يوم ١٣ كانون الثاني (يناير) دعا حزبه الحكومتين المصرية والسورية إلى تشكيل لجنة مشتركة لدراسة «أشكال الوحدة» في ضوء «الظروف الموضوعية في البلدين». وشدد الحزب كذلك على ضرورة بناء الوحدة على «أسس وطنية وديموقراطية» وبطريقة «تسدّ كل الثغرات» في وجه الأعداء، و«تجذب الجماهير الشعبية في بلدان عربية أخرى إلى تقوية نضالها في سبيل التحرر والوحدة». وإلى هذا، فقد عبّر الحزب عن إيمانه بأن للوحدة المدروسة أن «تعزز وجود الجمهوريتين العربيتين المتحررتين وتزيد من وزنهما في الحياة الدولية لما فيه صالح القضية العربية والسلام العالمي»[٤٤]. وتوحي هذه الجملة الأخيرة أنّ بكداش كان لا يأمل بأكثر من اتحاد كونفدرالي فضفاض بين البلدين.

ولكن بكداش كان بعيداً عن الانسجام مع روح الدراما التي كانت تسرع الخطى نحو ذروتها التي لا تنسى. وكما يحصل عادة في التاريخ فإن النتائج كثيراً ما تأتي شديدة الاختلاف عن الأهداف التي ترسمها في البداية القوى التي تصنعها. وفي ١٩ كانون الثاني (يناير) قبل عبد الناصر ما لم يكن أحد يرغب فيه في الأصل، لا البعثيون ولا الشيوعيون وحلفاؤهم، ولا حتى هو نفسه. وتقرر إقامة وحدة اندماجية كاملة، وبالاندماج ارتبط حلّ الأحزاب وإبعاد الجيش عن السياسة.

وكانت الخاتمة قد رسمت منذ هذه اللحظة، وما عاد يمكن تغييرها. ولكن بكداش بقي يعيش مزاج المعارضة. وأعلن بصيغة التحدّي، يوم ٢٨ كانون الثاني (يناير)، أن «ما من حزب شيوعي في العالم حلّ نفسه أبداً»[٤٥]. وفي الوقت نفسه تقريباً طمأن بكداش جماعة ضباط الجيش «الحياديين»، وكما كشف منذئذ أحد هؤلاء الضباط ـ المقدم أحمد عبد الكريم ـ

(٤١) من أجل نص المذكرة انظر: عبد الكريم، «ضوء على تجربة الوحدة»، ص ٩٢ ـ ٩٧.
(٤٢) انظر «النهار» (بيروت) في ١٥ و١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨.
(٤٣) «النهار» في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨.
(٤٤) «النور» في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨.
(٤٥) «الجريدة» (بيروت) في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨.

أن الوحدة المقبلة لم تكن مفاجئة لأمريكا والقوى الغربية الأخرى، بل إنها نالت موافقتهم لأنها تمنحهم إمكانية إبادة «الحركة التقدمية في سورية»، وهو ما فشلت في تحقيقه كل «المؤامرات والضغوط والاعتداءات الامبريالية المباشرة»(٤٦).

وعلى العموم، ففي ٢ شباط (فبراير)، اليوم التالي لإعلان وحدة مصر وسورية رسمياً، كيّف بكداش خطّ سلوكه بما يتفق مع تغيّر الظروف، ورضوخاً ـ كذلك ـ إلى تيار للرأي كان قائماً داخل حزبه، وأعاد تحديد موقفه قائلاً:

«صحيح أنه. . . كانت لنا نظرتنا في ما يتعلق بشكل الوحدة بين مصر وسورية. . . ومفهوم أن تسارع بعض الضفادع إلى البناء زوراً على هذا لتضلل الجمهور وتدفعه إلى الاعتقاد بأن العرب الشيوعيين هم ضد الوحدة العربية من حيث المبدأ. . . ولكن نقيق الضفادع بقي نقيق ضفادع ولم يضلل جماهير الشعب. . .

«ونحن، شيوعيّي سورية، كنا، ومنذ ما قبل تأسيس الجمهورية العربية المتحدة، قد قدّمنا دعمنا للخطوط الأساسية لسياسة مصر وسورية. فما الذي تغيّر الآن؟. . . إننا سنعمل ونناضل الآن في سبيل ما عملنا وناضلنا من أجله في السابق، وتحت رعاية الدولة العربية الموحدة. ولن نتبع طريقاً آخر»(٤٧).

ومهما يكن، فعندما اجتمع مجلس النواب في ٥ شباط (فبراير) للمصادقة على المبادىء التأسيسية للجمهورية الجديدة، لم يظهر بكداش في القاعة. وبعد أربع سنوات كان لصحيفة مركزية للحزب أن تصف هذه الإشارة بأنها كانت «التحذير الأول للشعب من الأسس الخاطئة للوحدة»(٤٨). أما يومها فإن الشيوعيين الأعضاء، الذين كانوا من مزاج أقرب بكثير إلى مزاج الجماهير، فيبدو أنهم اعترضوا ـ في أكثريتهم ـ على تصرف بكداش(٤٩). وكان لبعض هؤلاء أن يسارعوا إلى هجر صفوف الحزب وإلى الأبد. وحتى الأعضاء الأكثر رسوخاً في الحزب صوتوا بأكثرية ساحقة إلى جانب الاندماج ورئاسة عبد الناصر في الاستفتاء الذي أجري في ٢١ شباط (فبراير). وعلى العموم، فإن هذا لم ينقذهم من القمع والإلغاء القانوني. وكانت هزيمة الشيوعيين في سورية كاملة تقريباً.

ولم تغب هذه النتيجة عن شيوعيّي العراق، الذين كانوا خلال كل هذه الفترة يراقبون ويتمثّلون ما كان يجري ويستنبطون الاستدلالات التي لا بد منها.

وكان من الطبيعي إن يسري شيء من البرودة منذئذ في علاقاتهم مع البعثيين

(٤٦) عبد الكريم، «ضوء على تجربة الوحدة»، ص ٢٠٨.
(٤٧) «النور» في ٣ شباط (فبراير) ١٩٥٨.
(٤٨) «الأخبار» في ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٢، ص ٢.
(٤٩) انظر بهذا الشأن ملاحظات أمين الأعور، القيادي السابق في الحزب الشيوعي اللبناني، في «المحرر» (بيروت) في ٣ آب (أغسطس) ١٩٦٧، ص ٥.

العراقيين، ولكنهم لم يديروا لهم ظهورهم للوقت الراهن. وعلى العكس من ذلك، فإنهم استمروا في التصرف داخل جبهة الاتحاد الوطني كما كانوا يفعلون في السابق. وبوجود حلف بغداد كواقع قائم، ونوري السعيد ما زال حياً تماماً، لم يكن يبدو أن أمامهم أيّ خط آخر معقول مفتوح بل إنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك، ففي نيسان (أبريل) ١٩٥٨ قدّموا دعمهم لقرار الجبهة في صالح إقامة ارتباط اتحادي (فيدرالي) مع الجمهورية العربية المتحدة(٥٠).

ولكن سقوط الملكية في ١٤ تموز (يوليو) غيّر مظهر الأشياء كلّها. وتغير الكثير من المقدمات السياسية، وتغيرت معها الأهداف والأمزجة والعلاقات المتبادلة بين الأحزاب المختلفة. وكان لا بد لعدم التوافق بين المصالح الحياتية للقوميين والشيوعيين من أن يبرز إلى السطح إن عاجلاً أم آجلاً، ولكن الواقع أن حالات عدم التوافق هذه ظهرت بأكثر صورها حدة خلال الأسابيع المبكرة جداً التي تلت الثورة، عندما طرح البعث ـ مدفوعاً كما لاحظنا بمنطق موقفه في سورية ـ مسألة الاندماج الفوري بالجمهورية العربية المتحدة كمهمة ملحة. وكان هذا بحدّ ذاته كافياً لخلق شيء من الارتباك بين الشيوعيين. أما عندما قفز العقيد عارف بعد ذلك إلى الواجهة وبدأ باستثارة حماسة الناس والجيش لعبد الناصر، فقد سيطر عليهم قلق حاد. ولم تكن لديهم أية أوهام حول ما يمكن أن يكون عليه الاندماج من نذير لحزبهم. ولم تكن العودة إلى حالة العمل السري في ظل عبد الناصر لتشبه على الاطلاق العمل السري في ظل نوري السعيد. وكان الأمر يتعلق بوجودهم نفسه كقوة فاعلة تاريخياً. ولهذا فإنهم فسروا مبادرة عارف والبعث على أنها لا تقل عن دعوة إلى نزاع قاتل. وفي السابع من آب (أغسطس)، وبمباركة من قاسم الذي لم يكن يرحب ـ لأسباب خاصة به ـ بمنظور أن يتكرر في بغداد ما حصل في دمشق، نزل الشيوعيون إلى شوارع العاصمة بقوة. وكان الأمر مجرد عرض للعضلات، ولكنه كشف بطريقة لا تقبل الشك مدى السلطة التي يتمتعون بها بين جماهير العمال والفقراء. واستناداً إلى صحيفة «البلاد»(٥١) المعاصرة، التي لم تكن قد انحازت بعد إلى جانب أي من الأطراف بشكل لا لبس فيه(٥٢)، فإن «مئات الآلاف» اشتركوا في المظاهرة. وحدّد مصدر رسمي، ولكنه متعاطف مع الشيوعيين، الرقم في ما بعد بـ «حوالى نصف مليون»(٥٣). وعلى كل حال، فقد كانت المظاهرة التي شكّلت مدخلاً إلى موجة غليان غير عادية مؤثرة بدرجة هزت أركان البعث وأشباهه من القوميين إلى حد كبير. وطبيعي أنه لم يكن كل المتظاهرين من المتأثرين بالنفوذ الشيوعي. ولعب الأكراد الديموقراطيون والوطنيون الديموقراطيون دوراً كذلك. وكان لتأييد قاسم وشعبيته أيضاً تأثيرها

(٥٠) أحاديث مع فؤاد الركابي في القاهرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢، ومع كامل الجادرجي في بغداد في شباط (فبراير) ١٩٦٢. وأيضاً: عزيز الحاج (عضو مرشح للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي)، «أين يقفون وأين يقف العراق» (١٩٥٩)، ص ١٢.
(٥١) «البلاد» (بغداد)، العدد ٥٢٨٩ في ٩ آب (أغسطس) ١٩٥٨.
(٥٢) يومها كانت الصحيفة ما زالت تصف عارف بـ «البطل» و«رسول الثورة».
(٥٣) الجمهورية العراقية، «ثورة ١٤ تموز في سنتها الأولى»، ص ٢٦٠.

الكبير. ولكن الشيوعيين فاقوا بكثير العناصر الأخرى، على الأقل في مواردهم التنظيمية، وكانت القيادة المباشرة للمظاهرة في أيديهم بشكل واضح.

وكان الشعار الذي سار الشيوعيون في ظله يومها يقول: «اتحاد فيدرالي وصداقة سوفييتية». وفي الجزء الأول منه انسجم الشعار ـ وخلافاً لصيحة «الوحدة، الوحدة» التي أطلقها البعث ـ مع الهدف الذي رسمته الجبهة الوطنية لنفسها. ولكن فيدرالية الشيوعية كانت في الواقع مجرد قضية شكلية. وبينما حافظوا على الكلمة، فإنهم رفضوا الفكرة من أساسها، على الأقل في المستقبل الفوري. وكان هناك أكثر من تلميح إلى ذلك في المذكرة التي قدموها إلى قاسم عشية ١٤ تموز (يوليو) التي عبروا فيها عن تأييدهم لإقامة علاقات اتحادية (فيدرالية) «مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن»[٥٤]، الأمر الذي خلق الانطباع عند قاسم بأنهم لا يريدون أكثر من ارتباط من النوع الفضفاض جداً. وكانت صيغة «الدول العربية المتحدة» التي التقت الجمهورية العربية المتحدة من خلالها باليمن ـ وكما يعرف قاسم جيداً ـ ليست أكثر من واجهة لا شيء وراءها. وربما يكون قد وصل الشيوعيين ما يستشم منه مشاعر قاسم الاقليمية، وهو أمر خفي حتى عن أقرب شركائه القوميين إليه. ومن الأمور ذات المغزى أن الشيوعيين حرصوا في بيانهم الذي وجه، في الوقت ذاته، إلى الشعب على تلمس أكثر حساسية للموضوع، إذ تحدثوا فقط عن «اتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة» من دون أية إشارة مهما كان نوعها إلى اليمن[٥٥].

وإذ احتدّت الخطوط السياسية وتنامى الخلاف بين قاسم وعارف أصبح صوت الشيوعيين أعلى وأكثر صراحة. وحذّروا يوم ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨، في بيان كسا جدران بغداد، من أن «مؤيدي الاندماج مع الجمهورية العربية المتحدة» يستعدّون لتنفيذ مخططهم «على الرغم من عدم وجود أيّ قرار أو ميل بهذا المعنى عند حكومة الجمهورية أو عند قادة الجيش». وبالعمل «بمعزل عن الشعب» كانوا ينوون «خلال وقت قصير جداً مفاجأة القوى الوطنية والجماهير ووضعهم أمام الأمر الواقع». ومن هذا انطلق الشيوعيون، ولكن بشيء من الحذر إلى انتقاد الجمهورية العربية المتحدة. وقالوا:

«من المفيد جداً تقييم تجربة الوحدة بين مصر وسورية... التي إن كانت قد حققت إنجازات إيجابية، فإنها أعطت كذلك نتائج سلبية...

«اليوم... عندما تسمع جماهير الشعب العراقي... بالاندماج [المقترح]... يملأها القلق... نتيجة لفقدان حرية الرأي والأحزاب والتنظيم الاجتماعي في الجمهورية العربية المتحدة...

---

(٥٤) مذكرة الحزب الشيوعي العراقي المقدمة إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨. انظر: الحزب الشيوعي العراقي، «من أجل الحفاظ على مكاسب الثورة والدفاع عن جمهوريتنا العراقية»، ص ٨.

(٥٥) بيان الحزب الشيوعي العراقي الموجّه إلى شعب العراق في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨. انظر: الحزب الشيوعي العراقي، «من أجل الحفاظ على مكاسب الثورة والدفاع عن جمهوريتنا العراقية»، ص ٤.

«الشعب الكردي... أيضاً قلق على مصير حقوقه القومية...

«الجيش العراقي وضباطه الشجعان... لا يمكنهم، من ناحيتهم، إلا إن ينزعجوا من الطريقة التي تم بها توحيد الجيشين [المصري والسوري]...

«لا شك في أن التعاون بين اقتصادَي العراق والجمهورية العربية المتحدة ممكن إلى أقصى الحدود... ولكن اندماجهما... [لا يمكنه إلا أن] يضيّق فرص الاقتصاد العراقي المتخلف...

«من الخطأ القول بأنه أمام هدف عظيم كالوحدة... تتضاءل أهمية النتائج السلبية مهما كانت جدّية، أو أنه تمكن التضحية بمصلحة الجزء لمصلحة الكل، لأنه إذا كان للاندماج تأثير غير ملائم على العراق ولم يخدم الديموقراطية في الجمهورية العربية المتحدة نفسها ولا اجتذب مشاعر الشعوب العربية الأخرى فأية مصلحة كبرى تدفعنا إليها؟».

في الوقت نفسه، أكّد الشيوعيون أنهم من الرأي القائل بأن الأمة العربية تسير «بخطوات واسعة» باتجاه «جمهورية فيدرالية ديموقراطية» تمتد «من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي»، ولكنهم أصرّوا على أنه لا يمكن لهذه الجمهورية أن تتحقق إلا إذا قررت البلدان العربية المختلفة ذلك بنفسها «بالوسائل الديموقراطية الأصيلة ومن دون ضغط أو تدخّل» وأن مصلحتها في قيامها. ومضوا يقولون إن ثورة تموز (يوليو) «فتحت إمكانية كبيرة أمام وحدة عربية متحررة، وليس من صالح العراق أو القضية العربية إجهاض هذه الإمكانية باللجوء إلى إجراءات عاطفية ومرتجلة». وانتهى الشيوعيون إلى القول إن «الخطوة الأفضل» التي يمكن للعراق أن يتخذها في الظروف الراهنة هي «الانضمام إلى الاتحاد... الذي أُوجد بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة»[٥٦].

وفي وقت لاحق، في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٥٩، أي بعد أكثر من أربعة أشهر من سقوط عارف، قدم عامر عبد الله، عضو المكتب السياسي وأبرز منظري الحزب، وفي محاضرة عامة مطوّلة، دفاعاً نظرياً مدروساً ومعمقاً عن الموقف الشيوعي مرفقاً بتوقّع للخطوط الديالكتيكية للمسار المقبل لـ «التحرك باتجاه الوحدة العربية». وأكّد أن «مشكلة توحيد الأمة العربية لا يمكنها أن تجرّد عن العالم الحقيقي وترفع إلى عالم الأحلام»، فالتوحيد عملية معقدة ومشروطة موضوعياً. ونتيجة للفوارق في الحياة المادية والثقافية بين البلدان العربية المختلفة فإن هذه البلدان «لا تسير بالايقاع نفسه سواء في الحركة العامة لتطورها أم في سيرها باتجاه الوحدة». ولهذا، فإنها ستكون جاهزة للوحدة في لحظات زمنية مختلفة. وكذلك، فإن أشكال الاتحاد «ستختلف، في كل حالة، بقوتها ودرجة شموليتها»، ويتعين أن تكون «الأكثر طبيعية» في الظروف القائمة، أي مفضية إلى «إطلاق أقصى الطاقة من أجل مسيرة البلد العربي المعين

---

(٥٦) المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، «بيان الحزب الشيوعي العراقي بخصوص الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن»، (بغداد، ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨).

إلى الأمام، وبالتالي، مسيرة الموكب العربي كله». ولن تكون هذه الأشكال المختلفة متصلبة أو ساكنة، بل إنها «ستنمو تدريجياً متطورة إلى أشكال أرقى» و«تقرب الواحد للآخر» وصولاً في النهاية، وفي ظل شروط دولية ملائمة، إلى تحقيق «اتحاد عربي يضم الجميع». ومن الواضح أن عامر عبد الله افترض أن من المسلّم به أن كل البلدان العربية ستميل، في المدى الطويل، باتجاه نقطة واحدة مشتركة ـ هي الوحدة ـ ولم يفكر على الاطلاق باحتمال بديل أو انعكاس الاتجاهات. ومن المحتمل جداً أنه لجأ إلى هذا الافتراض لأسباب سياسية بحتة. ويظهر أنه للسبب نفسه عالج الديالكتيك بشكل سيّء، فقد مالت مقولته إلى التقليل من أهمية الميول المضادة وعملت، بجوهرها وذروتها، باتجاه هيغل أكثر مما عملت باتجاه ماركس.

وفي المحاضرة نفسها، أصرّ عامر عبد الله على مناقشة القوميين في ادعائهم «احتكار» النضال من أجل الوحدة العربية. وأعلن بصراحة قاسية أن حركة الوحدة العربية هي «حركة كل العرب»، وتابع قائلاً إنه:

«لن يكون لها مركز واحد أو نواة واحدة، لا الجمهورية العربية المتحدة ولا الجمهورية العراقية... وبالتالي، فإنه لن يكون لها زعيم واحد، لا جمال عبد الناصر ولا عبد الكريم قاسم... ولن تحل [مسألتها] من قِبَل حزب واحد أو حكومة واحدة... بل كنتيجة لنضال شاق تشارك فيه كل الشعوب العربية وكل طبقاتها وأحزابها وقادتها، بغضّ النظر عن ايديولوجياتهم وبرامجهم السياسية»[57].

ولم يشكّل هذا كله إلا جانباً واحداً من موقف الشيوعيين، هو الجانب اللفظي. أما عملياً، فإنّهم كانوا يتحولون إلى مسار اقليمي محضّ. وأصبح هذا واضحاً بما لا يرقى إليه الشك منذ الأسبوع الثاني من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٨، عندما تبنّوا الصيحة المعادية للوحدة «زعيم أوحد» ورسموا لأنفسهم مهمة تحويلها إلى شعار شعبي حتى أقصى الحدود.

وأدّى النزاع بين القوميين والإقليميين، الذي وجد له تعبيراً بشكل اشتباكات بين البعث والحزب الشيوعي في أكثر من مرة، وخلال وقت قصير، إلى عدد من النتائج السياسية الهامة.

في المكان الأول، واجه الاتجاه العروبي هزيمة واضحة وإن لم تكن حاسمة. وهذا ما أشارت إليه سلسلة متسارعة من الأحداث الشهيرة، مثل: إعفاء عارف في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨ من منصبه كنائب للقائد الأعلى للقوات المسلّحة، وفقدانه لبقية مراكزه كنائب لرئيس الوزراء ووزير للداخلية في ٣٠ أيلول (سبتمبر)، ثم تعيينه سفيراً في بون في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) بعد محاولة فاشلة للاعتداء على حياة قاسم، واعتقاله في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) لعودته «غير المأذون بها» إلى بغداد ولـ «مساعيه المتكررة للإضرار بالسلامة

(٥٧) ألقيت هذه المحاضرة المعنونة «الطريق التاريخية إلى وحدة الأمة العربية» في قاعة الشعب في بغداد يوم ١٣ شباط (فبراير) ١٩٥٩، ونشرت في «اتحاد الشعب»، الأعداد ١٩ ـ ٢١ و٢٣ ـ ٢٦ بتواريخ ١٦ ـ ١٨ و٢٢ ـ ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٥٩ على التوالي.

العامة»[58]، ثم إغلاق جريدة «الجمهورية» الناطقة بلسان البعث في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) واعتقال هيئة تحريرها، وتشتيت «المؤامرة» الواهية بقيادة القومي من الطراز القديم رشيد عالي الكيلاني في ٨ كانون الأول (ديسمبر)، ومحاكمة عارف سراً في الأسبوع الأخير من كانون الأول (ديسمبر) وإصدار حكم عليه بالإعدام في ٥ شباط (فبراير) ١٩٥٩ مع توصية بالرحمة به، واستقالة أعضاء وزارة قاسم القوميين في ٧ شباط (فبراير)، ثم، وأخيراً، انهيار عصيان الموصل العسكري في ٨ آذار (مارس)[59]. وكان للعام ١٩٦٣ أن يثبت أن كل هذا التعاقب من احباطات القوميين لم يكن حاسماً.

وفي المكان الثاني، حلّت ضبابية السلطة التي كانت مخترقة في قمتها خلال الأشهر الأولى للثورة، وانتقلت سلطة الدولة بما لا لبس فيه إلى يدي قاسم.

في الوقت نفسه، وعلى المستوى الشعبي، كان الشيوعيون يحطّمون العقبات واحدة بعد الأخرى، وكانوا يزدادون قوة هائلة، محيطين ـ خلال ذلك ـ مؤسسات الدولة بأجهزة سلطة من صنعهم.

وإذا ما بحث أحدهم عن صاحب المسؤولية في هذه التطورات فإن عليه، أولاً، أن يتذكر أن العروبة لم تكن في العراق كفكرة العروبة المفهومة والتي لا معارض لها في سورية، فعلى الرغم من أنه كان لها أن تعتمد على عدد غير قليل من الشيعة المخلصين لها، فإن دعمها الجماهيري الواسع كان يأتيها من السنّة العرب، الذين لا يشكّلون أكثر من خمس السكان. وعلى العموم، فإن هذا ما تجاوزته إلى حدّ ما حقيقة أن الأكثرية العددية في سلك الضباط وبين الضباط الأحرار كانت للعرب السنّة في أصولهم والعروبيين في مشاعرهم. أما في القاعدة، فكانت مشكلة القوميين تكمن في عدم تجانسهم وانسجامهم كقوة سياسية، إذ كانوا يمثّلون متاهة من الجماعات الحسودة والمتنازعة التي تعود بجذورها إلى الفئات المختلفة من الطبقة الوسطى السنية (الطلبة والمحامون والكتّاب وضباط الجيش وصغار التجار والتجار الأثرياء... إلخ) وإلى تراوح كبير من الآراء التي تمتد من اليسار المتذبذب وغير المحدد وصولاً إلى أقصى اليمين. وبالإضافة إلى البعث والاستقلاليين والقوميين العرب كان هنالك جماعات عَرَضية مثل التجمّع القومي والعصبة القومية والجناح المنمنم الذي تجمّع لفترة حول رشيد عالي الكيلاني. وفوق هذا كله، فإن الطبقات التي أحاطت الثورة بها ـ كبار المشايخ القبليّين والملّاك الكبار الآخرين ـ التي شجعتها انقسامات القوى الجديدة، بدأت تبحث عن طريق للعودة، ولكن تحت راية العروبة، الأمر الذي أدى إلى إرباك وتشوّش كبيرين. ولم يكن من الممكن التوصل إلى إرادة واحدة حتى ضمن الحزب القومي الواحد. وعلى سبيل المثال، فإن صدّيق شنشل، سكرتير حزب الاستقلال، كان يؤيّد السير ببطء في مسألة الوحدة، في حين أن فائق السامرائي، نائب رئيس الحزب نفسه، وقف إلى جانب البعث في

(٥٨) بلاغ أصدره قاسم ونشر في «البلاد»، العدد ٥٣٤٠ في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨.
(٥٩) حول عصيان الموصل راجع الفصل ٩.

الضغط من أجل الاندماج الفوري مع الجمهورية العربية المتحدة. وأيضاً: لم تستطع قيادة البعث أن تتفق، بعد سقوط عارف، على سياسة واحدة تجاه قاسم، وانشقت: حيث فضّل الركابي عدم قطع كل الروابط مع قاسم والبقاء في منصبه كوزير دولة، بينما أصر زملاؤه على انسحابه من الحكومة[٦٠]. وفي الوقت نفسه، لم يكن هنالك أي انسجام حقيقي بين القوميين العسكريين والمدنيين. وكان عارف، الذي بدا قلقاً ومتخوفاً من عودة رشيد عالي، قد عارض عودته هذه من المنفى دون جدوى[٦١]. ولم يستطع صدّيق شنشل أن يخفي هواجسه بشأن عارف عن والدمار ج. غالمان، السفير الأميركي في بغداد[٦٢]. واشتكى رشيد عالي قائلاً: «رجال جيشنا هؤلاء... ماذا يعرفون؟... إنهم لا يستطيعون شيئاً من أبسط القواعد الدبلوماسية... وليس البلد ملكهم الخاص... والأخطاء لا تهمّهم وحدهم»[٦٣]. من ناحيتهم، لم يكن الضباط الأحرار القوميون موحدي المشاعر أو ذوي ثقة متبادلة، وكان بعضهم مع عارف في السراء والضراء، بينما شارك آخرون عارف عروبته واستنكفوا عن مشاركته في نظرته الاجتماعية، أو انهم اعترضوا على تسرّعه في كل شيء، وحسده بعض آخر على شهرته واستنكروا جوّ عظمته، وسعدوا لسقوطه.

وبطريقة ما، لم يكن القوميون محظوظين بعارف الذي أصبحت كل حركتهم مرتبطة به فجأة مع حصول الثورة. وكان عارف رجلاً قويّ العاطفة ويبدو في أفضل أحواله وهو في وضع التطرف الأقصى. وكثيراً ما عمل بنزواته وليس بتفكيره. وإذا كان قد أظهر منذ ١٩٦٣ وما بعد مهارة ملحوظة كمناور سياسي، فإنه استخدم في العام ١٩٥٨، وبإحساسه الضعيف بالواقع العراقي، ما منحته الثورة من سلطة بقليل من الحذر. وكانت مشكلته الرئيسية هي بلاغته الراديكالية مطلقة العنان. وكان قد تكلّم في خطابات كثيرة ألقاها في المحافظات عن أفكار مساواتيّة غير مكتملة وبطريقة بدائية وغاية في السذاجة، ذاهباً في كلامه إلى أبعد بكثير من مشاعر أكثرية الضباط القوميين. وقال في خطاب ألقاه أمام عشرات ألوف الناس في النجف: «من الآن فصاعداً، لن يكون هنالك إقطاع، ولا أغنياء وفقراء، ولا فوارق ولا طبقات. كلكم مخلوقات الله». وكرر هذه الكلمات بأشكال مختلفة حيثما ذهب. وفي الديوانية قال أمام الحشود: «هذه الجمهورية جمهوريتكم، إنها جمهورية شعبية وطنية اشتراكية... أبناء الشعب يمثّلون الآن الشعب وهم في الشعب... لذلك، ابتهجوا أيها الفلاحون، ابتهجوا أيها العمال، ابتهجوا يا أبناء البلد!... ابتهجوا لمجيء الحرية والأخوّة والعدل والمساواة». وفي الموصل ساوى عارف بين حي باب السراي الفخم وحيّ باب البيد الشعبي. وفي الكوت

(٦٠) حديث مع سعدون حمادي، من حزب البعث، أجري في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨.

(٦١) تصريح المهداوي أثناء محاكمة رشيد عالي في العراق، وزارة الدفاع، «محاكمات..»، ٥، ص ١٩٣٩. وأكد شخص مقرب من رشيد عالي فضّل عدم ذكر اسمه، في حديث أجراه المؤلف معه، دقة تصريح المهداوي.

(٦٢) Gallman, *Iraq Under General Nūrī*, p. 206.

(٦٣) وارد في: وزارة الدفاع، «محاكمات..»، ٥، ص ١٨٥٥.

لاحظ أن السلطات أجلست الأعيان في قاعة اجتماعات مهوّاة وحشرت الجمهور في فناء مكشوف فتحدث في الفناء إلى «أبناء الشعب الحقيقيين» ثم دخل إلى القاعة وقال: «أيها الإخوة، ليس من مبادىء الجمهورية التحدث إلى النخبة، فهذه جمهورية شعبية... [ليست فيها] فوارق ولا امتيازات ولا مراتب... الشعب واحد... والجمهورية واحدة»[٦٤]. وبدا وكأن عارف كان يضع في موقع التساؤل النظام الاجتماعي بأسره، وربما عن غير قصد. وشعر أصحاب الأملاك، وبينهم أصحاب الأملاك القوميون، بالقلق. وفي وقت لاحق، وأثناء محاكمة عارف، قال الزعيم الركن أحمد صالح العبدي، الحاكم العسكري العام:

«لقد شعرت أن بعض الناس ذعروا عند سماع خطاباته. وتصور هؤلاء أن إزالة القصور والأشياء الأخرى تعني الاستيلاء على الأملاك».

«رئيس المحكمة: هل أثّر هذا على الأسواق؟

«الشاهد: أعتقد أنه فعل»[٦٥].

والواقع أن خطابات عارف أطلقت روح المبادرة عند الفلاحين، فوضع كثيرون منهم مجارفهم وفؤوسهم جانباً. وبدأ آخرون، وخصوصاً في العمارة والكوت، بالاستيلاء على الأرض أو بسلب عقارات المشايخ. وفي الوقت نفسه، ازداد غليان العمال والفقراء في المدن. وبالطبع، توقف القوميون الأثرياء عن التعلق بالأفكار الودية تجاه عارف، الذي كانت قاعدته السياسية بين الضباط تتضاءل كلما ازداد كلاماً. وهذا ما سهّل على قاسم عملية إسقاطه في النهاية. وكان عارف قد اندفع عن غير قصد ضد المصالح الموضوعية لطبقات هامة، وأثبتت المصالح كونها مرعبة جداً. وحتى الشيوعيين، الذين استغلوا الحماسة الثورية التي استحثها عارف، أشاحوا عنه بوجوههم، وفسّر عزيز الحاج، العضو المرشح للجنة المركزية، السبب في أن «الشروط الموضوعية والذاتية» لقيام «جمهورية اشتراكية وإلغاء الطبقات» لم تكن قد «نضجت» بعد، ولأن شعارات عارف كانت تجرّ وراءها «إلقاء شريحة اجتماعية وطنية في أحضان الإمبريالية»[٦٦].

يومها، شبّه عراقيون كثيرون عارف بـ «الفراشة التي اندفعت إلى الضوء فأحرقت نفسها»، بينما أكد هو نفسه أثناء محاكمته أنه قال ما قال في خطاباته التي وجّهها للشعب «بحسن نية وبساطة قلب». ثم تساءل أيضاً: «إذا كانت كلماتي لم تتفق مع سياسة الحكومة فلماذا لم أوقف عند حدّي بعد جولتي الأولى في المحافظات؟ ولماذا لم أوقف عند حدّي بعد جولتي الثانية أو بعد أن اطلعوا على الأمر ورأوا، خصوصاً، أني جديد في عالم السياسة؟»[٦٧].

(٦٤) من أجل هذه الخطابات وأخرى من نغمة مشابهة انظر: «البلاد»، الأعداد ٥٢٧٧ و٥٢٧٨ و٥٢٨٠ و٥٢٨٤ و٥٢٨٦ و٥٢٨٧ و٥٢٨٩ و٥٢٩٦ و٥٣٠٧ بتواريخ ٢٧ و٢٨ و٣١ تموز (يوليو) و٤ و٦ و٧ و٩ و١٦ و٢٧ آب (أغسطس) ١٩٥٨ على التوالي.

(٦٥) العراق، وزارة الدفاع، «محاكمات»، ٥، ص ٢١٢٧.

(٦٦) «صوت الأحرار»، العدد ١ في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨.

(٦٧) العراق، وزارة الدفاع، «محاكمات»، ٥، ص ٢١٨١.

وبدلاً من لجمه، أطلق لـه قاسم العنـان عملياً، إذ لم تكن لـه مصلحة في حمـايته من الحقـد الذي لم يكن لكلماته نفسها إلاّ أن تصبه على رأسه. وكان قاسم يتمتع بفن جعل من يريد له الخراب غير مقبول لدى الآخرين نتيجة لأفعـاله نفسهـا. وبكلمات أكثر عمـومية، فـإنه كـان يمتلك الكثير من الحنكة. وربما كان هذا أثمن ما يملك. وكان يتحرك كـذلك بعنـاية فـائقة. وبينما كان عارف يتجاوز نفسه كان قاسم ـ من ناحيته ـ يحرمـه من سلطته. وجـاءت خطوتـه الأولى بعد انقلاب ١٤ تموز (يوليو) مباشرة، وقد تكون مبـررّة سياسيـاً أولاً، فردّاً عـلى إنزال مشاة البحرية الأميركية في لبنان والمظليين البريطانيين في الأردن أمر قاسم كل الفـرقة المـدرعة الرابعة، بما فيها الفوج المدرع الذي يقوده شقيق عارف، بالتوجه من معسكـرها شرق بغـداد مباشرة إلى الـ H 3، غير بعيد عن الحدود الأردنية[٦٨]. ولم يصدر الأمر باسمه بل بآسم العقيد الركن عبد الوهاب أمين، مدير العمليات العسكرية. بعد ذلك سعى قاسم إلى إبعـاد عارف عن أبرز الضباط الأحرار إذ ألقى على كاهله وحده مسؤولية وضع فكرة مجلس القيادة الثوري على الرفّ[٦٩]، على الرغم من أنه كانت له يد، بلا أدنى شك، في هذا القرار[٧٠]. وفي مـطلع أيلول (سبتمبر)، أو قبل قليل من إعفاء عارف بسلاسـة من قياداتـه العسكريـة، أبعد قـاسم عن العاصمة الكثير من ضباط لواء المشاة العشرين التابع لعارف. وعندمـا أزاحه أخيـراً، في نهاية أيلول (سبتمبر) من مناصبه السياسية نقل ـ في الوقت نفسه ـ لواءه إلى جلولاء، على بعد حوالى ١٤٠ كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من بغداد. وكان الأمر الأكـبر مغزى يـومها هـو نقل قيادة كتيبة اللواء الثالثة، التي كانت ذات مرة بإمرة عارف، إلى العقيد حسن عبـود ابراهيم، الشيوعي[٧٢]، وقيادة اللواء نفسه إلى العقيد الركن هاشم عبد الجبار، وهو شيوعي أيضاً[٧٣].

وكانت هنالك أوجه أخرى لطبيعة قاسم ساعدته في تنافسه مع عارف. ويجب أن نذكّر هنا أن السيء فيه لم يكن قد نضج بعد كما حصل عندمـا انجرف بعـد ذلك إلى الـدكتاتـورية الفردية. في تلك الأيام لم تكن قد ظهرت بعد أية مؤشرات على مزاجيته وغرابة أطواره. وكان قَدَره كقائد إلهي للعراق لم يصبح هواه الرئيسي في الحياة بعد، وهذا ما كان في الـواقع التـأثير الـلاحق لمحاولـة اغتيالـه في الشوارع في ١٩ تشرين الأول (أكتـوبر) ١٩٥٩. وكـان الصديق والعدو ما زال يرى فيه الإنسان المتواضع والمخلص والمجدّ الدؤوب على العمل والزاهـد وغير القابل للإفساد. ومما يعكس شخصية قـاسم في هذه المـرحلة ملاحـظته التي أدلى بهـا في أحد أيام شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ إلى محمد حـديد، وزيـره للمالية. فعنـد خروجـه من

(٦٨) العراق، وزارة الدفاع، «محاكمات»، ٥، ص ٢٠١٢.
(٦٩) المصدر السابق، ٥، ص ٢٠٠٥ و٢١٣٢.
(٧٠) قارن المصدر السابق، ٥، ص ٢١٩٤ مع ١٨، ص ٧٢٢٣ و١٩، ص ٧٥٨٧.
(٧١) «مذكرات عبد السلام عارف»، «روز اليوسف»، العدد ١٩٨١ في ٣٠ مايو (أيار) ١٩٦٦، ص ٢٨.
(٧٢) شبـاط (فبرايـر) ١٩٦٣، تصريح الـزعيم المتقاعـد حسن عبود ابـراهيم في ملف الشرطة العـراقية رقم ق س/٨٧.
(٧٣) شباط (فبراير) ١٩٦٣، تصريح الزعيم الشيوعي ابراهيم حسين الجبوري في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٥.

مؤتمر للمحامين عقد في فندق بغداد، حيث كيل له المديح بكل اللهجات الممكنة، التفت إلى حديد قائلاً: «أبو هيثم، أخشى فعلاً أن يصيبني الغرور»[٧٤]. وكانت هنـالك روحيـة مطابقـة لهذا في الصورة التي رسمها لقاسم هاشم جواد، وزيره للخارجيـة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٣، إذ قال:

«في البداية، كان يسهل الـوصول إلى قـاسم، وكان مفتـوح الذهن وشـديد التـوق إلى التعلم... ولكن الأحداث وضعت المزيد والمزيد من السلطات في يديـه... وما زلت أذكـر كيف أنـه، في الأشهر التي تلت انقـلاب المـوصـل الفـاشـل عنـدمـا عمّت الفـوضى الجهـاز الاداري، لم يعد الوزراء يتخذون أية مبادرة من دون الرجـوع إليه... وهكـذا، فإن قـاسم الذي لم يكن له رأي ولا مبـادرة الذي عـرفته في العـام ١٩٥٨ بدأ يتـذوق لذة كـونه الـرجل الوحيد في البلد. وبكلمات أخرى: لقـد صنعنا دكتاتوراً... إن شعبنا، في الحقيقـة، صانـع للدكتاتورين»[٧٥].

ولكن إحدى صفات قاسم الـ ١٩٥٨ التي لم يذكرها هاشم جواد والتي ميّزته بحدّة عن عارف وكان لها وزنها في لعبة السلطة هي تكتّمه. وباستثنـاء المسائـل التي لا خلاف عليهـا، بقي موقفه الحقيقي غامضاً عـلى مدى الأسـابيع العـديدة الحـرجة التي تلت الثـورة. ولم يلزم قاسم نفسه بأي رأي كان حول بعض الموضوعات ـ ببساطة ـ لأنه لم يكن لديـه رأي مدروس خاص به. وفي موضوعات أخرى كان يحفظ رأيه لنفسه لأنه كان يشعر أن ذلـك هو الـطريق الأسلم. ونظراً لأن ضباط الجيش كانوا يختلفون في الرأي حول أي موضـوع كان فـإن تحفّظه كـان يعمل لصـالحه. ونـظراً لأنه كـان بحاجـة ماسـة في تلك الأسابيـع لكسب كـل القـوى الاجتماعية فإنه كان يروي قصصاً مختلفة عن قراباته، وكان يقول للسنّة إنه سني، وللشيعة إنه شيعي، وللأكراد أنه «لوري»، أي كردي فيْلي من جنـوب العراق. ولم يسمـح بظهـور نيّاتـه إلا ببطء، وحجب الكثير منها كلياً في نواحٍ عـدة. واستمر شيء من الغمـوض يحيط بنظامـه حتى النهاية الأخيرة له.

وعلى العموم، فعندما شعر قاسم أنه يقف على أرض ثـابتة أصبـح بإمكـانه أن يصبـح أقل غموضاً بما يكفي. وهكـذا فإنـه اتخذ مسـاراً وسطاً مميّـزاً في المسألـة الاجتماعيـة في وقت مبكر. وأعلن في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨، يـوم سقوط عـارف، أنه «يجب تحسـين شروط حياة الفقراء ورفعها إلى مستوى الحيـاة الإنسانيـة المشرفة من دون خفض مستـوى حياة الغني عمـداً»[٧٦]. ولم تكن هذه مجـرد فكرة عـابرة عنـده، بل إنـه تطرق إليهـا مـراراً وتكـراراً[٧٧]،

(٧٤) حديث أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٤.
(٧٥) حديث أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٧.
(٧٦) من أجل نصّ الخطاب راجع «الوقائع العراقية»، العدد ٤٤ في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨، ص ١.
(٧٧) انـظر مثلاً: الجمهـورية العـراقية، «مبـادىء ثورة ١٤ تمـوز في خـطابـات الـزعيم عبـد الكـريم قـاسم ١٩٥٩»، ص ١٠٨. و«مبـادىء ثورة ١٤ تمـوز في خطابـات ابن الشعب الصالـح الزعيم عبـد الكريم قاسم ١٩٥٩»، الجزء ٢، ص ١٣٥، و ١٩٦٠، ص ٤٩١ و٥٠٤.

ويحتمل أنها كانت تعبّر عن جانب من جوهره. فقد كان هو شخصياً من مستوى متوسط، ولكنه كان قد تذوّق مرارة الفقر. وكان والده يملك في شيخوخته مزرعة صغيرة لزراعة الشعير على دجلة، ولكنه كان قد بدأ حياته كعامل نجارة وضيع. وعلى العموم، فإن قاسم كان ملقّناً في هذا من قبل محمد حديد، الإداري الصناعي الثريّ الشهير ورئيس مستشاري قاسم الاقتصاديين والماليين، كما كان واضحاً في مراهنته على دعم الطبقات الوسطى المالكة التي كان عارف قد أبعدها عن غير قصد باشتراكيته الانفعالية.

وبالتوافق مع هذه الفكرة - التي هي تحوير بسيط للقول المأثور «خير الأمور الوسط» - جاء الإصلاح الزراعي الذي أعلنه قاسم يوم ٣٠ أيلول (سبتمبر) نفسه. وحدّد الإصلاح حيازة أي شخص فرد لأراضٍ زراعية بما لا يزيد عن ٢٠٠٠ دونم[٧٨] من الأرض البعلية (المروية بالأمطار) أو ١٠٠٠ دونم من الأرض المروية بالتدفق الحر للمياه أو بالوسائل الاصطناعية[٧٩]، تاركاً ٢٥٠٤٥١ مزارعاً صغيراً ومتوسطاً دون أن يمسهم، ومصيباً بمفعوله - ومقابل تعويض محدد[٨٠] - ٢٨٠٣ فقط من المشايخ وملاّك الأراضي الكبار الآخرين[٨١]، الذين كانوا يملكون عموماً، في ما بينهم، وكما يتضح من الجدول ٥ - ١ (في الكتاب الأول) أكثر من ١٨ مليون دونم، أي أكثر من ٥٦ بالمئة من مجموع الأراضي ذات الملكية الخاصة. وكان للإصلاح الزراعي أن يطبّق على مدى خمس سنوات، على أن توزع الأراضي المستملكة في قطع لاتقل عن ٣٠ دونماً ولا تزيد عن ٦٠ من الأرض المروية، أو لا تقل عن ٦٠ دونماً ولا تزيد عن ١٢٠ من الأراضي البعلية (المروية بالأمطار)، لمزارعين حقيقيين، على أن تكون الأفضلية للمستأجرين والفلاحين ذوي العائلات الأكبر والدخل الأدنى[٨٢]. ومن الواضح أن قاسم، بحجبه وسيلة القوة والسلطة عن أمراء الأرض وأسيادها، الذين كانوا لعهد طويل عماد النظام الملكي، كان يأمل بكسب قاعدة عريضة من الدعم الريفي للطبقة واسعة الانتشار من الفلاحين مالكي الأرض. ولكن لا بد لنا من الإشارة، بين قوسين، إلى أن عملية إعادة توزيع الأرض أثبتت أنها عملية صعبة نظراً للتعقيدات القانونية وعدم وجود الخرائط وقلة المسّاحين والمهندسين وأخصائيي الأراضي والاخصائيين الزراعيين، بين أشياء أخرى. وفي نهاية أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣، أي بعد أكثر من سبعة أشهر من سحق قاسم لم يكن قد أعيد توزيع أكثر من ١٨٠٠٤٦١ دونماً من الأرض على ٣٥١٠٤ عائلات فلاحية، على الرغم من أنه كان قد تم الاستيلاء على ٢٨٠٢٣٦٦ دونماً أخرى ووجود ٤٢٣٧٤٩٨ دونماً من

(٧٨) الدونم = ٠,٦١٨ آكر = حوالى ربع هكتار.

(٧٩) المادة ١ من قانون الاصلاح الزراعي. ومن أجل نص القانون راجع «الوقائع العراقية»، العدد ٤٤ في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨.

(٨٠) المادة ٦ من القانون.

(٨١) حصلنا على الأرقام من وزارة الاصلاح الزراعي في شباط (فبراير) ١٩٦٤.

(٨٢) المادتان ١١ و١٢ من القانون.

أملاك الدولة مؤجّرة من قبل هيئة الإدارة المؤقتة للاصلاح الزراعي إلى ٢٤٤٦٩١ عائلة فلاحية[٨٣].

في العام ١٩٥٨ لم يحدّ قاسم نشاط الطبقات الثرية إلا في قطاع الأراضي. ولكنه لجأ في وقت لاحق إلى فرض ضرائب أعلى عليهم. وكان له في ٣ حزيران (يونيو) ١٩٥٩، إن صحّ لنا استباق الأمور، أن يرفع معدّل الحد الأقصى لضريبة الدخل، وبعد السماح بالحسومات المعتادة، من ٤٠ بالمئة للدخول التي تزيد عن ٨٠٠٠ دينار إلى ٦٠ بالمئة على الدخول التي تزيد عن ٢٠ ألفاً للأشخاص المقيمين في العراق - أما غير المقيمين فكانت تفرض عليهم ضرائب أعلى - ومن ٣٠ بالمئة على الدخول فوق ٤٠٠٠ دينار إلى ٤٥ بالمئة على الدخول التي تزيد عن ١٥٠٠٠ دينار في حالة الشركات محدودة المسؤولية، وبنسب أكثر اعتدالاً للأشخاص القانونيين الآخرين باستثناء شركات النفط التي استمرت في دفع حصة الـ ٥٠ بالمئة التي كانت تدفعها في أواخر العهد الملكي[٨٤]. وأخضع قاسم لسلّم ضرائبيّ جديد تلك الطبقة التي تعتاش من تأجير الأراضي الزراعية التي لم تكن تدفع في أيام الهاشميين، وحتى سنة ١٩٥٧، أية ضرائب على الاطلاق تقريباً، ثم صارت بعد ذلك تدفع مجرد ١٠ بالمئة من دخولهم. كما أن قاسم فرض، منذ العام ١٩٥٩ وللمرة الأولى في تاريخ العراق، ضريبة وفاة تصل إلى ٢٥ بالمئة على العقارات التي تزيد قيمتها الصافية عن ٥٠٠٠٠ دينار، وضريبة إرث تصل إلى ١٢ بالمئة على حصص الورثة المفردين إن زادت الواحدة منها عن ٢٠٠٠٠ دينار[٨٥]. وفي العام ١٩٦١ - على العموم - ألغيت ضريبة الإرث هذه، وعُدّلت ضريبة الوفاة بطريقة تسمح - بين أمور أخرى - بحدود إعفاء أوسع، مثل مجانية ٣٠ بالمئة من قيمة الأسهم والملكيات الصناعية، وخفضت الضريبة المفروضة على العقارات التي تصل قيمتها إلى ٩٠٠٠٠ دينار أو أقل، بينما زادت إلى ٣٠ بالمئة ضريبة العقارات التي تزيد قيمتها عن ١٣٠٠٠٠ دينار[٨٦]. ولا حاجة بنا إلى التذكير هنا بأن فرص التهرب من دفع الضرائب بقيت كثيرة كما كانت دوماً.

وباستثناء هذه التغييرات في النمط الضريبي، والامتيازات التي منحت لأصحاب الرواتب، وعدم الضمان الفعلي الذي كان أكبر من أن يستطيع قاسم إزالته، فإن قاسم شجّع

(٨٣) العراق، وزارة الاصلاح الزراعي، «الانجازات خلال الفترة ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨ - ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣»، منسوخ، البيان في الصفحة ١.

(٨٤) قارن المادة ١٢ من قانون ضريبة الدخل رقم ٨٥ (٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٦ في «الوقائع العراقية»، العدد ٣٨٢٨ في ١٢ تموز (يوليو) ١٩٥٧ مع المادة ١٣ من قانون ضريبة الدخل رقم ٩٥ (٣ حزيران (يونيو) ١٩٥٩ في «الوقائع العراقية»، العدد ١٨٤ في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٥٩.

(٨٥) انظر المادتين ٢ و٣ من قانون ضريبة العقارات والإرث رقم ١٥٧ (٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩ في «الوقائع العراقية»، العدد ٢٤٣ في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٩.

(٨٦) المواد ١ - ٦ من القانون رقم ١٧ (١٤ آذار (مارس)) ١٩٦١ المعدّل لقانون ضريبة العقارات والإرث رقم ١٥٧ للعام ١٩٥٩، في «الوقائع العراقية»، العدد ٤٩٩ في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٦١.

رأس المال الوطني دوماً. والواقع هو ـ وإن استبقنا الأمور ثانية ـ أن الطبقات التي كانت تعيش على الربح استمرت في النمو حتى نهاية عهد قاسم، باستثناء التجار وفقط خلال الفترة العاصفة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩. وفي ذروة النفوذ الشيوعي ـ في منتصف أيار (مايو) ١٩٥٩ ـ كان لقاسم أن يحمي هذه الطبقات تحت جناحه[٨٧]. وفي العام ١٩٦٠ توجه قاسم إلى هذه الطبقات قائلاً: «اندفعوا إلى الأمام ولا تخافوا شيئاً لأننا معكم»[٨٨]. وتمتّع الصناعيون خصوصاً بحقوق خاصة ـ مثل الاعفاءات من الضرائب على الدخل ومن الجمارك والقروض المعفيّة من الفوائد من المصرف الصناعي التابع للدولة ـ أولاً بموجب قانون تشجيع الشركات الصناعية رقم ٧٢ للعام ١٩٥٥[٨٩] وقانون المصرف الصناعي رقم ٨٧ للعام ١٩٥٦[٩٠]، ثم بموجب قانون التنمية الصناعية رقم ٣١ للعام ١٩٦١[٩١] وقانون المصرف الصناعي رقم ٦٢ للعام ١٩٦١[٩٢]. لم يكن الصناعيون أبداً أحسن حالاً مما أصبحوا عليه الآن، وهذا ما اتضح من أحاديثهم وما يتضح من التقديرات الرسمية ـ في ما بعد عهد قاسم ـ لإسهامات القطاع الصناعي الخاص الكبير جداً في صافي الناتج الوطني للعقد ١٩٥٣ ـ ١٩٦٣ والمبينة في الجدول رقم ٧ ـ ٣. وربما كان لهذا أن يفسر السبب في أن الصناعيين، الذين لم يكونوا يؤيدون قاسم كلياً، لم يعارضوه، حتى في ذروة تحالفه مع الشيوعيين.

وإذا كان قاسم قد سعى، من خلال القيود الجزئية والتشجيع الواسع، إلى كسب ودّ أصحاب رؤوس الأموال فإنه أظهر، في الوقت نفسه، اهتماماً كبيراً جداً بالجماهير الواسعة من العمال الفقراء[٩٣]. وأوضح ذات مرة أن هذا «واجب على الابن أؤديه، أنا ابن أبي وابن الطبقة العاملة»[٩٤]. وفي مناسبة أخرى قال أمام مؤتمر عمالي: «إني واحد منكم . . . أنتم عائلتي وقبيلتي . . . عندما أنظر في وجوهكم تصيبني قوة ما وأنقاد إلى مساعدة الكادحين في كل مكان»[٩٥]. ولم يكن في هذا كله أي تكلّف ولا كان الدافع إليه نفعياً. وفي هذا المجال فإن نداءه الأخير إلى الشعب، وهو الخطاب الذي أعدّه يوم ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ بعد أن بدأ الانقلاب البعثي والذي لم يتمكن من إذاعته أبداً، يكشف الكثير. وقد جاء في النداء:

(٨٧) العراق، «مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطابات الزعيم عبد الكريم قاسم ١٩٥٩»، ص ٩١.
(٨٨) العراق، «مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطابات ابن الشعب الصالح . . . ١٩٦٠»، ص ٤٩٢.
(٨٩) انظر المادة ٤ من القانون معدلة بالمادة ١ من القانون رقم ٥١ للعام ١٩٥٦ في «الوقائع العراقية»، العدد ٣٦٣٦ في ٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٥ والعدد ٣٨٠٧ في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٥٦.
(٩٠) انظر المادة ٢ من القانون في «الوقائع العراقية» العدد ٣٨٢٥ في ٧ تموز (يوليو) ١٩٥٦.
(٩١) انظر المادة ٨ من القانون في «الوقائع العراقية» العدد ٥٢٠ في ٤ أيار (مايو) ١٩٦١.
(٩٢) انظر المادة ٣ من القانون في «الوقائع العراقية» العدد ٥٧٨ في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١.
(٩٣) وجد هذا الاهتمام له انعكاساً تكراراً في خطاباته. أنظر، مثلاً؛ العراق، «مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطابات الزعيم . . . ١٩٥٨» ص ٢٤ و٢٩ و٦٢. و«١٩٥٩» ص ٢٢ و٢٦ و٣٤ و٤٩ و٥١ و ٦٥ ـ ٦٦ و ٧٨ ـ ٧٩.
(٩٤) المصدر السابق، ١٩٦٠، ص ٥٥.
(٩٥) «اتحاد الشعب»، ٩ تموز (يوليو) ١٩٥٩.

الجدول رقم ٧ ـ ٣

تقديرات الدخل الوطني للعراق للفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٦٣
ومساهمات القطاعات الاقتصادية الأهم بأسعار ١٩٥٦ الثابتة

	صافي الدخل الوطني	مساهمة قطاع النفط[أ]		مساهمة قطاع الصناعة		مساهمة قطاع الزراعة	
السنة	بملايين الدنانير[ب]	بملايين الدنانير[ب]	٪	بملايين الدنانير[ب]	٪	بملايين الدنانير[ب]	٪
١٩٥٣	٢٦٢,٨	٦٤,٥	٢٤,٥	٢٠,٠	٧,٦	٨٦,٥	٣٢,٩
١٩٥٤	٣٢٢,٦	٧٥,٠	٢٣,٢	٢٢,٧	٧,٠	١١٤,٨	٣٥,٦
١٩٥٥	٢٩٨,٩	٨٠,٥	٢٦,٩	٢٧,٢	٩,١	٦٩,٤	٢٣,٢
١٩٥٦	٣٣٤,٧	٧٦,٠	٢٢,٧	٣٢,٠	٩,٥	٨٩,٢	٢٦,٦
١٩٥٧	٣٤٨,٤	٥٣,٥	١٥,٣	٣٣,٩	٩,٧	١١٧,٧	٣٣,٧
١٩٥٨	٣٦٣,١	٨٨,٠	٢٤,٢	٣٦,٥	١٠,١	٩٠,٤	٢٤,٨
١٩٥٩	٣٦٨,٦	١٠٢,٠	٢٧,٦	٤٣,٥	١١,٨	٦٧,٧	١٨,٣
١٩٦٠	٤١٢,٦	١١٨,٠	٢٨,٥	٥٣,١	١٢,٨	٧٧,٥	١٨,٧
١٩٦١	٤٦٨,٦	١٢٢,٠	٢٦,٠	٥٧,٨	١٢,٣	٩٨,٣	٢٠,٩
١٩٦٢	٥٠٣,١	١٢٣,٠	٢٤,٤	٦٢,٨	١٢,٥	١١٥,١	٢٢,٩
١٩٦٣	٤٨٩,٤	١٤٠,٥	٢٨,٨	٦١,٩	١٢,٧	٨١,٥	١٦,٧

(أ) يبدو أن هذه الأرقام تشمل، بين أمور أخرى، حصة العراق من أرباح النفط والأجور والرواتب المدفوعة من قبل شركات النفط داخل العراق.
(ب) ١ دينار عراقي = جنيهاً استرلينياً.
المصدر: وزير المالية (شكري صالح زكي)، (سرّي) «تقرير حول السياسة الاقتصادية في العراق» (١٩٦٥، منسوخ)، ص ٢.

«يا أبناء الشعب، أنا عبد الكريم قاسم، أقوى من عمل من أجل الفقراء وأكثرهم عزماً»، وأيضاً: «لا تهتموا بالخونة . . . اسحقوهم، ومن أجل الفقراء خصوصاً»[٩٦].

ولم يطعم قاسم الفقراء كلمات فقط، بل عمل بشكل ملموس، وبالتنسيق مع عارف أولاً ثم لوحده، على تحسين حصتهم. فقد خفض إيجارات الغرف بنسبة ٢٠ بالمئة، وإيجارات المنازل بنسبة تتراوح بين ١٥ و٢٠ بالمئة، وإيجارات الدكاكين بنسبة تتراوح بين ١٠ و١٥ بالمئة[٩٧]، ولكن هذا الإجراء أفاد، أكثر ما أفاد، أفراد الطبقات الوسطى والوسطى الدنيا

(٩٦) نشر نص النداء في «الفجر الجديد» (بغداد)، ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٦٣.
(٩٧) المواد ٢ ـ ٤ من قانون تحديد الإيجارات رقم ٦ (٦ آب ١٩٥٨ في «الوقائع العراقية»، العدد ٧ في ٩ آب (أغسطس) ١٩٥٨.

الذين لا أملاك لهم. والأمر الأكثر مغزى هو أنه خفض سعر رغيف الخبز المسطح (مرقَّد) من ٦ فلوس إلى ٤ فلوس[٩٨]، وسعر «الصَّمُّونة» ـ وهي الرغيف «الافرنجي» المتطاول ويزن ١٥٠ غراماً ـ من ١٠ فلوس إلى ٨ فلوس، وخفض ـ بالمقياس نفسه ـ سعر الطحين الموزع على الأفران، محملاً خزينة الدولة الخسارة الناجمة عن ذلك ومحافظاً على ثبات هذه الأسعار حتى عند تراجع الزراعة وانتاجها بسبب تذبذب العلاقات الزراعية[٩٩]. وحدد قاسم مدة العمل الليلي بسبع ساعات، وأما مدة العمل النهاري ـ بما في ذلك العمال الموسميّون[١٠٠] ـ بثماني ساعات[١٠١]. وأجبر المؤسسات الصناعية التي تضم أكثر من ١٠٠ يد عاملة على بناء مساكن لعمالها[١٠٢]. ونفّذ إجراءات للتأمين الاجتماعي ضد المرض والبطالة[١٠٣]. وسمح في السنة الأولى من عهده لكَسَبَة الأجور بالتجمّع بحريّة وبإنشاء النقابات العامة[١٠٤]. وإذا كان الفلاحون، الذين أصبحوا يُخَصُّون الآن وبموجب القانون بحصة تتراوح بين ٤٠ و٥٠ بالمئة من المحصول ناقص ما يساوي البذار إذا قدّمه صاحب الأرض[١٠٥]، وعلى الرغم من ذلك، واجهوا في السنوات الأولى من عهد قاسم وضعاً أسوأ ممّا سبقه نتيجة لتراجع الانتاج الزراعي، فإن عمال المدن، وعلى العكس من ذلك، عرفوا ارتفاعاً ملموساً في مستواهم. وعلى سبيل المثال فإن عامل الفأس والمجرفة صار يكسب ٣٨٠ فلساً في اليوم عام ١٩٥٩، بزيادة تبلغ ٥٢ بالمئة عن الحد الأدنى لأجره عشية انقلاب ١٤ تموز (يوليو). ولكن عام ١٩٥٩ كان عام «المدّ الثوري»، ويعود جزء من الفضل في وقوف العمال على أقدامهم إلى الحزب الشيوعي العراقي أكثر مما يعود إلى غيره. ويبقى أن نذكّر أن قاسم بنى لسكان الأكواخ الطينية في بغداد، خلال سنتي ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠، مدينة كاملة تحتوي على ١٠٠٠٠ منزل وطرق وأسواق ومدارس ومستوصفات صحية وحمّامات عامة. وسميت هذه المدينة الجديدة: مدينة الثورة[١٠٦].

ومن الأمور ذات المغزى أن قاسم، عند توجّهه إلى الجمهور، كان يعلن انتماءه إلى فقراء العمال، ولكنه قال مرات عديدة: «ولكني لن أسيء معاملة أصحاب الأملاك» أو «إني

(٩٨) ١٠٠٠ فلس = ديناراً = جنيهاً استرلينياً.

(٩٩) الجمهورية العراقية، «ثورة ١٤ تموز في سنتها الأولى»، ص ١٩٧. ومحمد حديد، حديث أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٢.

(١٠٠) بيان الحكومة في «الوقائع العراقية»، العدد ١٤ في ١٧ آب (أغسطس) ١٩٥٨، ص ٧.

(١٠١) المادة ٧ من القانون رقم ٨٢ للعام ١٩٥٨ المعدِّل لقانون العمل الرقم ١ للعام ١٩٥٨ في «الوقائع العراقية»، العدد ٩٩ في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨.

(١٠٢) المادة ٢ من القانون رقم ٨٤ لعام ١٩٥٨ حول إجبار مالكي المؤسسات الصناعية على بناء مساكن للعمال، «الوقائع العراقية»، العدد ١٠١ في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨.

(١٠٣) العراق، «ثورة ١٤ تموز في سنتها الأولى» ص ٣٢٠ وما يليها.

(١٠٤) المادة ١٨ من القانون رقم ٨٢ للعام ١٩٥٨.

(١٠٥) المادة ٤١ من قانون الاصلاح الزراعي، «الوقائع العراقية»، العدد ٤٤ في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨.

(١٠٦) قال قاسم في خطاب ألقاه في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٠ (العراق، «مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطابات... قاسم»، ص ٢٨١) أنه تم بين سنتي ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ بناء ٢٥٠٠٠ منزلاً للفقراء وذوي الدخل المحدود.

أحمي أيضاً الأغنياء [أو أرباب العمل]» أو «العمّال وأرباب العمل إخوة» أو تعبيرات من هذا النوع، وكان يطرح مثال قرية والده الأصلية، الصويرة، حيث «يدعم الأغنياء والفقراء بعضهم بعضاً في السراء والضراء»[١٠٧].

وبكلمة مختصرة، فإن قاسم لعب بشكل مميز دور الوسيط في المجال الحيوي للعلاقات المتبادلة بين الطبقات، كما أظهرنا. وهذا ما ساعده، بلا أدنى شك، في تدعيم انتصاره على عارف وفي الصمود في وجه التحديات لسلطته. ومما كان يفضي إلى النتيجة نفسها، بالضرورة ـ وإن لم يكن المنطق هو مركز القوة عند قاسم ـ المسار الوسطي أساساً الذي اتخذه في السياسة أيضاً. وعلى العموم، فقد كان ظهور هذا للعيان أمراً يحتاج إلى وقت، على النقيض من الحزم وطول اليد اللذين أظهرهما في الفترة المبكرة من العهد الجمهوري. ومن المحتمل أيضاً أنه لم يكن، هو نفسه، قد قرر يومها ماهية وجهات نظره، وأن الظروف دفعته بشكل متزايد إلى السير في تلك الطريق. وعلى كلٍّ، فبعد ٩ شباط (فبراير) ١٩٥٩، أي بعد إعادة تشكيل مجلسه الوزاري لملء المقاعد التي خلت بانسحاب الوزراء القوميين أصبح من الأسهل عليه معرفة المكان الذي يقف فيه. وكان يمكن الاستدلال على وسطيته من الملامح الجديدة لوزارته (راجع الجدول ٧ ـ ٤). ومن أصل ثمانية وزراء مدنيين كان هنالك خمسة ينتمون، أو كانوا قد انتموا، إلى حزب الوسط «الاشتراكي» باعتدال، أي الحزب الوطني الديموقراطي، وكان السادس: هاشم جواد وزير الخارجية، قريباً جداً من هؤلاء، اجتماعياً وايديولوجياً. وأكثر من هذا، فإن الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد، وزير التربية، كان قد وقع في شبابه تحت تأثير جماعة «الأهالي» التي هي السلف الحقيقي للوطنيين الديموقراطيين[١٠٨].

ولكنّ هناك دليلاً أكثر صراحة ووضوحاً على نظرة قاسم الوسطية، فقد قال لصحافي في ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩: «بمرور الزمن، سيتّجه اليمينيون نحو الوسط، وكذلك سيفعل اليساريون»[١٠٩]. ولم يكن له أن يكون أكثر من ذلك تعبيراً عن جوهره السياسي.

للوهلة الأولى تبدو جملة «إني فوق الاتجاهات والميول» التي ترددت تكراراً خلال سنتي ١٩٥٨ و١٩٥٩ على لسان قاسم[١١٠] على خلاف مع النقطة المذكورة لتوها. فماذا كان يعني

(١٠٧) مثلاً: العراق، «مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطابات الزعيم... ١٩٥٨»، ص ٣٥. و«١٩٥٩»، ص ٧٩ و٨١ و٨٨ و٩١. و«١٩٦٠»، ص ٤٩١ ـ ٤٩٢ و٥٠٤.

(١٠٨) حديث مع الزعيم الركن عبد الحميد في شباط (فبراير) ١٩٦٧.

(١٠٩) العراق، «مقابلة صحافية بين أمير اللواء عبد الكريم قاسم، رئيس الوزراء، والسيد سنغال، معاون رئيس تحرير «لينك»»، في ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩، ص ١٢.

(١١٠) استعمل قاسم هذه الجملة في مقابلة مع ممثلي الـ «إن. بي. سي» في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٨ (أنظر: *B.B.C. Summary of World Broadcasts*, Part IV, No. 681 of 16 October 1958, p. 13). والمؤتمر الرابع للمحامين العرب في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ (انظر: العراق، «مبادىء ثورة ١٤ تموز... ١٩٥٨» ص، ٦٣). وخطابه أمام «أنصار السلام» في ١٤ نيسان (أبريل) ١٩٥٩ (انظر: العراق، «مبادىء ثورة ١٤ تموز... ١٩٥٩»، ص ٦١).

الجدول رقم ٧ ـ ٤

أعضاء وزارة قاسم الثانية (المعينين في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٥٩)

الاسم	المركز والميل السياسي	تاريخ ومكان الولادة	الأصل العرقي والطائفة	العمل قبل الثورة	الأصل الطبقي ومهنة الأب	سيرة الحياة اللاحقة
الزعيم الركن عبد الكريم قاسم	رئيس وزراء ووزير دفاع.	١٩١٤، بغداد	أب عربي سني وأم فيلية كردية (شيعية).	آمر لواء المشاة ١٩.	الطبقة العاملة، ابن عامل نجارة.	قتل في ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٣.
محمد حديد	وزير المالية. من الحزب الوطني الديموقراطي.	١٩٠٦، الموصل	عربي - سني	مدير عام شركة استخراج الزيوت النباتية.	طبقة «الجلبيين»(أ) من ذوي الدخل العالي. ابن تاجر.	استقال في ٢٣ نيسان (أبريل) ١٩٦٠.
مصطفى علي	وزير العدل.	١٩٠٠، بغداد	كردي - سني	قاض.	الطبقة العاملة. ابن عامل نجارة.	استقال في ١٣ أيار (مايو) ١٩٦١ لأسباب صحية.
ابراهيم كبة	وزير الاقتصاد والاصلاح الزراعي. ماركسي غير مرتبط بالحزب الشيوعي.	١٩١٩، بغداد	عربي - شيعي	أستاذ جامعة سابق.	طبقة «الجلبيين»(أ) الملاكين من ذوي الدخل المتوسط العالي. ابن تاجر.	أعفي من منصبه في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٦٠.
هديب الحاج حمود	وزير الزراعة. من الحزب الوطني الديموقراطي.	١٩١٨، الديوانية	عربي - شيعي	ملاك.	طبقة الملاكين من ذوي الدخل العالي. ابن ملاك.	استقال في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠.
الزعيم الركن أحمد محمد يحيى	وزير الداخلية.	١٩١٦، الموصل	عربي - سني	آمر لواء في الأردن.	الطبقة الصناعية الصغيرة. ابن «راوتشي» (قربي)(ب).	بقي في الوزارة حتى شباط (فبراير) ١٩٦٣.
الزعيم الطبيب محمد عبد الملك الشواف	وزير الصحة.	١٩١٧، بغداد	عربي - سني	طبيب في الجيش.	طبقة الملاكين الدينيين من ذوي الدخل العالي. ابن ملاك ورئيس لمحكمة الاستئناف الشرعية.	بقي في الوزارة حتى شباط (فبراير) ١٩٦٣.
هاشم جواد	وزير الخارجية. مقرب من الحزب الوطني الديموقراطي.	١٩١١، بغداد	عربي - سني	ممثل العراق لدى الأمم المتحدة.	الطبقة الوسطى من الاخصائيين. ابن معلم مدرسة.	بقي وزيراً للخارجية حتى ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٣.

يتبع

تابع جدول رقم ٧ ـ ٤

الاسم	المركز والميل السياسي	تاريخ ومكان الولادة	الأصل العرقي والطائفة	العمل قبل الثورة	الأصل الطبقي وعمل الأب	سيرة الحياة اللاحقة
الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد	وزير التعليم.	١٩١٤، بغداد	عربي - سني	رئيس أركان الفرقة المدرعة الرابعة.	الطبقة العسكرية الوسطى. ابن زعيم في الجيش.	بقي في مجلس الوزراء بمهمات ومناصب مختلفة حتى ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٣.
حسين جميل	وزير الارشاد، من الحزب الوطني الديموقراطي.	١٩٠٨، بغداد	عربي - سني	محام. وزير للعدل ١٩٤٩.	الطبقة الوسطى للأخصائيين. ابن قاض.	استقال في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٥٩ بعد أن ألغى قاسم أمره بوقف صدور الصحيفة الشيوعية «اتحاد الشعب».
الزعيم الركن عبد الوهاب أمين	وزير الشؤون الاجتماعية.	١٩١٨، بغداد	عربي - سني	آمر لواء المشاة ١٤.	طبقة الملاكين الدنيا. ابن ملاك.	استقال بسبب المرض في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠.
طلعت الشيباني	وزير التنمية. عضو سابق في الحزب الوطني الديموقراطي.	١٩١٧، قرية الهويدر في محافظة ديالى	عربي - شيعي	محاضر جامعي سابقاً. سكرتير اتحاد الصناعات.	طبقة الملاكين الوسطى. ابن ملاك متوسط.	بقي في الوزارة بمناصب مختلفة حتى ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٣.
حسن الطالباني	وزير الاتصالات. عضو سابق في الحزب الوطني الديموقراطي.	١٩١٣، بغداد	كردي - سني	حاكم محافظة.	طبقة «المرشدين الصوفيين»(ج) من ذوي الدخل العالي. ابن رجل دين.	استقال في العام ١٩٦١.
الزعيم المتقاعد فؤاد عارف	وزير دولة.	١٩١٢، السليمانية	كردي - سني	آمر لواء المشاة التاسع في الحلة.	طبقة «الأسياد»(د) الملاكين الوسطى. ابن رجل دين وملاك.	استقال في أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ بسبب سياسة قاسم تجاه الأكراد.

(أ) تجار من منزلة رفيعة وليس من ذوي الدخل المرتفع بالضرورة.

(ب) صانع «الراوات» (القرب)، وهي أوعية للمياه مصنوعة من الجلد.

(ج) زعيم طريقة دينية باطنية.

(د) الذين يدّعون التحدر من النبي محمد.

تحديداً بهذه الجملة؟ لقد فسّر ذلك هو نفسه في ٢ آذار (مارس) ١٩٥٩، قبل أسبوع واحد من عصيان الموصل، إذ قال: «يقول الواحد: هذا قومي، ويقول الآخر: هذا شيوعي وذاك بعثي والثالث ديموقراطي. وأنا أقول هذا وطني وابن هذا البلد»[١١١]. وفي مناسبة أخرى، في أيار (مايو) ١٩٥٩ كان أكثر عمقاً، إذ قال: «قمت بالثورة لصالح كل الناس، إني دوماً مع الناس كلهم. إني فوق الميول والتيارات دوماً، وليس لدي انحياز لأيّ جانب كان، إني أنتمي إلى الشعب بأسره، وإني أهتم بمصالح الجميع، وأسير إلى الأمام معهم كلهم، كلهم إخوتي»[١١٢]. ولكن هذه كلها تعابير وسطية، لأن الوسطي وحده يستطيع تصور نفسه فوق النزاعات كلها.

في الواقع، لم يكن قاسم يقف فوق صراعات الأطراف، وخصوصاً من بينها القوتان الرئيسيتان ـ القوميون والشيوعيون ـ ولا هو حاول التوسط بينها، بل على العكس من ذلك فإنه لم يفعل إلا أن يَسُدْ بإبقائهم مقسّمين، وبلعب أحدهم ضد الآخر وإبقائهم على خلافاتهم المتبادلة وبُغض كل طرف للآخر. ولم يكن باستطاعته أن يفعل غير ذلك. فمن ناحية، لم يكن الحزب الوطني الديموقراطي، نقطة استناده الطبيعية، يملك قاعدة سياسية كافية. ومن ناحية أخرى، وهذا هو السبب الحاسم، لم يكن قاسم يسيطر على خلفيّة صلبة بين ضباط الجيش. ولقد فعل كل ما باستطاعته لجلبهم إلى صفّه، وهذا من نافل القول. ففي ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ زاد رواتبهم الأساسية بنسبة تتراوح بين ٩ و١٦ بالمئة (انظر الجدول ٧ ـ ٥) على الرغم من أنهم كانوا يمثّلون القطاع الأكثر تميّزاً من أصحاب الرواتب. وخلال السنوات الأربع التالية وفّر لهم من وسائل الراحة وقيم الحياة أكثر مما سبق لهم أن حصلوا عليه. وبين أشياء أخرى، بنى لهم ولعائلاتهم، أو بدأ ببناء، ١٢٠٠ منزل مجهّزة بما يلزمها من مدارس وأسواق وأفران ودور سينما وأحواض سباحة ومراكز صحية، وخصص لهذا المشروع مبلغ ٧٤٦٤٨١٩ ديناراً[١١٣]. ولكن هذا كله لم يُفِدْ إلا قليلاً. وكان الضباط الوحيدون الذين باستطاعة قاسم أن يعتمد عليهم هم أولئك «الأصدقاء القدماء» من أيام الدراسة أو أيام فلسطين مثل الزعيم الركن أحمد صالح العبدي، رئيس أركانه والحاكم العسكري العام، والزعيم الركن أحمد محمد يحيى، وزير داخليته، أو الأقارب مثل الزعيم عبد الجبار جواد، آمر الفرقة الخامسة حديثة الإنشاء منذ العام ١٩٦٠، والعقيد فاضل عباس المهداوي، رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة («محكمة الشعب»)، أو الأخصائيين غير السياسيين مثل الزعيم الركن خليل سعيد عبد الرحمن، آمر الفرقة الثالثة، أو «العراقويين» مثل العقيد محسن الرفيعي والزعيم الركن السيد حميد السيد حسين، وكلاهما شيعيّ، وكان أولّهما مديراً للاستخبارات العسكرية في العام ١٩٥٩ والثاني آمراً للفرقة الأولى. وبالمناسبة،

---

(١١١) العراق، «الخطاب التاريخي لزعيم الشعب أمام خرّيجي كلية الاحتياط في ٢ آذار (مارس) ١٩٥٩» (١٩٥٩)، ص ٣.

(١١٢) *B.B.C. Summary of World Broadcasts,* Part IV, ME/ 40/A/2 of 1 June 1959.

(١١٣) العراق، «الثورة في سنتها الرابعة»، ص ٤٤١ و٤٤٧ ـ ٤٤٩.

فإن قاسم كان قريباً للرئيس أول محمد علي جواد آمر سلاح الطيران في أيام العراقوي بكر صدقي وضحية لعملية اغتيال نظمها له ضباط قوميون عرب في العام ١٩٣٧. وبكلمات أخرى، فإن قاسم كان مرتبطاً بأكثر من الايديولوجيا مع الاتجاه العراقوي الذي كانت تصعب مقارنة قوته داخل الجيش بقوة جماعة القوميين العرب المنافسة. ومما يشهد على ضآلة ما كان يحظى به من دعم بين ضباط الجيش تكرار وكثرة تبديله لقيادات الألوية والأفواج أولاً، وثانياً، اعتماده في الاستخبارات الشخصية كلياً تقريباً على الرتباء (صف الضباط)، وأخيراً، تعيينه في الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ في قيادة ثلاث فرق من أصل خمس لضباط غير متخرجين في كلية الأركان[١١٤]، في مخالفة صريحة للمادة ٩ من قانون خدمة ضباط الجيش رقم ٨٩ للعام ١٩٥٨[١١٥].

الجدول رقم ٧ ـ ٥
الراتب الشهري للضباط (كانون الأول /ديسمبر ١٩٥٨)

الفئة	الرتبة	الراتب الأساسي الشهري بالدنانير عام ١٩٥٨ بعد ثورة تموز	النسبة المئوية للزيادة عن الراتب الأساسي عشية ثورة تموز[أ].
الضباط الأمراء	المشير	٢١٠	١٦,٧
	العميد	١٨٠	١٢,٥
	الفريق	١٥٥	١٠,٧
	أمير اللواء	١٣٥	١٢,٥
الضباط القادة	الزعيم	١١٥	١٥,٠
	العقيد	٩٥	١١,٨
	المقدم	٧٥	١٥,٤
الضباط الأعوان	الرئيس الأول	٦٠	٩,١
	الرئيس الثاني	٥٠	١١,١
	الملازم الأول	٤٠	١٤,٣
	الملازم الثاني	٣٠	١١,١

(أ) من أجل الراتب الأساسي عشية الثورة، انظر الجدول ٦ ـ ١.

المصدر: المادة ٧ من قانون خدمة ضباط الجيش رقم ٨٩ (٢٤ كانون الأول (ديسمبر)) ١٩٥٨، «الوقائع العراقية»، العدد ١٠٤ في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩.

---

(١١٤) كان هؤلاء هم الزعيم محمود عبد الرزاق والزعيم عبد الجبار السعدي والزعيم عبد الجبار جواد، آمري الفرقة الثانية والمدرعة الرابعة والخامسة على التوالي.

(١١٥) حول هذا القانون انظر «الوقائع العراقية»، العدد ١٠٤ في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩.

ومن نقطة الضعف هذه نبعت حاجة قاسم إلى المناورة بين القوميين والشيوعيين، واضعاً أحد الطرفين ضد الآخر، منهكاً إياه أو متبنيّاً له، حسب ما تفرضه الظروف. وكان استمرار وجوده نفسه يعتمد على عدم سماحه لأي من القوّتين بأن تصبح شديدة القوة أو السماح للقوتين بالاتفاق في ما بينهما. وكان خلال الجزء الأكبر من عهده يتأرجح بين الطرفين بما يكفي من المهارة والنجاح، ولكنه بدا أحياناً وكأنه يكافح ضد الريح التي تصفعه من هذا الجانب أو ذاك طلباً للنجاة. والواقع أنّ بندوله كان يبدو ـ في لحظات معينة ـ وكأنه قد انزاح أكثر من اللزوم في اتجاه أو آخر، كما حصل في النصف الأول من عام ١٩٥٩ عندما انجرف بحدّة نحو الاتجاه الشيوعي. وهذا ما هو بحاجة إلى شرح تفصيلي هنا.

كان الشيوعيون قد شكّلوا، بفضل نفوذهم الممارَس على قطاعات من الجنود والرتباء (صف الضباط) وعلى جمهور واسع من العمّال والفقراء، القوة المنظّمة الوحيدة القادرة على موازنة الضباط القوميين الذين، إن كانوا منقسمين حول كل شيء تقريباً، فإنهم كانوا أكثر من موحدين في رغبتهم بالإطاحة بقاسم. وهذا هو السبب الجوهري في أن هؤلاء الآخرين بدأوا يتنازلون أمام مطالب الشيوعيين. وأمّا هذه المطالب فقد أوضحها الشيوعيون لقاسم منذ البداية، إذ كتبوا له عشية ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ يقولون:

«تحقيق النصر أسهل بكثير من الحفاظ عليه وتدعيمه... وسيكون هنالك دوماً أولئك الذين يسعون، باسم المحافظة على السلام وتفادي «الفوضى»، إلى هزّنا لتخدير يقظتنا واصرارنا... ونفعل حسناً إن نحن تذكّرنا في هذه اللحظة حكومة مصدِّق التي، في توقها إلى عدم استفزاز العدوّ، حجبت ثقتها عن الشعب وكبحت تَسلُّحه، داعية إياه بدلاً من ذلك إلى الهدوء والاطمئنان، وكانت النتيجة أن سقطت هذه الحكومة تحت ضربات قبضة من المتوحشين واللصوص».

وعلى أساس هذه الخلفيّة وأشباهها ناشد الشيوعيون قاسم أن «يضمن للشعب حرية تنظيم نفسه وحرّية النشر والاجتماع، وأبعد من هذا، اطلاق سراح المساجين السياسيين وتشجيع تشكيل اللجان الشعبية للدفاع عن الجمهورية وتسليح هذه القوة بلا إبطاء». واحتج الشيوعيون كذلك على «التجاهل الصارخ» لإذاعة بغداد لـ «الشعب الكردي... ولمئات برقيات الدعم» الواردة من أتباعه في اليوم الأول للثورة، ورأوا أنه «مهمّ جداً وضع وسائل الدعاية والإذاعة في أيدٍ وطنية ديموقراطية»[١١٦].

يومها، لم ينتظر الشيوعيون قبول قاسم لطلباتهم، بل ركبوا موجة حماسة الجمهور التي أضرمها الانقلاب واستفادوا من الاستنكار الذي أثاره إنزال مشاة البحرية الأميركية في لبنان، وراحوا يشكّلون لحسابهم نوى «مقاومة» في أحياء بغداد المختلفة. وفي تعميم داخلي أصدروه

(١١٦) مذكرة مؤرخة في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ مقدمة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم (الحزب الشيوعي العراقي، «من أجل الحفاظ على مكاسب الثورة والدفاع عن جمهوريتنا العراقية»، ص ٧ ـ ٨).

في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٥٨ لم يدعوا مجالاً للشك في نيّتهم بأن يخلقوا قوة مسلّحة إلى جانب قوة الدولة ومتحرّرة من سيطرتها وتعتمد كلياً على حزبهم. وجاء في المقاطع الأهم من التعميم المذكور ما يلي:

«٧ ـ ... تكون التوجيهات المركزية للحزب إجبارية بالنسبة لكل أجهزة المقاومة.

«١٢ ـ على المقاومة أن تركز حالياً على طلب: أولاً، السلاح من الحكومة... وثانياً، مدرِّبين عسكريين من الجيش، ويجب أن يصبح هؤلاء الضباط المدربون تحت سلطة المقاومة...

١٣ ـ المقاومة الشعبية... يجب أن تكوِّن نفسها كنوع من سلطة شعبية تمارس مسؤولياتها بحكمة وأن تتجنّب قدر ما يمكنها الاصطدام بالحكومة وأن تساعدها في كل خطوة وطنية، ولكنه يجب التشديد على أن هذا يجب ألا يؤدي إلى إضعاف سلطة هيئاتها القيادية التي هي أساسية بالنسبة لوحدات المقاومة»[١١٧].

وعلى العموم، فإن قاسم، استجابة لضغط ضباط الجيش وإدراكاً منه، هو نفسه، لمضامين المبادرة الشيوعية، أمر يوم ٢٠ تموز (يوليو) بإغلاق كل مراكز التطوع للمقاومة الشعبية[١١٨]. ولكي لا يدع مجالاً لسوء فهم عند الشيوعيين فقد حصر الدستور المؤقت الذي صدر بعد ذلك بأسبوع واحد بالدولة وحدها حق إنشاء التنظيمات المسلّحة[١١٩]. واجتمعت اللجنة المركزية للحزب في دورة طارئة في نهاية تموز (يوليو) وقررت الخضوع لقاسم[١٢٠]. ولكن هذا الأخير لم يستبعد كلياً ـ في الحقيقة ـ فكرة المقاومة الشعبية، وإن كان قد فكّر بها بشكل مختلف عما فعل الشيوعيون. وكان ما في ذهنه عبارة عن قوة تخدم أهدافه من دون أن تنمو لتشكّل تهديداً لسلطته، وبكلمات أخرى، قوة يمكن استنهاضها أو كبحها أو وضعها في حال الاستراحة والسكون حسب مشيئته. وبمثل هذا الهدف، وخوفاً من تحوّل ميزان القوة لصالح القوميين، سمح قاسم في الأول من آب (أغسطس) بتشكيل المقاومة الشعبية، وربطها مباشرة بوزارة الدفاع، أي بنفسه شخصياً[١٢١]. وكان بهذا قد لبّى أحد المطالب الأساسية للشيوعيين، ولكن بشروطه هو. ولم يكن لهذا أن يزعج الشيوعيين لأنهم كانوا يعرفون أنهم وحدهم يملكون القدرات اللازمة لمشروع من هذا النوع (كان لا يزال على البعثيين أن يتعلموا أصول هذه اللعبة). واستجابة لنداء لجنتهم المركزية[١٢٢] سارع أعضاء الحزب ومؤيدوهم إلى الانخراط في المقاومة، التي سرعان ما أصبحت تعدّ في ٢١ آب

(١١٧) المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، «تعميم مخصص لأعضاء الحزب» ١٥ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

(١١٨) مذكرة الحاكم العسكري العام رقم ١٦، «الوقائع العراقية»، العدد ١ في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٨، ص ١٧.

(١١٩) المادة ١٨ من الدستور المؤقت الصادر في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

(١٢٠) تعميم داخلي للحزب الشيوعي صادر في العام ١٩٦٧ بعنوان «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في الفترة تموز ١٩٥٨ ـ نيسان ١٩٦٥»، ص ١٠.

(١٢١) قانون المقاومة الشعبية رقم ٣ للعام ١٩٥٨، «الوقائع العراقية»، العدد ٤ في ٤ آب ١٩٥٨.

(١٢٢) منشور الحزب الشيوعي المعنون «نداء إلى الشعب»، في ٦ آب (أغسطس) ١٩٥٨.

ومن نقطة الضعف هذه نبعت حاجة قاسم إلى المناورة بين القوميين والشيوعيين، واضعاً أحد الطرفين ضد الآخر، منهكاً إياه أو متبنياً له، حسب ما تفرضه الظروف. وكان استمرار وجوده نفسه يعتمد على عدم سماحه لأي من القوّتين بأن تصبح شديدة القوة أو السماح للقوتين بالاتفاق في ما بينهما. وكان خلال الجزء الأكبر من عهده يتأرجح بين الطرفين بما يكفي من المهارة والنجاح، ولكنه بدا أحياناً وكأنه يكافح ضد الريح التي تصفعه من هذا الجانب أو ذاك طلباً للنجاة. والواقع أنّ بندوله كان يبدو ـ في لحظات معينة ـ وكأنه قد انزاح أكثر من اللزوم في اتجاه أو آخر، كما حصل في النصف الأول من عام ١٩٥٩ عندما انجرف بحدّة نحو الاتجاه الشيوعي. وهذا ما هو بحاجة إلى شرح تفصيلي هنا.

كان الشيوعيون قد شكّلوا، بفضل نفوذهم الممارَس على قطاعات من الجنود والرتباء (صف الضباط) وعلى جمهور واسع من العمّال والفقراء، القوة المنظّمة الوحيدة القادرة على موازنة الضباط القوميين الذين، إن كانوا منقسمين حول كل شيء تقريباً، فإنهم كانوا أكثر من موحدين في رغبتهم بالإطاحة بقاسم. وهذا هو السبب الجوهري في أن هؤلاء الآخرين بدأوا يتنازلون أمام مطالب الشيوعيين. وأمّا هذه المطالب فقد أوضحها الشيوعيون لقاسم منذ البداية، إذ كتبوا له عشية ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ يقولون:

«تحقيق النصر أسهل بكثير من الحفاظ عليه وتدعيمه... وسيكون هنالك دوماً أولئك الذين يسعون، باسم المحافظة على السلام وتفادي «الفوضى»، إلى هزّنا لتخدير يقظتنا واصرارنا... ونفعل حسناً إن نحن تذكّرنا في هذه اللحظة حكومة مصدِّق التي، في توقها إلى عدم استفزاز العدوّ، حجبت ثقتها عن الشعب وكبحت تَسلُّحه، داعية إياه بدلاً من ذلك إلى الهدوء والاطمئنان، وكانت النتيجة أن سقطت هذه الحكومة تحت ضربات قبضة من المتوحشين واللصوص».

وعلى أساس هذه الخلفيّة وأشباهها ناشد الشيوعيون قاسم أن «يضمن للشعب حرية تنظيم نفسه وحرّية النشر والاجتماع، وأبعد من هذا، اطلاق سراح المساجين السياسيين وتشجيع تشكيل اللجان الشعبية للدفاع عن الجمهورية وتسليح هذه القوة بلا إبطاء». واحتج الشيوعيون كذلك على «التجاهل الصارخ» لإذاعة بغداد لـ «الشعب الكردي... ولمئات برقيات الدعم» الواردة من أتباعه في اليوم الأول للثورة، ورأوا أنه «مهمّ جداً وضع وسائل الدعاية والإذاعة في أيدٍ وطنية ديموقراطية»[١١٦].

يومها، لم ينتظر الشيوعيون قبول قاسم لطلباتهم، بل ركبوا موجة حماسة الجمهور التي أضرمها الانقلاب واستفادوا من الاستنكار الذي أثاره إنزال مشاة البحرية الأميركية في لبنان، وراحوا يشكّلون لحسابهم نوى «مقاومة» في أحياء بغداد المختلفة. وفي تعميم داخلي أصدروه

(١١٦) مذكرة مؤرخة في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ مقدمة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم (الحزب الشيوعي العراقي، «من أجل الحفاظ على مكاسب الثورة والدفاع عن جمهوريتنا العراقية»، ص ٧ ـ ٨).

في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٥٨ لم يدعوا مجالاً للشك في نيّتهم بأن يخلقوا قوة مسلّحة إلى جانب قوة الدولة ومتحرّرة من سيطرتها وتعتمد كلياً على حزبهم. وجاء في المقاطع الأهم من التعميم المذكور ما يلي:

«٧ ـ ... تكون التوجيهات المركزية للحزب إجبارية بالنسبة لكل أجهزة المقاومة.

«١٢ ـ على المقاومة أن تركز حالياً على طلب: أولاً، السلاح من الحكومة... وثانياً، مدرِّبين عسكريين من الجيش، ويجب أن يصبح هؤلاء الضباط المدربون تحت سلطة المقاومة...

١٣ ـ المقاومة الشعبية... يجب أن تكوِّن نفسها كنوع من سلطة شعبية تمارس مسؤولياتها بحكمة وأن تتجنّب قدر ما يمكنها الاصطدام بالحكومة وأن تساعدها في كل خطوة وطنية، ولكنه يجب التشديد على أن هذا يجب ألا يؤدي إلى إضعاف سلطة هيئاتها القيادية التي هي أساسية بالنسبة لوحدات المقاومة»[١١٧].

وعلى العموم، فإن قاسم، استجابة لضغط ضباط الجيش وإدراكاً منه، هو نفسه، لمضامين المبادرة الشيوعية، أمر يوم ٢٠ تموز (يوليو) بإغلاق كل مراكز التطوع للمقاومة الشعبية[١١٨]. ولكي لا يدع مجالاً لسوء فهم عند الشيوعيين فقد حصر الدستور المؤقت الذي صدر بعد ذلك بأسبوع واحد بالدولة وحدها حق إنشاء التنظيمات المسلّحة[١١٩]. واجتمعت اللجنة المركزية للحزب في دورة طارئة في نهاية تموز (يوليو) وقررت الخضوع لقاسم[١٢٠]. ولكن هذا الأخير لم يستبعد كلياً ـ في الحقيقة ـ فكرة المقاومة الشعبية، وإن كان قد فكّر بها بشكل مختلف عما فعل الشيوعيون. وكان ما في ذهنه عبارة عن قوة تخدم أهدافه من دون أن تنمو لتشكّل تهديداً لسلطته، وبكلمات أخرى، قوة يمكن استنهاضها أو كبحها أو وضعها في حال الاستراحة والسكون حسب مشيئته. وبمثل هذا الهدف، وخوفاً من تحوّل ميزان القوة لصالح القوميين، سمح قاسم في الأول من آب (أغسطس) بتشكيل المقاومة الشعبية، وربطها مباشرة بوزارة الدفاع، أي بنفسه شخصياً[١٢١]. وكان بهذا قد لبّى أحد المطالب الأساسية للشيوعيين، ولكن بشروطه هو. ولم يكن لهذا أن يزعج الشيوعيين لأنهم كانوا يعرفون أنهم وحدهم يملكون القدرات اللازمة لمشروع من هذا النوع (كان لا يزال على البعثيين أن يتعلموا أصول هذه اللعبة). واستجابة لنداء لجنتهم المركزية[١٢٢] سارع أعضاء الحزب ومؤيدوهم إلى الانخراط في المقاومة، التي سرعان ما أصبحت تعدّ في ٢١ آب

(١١٧) المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، «تعميم مخصص لأعضاء الحزب» ١٥ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

(١١٨) مذكرة الحاكم العسكري العام رقم ١٦، «الوقائع العراقية»، العدد ١ في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٨، ص ١٧.

(١١٩) المادة ١٨ من الدستور المؤقت الصادر في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

(١٢٠) تعميم داخلي للحزب الشيوعي صادر في العام ١٩٦٧ بعنوان «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في الفترة تموز ١٩٥٨ ـ نيسان ١٩٦٥»، ص ١٠.

(١٢١) قانون المقاومة الشعبية رقم ٣ للعام ١٩٥٨، «الوقائع العراقية»، العدد ٤ في ٤ آب ١٩٥٨.

(١٢٢) منشور الحزب الشيوعي المعنون «نداء إلى الشعب»، في ٦ آب (أغسطس) ١٩٥٨.

الجدول رقم ٧ - ٦
لجنة حسين أحمد الرضي المركزية الثالثة
(أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨ - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١)

الاسم	المهمة الحزبية عام ١٩٥٨	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر يومها)	النشاط السياسي السابق	السيرة اللاحقة
أعضاء السكرتاريا[أ]									
حسين أحمد الرضي	سكرتير أول بسلطات استثنائية للاشراف على التنظيم العسكري للحزب.	(انظر الجدول ٢١ - ١) في الكتاب الثاني							
بهاء الدين نوري[ب][ج]	ربما مسؤول[د] المكتب المالي والمراسلات مع مناطق الحزب وفروعه.	(انظر الجدول ١٩ - ١) في الكتاب الثاني							
هادي هاشم الأعظمي	مسؤول مكتب العمال.	(انظر الجدول ٢١ - ١) في الكتاب الثاني							
محمد حسين أبو العيس[هـ][و]	مسؤول مكتب الفلاحين.	عربي - شيعي	١٩١٧، الكاظمية	محام	كلية الحقوق	من عائلة من «الأسياد»[ز] من ذوي الدخل المتوسط. ابن ملاك صغير وحارس للأماكن المقدسة في الكاظمية.	١٩٤٢ (٢٥)	ناشط مع حزب «توده» قبل ثورة تموز.	أخرج من اللجنة المركزية في تشرين الثاني (أكتوبر) ١٩٦١. قتل في ٧ آذار (مارس) ١٩٦٣.
أعضاء آخرون في المكتب السياسي									
عامر عبد الله	أبرز الناطقين بلسان الحزب ومسؤول بين أمور أخرى عن «اتحاد الشعب»[ح] وعن العلاقات مع قاسم ومع الأحزاب الشيوعية في الخارج.	(انظر الجدول ٢١ - ١) في الكتاب الثاني							
جمال الحيدري	مسؤول الفرع الكردي في الحزب.	(انظر الجدول ٢ - ١) في هذا الكتاب							
جورج حنا تلّو	عاطل مؤقتاً عن النشاط بسبب جرح أصابه في ١٠ شباط ١٩٥٩، وموجود في مستشفى في موسكو.	(انظر الجدول ٢١ - ١) في الكتاب الثاني							
زكي خيري[ح][ط]	عضو هيئة تحرير «اتحاد الشعب»	(انظر الجدول ٤ - ٢) في الكتاب الثاني							



يتبع

الاسم	المهمة الحزبية عام ١٩٥٨	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر يومها)	النشاط السياسي السابق	السيرة اللاحقة
أعضاء آخرون كاملون في اللجنة المركزية									
عطشان الأزيرجاوي	مسؤول مباشر عن التنظيم العسكري للحزب.	(انظر الجدول ١٩ ـ ١) في الكتاب الثاني							
ناصر عبود	مأذون للدراسة في بلغاريا.	(انظر الجدول ١٩ ـ ١) في الكتاب الثاني							
محمد صالح العَبَلّي	؟؟	(انظر الجدول ٢١ ـ ١) في الكتاب الثاني							
عزيز الشيخ[ج]	مسؤول منطقة الحزب المركزية.	(انظر الجدول ٢ ـ ١) في هذا الكتاب							
عبد الرحيم شريف[ج]	مسؤول مكتب التعليم في الحزب ولجنته الاقتصادية.	(انظر الجدول ٢ ـ ١) في هذا الكتاب							
شريف الشيخ	مسؤول العلاقات مع الأحزاب الوطنية.	(انظر الجدول ٢ ـ ١) في هذا الكتاب							
عبد الكريم أحمد الداوود	عضو لجنة الفرع الكردي.	(انظر الجدول ٢ ـ ١) في هذا الكتاب							
حمزة سلمان الجبوري	مسؤول منطقة الحزب الجنوبية.	عربي ـ شيعي	١٩٢٥، بغداد	محامٍ	كلية الحقوق	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح بحار	١٩٤٣ (١٨)	في السجن ٤٩ ـ ١٩٥٨	اعتقل ١٩٦١. في السجن ١٩٦١ ـ ١٩٦٣. قتل في شباط (فبراير) ١٩٦٣ بيد «الحرس القومي» البعثي في مخفر المأمون للشرطة.
عزيز محمد[ج][ي]	مسؤول اللجنة التنظيمية المركزية.	كردي ـ سني	١٩٣٣، السليمانية	عامل قصدير	ابتدائي	الطبقة العاملة. ابن عامل.	١٩٤٨ (١٥)	في السجن ٤٨ ـ ١٩٥٨	سكرتير أول الحزب منذ أواخر ١٩٦٣ وحتى اليوم.
عبد السلام الناصري[ج][ي]	مسؤول بغداد.	(انظر الجدول ١٢ ـ ١) في الكتاب الثاني							
أعضاء مرشحون للجنة المركزية									
عزيز شريف[د]	مسؤول حركة أنصار السلام.	عربي ـ سني	١٩٠٤، عانة	محامٍ. قاض سابق	كلية الحقوق	من عائلة من «الأسياد»[ن] من ذوي الدخل المتوسط. ابن ملاك صغير وواعظ ديني.	١٩٤٢ (٣٨)	مؤسس «الأهالي»	عضو مرشح للجنة المركزية ٥٨ ـ ١٩٦٣. وزير العدل ٧٠ ـ ١٩٧١. وزير دولة ٧١ ـ ١٩٧٦.

يتبع

تابع جدول رقم ٧ ـ ٦

الاسم	المهمة الحزبية عام ١٩٥٨	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة
عزيز الحاج علي حيدر[ج]	عضو هيئة تحرير «اتحاد الشعب». أرسل ١٩٥٩ إلى براغ لتمثيل الحزب في صحيفة «مشاكل السلم والاشتراكية».	(انظر الجدول ١٣ ـ ١) في الكتاب الثاني	
صالح الرازقي[ج]	مسؤول منطقة الفرات الأوسط الحزبية.	(انظر الجدول ٢ ـ ١) في هذا الكتاب	
عبد القادر اسماعيل[و][ي]	مهام المراسم.	(انظر الجدول ٤ ـ ٢) في الكتاب الثاني	

(أ) أنشئت السكرتاريا بموجب قرار الاجتماع الشامل للجنة المركزية المعقود في تموز (يوليو) ١٩٥٩. قبل ١٩٥٩ كان الرضي السكرتير الوحيد.

(ب) في موسكو للعلاج الطبي من كانون الثاني (يناير) إلى نيسان (أبريل) ١٩٥٩.

(ج) أطلق سراحهم من السجن في آب (أغسطس) ١٩٥٨.

(د) المسؤول: رفيق قيادي.

(هـ) انتخب لعضوية اللجنة المركزية في الاجتماع الشامل المعقود في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨ ورقّي إلى عضوية السكرتاريا في اجتماع تموز (يوليو) ١٩٥٩.

(و) منفي سابق.

(ز) السيد: مدّعي التحدر من النبي.

(ح) الصحيفة المركزية للحزب الشيوعي العراقي.

(ط) انتخب لعضوية اللجنة المركزية في الاجتماع الشامل المعقود في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨ ورقّي إلى عضوية المكتب السياسي في الاجتماع الشامل المعقود في تموز (يوليو) ١٩٥٩.

(ي) ضُمَّ إلى اللجنة المركزية خلال اجتماعها الشامل في تموز (يوليو) ١٩٥٩.

المصادر: تصريح غير مؤرخ أدلى به في نيسان (أبريل) ١٩٦٣ عزيز الشيخ، العضو المرشح للمكتب السياسي، في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٢٦. وملحق التصريح الشفهي لشريف الشيخ، عضو اللجنة المركزية بتاريخ ٢٧ آذار (مارس) ١٩٦٣ في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٢٦. وحديث للمؤلف مع شريف الشيخ في سجن بغداد المركزي في ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٤. وملفات الشرطة ذات الأرقام ٣٤٠١ و٤٥٨٣ و٣٥٠٦ و٣٣٤٥ و٢٦١٠ و٤٧٩ و٣٠٧٨ و٤٨٧٧ و٧٩٠٩ و٤٢٤٢ و٣٥٧ و٣٣٦٨ وق س/٤٠ وق س/٥٩ وق س/٦١ وق س/١٢٠.

(أغسطس) ١١٠٠٠ شابّ وفتاة[١٢٣]. وأدّى الحرص بقاسم إلى أن يأمر بأن تعاد الأسلحة المسلَّمة إلى المقاومة بعد كل تدريب أو دورية على مخافر الشرطة، حيث كانت هذه الأسلحة تحت المراقبة المشدَّدة للشرطة. وعلق تعميم شيوعي داخلي لاحق على هذه النقطة بالقول إن «هذا كان يعني عملياً حفظ أسلحة الدفاع عن الثورة تحت إشراف الثورة المضادة، لأن كل شرطة دكتاتورية قاسم كانت هي نفسها شرطة نوري السعيد وشرطة دكتاتورية ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣»[١٢٤].

وحقق قاسم مطلباً آخر للشيوعيين خلال شهر آب (أغسطس)، إذ أطلق سراح المساجين الشيوعيين. وكان هذا بمثابة هبَة حقيقية مقدّمة للحزب، خصوصاً في الظروف غير العادية التي كان يواجهها آنذاك. وكانت ثورة ١٤ تموز (يوليو) قد أعادت إلى الحياة السياسية ألوف الناس من الطبقات التي تعمل بأيديها، واتجه كثير من هؤلاء ناحية الشيوعيين الذين لم تكن لديهم ـ عموماً ـ كوادر مدربة كافية لاستيعاب التدفق المتوقع إلى صفوفهم. ولهذا، فقد كانت هنالك حاجة ماسّة إلى الخبرة التي يمكن السجناء أن يوفروها. ولكن إطلاق حرية السجناء خلق في البداية ما يشبه الأزمة في الحزب. ويبدو أن المكتب السياسي أظهر شيئاً من التحفّظ تجاه استعادة هؤلاء كلهم، ككتلة، إلى صفوفه، وفضّل وضع بعضهم ـ على الأقل ـ قيد الاختبار، خشية اختلال التوزيع القائم للنفوذ ضمن الحزب بشكل ملموس، من ناحية، ومن ناحية أخرى على أساس أنّ كثيرين منهم كانوا خارج إطار العمل الفعلي للحزب لسنوات أو أنهم ليسوا مقربين من المزاج الراهن للناس[١٢٥].

وبحثت هذه المشكلة، ومشكلة استمرار تدفق الدعم على الحزب، إلى جانب مسائل تنظيمية على علاقة بها في الاجتماع الشامل للجنة المركزية الذي عقد في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨، وفي حين أنه يبدو أن المجتمعين أصرّوا على الفترة الاختبارية لمجموع الشيوعيين المحررين، فإنهم أعادوا فوراً العديد من المساجين القياديين السابقين إلى عضويتهم الكاملة، ورفعوا اثنين منهم، هما بهاء الدين نوري وزكي خيري، إلى عضوية المكتب السياسي، وسبعة آخرين إلى عضوية اللجنة المركزية، التي أعيد تشكيلها كما هو مبين في الجدول ٧ ـ ٦، وتم ذلك ـ إلى حدّ ما ـ كاعتراف بفضلهم، ولكن أيضاً، وأساساً، لمعالجة الوضع الجديد للحزب وكذلك، فقد ضُمَّ إلى اللجنة ثلاثة منفيين سابقين، هم عزيز شريف وعبد القادر اسماعيل ومحمد حسين أبو العيس. وعلى العموم فإن دّفة قيادة الحزب بقيت في أيدي حسين أحمد الرضي، سكرتير الحزب، وجمال الحيدري، سكرتير الفرع الكردي، وعامر عبد الله، الناطق الأبرز باسم الحزب وأكثر قادته نفوذاً، كما أشرنا سابقاً[١٢٦]. في هذا الوقت نفسه،

(١٢٣) تصريح للعقيد الركن شاكر علي، آمر المقاومة، أوردته «الحياة» (بيروت) في ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٥٨.

(١٢٤) تعميم شيوعي داخلي صدر في العام ١٩٦٧ بعنوان «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في الفترة تموز ١٩٥٨ ـ نيسان ١٩٦٥»، ص ١٠.

(١٢٥) تعتمد هذه الرواية على معلومات وفرها لي في شباط (فبراير) ١٩٦٤ سليم عبيد النعمان، وهو شيوعي مخضرم كان في الأربعينات معاوناً رئيسياً لفهد.

(١٢٦) حول أدوار وشخصيات الرضي والحيدري وعامر عبد الله، راجع الفصل الثاني.

الجدول رقم ٧ ـ ٧
موجز معلومات سير الحياة المتعلقة
بلجنة حسين أحمد الرضي المركزية الثالثة

الدين والطائفة والأصل العرقي

	العدد	٪	الطائفة أو الأصل العرقي مقدراً كنسبة مئوية من مجموع ١٩٥١ من سكان العراق المدينيين
مسلمون			
شيعة عرب	٧	٣١,٨	٤٤,٩
سنّة عرب	٩[أ]	٤٠,٩	٢٨,٦
أكراد	٥[ب]	٢٢,٧	١٢,٧
تركمان	-	-	٣,٤
فرس	-	-	٣,٣
يهود	-	-	٠,٣
مسيحيون	١[ج]	٤,٦	٦,٤
صابئة	-	-	٠,٣
يزيديون وشبك	-	-	٠,١
المجموع	٢٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الجنس

	العدد
ذكور	٢٢
إناث	-
المجموع	٢٢

التعليم

	العدد	٪
ابتدائي	٢	٩,١
ثانوي	٧	٣١,٨
جامعي	١٣	٥٩,١
المجموع	٢٢	١٠٠,٠

الأصل الطبقي

	العدد	٪
الطبقة العاملة	٣	١٣,٦
طبقة الفلاحين	٣	١٣,٦
الطبقة الوسطى الدنيا		
عائلات «الأسياد»	٧	٣١,٨
آخرون	٨	٣٦,٤
طبقة «الأسياد» العليا المفتقرة	١	٤,٦
المجموع	٢٢	١٠٠,٠

العمل السابق

	العدد	٪
طلاب[د]	٣	١٣,٦
مهنيون أخصائيون	١٢[هـ]	٥٤,٥
ياقات بيضاء	٣	١٣,٦
عمّال	٢	٩,١
أعضاء في القوات المسلحة	١[و]	٤,٦
تجار بورجوازية صغيرة	١	٤,٦
المجموع	٢٢	١٠٠,٠

فئات العمر عام ١٩٥٩

	العدد	٪
٢٦ سنة	١	٤,٦
٣٠ ـ ٣٤ سنة	٨	٣٦,٤
٣٥ ـ ٣٩ سنة	٦	٢٧,٣
٤٠ ـ ٤٤ سنة	٣	١٣,٦
٤٥ ـ ٤٩ سنة	٢	٩,١
٥٣ سنة	١	٤,٥
٥٥ سنة	١	٤,٥
المجموع	٢٢	١٠٠,٠

مدة المشاركة في الحركة الشيوعية حتى عام ١٩٥٩

عدد السنوات	عدد الأعضاء
٨	٢
٩	١
١٠	١
١١	١
١٢	٢
١٤	٦
١٥	٢
١٦	٢
١٧	٢
١٨	١
٣١	٢
المجموع	٢٢

(أ) بمن فيهم ١ من أصل عربي ـ كردي و ١ من أصل عربي ـ هندي.
(ب) هناك ضمناً ١ من الأكراد الشيعة الفيلية.
(ج) كلداني مستعرب.
(د) بعد ترك المدرسة: في السجن أو في العمل السري.
(هـ) ٧ محامين وصحافي واحد و ٣ معلمين وأستاذ جامعي واحد.
(و) ملازم سابق في الجيش.

سرت شائعات قوية تقول بأن خالد بكداش وافق شخصياً على اللائحة الجديدة لأعضاء اللجنة المركزية، ولكن هذا ما لا يمكن تأكيده لعدم وجود أدلّة.

وفي ما يتعلق بالضغوط الصادرة عن «القطاع الأوسع من الجماهير» للانتساب إلى الحزب اتخذ الاجتماع الشامل موقفاً وسطاً، إذ أدان كلاً من «التوجه اليساري» الذي أراد إغلاق أبواب الحزب في وجه المنتسبين الجدد أو ـ على الأقل ـ الحد بشدة من إمكانية الانتساب، و«التوجه الليبرالي» الذي أيّد تنسيب كل من يقدم طلباً بغضّ النظر عن نسيجه القتالي أو مستوى وعيه السياسي. واعترف الاجتماع بالنقص القائم في الكادر ولكنه دعا ـ مع ذلك ـ إلى تكثيف تنسيب العمال والفلاحين، وأوجد كذلك لجنة تنظيمية مركزية، بإمرة عزيز محمد، الكردي وعامل القصدير السابق من السليمانية، لإيصال نوى الحزب نوعياً إلى مستوى المهمات الجديدة.

وفي الوقت نفسه، حدد الاجتماع الشامل موقفه من النظام العسكري الذي بلغ الشهرين من عمره. وبالشكل المعتاد، حذّر المجتمعون من «أفكار تتعلّق بالجيش على أساس كونه كتلة منفصلة عن التكوين الطبقي للمجتمع، وأنه لا يتأثر بقوانينه، وتبالغ ـ بالتالي ـ في

دوره في الحركة الوطنية». وأكّد المجتمعون أن النظام الذي انبثق من ثورة ١٤ تموز (يوليو) هو: «نظام بورجوازي وطني ثوري. وهو لا يمثّل كل القوى الوطنية بل الشرائح المختلفة للبورجوازية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. ومن هذا ينبع التناقض [الراهن]. فمن ناحية، إن القوى التي تقود الحركة الوطنية وتشارك فيها هي قوى العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والوطنية، ومن ناحية أخرى، فإن القوى التي امتلكت زمام السلطة بعد الثورة هي قوى البورجوازية الصغيرة والوطنية. وهذا التناقض هو السبب الرئيسي لوجود الخلاف بين الأحزاب والجماعات داخل الحركة الوطنية وتعمقه. ومن الخطأ النظر إلى هذا الوضع... كأمر طبيعي، وكذلك هو الاستسلام له... وإننا نستطيع، من خلال تعبئة الجماهير، أن نضعف هذا التناقض ثم أن نزيل معظمه»[١٢٧].

وبكلمات أخرى، فإن الحزب رفع من مستوى أهدافه، وقال في الواقع إنه يطمح إلى حصة في الحكم، ولكنه قال ذلك في نشرة داخلية موجّهة إلى الأعضاء فقط حتى الآن، ولم ينقل رغبته هذه إلى قاسم إلّا بعد شهرين، وتحديداً، حتى ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨[١٢٨].

في هذه الأثناء ركّز الحزب على تقوية نفسه سياسياً. وفي سبيل هذا الهدف لم يكتفِ الحزب باستخدام نفوذه على الطبقات العاملة. وبفضل تبنّيه في تشرين الأول (أكتوبر) لهتاف «الزعيم الأوحد»[١٢٩] تمكّن أيضاً من أن يجرّ وراءه حشداً كبيراً من معارضي الوحدة من الشيعة والأكراد والكلدانيين والآشوريين والفرس.. وهكذا. ولم يكن له أن يجتذب هؤلاء كلّهم بالنداءات الملتزمة (الأرثوذكسية) فحسب. وأكثر من هذا، فإنّ الحزب، بتركيزه بين الجماهير على عبادة البطل، قاسم، لمس فيه نقطة ضعف، مما زاد من ميله باتجاه الطريق التي كان الحزب يفضلها، والتي كانت مصالح قاسم نفسه تدفعه إليها أصلاً. وإذ كان الحزب توّاقاً إلى العثور على طريق توصله إلى الطبقات الوسطى ذات الأملاك، أو إلى تحييد هذه الطبقات على الأقل، فإن هذا جاء بألوان جليّة ومعتدلة، حيث طالب الحزب بتشجيع «رأس المال الوطني»[١٣٠] وانتقد ـ كما لاحظنا في مكان آخر ـ شعارات عارف غير المناسبة. وأظهر الحزب في الواقع، وفي هذا الوقت بالذات، مرونة موقف جعلت القوميين، بعد اعتقال عارف واكتشاف أنهم أصبحوا مكشوفي الموقع، يطالبون بإعادة تشكيل جبهة الاتحاد الوطني،

(١٢٧) المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، «موجز محاضر الاجتماع الشامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المعقود في مطلع أيلول ١٩٥٨» في نشرة داخلية للحزب معنونة «من أجل فهم كامل لسياسة الحزب» (١٩٥٨). ومَن أجل الترجمة الانكليزية لهذا التقرير أنظر:
Iraqi Review, 1, Nos. 5, 7, 9, and 12 of 25 June, 9 July, 30 July, and 23 August 1959.
ومن أجل اقتباسات هذا النص راجع:
Iraqi Review of 30 July, 1959, p. 8; and of 23 August 1959, p. 5.

(١٢٨) انظر ص ٢٠٩ وما يليها.

(١٢٩) انظر ص ١١٩.

(١٣٠) المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، «موجز محاضر الاجتماع الشامل للجنة المركزية... المعقود في أيلول ١٩٥٨»، *Iraqi Review*, 1, No. 9 of 30 July 1959, p. 8.

ولم يتأخر الحزب في الرد ايجاباً، على الرغم مما هنالك من علاقات سيئة بينه وبين البعث. وفي ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) انضم عامر عبد الله، ممثلاً للحزب، إلى كامل الجادرجي عن الوطنيين الديموقراطيين وفؤاد الركابي عن البعث ومحمد مهدي كبه عن حزب الاستقلال في توقيع ميثاق وعد الجميع فيه بتجنّب أي نزاع قد يقود إلى انقسام في صفوف الشعب[١٣١]. وأثبت عامر عبد الله كونه ـ كما لاحظ الركابي في ما بعد ـ متساهلاً جداً ومختلفاً عن بقية الشيوعيين، وإلى درجة أنه كان للمرء أن يتساءل عما إذا كان منتمياً على الإطلاق إلى الشيوعية»[١٣٢]. وعلى العموم، فعندما انهارت الجبهة لدى انكشاف مؤامرة رشيد عالي في ٨ كانون الأول (ديسمبر) أثبت الحزب الشيوعي أنه يمكنه أن يضم إلى تكتيكاته المرنة درجة عالية من الصلابة. وإذ بعد خوف قاسم من القوميين لصالح الشيوعيين، فإن الحزب راح يضغط على القوميين بقسوة وشقّ لنفسه، وبإصرار مميَّز، طريقاً إلى هدفه. وعندما حطّ وليم رونتري، معاون وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى، في بغداد يوم ١٥ كانون الأول (ديسمبر) فإنه شعر لوقت قصير بكثافة إصرارهم. وكانت جماعات الحزب داخل المقاومة الشعبية قد أصبحت الآن قائمة بذاتها وبدأت تتحكم، لا يعرقلها شيء، بشوارع بغداد. وكان على فائق السامرائي، القومي البارز وسفير العراق لدى الجمهورية العربية المتحدة، الذي وصل قادماً من القاهرة في هذا الوقت، أن يقف ويخضع للتفتيش من قبل فصائل من هذه القوة تسع مرات في شارع الرشيد الذي لا يزيد طوله عن ثلاثة كيلومترات[١٣٣]. ولكن، حتى مع الحماسة الزائدة في الحرص، والخشونة في التعامل مع المنافسين عند مواجهة مقاومة من جانبهم، بقي الحزب يمارس كبحاً ذاتياً ملموساً. وعلى العموم، فإن هذا سرعان ما تغيّر. ومع بدء الرئيس عبد الناصر، في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر)، لحملته ضد الشيوعيين السوريين رداً ـ في الواقع ـ على برنامج خالد بكداش ذي الـ١٣ نقطة الصادر في ١٤ كانون الأول (ديسمبر)[١٣٤]، تزايد النزاع بين الحزب والقوميين في العراق وارتفع إلى مستوى أكثر شراسة. وكان لظهور ما سمّته صحيفة ميالة إلى الشيوعيين بـ «العصابة المجرمة، واستخدام الخناجر والقبضات والمسدسات لنشر الفوضى»[١٣٥]، وطعن عزيز السوادي حتى الموت، وهو شيوعي عضو في المقاومة الشعبية، وجرح آخرون في هجوم على المنظمة ليل ٢٩ كانون الأول (ديسمبر)[١٣٦]، أن صبّ الزيت على النار. وتبعت ذلك مواجهات عنيفة في الشوارع. وإذ خشي الحزب خوف مناوئيه منه، ومدفوعاً بالاعتقاد أنه لو كان باستطاعتهم

(١٣١) من أجل موجز للميثاق المذكور انظر: B.B.C. No. 710 of 19 November 1958, p. 10، ومن أجل النص الكامل انظر: «البلاد»، العدد ٥٣٦١ في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨.

(١٣٢) حديث مع المؤلف أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٧.

(١٣٣) رسالة الاستقالة التي وجهها فائق السامرائي إلى قاسم في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٥٩، والمنشورة في العدد ١٠ من السلسلة المعنونة «كتب قومية» (القاهرة، ١٩٥٩)، ص ١٨.

(١٣٤) حول هذا البرنامج أنظر ص ١٧٥ و١٧٦.

(١٣٥) «صوت الأحرار» في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨.

(١٣٦) «البلاد» في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨.

لتصرفوا بالشكل نفسه، وربما أسوأ، فإنه فعل كل ما بإمكانه لجعل الأرض تغلي تحت أقدامهم. وأبقى الحزب جماهيره الواسعة والأكثر تفوقاً في حالة هياج وحوّل مشاعرهم إلى غضب شديد، الأمر الذي دفع القوميين إلى خارج نطاق التوازن، ثم أبعدهم كلياً في النهاية عن الشوارع.

وكبر الحزب الآن بسرعة. وازدادت كذلك ـ وإلى درجة ملحوظة ـ فرصه للتأثير على الناس. وأسهمت في هذا سلسلة من الأحداث التي جرت في النصف الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ والأيام الأولى من كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩، ومنها: تشكيل الاتحاد العام لطلبة العراق، الذي جاء شيوعياً في انتخابات للطلبة أجريت على مستوى البلد بأسره وتأسيس وحدات أمنية تابعة له، وتعيين الرئيس أول الركن سليم الفخري، وهو شيوعي، مديراً للإذاعة، وتسمية كمال عمر نظمي ـ الذي كان ممثل الحزب الشيوعي في جبهة الاتحاد الوطني خلال سنتي ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ ـ نائباً للمدعي العام في «محكمة الشعب» وتحويل المحكمة إلى منبر للحزب، التسلل إلى صحيفة «البلاد» العراقية اليومية المستقلة وإلى صحف أخرى إلى جانب «صوت الأحرار» البغدادية و«الأيام» النجفية اللتين كانتا قد وقفتا منذ البداية إلى جانب وجهة النظر الشيوعية، وظهور لجان أنصار السلام وجمعيات المعلمين والمهندسين والمحامين واتحاد الشباب الديموقراطي العراقي وعصبة الدفاع عن حقوق المرأة، وبروز هيئات شعبية شيوعية الصبغة تحت اسم «لجان الدفاع عن الجمهورية» لتطهير ومراقبة المصالح الحكومية، وأخيراً، تعيين العقيد الركن طه الشيخ أحمد الذي كان متقاعداً في الاحتياط منذ ١٩٥٣ لتعاطفه مع الشيوعيين رئيساً لمكتب قاسم الشخصي الجديد للاستخبارات[١٣٧].

وغطّى الحزب بهذا على منافسيه، وصار يشعر بثقة بالنفس جعلت قاسم، الذي لم يرتح كثيراً لذلك، يشدّ الزمام ثانية في ١٤ كانون الثاني (يناير). وشكر قاسم «المواطنين النبلاء المنتمين إلى المقاومة الشعبية والاتحاد العام للطلاب والهيئات الوطنية الأخرى» على «الجهود الكبيرة والقيّمة» التي بذلوها، ولكنه أضاف أنه نظراً لـ «بعض الحوادث المؤسفة والضارة بالسلامة العامة ـ مثل تفتيش ضباط الجيش ـ التي حدثت على أيدي «عناصر معينة» كانت «تحاول الاصطياد في الماء العكر» فإنه لن يسمح للمقاومة واتحاد الطلاب في المستقبل بالقيام بأية واجبات أمنية من دون «أمر صريح صادر عن القيادة العليا للقوات أو عن الحاكم العسكري العام»[١٣٨].

وبضبطه للشيوعيين بهذه الطريقة كان قاسم يأمل ـ في الوقت نفسه ـ أن يسترضي

---

(١٣٧) تصريح أدلى به كمال عمر نظمي أمام الضباط البعثيين المحققين في شباط (فبراير) ١٩٦٣، ملف الشرطة العراقية رقم ق س/١١٩. وحديث أجري في آب (أغسطس) مع أمير اللواء فؤاد عارف، رفيق قاسم في الصف والذي تسلّم حقائب وزارية عدّة في أيام قاسم والبعث وعارف. وحديث مع كامل الجادرجي أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٢.

(١٣٨) «البلاد»، العدد ٥٤٠١ في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩.

أعضاء الوزارة القوميين وضباط الجيش القوميين[١٣٩] الذين كانوا، وعلى الرغم من استمرار وجودهم في مكاتبهم أو على رأس وحداتهم شكلياً، قد أقصوا عن أية مهمات فعلية، باستثناء آمر الموصل من بينهم[١٤٠]. وربما يكون قاسم قد فكّر بنفسه، أو أن أحداً حثّه على اتخاذ خطوات أخرى في صالحهم، لأنه في ١٧ كانون الثاني (يناير) دان القيادي الشيوعي عزيز الحاج صراحة، وفي صحيفة «صوت الأحرار»، ما وصفه بمحاولات «إعادة تأهيل المتآمرين بحجة تحقيق التوازن بين القوميين والشيوعيين»[١٤١].

وليس واضحاً ما هو الذي دفع قاسم في الأسابيع التالية إلى أن يميل مجدداً باتجاه الشيوعيين. وربما تكون قد بدأت تصله تقارير تفيد عن تدبير «مؤامرة» جديدة ضده: وكان قاسم يعرف جيداً أنه لا يمكنه مواجهةَ مثل هذا الاحتمال أو درأه إلّا بتدخل شعبي واسع النطاق، وهذا ما لا يستطيع أن يؤمّنه له إلا الشيوعيون. ومهما كان عليه الأمر فإنه منح العمال في ٢٥ كانون الثاني (يناير) حقّ التجمع[١٤٢]. وكان لهذا أن يعني ـ طبعاً ـ وضع أداة أخرى بين أيدي الشيوعيين. وفي اليوم نفسه ظهرت «اتحاد الشعب»، الصحيفة الرسمية للجنة المركزية، علناً للمرة الأولى، وتابعت مطالبتها باشتراك كل الأحزاب الوطنية (أي الاستقلاليون والبعث والوطنيون الديموقراطيون والأكراد الديموقراطيون والشيوعيون) في «مسؤولية السلطة» جنباً إلى جنب مع «الشخصيات العسكرية الوطنية» وتحت قيادة «ابن الشعب الحقيقي، عبد الكريم قاسم»[١٤٣]، وهو مطلب جدّده سكرتير الحزب حسين الرضي («سلام عادل») في ٢ شباط (فبراير) في خطابه أمام المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي[١٤٤].

بعد ذلك، وفي ٥ شباط (فبراير) صدر الحكم بالاعدام على عارف، وتبعته استقالة الوزراء القوميين والمحافظين. ومن هذه اللحظة فصاعداً فعل الحزب كل ما بإمكانه لإبقاء الاستثارة الشعبية حيّة، فتمّ حشد تجمع ضخم يوم ٨ شباط (فبراير) للضغط من أجل الترخيص لجمعيات الفلاحين، وفي الرابع عشر منه نظمت مسيرة جماهيرية إحياء لذكرى فهد والشيوعيين الذين أعدموا معه في العام ١٩٤٩، وبين السادس عشر والثاني والعشرين منه

---

(١٣٩) كانت مسألة كبح المقاومة الشعبية. قد بحثت في اجتماع قادة الفرق في ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨. انظر التصريح الذي أدلى به أمام «محكمة الشعب» كل من الزعيم الركن نظمي الطبقجلي والزعيم الركن عزيز العقيلي في ٢٣ آب (أغسطس) و٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩، وهما ضابطان قوميّان كانا وقت الاجتماع قائدين للفرقتين الثانية والأولى على التوالي: وزارة الدفاع، «محاكمات»، ١٨، ص ٧٢٢٧ و١٩، ص ٧٥٨٨.

(١٤٠) نبع هذا الاستثناء من النفوذ القوي نسبياً للقوميين في الموصل.

(١٤١) «صوت الأحرار»، العدد ٥٣ في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩.

(١٤٢) «اتحاد الشعب»، العدد ١ في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩.

(١٤٣) المصدر السابق.

(١٤٤) «البراقدا» و«اتحاد الشعب» في ٣ شباط (فبراير) ١٩٥٩.

عقد مؤتمر الاتحاد العام للطلبة، وفي العشرين جرى اجتماع ضخم آخر للاحتفال بحصول النقابات على صفة الشرعية[١٤٥].

وافتتح شهر آذار (مارس) بتوقّع حدوث شيء ما عما قريب. وبدت البنية السياسة غير مأمونة ومتناقضة مع نفسها وغير طبيعية. في القمة، كان الحكم كله تقريباً قد تركز في شخص قاسم، ولكنه قاسم الذي تنتابه المخاوف والمُحاط بالإشاعات والمكائد. وكانت المبادرة على مستويات القاعدة وفي المصانع والشوارع وكثير من المكاتب الحكومية، وحتى في بعض معسكرات الجيش، بيد الشيوعيين، وكانت تتنازع الناس مشاعر متناقضة. فالتحرك السريع والأحداث شديدة الخطورة زادت من حدة الانقسامات بين الطوائف والفئات العرقية المختلفة. وفي الوقت نفسه، وإن شعر العمال والفقراء بقوتهم، وبغضّ النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية، فإنهم رفعوا أصواتهم معلنين رغباتهم وتوقعاتهم علناً، أمّا أصحاب الأملاك والمحافظون فنظروا بأعين ملؤها الحذر إلى العملية غير العادية الجارية حولهم، وعلقوا آمالهم - في أكثريتهم - على القوميين الذين شعروا بالخطر يحدق بهم فرصّوا صفوفهم وراحوا يعملون الآن سراً على تطويق بقايا قاسم وقلب الموجة إلى ما فيه صالحهم.

---

(١٤٥) «اتحاد الشعب» في ٩ و١٦ و١٧ و٢٢ شباط (فبراير) ١٩٥٩.

الفصل الثامن

العداء المتبادل والهزيمة المتبادلة

قبل الانتقال إلى إحدى نقاط الأوج في الصراع بين القوميين والشيوعيين - أيام آذار (مارس) في الموصل - نجد من الضروري أن نتوقف برهة لنقول كلمات قليلة حول الآثار التي خلّفها الصراع في الخارج، أو التي خلّفها في النهاية داخل العراق نفسه، بالنسبة إلى مستقبل الشيوعية والعروبة بشكل عام.

نظراً لأصول القوى المنخرطة في النزاع وطبيعتها فقد كان لا بدّ له من أن يتعدى حدود العراق. والواقع أنه أدى - خلال وقت قصير - إلى استقطاب سياسي للمشرق العربي بأسره، ودبّ العداء الحادّ بين الشيوعيين والقوميين في كل مكان، وحتى في الأردن، حيث رفضت القيادة الشيوعية اتخاذ موقف معادٍ لعبد الناصر. واستبق هذا النزاع أيضاً أزمة في العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتي.

ولم تكن المبادرة إلى تعميم الصراع مبادرة جمال عبد الناصر، كما يتصور كثيرون، بل مبادرة خالد بكداش، الذي لم يغفر أبداً - في صميمه - الاندماج المصري - السوري، والذي كان متورطاً دوماً في أحداث بغداد، ولكن عن بُعد أو مداورة. وعموماً، فإن تقدم الشيوعيين في العراق شجّعه على فتح جبهة حربية ضد الجمهورية العربية المتحدة نفسها. وهذا ما تبلور في ما يسمى برنامج الثلاث عشرة نقطة الذي نشر للمرة الأولى في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨[١] والذي هدف، بين أشياء أخرى، إلى استعادة الحريات السياسية والايديولوجية في سورية، وتحويل الجمهورية العربية المتحدة - عملياً - إلى اتحاد فيدرالي فضفاض[٢].

---

(١) «الأخبار» (بيروت)، ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨، ولخص بكداش البرنامج في خطابه يوم ٢ شباط (فبراير) ١٩٥٩ أمام المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي، «البراقدا»، ٣ شباط (فبراير) ١٩٥٩، و«اتحاد الشعب»، ٤ شباط (فبراير) ١٩٥٩.

(٢) دعا البرنامج إلى إيجاد «برلمان وحكومة للإقليم السوري، وبرلمان وحكومة للاقليم المصري، بالإضافة =

وكانت هذه المطالب، التي كان لها شيء من الجاذبية يومها في سورية، هي التي استثارت الضربة الشهيرة التي وجهها عبد الناصر إلى الشيوعيين في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ . ولم يُدِنْ عبد الناصر بالاسم إلا الشيوعيين السوريين ـ الذين اتهمهم بـ «رفض القومية العربية والوحدة العربية»[٣] ـ ولكن كلماته حرّضت الناصريين ضد الشيوعيين حيثما كان للناصرية وزن يذكر. وفي الوقت نفسه، اعتقل ما يقرب من المئتين من أعضاء كوادر حزب بكداش، وتفجرت عاصفة قوية لم تفرق بين الشيوعيين السوريين والشيوعيين العرب الآخرين في صحافة القوميين وإذاعاتهم.

ولم تُقَلْ كلمة واحدة ضد الروس. ولأن عبد الناصر كان يعتمد بقوة على مساعداتهم العسكرية والاقتصادية فإنه لم تكن له مصلحة في معاداتهم. أما بكداش، واستناداً إلى عضو قيادي سابق في حزبه[٤]، فلم يفوّت فرصة دون أن يشتكي، في العواصم الشيوعية، من المعاملة التى خصّ بها أتباعه، واستفاد من اللعب على الخلافات القائمة ضمن المعسكر الشيوعي لكي يضغط مطالباً بإظهار «التضامن الأممي». وربما يكون السوفييت أيضاً قد رغبوا، ولأسبابهم الخاصة بهم، في تخفيف الضغط عن الشيوعيين العراقيين. وإلى هذا، فقد كان لخروشوف أن يكون بعيداً عن طبائعه لو أنه ترك العاصفة تمر بهدوء. وعلى كل حال، فإن خروشوف رأى يوم ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ ، وأمام المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي أنه من الضروري بالنسبة إليه، «وكشيوعي»، أن يعلن أنه «في الجمهورية العربية المتحدة. . . يُتَّهم الشيوعيون خطأً بالإسهام في إضعاف وشق الجهود الوطنية في الصراع ضد الامبريالية. . . وليس هناك أناس أكثر وفاء وإخلاصاً لهذا الصراع من الشيوعيين. . . وليس من قبيل المصادفة أن يوجِّه الامبرياليون حرابهم الهجومية ضدهم». وأضاف خروشوف: «إن الحملة ضد الشيوعيين. . . شأن رجعي». وكان هذا أقسى ما ذهب إليه. واعترف بأن السوفييت و«بعض قادة الجمهورية العربية المتحدة» يحملون «آراء مختلفة في عالم الايديولوجيا»، أما في القتال ضد الامبريالية ومن أجل السلام فإن مواقف الطرفين متطابقة. وأصر على أنه يجب عدم السماح للخلافات بـ «عرقلة تطور علاقات الصداقة بين بلدينا»[٥].

في حوالى الوقت نفسه كان ناصر يخفض حدّة حملته. وقال في السابع والعشرين من الشهر نفسه، وفي القاهرة: «إن الشيوعيين السوريين والشيوعيين العرب الآخرين هم عرب أولاً وشيوعيون بعد ذلك»[٦]. ولم يردّ ناصر بنفسه على معالجة خروشوف المعتدلة للموضوع،

= إلى برلمان مركزي وحكومة للدفاع الوطني والشؤون الخارجية والمسائل الأخرى المشتركة» وأن يتم ذلك «بالوسائل الديموقراطية على أساس الانتخابات العامة والحرة تماماً».

(٣) «الأهرام» (القاهرة)، ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ .

(٤) أمين الأعور في مقالة نشرتها «المحرر» (بيروت) في ٣ آب (أغسطس) ١٩٦٧ .

(٥) «البراقدا»، ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ .

(٦) «الأهرام»، ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ .

بل جاء الردّ يوم التاسع والعشرين من الناطق غير الرسمي باسمه، محمد حسنين هيكل، الذي ذكّر خروشوف بتصريح أدلى به في العام ١٩٥٧ في السفارة البولونية في موسكو وقال فيه: «إننا ندعم جمال عبد الناصر مع أننا نعرف أنه ليس شيوعياً وأنه ـ علاوة على ذلك ـ يرمي شيوعيي بلده في السجون. وعلى العموم، فإن هذه مسألة داخلية تهمه وتهم شعبه. ونحن ندعمه لأنه زعيم وطني». وتابع هيكل قوله إن الاتهام الذي صدر عن القاهرة ليس موجهاً إلى الشيوعية كفكرة، «وفي ظل ظروف أخرى أعطت الفكرة نتائج لا يمكن إنكارها. والاتحاد السوفييتي نفسه والصين الشعبية هما البرهان على ذلك». ولكن هذه الفكرة «ليست الرد على الشروط السائدة في بلدنا»، ولا الاتهام يتعلق بالشيوعيين. «وبعض الشيوعيين. . . ومنهم نيكيتا خروشوف نفسه. . . يعتبرون أبطالاً عند شعبنا». وأضاف هيكل: «لقد تبنى أعضاء الحزب الشيوعي في بلدنا توجهاً لا نعتبره متفقاً مع مصالح وطننا. هل يسمح لنا بالحفاظ على هدوئنا؟ وهل لأحد آخر حق في أن يتكلم؟. . . وأخيراً، إننا نود أن يعرف نيكيتا خروشوف أن **أصدقاء الاتحاد السوفييتي في بلدنا أكبر عدداً من الشيوعيين**، وأن شعبنا يحب الاتحاد السوفييتي ويحترمه **لمواقفه نحونا**، وأنه يحبه ويحترمه لا بسبب الشيوعيين المحليين، بل رغماً عنهم»[٧].

وردّت «البراقدا» في ١٩ شباط (فبراير)، واختارت أن تعتبر أن هيكل كان يعبر عن نفسه وحسب «على الرغم من استخدامه لضمير «نحن»»، وأشارت إلى «روابطه القديمة مع بعض الدوائر الأميركية»، ووبّخته لتدخّله ـ في مقال في «الأهرام» ـ بشؤون العراق «تحت ستار كلمات عن القومية العربية»، ورفضت أن يعود إليه القول في ما إذا كانت الشيوعية تناسب الشرق العربي أم لا، فهذا شيء «سيبيِّنه التاريخ»، كما قالت الصحيفة[٨].

ولكن هذا العراك لم يكن مفيداً لأي من الطرفين، وتمت تهدئته في الثلث الأخير من شباط (فبراير) بعد تبادل للرسائل بين عبد الناصر وخروشوف[٩].

وعلى العموم، فإن انقلاب الموصل في آذار (مارس)، وانهياره في بحر الدم، وارتباط عبد الناصر الذي لا يُشَكُّ فيه بأصحابه، والهزيمة المنكرة التي لحقت بالقوميين عموماً في العراق، وما رافق ذلك من طعن جارح للشيوعيين بالجمهورية العربية المتحدة، أعاد فتح باب العراك ونقله إلى مستوى أعلى. وخاض عبد الناصر أكثر إداناته مرارة للشيوعيين العرب ووسمهم بكونهم «عملاء لقوة أجنبية»، واتهم الشيوعيين العراقيين تحديداً بمحاولة انتزاع سورية من الجمهورية العربية المتحدة وإدخالها في «هلال خصيب شيوعي»[١٠].

وكان هذا أكثر مما يحتمل بالنسبة إلى خروشوف، الذي تحدث أمام وفد حكومي عراقي

(٧) «الأهرام»، في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ .

(٨) «البراقدا»، في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٥٩ ، ص ٤ .

(٩) كشف عبد الناصر عن تبادل الرسائل هذا في خطاب ألقاه في ٢١ شباط (فبراير): «الأهرام» في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٥٩ .

(١٠) خطابا عبد الناصر في دمشق في ١١ و١٣ آذار (مارس): «الأهرام» في ١٢ و١٤ آذار (مارس) ١٩٥٩ .

كان موجوداً في موسكو، في ١٦ آذار (مارس)، بعد توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي وتقني تعهّد الاتحاد السوفييتي بموجبها بإقراض العراق ٥٥٠ مليون روبل (قديم) ١٣٧ مليون دولار)، مؤكداً أن عبد الناصر، في هجومه على الشيوعيين، كان يتسلح بـ «لغة الإمبرياليين»، واتهمه كذلك بمحاولة فرض وحدة غير ناضجة على عراق غير راغب بها، معلناً أن الاتحاد السوفييتي لا يتدخل في أمثال هذه الأمور. وقال: «من ناحية أخرى، فإنه ليس مما لا يهمنا الوضع الذي ينشأ في منطقة غير بعيدة عن حدودنا». وبينما أكد خروشوف أن العلاقات السوفييتية مع الجمهورية العربية المتحدة «ستبقى كما كانت عليه حتى الآن» فإنه لم يخفِ تفضيله لنظام «أكثر تقدماً» في العراق[11].

وفي ردّه، الذي جاء في اليوم نفسه، استنكر عبد الناصر اتهام خروشوف له بأنه سعى إلى إجبار العراق على الدخول في الجمهورية العربية المتحدة وتأييده غير المقبول لـ «قلة من الشيوعيين في بلدنا» ويعتبر «تحدياً لشعبنا»[12].

وفي ذروة النزاع، وطأ خروشوف أرضية أكثر حساسية. ويقال إنه وصف عبد الناصر في مؤتمر صحافي عقده في الكرملين يوم ١٩ آذار (مارس) بأنه «متهور بعض الشيء» و«شابّ إلى حد ما» وأنه «أخذ على عاتقه أكثر مما يسمح له حجمه»[13].

وفي النهاية، وبعد أن أخذ قاسم يدير ظهره للشيوعيين، سُمح لهذا النزاع بأن يهدأ. وتمسك محمد حسنين هيكل بتصريح أدلى به خروشوف في ٢٠ أيار (مايو) أنه «ليست لدى الجمهورية العربية المتحدة صديق أكثر إخلاصاً من الاتحاد السوفييتي» وأنه «ليست لدى الاتحاد السوفييتي أية رغبة بالتدخل»، وأضاف هيكل قائلاً: «إننا نقبل كل كلمات خروشوف. ونقبل الصداقة التي يؤكدها، وننسى - مخلصين - كل ما حصل يوم ١٧ مارس (آذار) ونأمل بأن تعود العلاقات [الآن] بيننا إلى طبيعتها»[14].

وكانت حرب الكلمات هذه كلها بين موسكو والقاهرة أقل المظاهر خطورة وإزعاجاً للنزاع بين الشيوعيين والحركة القومية العربية. وكانت لهذه الحرب نتائجها طبعاً. فقد تركت انطباعاً بأن الاتحاد السوفييتي كان يعارض - وعلى الأقل في تلك اللحظة الحاسمة من تاريخ الأمة العربية - إيجاد دولة عربية موحدة «في منطقة غير بعيدة عن حدوده». وكذلك فإنها سرعان ما شتتت الكثير من الود العربي الذي اكتسبه الاتحاد السوفييتي لنفسه خلال السنوات القليلة السابقة.

(١١) «البرافدا»، ١٧ آذار (مارس) ١٩٥٩.

(١٢) «الأهرام»، ١٧ آذار (مارس) ١٩٥٩.

(١٣) هذا استناداً إلى النص الذي أوردته صحيفة «نيويورك تايمز» في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٥٩، أما النص الذي نشرته «البرافدا»، للمؤتمر الصحافي فلم يورد إلا الكلمات التالية: «إنه رئيس ما زال شاباً ومتحمساً».

(١٤) «الأهرام»، ٢١ أيار (مايو) ١٩٥٩.

وأما النزاع الأكثر خطورة بكثير والأكثر واقعية فقد جرى على أرض العراق بين الشيوعيين والقوميين العرب. ولقد كان هذا النزاع حقيقة مركزية في التاريخ العربي المعاصر، كما كان مأساوياً حقاً، وحاسماً إلى حد كبير. وخلّف هذا النزاع وراءه عراقاً يحمل ندوباً لا تمّحي، وعراقاً منقسماً بحدّة وبعمق على نفسه كما لم يحصل أبداً في الذاكرة الأخيرة. ووسّع الخلافات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وبالغ فيها وضبط - بعزله الفعلي بنتائجه للشعب العراقي عن التيار العروبي الرئيسي - زخم التوجه نحو الوحدة وقوّى قوى الانفصال داخل الجمهورية العربية المتحدة وأسهم في النهاية في الانفصال الفعلي الذي تم في العام ١٩٦١. وكذلك، فقد أدى هذا النزاع إلى الإساءة إلى الأحزاب الشيوعية العربية خارج العراق، وخنقهم سياسياً في معظم الحالات وأنهى دورهم - بالمعنى العملي - وربما إلى الأبد[15]. وإذا كان الشيوعيون قد وجدوا أنفسهم في موقع المنتصر في اللحظة الآنية، فإن انتصارهم أثبت كونه قصير الديمومة. ولم يؤدِّ قلب الطاولات في النهاية على رؤوس الشيوعيين إلى إعطاء القوميين انتصاراً حاسماً، لأن أي حكم قومي لم يكن له أن يكون آمناً في مواجهة عداء الشيوعيين، الذين يشكلون قوة ملحوظة ودائمة الحضور. وأكثر من هذا، فإن هذا النزاع عمل بوضوح إلى جانب المصالح التي عارضها الطرفان، إذ إنه سهّل كثيراً مهمة الدبلوماسية الامبريالية البريطانية التي خشيت انعكاس مضامين أمة عربية موحدة على المصالح النفطية فسعت، منذ الأشهر الأولى للثورة، إلى إيجاد صدع بين العراق الجديد والقوة العربية الرئيسية في الشرق الأدنى.

ولا شك في أن النزاع كان محنة للطرفين، ومع ذلك فإنه كان متأصلاً في الوضع التاريخي وجزءاً منه لا يمكن تجنبه. ولقد نبع هذا النزاع من قلب المسار الداخلي لتطور الشيوعية والقومية العربية - بشقيها الناصري والبعثي - على حد سواء، ومن اللاتسامح في أي تنافس، في مجال الأفكار كان أم في مجال السلطة، وهو اللاتسامح الذي توازى فيه الجميع، ولكنه كان أساساً مشروطاً زمنياً، وأخيراً، فإنه كان نابعاً من كل نتائج الظروف التي أدت إلى خلق الجمهورية العربية المتحدة، والتي أملت دفع البعثيين للعراق باتجاه وحدة لم يكن العراق مستعداً لها، لا موضوعياً ولا نفسياً.

والواقع هو أننا كنا نستبقُ بكلام هذا الفصل كله روايتنا نفسها، وعلينا الآن أن نعود ونحاول تتبع الخيوط واحدا بعد الآخر - إن استطعنا - لكي نرسم تاريخ الأحداث التي شكلت الذروة في هذا الصراع والتي انكشفت في آذار (مارس) ١٩٥٩ في الموصل، ربما لأن ما من أحداث في أيامنا جعلت المجتمع العراقي يعرّي نفسه بهذا القدر أو يكشف أكثر مما فعل عن أسراره.

(١٥) كان الاستثناء الوحيد البارز هو الحزب الشيوعي السوداني الذي استنكف مصادفة، عن مهاجمة الجمهورية العربية المتحدة.

الفصل التاسع

الموصل - آذار (مارس) ١٩٥٩

أنارت أحداث الموصل بتوهج لهيبها تعقيدات النزاعات التي كانت تهز العراق، وكشفت عن وجوه القوى الاجتماعية المختلفة بطبيعتها الأساسية والتراصف الحقيقي لمصالحها الحياتية. ووقف الأكراد واليزيديون لأربعة أيام بلياليها ضد العرب، ووقف المسيحيون الأشوريون والآراميون ضد العرب المسلمين، وقبيلة البومتيوت العربية ضد قبيلة شمّر العربية، وقبيلة الگرگرية الكردية ضد البومتيوت العربية[١]، ووقف فلاحو ريف الموصل ضد أصحاب الأراضي، وجنود اللواء الخامس ضد ضباطهم، وضواحي مدينة الموصل ضد مركزها، وعامة حيّي المكاوي ووادي حجر الشعبيين ضد أرستقراطيّي حيّ الدواسة العربي، وضمن حيّ باب البيد وقفت عائلة الرجبو ضد الأغوات[٢] منافسيها التقليديين. وبدا وكأن كل النسيج الاجتماعي قد تفكّك وأن السلطة السياسية تلاشت كلياً. وتحولت الفردانية، بتفجّرها، إلى فوضى. وأطلق الصراع بين القوميين والشيوعيين عداوات عمرها من عمر الزمن، وشحنها بقوة متفجرة وواصلاً بها إلى نقطة الحرب الأهلية. ومما أضاف الكثير إلى حدة النزاعات هو الدرجة الكبيرة من التطابق والتزامن بين الانقسامات الاقتصادية وتلك العرقية أو الدينية. وعلى سبيل المثال، فإن جنود اللواء الخامس لم يكونوا من أفقر طبقات السكان فحسب بل كانوا أكراداً أيضاً، في حين أن الضباط كانوا، بشكل رئيسي من عرب الطبقات الوسطى المتوسطة أو الدنيا. وأيضاً: كان الكثيرون من فلاحي القرى المحيطة بالموصل من المسيحيين الآراميين بينما كان معظم أصحاب الأراضي من المسلمين العرب أو المستعربين.

وحيث لم تتطابق الانقسامات الاقتصادية والعرقية أو الدينية كثيراً ما كان العامل

---

(١) تعيش قبيلة البومتيوت على امتداد سفح جبل سنجار، وتعيش قبيلة شمّر بين الشرقاط وسنجار، والگرگرية إلى الغرب من الموصل (راجع الخريطة ١).

(٢) حول مواقع الأحياء المذكورة في النص انظر الخريطة ٢.

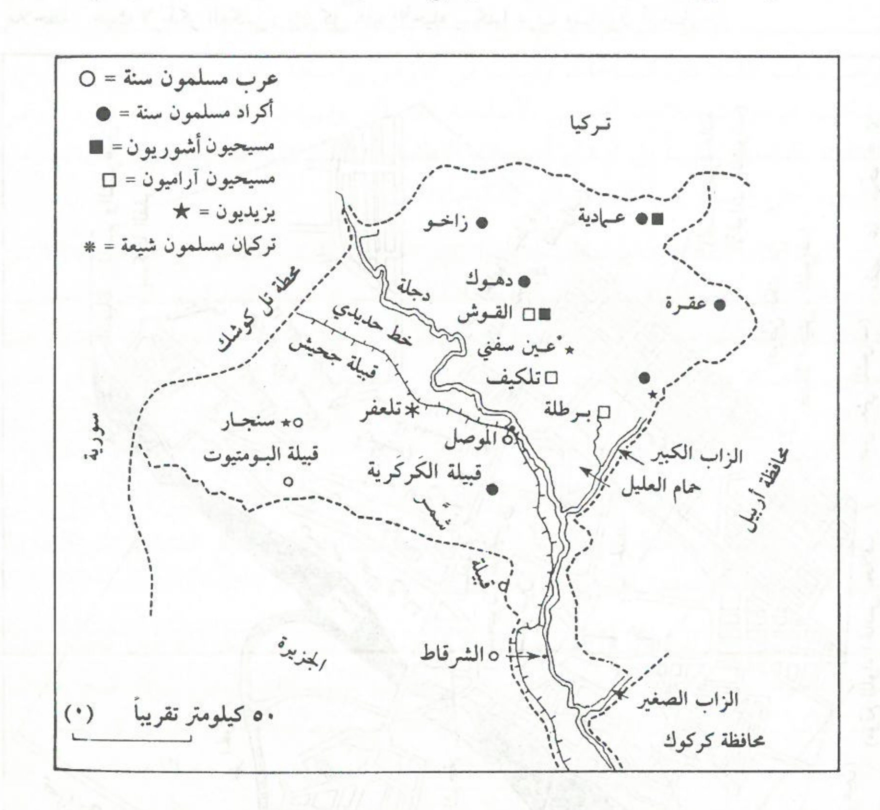
الطبقي، وليس العرقي أو الديني، هو الأبرز. ولم يقف الجنود العرب إلى جانب الضباط العرب، بل إلى جانب الجنود الأكراد، ووقف كبار ملّاكي الأراضي الأكراد من الكَركَرية إلى جانب أمثالهم من شمَّر العربية. ولم تقف عائلات التجار الأثرياء المسيحية، مثل عائلات بيتون وسرسم ورسام، إلى جانب الفلاحين المسيحيين. وعندما تحرك الفلاحون بمبادرة منهم فإنهم، وبغضّ النظر عن هوياتهم، صبّوا جام غضبهم على أصحاب الأراضي من دون تفريق بينهم، وبلا اعتبار حتى لانتمائهم السياسي، والواقع أنهم قتلوا، بين آخرين، علي العمري وهو عربي مسلم معارض لقاسم، وقاسم حديد وهو عربي.مسلم وعم لمحمد حديد، الوزير موضع الثقة الأكبر عند قاسم، ويوسف نمرود وهو من الذين يراقبون ما يحصل دون أن يتدخلوا في السياسة، وملّاك مسيحي آرامي مراب. من ناحيتهم، وقف فقراء وعمال أحياء المكاوي والمشاهدة والطيانة العربية المسلمة جنباً إلى جنب مع الفلاحين الأكراد والآراميين ضد أصحاب الأراضي العرب المسلمين. وكان النفوذ الشيوعي واسع الانتشار في الأحياء الثلاثة، وخصوصاً في المكاوي، الذي كان موطن عبد الرحمن القصاب، عضو لجنة الحزب المحلية وأبرز شيوعيي الموصل. ولكن كان هنالك مسلمون عرب من الطبقات الأفقر يقفون في الجانب الآخر أيضاً، وكان هؤلاء منشدّين إلى قضية عبد الناصر العروبية أو إلى البعث الميّال لليسار (كان القائد الفعلي للبعث في الموصل هو فاضل الشكرة، وهو عامل بناء من أصل متواضع جداً) أو كانوا من أتباع العائلات المسيطرة تقليدياً، مثل الأغوات في حيّ باب البيد أو من «القبضايات» الراسخين مثل عائلة كشمولة في حيّ المنقوشة والسنجاريين في رأس الجادة[3].

وكانت النزاعات القبلية والعرقية والطبقية آخذة في النضج منذ سنوات. وكانت مشاعر البغض بين قبيلة البومتيوت الزراعية المستقرة وقبيلة شمَّر المؤلفة أصلاً من رحَّل محاربين تعود إلى سنة ١٩٤٦ على الأقل عندما حصل بينهما خلاف على الأرض أدّى إلى مواجهة دموية فقد فيها ١٤٤ رجلاً من الطرفين حياتهم[4]. أما الآشوريون، وهم شعب غريب وغير قابل للاندماج، فكان الانكليز قد استخدموهم كجنود مرتزقة وما زال مجرد ذكر اسمهم يستثير العراقيين، فكانوا يكنُّون حقداً مريراً على عرب الموصل منذ سنة ١٩٣٣، عندما لعب ضباط من هذه المدينة دوراً بارزاً في سحق عصيان آشوري يائس. وكان الأكراد ـ من ناحيتهم ـ قد نظروا طويلاً إلى الموصل كشوكة في خاصرتهم، وكمتراس عربيّ ممتد داخل أراضٍ يعتبرونها تخصهم. وإلى هذا، فإنهم ما زالوا يذكرون قتل الحشود الموصلية

(٣) التفاصيل التي تشكل أساس التعميمات الواردة في الفقرات السابقة جمعت في مناسبات مختلفة من مواصلة (أهل الموصل) مطلعين على النزعات المختلفة ومعظمهم يفضل عدم ذكر أسمائهم. ومن بينهم: محمد حديد وزير مالية قاسم، وعبد الغني ملاح سكرتير الحزب الوطني الديموقراطي في الموصل، والدكتور صالح العلي وهو أستاذ للتاريخ في جامعة بغداد. وأخذت بعض الحقائق أيضاً من تصريح ـ في آذار (مارس) ١٩٦٣ ـ للزعيم حسن عبود الذي كان يوماً قائداً لحامية الموصل. ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٨٧ يحتوي على إشارة إلى ذلك.

(٤) «الزمان» (بغداد) في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٤٦.

الخريطة ١:
رسم يبين السمة العرقية والدينية السائدة
في المواقع الرئيسية لمحافظة الموصل وبعض القرى حول مدينة الموصل



الغاضبة في العام ١٩٠٩ الشيخ سعيد ـ و١٨ من أتباعه ـ من برز نجاه، وهو والد العاصي الشهير الشيخ محمود وزعيم الطريقة القادرية الباطنية في السليمانية[5]. وكان عداء فلاحي ريف الموصل لأصحاب الأراضي التي يعملون فيها أيضاً عميق الجذور ويعود في أصوله إلى مظالم مزمنة. وكان الضابط السياسي البريطاني قد كتب عام ١٩١٩ يقول:

«هناك مؤشرات تدل على أن جملة الأرض في المقاطعة كانت أصلاً في أيدي الفلاحين المالكين، وكان كل رجل يحرث أرضه ويفلحها، أما اليوم فقد انتقلت الأراضي، في معظمها، إلى أيدي كبار الملاكين، «أصحاب الطابو»[6] الذين يسمون محلياً «الأغوات» أو

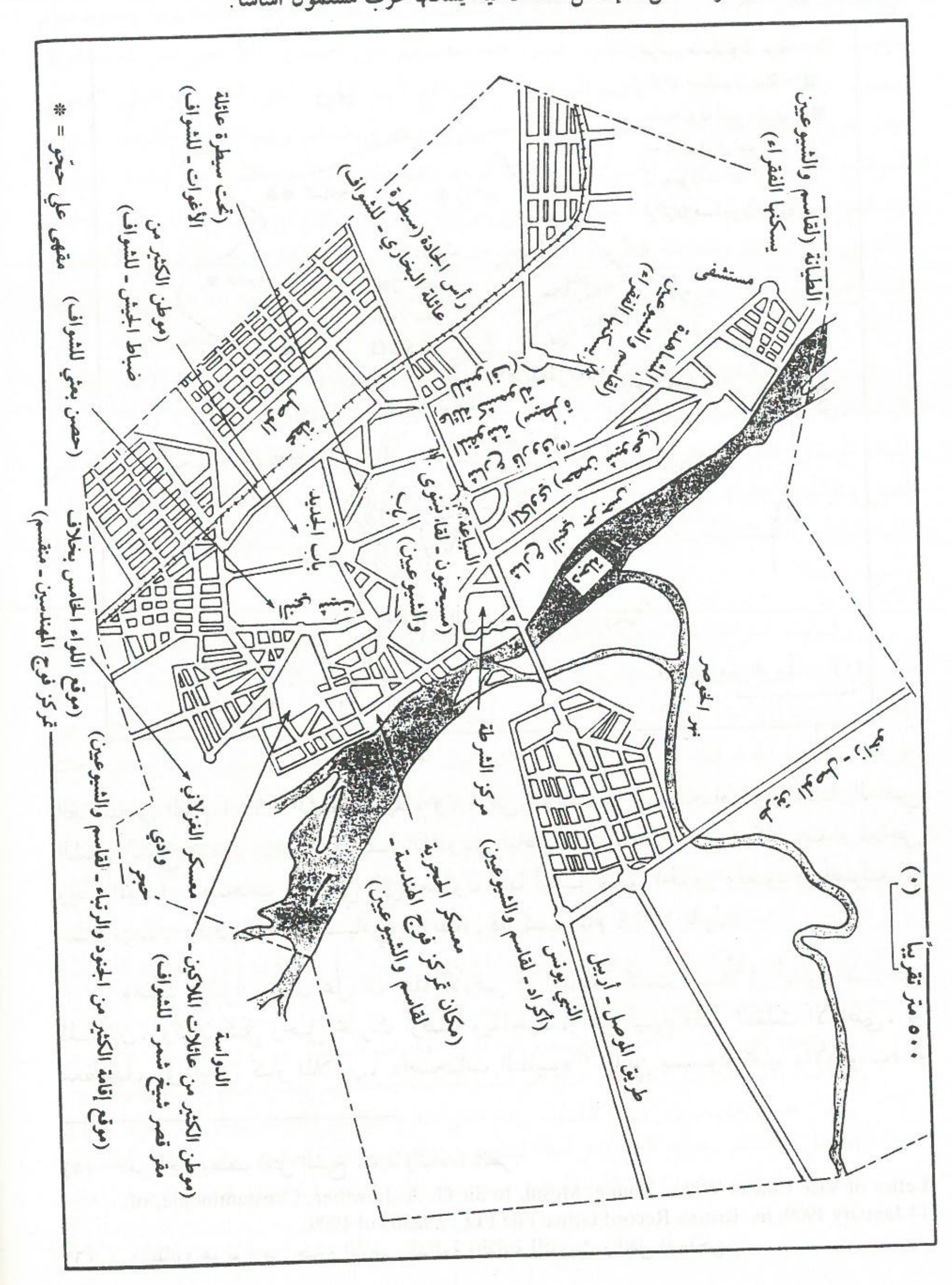
(٥) من أجل وصف لمقتل الشيخ سعيد وأتباعه، انظر:
Letter of Vice Consul Wilkie Young, Mosul, to Sir G. A. Lowther, Constantinople, of 14 January 1909, in British Record Office File FO 195/2308 of 1909.

(٦) «الطابو» هو نوع من حيازة الأرض الدائمة والقابلة للتوريث والنقل إلى آخرين.

الخريطة ٢ :

رسم يبين أهم الأحياء السياسية في مدينة الموصل وجانب انحيازها في أيام ثورة الموصل ١٩٥٩

ملاحظة : حيث لا يذكر العكس، فإن كل هذه الأحياء يسكنها عرب مسلمون أساساً.



«البيكات» (أو «البكوات») الذين يعيشون عـادة في الموصـل. والشكاوى كثيرة من الطريقة التي تمت بها هذه العمليـة. ويسمع الإنسـان قصصاً عن فـلاح أعطي ٢٥٪ من قيمـة أرضه الحقيقية، وإذا ما رفض البيع سيق إلى السجن بتهمة قتل ملفقة في جريمة لم تحصل أبداً وبقي هناك لسنوات، إلا إذا غيّر رأيه وباع. ويبدو أن إدخال نظام «الطابو»[٧] منح أقطاب المدينة فرصاً لسلب الفـلاحين مسـاحات واسعـة من الأرض بواسطـة وثائق بيـع مزورة. . . إلـخ. وشكلت الرهونات سلاحاً آخر من الأسلحة المفضلة. ومهما كـانت الأسباب، فـإن الأرض انتقلت بكـاملها تقـريباً إلى أيـدي أصحاب الـطابو، الـذين كثيراً مـا يكـونـون أسيـاد أرض غائبين، حتى إنهم لم يروا الأرض التي يملكونها»[٨].

وإذا كان الفلاحون يوماً قد اعتادوا تقبل الهزيمة، فإنهم أصبحوا في العـام ١٩٥٩ من مزاج مختلف. وكان لثورة تموز (يوليو) وما تلاها أن تسرّع كثيراً اكتسـابهم للوعي السياسي. كما أن تيارات شيـوعيـة قـويـة تسللت إلى صفوفهم. ولم يبق مزارعـو البومتيـوت بعيدين عـما يجري، وأصبح صـالح المتيـوت، وهو رجـل دين، عضواً في حـركة أنصـار السلام في العـام ١٩٥٨، ونجح في جرّ كل القبيلة وراءه. ولكن العامل الأول الذي أطلق الاستنكـار الدفين طويلاً كـان محاولـة كبار المـلاك التغلب على قـانون الإصـلاح الزراعي الصـادر في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨. وبالنسبة إلى الفلاحين، كان هـذا هو المعنى الحقيقي لثـورة الموصـل، على الرغم من أن رفع صرخـة العروبـة من قبل البعث لعب دوره في تجميع العنـاصر غير العـربية بينهم ضد المغامرة متعددة الألوان وسيئة المصير.

وما من مجال للجدال في أن الشريحة الأكـثر نشاطاً من بين كبـار المـلاكـين كـانت، وإلى درجة ملموسة، وراء الثورة. وكان من بين شخصياتها الأبرز أحمد عجيل الياور شيخ عشائر شمّر الأكبر. وكان قانون الإصلاح الزراعي الجديد قد هـدد موقعه الاجتماعي في قلبـه. ولم يكن ليفقد بهذا القـانـون إجمـالي الـ ٣٤٦٧٤٧ دونمـاً[٩] التي يملكهـا هو وعـائلته فحسب، بـل كـانت سيطرتـه على رجـاله القبليين الثـلاثين ألفـاً ستتهـدد أيضـاً. وربط أبنـاء عمـه، آل الفرحان، الذين يملكون ٣١٠٣١٤ دونمـاً، أنفسهم بـه، وكـذلك فعـل آل الشلاّل، وهـم من شمّر أيضاً، والخضيريين، مشايخ قبيلة جحيش، والنـاصر ميرزا، زعـماء اليزيـديين، وكلهم من مـلاك الأراضي وتملك كل جماعة منهم ٦٢٣٦٣ و٨٤٥٩٢ و٤٧٣٥٨ دونمـا على التـوالي. ودخل معهم كذلك آل كشمولة الذين يملكون ٤٢١٧٨ دونماً ويسيطرون على حيّ المنقـوشة، والأغوات، الذين يملكـون ٣٩٥٠٩ دونمات ويسيطـرون على حيّ بـاب البيد[١٠]. وانضـمّ إلى المؤامرة كذلك كل من: عبـد الرحمن السيـد محمود والحـاج هـاشم، وهمـا تاجـران ثريـان من

(٧) أي نظام تسجيل أراضي «الطابو».

(٨) Great Britain, *Administration Report of the Mosul Division for 1919*, p. 21.

(٩) ١ دونم = ٠,٦١٨ آكر = حوالى ٠,٢٥ هكتار.

(١٠) كل الأرقام الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من وزارة الاصلاح الزراعي في شباط (فبراير) ١٩٦٤.

الموصل، والزعيم المتقاعد حسين العمري والمحامي سامي باشعالم، وكلاهما من عائلة العمري الشهيرة التي أفقدتها ثورة تموز (يوليو) سموها الاجتماعي.

وعلى العموم، فإن اليد المحركة الفعلية للثورة كانت جماعة من ضباط الجيش من خلفية تنتمي إلى الطبقة الوسطى أو الوسطى الدنيا، يقودها الرئيس محمود عزيز معاون آمر اللواء الخامس في الموصل، والمقدم عزيز أحمد شهاب معاون آمر الفرقة الثانية في كركوك، والعقيد رفعت الحاج سرّي رئيس الاستخبارات العسكرية[11] وكان كذلك - كما يذكر القارىء - مؤسس حركة الضباط الأحرار. ولا حاجة بنا إلى القول بأن هؤلاء الرجال لم يكونوا يهتمون كثيراً بخوف كبار الملاك على أراضيهم أو باحتمال فقدان المشايخ لمواقعهم القبلية. وفي الواقع، فإن بعض أتباعهم لم يخفوا انزعاجهم من التعاون مع الطبقات القديمة. ويقال إن هؤلاء طلبوا صراحة استبعاد سامي باشعالم والزعيم المتقاعد حسين العمري «لأنهما من الأقارب القريبين لمصطفى العمري [رئيس الوزراء السابق] وقد تكون لهما ارتباطات مع الانكليز أو الأميركيين وقد يرغبان بإثارة فتنة في العراق»[12]. وكان ما دفع الجماعة على العمل ضد قاسم يختلف من ضابط إلى آخر. وكان بعضهم، كالعقيد رفعت الحاج سرّي، قومياً مخلصاً بلا شك، أو كان، مثل الرئيس محمود عزيز، مقرباً من البعث وغريباً عن سياسات قاسم الاقليمية. ويحتمل جداً أنه كانت هنالك أيضاً دوافع مثل التقدم الشخصي تعمل في الوقت نفسه. وعلى العموم، فقد كانت هنالك حالات كانت القومية العربية فيها مجرد ذريعة تخفي وراءها أتفه الأهواء. وكان بعض الضباط، مثل العقيد عبد الوهاب الشواف، آمر اللواء الخامس (الذي كان آخر من انضم إلى الجماعة ولكنه جعلها - مع ذلك - تحمل اسمه)، كانوا مستائين بشكل خاص من وصول رجال كانوا عرضيين تماماً بالنسبة إلى ثورة تموز (يوليو)، مثل الزعيم أحمد محمد يحيى وزير داخلية قاسم، إلى أعلى المناصب. وكان آخرون، مثل الرئيس عبد الجواد حميد الذي احتل القصر الملكي في ١٤ تموز (يوليو) وكان آمراً في الموصل للسرية الثانية من الكتيبة الثالثة في اللواء الخامس، من رجال عبد السلام عارف، وعدة ضباط من اللواء العشرين الشهير الذين شتتهم قاسم والذين لن يغفروا لأنفسهم أبداً سقوط زعيمهم. وكان هنالك آخرون أيضاً، مثل الزعيم ناظم الطبقجلي، آمر الفرقة الثانية في كركوك وأعلى ضابط رتبة استطاعت المؤامرة أن تضمه إليها، يخافون - فوق كل شيء آخر - تقدم الشيوعيين. وربما كان هذا شعوراً يشترك فيه كل الضباط المتمردين أو معظمهم، وهو ما أمّن الأرضية المشتركة التي التقوا فيها مع كبار الملاك.

وكانت الأحزاب القومية منخرطة هي أيضاً - بالطبع - في هذه المسألة. وكان الأقل فعالية هم القوميون العرب، الذين كانوا ما زالوا يشكلون جماعة صغيرة. وكانت الجماعة التالية قوة هم الاستقلاليون، الذين شكّلوا جزءاً عضوياً من طبقة المالكين. وكان قاسم مفتي، سكرتيرهم في الموصل، يتحدر من عائلة «أسياد» قديمة، وكان هو نفسه ملاكاً

(١١) العراق، وزارة الدفاع، «محاكمات»، ١٨، ص ٧٣١٥ - ٧٣١٦، واستقصاءات خاصة أجراها المؤلف.

(١٢) العراق، وزارة الدفاع، «محاكمات»، ١٨، ص ٦٩١٦ - ٦٩١٧.

للأراضي. ولكن قدراتهم كانت مالية أساساً. وكانت الجماعة الأهم منهم هي تلك المؤلفة من العناصر المرتبطة ايديولوجياً بالإخوان المسلمين والتي أُفيد عن تمويلها من قبل التاجر الثري عبد الرحمن السيد محمود. وعلى العموم، فإن البعث وحده - الذي كان أعضاؤه العاملون في المدينة يعدون ١٥٠ يضاف إليهم أربعة أمثالهم من المؤيدين الملتزمين - كان قادراً على أن يدخل إلى اللعبة موارد تنظيمية فعلية على مستوى الجمهور وأن يستفيد من التعاطف الحماسي لقطاعات واسعة من «المواصلة» مع عبد الناصر. وأعطت الروابط التي أقامها الحزب مع ضباط دوره مغزى إضافياً. وفي المراتب الأعلى للبعث كان يمكن العثور على رجال مرتبطين بطبقة ملاك الأراضي. ومثلاً: كان والد عدنان عبد النافع، أحد قادة الحزب المحليين، يملك ٤٠٤١ دونماً[13]. وكان سكرتير فرع الحزب، عادل البكري، طبيباً ابناً لعائلة معروفة من ملاكي الأراضي. أما قلب الفرع الفعلي وروحه، فاضل الشكرة البالغ التاسعة والعشرين من عمره، فكان - كما ذكرنا سابقاً - عاملاً أصيلاً وكبير الشعبية بين الطبقات الدنيا لحيّ باب النبي شيت، مسقط رأسه[14].

وكانت الجمهورية العربية المتحدة، أيضاً، على علاقة وثيقة بما كان يجري. ومن الطبيعي أن تكون قد تعاطفت دوماً مع عناصر تنظر باتجاهها في العراق، ولكنها لم تكن متأكدة تماماً من فعالية هذه العناصر ورفضت قطع كل جسورها مع قاسم، مما جعلها تدعمهم في الماضي بطريقة حذرة ومحترسة. أما عندما رأت أن هذا جعل الأمور أسوأ عموماً، وبعد أن فقدت الأمل في قاسم نهائياً، فإنها بادرت الآن إلى دعمهم بلا حدود.

بدأت كل هذه القوى المختلفة تتجاذب فيما بينها في بدايات العام ١٩٥٩، ولكن الاستعدادات العملية للثورة لم تبدأ إلا بعد استقالة الوزراء القوميين والمحافظين في ٧ شباط (فبراير). وكانت الفكرة في البداية تعتمد على تصفية البعث لقاسم جسدياً في شوارع بغداد، ثم وضع الضباط أيديهم على النقاط الهامة للدولة[15]. ولكنه تم تبني خطة مغايرة في النهاية. وكان على نوى المتمردين في حامية الموصل، أي في اللواء الخامس، أن يتسلموا القيادة. ثم أن يذيعوا - بعد السيطرة على المدينة - بياناً ثورياً، معطين بذلك إشارة لشركائهم في بغداد لكي يحتلوا، بقيادة العقيد سرّي، وزارة الدفاع ويعتقلوا قاسم، وينفوه أو يقضوا عليه، ويتسلموا السلطة. في الوقت نفسه، كان على ضباط آخرين، بمن فيهم الزعيم الطبقجلي آمر الفرقة في كركوك، أن يعلنوا دعمهم للانتفاضة. وعرض كبار المالكين كل ما تحتاجه العملية من مال. وعلى كاهل الأحزاب، والبعث خصوصاً، ألقيت مهمة تنظيم الشارع. وأخذ شيخ شمرّ الأكبر على عاتقه نقل أسلحة ومحطة إذاعة من حدود الإقليم السوري في

(١٣) أخذ الرقم من وزارة الاصلاح الزراعي.

(١٤) حول المصادر، انظر الهامش (٣) من هذا الفصل. وأيضاً، حديث أجري مع حسين حلاق، السوري الإسماعيلي من بلدة السلمية، الذي كان مفوضاً في قيادة البعث في بغداد بإعداد فرع الموصل للثورة الوشيكة.

(١٥) انظر: فؤاد الركابي (أمين حزب البعث)، «الحل الأوحد» (القاهرة، ١٩٦٣)، ص ٢٨ - ٢٩.

الجمهورية العربية المتحدة، الذي وعد ـ إضافة إلى ذلك ـ بإسناد قاعدة الثورة بكتيبة من المغاوير وسرب من طائرات «الميغ»، إن لزم الأمر[١٦].

ليس من الصعب فهم سبب اختيار المنظمين للموصل. فقد كانت الموصل مشهورة بكونها حصناً قومياً ومحافظاً في الوقت نفسه. وكانت كذلك موطن ما يتراوح بين ربع وثلث مجموع ضباط الجيش. ومهمّ أيضاً أنها قريبة من الحدود السورية. وليس أقل أهمية من هذا كله أن العديد من ضباط حاميتها كانوا قد أصبحوا إلى جانب العصيان.

وقبل أن تذهب الاستعدادات بعيداً أحس بأن هناك شيئاً بدأ يختمر، فأخبروا قاسم يوم ٢٣ شباط (فبراير)[١٧]. وفي الوقت نفسه تقريباً قام المقدم محمد يحيى صايغ، وهو ضابط عربي في اللواء الخامس ومن عائلة حرفيين، بتمرير تفاصيل المؤامرة إلى العقيد طه الشيخ أحمد، رئيس استخبارات قاسم الشخصية الموالي للشيوعيين[١٨]. وجاء تأكيد آخر أيضاً من فرع الموصل للحزب الوطني الديموقراطي. واتفق ما كشف عنه مع مخاوف رئيس الوزراء، مما جعله يميل نحو اليسار.

ولم يكن الشيوعيون وقاسم ـ وشركاؤهما الوطنيون الديموقراطيون الذين كانوا عبارة عن جماعة صغيرة في الموصل ـ يملكون معاً في المدينة نفسها دعماً ثابتاً كافياً لمواجهة القوة التي كان القوميون والمحافظون يعدّونها. ولم يكن الثقل العددي هنا في صالح الشيوعيين كما في بغداد والبصرة. وقدَّر سكرتير فرع الحزب الوطني الديموقراطي في الموصل عدد أعضاء التنظيم الشيوعي المحلي في آذار (مارس) ١٩٥٩ بحوالى ألفي عضو[١٩]. ولكن شخصاً مطلعاً ومقرباً من الشيوعيين قدَّر العدد بما لا يزيد عن ٤٠٠. ويبدو أن هذا ما تؤيده المعلومات غير الكاملة المبينة في الجدول ٩ ـ ١ والمستمد من مديرية الأمن في وزارة الداخلية. وعلى الرغم من ضآلة عدد أفراد الحزب بالنسبة إلى سكان الموصل البالغ عددهم ١٨٠ ألف نسمة[٢٠]، فإن الحزب استطاع أن يعطي في أيام آذار (مارس) الحرجة توجهاً شيوعياً لقوة المقاومة الشعبية التي كانت تعد يوم الثاني عشر من الشهر نفسه حوالى سبعة آلاف رجل[٢١]. وهذا ما يسهل معرفة سببه. فمن ناحية تمتع الشيوعيون بتعاطف واسع وناطق في المناطق الأكثر فقراً،

(١٦) حول هذه النقطة الأخيرة انظر: الرئيس الأول الركن المتقاعد محمود الدرّة (الذي لعب دوراً في الأحداث الواردة هنا)، «ثورة الموصل بعد سبع سنوات» «دراسات عربية» (بيروت)، السنة ٢، العدد ٦، نيسان (ابريل) ١٩٦٦، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(١٧) انظر «اتحاد الشعب» في ١١ آذار (مارس) ١٩٥٩.

(١٨) يعتمد هذا على معلومات قدمها للمؤلف ضابط سابق من الموصل يفضل عدم ذكر اسمه.

(١٩) السكرتير هو عبد الغني ملاح، تاجر، وقد ذكر هذا الرقم في حديث مع المؤلف أجري في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٦٦.

(٢٠) حول عدد سكان الموصل انظر: العراق، وزارة التخطيط، «المجموعة الاحصائية، ١٩٥٩»، ص ٤٠.

(٢١) حول حجم قوة المقاومة الشعبية في الموصل، انظر أقوال عمر محمد إلياس، عضو لجنة الحزب في الموصل، «اتحاد الشعب» في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٥٩.

مثل الطيانة والمشاهدة. ومن ناحية أخرى، كان حي المكاوي يعود لهم بكامله تقريباً، وقد مهد الأرضية هناك للشيوعيين، ومنذ العام ١٩٤١، ذو النون أيوب، وهو معلم وأديب نشأ في الحي وكان لقاسم أن يعينه بعد فترة قصيرة مديراً عاماً للإرشاد والإذاعة[٢٢]. ولم يكن من

الجدول رقم ٩ ـ ١

العضوية المعروفة لتنظيم الحزب الشيوعي في الموصل وتركيبته في أيام ثورة الموصل

	العدد	ملاحظات
أعضاء اللجنة المحلية للحزب	١٢	للتفاصيل راجع الجدول ٩ ـ ٢
أعضاء التنظيم العسكري للحزب		
ضباط الجيش	١٥	للتفاصيل راجع الجدول ٩ ـ ٣
جنود ورتباء (ضباط صف)	غير متوفر	
اللجنة العمالية للحزب		
أعضاء اللجنة	٥[أ]	
عمال شيوعيون تحت مستوى اللجنة	٤٢	
اللجنة الفلاحية للحزب		
أعضاء اللجنة	٤[أ]	
فلاحون شيوعيون تحت مستوى اللجنة	غير متوفر	
لجنة الانتلجنسيا للحزب		
أعضاء اللجنة	٥	
أعضاء تحت مستوى اللجنة	غير متوفر	
لجنة الطلاب للحزب		
أعضاء اللجنة	١٢	
طلاب شيوعيون تحت مستوى اللجنة	غير متوفر	
اللجنة الحزبية للمؤسسات التجارية الصغيرة		
أعضاء اللجنة	٥[أ]	
أعضاء تحت مستوى اللجنة	غير متوفر	
اللجنة الحزبية للأسواق		
أعضاء اللجنة	٥[أ]	
أعضاء تحت مستوى اللجنة	غير متوفر	
المجموع المعروف	١٠٥	

(أ) باستثناء سكرتير اللجنة لكونه عضواً أيضاً في لجنة الحزب المحلية.

المصدر: مديرية الأمن، وزارة الداخلية، العراق.

(٢٢) حول ذو النون أيوب، انظر الجدول ٩ ـ ١ في الكتاب الثاني.

الجدول رقم ٩ ـ ٢
المدنيون الشيوعيون من ذوي الأدوار الرئيسية في أحداث الموصل في آذار (مارس) ١٩٥٩

الاسم	المركز الحزبي أو الدور	الهوية والدين	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	الأصل الطبقي
حمزة سلمان الجبوري	عضو اللجنة المركزية ومندوب المكتب السياسي الخاص إلى الموصل.	عربي ـ شيعي	١٩٢٥، بغداد	محام.	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح ـ وبحار زورق.
مهدي حميد	قائد قوة المقاومة الشعبية في الموصل	كردي ـ سني	١٩٢٢، السليمانية	ملازم سابق في المدفعية.	البورجوازية الصغيرة.
هاشم حسين	سكرتير لجنة الحزب في الموصل وسكرتير لجنة الحزب الفلاحية.	عربي ـ سني	١٩٢٥، الموصل	عامل عادي.	الطبقة العاملة. ابن عامل.
عبد الرحمن القصاب	عضو لجنة الحزب في الموصل والزعيم الفعلي للحزب فيها، والمسؤول عن علاقات الحزب مع الحكومة.	عربي ـ سني	١٩٢٦، الموصل	قصاب (لحّام) وتاجر غنم صغير.	البورجوازية الصغيرة. ابن قصاب.
عمر محمد الياس	عضو لجنة الحزب في الموصل.	عربي ـ سني	١٩١٧، الموصل	رقيب سابق في سلاح الجو.	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح.
عدنان جلمران	عضو لجنة الحزب في الموصل وسكرتير التنظيم العسكري المحلي للحزب.	كردي مستعرب ـ سني	١٩٢٦، الموصل	بلا عمل.	الطبقة البورجوازية. ابن تاجر ميسور. نائب سابق. وسكرتير غرفة تجارة الموصل ذات مرة.
عباس هبّالة	عضو لجنة الحزب في الموصل وسكرتير لجنة الأسواق الحزبية.	عربي ـ سني	١٩٢٠، الموصل	قصاب (لحّام).	البورجوازية الصغيرة. ابن قصاب.
فخري بطرس	عضو لجنة الحزب في الموصل ورئيس اتحاد العمال وسكرتير لجنة الحزب العمالية.	عربي ـ مسيحي	١٩٢٧، بغداد	ميكانيكي.	البورجوازية الصغيرة. ابن تاجر صغير.
سعيد سليمان	عضو لجنة الحزب في الموصل ورئيس اتحاد المعلمين	عربي ـ سني	؟ ـ الموصل	معلم ثانوي.	البورجوازية الصغيرة. ابن قصاب (لحّام).
يوسف الصايغ	عضو لجنة الحزب في الموصل.	عربي ـ مسيحي	١٩٢١، الموصل	معلم ثانوي.	البورجوازية الصغيرة. ابن صائغ.

يتبع

تابع جدول رقم ٩ ـ ٢

الاسم	المركز الحزبي أو الدور	الهوية والدين	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	الأصل الطبقي
أنطون يزيدية	عضو لجنة الحزب في الموصل.	عربي ـ مسيحي	؟، الموصل	محاسب.	البورجوازية الصغيرة. ابن تاجر.
جميل يلدا	عضو لجنة الحزب في الموصل.	آرامي مستعرب ـ مسيحي	؟، الموصل	معلم ابتدائي.	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح.
محسن سعيد	عضو لجنة الحزب في الموصل وسكرتير لجنة الحزب للانتلجنسيا.	عربي ـ سني	؟، الموصل	محام.	البورجوازية المتوسطة. ابن تاجر.
عادل سفر	عضو لجنة الحزب في الموصل.	عربي ـ مسيحي	١٩٣٢، الموصل	نجار.	البورجوازية الصغيرة. ابن نجار.
خليل عبد العزيز	رئيس اتحاد الطلاب	كردي مستعرب سني	؟، الموصل	طالب.	البورجوازية الصغيرة. ابن صاحب «شايخانة» (محل للشاي).
كركير مراد	رئيس اتحاد الفلاحين.	آرامي ـ مسيحي	؟، ؟	فلاح.	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح.

المصدر: ملفا الشرطة رقم ق س/٢٦ ورقم ق س/٨٧ واستطلاعات خاصة أجراها المؤلف.

قبيل المصادفة أن وُلد عبد الرحمن القصاب، القائد الفعلي للحزب، وعباس هبّالة وسعيد سليمان، وهما عضوان آخران في اللجنة المحلية (انظر الجدول ٩ ـ ٢)، في هذا الحي. والأكثر مغزى هو أنه، نظراً لأن القصاب وهبّالة ـ وأبواهما قبلهما ـ ووالد سليمان، كانوا قصابين (لحامين أو جزارين مهنةً) فإن كل قصابي الموصل وقفوا وراء الشيوعيين بصلابة. واستجاب للحزب كذلك الكثير من أكثر أكراد محيط المدينة ـ وخصوصاً في النبي يونس ـ ومسيحيّي مناطق الساعة والقلعة والميدان. وتجد حساسية هذه العناصر انعكاسها، وإن لم يكن كلياً ـ في الجدول ٩ ـ ٢. أما في مناطق الموصل الأخرى، فلم يكن باستطاعة الحزب أن يعتمد إلا على أتباع قلائل في باب البيد لمحمد عبد الله آل رجبو، وهو مزارع وعدوّ تقليدي لعائلة الأغوات القوية، وعم لذي النون أيوب، وأب للمهندس الشيوعي حازم عبد الله آل رجبو.

أما خارج مدينة الموصل فكان للشيوعيين منافذ إلى القرى الآرامية المجاورة، مثل برطِلَّة وتلكيف، وإلى قبيلة البومتيوت العربية، وفي هذه الحال الأخيرة كان ذلك ـ وكما ألمحنا سابقاً ـ بفضل سلطتهم الايديولوجية على نصير السلام ورجل الدين صالح المتيوت.

وكان هنالك إلى جانبهم في حامية الموصل نفسها العديد من الرتباء (ضباط الصف) في فوج الهندسة، وكانت المدرسة الصناعية العسكرية، التي تخرج فيها هؤلاء، تحت نفوذهم منذ أيام فهد، وإن بتقطع. وكانوا متأكدين كذلك من ١٥ ضابطاً (انظر الجدول ٩ ـ ٣)، أعلاهم هو العقيد عبد الرحمن جلمران، ابن عم عدنان جلمران، عضو اللجنة المحلية وسكرتير التنظيم العسكري للحزب (انظر الجدول ٩ ـ ٢). وباستثناء المقدم عبد الله الشاوي، آمر فوج الهندسة، وعدد من الشخصيات العسكرية الأخرى الملتزمة بقاسم بلا التباس فإن بقية ضباط اللواء الخامس كانوا مستعدين للثورة إما بشكل متردد أو بإصرار. ومن الناحية الأخرى، كان قاسم محبوباً إلى أقصى الحدود بين الجنود، ولم يكن قد مضى وقت طويل على رفعه الراتب الشهري للمجند من ٤٠٠ فلس إلى ٤ دنانير، وراتب الجندي المتطوع من ٤ دنانير إلى ٩ دنانير[٢٣]. ولكنه لم يكن باستطاعة قاسم ـ عموماً ـ أن يعرف كيف سيتصرف هؤلاء فعلاً في اللحظة الحاسمة.

وعلى كل حال، فقد شعر قاسم والشيوعيون أن نسبة القوى لم تكن في صالحهم داخل الموصل، ولذا فإنهم قرروا استباق الأعداء بدل أن يضرب هؤلاء في الوقت الملائم لهم. ولم يظهر الشيوعيون أي تردد، ومنذ البداية، بشأن المسار الأفضل الذي يجب تبنيه. وفي ٢٣ شباط (فبراير)، وحتى عندما كانوا يفتحون عيني قاسم على المؤامرة، أعلنوا عن تجمع لأنصار السلم سيعقد يوم ٦ آذار (مارس)[٢٤]. وكما اتضح سريعاً، فإن هذا لم يكن شأناً عادياً روتينياً، والواقع أنهم استهدفوا ما لا يقل عن إغراق الموصل بمؤيديهم. ويبدو أنهم كانوا يأملون، بهذه الطريقة، أن يجعلوا المعارضة تتحرك قبل حلول الأوان، أو ـ على الأقل ـ لنشر

(٢٣) مصدر هذه المعلومة ضابط في الجيش. ولم يتمكن المؤلف عموماً من العثور على ما يثبت ذلك في «الوقائع العراقية».

(٢٤) «اتحاد الشعب» في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٥٩.

الجدول رقم ٩ ـ ٣
ضباط الجيش الشيوعيون في حامية الموصل (اللواء الخامس)
أيام ثورة الموصل

الاسم	الرتبة	الوحدة	الهوية	الدين	مكان الولادة	مهنة الأب
عبد الرحمن جلمران	عقيد	الاتصالات	كردي مستعرب	سني	الموصل	تاجر.
ابراهيم قستو	عقيد	الحرس	عربي	مسيحي	الموصل	تاجر.
نوري سعد الله	مقدم	المستشفى	عربي	مسيحي	الموصل	تاجر.
جاسم محمد	رئيس أول	الهندسة	عربي	سني	الموصل	بائع بصل.
سعدي جميل	رئيس	المستشفى	عربي	سني	الموصل	
سليم سلّو	رئيس	الهندسة	عربي	سني	الموصل	بائع خضار.
سليم داوود	رئيس	الهندسة	عربي	سني	الموصل	حجّار.
محمد جميل	ملازم أول	الكتيبة الثالثة	كردي	سني	زاخو	
ابراهيم حسين الأسود	ملازم أول	؟	عربي ـ كردي	سني	الموصل	بائع رقي (بطيخ).
هاشم العبايشي	ملازم أول	المدفعية	عربي	سني	الموصل	صانع عباءات
عبد الوهاب عبد الرزاق	ملازم أول	فصيل زوارق الطوربيد	عربي	سني	الموصل	
صلاح الدين أحمد	ملازم أول	المدفعية	عربي	سني	الموصل	عامل بناء.
غازي جميل	ملازم ثان	الكتيبة الثالثة	عربي	سني	الموصل	
هاشم قاسم	ملازم ثان	الكتيبة الثالثة	عربي	سني	الموصل	حلواني.
أديب الخيرو	ملازم قانوني	المحكمة	عربي	سني	الموصل	ملاك صغير.

المصادر: استطلاعات المؤلف الخاصة. وتصريح الزعيم الشيوعي حسن عبود، آمر حامية الموصل بعد قمع الثورة، في شباط (فبراير) ١٩٦٣. ملف الشرطة العراقية رقم ق س / ٨٧ يشير إليه.

الدخان وإخراج بعض نواها إلى العلن وسحقهم وتفتيتهم إرباً، والدفاع في الوقت نفسه عن مواقع الشيوعيين المحليين. وربما كانت تجدر الإشارة هنا إلى أن حسين أحمد الرضي، السكرتير العام للحزب، قد غادر بغداد في هذه اللحظة الحرجة، ويوم ٢٤ شباط (فبراير) تحديداً، إلى بلغاريا، ولم يعد إلى العاصمة العراقية حتى ٣ آذار (مارس)[٢٥]. ولا يعرف شيء عن الغرض من هذه الرحلة، ولا يمكن تحديد ما إذا كانت على علاقة بالأحداث المذكورة هنا. في هذه الأثناء، وفي ٢٧ شباط (فبراير)، أعطى قاسم موافقته على عقد تجمّع السلام[٢٦]، وعمل على ضمان نجاحه بأن وظف في خدمته كل وسيلة حكومية ممكنة، من الإذاعة إلى التلفزيون والسكك الحديد ـ وضع قطاراً خاصاً يعمل إلى الموصل بنصف

(٢٥) المصدر السابق، في ٦ آذار (مارس) ١٩٥٩.

(٢٦) المصدر السابق، ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٥٩.

الأجرة[٢٧] - وحتى أجهزة الأمن[٢٨]. وعلى كل حال، فإن الشيوعيين كانوا قد تلقوا تعليمات تقول بأنه «إذا ما ترددت السلطات أو تباطأت فإن عليهم أن يقمعوا بأنفسهم أية مؤامرة ضد الجمهورية بكل ما يملكون من قوة ووسائل»[٢٩]. وحقق الشيوعيون الآن أكبر الفائدة من دعم قاسم وعملوا على التحريك من أجل التجمع بشكل جعل الجو السياسي غاية في التوتر. وبدأ الناس في الأحياء القومية والمحافظة من الموصل باتخاذ تدابير الحماية لأنفسهم كما لو كانوا سيواجهون غزواً. وسرت إشاعات في كل الاتجاهات تقول بأن «مجزرة» ستحصل. ووصل الرعب بالطبقات المالكة، خصوصاً، أقصى درجاته.

كل هذه الأمور جعلت المعارضة تتحرك بأسرع مما كانت تخطط نحو الانقلاب. وأرسل العقيد رفعت الحاج سرّي رسالة من بغداد يطلب فيها أن تتم العملية يوم ٤ أو ٥ آذار (مارس)، أي قبل مهرجان السلام. ولكن الرسالة لم تصل إلى الموصل أبداً. وبدلاً من ذلك، وصلت إلى الموصل نصيحة بالمراوحة في المكان، وذلك من خلال أشخاص مخلصين لقاسم تسللوا إلى الحركة[٣٠].

وبدأ الشيوعيون وأنصار السلام ومؤيدون آخرون للحكومة يتدفقون إلى الموصل يوم الخامس من آذار (مارس) آتين من أجزاء مختلفة من العراق. ووصل هؤلاء بكل أنواع وسائل النقل: بالباصات والسيارات والقطارات والشاحنات «والعربانات» («طنابر»، أو عربات بدولابين تجرها الخيول أو البغال). وجاء كثيرون أيضاً سيراً على الأقدام. ولم تنفع محاولة لتخريب خط السكة الحديد بالقرب من حمام العليل في عرقلة التدفق البشري. وعند الساعة ٣:٣٠ من بعد ظهر اليوم التالي، وكما أعلن رسمياً، تجمع حوالى ٢٥٠ ألف شخص في المدينة - جاء معظمهم من القرى والبلدات المجاورة أو من المحافظات الشمالية القريبة - وساروا الآن عبر الشوارع ينشدون: «زعيمنا الأوحد عبد الكريم قاسم» «ماكو زعيم إلا كريم». وباستثناء حادث صغير وقع في باب البيد، سار كل شيء بسلام. وبقي القوميون والمحافظون في بيوتهم رغبة منهم في عدم دخول المعركة في ظل شروط غير ملائمة[٣١].

وفي منتصف صباح اليوم التالي، ٧ آذار (مارس)، غادر أنصار السلم الموصل، ولكن الشيوعيين تخلفوا، بمن فيهم حمزة سلمان الجبوري عضو اللجنة المركزية، وكامل قازانجي

(٢٨) عبد الغني ملاح، سكرتير فرع الموصل للحزب الوطني الديموقراطي، يقول في كتابه «التجربة بعد ١٤ تموز»، ص ٢٣، إن ضابط الأمن في الموصل أخبره يومها أنه تلقى تعليمات قطعية بدعم اليسار، «ولكن الوطنيين الديموقراطيين رفضوا الاشتراك في هذه الخطة».

(٢٩) تصريح مهدي حميد، عضو الحزب الشيوعي وقائد قوة المقاومة الشعبية في الموصل، في شباط (فبراير) ١٩٦٣، أمام الضباط البعثيين المحققين. ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٨٧ يشير إليه.

(٣٠) الدرّة، «ثورة الموصل»، ص ٥٥.

(٣١) «البلاد» و«اتحاد الشعب» في ٨ آذار (مارس) ١٩٥٩. ورشيد بدر (قومي)، «مجزرة الموصل» (القاهرة، ١٩٦٠)، ص ١٨.

زعيم أنصار السلم، وملازم المدفعية السابق مهدي حميد الذي سرعان ما نظم وقاد قوة المقاومة الشعبية[٣٢].

وكانت بقية يوم السابع مليئة بالمظاهرات والمظاهرات المضادة، التي تزايد التوتر فيما بينها تدريجياً، وفي حوالى الساعة الثانية من بعد الظهر، تدفق البعثيون ومؤيدوهم من النبي شيت، بقيادة فاضل الشكرة، عبر شارع فاروق وهاجموا عدداً من المكتبات اليسارية ومقهى علي الحجُّو، مكان لقاء الشيوعيين، وأحرقوها كلياً. وفي وقت لاحق، حوالى الساعة الرابعة، وبالقرب من مكتب البريد، اصطدم البعثيون - الذين عزوا الآن بأتباع عائلة كشمولة الذين كان كثيرون منهم مسلّحين - بالشيوعيين الذين خرجوا من حي المكاوي وعلى رأسهم عباس هبّالة[٣٣]. وصحب العراك إطلاق نار ووقوع إصابات. وتدخل الجيش وفرض منع التجول[٣٤].

عند فجر الثامن من آذار (مارس)، وبعد استطلاعات قلقة أجراها العقيد سرّي، الذي كان يستغرب عدم تلبية دعواته السابقة لبدء العمل، أصبح من الممكن القول إن الثورة التي طال انتظارها قد بدأت. وتم اعتقال حوالى ستين شيوعياً، بينهم كل أعضاء اللجنة المحلية تقريباً، ولكن مهدي حميد وحمزة سلمان الجبوري لم يقعا في الشرك. وعلى الرغم من تحذيرهم مسبقاً، فإن الشيوعيين سمحوا لأنفسهم بالسقوط فيه على غير احتراس.

ولم تذع الدعوة المكشوفة إلى الثورة حتى الساعة السابعة صباحاً. وأعلن بيان أذيع في تلك الساعة من راديو الموصل ولم يسمع إلا في المدينة، أن قاسم «خان» ثورة ١٤ تموز (يوليو) وإخوته الضباط الأحرار، وسمح للبلاد أن تغرق في «الفوضى»، وللاقتصاد بالتدهور، وللثقة بأن تفقد، وللمال بأن «يختبىء»، و«حارب القومية العربية» و«أطلق» الإذاعة والصحافة ضد الجمهورية العربية المتحدة، التي «خاطرت بوجودها في سبيل نجاح ثورتنا»، واقتاده «الطموح المجنون» إلى الاعتماد على «فئة من الناس تنتمي إلى مبدأ سيّاسي معين» لا يجتذب العراقيين إليه. وفي النهاية، وبعد إشراك الزعيم الركن الصاعد ناظم الطبقجلي، آمر الفرقة الثانية، و«كل الضباط الأحرار»، حمل البيان اسم العقيد الركن عبد الوهاب الشوّاف، القائد في الموصل، على أنه «زعيم الثورة»[٣٥].

ولم يكن الشواف، وهو ابن ملّاك أراضٍ كان يوماً رئيساً لمحكمة الاستئناف الشرعية[٣٦]، قد جرّ إلى الحركة إلا في اليوم الأول من آذار (مارس)[٣٧]. ولم يكن تنصيبه نفسه

(٣٢) حول الجبوري وحميد انظر الجدول ٩ - ٢.

(٣٣) حول هبّالة، انظر الجدول ٩ - ٢.

(٣٤) تصريح سامي بشير حبّابة، عضو الحزب الشيوعي والمقاومة الشعبية في الموصل - في شباط (فبراير) ١٩٦٣ - أمام المحققين البعثيين. ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٢٦ أشار إليه. وأيضاً: «البلاد» في ١٣ آذار (مارس) ١٩٥٩ و«اتحاد الشعب» في ١١ و١٨ آذار (مارس) ١٩٥٩.

(٣٥) «الأهرام» (القاهرة) في ٩-آذار (مارس) ١٩٥٩.

(٣٦) من أجل تفاصيل أخرى عن سيرة حياة الشواف، راجع الجدول ٦ - ٢.

(٣٧) الدرة، «ثورة الموصل»، ص ٥٣.

الآن زعيماً للحركة محسوباً بشكل يعزز فرصها. وكانت له في الجيش سمعة الضابط المتذبذب وغير المستقر. وكان معروفاً حتى قبل الثورة بأشهر قليلة بتعاطفه مع الشيوعيين[٣٨]. ويبدو أن بعضاً من زملائه المدنيين لم يكن يحترمه كثيراً. وشهد تاجر الموصل الكبير عبد الرحمن السيد محمود بأنه كلما فاتحه بموضوع ما كان يقول: «أنا غني، لديّ المال، لست مربوطاً بالحكومة، ويمكنني الآن أن أذهب لأعيش في سويسرا»[٣٩]. وكان الأمر الأكثر خطورة هو أن العقيد سرّي والضباط الآخرين في بغداد كانوا قد فهموا أن حق القيادة سيكون لرئيس الشواف المباشر. أي للزعيم الركن الطبقجلي[٤٠].

وتترك ثورة الموصل الانطباع، في أكثر من مظاهرها، بأنها كانت عملاً لم يدرس بنضج، وبأنها جرت بتسرّع وبلا عناية. فمحطة البثّ على الموجة القصيرة التي قدّمتها الجمهورية العربية المتحدة وصلت متأخرة وفي حالة سيئة، ولم تبدأ العمل على الهواء إلا بعد الساعة التاسعة صباحاً. ولم يكن البيان معدّاً ولا مصادقاً عليه من قبل الضباط في بغداد، بل إنه كتب عشية بدء العمل بيد الرئيس الأول المتقاعد محمود الدرّة، الذي كان ـ على ما يبدو ـ طارئاً كلياً على الثورة[٤١]. وكذلك، فإن قصف محطة بثّ إذاعة بغداد في أبي غريب تقرر ـ هو أيضاً ـ في اللحظة الأخيرة وبسرعة، ونفذ بشكل ضعيف.

وبغضّ النظر عن مظاهرة بلا قيمة حقيقية نظمها البعثيون في الكرخ من بغداد وانضمام حاميتي عقرة والعمادية[٤٢] إلى الشواف، لم تجد الثورة أي تجاوب خارج الموصل. ولم يحرّك العقيد سرّي والزعيم الطبقجلي إصبعاً لدعمها. والواقع أنهما لم يفعلا شيئاً لأنهما لم يكونا قادرين على فعل شيء، فقاسم والشيوعيون كانوا يراقبونهما عن قرب. ولقد أجبر الطبقجلي على الإعراب عن تأييده لقاسم عند الساعة الخامسة من بعد الظهر. وأما الجمهورية العربية المتحدة فقد تجاهلت، بكل بساطة، تعهّدها بإرسال المغاوير أو بتقديم الغطاء الجوي للمتمردين.

في هذه الأثناء، وجّه رؤساء الاتحادات والمنظمات التي يرعاها الشيوعيون ـ الاتحاد العام للطلاب واتحاد جمعيات الفلاحين وأنصار السلم ورابطة الدفاع عن حقوق المرأة.. الخ ـ

(٣٨) تصريح العقيد رفعت الحاج سرّي في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩. انظر: وزارة الدفاع، «محاكمات»، ٩١، ص ٧٦٨٩ ـ ٧٦٩٠. وتأكدت صحة تصريح سرّي للمؤلف من قبل عبد الفتاح ابراهيم، الزعيم اليساري المعروف وشقيق المقدم موسى ابراهيم اليساري، الذي عرف الشواف جيداً وخدم بإمرته.

(٣٩) وزارة الدفاع، «محاكمات»، ١٨، ص ٤٩٩.

(٤٠) الدرة، «ثورة الموصل»، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٤١) مصدر المؤلف بهذا الشأن شخص من الموصل لا يمكن ذكر اسمه عرف الكولونيل سرّي جيداً وكان مقرباً جداً من عبد السلام عارف. ولقد أخبر هذا الشخص المؤلف أن الدرة لم يكن مبعوث سرّي، كما قدم نفسه، بل إنه «زج نفسه» بالحركة بكل ما في الكلمة من معنى. وادّعى الدرة لاحقاً أن الذي أرسله عملياً هو نجيب الربيعي، رئيس مجلس السيادة.

(٤٢) عقرة والعمادية بلدتان صغيرتان في شمال شرق الموصل. انظر الخريطة ١.

نداء إلى «المواطنين الشجعان» في كل مكان للاستعداد للقضاء على «الخيانة» في مهدها ولـ«سحق» كل من حاول «تدمير» وجود الجمهورية أو معارضة «ابن الشعب البارّ عبد الكريم قاسم». ودعوا كذلك «الزعيم المخلص» إلى تعبئة الجماهير وتسليحها[٤٣].

ونظراً لأن قاسم كان يشك في إخلاص معظم الضباط، فإنه لم يكن يملك مصدر دعم آخر، الأمر الذي جعله يستجيب جزئياً لهذه الدعوة. وأطلق يد قوات المقاومة الشعبية، ولكنه استمر في منع الذخيرة عنها. ومنح الشيوعيين وعشرات الآلاف من مؤيديهم، في الوقت نفسه، حق السيطرة على شوارع بغداد وغيرها من المدن. وهذا ما استكمل شلّ القوميين والمحافظين.

ولم يسيطر المتمردون على الوضع إلا في الموصل وحدها، ولم يحققوا ذلك إلا بعد إخضاع فوج الهندسة العنيد، ونزع سلاحه، واعتقال آمره المقدم عبد الله الشاوي وثلاثة من ضباطه و٢١ من رتبائه (ضباط صفه). وحتى بذلك، فقد كان باستطاعة المتمردين أن يشعروا، مع هبوط ليل ٨ آذار (مارس)، بالقدر المشؤوم الذي يواجهونه.

وفي حوالى الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي قامت أربع طائرات من سلاح الجو العراقي ـ الذي كان منذ ١٤ تموز (يوليو) تحت قيادة عقيد الجو الركن (الشيوعي) جلال الأوقاتي ـ بقصف مقر قيادة اللواء الخامس. وإذ جرح الشواف جرحاً طفيفاً فإنه سارع إلى المستشفى. ولكن جنوداً من فوج الهندسة ـ وحسب رواية الشيوعيين ـ اكتشفوه، وقام أحدهم، وهو محمد يوسف، بطعنه بخنجره، فرماه أرضاً. وعندها، اختطف رشاشه وأطلقه تكراراً عليه مخمداً أنفاسه. وعلى العموم، فإن هناك رواية أخرى لدى القوميين للحادثة تقول بأنه قتل في غرفة تغيير الملابس على يد خادم طبي كردي. وهناك رواية ثالثة تقول إنه قتل بأيدي أربعة جنود وبناء على أوامر تلقوها من الرئيس أول الجوي أحمد حبيب. وفي حوالى الوقت نفسه، سار جنود من فوج الهندسة، مسلحين بالعصي والقضبان الحديد، إلى السجن العسكري في معسكر الحجرية ففتحوه عنوة وأطلقوا سراح الضباط وكل المعتقلين الشيوعيين، ولكنهم لم يتمكنوا من إنقاذ قائدهم عبد الله الشاوي الذي كان قد صرع بيد الرئيس محمود عزيز، معاون الشواف. وعثر كذلك على زعيم أنصار السلم كامل قازانجي ميتاً. وفي معسكر الغزلاني كان كثيرون من رجال المدفعية والمشاة قد استمروا ـ التزاماً بالانضباط ـ في التمرد بعناد، ولكنهم غيّروا موقفهم الآن فجأة وأعلنوا وقوفهم إلى جانب قاسم. وتبعت ذلك صدامات دموية. وتدفقت حشود اليزيديين وقبائل البرزاني الكردية والفلاحين الآراميين الآتين من تلكيف من الريف إلى مدينة الموصل استجابة لنداءات بغداد ورموا بأنفسهم في المعمعة. وسارعت عناصر من الكتيبة الثالثة، بقيادة الملازم الثاني الشيوعي غازي جميل وهاشم قاسم، إلى ترسانة السلاح واستولت على الأسلحة ووزعتها على الشيوعيين وأبناء الشعب[٤٤].

(٤٣) انظر: B.B.C. No. 801 of 10 March 1959, pp. 16 - 17.

(٤٤) تصريحات أدلي بها في شباط (فبراير) ١٩٦٣ سامي بشير حبّابة عضو الحزب الشيوعي ومهدي حميد قائد =

وعندما سمعت إذاعة المتمردين للمرة الأخيرة، عند الساعة ١٢:٣٧ ظهراً، كانت تهدد بـ «تمزيق» كل الذين حرضوا «الخائن قاسم» على الإثم والشر[٤٥]. وأصبحت المشاعر أكثر التهاباً وازدادت الصدامات مرارة وشراسة، ووصلت بسرعة إلى مستوى الحرب الأهلية. وانطلقت مشاعر الكراهية والأحقاد الاجتماعية، التي كانت تغلي منذ سنوات، مرة واحدة.

وأعاد رواية تتمة الأحداث أمام المحققين البعثيين في العام ١٩٦٣ مهدي حميد، وهو ملازم كردي سابق في المدفعية من السليمانية، كان في العام ١٩٤٥ مؤيداً للملا مصطفى البرزاني وأصبح عضواً في الحزب الشيوعي منذ العام ١٩٤٨، ثم نزيلاً للسجون الملكية في الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨، وسرعان ما أصبح قائداً لقوة المقاومة الشعبية في الموصل، وجاءت الرواية بالشكل التالي:

«ازداد قتال الشوارع حدّة ساعة بعد أخرى. وأطبق الرعب على الناس وكانت هنالك خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، كما يحصل عادة في مثل هذه الظروف عند تلاشي السلطة والانضباط. في هذه اللحظة الحرجة[٤٦] حصل أني ارتديت بزة عسكرية وحملت رتبة ملازم أول، خصوصاً وأنني كنت، بعد خروجي من السجن، قد قدّمت طلباً لقبولي مجدداً في الجيش... وتدبر صديقي أسعد البامرني، صاحب فندق بغداد، [أحضار بزة الضابط] ولم يعثر على الرتبة المطلوبة إلا بصعوبة كبيرة. أخذت منه مسدساً صغيراً وتوجهت إلى مخفر للشرطة، وعندما دخلت على رئيس المخفر، ياسين درويش، أخبرته أني ضابط من وزارة الدفاع وأني مكلف بالتعاون معه، فرحب الرجل بي وأبدى استعداده لمساعدتي بشكل تام، وزودني برجال شرطة وبالذخيرة اللازمة. وأثبت صاحب القريشي، مدير الأمن، تعاونه هو أيضاً إذ وضع في تصرفي مكتبه وغرفة أخرى.

«في هذه الأثناء، كان رجال من الشعب، وأبناء قبائل بالآلاف، وجنود هجروا وحداتهم، وآخرون... يتدفقون إلى مخفر الشرطة...

«وكان أول وأهم ما علي أن أفعل هو أن أمسك بزمام الأمور وأن أنظم المقاومة الشعبية واحتواء إطلاق النار والتخفيف من الخسائر في الأرواح والممتلكات...

«خلال وجودي في مركز الشرطة حصلت في المدينة أحداث مؤسفة جداً، إذ كانت هناك تهجمات على حياة الأشخاص بدافع الكراهية الشخصية أو انطلاقاً من رغبة بالثأر أو

= قوات المقاومة الشعبية في الموصل، في ملفي الشرطة ق س/٢٦ وق س/٨٧. وتصريح الزعيم نظمي الطبقجلي في ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٥٩ أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة، في: «محاكمات»، ١٨، ص ٧٢١١ ـ ٧٢١٣. وتصريح الرئيس الجوي أحمد حبيب، المصدر السابق، ١٢، ص ٤٩١٠ ـ ٤٩١١. والرئيس الأول الركن المتقاعد محمود الدرة، «ثورة الموصل»، ص ٥٨ ـ ٥٩. و«اتحاد الشعب» في ٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ و١٨ و٢٣ آذار (مارس) ١٩٥٩.

(٤٥) B.B.C. No. 801 of 10 March 1959.

(٤٦) أثناء تطور هذه الأحداث كان مهدي حميد في فندق سومر أو فندق سرجون. وكان قد أتى إلى الموصل في ٥ آذار (مارس) مع وفد أنصار السلم الآتي من بغداد.

بسبب نزاعات عائلية أو على أساس أنهم حملوا السلاح ضد الحكومة أو أنهم ساعدوا المتمردين. وارتكبت هذه الأفعال من قبل عناصر سيئة النية وغير ذات ارتباط سياسي أو من قبل قطاعات من الجنود الذين خرجوا عن النظام والانضباط.

«وهكذا، فعندما كان شخص ما يعتقل في بيته ويتهم بحمل السلاح، كان إما أن يقتل فوراً أو كان يصل سالماً إلى مركز الشرطة ـ وهو ما حصل نادراً ـ حيث كان معرضاً لأن يعدم باطلاق التار عليه إذا ما صاح صوت واحد: «متآمر». وعندما دخل أحد الضباط ـ وأعتقد أن اسمه حازم الحمطاني ـ إلى مخفر الشرطة وهو يحمل رشيش «ستيرلنغ» صرخ جندي قائلاً: «متآمر»، أو ربما قال: «من جماعة الشواف»، فما كان من رقيب اسمه فيصل إلا أن أطلق النار عليه وقتله للتو. وحاولت اتخاذ اجراءات صارمة بحق الرقيب، ولكن، نظراً لأني لم أكن من الموصل وكنت غريباً عنهم، فقد تقلب عليّ الجنود وأبناء الشعب. وبقي الرقيب نفسه على عناده مكرراً أن هذا هو مصير الخونة! وكان شديد الهيجانة وباستطاعته أن يقتل كل من يقف في وجهه... وأيضاً، كان يكفي مجرد ذكر اسم عائلة كشمولة... الذين كانوا قد بدأوا بتنظيم مقاومة مسلحة... للتسبب في أن يطلق حشد من الجنود والرجال المسلحين النار على بعض أفراد هذه العائلة لدى وصولهم إلى مخفر الشرطة. وجرح هؤلاء بشكل خطير وماتوا في طريقهم إلى المستشفى. وكنت عند حصول هذا الحادث في الخارج أجري اتصالاً مع مركز عسكري. وفي حالة أخرى، حاول الجنود وجزء من العامة الانقضاض على حوالى عشرة ضباط أحضروا من تلعفر وكانوا ينوون الهرب إلى سورية، ولكني تدخلت مهدداً بقتل كل من يلمسهم وأنقذت حياتهم في الواقع، ولكن النار أطلقت في الليل على السيارة التي كانت تنقلهم إلى معسكر الحجرية عندما تخلف السائق عن الاستجابة لتحدي قائد الحرس. وقتل الرئيس عبد الجواد [حميد]. وآمل أن ينظر بعين الحق... وأن يجري تحقيق حول هذه الحادثة بسبب أهميتها والضوء الساطع الذي ستلقيه على حوادث أخرى»[٤٧].

وكانت عمليات الانتقام العاجلة التي لجأ إليها الجنود والجموع المسلحة في لحظات غضبهم الوحشي ـ في جزء كبير منها ـ سداداً لحساب النزيف الرهيب الذي عانوا طويلاً منه. ولقد تعرضوا مرات عديدة لإطلاق النار من البيوت التي تحصن فيها القوميون وملاك الأراضي. ونصبت الرشاشات في قصر شيخ شمَّر ولم يتمكن أحد من إسكاتها حتى أحضر الجنود الشيوعيون الدبابات وأطلقوا بضع قذائف على القصر.

وكان للعنف أن يسيطر ثلاثة أيام أخرى، ولم يبق مدى لم يذهب إليه. وكان «المتآمرون» يشنقون على أعمدة الكهرباء أو كانوا يُسحَلون في الشوارع. و«بمجرد أن يصل إلى عِلم [الحشود] أن فلاناً ثريّ... كانت الطبول تقرع صباح اليوم التالي أمام داره التي

---

(٤٧) تصريح مهدي حميد في شباط (فبراير) ١٩٦٣، في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٨٧.

كانت تفتش بعدئذ أو تنهب»[٤٨]. وبقيت الشرطة عاجزة تماماً. واختبأ ضباط الجيش، وحتى منهم من لا يتعاطف مع التمرد، خلف الأبواب نظراً لانتشار فكرة بين الجنود تقول بأن كل الضباط «خونة»[٤٩]. وعندما وصل الزعيم حسن عبود ابراهيم، الشيوعي والآمر الجديد لحامية المدينة، إلى الموصل مساء ١٠ آذار (مارس) وجد «الاضطراب في ذروته، والجيش يقتل ويسلب بمساعدة الناس الذين قدموا من ضواحي المدينة... وكان جنودنا ورتباؤنا (ضباط الصف)... يقولون إن الضباط متآمرون وإنهم لن يرضخوا لأيّ توجيه...

«وإضافة إلى الفوضى الضاربة في المدينة كان سفك الدماء يعم أنحاء المحافظة. وفي دهوك [الكردية] قتل حاكم المنطقة عبد الله الجبوري، وفي تلعفر [شيعة تركمان] هلك الكثيرون من رجال قبائل شمَّر. وفي تلكيف [المسيحية الآرامية] واجه حازم المفتي وسالم الشعار [محاميا أصحاب الأراضي] ميتة شنيعة. وحصلت صدامات كثيرة أيضاً بين قبيلة الكَركَرية وقبيلة البومتيوت...»[٥٠].

وفي الموصل نفسها، لم يتمكن القائد الجديد من سحب الوحدات المتحدية للنظام إلى معسكراتها «بالمحاباة والمكافآت ومنح الاجازات» إلا في ١٢ آذار (مارس) عند وصول كتيبتين من اللواء الأول[٥١]. وأسهمت مغادرة رجال القبائل اليزيديين والأكراد للمدينة في اليوم نفسه في إعادة السلام إليها[٥٢].

ولم تكن كل الفوضى عفوية أو غير موجهة. فبحلول ليل ٩ آذار (مارس) كانت مناطق عديدة من الموصل قد أصبحت تحت سلطة الشيوعيين، وكان كثيرون من جنود فوج الهندسة وكتيبة المشاة الثالثة يتلقون الأوامر منهم مباشرة، مع أن سلطتهم بقيت غير كاملة وغير مستقرة. وبدأ جمع أسلحة أعدائهم فوراً من كل أنحاء المدينة. وأصبح مخفر الشرطة عملياً مقر قيادتهم و«محكمة شعب» في الوقت نفسه. وكانت مسؤوليتهم واضحة عن المحاكمات العاجلة وعن إعدام أحمد سوري، صاحب مكتبة، وصالح حنتوش، رئيس اتحاد سائقي سيارات الأجرة، وكلاهما عضو في البعث، يوم العاشر من الشهر نفسه[٥٣]. وكان هؤلاء، وخصوصاً مهدي حميد قائد قوات المقاومة الشعبية، مسؤولين ـ وبلا أدنى شك ـ عن تجريم وإعدام ١٧ شخصاً آخرين يوم الرابع عشر من آذار (مارس) في دَمْلَماجة، على بعد خمسة

---

(٤٨) تصريح للزعيم السابق حسن عبود الذي خلف الشواف في قيادة حامية الموصل، أذيع من محطة الإذاعة والتلفزيون العراقية في ١٧ آذار (مارس) ١٩٦٣.
(٤٩) تصريح الزعيم حسن عبود ابراهيم في آذار (مارس) ١٩٦٣ أمام المحققين البعثيين. ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٨٧ يشير إليه.
(٥٠) المصدر السابق.
(٥١) المصدر السابق.
(٥٢) تصريح مهدي حميد في شباط (فبراير) ١٩٦٣، في ملف الشرطة العراقية رقم ق س / ٨٧.
(٥٣) تصريح الشيوعي سامي بشير حبّابة في شباط (فبراير) ١٩٦٣، في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٢٦. وهلال ناجي (بعثي)، «حتى لا ننسى» (القاهرة، ١٩٦٠)، ص ٧ ـ ٩.

كيلومترات أو حول ذلك شرق الموصل[٥٤]، بمن فيهم أحد مشايخ شمَّر وأحد الناصريين وثلاثة بعثيين وسبعة «قبضايات» كان العديد منهم من عائلة كشمولة. ونلاحظ أن هذا الحادث وقع بعد أن هدأت الاضطرابات كلها.

وفي وقت لاحق، في العام ١٩٦٣، ادّعى مهدي حميد أن قاسم أصدر يومها أوامره بـ «إبادة كل من أظهر مقاومة أو حمل السلاح ضد الحكومة» وأن هذا شجّع «الأعمال المتهورة» و«الأفعال الانتقامية»، وادّعى كذلك أن قاسم أشار في لحظة معينة، وعبر قائد الحامية، إلى أنه «لا حاجة إلى إرسال مثل هذا العدد الكبير من المعتقلين إلى بغداد، فماذا سنفعل بهم هنا؟ تخلصوا منهم هناك في الموصل». وادّعى مهدي حميد كذلك أن..

«سلطة الاعتقال والتحقيق عهدت إلينا [أي إلى المقاومة الشعبية] رسمياً وبرسالة رسمية من القائد الذي لم يُستدعَ، عموماً، كشاهد في محاكمتنا [عام ١٩٦٠]، مع أننا طلبنا تقديمه للدليل... في الواقع، لقد ألقي كل اللوم علينا... ولكن المسؤولية الأولى تقع على قاسم... وقائد الموصل... وإلا، لماذا لم يوقفونا... وهو ما كان بإمكانهم أن يفعلوه... خصوصاً بعد وصول اللواء الأول»[٥٥].

ويبرز الشيوعيون، إضافة إلى هذا، أن قاسم دعا، بعد فترة قصيرة من أحداث الموصل، مهدي حميد وقادة شيوعيّي الموصل إلى بغداد، وأطرى إخلاصهم، وقدم لهم مسدسات هدية، وقدم منحة للحزب الشيوعي قيمتها ١٥٠٠ دينار. وإلى هذا، فإنه قبل مهدي حميد مجدداً في الجيش ورفعه إلى رتبة رئيس وأسند إليه قيادة قوات المقاومة الشعبية في كل الجزء الشمالي من البلاد[٥٦].

ومن ناحية أخرى، يمكن الاستنتاج من شهادة قائد حامية الموصل أن عملية الإعدام في، دملماجة نفذت بسرية ومن دون علمه[٥٧]. وأكثر من هذا فإن قاسم، وفي مؤتمر صحافي عقده في العام ١٩٦٠، بذل كل جهد ممكن للتشديد على أنه «في البلاغ الأول للثورة... لم نقل «خذوا القانون بأيديكم»»[٥٨].

ومهما كان الأمر، فإن العراقيين ما زالوا يذكرون كيف أنه، عند نقطة معينة من محاكمة مهدي حميد ورفاقه أمام المحكمة العسكرية الأولى في العام ١٩٦٠، أوقفت الجلسات العلنية

---

(٥٤) انظر نص قرار المحكمة العسكرية الأولى في ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ حول حادث الدملماجة في «البيان» (بغداد) في ٢٨ و٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠.
(٥٥) تصريح مهدي حميد في شباط (فبراير) ١٩٦٣، في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٨٧.
(٥٦) تصريح مهدي حميد في شباط (فبراير) ١٩٦٣، في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٨٧. وتصريح الشيوعي سامي بشير حبّابة في شباط (فبراير) ١٩٦٣، في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٢٦.
(٥٧) تصريح الزعيم حسن عبود ابراهيم في آذار (مارس) ١٩٦٣، في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٨٧.
(٥٨) «الزمان» (بغداد) في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٦٠.

للمحكمة بطريقة مفاجئة ولسبب غير معلوم. وساد يومها انطباع عام بأن المحاكمة كانت تقدم دليلاً يورط قاسم نفسه. ومن الأمور ذات المغزى أنه على الرغم من أن المحكمة حكمت على المتهمين بالإعدام شنقاً فقد أطلق سراحهم في وقت لاحق.

وبخصوص الاعدامات السريعة التي جرت يوم ١٠ آذار (مارس)، هناك اصبع اتهام آخر يوجه إيضاً إلى الأكراد، فقد أكد شاهد عيان شيوعي في العام ١٩٦٣ أن الملاّ أنور، رئيس تحرير صحيفة «خباط» (الكردية) وعضو الحزب الديموقراطي الكردستاني، وعدداً من البرزانيين يقودهم أحد أبناء الملاّ مصطفى، وربما كان لقمان، شكلوا جزءاً من فريق الاعدام الذي شكل لهذا الغرض[٥٩].

ومهما كانت الطريقة التي للمرء أن يوزع بها المسؤوليات فإنه لا يمكنه إلا أن يشعر، لدى مراجعة الوثائق، أن جذور الكثير من العدوانية التي شهدتها أيام آذار (مارس) كانت تعود إلى الخوف المشترك الذي يبدو أنه سيطر على كل أطراف النزاع: الخوف من أن الفشل في تلك اللحظة التاريخية الحرجة قد يجر وراءه الدمار على أيدي الخصوم.

واختلفت كثيراً أعداد الضحايا في تلك الأيام، ووصلت في بعض التقديرات إلى ٥٠٠٠ ضحية، ولكن المتفق عليه الآن أن العدد كان في حدود المئات، وليس الآلاف. ويعد الشيوعيون حوالى ١١٠ قتلى و٣٠٠ جريح في الموصل نفسها، و ٣٠ قتيلاً و ٢٠ جريحاً بين أتباع الشواف، أما البقية فَمَن الجنود و«رجال الشعب»[٦٠]. واستطاع القوميون أن يعدوا ما لا يقل عن ٤٠ قتيلاً في صفوفهم وصفوف حلفائهم[٦١]. وجعلوا عدد القتلى كلهم في حدود ٢٠٠[٦٢]. وكذلك فعل محمد حديد، وزير مالية قاسم والشاهد الذي يستحق الثقة[٦٣].

---

(٥٩) تصريح الشيوعي سامي بشير حبّابة في شباط (فبراير) ١٩٦٣، في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٢٦.
(٦٠) «اتحاد الشعب» في ٧ آذار (مارس) ١٩٦٠.
(٦١) ذكرت أسماء ٥٨ شخصاً في: ناجي، «حتى لا ننسى»، ص ٧ ـ ٩ و١٦ و١٠٠ ـ ١٠٥ و١١٢ و١١٤ و١٩٣.
(٦٢) حديث أجري مع البروفسور صالح العلي، في شباط (فبراير) ١٩٦٢.
(٦٣) حديث أجري مع محمد حديد في شباط (فبراير) ١٩٦٤.

الفصل العاشر

التدفق

منذ ما قبل ثورة الموصل كان الشيوعيون يدعون إلى اتخاذ خطوات حاسمة ضد «الخونة» و«المتآمرين» و«العناصر المشبوهة»، وإلى تطهير «لا رحمة فيه» للجيش ولآلة الدولة و«شد البراغي حتى آخر سنّ فيها»[١]. وكان الشيوعيون قد أصرّوا كذلك على ضرورة وضع الأسلحة في متناول المقاومة الشعبية، وسحب العراق من حلف بغداد بلا تأخير. وراح الشيوعيون يطرحون الآن هذه المطالب بنشاط أكبر من خلال سلسلة لا تنقطع من المسيرات والتجمعات والمظاهرات العملاقة المستحثّة لأقصى الإثارة. ولم يكتفوا بتأكيد وجودهم في الشارع فحسب. وكما جاء في وثيقة حزبية داخلية لاحقة لم تخل من بعض التلوين الزائد: «وهكذا أحكمنا إغلاق حلقات نفوذنا حول قاسم. . . إلى درجة أن أصبحت كل كلمة تصدر عنا وكل مذكرة سياسية نقدمها له بشكل خاص سياسة رسمية له فوراً»[٢]. ولعب لهيب الحذر الذي خلقته الثورة عند قاسم لصالح الشيوعيين، وكذلك فعلت الحرب الكلامية الشرسة التي شنتها الجمهورية الغربية المتحدة عليه يوم ١١ آذار (مارس) ١٩٥٩.

وجاء الانسحاب الرسمي الذي تأخر طويلاً من حلف بغداد يوم الرابع والعشرين من ذلك الشهر. ولكن الأهم كان التطهير الذي بدأ الآن وبمستوى لم يعرفه العراق قبلاً. وطال التطهير، في تقدير محافظ[٣]، ما لا يقل عن ألفي شخص. وفي معظم إدارات الحكومة، وخصوصاً في وزارات التعليم والإرشاد والاقتصاد والتنمية (الإعمار) والصحة والمواصلات والأشغال العامة، تقدّمت لجان لـ «الدفاع عن الجمهورية» يقودها الشيوعيون وتتألف إلى حد كبير من الخدم والعمّال وأكثر الموظفين ضعة إلى الواجهة لتقوم بالحراسة وتعطي الأوامر وتطرد

---

(١) انظر مثلاً، «اتحاد الشعب» في ١ آذار (مارس) ١٩٥٩.
(٢) اقتباس في تعميم داخلي للحزب الشيوعي العراقي صادر في العام ١٩٦٧ تحت عنوان «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في فترة تموز ١٩٥٨ ـ نيسان ١٩٦٥» ص ٧.
(٣) تقدير هاشم جواد، وزير خارجية قاسم: حديث أجري في نيسان (أبريل) ١٩٦٩.

المسؤولين غير المرغوب فيهم أو تسوقهم إلى السجن. وانطلقت عملية مماثلة داخل الجيش. وأحيل إلى التقاعد قادةُ الوحدات والفروع القوميون من كل المستويات، وكذلك صغار الضباط القوميين، أو هم حُوِّلوا إلى معسكر اعتقال فوج الدبابات الثاني المزدحم، برئاسة المقدم الشيوعي فاضل البياتي، ثم قدموا في النهاية أمام لجنة تحقيق لا ترحم يرأسها العقيد الركن هاشم عبد الجبار، وهو شيوعي أيضاً[٤]. ووصل التطهير حداً من الكثافة شلّ معها إرادة شريحة واسعة النطاق من الضباط غير الشيوعيين جاعلاً إياها، للوقت الراهن على الأقل، غير قادرة على القيام بأي فعل مؤثر. وعمل في الاتجاه نفسه اضعاف عادة الطاعة القديمة في الصفوف الدنيا، الذي كشفت عنه ثورة الموصل.

في الوقت نفسه، كان الشيوعيون يحققون مكاسب سريعة في القوات المسلحة. ويحتمل أنهم لم يكونوا يسعون للسلطة، ولكن المؤكد أنهم كانوا يسعون إلى امتلاك مفتاحها الأخير. وبحلول أواخر نيسان (أبريل) كانت قد وقعت في أيديهم أو أيدي ضباط مقربين من حزبهم قيادات الفرقة الثانية في كركوك، واللواء الخامس للفرقة الثانية في الموصل، واللواء العشرين للفرقة الثالثة (لواء عارف) في جلولاء، واللواء الأول للفرقة الأولى في المسيَّب، واللواء المدرع السادس والفوجين الثاني والثالث للدبابات وفوج المثنى للدبابات من الفرقة الرابعة في أبو غريب، والكتيبة الثالثة من اللواء السابع والعشرين للفرقة الثالثة في معسكر الوشّاش (انظر الجدول ١٠ ـ ١). وكانت هذه مكاسب أرادها قاسم نفسه، إن صحّ القول، في ظل ضغط الظروف ـ الخطر الذي يهدده من جانب القوميين ـ وإن لم يكن ذلك قد تم من دون تحريض من الزعيم الركن الشيوعي الميول طه الشيخ أحمد[٥]، أحد أقدر ضباط الجيش وأوسعهم حيلة، والذي كان يمثل عند هذه النقطة «القوة المختبئة وراء العرش»، كما كان لوزير خارجية قاسم أن يصفه في وقت لاحق[٦]. ومن ناحية أخرى، واضح أن قاسم لم يكن يريد القوة الملحوظة التي ـ راكمها الشيوعيون في جذور مختلف الوحدات، وخصوصاً بين جنود الفرقة الأولى المتمركزة في البصرة والناصرية والديوانية[٧]. وفي العام ١٩٦٣، عندما أصبح الحزب عموماً في موقع أضعف من الذي كان عليه في العام ١٩٥٩، اكتشف أن هناك في البصرة وحدها ما لا يقل عن ٣٨ ضابطاً و١٨١ جندياً ورتيباً (صف ضابط) ينتمون إلى الحزب (انظر الجدول ١٠ ـ ٢). وفي اجتماع سري عقده الحزب الشيوعي في براغ في العام ١٩٦٥ اشتكى زكي خيري، عضو المكتب السياسي، قائلاً: «كانت الفرقة الأولى بأيدينا، ومع ذلك فقد

(٤) تصريح الرئيس أول الركن كامل محسن ١٩٦٣، ملف الشرطة العراقية رقم ق س/١١٩. والعراق، وزارة الدفاع، «محاكمات»، ١٨، ص ٦٩٤٤، و٢١٩، ص ٧٦٫٢٠. وحول البياتي وعبد الجبار راجع الجدول ١٠ ـ ١.

(٥) حول طه الشيخ أحمد، انظر الجدول ١٠ ـ ١.

(٦) حديث مع المؤلف أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٧.

(٧) تم الاستدلال على قوة موقع الشيوعيين في الحاميات المذكورة أعلاه من تصريحات أدلى بها في العام ١٩٦٣ ضباط شيوعيون مختلفون أمام المحققين البعثيين. ومن أجل أسماء بعض هؤلاء انظر الجدول ١٠ ـ ٤. وهناك إشارة إليهم في ملفي الشرطة العراقية رقم ق س/٥ وق س/١١٩.

فشلنا في استخدامها عندما جاء انقلاب شباط»[٨]. وعلى العموم، وبما يتفق مع تقنية قاسم التوازنية، فقد كان الضابط الذي يقود الفرقة في العام ١٩٥٩ هو الزعيم الركن، الشيعي والمحافظ علناً، سيد حميد سيد حسين. وفي الإجمالي، كان هنالك عندما كانت الموجة الشيوعية في ذروتها، ٢٣٥ ضابط جيش على الأقل، بمن فيهم ٣ زعماء و١٨ عقيداً، و٢٧ مقدماً (انظر الجدول ١٠ ـ ٤)، شيوعيين أو هم أظهروا ـ بطريقة أو بأخرى ـ تأييدهم للشيوعيين. وبالمعنى العددي البحت، لم يكن هذا التقدم بسيطاً، ولم يكن عدد الضباط الأحرار الذين قاموا بانقلاب ١٤ تموز (يوليو) إلا ١٧٢ ضابطاً في العام ١٩٥٧[٩]. وبالطبع، كان للشيوعيين تأييد أكثر قوة ـ وصلابة ـ في صفوف القاعدة، وخصوصاً في معسكر الرشيد الموجود إلى الجنوب الشرقي من بغداد[١٠]. ولكن ربما كان مرساهم الأقوى في القوة الجوية. وكان آمر هذه القوة، الزعيم الجوي الركن جلال الأوقاتي، رجلهم (انظر الجدول ١٠ ـ ١). وأكثر من هذا، كان هنالك في العام ١٩٦٣ ما لا يقل عن ٧٠ طياراً، من أصل حوالى ٣٠٠ طيار تضمهم تلك القوة، ظهر أنهم شيوعيون[١١].

وفي هذه الأثناء، كان توسع قوة المقاومة الشعبية يسير قدماً. وارتفعت قوتها، في تقدير محافظ، من ١١٠٠٠ رجل في آب (أغسطس) ١٩٥٨[١٢] إلى حوالى ٢٥٠٠٠ رجل في العام ١٩٥٩[١٣]. ولا يمكن أن يحوم الشك حول اللون السائد فيها. وعلى الرغم من أن قائد هذه القوة، طه البامرني، لم يكن عضواً في الحزب، فإن منظميها كثيراً ما كانوا من خريجي كلية الاحتياط[١٤] التي كانت ذات كثافة شيوعية. وكان الكثير من قادة الوحدات شيوعيين كذلك. وهكذا، فقد أصبحت فصائل شمال البلاد تحت قيادة الرئيس الشيوعي مهدي حميد[١٥]،

(٨) أي انقلاب البعثيين في العام ١٩٦٣. سجل اجتماع لجنة تنظيم الخارج للحزب الشيوعي العراقي يوم ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ في براغ. ولقد وقعت نسخة من هذا السجل في أيدي السلطات، ووفّرها للمؤلف الفرع الأول في المديرية العامة للأمن، بغداد.

(٩) انظر ص ١٩٥.

(١٠) تصريح أدلى به عام ١٩٦٣ سلطان ملاّ علي عضو اللجنة العسكرية القيادية للحزب الشيوعي. ملفا الشرطة العراقية ق س/٥ وق س/١٢٠.

(١١) حديث أجري في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ مع طالب شبيب عضو قيادة البعث ومكتب البعث العسكري ووزير الخارجية ١٩٦٣. ومقابلة في آذار (مارس) ١٩٦٣ مع حسين جميل من الحزب الوطني الديموقراطي.

(١٢) انظر ص ١٥٩ و١٦٥.

(١٣) حديث مع هاشم جواد، وزير خارجية قاسم، نيسان (أبريل) ١٩٦٩. وقدّر إدوار سابلييه في «لوموند» ٢٣ أيار (مايو) ١٩٥٩ حجم القوة بـ ٥٠٠٠٠ رجل، وقدرتها الـ «نيويورك تايمز» في ٧ أيار (مايو) بـ ٣٥٠٠٠ رجل، ولكنّ هذين الرقمين بعيدان عن الحقيقة.

(١٤) ١٩٦٣، تصريح الرئيس إحسان مهدي البياتي، وهو شيوعي من قادة المقاومة. ملف الشرطة العراقية رقم ق س/١١٩.

(١٥) حول مهدي حميد، انظر الجدول ٩ ـ ٢.

الجدول رقم ١٠ - ١

ضباط الجيش الشيوعيون أو المؤيدون للحزب الشيوعي الذين تسلّموا مناصب عسكرية أو سياسية هامة عام ١٩٥٩

الاسم	الرتبة والموقع	طبيعة العلاقة مع الحزب الشيوعي	تاريخ ومكان الولادة	الهوية والطائفة	مهنة الأب	تاريخه اللاحق
جلال الأوقاتي[أ]	زعيم جوي ركن، احتياط. آمر القوة الجوية.	أحيل إلى التقاعد ١٩٥٢ لتعاطفه مع الشيوعيين. عضو «مجلس السلام العالمي» ١٩٥٤. أشار إليه ضباط شيوعيون عديدون على أنه عضو في الحزب الشيوعي. موضع ثقة القيادة الشيوعية.	١٩١٤، بغداد. أصلاً من عانة.	عربي - سني	تاجر متوسط.	قتل في شباط (فبراير) ١٩٦٣.
طه الشيخ أحمد	زعيم ركن، احتياط. مدير التخطيط العسكري في وزارة الدفاع، ورئيس استخبارات قاسم العسكرية الشخصية.	أحيل إلى التقاعد ١٩٥٣ من قيادة فوج الهندسة الثالث لميوله الشيوعية. تعاون بنشاط مع الشيوعيين عام ١٩٥٩ ولكنه اختلف معهم عام ١٩٦٠. أشار إليه ضباط شيوعيون عديدون على أنه عضو في الحزب الشيوعي.	١٩١٧، العمارة. أصلاً من بغداد.	عربي - سني	تاجر متوسط.	قتل مع قاسم في شباط (فبراير) ١٩٦٣.
داوود سلمان الجنابي	زعيم ركن. آمر الفرقة الثانية في كركوك.	عضو في الحزب الشيوعي، ولكنه من النوع ضعيف العزيمة.	١٩١٨، بغداد.	عربي - سني	ضابط جيش	أخرج من السجن في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٩. قتل في ١١ شباط (فبراير) ١٩٦٣. في العمل السري ١٩٦٣ - ١٩٦٧.
هاشم عبد الجبار	عقيد ركن. آمر لواء المشاة ٢٠ (لواء عارف) في جلولاء[ب].	حامل لبطاقة عضوية الحزب الشيوعي. اسمه الحزبي: أبو نضال.	١٩١٧، بغداد.	عربي - سني	تاجر صغير.	

الاسم	الرتبة والموقع	طبيعة العلاقة مع الحزب الشيوعي	تاريخ ومكان الولادة	الهوية والطائفة	مهنة الأب	تاريخه اللاحق
حسن عبود	عقيد. آمر اللواء الخامس في الموصل.	حامل بطاقة عضوية الحزب الشيوعي باعترافه.	١٩١٥، الحلة	عربي - شيعي	أعدم عام ١٩١٦ لاشتراكه في انتفاضة ضد الأتراك.	استدعي إلى بغداد في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦١. حكم عليه بالسجن المؤبد ١٩٦٣.
وصفي طاهر	عقيد. المعاون الميداني الرئيسي لقاسم.	متعاطف مع الشيوعيين. ابن عم زكي خيري عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي.	١٩١٨. بغداد.	عربي الأب، كردي الأم. سني	ضابط جيش.	قتل في شباط (فبراير) ١٩٦٣.
ابراهيم حسين الجبوري	عقيد. امر الكتيبة الثالثة من اللواء السابع والعشرين في معسكر الوشّاش[ج].	شيوعي حامل بطاقة. عضو قيادي في «اتحاد الجنود والضباط» الشيوعي ١٩٥٥ - ١٩٥٨.	١٩١٧، بغداد.	عربي - سني	فلاح.	سجن ١٩٦٣ ثم أطلق سراحه.
سلمان عبد المجيد الحسان	عقيد. آمر اللواء المدرع السادس في أبو غريب[د].	متعاطف مع الشيوعيين.	١٩١٦، بغداد.	عربي - سني.	تاجر خيول.	سجن ١٩٦٣، أطلق سراحه ١٩٦٧.
فاضل العزاوي	عقيد. آمر اللواء الأول في المسيِّب.	متعاطف مع الشيوعيين.	؟، بغداد.	عربي - سني		
خزعل علي السعدي	مقدم. آمر فوج المثنى للدبابات في أبو غريب[د].	شيوعي حامل بطاقة.	؟، بغداد.	عربي - شيعي	تاجر.	قتل ١٩٦٣.
فاضل البياتي	مقدم. قائد معسكر الاعتقال لفوج الدبابات الثاني في أبو غريب.	مسؤول[هـ] الحزب الشيوعي في معسكر الدبابات في أبو غريب.	١٩٢٠، بغداد.	عربي - سني	حذاء.	قتل ١٩٦٣.
غضبان حردان السعد	مقدم ركن. سكرتير قاسم العسكري.	شيوعي حامل بطاقة منذ ١٩٤٥.	١٩٢٠، القرنة.	عربي - سني	ضابط شرطة.	عين ملحقاً عسكرياً في موسكو، أيار (مايو) ١٩٥٩. ومفتشاً للجيش، آذار (مارس) ١٩٦٠.

تابع جدول رقم ١٠ - ١

الاسم	الرتبة والموقع	طبيعة العلاقة مع الحزب الشيوعي	تاريخ ومكان الولادة	الهوية والطائفة	مهنة الأب	تاريخه اللاحق
سليم داوود الفخري	مقدم ركن. مدير الإذاعة.	شيوعي ناشط منذ ١٩٤٤، عضو اللجنة المركزية لرابطة الشيوعيين العراقيين ١٩٤٦	١٩٢٠، الموصل.	عربي - سني	ملاك متوسط، سيِّد.	زعيم اللجنة الثورية العسكرية الموالية للصين في الستينات.
عدنان الخيّال	مقدم. آمر فوج الدبابات الثاني في أبو غريب.	متعاطف مع الشيوعيين.	١٩٢٣، بغداد.	عربي - سني	ضابط جيش.	حكم عليه بالسجن ١٩٦٣. أطلق سراحه ١٩٦٦.
حسين خضر الدوري	مقدم. نائب آمر الكتيبة ٢ اللواء ٢٠ في جلولاء. عضو «محكمة الشعب».	شيوعي ناشط منذ ١٩٤٥. عضو رابطة الشيوعيين العراقيين ١٩٤٦.	١٩٢٠، بغداد. أصلاً من الدور.	عربي - سني	تاجر صوف صغير.	أعدم في ١١ شباط (فبراير) ١٩٦٣.
لطفي طاهر	رئيس أول (جراح بيطري). رئيس الرقابة الصحافية.	أشار إليه ضباط شيوعيون على أنه شيوعي. ابن عم زكي خيري عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي.	١٩١٦، بغداد.	عربي الأب، كردي الأم - سني.	ضابط جيش.	سجن عام ١٩٦٣. أطلق سراحه في ما بعد.
سعيد كاظم مطر	رئيس أول. نائب آمر الشرطة العسكرية.	عضو الحزب الشيوعي منذ ١٩٤٥	١٩١٩، بغداد.	عربي - شيعي	موظف بلدية.	في العمل السرّي ١٩٦٣ - ١٩٦٧.

(أ) ابن عم هاشم جواد، وزير خارجية قاسم (١٩٥٩ - ١٩٦٣).
(ب) معسكر يقع على بعد حوالى ١٤٠ كيلومتراً شمال شرق بغداد.
(ج) هذا المعسكر موجود إلى الغرب من بغداد.
(د) يقع معسكر أبو غريب على بعد حوالى ١٥ كيلومتراً إلى الغرب من بغداد.
(هـ) أي رفيق قيادي.

وفصائل الجنوب بقيادة الرئيس أول الشيوعي جواد كاظم[١٦].

الجدول رقم ١٠ - ٢
تنظيم الحزب الشيوعي العسكري في البصرة عام ١٩٦٣:
الأعضاء المعروفون للسلطة

الرتبة	عدد الأعضاء	توزع العضوية	العدد
مدنيّون	١٠ (أ)	أعضاء لجنة الحزب العسكرية في البصرة	٦
ضباط		ضباط تجنيد	٢
رؤساء أوائل	١	القاعدة الجوية	٣
رؤساء	٤	السرب الثامن	٣٧
ملازمون أوائل	١٦	وحدة الرادار	١٧
ملازمون ثانون	١٧ (ب)	القاعدة البحرية	١٤
الرتباء والجنود		ورشات القاعدة البحرية	٥
الرتباء (ضباط صف)	٤٧	القوة النهرية	٣
جنود	١٣٤	بطارية الساحل	١٣
		المرفأ	٤
		اللواء الخامس عشر	١١
		الفوج الثالث والعشرون	٤
		مديرية الكهرباء	٩
		غير محددين	١٠١
المجموع	٢٢٩	المجموع	٢٢٩

(أ) بمن فيهم ٥ أعضاء في لجنة الحزب العسكرية في البصرة.
(ب) بمن فيهم عضو واحد في لجنة الحزب العسكرية في البصرة.
المصدر: معلومات مأخوذة من لائحة موجودة لدى الفرع الأول في المديرية العامة للأمن، بغداد.

وكان الشيوعيون يتقدمون في كل أنحاء العراق، حتى بعد انتهاء البعثيين إلى الأرض ووصول حزب الاستقلال القومي اليميني إلى النزع الأخير، وكان تقدمهم في بغداد والجنوب يتم بخطوات عملاقة. وكان تعيين الشيوعي لطفي طاهر[١٧] رئيساً للمراقبة وذو النون أيوب، العضو السابق للجنة المركزية للحزب الشيوعي[١٨]، مديراً عاماً للإرشاد، وتمكينهما من إحكام

(١٦) كان العقيد الركن الشيوعي علي خالد هو الذي عرّف جواد كاظم كشيوعي. يشير إليه ملف الشرطة العراقية رقم ق س/١١٩.
(١٧) العقيد الركن الشيوعي علي خالد هو أيضاً من عرّف لطفي طاهر بكونه شيوعياً. وقال هاشم جواد للمؤلف إن طاهر اعترف بحضوره بأنه كان شيوعياً.
(١٨) حول ذو النون أيوب انظر الجدول ٩ - ١. في الكتاب الثاني.

قبضتيهما على الإذاعة والصحافة، قد وفر للشيوعيين أداة إضافية للسيطرة على الجماهير. ووصل توزيع صحيفتهم المركزية «اتحاد الشعب» إلى ٢٣ ألف نسخة يومياً، مع أنه لم تكن هنالك في العراق صحيفة تبيع أكثر من ألفي نسخة يومياً قبل ذلك بسنة واحدة[١٩]. وتضاعفت خلاياهم كذلك مرات عديدة. واستناداً إلى شيوعي مخضرم ورفيق لفهد[٢٠]، فإن الحزب صار يعدّ في ذروة الموجة ٢٠ ألف عضو مسجل ومرشح. وهذا ما يتفق مع تقديرات البعثيين[٢١]. وعلى العموم، وعلى أساس شهادة المساجين الشيوعيين، فإن الفرع الأول للمديرية العامة للأمن يرى أن العدد لا يقل عن ٢٥ ألفاً. وتنامت المنظمات المساعدة للحزب أو الجمعيات التي كانت تتحرك في مداره بإيقاع أسرع من ذلك. وكانت «رابطة الدفاع عن حقوق المرأة» تضم في ٨ آذار (مارس)، وباعترافها، ٢٥ ألف عضو[٢٢]، واستناداً إلى إحدى قيادياتها[٢٣] فقد وصل العدد إلى ٤٠ ألفاً في منتصف عام ١٩٥٩. وفي منتصف حزيران (يونيو) ادعى «اتحاد الشباب الديموقراطي العراقي»، الذي رخص له في ٢٩ آذار (مارس)، قوة تصل إلى ٨٤ ألف عضو[٢٤]. وقيل إن «المؤتمر الوطني للجمعيات الفلاحية» الذي عقد يوم ١٦ نيسان (أبريل) في بغداد كان يمثل حوالى ٢٠٠٠ جمعية تضم أعضاء مجموعهم ٢٥٠ ألفاً[٢٥]. وأعلن «الاتحاد العام للنقابات» في ٨ تموز (يوليو) أنه يتحدث باسم ٥١ منظمة نقابية تضم ٢٧٥ ألف عامل وحرفي من الأنواع كافة[٢٦]. وربما كانت هذه الأرقام مضخمة لأنه كان بإمكان الشخص الواحد أن يشارك في أكثر من واحدة من هذه الهيئات، وهكذا تتضاعف الأرقام. وعلى العموم، فإن الذين عاشوا تلك الفترة ما زالوا يتذكرون بشيء من الرهبة البحر اللامتناهي من الرجال الذين كان باستطاعة الحزب أن يجمعه خلال لحظات. ولكن، بأي عمق، وأي ثبات، وكم كان حقيقياً، تحرك هؤلاء الناس باتجاه الحزب؟ إن نسبة كبيرة من الأشخاص أصحاب العلاقة، وخصوصاً أولئك الذين ربطوا أنفسهم بمنظمات الحزب المساعدة، كانوا من تنوع صار يسمى «شيوعيو ١٤ تموز» أو «شيوعيو موجة الطوفان»، وكانوا من الانتهازيين أو الوصوليين الذين ظنّوا أن قاسماً يؤيد الحزب والذين بدا لهم أن الحزب لن يهزم أبداً. وكان هناك أيضاً عامل الخوف في العمل، وهو ذلك الخوف الذي يسود في أيام الثورة. ومن الأمور ذات المغزى أن الصحيفة المركزية للحزب نشرت يوم ٢٤ أيار (مايو) ما يلي تحت عنوان «ليحرر الشعب نفسه من الخوف!»:

---

(١٩) العراق، «ثورة ١٤ تموز في سنتها الأولى» (١٩٥٩)، ص ٢٥٤. وقد ظهرت هذه المجموعة إلى الوجود عندما كان الشيوعيون ما زالوا يتمتعون بنفوذ قويّ في الحكومة.

(٢٠) حديث مع سليم عبيد النعمان، شباط (فبراير) ١٩٦٤.

(٢١) حديث أجري في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ مع هاني الفكيكي، عضو القيادة البعثية عام ١٩٦٣.

(٢٢) *Iraqi Review*, 30 July 1959.

(٢٣) حديث مع الدكتورة روز خدوّري، شباط (فبراير) ١٩٦٤.

(٢٤) World Federation of Democratic Youth, *Iraqi Youth. Their Movement and Tasks* (Budapest, 1964), pp. 13 - 14.

(٢٥) تصريح زكي خيري، عضو المكتب السياسي، في: *Iraqi Review*, 11 July 1959

(٢٦) *Iraqi Review*, 23 June 1959

«نحن «البعابع»! أيّة فظاعة! هذا ما سمعته من فم «صديق»... قال: «أعرف ضابطاً كبيراً يضع «اتحاد الشعب» على مكتبه ولا يقرؤها. إنه يطرد الشكوك فقط. وأعرف منطقة ليس فيها غير خمسة شيوعيين، ولكن المنطقة تهلّل لحزبكم. هذا إرهاب! الناس يخافونكم، فيصيحون مهلّلين لكم»[٢٧].

الجدول رقم ١٠ ـ ٣
التنظيمات العسكرية الشيوعية الحزبية في معسكرات المنطقة الوسطى بما فيها بغداد الكبرى عام ١٩٦٣: الأعضاء المعروفون للسلطات

المعسكر	موقعه	عدد الأعضاء
معسكر الوشاش	غرب بغداد	٦٧
معسكر أبو غريب	شمال غرب بغداد	٧١
معسكر الرشيد	جنوب شرق بغداد	(أ)

(أ) لا تفاصيل عن هذا المعسكر، ولكن سلطان ملاّ علي، عضو اللجنة العسكرية القيادية للحزب، عرّف هذا المعسكر بكونه «أهم حصون الحزب سواء من ناحية ضخامة العدد أم من ناحية أقدمية الانتماء للحزب» (تصريح في ملفي الشرطة العراقية رقمي ق س/٥ وق س/١٢٠).

المصدر: معلومات مأخوذة من لائحة موجودة لدى الفرع الأول في المديرية العامة للأمن، بغداد.

ولكن المؤكّد هو أن الخوف لا يشكّل تفسيراً حاسماً، ففي العام ١٩٦٣، عندما انتقل الحذاء إلى القدم الأخرى، لم يتمكن البعث أبداً من أن يجمع، في أي وقت كان، ثلث الحشود التي كان الحزب الشيوعي يجتذبها في ١٩٥٩. كما أن الأمر لم يكن مجرد مسألة، أو أساساً مسألة، موارد تنظيمية أكبر أو مسألة فوارق في المزاج الشعبي بين السنتين المذكورتين. وبعد قول كل شيء، يجب الاعتراف بأن الشيوعيين كانوا يتمتعون أيضاً بتأييد جماهيري أصيل. وإذا كان الشيوعيون يوحون بالخوف، مثلاً، في حيي الأعظمية والتكارتة القوميين أو في منطقة المنصور الثرية، فإنهم كانوا يثيرون في الأماكن الفقيرة والعمالية البحتة مثل مدينة الثورة أو تبة الأكراد في جانب الرصافة، ومنطقتي كريمات أو الشوّاكة في جانب الكرخ من بغداد رعشة أمل ترحب بوصولهم إلى نفوذ واسع. وهذا تاريخ أمين لا بد من تسجيله.

في ٢٨ نيسان (أبريل) ١٩٥٩، وبينما كان تدفق الناس إلى الحزب في أوجه، طلب الشيوعيون أن يكون لهم دور مكشوف في مجلس الوزراء. وكانت لجنتهم المركزية قد حاولت منذ ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ أن تقنع قاسم، في مذكرة خاصة وجهت إليه، أن القوى «الفاعلة والساحقة» للحزب تشكل «الدرع الحقيقي» لحكومته، وأن الإبعاد المستمر

---

(٢٧) «اتحاد الشعب» في ٢٤ أيار (مايو) ١٩٥٩.

الجدول رقم ١٠ ـ ٤
عدد ضباط الجيش المعروفين بكونهم شيوعيين أو مؤيدين للحزب الشيوعي ١٩٥٩، حسب الرتب

الرتبة	عدد الأعضاء أو المؤيدين
زعيم	٣
عقيد	١٨
مقدم	٢٧
رئيس أول	٣٧
رئيس	٣٤
ملازم أول	٥٢
ملازم ثانٍ	٦٤
المجموع	٢٣٥

المصدر: استناداً إلى لوائح الضباط الشيوعيين أو المؤيدين للحزب الشيوعي التي قدمها للمحققين البعثيين في شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٦٣ العقداء الشيوعيون ابراهيم حسين الجبوري وحسن عبود وعلي خالد وعبد الرضى عبيد، والرئيس الأول الشيوعي محمد جواد العسلي، والرئيسان الشيوعيان كامل محسن ومهدي إحسان البياتي، والملازم الأول الشيوعي طارق طه درويش. ملفا الشرطة العراقية رقما ق س / ٥ وق س / ١١٩.

للشيوعيين عن مجلس الوزراء سيخلق «تناقضاً لا يمكن تجاوزه»[٢٨]، ولكنهم فشلوا في زحزحته عن موقفه. وبعد انهيار انتفاضة الموصل عادت اللجنة المركزية إلى فتح الموضوع وحاولت، خلال مفاوضات سرية استمرت طويلاً[٢٩]، تليين قاسم وكسبه إلى جانب هذه الفكرة. وعند نقطة معينة عبّر عامر عبد الله، عضو المكتب السياسي، وعبد القادر اسماعيل، رئيس تحرير «اتحاد الشعب»، وشيوعيون قياديون آخرون، لقاسم عن توقهم لأخذ أربع حقائب وزارية من بينها وزارة الداخلية[٣٠]. وبدا قاسم في البداية وكأنه يعيرهم أذناً صاغية، ولكنه انتهى إلى الرفض بحزم. عندها توجهت اللجنة المركزية بطلبها هذا إلى الشعب، مسبغة عليه دعاية واسعة النطاق وعارضة تحقيقه على أنه «حاجة وطنية ملحّة». وقالت اللجنة المركزية إن الحزب ما زال هدفاً لـ «تمييز غير مبرر» على الرغم من أنه حمل «المسؤولية الأكبر على المستوى

(٢٨) نشرت مقتطفات من المذكرة في مقال كتبه بهاء الدين نوري، عضو المكتب السياسي للحزب، في «اتحاد الشعب» في ١٠ أيار (مايو) ١٩٥٩.

(٢٩) الحزب الشيوعي العراقي، تعميم داخلي معنون «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في فترة تموز ١٩٥٨ ـ نيسان ١٩٦٥» («تقييم غير رسمي وضعه عدد من الرفاق وقدم لبحثه من قبل كوادر الحزب وهيئاته القيادية بقرار من الاجتماع الموسّع للجنة المركزية المعقود في شباط ١٩٦٧»)، ص ١٢.

(٣٠) حديث مع هاشم جواد، وزير خارجية قاسم، في شباط (فبراير) ١٩٦٧.

الشعبي». وهذا الوضع «غير الطبيعي» كان قد أثّر سلباً في الماضي على «تقدم الثورة» وكان له في المستقبل أن «يضر بالثقة بين الشعب والحكومة الوطنية ويضعفها». ولهذا، فقد دعت اللجنة المركزية إلى «تمثيل صحيح» في مجلس الوزراء «لكل القوى الوطنية المخلصة» وإلى «التخلّي عن الحساسية تجاه حزبنا». وانتهت اللجنة إلى القول: «لقد آن الأوان لتسوية هذا الموضوع»[٣١].

وذهبت أصداء حركة الحزب هذه بعيداً وانتشرت على نطاق واسع. وشعرت أوساط الحلف المركزي (الـ «سنتو» CENTO) بالقلق. وقرع القوميون في البلدان العربية المجاورة طبول الانذار بالخطر. وفي واشنطن، وصف آلن دالاس، مدير «وكالة الاستخبارات المركزية» الأميركية، الوضع بأنه «أخطر ما في عالم اليوم»[٣٢].

وتحرك قاسم يوم ٣٠ نيسان (أبريل). وأعلن في حفل استقبال أقامه اتحاد النقابات أن «التجمعات الضيقة والتشيع والأحزاب لا تفيد البلد في هذه الأيام»، وأنه لا يمكنها إلا أن تريح «الامبريالية»، التي تبذل قصارى جهدها «لشقّ صفوفنا... ولعب واحدنا ضد الآخر»[٣٣]. وكان ذلك أكثر من رفض معلن: وأصبحت الحاجة إلى وجود الحزب في «مرحلة مؤقتة» غير محددة هي المسألة.

ولكن الحزب لم يرتدع. وفي اليوم التالي ـ أول أيار (مايو) ـ قام أكثر من ٣٠٠ ألف شخص ـ مليون شخص في تقديرات الشيوعيين[٣٤] ـ يقودهم أعضاء اللجنة المركزية للحزب بتنظيم مسيرة عبر شارع الرشيد وهم ينشدون إيقاعياً: «عاش الزعيم عبد الكريم، الحزب الشيوعي في الحكم مطلب عظيم»[٣٥].

من ناحيتها، قارعت صحيفة «اتحاد الشعب» قاسم، وللمرة الأولى، بالمنطق، ولكن دون ذكر اسمه مرة واحدة. ورفضت «افتراضه» بأن «الحياة الحزبية سبب للانشقاق» على أساس أنه «خاطىء» و«ضار جداً». وقالت الصحيفة إن «الفاشيين» وآخرين جادلوا في الماضي بالطريقة نفسها لتبرير «حكمهم الدكتاتوري»[٣٦]. وإذا ما كان البلد متجهاً إلى «فترة انتقالية»، كما قال قاسم، فإن المهمات الصعبة التي تميز أمثال هذه الفترات كانت تستدعي أكثر من غيرها حكومة ائتلافية حقيقية التمثيل[٣٧]. وقالت «اتحاد الشعب» أيضاً ان إدخال

(٣١) «اتحاد الشعب» في ٢٨ نيسان (أبريل) ١٩٥٩.

(٣٢) الـ «نيويورك تايمز» في ٢٩ نيسان (أبريل) ١٩٥٩.

(٣٣) العراق، «مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطابات الزعيم عبد الكريم قاسم ١٩٥٩»، ص ٨٠.

(٣٤) «اتحاد الشعب» في ٤ أيار (مايو) ١٩٥٩.

(٣٥) يبدو أن هذا الهتاف لم يكن بين الشعارات المرخّصة ولكنه رفع خلال المظاهرة بمبادرة من العناصر النضالية في قيادة الحزب: حديث مع عضو في لجنة بغداد المحلية للحزب الشيوعي يرغب عدم ذكر اسمه.

(٣٦) «اتحاد الشعب» في ٦ أيار (مايو) ١٩٥٩.

(٣٧) «اتحاد الشعب» في ٧ أيار (مايو) ١٩٥٩.

الشيوعيين إلى الحكومة بإمكانه أن يضع حدّاً للسلوك «العفوي» لجماهير الشعب. وأكدت الصحيفة أنه نتيجة «لشكل تركيبة سلطة الدولة» و«وجود عناصر ضعيفة أو مشبوهة في السلطة» ـ إلى حدّ كبير ـ فإن «الجماهير اضطرت مرة بعد أخرى إلى أن تأخذ بأيديها مسألة تصحيح بعض العيوب وسد ثغرات معينة وحماية سلام الجمهورية وأمنها»(٣٨).

في ١١ أيار (مايو)، ومع اشتداد التوتر، أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستبيع أسلحة «هامة» للعراق على أمل دعم قاسم وتمكينه من «المحافظة على خط عمل مستقل»، كما جاء على لسان وزير الدولة البريطاني(٣٩). وبعد ثلاثة أيام، وفي خطاب أمام الصناعيين وأصحاب رؤوس الأموال العراقيين أصر قاسم على التشديد على «أننا شعب محايد» وجدّد معارضته لـ «الأحزاب والحزبية» في هذه المرحلة(٤٠). ثم عمل قاسم ببراعة، وبمساعدة محمد حديد نائب رئيس الحزب الوطني الديموقراطي ـ كان رئيس الحزب غير الميال للتساهل كامل الجادرجي قد ذهب إلى موسكو للعلاج الطبي ـ على تحدي الشيوعيين لكي يختاروا بين البقاء معلّقين بكمِّه أو السير وحدهم كلياً. وكان التحدي متضمناً في تصريح أدلى به حديد يوم ١٩ أيار (مايو) باسم الوطنيين الديموقراطيين وقال فيه إنه لا يمكنهم البقاء لا مبالين برغبات «زعيم البلاد» وأنهم ـ لذلك ـ يتخلون عن كل نشاط فوراً(٤١). وهذا ما جاء كمفاجأة مذهلة لأن الوطنيين الديموقراطيين كانوا قد تحدثوا قبل أحد عشر يوماً فقط في صالح دخول الشيوعيين إلى الحكومة(٤٢).

بعد ذلك بقليل اجتمع المكتب السياسي للحزب خلف أبواب مغلقة للتداول حول ما يجب عمله بعدئذ. ولم يكن يجمع بين أعضائه تفكيرٌ واحدٌ: كان بعضهم، وأكثرهم نضالية، وعلى رأسهم حسين الرضي سكرتير الحزب، يقف في الظاهر ضد التخلي عن أية أرضية، ولكن الأكثرية شاركت عامر عبد الله رأيه بضرورة لقاء قاسم في منتصف الطريق(٤٣). والمؤسف أنه لم يتوفر لنا أي سجل لمناقشات أعضاء المكتب السياسي. ولكن من الممكن جمع فكرة عما جرى من الملاحظات التالية التي تم الإدلاء بها في اجتماع سري للقيادة الشيوعية عقد في براغ في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥:

«الرفيق جليل (زكي خيري، عضو المكتب السياسي): طرحت مسألة المشاركة في السلطة للمرة الأولى بشكل جاد في العام ١٩٥٩. والذين عارضوا(٤٤) مشاركة الحزب في

(٣٨) المصدر السابق، ٨ أيار (مايو) ١٩٥٩.
(٣٩) الـ «نيويورك تايمز»، ١٢ أيار (مايو) ١٩٥٩.
(٤٠) العراق، «مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطابات الزعيم» ص ٨٩ ـ ٩٠.
(٤١) «الأهالي»، ٢٠ أيار (مايو) ١٩٥٩.
(٤٢) المصدر السابق، ٨ أيار (مايو) ١٩٥٩.
(٤٣) المعلومات حول ترؤُس الرضي لأصحاب الخط المتشدد وعامر عبد الله لأصحاب الخط المعتدل أخذتها عن شيوعي لا يرغب بذكر اسمه.
(٤٤) حرفياً: «الأفكار المعارضة...».

الحكومة باصرار رفضوا اعتبار المسألة من ناحيتها الطبقية مع أن قيادة الحزب(٤٥) أرادت بحثها من وجهة النظر هذه. وسادت النظرة السياسية الآنية، فلم ينظر إلى قاسم كزعيم للطبقة البورجوازية بل كعسكري فرد ذي ميول متباينة... ولو توجه الحزب باتجاه السلطة بعد ١٩٥٨ لانتصرت الثورة. وكان هذا هو موطن الضعف وليست الحاجة إلى ضباط الجيش....

«الرفيق مأمون (ثابت حبيب العاني، عضو اللجنة المركزية): ما هو رأيكم بالقرار الذي تبنته اللجنة المركزية في اجتماعها عام ١٩٥٩(٤٦) وبتقييم اللجنة لهذا الموضوع بالذات؟ وهل كان عدم الثقة هذا في ما يخص المشاركة في الحكومة هو موقف بعض الرفاق أم موقف التنظيمات كلها؟

«الرفيق جليل: لا أرغب في التوسع والإطالة. لقد كنت بين أولئك الذين أدت أفكارهم الخاطئة إلى تضليل الاجتماع. ولقد اعترفت بخطئي. إن مشكلة المسألة هي أنه منذ نقاشات ١٩٥٩ فقدت الجرأة على الانتصار»(٤٧).

وليس من الصعب التفكير بالأسباب التي يمكن أن تكون قد منعت المكتب السياسي من التكشير عن أنيابه في وجه قاسم أو من السعي المباشر إلى السلطة. والواقع أن أكثرية أعضاء المكتب السياسي ـ على الأقل ـ كانت تعرف أن عدداً غير قليل من أعضاء الحزب القدامى كانوا ما زالوا شيوعيين متدربين، وأن الكثيرين من الأعضاء الجدد لم يغربلوا بعد كما يجب، وأن جزءاً كبيراً من العدد الهائل من الوصوليين الذين أحياهم الحزب سرعان ما سيتلاشى أمام أي اختبار للقوة مع قاسم. وأكثر من هذا كله، وكما كشفت وثائق الحزب في وقت لاحق(٤٨)، فقد كان يمكن لأي توجه نحو الاستيلاء على السلطة أن يستتبع بسهولة حرباً أهلية مدمرة. ولا بد أن أكثرية أعضاء المكتب السياسي كانت تعرف أيضاً أن الكثير مما كسب الحزب أخيراً من دعم بين ضباط الجيش كان من النوع الواهن. وإلى هذا، فإنه كانت للمكتب أسبابه التي تدعوه إلى الثقة بنفوذ الحزب بين جنود ورتباء الفرقة الأولى، وإلى درجة أقل على قيادة الفرقة الثانية، فإنه لم يكن قادراً على إنكار شعبية قاسم بين جنود ورتباء كل الفرق، ولا على تجاهل أن الزعيم صدّيق حسن، آمر الفرقة الرابعة والمشهور بميوله المحافظة، والزعيمين اللاسياسيين خليل عبد الرحمن وغالب عبد العزيز، آمري الفرقتين الثالثة والخامسة، كانوا من أصدقاء قاسم الشخصيين. وعندما ضغط العقيد الشيوعي

(٤٥) الظاهر أنه عنى بهذا سكرتير الحزب.
(٤٦) أي في اجتماعها الموسع الذي عقد في تموز (يوليو) ١٩٥٩.
(٤٧) سجل اجتماع لجنة تنظيم الخارج للحزب الشيوعي العراقي يوم ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ في براغ. ولقد وقعت نسخة من هذا السجل في أيدي السلطات ووفرها للمؤلف الفرع الأول في المديرية العامة للأمن، بغداد.
(٤٨) مثل: الحزب الشيوعي العراقي، تعميم داخلي معنون «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في الفترة تموز ١٩٥٨ ـ نيسان ١٩٦٥» ص ١٢ ـ ١٣.

ابراهيم حسين الجبوري، آمر الكتيبة الثالثة في اللواء السابع والعشرين، والمقدم الشيوعي خزعل علي السعدي، آمر فوج المثنى للدبابات، بعد حين من اجتماع المكتب السياسي وخلال اجتماع حزبي في بيت الرئيس أول الشيوعي كاظم عبد الكريم، من أجل الاستيلاء على السلطة، أورد عطشان الأزيرجاوي، سكرتير التنظيم العسكري للحزب[٤٩]، ذكر شعبية قاسم لإقناعهم بالتخلي عن الفكرة[٥٠].

ولكن ربما كان العامل ذو الوزن الأكبر في قرار التراجع هو الضغط الذي يبدو أن الحزب الشيوعي السوفييتي مارسه على القيادة الشيوعية العراقية. واستناداً إلى عدنان جلمران، الذي كان يومها عضو لجنة الحزب المحلية في الموصل، فقد أرسل الروس عندها إلى بغداد جورج تلّو، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي الذي كان يخضع لعلاج طبي في موسكو، يحمل طلباً ملحاً لكي يمتنع الحزب عن استفزاز قاسم، ويسحب رهانه على المشاركة في الحكومة[٥١]. ويظهر أنه لم تكن لدى الروس رغبة في قطع كل جسورهم مع عبد الناصر أو في تهديد سياستهم الجديدة لـ «التعايش السلمي» أو تخريب زيارة كان خروشوف يفكر بالقيام بها إلى واشنطن وجرت أخيراً في شهر أيلول (سبتمبر). وسرت في وقت لاحق إشاعة تقول إن الروس لفتوا انتباه الشيوعيين العراقيين إلى أن دولة شيوعية في العراق، إن لم تَجُر تدخلاً غربياً مباشراً (استناداً إلى وزير خارجية قاسم فإن الأميركيين نقلوا يومها طائرات حربية من ألمانيا إلى قاعدة عدن الجوية)[٥٢] فإنها ـ في الحد الأدنى ـ ستؤدي إلى تعبئة كل الحكومات العربية ضدهم، ونظراً لأنه ليس للسوفييت حدود مشتركة معهم فإن السوفييت لن يستطيعوا التدخل عسكرياً لإنقاذ أعناقهم إن هم حاولوا القيام بانقلاب وفشلوا، أو إن هم نجحوا في الاستيلاء على السلطة ولكنهم وجدوا صعوبة وواجهوا مشاكل في الحفاظ عليها.

ولم يَجِد الازدراء الذي نظر به الشيوعيون اليساريون إلى التراجع تعبيراً عنه في أدبيات الحزب إلا بعد سنوات، وعندها جاء هذا التعبير بصيغة شديدة الحدة، كما في الفقرات التالية المأخوذة من تعميم داخلي يعود إلى العام ١٩٦٧:

«لقد خَوَّفَنا أعداؤنا والأصدقاء البورجوازيون باحتمال نشوب حرب أهلية، وصحيح أنه كانت هنالك أسس موضوعية لهذا الاحتمال، ولكن، لو قامت الحرب الأهلية يومها فقط كان من المحتمل جداً أن تنتهي إلى صالحنا وليس بمجزرة مرعبة للشيوعيين والثوريين الديموقراطيين، كما حصل بعد ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣، عندما اندلعت هذه الحرب الأهلية

(٤٩) حول الأزيرجاوي انظر الجدول ١٩ ـ ١ في الكتاب الثاني.
(٥٠) تصريح أدلى به عام ١٩٦٣ للمحققين البعثيين الملازم الأول الشيوعي طارق طه درويش الذي حضر الاجتماع المذكور. ملف الشرطة العراقية رقم ق س/١١٩ يشير إلى ذلك.
(٥١) حول نص تصريح جلمران انظر: وكالة الأنباء العراقية، «نشرة أبناء الوطن»، السنة الخامسة، ملحق العدد رقم ٧٩ في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٣.
(٥٢) حديث مع هاشم جواد في نيسان (أبريل) ١٩٦٩.

وانتصرت الرجعية إذ اختارت هي لحظة الانطلاق المناسبة. إن خشيتنا الحرب الأهلية في العام ١٩٥٩ جعلت الكارثة مؤكدة بدلاً من أن تضمن سلامتنا...

«لقد تركنا فرصة تاريخية تنزلق من بين أصابعنا وسمحنا بتبديد وضع ثوري فريد مما سبب الإضرار بالشعب: فبعد هزيمة مؤامرة الموصل وجد قاسم نفسه محشوراً في موقع صعب، ولفترة وجيزة، هي فترة موجة الطوفان، لم يكن باستطاعته أن يوازن اليمين المهزوم ضد اليسار. وأصبح حزبنا ـ في الواقع ـ سيِّد الوضع... وكان عليه أن يتقدم للاستيلاء على السلطة... حتى وإن بدت الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي أمرين محتملين، إن لم يكن يستحيل تجنبهما. وليس صحيحاً القول بأن الجماهير، المحبة لقاسم، كانت ستقف ضدنا... لو أننا تسلّمنا الدفة، وسلّحنا الجماهير بلا تأخير وأجرينا إصلاحاً زراعياً جذرياً، وضَمِنّا للجماهير مصالحها وحقوقها، وللأكراد استقلالهم الذاتي، وحوّلنا الجيش باجراءات ثورية إلى قوة ديموقراطية، لأحرز نظامنا ـ وبسرعة غير اعتيادية ـ أوسع شعبية وأطلق مبادرة جماهيرية عظيمة تمكّن الملايين من صنع تاريخهم»[٥٣].

وكانت «اتحاد الشعب» قد بدأت منذ ٢٠ أيار (مايو) ١٩٥٩ تليِّن خط التراجع. وقالت إن الشيوعيين «لم ولن يعتبروا أبداً» أن ضمان مشاركتهم في الحكم «شرط لدعم... الزعيم قاسم» ولا هم اعتبروا أن هناك ما هو «ملحٌّ» بشأن الاعتراف الرسمي بنشاطهم[٥٤].

وجاء التراجع الفعلي بعد ذلك بيومين، عندما أعلن المكتب السياسي أنه نتيجة للأهمية التي يعلقها على «وحدة القوى الوطنية»، ونظراً لأن «أوسع جماهير الشعب» انضمت إلى نظرة الحزب، فإنه يوقف حملته «التربوية» من أجل المقاعد في مجلس الوزراء[٥٥]. وفي تعميم داخلي متفق مع هذا الخط جاء توجيه المكتب السياسي بأنه في مقابل سياسة الحزب الأبكر في الدعم غير المشروط لقاسم ونظامه فإن الحزب سيستبدل من الآن فصاعداً شعار «التضامن ـ الصِّراع ـ التضامن» و«النقد ـ الوحدة ـ النقد»، وسيتوجّه إلى هدف «حكومة معتمدة على أساس ديموقراطي متين»[٥٦].

في الوقت نفسه، وفي تصريح علني آخر ـ وحتى بوجود مجموعة يسارية منشقّة ملحوظة الحجم من الوطنيين الديموقراطيين الرافضين علناً لحل حزبهم ـ أوضح المكتب السياسي أنه لا ينوي هجر النشاط السياسي للحزب. وقال المكتب السياسي إنه «لا يمكن النظر إلى العمل

(٥٣) الحزب الشيوعي العراقي، تعميم داخلي معنون «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في فترة تموز ١٩٥٨ ـ نيسان ١٩٦٥» ص ١٢ ـ ١٣.
(٥٤) «اتحاد الشعب» في ٢٠ أيار (مايو) ١٩٥٩.
(٥٥) المصدر السابق، ٢٣ أيار (مايو) ١٩٥٩.
(٥٦) حديث مع عضو لجنة بغداد الحزبية المحلية يفضل عدم ذكر اسمه. والتعميم الشيوعي الداخلي، ١٩٦٧، المعنون «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في الفترة تموز ١٩٥٨ ـ نيسان ١٩٦٥» ص ١٦.

الحزبي المخلص، في ظل أي من الظروف على أنه تحدّ للحكومة». وبتقرير الوطنيين الديموقراطيين تجميد حزبهم أنشأ قادة هذا الحزب بناء «سلبياً» لا مبرّر له على أساس كلمات رئيس الوزراء. وإذ استذكر المكتب السياسي الخدمات السابقة التي قدمها الشيوعيون فإنه أبرز عند نقطة معينة أنه «عندما كان الخطر مسلطاً يهدد الجمهورية والسياسة الديموقراطية التي يمثلها الزعيم عبد الكريم «اتخذ الحزب» القرار الخطير بالدفاع عن الجمهورية بقوة السلاح، إن لزم الأمر»[٥٧].

ورداً على ذلك أعلن قاسم مساء ٢٣ أيار (مايو) في مؤتمر صحافي عقد على عجل أن خطوة زعماء الوطنيين الديموقراطيين «تتفق تماماً مع آرائي» وأنه ليس من المناسب السماح لـ «جماعات معينة» بالدفاع عن «مصالح خاصة»[٥٨]. وأضاف قاسم قائلاً: «لم يكن لديّ شركاء عندما فجرت براكين الثورة. . . أليس من حقي إذاً أن أطلب وقتاً لكي أفجر بقية ما أملك؟»[٥٩]. ولكن توبيخ قاسم للشيوعيين بقي معتدلاً وغير مباشر في معظمه. والواقع أنه أوضح في مقابلة أجراها معه الصحافي البريطاني أنتوني ناتنغ في الثامن والعشرين من الشهر نفسه أنه يراهم «يناضلون لمصلحة البلد». وقال: «إنهم أبناء الشعب، إنهم أناس مخلصون»[٦٠].

وعلى العموم، فإنّ قاسم لم يكن يترك الأمور للمصادفات. ولقد قام يوم ٢٤ أيار (مايو) بشدّ أَزِمَّة قوة المقاومة الشعبية مانعاً إياها من إجراء أية اعتقالات أو تفتيش المنازل دون إذن من الحاكم العسكري العام. وفي اليوم نفسه بدأ يبعد الشيوعيين عن نفوذهم في ميدان الإذاعة[٦١]. وفي ١٢ حزيران (يونيو) وصفت صحيفة «صوت الأحرار» ذات الميول الشيوعية إذاعة بغداد بأنها «وكر للانتهازيين والرجعيين»[٦٢]. بعد ذلك وجه قاسم انتباهه إلى جهاز الدولة، ولكن يبدو أنه تقدم هنا باحتراس أكبر. واشتكت «اتحاد الشعب» قائلة في ١٢ حزيران (يونيو)؛ «تردنا من هنا وهنالك أنباء عن تشكيل فروع خاصة في عدد من المصالح الحكومية لمراقبة العناصر التقدمية»[٦٣]. واتخذ قاسم خطوات أخرى أيضاً. وعاد إلى طريقته في حفظ التوازن، ورتب إصدار أمر بالعفو يوم ١١ حزيران (يونيو)[٦٤] أطلق بموجبه سراح

---

(٥٧) «اتحاد الشعب» في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٥٩.
(٥٨) «الثورة» في ٢٤ أيار (مايو) ١٩٥٩.
(٥٩) إذاعة بغداد، الخدمة المحلية في ٢٤ أيار (مايو) ١٩٥٩ حسب اقتباس: B.B.C. ME/ 38/ A/ 1 of 29 May 1959.
(٦٠) «اتحاد الشعب» في ٣١ أيار (مايو) ١٩٥٩ و .B.B.C. ME/ 40/ A/ 2 of 1 June 1959.
(٦١) أذيع ذلك اليوم أول تعليق إذاعي مضاد للشيوعيين مما استجر هجوماً شنّه عزيز الحاج، عضو اللجنة المركزية، في «صوت الأحرار» في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٥٩.
(٦٢) «صوت الأحرار» في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٥٩.
(٦٣) «اتحاد الشعب» في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٥٩.
(٦٤) المصدر السابق.

عدة مئات من القوميين وبعض مؤيدي الملكية أو سمح لهم بالعودة من المنفى[٦٥]. وللسبب نفسه قام بتقوية الوطنيين الديموقراطيين مانحاً إياهم وزن التأييد الرسمي في تنافسهم الحاد مع الشيوعيين حول السيطرة على جمعيات الفلاحين حديثة الترخيص: وإذ لم يكن باستطاعة الوطنيين الديموقراطيين منافسة الشيوعيين في المدن فإنهم سعوا إلى الصمود أمامهم في الريف.

ورد الشيوعيون بالطريقة الوحيدة المتوفرة لهم، مشددين قبضهم على منظماتهم المساعدة بخلق مكتب تنفيذي أعلى للجان الدفاع عن الجمهورية[٦٦] ومنشّطين لجنة ارتباط الاتحادات والجمعيات والنقابات[٦٧]، ونشروا دعمهم الجماهيري الهائل في الشوارع تكراراً، وأرسلوا في الجو هتافات راعدة تقول: «لا للانحراف، لا للرجعية»[٦٨]، واستغربوا بلهجات لاذعة «سر الحماسة المفاجئة» للوطنيين الديموقراطيين لـ «فبركة» الوفود الفلاحية وتقديم العرائض وتسيير المظاهرات في أعقاب قرارهم «تجميد» حزبهم مباشرة[٦٩]، وحذّروا من خطر كبير يهدد حياة رئيس الوزراء ومن «مؤامرات جديدة» تُحاك ومن «أعمال مدمِّرة» وشيكة الوقوع «ستلقى مسؤوليتها على كاهل الشيوعيين»[٧٠].

ومع اقتراب موعد الذكرى السنوية الأولى للثورة بدا وكأن الأمور تسير باتجاه الحسم. وجرت أحداث عنف بدءاً من حوالى منتصف حزيران (يونيو) وما بعد في مناطق مختلفة من البلد. وفي الثالث عشر من الشهر نفسه كان وفد من الفلاحين الوطنيين الديموقراطيين يحمل عرائض مرفوعة إلى قاسم ضد قادة الاتحاد العام لجمعيات الفلاحين عندما هاجمته حشود الشيوعيين وضربت أعضاءه أمام مكتب قاسم في وزارة الدفاع[٧١]. وأوضحت «اتحاد الشعب» في ما بعد أنهم «كانوا يهتفون بشعارات مريبة أثارت غضب الناس»[٧٢]. وفي ١٥ حزيران (يونيو) أطلق الملاّك محمد النصر الله النار على فلاحيه في محافظة المنتفق استباقاً لحقّهم في المحصول وقتل خمسة منهم[٧٣]. وجرت حوادث اطلاق نار مشابهة في أماكن أخرى مثل الحيّ وسوق الشيوخ والديوانية[٧٤]. وإذ شعر الملاكون أن الأرض بدأت تهتز تحت أقدام الشيوعيين فإنهم أخذوا يتنفّسون بحرية أكبر، وصاروا يطبقون القانون بأيديهم في حالات معينة ويصفّون حساباتهم مع أكثر الفلاحين نشاطاً أو مع أعضاء جمعيات الفلاحين. وفي ٢١

---

(٦٥) *The Times* (London), 24 June 1959.
(٦٦) «اتحاد الشعب» في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٥٩.
(٦٧) المصدر السابق، ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٥٩.
(٦٨) المصدر السابق، ١٧ و١٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٩.
(٦٩) المصدر السابق، ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٥٩.
(٧٠) المصدر السابق، ١٦ و١٧ و٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٥٩.
(٧١) «الأهالي»، ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٥٩.
(٧٢) «اتحاد الشعب» في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٥٩.
(٧٣) أشار قاسم إلى هذا الحادث في خطابه في ٥ تموز (يوليو). انظر «البلاد»، ٧ تموز (يوليو) ١٩٥٩.
(٧٤) من أجل أسماء الضحايا وتفاصيل أخرى، انظر: «اتحاد الشعب» في ١٢ و١٨ تموز (يوليو) ١٩٥٩.

حزيران (يونيو) اشتكت سكرتارية «اتحاد الشباب الديموقراطي» أيضاً من «هجمات خطيرة» على أتباعها وفروعها في بعض مناطق بغداد المحافظة وأماكن أخرى، ومن موقف السلطات المحلية اللامبالي، وحذّرت من أن «الوضع حَرِج ويمكنه أن يؤدي إلى نتائج خطيرة في أية لحظة»، وأنه «بينما كان اتحادنا يحث أعضاءه على عدم الرد على الاستفزازات فإنه ليس في وضع يجلس فيه مكتوف اليدين . . . ويمكنه أن يضع بنفسه حداً للأعمال الإجرامية باستخدام قواته وسحق العصابات وتقطيعها إرباً»(٧٥).

ولكن الأمر الأكثر إزعاجاً من وجهة نظر قاسم كان استمرار توارد التقارير عن محاولات وشيكة لاستخدام القطعات الموجودة بإمرة ضباط شيوعيين ضده. وعلى الرغم من أنه أصبح واضحاً الآن أنه لم يكن هنالك أي أساس لأي من هذه القصص يبدو أن قاسم صدّق، لبعض الوقت على الأقل، أن الشيوعيين ينوون الإطاحة به. وفي سلسلة من الخطابات التي ألقاها في أيام ١٤ و١٥ و١٦ حزيران (يونيو) في كلية الأركان ونادي الضباط وأمام لواء المشاة الخامس والعشرين وجنود ورتباء (ضباط صف) حامية بغداد، أصرّ على طرق باب موضوع واحد هو الحاجة إلى إبقاء الأحزاب خارج الجيش. وكرّر مراراً عدة قوله: «أنا لا أنتمي إلى أي حزب» و«إني لا أحب الأحزاب ولا الميول، مهما كان لونها، أن تتسلل إلى صفوف القوات المسلحة في ظل أية ظروف»(٧٦). وفي الرابع والعشرين من الشهر نفسه اتهمت صحيفة «الثورة» الوطنية ـ القاسمية، وبشكل مباشر، «حزباً معيناً» بمحاولة توريط العسكريين في السياسة(٧٧). وأتبع هذا بتوجيه ضربتين قويتين إلى الشيوعيين، ففي السادس والعشرين أوقف قاسم الدوريات الليلية المسلحة لقوة المقاومة الشعبية ومنع استخدام أعضائها للسلاح إلا لأغراض التدريب أو لتنفيذ مهمات خاصة مرخصة(٧٨). وفي التاسع والعشرين أحال إلى التقاعد ستة ضباط شيوعيين بمن فيهم الزعيم الركن داوود الجنابي، آمر الفرقة الثانية(٧٩).

ورد الشيوعيون على الضربة الأولى بالتجمع في ٢٨ حزيران (يونيو) مع يساريّي الوطنيين الديموقراطيين والحزب الكردي الديموقراطي ضمن «جبهة اتحاد وطني» واستخدام هذه الهيئة لدعم المطالبات بإعادة التسليح «على نطاق واسع» لقوة مقاومة شعبية موسعة «تضم ممثلين عن جميع القوى السياسية المدافعة عن الجمهورية . . . مسؤوليتها أن تحكم في

(٧٥) المصدر السابق، ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٥٩.
(٧٦) العراق، «مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطابات الزعيم عبد الكريم قاسم»، ص ١١٦ ـ ١١٨ و١٢٣ ـ ١٢٤ و١٢٦ و١٢٩.
(٧٧) «الثورة»، ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٥٩ و B.B.C. ME/ 62/ A/ 10 of 26 June 1959.
(٧٨) «الصحافة»، ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٥٩.
(٧٩) وكان الضباط الآخرون، الذين يبدو أنهم كانوا في مناصب بإمرة الجنابي، هم: الرئيس أول عبد الجبار الخطيب والرئيسين حسون أسود الزهيري وجبار خدير الحيدر والملازمين الأوّلين هاشم مرعي وفخري عبد الكريم. «الوقائع العراقية»، العدد ٢٠٢ في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥٩، ص ٢.

الوقت الراهن أو بعد قيام نظام ديموقراطي برلماني»(٨٠). وبهذا فإنهم جددوا مراهنتهم على موقع لهم في الحكم، وإن بطريقة أكثر مرونة وأقل إلحاحاً.

أمّا على الضربة الثانية فقد رد مكتبهم السياسي بحدة أكبر. فوضعت كل أعضاء الحزب في حالة استنفار وأمرتهم في تعميم داخلي صادر في ٣ تموز (يوليو) بـ :

«عدم السماح باغتصاب السلطات أو العصابات الإجرامية لأي من مكاسب الحزب والرد بصلابة، وخصوصاً في المناطق والمدن التي يتمتع الحزب فيها بنفوذ واسع، على كل إجراء موجّه ضد الحزب أو أي من التنظيمات الشعبية، حتى وإن أدى ذلك إلى صدامات أو إلى قتال متبادل»(٨١).

ومن الواضح أن المتشدّدين نجحوا في تأكيد وجودهم في مجالس الحزب. وعلى العموم، وكما سنلاحظ في ما بعد، فقد كان الموقف الذي روّج له التعميم الداخلي، في جوهره، مجرد دفاع ذاتي ناشط. وعلى كل حال، فقد حصلت ليل ٤ تموز (يوليو) مواجهات دموية في منطقتي الأعظمية والفضل في بغداد بين الشيوعيين وأعضاء المقاومة الشعبية من جهة والبعثيين والعناصر المحافظة من جهة أخرى. وقتل الشيوعي فهد نعمان وجرح ستة عشر آخرون من الجانبين(٨٢).

وهذا ما جلب للمقاومة توبيخاً من قاسم، وإن جاء التوبيخ بألطف العبارات. وقال قاسم في حفل استقبال أقامه قائد المقاومة الشعبية في ٥ تموز (يوليو): «إن إخلاص بعض أعضائها . . . لا بل المبالغة في الإخلاص قادهم إلى تجاوز واجباتهم . . . لقد حثهم تفانيهم الكلي وفروسيتهم . . . ولم يفهموا نتائج عملهم». وبينما شدّد قاسم على أنه على المقاومة ألا تأخذ أوامرها، في ظل القانون، إلا من القيادة العسكرية فإنه وصف المقاومة بأنها «الحصن المنيع للبلاد». وبشكل عام، أظهر قاسم في هذا الخطاب استعداداً للتصالح مع الشيوعيين. ولقد وعد بفترة انتقالية «قصيرة جداً» وبعدها «سأطلب أنا نفسي من الأحزاب أن تدخل ميدان العمل» و«سوف أدعم إقامة جبهة وطنية». وأضاف قائلاً إن كل الأحزاب. . . .

«إخواني، الحزب الديموقراطي حزب شقيق ومتفق معي. والحزب الشيوعي حزب شقيق ومتّفق معي. والحزب [الكردي الديموقراطي] حزب شقيق ومتفق معي. والأحرار في هذا الوطن والمستقلون أشقائي ومتفقون معي وكلهم وراء الزعيم (!) . . . أنا الذي أُوحِّد . . . بين الأطراف المختلفة لهذا الشعب»(٨٣).

وفي اليوم نفسه، ألغى المكتب السياسي للحزب الشيوعي تعليماته الواردة في تعميمه

(٨٠) المادتان ١ و٥ من لائحة الجبهة، «اتحاد الشعب»، ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٩.
(٨١) المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، «تعميم خاص بالأعضاء»، ٣ تموز (يوليو) ١٩٥٩.
(٨٢) «البلاد»، ٥ تموز (يوليو) ١٩٥٩.
(٨٣) نص خطاب قاسم وارد في المصدر السابق، ٧ و٩ تموز (يوليو) ١٩٥٩.

الداخلي الصادر في ٣ تموز (يوليو)[٨٤]، ولكنه أوضح في تصريح علني صدر في التاسع من الشهر نفسه، وبلهجة لا تقبل التأويل، أنه ليس على استعداد للركوع أمام رئيس الوزراء. وجاء في التصريح أن. . .

«تماماً كما احترم حزبنا مواقف الزعيم عبد الكريم قاسم فإنه، وبفضل المنزلة التي يملكها بين قطاعات واسعة من الشعب، عبّر في الماضي وسوف يستمر في التعبير في المستقبل، عن آرائه الخاصة ببعض المسائل السياسية ـ كالحاجة إلى الحياة الحزبية وإلى «جبهة اتحاد وطني» بين أشياء أخرى ـ إذا رأى أن هذه الآراء محسوبة بشكل أفضل لحماية الجمهورية أو المصلحة العامة».

ولكنه لم يكن لدى المكتب السياسي أقل نية للوصول بالخلاف مع قاسم إلى نقطة القطيعة التي تستحيل العودة عنها، وقال: «في تبنّيه لأمثال هذه المواقف المستقلة. . . لا يفعل حزبنا إلا ممارسة أحد حقوقه الديموقراطية المبدئية. . . ويجب ألا يؤخذ هذا، بشكل من الأشكال، على أنه يتضمن رغبة من جانبه في معارضة الحكم الوطني». وكان طلبه المحدد لتمثيله في مجلس الوزراء «يعكس الثقة التي يضعها. . . في القيادة» التي يتولاها رئيس الوزراء. ومن ناحية أخرى وجد المكتب السياسي أنه. . .

«من الضروري تأكيد حقيقة معروفة، وهي أن الحزب الشيوعي العراقي، القوي بالدعم والثقة التي له بين أوسع جماهير الشعب والمرتبط بصلابة بأوسع الفئات الديموقراطية في جبهة الاتحاد الوطني، يشكّل مع حلفائه **القوة السياسية الأساسية في البلاد** التي يمكن للحكومة الوطنية أن تعتمد على دعمها الثابت والمخلص للحفاظ على الجمهورية وضمان مسيرتها المنتصرة نحو التحرير والديموقراطية»[٨٥].

من الواضح أن هناك في التصريح خلطاً بين لهجتين مميزتين: التحدي والمصالحة. وبكلمات أخرى، فإن التصريح يعكس تسوية بين المتشددين والمعتدلين ضمن المكتب السياسي، أي تسوية أساساً بين حسين الرضي وعامر عبد الله.

في ذلك الوقت، لم يفهم المراقبون الخارجيون تراجع الحزب عن موقفه النضالي المعبر عنه في التعميم الداخلي الصادر في ٣ تموز (يوليو) ولم يلتقطوا إلا النقطة الأولى التي أثاروا الكثير حولها.

وكانت هنالك محاولة أيضاً لنسبة التصلب الجزئي في موقف الحزب إلى نفوذ الشيوعيين الصينيين. واستناداً إلى مراسل صحيفة الـ «كريستشن سايْنس مونيتور» في الشرق الأوسط فإن «مجموعة ذات اهتمام حقيقي جداً بالتقييم الدقيق للوضع في العراق» اعتقدت بأنه بينما كان الروس يضغطون على الشيوعيين العراقيين لتخفيف نشاطهم كان الصينيون أو، وبدقة

(٨٤) حديث أجري في أيار (مايو) ١٩٦٩ مع عضو سابق في لجنة الحزب المحلية في بغداد فضّل عدم ذكر اسمه.

(٨٥) «اتحاد الشعب»، ١٠ تموز (يوليو) ١٩٥٩، والتشديد مضاف.

أكبر، برهان شاهدي، نائب رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري للشعب الصيني، المولود مسلماً[٨٦]، قد حثّوا شيوعيّي العراق على السير قُدُماً إلى الأمام[٨٧]. وعلى العموم، فليس هناك من دليل من أي نوع يدعم فكرة التدخل الصيني في شؤون الحزب العراقي. ولم يكن برهان شاهدي موجوداً في بغداد في تلك اللحظة، إذ كان قد وصلها في ١٧ آذار (مارس) على رأس وفد ثقافي صيني[٨٨]، ولكنه غادرها عائداً إلى بلاده في ٢١ نيسان (أبريل)[٨٩]. ولكن هذا لا يعني إنكار أن تصريح المكتب السياسي المشار إليه للتو ربما يكون قد وجد ترحيباً في بكين وواجه استياء في موسكو إذا ما حكم المرء من خلال التأهب الذي سارعت به بكين إلى الإعلان عنه والإهمال التام الذي واجهه في موسكو[٩٠].

ولكن، ماذا كانت طبيعة رد قاسم على هذا التصريح؟ لقد تخلّى قاسم فجأة عن تردده، واتخذ خلال يومي ١٣ و١٤ تموز (يوليو) خطوات لتهدئة الشيوعيين ووضعهم في موقع دفاعي في الوقت نفسه، وذلك بإعلانه شرعية الأحزاب السياسية بعد ستة أشهر وتعيين الدكتورة نزيهة الدليمي، وهي طبيبة نسائية تحمل بطاقة الحزب الشيوعي وزعيمة رابطة الدفاع عن حقوق المرأة، وزيرة للبلديات، والدكتور فيصل السامر، من يسار الوطنيين الديموقراطيين ورفيق درب الحزب، وزيراً للإرشاد، وعوني يوسف، وهو أيضاً صديق للشيوعيين ومسؤول عدلي كبير من الأكراد الديموقراطيين، وزيراً للأشغال والإسكان[٩١]. وكان الثلاثة قد ذيّلوا بتواقيعهم، قبل ذلك بأسبوعين، لائحة «جبهة الاتحاد الوطني»[٩٢]. وبينما كان الشيوعيون ما زالوا ينظرون إلى أنفسهم على أساس أنهم غير ممثلين في الحكم، بالمعنى الرسمي، فإنهم أبرقوا إلى رئيس الوزراء يقولون: «بضم العناصر المخلصة والوطنية إلى مجلس الوزراء قمتم بخطوة أخرى. . . باتجاه تقوية التضامن بين الشعب وحكومته الوطنية في ظل زعامتكم»[٩٣].

وكان أقصى ما يخشاه قاسم هو إفلات الزمام من يديه، وكان تواقاً إلى إبعاد الشيوعيين عن مواقف أكثر حدّة في نقدها يمكنها أن تمكّنهم من إسقاطه. وكان آخر ما يرغب فيه هو القضاء عليهم، لأنه كان من الواضح له أنه لو صفّى حسابه مع الشيوعيين فلن يمر وقت طويل قبل أن يجعله القوميون يدفع بالكامل ثمن الحزازة المرّة القائمة بينهما.

(٨٦) من أجل هذا اللقب الرسمي لشاهدي، انظر: «اتحاد الشعب»، ١٩ تموز (يوليو) ١٩٥٩.

(٨٧) *The Christian Science Monitor*, 9 July 1959.

(٨٨) New China News Agency Bulletin (English Edition), 17 March 1959.

(٨٩) المصدر السابق، ٢١ نيسان (أبريل) ١٩٥٩.

(٩٠) انظر: Donald S. Zagoria, *The Sino - Soviet Conflict 1956 - 1961* (Princeton, 1962) p.259.

(٩١) «البلاد»، ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٩، و«اتحاد الشعب»، ١٨ تموز (يوليو) ١٩٥٩.

(٩٢) انظر: «اتحاد الشعب» في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٩.

(٩٣) انظر «اتحاد الشعب» في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٥٩. ولم تشر الصحيفة إلى تاريخ البرقية، ولكن يجب الملاحظة أن الصحيفة احتجبت عن الصدور من ١٥ إلى ١٧ تموز (يوليو) بسبب احتفالات الذكرى السنوية الأولى للثورة.

الداخلي الصادر في ٣ تموز (يوليو)[٨٤]، ولكنه أوضح في تصريح علني صدر في التاسع من الشهر نفسه، وبلهجة لا تقبل التأويل، أنه ليس على استعداد للركوع أمام رئيس الوزراء. وجاء في التصريح أن...

«تماماً كما احترم حزبنا مواقف الزعيم عبد الكريم قاسم فإنه، وبفضل المنزلة التي يملكها بين قطاعات واسعة من الشعب، عبّر في الماضي وسوف يستمر في التعبير في المستقبل، عن آرائه الخاصة ببعض المسائل السياسية - كالحاجة إلى الحياة الحزبية وإلى «جبهة اتحاد وطني» بين أشياء أخرى - إذا رأى أن هذه الآراء محسوبة بشكل أفضل لحماية الجمهورية أو المصلحة العامة».

ولكنه لم يكن لدى المكتب السياسي أقل نية للوصول بالخلاف مع قاسم إلى نقطة القطيعة التي تستحيل العودة عنها، وقال: «في تبنّيه لأمثال هذه المواقف المستقلة... لا يفعل حزبنا إلا ممارسة أحد حقوقه الديموقراطية المبدئية... ويجب ألا يؤخذ هذا، بشكل من الأشكال، على أنه يتضمن رغبة من جانبه في معارضة الحكم الوطني». وكان طلبه المحدد لتمثيله في مجلس الوزراء «يعكس الثقة التي يضعها... في القيادة» التي يتولاها رئيس الوزراء. ومن ناحية أخرى وجد المكتب السياسي أنه...

«من الضروري تأكيد حقيقة معروفة، وهي أن الحزب الشيوعي العراقي، القوي بالدعم والثقة التي له بين أوسع جماهير الشعب والمرتبط بصلابة بأوسع الفئات الديموقراطية في جبهة الاتحاد الوطني، يشكّل مع حلفائه **القوة السياسية الأساسية في البلاد** التي يمكن للحكومة الوطنية أن تعتمد على دعمها الثابت والمخلص للحفاظ على الجمهورية وضمان مسيرتها المنتصرة نحو التحرير والديموقراطية»[٨٥].

من الواضح أن هناك في التصريح خلطاً بين لهجتين مميزتين: التحدي والمصالحة. وبكلمات أخرى، فإن التصريح يعكس تسوية بين المتشددين والمعتدلين ضمن المكتب السياسي، أي تسوية أساساً بين حسين الرضي وعامر عبد الله.

في ذلك الوقت، لم يفهم المراقبون الخارجيون تراجع الحزب عن موقفه النضالي المعبر عنه في التعميم الداخلي الصادر في ٣ تموز (يوليو) ولم يلتقطوا إلا النقطة الأولى التي أثاروا الكثير حولها.

وكانت هنالك محاولة أيضاً لنسبة التصلب الجزئي في موقف الحزب إلى نفوذ الشيوعيين الصينيين. واستناداً إلى مراسل صحيفة الـ «كريستشن سايَنْس مونيتور» في الشرق الأوسط فإن «مجموعة ذات اهتمام حقيقي جداً بالتقييم الدقيق للوضع في العراق» اعتقدت بأنه بينما كان الروس يضغطون على الشيوعيين العراقيين لتخفيف نشاطهم كان الصينيون أو، وبدقة

(٨٤) حديث أجري في أيار (مايو) ١٩٦٩ مع عضو سابق في لجنة الحزب المحلية في بغداد فضّل عدم ذكر اسمه.

(٨٥) «اتحاد الشعب»، ١٠ تموز (يوليو) ١٩٥٩، والتشديد مضاف.

أكبر، برهان شاهدي، نائب رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري للشعب الصيني، المولود مسلماً[٨٦]، قد حثّوا شيوعيّي العراق على السير قُدُماً إلى الأمام[٨٧]. وعلى العموم، فليس هناك من دليل من أي نوع يدعم فكرة التدخل الصيني في شؤون الحزب العراقي. ولم يكن برهان شاهدي موجوداً في بغداد في تلك اللحظة، إذ كان قد وصلها في ١٧ آذار (مارس) على رأس وفد ثقافي صيني[٨٨]، ولكنه غادرها عائداً إلى بلاده في ٢١ نيسان (أبريل)[٨٩]. ولكن هذا لا يعني إنكار أن تصريح المكتب السياسي المشار إليه للتو ربما يكون قد وجد ترحيباً في بكين وواجه استياء في موسكو إذا ما حكم المرء من خلال التأهب الذي سارعت به بكين إلى الإعلان عنه والإهمال التام الذي واجهه في موسكو[٩٠].

ولكن، ماذا كانت طبيعة رد قاسم على هذا التصريح؟ لقد تخلّى قاسم فجأة عن تردده، واتخذ خلال يومي ١٣ و١٤ تموز (يوليو) خطوات لتهدئة الشيوعيين ووضعهم في موقع دفاعي في الوقت نفسه، وذلك بإعلانه شرعية الأحزاب السياسية بعد ستة أشهر وتعيين الدكتورة نزيهة الدليمي، وهي طبيبة نسائية تحمل بطاقة الحزب الشيوعي وزعيمة رابطة الدفاع عن حقوق المرأة، وزيرة للبلديات، والدكتور فيصل السامر، من يسار الوطنيين الديموقراطيين ورفيق درب الحزب، وزيراً للإرشاد، وعوني يوسف، وهو أيضاً صديق للشيوعيين ومسؤول عدلي كبير من الأكراد الديموقراطيين، وزيراً للأشغال والإسكان[٩١]. وكان الثلاثة قد ذيّلوا بتواقيعهم، قبل ذلك بأسبوعين، لائحة «جبهة الاتحاد الوطني»[٩٢]. وبينما كان الشيوعيون ما زالوا ينظرون إلى أنفسهم على أساس أنهم غير ممثلين في الحكم، بالمعنى الرسمي، فإنهم أبرقوا إلى رئيس الوزراء يقولون: «بضم العناصر المخلصة والوطنية إلى مجلس الوزراء قمتم بخطوة أخرى... باتجاه تقوية التضامن بين الشعب وحكومته الوطنية في ظل زعامتكم»[٩٣].

وكان أقصى ما يخشاه قاسم هو إفلات الزمام من يديه، وكان تواقاً إلى إبعاد الشيوعيين عن مواقف أكثر حدّة في نقدها يمكنها أن تمكّنهم من إسقاطه. وكان آخر ما يرغب فيه هو القضاء عليهم، لأنه كان من الواضح له أنه لو صفّى حسابه مع الشيوعيين فلن يمر وقت طويل قبل أن يجعله القوميون يدفع بالكامل ثمن الحزازة المرّة القائمة بينهما.

(٨٦) من أجل هذا اللقب الرسمي لشاهدي، انظر: «اتحاد الشعب»، ١٩ تموز (يوليو) ١٩٥٩.

(٨٧) *The Christian Science Monitor*, 9 July 1959.

(٨٨) New China News Agency Bulletin (English Edition), 17 March 1959.

(٨٩) المصدر السابق، ٢١ نيسان (أبريل) ١٩٥٩.

(٩٠) انظر: Donald S. Zagoria, *The Sino - Soviet Conflict 1956 - 1961* (Princeton, 1962) p.259.

(٩١) «البلاد»، ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٩، و«اتحاد الشعب»، ١٨ تموز (يوليو) ١٩٥٩.

(٩٢) انظر: «اتحاد الشعب» في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٩.

(٩٣) انظر «اتحاد الشعب» في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٥٩. ولم تشر الصحيفة إلى تاريخ البرقية، ولكن يجب الملاحظة أن الصحيفة احتجبت عن الصدور من ١٥ إلى ١٧ تموز (يوليو) بسبب احتفالات الذكرى السنوية الأولى للثورة.

الفصل الحادي عشر

كركوك تموز (يوليو) ١٩٥٩

لا شيء آذى الشيوعيين بقدر ما فعلت أحداث كركوك الدموية في ١٤ ـ ١٦ تموز (يوليو). ومع ذلك، فقد أصبح مؤكداً الآن أن هذه الأحداث لم تكن مدبرة من قبل زعمائهم، ولا هم سمحوا بها. ويمكن أن تعزى هذه الأحداث جزئياً إلى طبيعة تلك الأزمنة، من أفعال القسوة القصوى التي كانت شائعة في لحظات عدم الاستقرار الاجتماعي والغليان غير الطبيعي. ولكن اللوم المباشر يقع بوضوح على عاتق الأكراد المتزمّتين ذوي الميول المختلفة. ومن الأمور ذات المغزى أن كل القتلى الذين أفيد عن سقوطهم رسمياً، وعددهم ٣١، وباستثناء ٣ منهم، وكل الجرحى الـ ٣٠، باستثناء ٦ منهم، كانوا من التركمان، وأن كل الـ ٢٨ المدانين بالتطرف والذين أعدموا في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٣، وباستثناء ٤ منهم، كانوا أكراداً[1]. وصحيح أنه كانت هنالك اعتداءات على حياة الناس بدافع الحقد الشخصي. وعلى سبيل المثال، فقد شهدت أم أحد الضحايا أمام المحكمة العسكرية الثانية بأن المتهمين، الذين كانوا من أفراد «المقاومة الشعبية»، خافوا أن يكسب ابنها رئاسة المنطقة منتزعاً إياها من أبيهم، المرشح المنافس لهذه الرئاسة[2]. وأيضاً، يبدو أن الحسد الشخصي كان دافع عضو «اتحاد الشبيبة» الذي كان كامناً وراء مقتل رَبّي عمله، صاحبي سينما العلمين

---

(١) الرسالة رقم ٤٩٧ المؤرخة في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٥٩ الموجهة من رئيس شرطة كركوك إلى متصرف محافظة كركوك. والرسالة رقم ٦٤٣٣ المؤرخة في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٥٩ الموجهة من رئيس الأمن العام في كركوك إلى المدير العام للأمن في بغداد. والرسالة رقم ٥٧٢٥ المؤرخة في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٣ الموجهة من رئيس الأمن العام في كركوك إلى متصرف كركوك. والرسالة غير المؤرخة الموجهة من الزعيمين التركمانيين تحسين رأفت والعقيد المتقاعد شاكر صابر إلى الرئيس قاسم. و«اتحاد الشعب» في ٤ آب (أغسطس) و٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩. ولقد اطلع المؤلف على رسائل شرطة كركوك وأمنها المشار إليها في هذا الهامش وهوامش أخرى في هذا الفصل لدى مقر قيادة شرطة كركوك في شباط (فبراير) ١٩٦٤.

(٢) من أجل نص الشهادة، انظر: «الحرية» ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩.

في كركوك[٣]. وعلى العموم، وبشكل عام، كانت جذور الضراوة الوحشية التي أمسكت بتلابيب المدينة تعود إلى العداوة المتأصلة بين الأكراد والتركمان.

وكان للشيوعيين دور ناشط في انفجار الأحداث، ولكن كأكراد، لا كشيوعيين. ولم تكن الأهداف التي سعى هؤلاء إلى تحقيقها أهدافاً شيوعية، بل كردية. وكانت شيوعيتهم، في معظم الحالات، شيوعية سطحية. ويبدو أن ما حدث، في الواقع، كان أن الأكراد طوّعوا كل المنظمات المساعدة للحزب الشيوعي لخدمة أغراضهم، أي لخدمة نزاعهم القاتل مع منافسيهم التركمان.

وتقع كركوك، وهي مركز نفطي، على بعد ١٨٠ ميلاً (٢٨٠ كيلومتراً) إلى الشمال من بغداد. وكانت مدينة تركية بكل ما في الكلمة من معنى حتى ماضٍ غير بعيد. وانتقل الأكراد تدريجياً من القرى القريبة إلى هذه المدينة. وتكثفت هجرتهم إليها مع نموّ صناعة النفط. وبحلول العام ١٩٥٩ كان الأكراد قد أصبحوا يشكّلون حوالى ثلث السكان، بينما انخفض عدد التركمان إلى ما يزيد قليلاً عن النصف. وكان الآشوريون والعرب هم بقية السكان أساساً، الذين يصل مجموعهم إلى حوالى ١٢٠ ألف نسمة[٤]. وشهدت مدن تركية أخرى، مثل أربيل، عملية مشابهة. ولقد «تكردت» (أصبحت كردية) أربيل نفسها إلى حد كبير، وحصل التغيير سلماً. أما أهل كركوك، فكانوا أصلب عوداً وحافظوا على روابط ثقافية حميمة مع تركيا وتوحدوا من خلال شعور أعمق بالهوية العرقية.

أما في الموصل، فقد احتدّت المشاعر بسبب التوازي القريب للانقسامات العرقية والاقتصادية، وكان التركمان ـ بشكل عام ـ هم الدائنون، وكان الأكراد مدينين. وكان كبار التجار ومتوسطو أصحاب المحالّ التجارية والحرفيون من التركمان، بينما كان عمال النفط والشغيلة الوضيعون وصغار البائعين من الأكراد. ولكن هذا لم يكن ليمنع وجود تركمان كثيرين فقراء، وقلة من الأكراد الميسورين.

بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) اتخذ الحقد لنفسه شكلاً سياسياً مميزاً لأنه، واستناداً إلى رئيس شرطة كركوك، «مع تأسيس الجمعيات والتنظيمات والنقابات، انضمّ معظم الأكراد إليها... أما التركمان فقد تجمعوا كلهم تحت الراية القومية التركمانية»[٥].

وكان من الطبيعي أن يصبح الوضع شديد التوتر. وفي الأسبوع الأخير من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٨ وقعت صدامات خطيرة. وانقسمت القوات التي أمرت بإحلال

(٣) من أجل محاضر المحكمة العسكرية الثانية انظر: «الثورة» في ٤ و٦ و١٤ نيسان (أبريل) ١٩٦٠.

(٤) أظهر الاحصاء الرسمي للعام ١٩٥٧ أن عدد السكان كان ١٢٠٤٠٢ نسمة، منهم ١٢٦٩١ مسيحياً وكان البقية من المسلمين، باستثناء بضع مئات من الصابئة واليزيديين والطوائف الأخرى: العراق، وزارة الداخلية «التصنيف الإحصائي المتعلق بتعداد السكان عام ١٩٥٧»، الجزء ١، القسم ٤، ص ١٧٠.

(٥) الرسالة رقم ٤٩٧ في ١٥ تموز (يوليو) الموجهة من رئيس شرطة كركوك إلى متصرف محافظة كركوك.

السلام على أساس عرقي، فانضم الجنود الأكراد إلى إخوتهم في الدم ضد التركمان. وعندما انتهت الاضطرابات حاول القائد المحلي العربي، الزعيم الركن ناظم الطبقجلي، اقناع الفريقين بالعمل معاً من خلال «لجنة التعاون الوطنية»[٦]. ولكن كانون الثاني (يناير) التالي شهد اضطرابات أخرى كان من الواضح هذه المرة أنها جاءت نتيجة لانقضاض أكراد مسلحين على أحياء تركمانية. وأفيد عن مقتل سكان عديدين[٧]. وفي ٢٢ آذار (مارس)، وبينما كانت البلاد تمر بـ«مرحلة مدّ» وجدت لجنة كركوك المحلية للحزب الشيوعي، التي أصبحت الآن القوة الرئيسية في المدينة، أن من الضروري اصدار بيان تحذر فيه من أن «الرجعيين والشوفينيين يستثيرون في قلوب التركمان الخوف من الأكراد والعرب، كما أنهم يستثيرون في الوقت نفسه الشكوك وينشرون الافتراءات في صفوف الجماهير الكردية ضد إخوتهم التركمان»، ودعت كل المواطنين إلى «اليقظة... والوحدة والأخوّة»[٨]. ومن وجهة نظر الأكراد، لم يكن قد بقي للعنف أي معنى، لأنهم لم يكونوا يسيطرون على اللجنة المحلية الشيوعية فحسب، بل أيضاً على جزء كبير من الحكم في كركوك، وكان معروف البرزنجي، السكرتير الشيوعي الكردي لأنصار السلم هو رئيس البلدية. وكان عوني يوسف، من الديموقراطيين الأكراد، رئيساً للمحكمة، والرئيس(*) الكردي الشيوعي مهدي حميد قائداً لقوات المقاومة. وكان الزعيم الركن العربي داوود الجنابي، الذي تسلّم قيادة الوحدات في ١٤ آذار (مارس) ينتمي، كما أشير في مكان آخر من هذا الكتاب[٩]، إلى الشيوعيين. ونظراً لأن الأكراد كانوا قد وقفوا منذ البداية إلى جانب حزبه وصاروا يشكّلون الآن مصدر دعم طبيعي له، فإنه لم يكن يترك رغبة أو طلباً لهم إلا ويلبّيه. وباختصار، فقد كان الأكراد يحكمون عملياً ولا من يعارضهم. وكانت لديهم تحت تصرفهم تقريباً كل الآلة القانونية والسياسية للمدينة اللازمة لحل نزاعهم التاريخي مع التركمان، وبدأوا فعلاً بتسخيرها لأغراضهم.

وربما كان التهديد الذي وُجِّه إلى هذه الهيمنة عند النقل المفاجىء، في ٢٩ حزيران (يونيو)، للزعيم داوود الجنابي والرئيس مهدي حميد هو ما غيّر من مزاج الأكراد وشحن الأجواء، الأمر الذي مهّد لأحداث العنف المروّعة التي وقعت أيام ١٤ ـ ١٦ تموز (يوليو).

وما زال غير مؤكد ما إذا كان الانفجار أمراً مدبراً، أم أنه كان ـ ببساطة ـ تنوعاً متطرفاً من الجيشانات ـ شبه الغريزية ـ المتكررة الحدوث للحقد العرقي، أم أنه جاء نتيجة للأمرين معاً. ويصرّ تركمان كركوك على أن ما حصل كان مدبراً سلفاً، ويلقون اللوم فيه على عاتق

(٦) شهادة الزعيم الطبقجلي أمام «محكمة الشعب» في ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٥٩. العراق، وزارة الدفاع، «محاكمات...» ١٨، ص ٧٢٣١ ـ ٧٢٣٢.

(٧) B.B.C. No. 755 of 15 January 1959, p. 8.

(٨) «اتحاد الشعب»، ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٩.

(*) «الرئيس» رتبة عسكرية تسمى الآن «النقيب» (المترجم).

(٩) انظر الجدول ١٠ ـ ١.

القادة الأكراد للتنظيمات الشيوعية خصوصاً، وتحديداً على عاتق عبد الجبار بيروزخان، رئيس اتحاد الشباب الديموقراطي، والرئيس المتقاعد فاتح ملاّ داوود الجبّاري، أحد مؤسسي الجبهة الوطنية، وسكرتير أنصار السلم. ويقدم التركمان ـ دعماً لرأيهم هذا ـ دليلاً يتلخص في إنذارات مزعومة وجّهها أعضاء معينون في هذه التنظيمات إلى أقاربهم ومعارفهم لإجلاء نسائهم وأطفالهم عن كركوك قبل ١٤ تموز (يوليو) والتأكد، إن هم بقوا فيها، من ارتداء الأزياء الكردية تحديداً أو زي المقاومة الشعبية. ويدعي التركمان أيضاً أيضاً أنه تم الإتيان برجال العشائر الأكراد من الريف المجاور إلى المدينة خلال الأيام التي سبقت الانفجار(١٠). ولكن الدبلوماسيين الأجانب المطلعين، والذين يفضلون عدم ذكر أسمائهم، يشكّون في أن العنف كان مدبراً، ويميلون إلى الرأي القائل بأنه اندلع نتيجة للإصرار الشديد للأكراد الشيوعيين والديموقراطيين على أن تكون هناك مسيرة واحدة لكل المدينة في ذكرى ١٤ تموز (يوليو)، وعلى أن يقودوها بأنفسهم، وللإصرار المماثل للتركمان على تنظيم طابور مستقل خاص بهم. ومن ناحيتهما، لم يتفق رئيس شرطة كركوك ورئيس الأمن العام فيها ـ اللذان يبدو أن لهما ميولاً متعارضة(١١) ـ على الجهة التي أتت الاستفزازات منها، حيث اتهم رئيس الشرطة التركمان بذلك(١٢)، واتهم رئيس الأمن العام «الرتباء وبعض الجنود» من شركة الأشغال وفصيل الشرطة العسكرية التابع للفرقة الثانية، المؤلف من الأكراد أساساً(١٣). أما الشيوعيون فاتهموا عملاء مأجورين للجنة المضادة للشغب التابعة للحلف المركزي «السنتو».

وعلى العموم، واستناداً إلى رئيس الشرطة ـ وروايته التقريبية هي الرواية الوحيدة المأخوذة عن أرض الواقع والتي يمكن العثور عليها ـ فإن الأمور جرت في ١٤ تموز (يوليو) كالتالي:

«حدّدت لجنة كركوك للاحتفال بالذكرى السنوية للثورة الساعة السادسة من مساء ١٤ تموز (يوليو) موعداً لانطلاق مسيرة للمنظمات الشعبية تعبر شوارع المدينة الرئيسية. ونظراً للعداء المستحكم بين الأكراد والتركمان... وللأعمال الاستفزازية التي قام بها التركمان قبل الاحتفالات وبعدها، فقد اتخذنا إجراءات الحيطة المناسبة...

«وفي حوالى الساعة السابعة، وعند وصول المسيرة إلى الجسر القديم في طريقها إلى جهة القلعة (انظر الخريطة ٣)، واجهت مظاهرة تركمانية تركب سيارات الجيش. وتدخلت فاصلاً بين الطرفين. وتقدمت المسيرة وأنا على رأسها. ولدى دخولنا شارع الاستقلال رأيت

(١٠) رسالة غير مؤرخة وجهها الزعيمان التركمانيان تحسين رأفت والمقدم المتقاعد شاكر صابر.

(١١) كانا ـ على التوالي ـ جاسم محمود السعودي ونوري الخياط، وكان أولهما يؤيد الشيوعيين بفتور، وثانيهما يعاديهم بحرارة. وكلاهما عربي.

(١٢) الرسالة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٥ تموز (يوليو) ١٩٥٩ الموجهة من رئيس شرطة كركوك إلى متصرف محافظة كركوك.

(١٣) الرسالة رقم ٦٤٣٣ بتاريخ ١٧ تموز (يوليو) ١٩٥٩ الموجهة من رئيس الأمن في كركوك إلى المدير العام للأمن في بغداد.

طابوراً مؤلفاً من حوالى ٦٠ جندياً يحملون الحبال ويسيرون بالاتجاه المعاكس. وبناء لأوامري، حوّلهم رجال الشرطة إلى الشارع الجانبي لمديرية التربية. وعندما وصلت المسيرة المتقدمة إلى الأمام إلى مقهى الرابع عشر من تموز، الذي يتردد التركمان عليه، سمعت أصوات طلقات نارية. ولم يكن ممكناً تحديد هوية مطلق النار، ولكن المتظاهرين هاجوا وتبع ذلك شجار استعملت فيه الحجارة وعصي الرايات في البداية، ولكنه سرعان ما تطور إلى إطلاق الجنود ورجال الشعب والمقاومة النار. وقُتل عشرون تركمانياً سحلت جثثهم في الشوارع. وكان بينهم الرئيس المتقاعد عطا خير الله، وعثمان الشايشي، صاحب مقهى الرابع عشر من تموز، و[ابنة وابنان] لفؤاد عثمان، رئيس حي الخاصّة. وبلغ عدد الجرحى ١٣٠. وإضافة إلى ذلك فقد نهب ٧٠ دكاناً ومقهى وكازينو. وكانت هذه الأعمال كلها من فعل الجنود ورجال المقاومة والشعب. وكذلك، فقد هاجم رجال المقاومة مركز شرطة الإمام قاسم ودخلوا الترسانة واستولوا على أسلحة تخص المقاومة و١٨ بندقية للشرطة... وعلمنا وقتها أن هذا الهجوم تم بمبادرة من مفوض الشرطة المتقاعد نوري والي وجماعته»(١٤).

وتترك هذه الرواية أسئلة عديدة بلا إجابات، إذ لماذا كان المتظاهرون التركمان يركبون سيارات الجيش؟ من قاد الجنود حاملي الحبال أو كان وراء تظاهرتهم الاستفزازية بشكل واضح؟ ما هو نوع الجماعة التي قادها مفوض الشرطة المتقاعد نوري والي وما هي دوافعه المحتملة؟

ولا يمكن إلقاء أي ضوء بخصوص السؤال الأول. أما الجنود حاملو الحبال فربما كانوا ينتمون إلى شركة الأشغال وفصيل الشرطة العسكرية الذي برز بشكل واضح ـ استناداً إلى رئيس الأمن ـ في أحداث ذلك اليوم وكان «قد لعب دوراً فعالاً في أيام القائد السابق للفرقة» الزعيم الركن الشيوعي داوود الجنابي(١٥). وإذا كان هذا صحيحاً فربما كان الخيط الموجِّه لهذه الحادثة قد وجد في أيدي الشيوعيين الأكراد. وأما بالنسبة إلى مفوض الشرطة المتقاعد نوري والي فيظهر من دليل مستقلّ قدّم أمام المحكمة العسكرية الثانية أن جماعته كانت مؤلفة، إلى حد ما، من أقربائه وأنها اشتركت في أعمال العنف، جزئياً على الأقل، لتسوية حسابات شخصية بحتة. ولم يكن توجّهها سياسياً بل كان منقاداً للمشاعر العرقية. وذكر شاهد عيان، رقيب في الجيش، أنه عندما أخذت الأسلحة من مركز شرطة الإمام قاسم قام نوري والي بتوزيعها على حشد منتظر في الخارج سرعان ما انطلق بعد ذلك بقليل باتجاه الجسر والقلعة وهو يطلق النار في الهواء ويصرخ: «ذبح التركمان كل إخوتنا الأكراد»(١٦).

إذا كانت رواية رئيس الشرطة غامضة في بعض نقاطها، فإن وصفها لما جرى يوحي

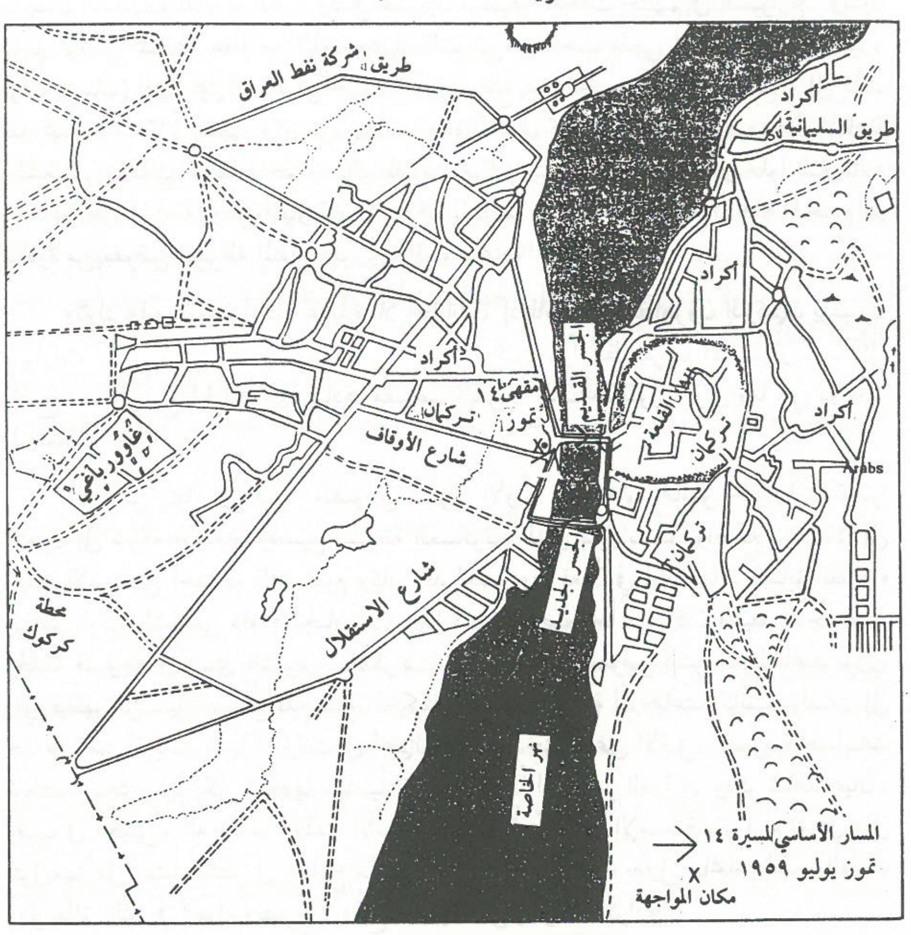
(١٤) الرسالة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٥ تموز (يوليو) ١٩٥٩ الموجهة من رئيس شرطة كركوك إلى متصرف محافظة كركوك.

(١٥) الرسالة رقم ٦٤٣٣ بتاريخ ١٧ تموز (يوليو) ١٩٥٩ الموجهة من رئيس الأمن في كركوك إلى المدير العام للأمن في بغداد.

(١٦) حول هذه الشهادة انظر: «الحرية» ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩.

بوضوح بأن التركمان كانوا غير مسلحين أساساً. وهذا ما يفسح المجال للشك في أن تكون الطلقات الغامضة التي سمعت قرب مقهى ١٤ تموز (يوليو) قد أطلقت من جانبهم، كما أنه يثير التساؤل حول ما إذا كانت هذه الطلقات عبارة عن إشارة مرتبة مسبقاً أم مبادرة لا تفكير فيها أم من فعل فريق ثالث. وهو تساؤل لا إجابة له.

الخريطة ٣: مدينة كركوك



إذا كان عنصر التعمد ليس واضحاً تماماً في الأحداث الأولى - على الأقل - ليوم ١٤ تموز (يوليو) فإنه - من ناحية أخرى - كان السمة الواضحة لأحداث اليومين التاليين. ففي ١٥ تموز (يوليو) قام جنود أكراد من اللواء الرابع بقصف سينما أطلس وسينما العلمين، اللتين يملكهما التركمان، وبعض منازل التركمان في القلعة بمدافع الهاون، مدّعين أن النار أطلقت عليهم منها. ولكن رئيس الأمن في كركوك كتب لاحقاً إلى بغداد يقول إن إطلاق النار على

الجنود كان أمراً مبيّتاً، وألقى اللوم فيه على اتحاد الشباب والمقاومة[١٧]. وذكر في تقرير آخر أنه ظهر أن الرئيس المتقاعد الجباري، من الجبهة الوطنية، وبيروزخان، من اتحاد الشباب، وآخرين، يرافقهم عدد من أفراد الشرطة العسكرية كانوا، في الخامس عشر [من تموز (يوليو)]، «يخططون لذبح وسحل كل من يعتبرونه معادياً لهم إن التقوه عند بوابة مقر قيادة أو النادي المحلي» حيث لجأ كركوكيون كثر[١٨]. وفي وقت لاحق، في ٢٩ تموز (يوليو)، أكثر قاسم في مؤتمر صحافي، وبناء على قوة شكاوى التركمان على ما يبدو، أن «الفوضويين توجهوا إلى بيوت كان قد تم وضع علامة عليها مسبقاً على الخرائط، فأخرجوا سكانها وأعدموهم»[١٩]. ولا يمكن العثور على أثر لهذا كله في ملفات شرطة كركوك الحالية. وعلى العموم، وفي رسالة مؤرخة في ٢٩ تموز (يوليو)، اتهم رئيس الأمن اتحاد الشباب بالفعلة، وذكر أنه «لاحقاً»، أي ليس خلال الاضطرابات بل بعدها بأيام، ظهرت علامات على عدد من المنازل في المدينة، الأمر الذي أثار الرعب لدى التركمان وتسبّب في هرب حوالى أربعمائة عائلة إلى بغداد[٢٠]. وبعد بضعة أيام أشارت الصحيفة الرئيسية للحزب الشيوعي إلى هذا الموضوع قائلة: «قيل إن علامات قد وضعت على بيوت معينة بهدف مهاجمة سكانها، بينما أصبح معروفاً الآن أن مصلحة الكهرباء هي التي فعلت ذلك لأغراض تخصها»[٢١].

ولم يعد النظام إلى كركوك إلا بعد وصول تعزيزات عسكرية آتية إليها من بغداد في ١٧ تموز (يوليو) ونزع سلاح الجنود الأكراد من اللواء الرابع. وكان مجموع ما نهب ودمّر ١٢٠ وحدة من المنازل والمقاهي والمخازن. أما بالنسبة إلى الضحايا فقد كتب رئيس الأمن في ٢٠ تموز (يوليو) يقول إن عدد القتلى المعروفين وصل إلى ٣٢، ولكنه قدّر وجود ٢٠ قتيلاً آخر دفنوا في أمكنة ما زال البحث جارياً عنها[٢٢]. وفي ٢ آب (أغسطس) جعل قاسم الرقم يصل إلى ٧٩[٢٣]، ولكنه عاد في ٢ كانون الأول (ديسمبر)، وبعد شفائه من جروح طلقات أطلقها عليه أعضاء في حزب البعث، فقلّص الرقم قائلاً إن ٣١ شخصاً فقط قتلوا فعلاً، وإن الخطأ نجم عن أن «كل جثة صوّرت مرات عديدة من زوايا مختلفة»[٢٤]. وكان التقدير الرسمي النهائي للجرحى قد وصل إلى ١٣٠ جريحاً.

---

(١٧) الرسالة ٦٨٥٧ بتاريخ ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥٩ الموجهة من رئيس أمن كركوك إلى المديرية العامة للأمن في بغداد.

(١٨) الرسالة ٦٦٩٤ بتاريخ ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٥٩ الموجهة من رئيس أمن كركوك إلى المديرية العامة للأمن في بغداد.

(١٩) «البلاد»، ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٥٩. و«اتحاد الشعب»، ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٥٩.

(٢٠) الرسالة ٦٨٥٧ بتاريخ ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥٩ الموجهة من رئيس أمن كركوك إلى المديرية العامة للأمن في بغداد.

(٢١) «اتحاد الشعب»، ٤ آب (أغسطس) ١٩٥٩.

(٢٢) رسالته رقم ٦٦٩٤ بتاريخ ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٥٩ الموجهة إلى المديرية العامة للأمن في بغداد.

(٢٣) «اتحاد الشعب»، ٥ آب (أغسطس) ١٩٥٩.

(٢٤) «اتحاد الشعب»، ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩. و *Iraqi Review*, I, No. 20,23 December 1959.

وردّ قاسم بحدة على أنباء إراقة الدماء في كركوك. وأعلن في ١٩ تموز (يوليو) أن «باستطاعتنا أن نسحق من يواجه أبناء شعبنا بأعمال فوضوية نابعة من الضغائن والحقد والتعصب الأعمى». ودعا قاسم كذلك الجنود والضباط إلى «إطاعة الأوامر الصادرة فقط عن القيادة العليا»[٢٥]. وعندما رأى في ما بعد الصور الرهيبة للجثث الممثَّل بها بشكل مرعب أصيب بصدمة. وقال في اجتماع للصحافيين العراقيين عقد في التاسع والعشرين إن «هولاكو لم يرتكب في أيامه مثل هذه الأعمال الوحشية، ولا الصهاينة فعلوا»! وتساءل: «هل يمكن لهذه أن تكون أفعال... منظمات تدّعي الديموقراطية؟». ولكنه، وبينما كان يستنكر بحماسة فعل المجرمين واصفاً إياهم بكونهم أوغاداً «بلا شرف ولا ضمير» و«أحطّ من الفاشيين»، أوضح في ذلك الاجتماع، كما أوضح ثانية في كلمة ألقاها أمام ممثلي الاتحاد والمنظمات المهنية في ٢ آب (أغسطس) أنه لا يلوم ولا ينوي محاسبة أي حزب أو مبدأ. وقال: «أفراد هم المسؤولون عن هذه الكوارث وسأتعامل معهم كأفراد، ولن ألاحق التنظيمات»[٢٦].

وحطّت أنباء أحداث كركوك الوحشية كالريح الصفراء على القيادة الشيوعية في بغداد. ولم يكن لهذه القيادة أن تكسب شيئاً من ذبح التركمان. ولكن القيادة كانت تخضع منذ أشهر للفكرة الداعية للشلل والقائلة بأن «معارضة التطرف ستضعف الروح الثورية للشعب»[٢٧]. وكان هذا هو السبب في أن القيادة لم تفعل شيئاً لإدانة العناصر المشبوهة التي التحقت بالحزب وكانت قد انغمست، في آذار (مارس) السابق في الموصل، وباسم الحزب، في أعمال وحشية الهدف منها تصفية أحقاد خاصة قديمة أو نزاعات عائلية أو عرقية لمصلحتها. وكان باستطاعتها يومئذ أن تغمض عينيها، إذ كانت تدخل مرحلة قوتها القصوى. وكان يمكن التخفيف كذلك من أهمية العنف، إذ كان هنالك عصيان عملياً. أما اليوم - على العموم - فكان من المستحيل تغطية شيوعيي كركوك أو شيوعييها المزيفين على الرغم من أن قيادة الحزب حاولت، في البداية، أن تفعل ذلك بإلقائها اللوم على «التورانيين»[٢٨] وعملاء الامبريالية بينما استرضت، في الوقت نفسه، قاسم واضعة تحت تصرفه، و«بلا شروط»، «كل قوى الحزب وإمكاناته»[٢٩]. أما بعد أن لوّح قاسم بقبضته في وجه «الفوضويين»[٣٠] وبعد أن أخذت الصحف، المعادية للشيوعية، تنشر تفاصيل واسعة عن الأعمال الوحشية المرتكبة، اجتمعت اللجنة المركزية للحزب، وبناء على دعوة مستعجلة، في دورة استثنائية شاملة. وكان النقاش الذي جرى في الاجتماع حاداً منذ البداية. واستناداً إلى عزيز الشيخ، عضو اللجنة[٣١]، فقد تمت المطالبة، عند نقطة معينة، بإقالة السكرتير العام حسين الرضي، ولكن الرضي قدم تقريراً سرياً وضعه الآمر الجديد للفرقة الثانية يؤكد هذا فيه أن الجيش قد وضع قيد التنفيذ «خطة كركوك الأمنية» ولكنه جوبه بالمقاومة واستخدام مدافع الهاون وقتل عدد من الناس. وأكثر من هذا فقد أكد التقرير أن قادة «التنظيمات الشعبية» وضعوا أنفسهم تحت تصرفه لإعادة الهدوء إلى المدينة[٣٢]. وإذ لم يكن لدى اللجنة المركزية ما يدعوها إلى الشك بصحة التقرير فإنها اعتمدته. ولكن، نظراً لعدم دقته - وهذا أقل ما يقال فيه - فقد بدا أن بعض العناصر، ربما من الشيوعيين الأكراد في الفرقة الثانية، كانوا لا يذهبون ببغداد وحدها فحسب بل بكل قيادة الحزب إلى الانحراف. ومن غير المحتمل على الاطلاق أن يكون الرضي قد «فبرك» التقرير بنفسه. وعلى كل حال، فقد قرر الاجتماع الشامل ضرورة اتخاذ الحزب موقفاً لا لبس فيه ضد «التعذيب وسحل الجثث ونهب الأملاك وحالات خرق القانون الأخرى»[٣٣]. وسرعان ما انعكست مشاعر الاجتماع الشامل على «اتحاد الشعب»، التي كتبت في افتتاحيتها الأكثر تعبيراً يوم ٢ آب (أغسطس) تقول:

«ينسب إلينا أننا نؤمن بالعنف داخل إطار الحركة الوطنية وفي علاقاتنا مع القوى الوطنية الأخرى. وهذا مجرد تشهير بحت...

«لقد شدّدنا في مقالات معروفة جيداً نشرت منذ زمن طويل على أن «الطريقة هي المحكّ». ولكن يبدو أن هناك نيَّة مبيتة للخلط بين هذا الموقف الصحيح والثابت... وطيش بعض الجماهير البسيطة وغير الحزبية...

«إننا ندين كلياً أي انتهاك يرتكب ضد الأبرياء... أو حتى إيذاء أو تعذيب الخونة... إننا ندين هذه الطرق من حيث المبدأ»[٣٤].

ونشر دفاع الاجتماع الشامل بصيغته الموجزة في ٣ آب (أغسطس)، ثم نشر كاملاً يوم الثالث والعشرين من الشهر نفسه. وأشار هذا الدفاع إلى «الاستحالة العملية» لتعليم الجماهير وتعويدها على العمل السياسي المنظم في ظل الفوضى، وصعوبة ترويض طاقاتها عند انطلاقها، وإلى حزب «وُرّط خطأ» ومتردد في توبيخ هذه الجماهير خشية إحباط حماستها، وإلى الاستمرار في السرّية التنظيمية على الرغم من صفة الانفتاح للنشاط السياسي للحزب الذي

(٢٥) العراق، «مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطابات ابن الشعب المخلص الزعيم عبد الكريم قاسم» ٢ (١٩٥٩)، ص ٤٤ و٤٧.

(٢٦) «اتحاد الشعب» و«البلاد» في ٣٠ تموز (يوليو) و٣ آب (أغسطس) ١٩٥٩، والـ: B.B.C. ME/92/ A/1 of 31 July and ME/ 95/ A/ 1 of 5 August 1959.

(٢٧) لا أقبل بلا مناقشة هنا التفسير الصادر عن الاجتماع الشامل للجنة المركزية المنعقد في منتصف ١٩٥٩. وكان الشيوعيان السابقان شريف الشيخ وداوود الصايغ قد أكدا للمؤلف في شباط (فبراير) ١٩٦٤ أن هذا كان هو المقولة التي قدمت للحزب قبل تموز (يوليو) ١٩٥٩ كتبرير لسكوت القيادة عن تجاوزات الموصل.

(٢٨) القوميون التركمان.

(٢٩) «اتحاد الشعب»، ١٨ تموز (يوليو) ١٩٥٩.

(٣٠) في خطابه يوم ١٩ تموز (يوليو) ١٩٥٩.

(٣١) حول عزيز الشيخ انظر الجدول ٢ - ١.

(٣٢) تصريح عزيز الشيخ، عضو اللجنة المركزية بين ١٩٥٦ و١٩٦٣، أمام المحققين البعثيين في نيسان (أبريل) ١٩٦٣. ملف الشرطة العراقية ق س/٢٦.

(٣٣) المصدر السابق، وتقرير موجز للاجتماع الشامل للجنة المركزية الذي عقد في منتصف تموز (يوليو) ١٩٥٩، ونشر في «اتحاد الشعب» بتاريخ ٣ آب (أغسطس) ١٩٥٩.

(٣٤) «اتحاد الشعب»، ٢ آب (أغسطس) ١٩٥٩.

عرقل القيادة، نتيجة للتكاثر الكبير للخلايا، في مراقبتها عن قرب للقاعدة وسهّل «التطبيق الخاطىء» لسياسة الحزب من قبل «بعض تنظيمات الحزب الأقل خبرة» وارتكاب «التجاوزات» من قبل عناصر غير حزبية «تدّعي كونها شيوعية». واعترف الاجتماع الشامل كذلك بأن الحزب أخطأ في عدم وقوفه بقوة ضد هذه الأحداث في حينها ودعا إلى اتخاذ إجراءات انضباطية مشدّدة ضد كل عضو حزبي يظهر تورطه في سلوك يلام عليه[٣٥].

ولكن بومة مينرفا (إلهة الحكمة) بدأت طيرانها متأخرة.

(٣٥) المصدر السابق، ٣ و٢٣ آب (أغسطس) ١٩٥٩.

الفصل الثاني عشر

الانحسار

وصل الشيوعيون أوج قوّتهم وتجاوزوه قبل انفجار كركوك. وعندما تخلوا في أيار (مايو) ١٩٥٩ بخنوع عن رهانهم على المشاركة في الحكم توقف تدفق الناس عليهم. ومع ذلك، فإن الانحسار الحقيقي للدعم عنهم لم يبدأ إلا بعد حوادث كركوك.

وكان لهذا الانحسار أسباب أخرى غير الأذى الأدبي الخطير الذي ألحقه جنون كركوك بالحزب.

وكان التغير الذي طرأ على مزاج البلد من العوامل المهمة. وما من شعب يستطيع أن يعيش طويلاً على أعصابه. وبعد تشنجات السنة الأولى للثورة بدأ العراقيون يتعطشون إلى الاستراحة. ولم يكن هذا فألاً حسناً للشيوعيين، الذين نموا ونضجوا كأفضل ما يكون في أيام الاضطراب العاصفة.

وكان هنالك عامل آخر لعب دوراً هاماً خلال الانطلاق الأوّلي المفاجىء لبعض الاتحادات والتنظيمات الجماهيرية، ألا وهو طبيعة الكثير من الأشخاص الذين اجتذبهم الحزب إليه في انطلاقته الكبيرة إلى الأمام. وكان هؤلاء من ذوي الميول المتقلبة وسريعة التحول والذين صاروا الآن، ومع انقلاب الموجة، أول من يذم ما كان قد أشاد به قبلاً، أو كانوا من ذوي الآراء الأكثر ثباتاً ولكنهم غير مستعدين للنضال أو التضحية أو تحمل القمع. ومع تغير المناخ صارت الردود على محاولات الحث من قبل منظمي الحزب الأساسيين كثيراً ما تتلخص في: «نحن مشغولون» أو «لدينا عائلات» أو «يمكننا أن نتعايش مع الطرفين».. وما شابه ذلك[١].

وهناك عامل ثالث أسهم في توسيع الهوة الفاصلة بين قاسم والشيوعيين. والواقع أن

(١) حول هذه الردود: حديث أجري مع عضو في الاتحاد العام للطلبة يرغب في عدم ذكر اسمه.

عراقيين كثيرين كانوا قد وقفوا إلى جانب الحزب لا لما يمثله الحزب نفسه، بل لشراكته مع قاسم. وسارع هؤلاء إلى الانسحاب عندما تراخت روابط الحزب معه وبدأ النزاع بينهما.

وكان للضربات التي وجهها قاسم إلى الحزب تأثيرها أيضاً. والواقع أنه اعتقل في الفترة بين ١٩ تموز (يوليو) و١٢ آب (أغسطس) ١٩٥٩ «مئات» من شيوعيّي القاعدة ورفاق دربهم. و«عطّل» فاعلية قوة المقاومة الشعبية، وأغلق فروع اتحاد الشباب الديموقراطي في مدن المحافظات، وهدد بـ «معاقبة» الأشخاص الذين «ينتحلون لأنفسهم» صفة «لجان الدفاع عن الجمهورية»، وختم مكاتب الاتحاد العام لنقابات العمال، وسرّح ما لا يقل عن ١٧٠٠ احتياطي بينهم كلّ الضباط الاحتياط من الدورة الثالثة عشرة التي يحظى الشيوعيون بنفوذ واسع بين صفوف افرادها[٢].

وعلى الرغم من أن قاسم خفف من ضغطه على الشيوعيين في المدن، بالترافق مع إعلانه أنه «لن يسمح بهزيمة القوى الديموقراطية على هذه الأرض»[٣]، فإنه عاد بعد قليل إلى العمل ضدهم في الأرياف. وكان الأمر الأكثر إيذاء هو إلغاؤه في ٦ أيلول (سبتمبر) للقانون رقم ٧٨ تاريخ ٦ أيار (مايو) ١٩٥٩ الذي كان قد عهد عملياً إلى اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لجمعيات الفلاحين، الشيوعية أساساً، بسلطة الترخيص للوحدات المحلية للاتحاد. وبموجب القانون الجديد المذكور، رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٩، انتقلت هذه السلطة إلى حكام المحافظات[٤]. ولا شك في أن كل هذه الاجراءات لعبت دوراً سببياً في ابتعاد الناس عن الشيوعيين.

ولكن على المرء ألا يبالغ في تقييم تراجع التأييد للحزب عند هذه النقطة، إذ إن جماهير واسعة بقيت تؤيد أفكاره. وإلى هذا فقد كان للانحسار تأثير على المنظمات التابعة للحزب أكبر من تأثيره على الحزب نفسه. وكان هذا ناجماً، إلى حدّ ما، عن التماسك الأكبر لأعضاء الحزب. وعلى العموم فإنّ هذا يُفسر، إلى حد معين، بأن هجمة قاسم كانت موجهة إلى التنظيمات المساعدة، أي إلى المخافر الأمامية للحزب وليس إلى قلبه. ولا يقتصر السبب على أن المخافر الأمامية كانت أكثر ظهوراً، بل يعود في بعضه إلى أن قاسماً كان يتصرف برويّة متبعاً سياسته التوازنية الدائمة، فهو لم يسعَ إلى القضاء على الشيوعيين بل إلى مجرد إضعافهم. وفي ضوء هذا يجب فهم تصريحه في ١٣ آب (أغسطس) المذكور آنفاً.

---

(٢) «اتحاد الشعب» في ٢٦ و٣٠ تموز (يوليو) و٣ آب (أغسطس) ١٩٥٩، و«البلاد» و«صوت الأحرار» في ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٥٩. و:
Christian Science Monitor, 24 July 1959; *Iraqi Review*, 23 August 1959; B.B.C. ME/ 88/ A/ 1 of 27 July, ME/ 93/ A/ 4 of 1 August and ME/95/ A/ 1 of 5 August; and World Federation of Democratic Youth, *Iraqi Youth. Their Movement and Tasks*, p. 18.

(٣) العراق، «مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطابات الزعيم»، ٢ (١٩٥٩)، ص ٥٦.

(٤) قارن المادة ٧ من القانون القديم مع المادة ٣ من القانون الجديد: «الوقائع العراقية»، العدد ١٦٦ الصادر في ١٠ أيار (مايو) ١٩٥٩، والعدد ٢٢٥ في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩.

ومن ناحية أخرى، كان تأثير الانحسار على مختلف التنظيمات المساعدة متبايناً. ولم تكن المسألة تتعلق بماهية التنظيمات التي استهدفها قاسم في هجومه فقط، بل كانت هنالك عوامل أخرى فاعلة. وهكذا، فإنه لم يكن باستطاعة الجمعيات المنظمة جغرافياً، مثل «اتحاد الشباب الديموقرطي»، أن تبقى بسهولة على تماسكها كما فعلت التنظيمات المهنية، مثل «نقابة عمال النفط». وكذلك، فإن التنظيمات التي كان أعضاؤها يعتمدون على الحكومة مباشرة في معاشهم، مثل «نقابة عمال البناء»، أثبتت كونها أقل مقاومة للضغط، إلا حيث لعبت مؤثرات أخرى دورها. وأكثر من هذا، فإن التنظيمات التي كان للشيوعيين فيها جذور تاريخية عميقة، مثل «اتحاد الطلاب» و«نقابة عمال السكك الحديد» بقيت قوية الالتصاق بالحزب. وعلى العكس من ذلك فإن الحزب فقد غير قليل من سيطرته على جمعيات الفلاحين التي كان ضعيفاً فيها دوماً. ومن الأمور الهامة الأخرى كانت الدرجة الأعلى من الوعي السياسي، كما في حالة «نقابة المعلمين»، التي كانت تضم أفقر الانتلجنسيا، وبالتالي، فإن جزءاً هاماً من هذه الطبقة كان يعتمد في وسائل عيشه على الدولة، ومع ذلك، فإن هذه النقابة كانت تضم ـ في الوقت نفسه ـ الكثيرين من أصلب مؤيدي الحزب. ولكن ـ هنا أيضاً ـ كان الحزب يجني ثمار جهد متواصل طويل الأمد.

ولم يشعر منظمو الحزب المتمرسون بكثير من هذه الأمور إلاّ بالحدس، أو بشكل عام، أو ـ بوضوح أكبر ـ في وقت لاحق. وكان طبيعياً ألاّ يغرب عن هؤلاء أن حزبهم يعاني تراجعاً، ولكنهم عجزوا عن تقييم مدى هذا التراجع بدقة. وأحد الأسباب هو أن فترة الانحسار (تموز/ يوليو ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩) اقترنت، في ما يخص الطلبة والمعلمين، بالعطلة الصيفية. والسبب الآخر هو أن الفترة جاءت في مرحلة «التراجع المنظم» للحزب[٥]، وبالتالي لم تكن هناك أية فرصة متاحة لاختبار قوة الولاءات القديمة أو الحديثة من خلال العمل[٦].

ولكن الأمر لم يخلُ من مؤشرات ذات دلالة. فمنذ النصف الثاني من تموز (يوليو) أفيد أن صحيفة «الفجر الجديد» المعادية للشيوعية قد تفوّقت بمبيعاتها على صحيفة الحزب «اتحاد الشعب»[٧]. وأكثر من هذا، انتصر القوميون في ٢٨ آب (أغسطس) في انتخابات نقابة المحامين وسيطروا عليها. وحصل مرشحهم عبد الرزاق شبيب على ٤٥٦ صوتاً بينما حصل الشيوعي عزيز شريف على ٢٦٧ صوتاً وحصل الوطني الديموقراطي حسن زكريا على ١٦٥ صوتاً. ولكنه كان لهذه الانتخابات خصوصيتها، فكثير من المحامين الشيوعيين أو الميالين إلى الشيوعية كانوا قد تولوا وظائف حكومية في أيام موجة المدّ فتم استثناؤهم ـ بموجب حكم صادر عن المحكمة العراقية العليا ـ من عضوية النقابة على أساس أنهم توقفوا عن الممارسة

---

(٥) انظر ص ٢٣٩.

(٦) أحاديث مع عضو في لجنة بغداد المحلية للحزب الشيوعي وعضو في اتحاد الطلبة لا يرغبان في ذكر اسميهما.

(٧) *The New York Times*, 19 July 1959.

الفعلية للمحاماة[٨]. وباستثناء التنافس الذي جرى في ٧ أيلول (سبتمبر) للسيطرة على نقابة الصحافيين، والذي أسفر، نظراً للهيمنة التي لم تهتزّ للشيوعيين على وسائل النشر - عن انتخاب رئيس هو محمد مهدي الجواهري، الشاعر ورئيس تحرير «الأيام» الميالة إلى الشيوعيين، فإنه لم يكن لدى الشيوعيين مؤشرات ملموسة أخرى يقيسون بها مدى خسائرهم، خصوصاً وأن محاولة البعثيين لاغتيال قاسم بعد ذلك بشهر واحد أوقفت فجأة عملية الانحسار في حظوظ الحزب.

على العموم، وقبل الانتقال إلى الفصل الجديد الذي فتح الآن من تاريخ الشيوعيين، لا بد من إلقاء نظرة سريعة على المظاهر الأكثر بروزاً لفترة الانحسار، ألا وهي الارتداد العلني للحزب في آب (أغسطس) ١٩٥٩.

(٨) هلال ناجي (عضو في حزب البعث)، «أضواء على نظام عبد الكريم قاسم» (القاهرة، ١٩٦٢)، ص ٣٠. و«اتحاد الشعب»، ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩. و:
New York Times, 7 October 1959.

الفصل الثالث عشر

«جَلْدُ الذات»

في أوج أزمته، وأثناء تلقيّه الضربة تلو الأخرى، اختار الحزب بشكل غير متوقع، وفي كلمات تقرير شيوعي سرّي لاحق[١]، طريق «جلد ذاته» أمام البلد بأسره.

وظهرت صحيفة «اتحاد الشعب» صباح ٣ آب (أغسطس) بما يفهم أنه جوهر «تقرير مفصّل» قيد التحضير من قبل «لجنة خاصة» وسيتضمن «أفكار وقرارات» الاجتماع الشامل للجنة المركزية الذي قيل إنه عقد في منتصف تموز (يوليو). وجرى نشر التقرير في النهاية يوم ٢٣ آب (أغسطس)[٢].

وكما لاحظنا سابقاً فقد أدان التقرير «تجاوزات» كركوك وغيرها ووجد، فوق ذلك، خللاً في كل مظهر تقريباً من مظاهر حياة الحزب وسلوكه. وأشار التقرير إلى «التناقض» بين نمو الحزب عدداً وتراجعه نوعاً، وإلى تناقص قدرة منظمات الحزب على التمسك بأفكار الحزب وسياسته والبقاء مخلصة لها، وضعف «دورها الموجّه» بين الجماهير، وإلى تطور «النمط البيروقراطي» في مختلف المستويات الحزبية، واتخاذ القرارات ذات الوزن إمّا «فردياً» أو بعد استشارة «بعض رفاق المكتب السياسي» وحسب، الأمر الذي يشكل خرقاً لـ «حقوق اللجنة

(١) في القرار الذي تبنته اللجنة المركزية في اجتماع عقد في تموز (يوليو) ١٩٦٠ رأت هذه اللجنة أن الحزب لم يرتكب في السنة الأولى للثورة أكثر من أخطاء «بسيطة وتكتيكية»، ولكنها قررت في الوقت نفسه عدم نشر هذا التقييم، لتجنب «جلد آخر» للذات، في التعميم الشيوعي الداخلي للعام ١٩٦٧ المعنون «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في فترة تموز ١٩٥٨ - نيسان ١٩٦٥»، ص ٩.

(٢) من أجل النص «المختصر» أنظر: «اتحاد الشعب» في ٣ آب (أغسطس) و:
Iraqi Review, 6 August 1959.
ومن أجل النص الكامل أنظر: «اتحاد الشعب» في ٢٣ آب (أغسطس) و:
Iraqi Review, 6 September 1959.
ومن أجل ترجمة إلى الفرنسية للنص بكامله انظر:
Orient (Paris), No. 11, 3e trimestre 1959, pp. 175 - 221.

المركزية» و«مبدأ القيادة الجماعية». وربط التقرير حالات الفشل التنظيمية هذه سبباً بحالات الفشل السياسية. وقال التقرير إن الحزب «أخذ بنشوة الانتصار» فبالغ في تقييم نفسه واستهان بدور الحكومة و«القوى الوطنية الأخرى» وقدراتها في «النضال من أجل الحفاظ على الجمهورية»، واستخف بأهمية التعاون مع الوطنيين الديموقراطيين والأكراد الديموقراطيين في الدفاع عن «الحقوق الديموقراطية» التي كسبها «الشعب»، وراهن على المشاركة في مسؤولية السلطة من دون معرفة بحقائق الوضع، وتبنّى ـ في ما يتعلق بقرار الوطنيين الديموقراطيين وقف نشاطاتهم ـ موقفاً «فجاً» و«فئوياً» وأطلق «جبهة الاتحاد الوطني» بصيغة بنيوية غير ملائمة عمّقت الخلافات مع النظام وأفسدت امكانات التعاون بين «كل القوى الوطنية». وأضاف التقرير ـ عموماً ـ أنه كان لا بد من توجيه الدعوة إلى تشكيل الجبهة، وأنه ـ في مواجهة تجميد الحزب الوطني الديموقراطي لنفسه ـ كان على الشيوعيين أن يفتتحوا نشاطاً ايديولوجياً وسياسياً «دفاعاً عن المسار الديموقراطي للجمهورية»، وأن الوطنيين الديموقراطيين اتخذوا «موقفاً متشدداً» تجاه «كل اقتراح» لتوحيد الجهود، وأن «وحدة القوى الوطنية» لم تكن تعتمد على سياسة الشيوعيين «فحسب». ولكن هذه الأسباب المخففة لم تقلل من قوة رقابة الحزب الذاتية.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن العرض المختصر لوجهات نظر الاجتماع الشامل للجنة المركزية الذي نشر في ٣ آب (أغسطس) لم يكن اختصاراً للتقرير الكامل الذي نشر يوم ٢٣. وإذا كان صحيحاً أنه تم التعبير عن الأفكار نفسها أساساً في الحالتين فقد كان هنالك شيء من التباين في اللغة واللهجة بين الحين والآخر. وإلى هذا، فقد كان هنالك اختلاف هام يتعلق بموقف اللجنة المركزية من رهان الحزب في نيسان (أبريل) على الوصول إلى موقع في الحكومة، الذي صُوِّر بشكل مختلف في النصين. وجاء في النص الذي نشر في ٣ آب (أغسطس) أنه. . . «نظراً للحاجة إلى تحالف أصلب مع السلطة الحاكمة والقوى الوطنية على المستوى الرسمي ولتقوية سلطة الحكومة ومسارها الديموقراطي. . .

«كان طلب الحزب المشاركة في السلطة ـ بهذا المعنى ـ صحيحاً. . . ولكن الفشل في حساب النتائج والطريقة الخاطئة التي طرح بها الشعار على الجماهير ونشره في تظاهرة الأول من أيار (مايو) وفي الاجتماعات الرسمية وبين أفراد الجيش. . . أدى إلى إفساد علاقات الحزب مع الحكومة الوطنية».

ومن ناحية أخرى، بينما أبرز النص المنشور في ٢٣ آب (أغسطس) أن الاجتماع الشامل للجنة المركزية شدد على مشاركة «الممثلين السياسيين لكل الطبقات الوطنية» في حكومة ائتلافية كـ«وسيلة لسلطة أكثر ملاءمة لمرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية»، فإنه اعترف، وبالنَّفَس ذاته، أن. . .

«رهاننا أثبت كونه خاطئاً من الناحية العملية، إذ تقرر من دون أن يؤخذ في الاعتبار الوضع الفعلي والعلاقات بين القوى في البلاد واعتماد الثورة في تطورها على الأوضاع العربية والدولية».

وتعطي هاتان الصورتان المختلفتان فكرة عن التوترات التي سادت الاجتماع الشامل و«لجنته الخاصة». والواقع أنه لم يتم تبني التقرير من دون معارضة قوية أبداها الأعضاء الأكثر تصلباً في اللجنة المركزية وعلى رأسهم سكرتير الحزب حسين الرضي. وهناك في أدبيات الحزب الداخلية اللاحقة أصداء تعكس النقاش الحامي الذي دار بين هؤلاء والجناح الآخر الذي يقوده عامر عبد الله، والذي استمر حتى ذلك اليوم يعرف بكونه «يمين» الحزب. وكان رأي «اليمين» يقول بأن «بعض الرفاق أفسدوا كل شيء بعدم إظهارهم أية براعة في محادثاتهم مع قاسم وباستفزازه في الواقع»، وأنه كان يمكن ترتيب أمر مشاركة الحزب في الحكم مع قاسم بشكل خاص، وأن طرح الموضوع في الشارع كان «تهوراً» و«طيشاً»، وأن الذكاء هو «أكل العنب» لا «قتل الناطور»، وأن الحزب «بدلاً من الكفاح بثبات وهدوء لتقوية المواقع المكتسبة فعلاً. . . والاستمرار تدريجياً وبهدوء في تحقيق انتصارات صغيرة، وحتى صغيرة جداً، متوالية» «أثار ضجة كبرى» في كل الأوساط، وحتى في الجيش، وقام «باستعراضات غير مبررة مثل ظهور الرفيق عمار [الاسم الحزبي المستعار لحسين الرضي] في المعسكرات والاحتفالات العسكرية» مكرراً، بلا موجب، أقوالاً مثل «نحن الحزب الأقوى على الأرض» أو «أوسع الجماهير تقف إلى جانبنا»، ولجأ الحزب في عمله السياسي اليومي إلى طرق «يسارية» بحتة مما أوهم «أناساً كثيرين، وحتى داخل حزبنا نفسه، أننا نهدف إلى الاستيلاء السريع على السلطة»[3]. وقال «اليسار» في رده إن «أقصى» ما كان الحزب يطمح إليه في رفعه شعار الحصة في الحكومة كان مشاركة «بعض الشيوعيين البارزين» في مجلس وزراء أفضل بقليل من «دمية» في يد قاسم، وإن الشعار تألف من جزئين، يقول أولهما: «عاش الزعيم عبد الكريم». واستغرب «اليسار» أين يكمن عنصر «المغامرة» في طريقة التصرف هذه، وأضاف قائلاً إن «يمين» الحزب تخيّل أنه يمكن ترتيب الأمور بـ«البراعة» و«خلف الكواليس» وفسّر «التطورات السياسية والاجتماعية ذات الوزن الكبير» من خلال «طباع قاسم ونزواته» واستخدام أو عدم استخدام «سحر الدبلوماسية» معه. وعلى العكس من نظرة «اليمين» فإن قاسم لم يكن «من ضباط عشيرة بلا روابط مع الملكية الخاصة وبلا ايديولوجيا سياسية متكاملة». فالعقلية التي قاد بها سياسة البلد، و«مخاوفه منذ اللحظة الأولى من توسع نفوذ الحزب الشيوعي وثوران الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين» و«رفقه» بالرجعية السياسية وابقاؤه على الآلة القديمة للدولة حتى عندما كان الحزب «ينهج مسار التحالف الأصلب معه. . . ويلعب الدور الأساسي في خلق الأوهام حول شخصه». . . هذا كله أظهر ـ بلا شك ـ أنه كان «منذ البداية الأولى ممثلاً واعياً للبورجوازية الوطنية». و«اجتهاده» في المحافظة على سجلات العهد الملكي الخاصة بنشاطات الحزب و«بذله كل الجهد» لإبعاد الشيوعيين عن شغل أي منصب في وزارة الداخلية أو قيادة الشرطة أو الإدارة المحلية ينبىء أكثر من اللازم بما كان يضمر للحزب»[4].

(٣) وارد في تعميم الحزب الشيوعي الداخلي للعام ١٩٦٧ المعنون «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في الفترة تموز ١٩٥٨ ـ نيسان ١٩٦٥»، ص ٧ ـ ٨ و١٣ ـ ١٤.

(٤) المصدر السابق، ص ٦ ـ ٩ و١٣ ـ ١٤.

كل هذا سطِّر في تاريخ لاحق، ولكنه يعكس مزاج الطرفين في الاجتماع الشامل للجنة المركزية الذي عقد في منتصف العام ١٩٥٩. طبعاً، في هذا الاجتماع كانت لـ «اليمين»، الذي ما زال يؤمن بـ «نوايا قاسم الطيبة» ويقول بأن أفضل آمال الشيوعيين إنما تكمن في انبعاث مرتجى لحياة حزبية متحررة من القيود، اليد العليا. وعبّرت الأكثرية بقوة عن تأييدها للتعاون مع قاسم. وبدا شن الحرب الشاملة ضد نظامه بديلاً مقيتاً إلى حد يفوق التصور. وإن رفض الاجتماع الشامل المعالجات الوسط فإنه يصر على الحاجة إلى تجنب قول أو فعل أي شيء يمكنه أن يوتر علاقات الحزب بقاسم. ولتحقيق هذا الهدف، اتخذ الاجتماع اجراءات لـ «تجميد» النشاط الشيوعي في الجيش[٥]، كما أنه أوضح للقاعدة أن الحزب بدأ دخول مرحلة «التراجع المنظم»[٦]. في الوقت نفسه، كانت سلطة حسين الرضي قد أخذت بالتبخر إذ استعيض عن سكرتيرية الرجل الواحد بسكرتاريا مؤلفة من أربعة أشخاص. وأصبح الرضي سكرتيراً أولاً، وعين بهاء الدين نوري، الذي قاد الحزب بين سنتي ١٩٤٩ و١٩٥٣، وهادي هاشم الأدهمي، وهو عربي سني من الأعظمية وشيوعي محترف مذ كان طالباً، ومحمد حسين أبو العيس، وهو محام عربي شيعي من الكاظمية (راجع الجدول ٧ ـ ٦) معاونين له. وكانوا ثلاثتهم ينتمون إلى الجناح «اليميني» في المكتب السياسي[٧].

وشكّل «جلد الحزب نفسه» وانتصار الاتجاه «اليميني» على أعلى المستويات بداية الطلاق النفسي بين جزء آخذ في الاتساع من القاعدة والمستويات الوسطى المتصلبة من الحزب وقيادة الحزب ـ أو، بدقة أكبر، أكثرية القيادة ـ وهو نزاع كان له أن يزداد حدّة بمرور الزمن، وقد نبع من شعور المستويات الأدنى بأن الحزب أذلّ نفسه دونما حاجة إلى ذلك، وأن ما حدث أبعد ما يكون عن تجنيب الحزب مزيداً من الضربات التي توجّهها الحكومة إليه، ولا يفيد ـ في الوقت نفسه ـ إلا في دعوة الحكم إلى تقديم مزيد من القمح لطاحون الرجعية[٨].

ولم تفد ندامة الحزب مثقال ذرة مع «الأحزاب الوطنية الأخرى» ـ الوطنيون الديموقراطيون والأكراد الديموقراطيون ـ ليس في الوقت الراهن على الأقل. ولكنها وجدت ترحيباً عند قاسم وجعلته يخفف في هذه المرحلة من ضغطه على الحزب. ويبدو أن انبطاح الحزب أمامه قد دغدغ شعوره بالأهمية.

وماذا عن رد فعل الجمهور؟ بالطبع، ليس هناك جمهور واحد في العراق بل جماهير

---

(٥) المصدر السابق، ص ١٦ و٢٤. وأيضاً: تصريح الرئيس الشيوعي إحسان مهدي البياتي أمام المحققين البعثيين عام ١٩٦٣، ملف الشرطة العراقية رقم ق س / ١١٩.

(٦) «مناضل الحزب» (نشرة شيوعية داخلية)، تموز (يوليو) ١٩٥٩.

(٧) تصريحات عزيز الشيخ وشريف الشيخ، عضوي اللجنة المركزية، عام ١٩٦٣، ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٢٦. وحديث مع شريف الشيخ في سجن بغداد المركزي في ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٤.

(٨) حديث مع عضو في لجنة بغداد المحلية للحزب الشيوعي يرغب في عدم ذكر اسمه.

متعددة يستجيب كل منها لتأثيرات مختلفة. ولكن، ماذا عن الجمهور المندفع نحو الشيوعيين؟ هل رأى في تقرير الاجتماع الشامل شيئاً غير الخنوع؟ هل رأى فيه مثلاً دليلاً على الحيوية السياسية أو حتى شجاعة أدبية؟ كان التقرير قد أتى أيضاً على ذكر هذه المظاهر، ولكنها لم تكن هي المظاهر التي فهمها الجمهور. ولم يقل التقرير إلا أن الحزب كان ينفّذ تراجعاً شاملاً، وما من جمهور في البلد يبدي إعجابه بقوة هي قيد التراجع أو يهتم بالارتباط بها.

الفصل الرابع عشر

الإبلال

في خريف ١٩٥٩ اكتسحت الحزب موجة انبعاث. وعاد تأييده يتسع بعد أن كان قد أخذ يضيق. وعادت راياته ولافتاته إلى الظهور. وشمخ منظّموه من جديد، وانتعشت جماهيره.

ولم تنبع هذه الطاقة الجديدة من أية مبادرة للشيوعيين أنفسهم بل من المحاولة المفاجئة لمعارضيهم الرئيسيين لقلب الوضع السياسي.

ففي حوالى الساعة ٧:٣٠ من مساء ٧ تشرين الأول (أكتوبر) قطعت إذاعة بغداد بثّ برامجها وأعلنت أنه قبل ساعة واحدة، وبينما كان قاسم يقود سيارته في شارع الرشيد أطلقت «يد آثمة» النار عليها وأصابته بجروح «طفيفة جداً» في الكتف والذراع.

وكانت «اليد الآثمة» هي حزب البعث، الذي كان اغتيال قاسم يعني، في رأيه ووضعه، حل المعضلة، إذ إنه كان يفتقر إلى أية وسيلة أخرى للقيام بعمل حاسم ضده.

وكانت هذه الفكرة موجودة في أذهان قادة الحزب منذ ما قبل أحداث الموصل[1]، وأصبحت همهم الوحيد بعد تلك العملية سيئة الطالع. وبدأ هؤلاء منذ منتصف نيسان (أبريل) وما بعد في التحضير جدياً لتوفير الوسائل التي كانوا يأملون أن تمكنهم من النجاح. وتم شراء الأسلحة، بما فيها الرشيشات، من «المهربين وبعض العناصر القومية والحليفة الصديقة». وتم تدريب المتطوعين في «مكان ناءٍ وسط الصحراء يمتد إلى ما بعد المسيِّب». وجرى الاتصال بحركة القوميين العرب وإطلاعها على الخطة، كما أعلم بها صدِّيق شنشل من حزب الاستقلال القديم، الذي وعد بدعم العملية بالمال. وفي مطلع حزيران (يونيو) كان كل شيء قد أصبح جاهزاً ولكن البعثيين كفّوا يدهم بدلاً من توجيه الضربة المأمولة،

---

(١) انظر ص ١٨٥ و١٨٦.

لأنهم فهموا فجأة أنهم بالقضاء الآن على قاسم سيقضون على أنفسهم لأنهم سيمكّنون الشيوعيين، الذين ما زالوا في مرتبة عالية من النفوذ، من تحقيق مأربهم النهائي بخطوة واحدة. وأكثر من هذا، فإنّ قاسم جعل «أوساطاً سياسية معينة» تفهم أنه سيوجه ضربات «تسوية» إلى الشيوعيين. ولهذا فقد وضعت الخطة على الرف ولم تبعث من جديد إلا بعد تصريح قاسم في ١٣ آب (أغسطس) الذي أوضح فيه أنه لن يسمح بدحر «القوى الديموقراطية»[٢]. وكان إعدام الزعيم الركن ناظم الطبقجلي والعقيد رفعت الحاج سرّي وأحد عشر ضابطاً آخرين لدورهم في ثورة الموصل، يوم ٢٠ أيلول (سبتمبر)، أسوأ من مذبحة سماوية، على حدّ تعبير تاليران واستعارة منه، وكان خطأً سياسياً كبيراً. وشدّت المظاهرات المعادية لقاسم، التي أطلقتها عملية الإعدام في الأحياء القومية، من عزيمة حزب البعث لتنفيذ هدفه. في هذه الأثناء، اجتذبت عناصر أخرى إلى المؤامرة، وعبر عدد من الضباط الأحرار، ومن خلال الرئيس أول الركن البعثي صالح مهدي عماش، عن استعدادهم لإبقاء الشيوعيين تحت المراقبة ووضعوا أنفسهم في موقع من يتسلم دفة القيادة في حالة موت قاسم. وتعهد الفريق الركن نجيب الربيعي، رئيس مجلس السيادة الذي تم اكتسابه، بأن يعود إلى ارتداء بزّته العسكرية وأن يسهم في السيطرة على الوضع إذا ما تم ذلك. وحدد موعد محاولة الاغتيال في ٣ تشرين الأول (أكتوبر). وكان للنار أن تطلق من المدافع الرشاشة على سيارة قاسم عند رأس القرية، النقطة الأضيق في شارع الرشيد التي تزدحم فيها حركة المرور والناس، وحيث تكثر الأزقّة، وهذا ما يسهّل هرب المهاجمين. ولكن قاسم اختار طريقاً آخر للانتقال من منزله في العلوية إلى مكتبه في وزارة الدفاع ذلك اليوم. وكان للعملية أن تؤجل أكثر من مرة ولم تنفذ إلا في السابع من الشهر نفسه[٣].

ولم يجرِ شيء بحسب ما كان يتمناه حزب البعث. ولم يصب قاسم إلا بجروح، وإن كانت هذه أسوأ مما ذكرته إذاعة بغداد في البداية. واضطرب متآمرو الضباط الأحرار وتفرقوا في اتجاهات مختلفة. وأثبت رئيس الأركان أحمد صالح العبدي، الذي رفض التعاون معهم بأي شكل كان، كونه عقبة كبرى. وربما كان لحذره علاقة بحدث لم يذكر تفاصيله إلا في العام ١٩٦٣، إذ قال إن «ضباطاً شيوعيين كثيرين» كانوا قد سيطروا عملياً في تلك الساعة الحرجة على وزارة الدفاع[٤]. وكان للمظاهرات الشعبية التي تفجرت خلال دقائق من إطلاق النار بعض التأثير أيضاً. ونزل أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي إلى الشوارع لتهدئة الجموع وأقنعوها بالتفرق والالتزام بمنع التجول الذي فرضه العبدي[٥]. وأكثر من هذا، واستناداً إلى تعميم شيوعي داخلي، فإنه . . .

(٢) حول هذا التصريح انظر ص ٢٣٤ و٢٣٥.

(٣) فؤاد الركابي (سكرتير حزب البعث)، «الحل الأوحد»، ص ٣٠ - ٣٧. والعراق، وزارة الدفاع، «محاكمات»، ٢٠، ص ٧٨٥٤ - ٧٨٥٧.

(٤) انظر مقال ميشيل أبو جودة في «النهار» (بيروت)، ١٩ شباط (فبراير) ١٩٦٣.

(٥) تعميم شيوعي داخلي صادر عام ١٩٦٧ ومعنون «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في الفترة تموز ١٩٥٨ - نيسان ١٩٦٥»، ص ١١.

«على الرغم من . . . تجميد تنظيمنا في الجيش . . . وعدم وجود تعليمات حزبية واضحة ومحددة، ومع أن حادث رأس القرية فاجأ الحزب تماماً فإن جماهير الجنود طردت، وبمبادرة منها، الضباط المشبوهين والرجعيين واستولت عفوياً على المعسكرات»[٦].

وإذا كان هذا صحيحاً فربما كان هو العامل الحاسم الذي أدى إلى الانهيار السريع للمؤامرة.

وكانت إحدى النتائج الجانبية للاعتداء على حياة قاسم هي وضع القيادة الشيوعية لـ «خطة طوارىء» عممت على كل أجهزة الحزب وشكّلت رداً على السؤال: «ماذا تفعل، أيها الرفيق، إذا سمعت من الإذاعة بياناً للانقلابيين؟»[٧]. وأعدت توجيهات للخلايا، المدنية منها والعسكرية، التي ما كان لها أن تنتظر أن تأتيها الأوامر «من فوق»، بل أن تنطلق «فوراً» إلى العمل.

وقدم أحد أعضاء القسم العسكري للحزب في ٢٠ شباط (فبراير) الرواية التالية عن أصل الخطة وجوهرها:

«بعد محاولة اغتيال قاسم ودراسة الحزب الشيوعي للوضع، ظهر الرأي القائل بأن هيكلية قاسم ضعيفة ولا يمكنها أن تُبْقي عيناً ساهرة تراقب الأعداء. ولهذا، فقد وجه المكتب السياسي أوامره الشفهية لقسمه العسكري بضرورة تقييم نفسه والتساؤل: «ماذا نستطيع أن نفعل في حال وجود مؤامرة ضد النظام؟». ونتيجة للدراسة السرية والصبورة التالية للوضع صيغ ما سُمّي بـ «خطة الطوارىء»، التي تنص في جوهرها على التالي:

«إذا ما جرح قاسم يجب على كل القوى أن تكون جاهزة لتلقّي التعليمات منه، والجاهزية تعني اعتقال بعض الضباط والجنود «الرجعيين» والتهليل لقاسم بقصد تجميع كل المؤيدين، مع الحذر من استعمال اسم الحزب الشيوعي أو أية شعارات قد تزعج العناصر المؤيدة لقاسم وغير المؤيدة للشيوعيين.

«أما إذا ما قتل قاسم فإنّ الحزب سيعتبر أن النظام انتهى ولن يضع ثقته حتى في العبدي [رئيس الأركان والحاكم العسكري العام]. وفي هذه الحالة يجب أن يكون أعضاء الحزب على استعداد لمهاجمة الترسانات واعتقال كل من يقاوم، أو حتى قتله . . .

«وكانت هنالك نية لتوسيع الخطة وتعيين قيادة شيوعية داخل كل فوج وقطاع، ولكن الترتيبات الخاصة بذلك لم تستكمل حتى الآن»[٨].

(٦) المصدر السابق، ص ٢٤.

(٧) المصدر السابق، ص ١٩ - ٢٠.

(٨) تصريح سعد يحيى، أمام المحققين البعثيين في ملفي الشرطة العراقية رقم ق س/٢ وق س/ ١٠. وقد اقتبست أجزاء من هذا التصريح، وإن ليس بأمانة تامة، في كتاب المديرية العامة للأمن «الحركة الشيوعية في العراق» (بغداد، ١٩٦٣)، ٢، ص ٨.

وكانت الخطة بأسرها تعتمد على مقدمة أساسية ترى بأن الموضوع كله سيتقرر في بغداد و«خصوصاً في المعسكرات»، وأن «الجماهير» لن تلعب إلا «دوراً مساندا» فقط[9].

ومن الواضح أن المبادرة ـ والاستفادة من المفاجأة بـالتالي ـ قد تركت لخصوم الحزب. وأكثر من هذا، فربما جرى تقدير الوزن القتالي للقسم العسكري بأكبر مما هو فعلاً. وكذلك، فقد كان افتراض استمرار الجاهزية المعنوية والمادية لقوى الحزب إلى الأبد افتراضاً كان للأحداث أن تثبت كونه غير مبرَّر.

وكانت إحدى النتائج الأخرى لمحاولة الاعتداء على حياة قاسم هي انكفاء انتهاكات كركوك عن الذاكرة العامة. وترافق هذا بتحول للمزاج الجماهيري باتجاه الحزب وتجدد قوته. ووجدت هذه التغيرات انعكاسها الحي في انتخابات عديدة أجريت في شتاء ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠. ففي ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) نجح في انتخابات اتحاد الطلبة، التي اشترك فيها ١٣٠٠٠ طالب جامعي و ٥٠٠٠٠ طالب إعدادي، ١١٨ شيوعياً و ٤ وطنيين ديموقراطيين فقط و٣٢ قومياً من الجامعيين، و١٩٤ شيوعياً و٧٣ قومياً من المدارس الإعدادية[10]. وكذلك، في ١١ كانون الأول (ديسمبر) حصل الشيوعيون ورفاق دربهم على ٣٨١ صوتاً من أصل ٥٦٠ في انتخابات جمعية الاقتصاديين[11]. وأيضاً: في ١١ شباط (فبراير) انتخب الاتحاد العام لنقابات العمال، الذي استعاد قانونيته في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)[12]، مجلساً مركزياً مؤلفاً من عشرة أعضاء، كلهم شيوعيون[13]. وأخيراً، وفي ١٣ شباط (فبراير)، حصلت الجبهة المهنية المتحدة التي يقودها الشيوعيون على ٤٥٣ مقعداً من أصل ٥٠٠ في المجلس العام لنقابة المعلمين العراقية في انتخابات اشترك فيها أكثر من ٢٠٠٠٠ معلم[14].

ولكن الحزب لم يقرع الطبول والصنوج، فقد أصبح طموحه الآن يقتصر على احراز «انتصارات مستمرة صغيرة، وحتى صغيرة جداً»، وبكل هدوء ممكن. وكذلك فإنه خرج عن طريقه لكي يبرز وجهه المعتدل. وأصبحت سياسته تجاه قاسم تسوَوِيّة بلا تحفظ، أمّا تجاه الوطنيين الديموقراطيين والأكراد الديموقراطيين فهي سياسة رصّ الصفوف، بل إن الحزب مدّ يده أيضاً إلى «القوميين المخلصين» الذين قال إن «لهم الحق في نشر أفكارهم والتنافس مع القوى الوطنية الأخرى بسلام وبالوسائل السياسية التي ينص عليها القانون»، ولكنه دعاهم إلى «عزل أنفسهم» عن «الجبهة القومية الخائنة» التي تآمرت ضد قاسم[15]. وكان الاعتدال

(٩) تعميم شيوعي داخلي صادر عام ١٩٦٧ ومعنون «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في الفترة تموز ١٩٥٨ ـ نيسان ١٩٦٥»، ص ٢٤.

(١٠) «اتحاد الشعب»، ٢٧ و٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩.

(١١) المصدر السابق، ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩.

(١٢) المصدر السابق، ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩.

(١٣) «الأخبار»، ١٣ شباط (فبراير) ١٩٦٠.

(١٤) «الزمان»، ١٤ شباط (فبراير) ١٩٦٠ و *Iraqi Review*, 24 February 1960.

(١٥) «اتحاد الشعب»، ١١ و١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩.

كذلك هو اللهجة الرئيسية التي سيطرت على المسيرة العملاقة التي نظمها الحزب يوم ٤ كانون الأول (ديسمبر) بمناسبة خروج قاسم من المستشفى، حيث سار المتظاهرون في ظل شعارات تقول: «يداً بيد مع الحكومة الوطنية للحفاظ على النظام» و«قمح أكثر لشعبكم أيها الفلاحون الشجعان» و«مزيد من الانتاج أيها العمال الباسلون» و«عاش تضامن الشعب والجيش والحكومة في ظل قيادة عبد الكريم قاسم»[16]. وعندما نظم الوطنيون الديموقراطيون مظاهرة منافسة من الفلاحين يوم ١٨ كانون الأول (ديسمبر) اهتم الحزب بألّا يتدخل، ولكنه تساءل بلين إن كان «استعراض القوة الخاص» هذا يسهم في «وحدة الفلاحين والصفوف الوطنية»[17].

وعلى العموم، فإن انبعاث الشيوعيين، وربما ما قيل عمّا حدث في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) عن احتلال الضباط الشيوعيين وزارة الدفاع واستيلاء الجنود على المعسكرات، جعل قاسم ميالاً الآن للتحرك ضد الحزب بجدية أكبر.

(١٦) المصدر السابق، ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) و٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩.

(١٧) المصدر السابق، ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩.

الفصل الخامس عشر

الحزب الزائف

في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠، وفي ما بدا أنه تنفيذ للوعد الذي قطعه على نفسه في الذكرى السنوية الأولى للثورة، أصدر قاسم «قانون الجمعيات» الذي سمح رسمياً بالعودة إلى الحياة الحزبية في العراق[١].

وفي التاسع من الشهر نفسه قدم عضو المكتب السياسي زكي خيري، نيابة عن خمسة عشر «عضواً مؤسساً»[٢]، المذكرة التي نص عليها القانون الجديد مُعْلِماً وزير الداخلية بـ . . .

«رغبتنا في تشكيل حزب سياسي يحمل اسم «الحزب الشيوعي العراقي». . . ويهدف إلى دعم استقلال البلد ووحدته وتعزيز النظام الجمهوري وتأييد الحكم الديموقراطي، وتنفيذ هذه الأهداف بالوسائل السلمية الديموقراطية وبما يتفق مع نصوص الدستور والقوانين السارية»[٣].

وقد أرفقت المذكرة بالدستور الوطني للحزب ونظامه الداخلي. وكان الدستور الوطني ـ وهي تسمية التصقت ببرنامج الحزب منذ أيام فهد ـ يحمل، مثله مثل كل ما صدر عن الحزب في هذه الفترة، سمة الكبح المدروس. وهو يستبعد صراحة «الأهداف الاشتراكية»

---

(١) القانون رقم ١ للعام ١٩٦٠، «الوقائع العراقية»، العدد ٢٨٣ في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠.

(٢) كان بين «الأعضاء المؤسسين «ثمانية من أعضاء اللجنة المركزية هم: زكي خيري وحسين الرضي وعزيز الشيخ وعبد الرحمن شريف وعامر عبد الله وعبد القادر اسماعيل وكريم أحمد الداوود ومحمد حسين أبو العيس (انظر الجدول ٧ ـ ٦). وكان «الأعضاء المؤسسون» الآخرون هم العمال توفيق أحمد محمد والياس كوهاري وعبد الأمير عباس العابد، والفلاحين كاظم الجاسم وأحمد ملاّ قادر، والطبيبين الدكتور خليل جميل جواد والدكتور حسين الوردي.

(٣) من أجل نص المذكرة ودستور وأنظمة الحزب المرفقة بها انظر: «اتحاد الشعب»، ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠، و *Iraqi Review*, 18 and 25 January 1960.

عن مجال رؤيته المباشر ويشدد على الحاجة في «المرحلة التاريخية الراهنة» إلى «احترام الملكية الخاصة» و«تشجيع» و«توجيه» رأس المال الوطني الخاص، ويرى في تعاون «كل القوى السياسية الوطنية» في إطار جبهة وطنية موحدة «ضرورة تاريخية»[٤]. ولم يطلب الدستور للعمال إلاّ «مستوى معيشياً ملائماً» ودعم الحقوق النقابية وتأميناً أصلب ضد البطالة والمرض والشيخوخة[٥]. وطالب للفلاحين، وكل منهم، بالتحرر من «ظلم الاقطاعية» وبـ «حصة من الأرض القابلة للزراعة» من خلال استصلاح أراضي الدولة وخفض الحد الأقصى للملكية الزراعية في ما يتعلق بالأراضي ذات الإنتاج العالي[٦]. أما في ما يتعلق بشركات النفط فقد اكتفى الدستور بالدعوة إلى زيادة الحصة العراقية من أرباح النفط واقتصار امتيازات الشركات على «حدود الآبار المستثمرة حالياً» وتحديد الدفعات المستحقة للعراق على أساس أسعار السوق العالمية «وليس على أساس سعر ثابت تحدّده الاحتكارات النفطية الكبرى في البحر الأبيض المتوسط»[٧]. ونظراً للاعتقاد واسع الانتشار، على أعلى المستويات كما في القاعدة، بأن أية انتخابات وطنية تجري ستعطي الحزب أغلبية، إن لم يكن الأكثرية، فقد كان للدستور أن يبرز بشكل خاص أهمية تمكين الشعب من تأكيد إرادته، بما في ذلك انتخاب حقيقي لجمعية وطنية (مجلس نواب)[٨]. وكانت هذه - في رأي الدستور - هي «المهمات الأساسية» الآنيّة، التي كانت - أساساً - ذات سمة «ديموقراطية - تحررية». وأعلن الدستور أن تحقيق هذه المهمات سيكون «في مصلحة كل الطبقات الوطنية»[٩].

وبشكل عام، فإنه لم يتم اللجوء إلى الفئات الماركسية إلا قليلاً، ولكن الحزب أعلن أنه، بتحديده لأهدافه، كان يستوحي «مبادىء الاشتراكية العلمية»[١٠]. وأكثر من هذا، فإن أنظمة الحزب الداخلية أعلنت صراحة التزامها بالماركسية - اللينينية[١١]، ولكنه لم يفعل هذا - حتى هنا - إلا بشكل عمومي وكمسألة شكلية.

في اليوم نفسه الذي قدّم الحزب فيه مذكرته إلى وزير الداخلية، قدم داوود الصايغ[١٢] مذكرة أخرى باسم حزب شيوعي خيالي. وقد يجدر التذكير هنا بأن فهد هو من كان قد استمال الصايغ إلى الشيوعية، ولكن هذا الأخير قطع علاقاته بالأول بعد ثلاث سنوات وقاد، بين عامي ١٩٤٤ و١٩٤٧ «رابطة الشيوعيين العراقيين» المنشقة، التي كان ينتمي إليها - بين آخرين - المقدم الركن سليم الفخري، مدير إذاعة قاسم عام ١٩٥٩، والمقدم الركن غضبان

(٤) المقدمة والفصل ٢ من الدستور.
(٥) المادة ١١ من الدستور.
(٦) المادة ٧ والفصل ٤.
(٧) المادة ١٠.
(٨) الفصل ١، المادة ٢.
(٩) مقدمة الدستور.
(١٠) المصدر السابق.
(١١) أنظمة الحزب، الفصل ١، المادة ١.
(١٢) «الأهالي»، ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠.

حردان السعد، سكرتير قاسم العسكري عام ١٩٥٩ ومفتشه للجيش عام ١٩٦٠[١٣]. وربما كان قاسم نفسه قد أقام اتصالاً يوماً ما مع الرابطة أو بعض أعضائها، ولكن ما من دليل حاسم على ذلك. وعلى كل، ففي العام ١٩٥٦، وبعد أن انتقد ماضيه حسب اللزوم، عاد الصايغ فانضم إلى الحركة الرئيسية، ورُفّع في كونفرنس الحزب الثاني، الذي عقد في أيلول (سبتمبر) من تلك السنة، إلى عضو مرشّح في اللجنة المركزية[١٤]. وعلى العموم، ففي العام ١٩٥٧، واستناداً إلى الحزب، «رفض الاشتراك في العمل السري»[١٥] فطرد من اللجنة[١٦] وتوقف كلياً عن حضور الاجتماعات الحزبية.

ولم يفاجىء تقديم الصايغ طلبه شيوعيي الحزب، إذ كانت شائعات قد انتشرت منذ مدة في بغداد تتحدث عن نية قاسم تعويم حزب شيوعي منافس من خلال الصايغ[١٧]. وكانت هناك على ذلك مؤشرات يمكن الشيوعيين أن يقرؤوها بمثل السهولة التي يفعل بها الآخرون، فقاسم لم يكتفِ بالتصريح للصايغ بالبدء، منذ ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩، بنشر صحيفة جديدة هي «المبدأ» بل إنه منحه بركته بدعوته إلى مقره في المستشفى وخصه بحديث صحافي تحدث فيه عن شؤون الساعة. وفي ٤ كانون الأول (ديسمبر) جمعت «اتحاد الشعب» ما لديها من دلائل وخرجت بالاستنتاج الملائم معلنة أن «لينين تمسك بمبدأ الحزب الواحد للطبقة العاملة في كل بلد ضد. . . كل أشكال الانتهازية»[١٨].

ومهما كان الأمر، لم يكن باستطاعة الشيوعيين الآن إخفاء سخطهم لهذه المحاولة المكشوفة «من خارج الحزب» للاستيلاء على اسمه و«سرقة تاريخه»، أو رضاهم العميق عندما سحب ستة من أصل «المؤسسين» العشرة الموقّعين على طلب الصايغ دعمهم له علناً في ١٣ كانون الثاني (يناير)[١٩].

وصعق هذا الانشقاق الصايغ الذي شن هجمات مريرة ومتكررة على الحزب، ولكن هذه الهجمات تلاشت في الأسبوع الأخير من كانون الثاني (يناير) أمام الدعوات المصرّة على توحيد الطلبين[٢٠]. ونظراً لتوق الحزب الشديد إلى أن يصبح حزباً مشروعاً - كما يقال - فإنه قرر أن يعرف ما الذي يسعى الصايغ، أو قاسم بالأحرى، إليه. وفي الأول من شباط

(١٣) انظر الجدول ١٠ - ١.
(١٤) انظر الجدول ٢ - ١ في هذا الكتاب.
(١٥) «اتحاد الشعب»، ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠.
(١٦) حديث أجري في ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٤ في سجن بغداد المركزي مع شريف الشيخ، العضو السابق للجنة المركزية.
(١٧) كشف أحمد محمد يحيى، وزير داخلية قاسم، في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، أن الصايغ كان يقبض راتباً سرياً من قاسم.
(١٨) «اتحاد الشعب»، ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩.
(١٩) المصدر السابق، ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠.
(٢٠) انظر: «المبدأ»، ٢٣ و٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠.

عن مجال رؤيته المباشر ويشدد على الحاجة في «المرحلة التاريخية الراهنة» إلى «احترام الملكية الخاصة» و«تشجيع» و«توجيه» رأس المال الوطني الخاص، ويرى في تعاون «كل القوى السياسية الوطنية» في إطار جبهة وطنية موحدة «ضرورة تاريخية»[٤]. ولم يطلب الدستور للعمال إلّا «مستوى-معيشياً ملائماً» ودعم الحقوق النقابية وتأميناً أصلب ضد البطالة والمرض والشيخوخة[٥]. وطالب للفلاحين، وكل منهم، بالتحرر من «ظلم الاقطاعية» وبـ«حصة من الأرض القابلة للزراعة» من خلال استصلاح أراضي الدولة وخفض الحد الأقصى للملكية الزراعية في ما يتعلق بالأراضي ذات الإنتاج العالي[٦]. أما في ما يتعلق بشركات النفط فقد اكتفى الدستور بالدعوة إلى زيادة الحصة العراقية من أرباح النفط واقتصار امتيازات الشركات على «حدود الآبار المستثمرة حالياً» وتحديد الدفعات المستحقة للعراق على أساس أسعار السوق العالمية «وليس على أساس سعر ثابت تحدّده الاحتكارات النفطية الكبرى في البحر الأبيض المتوسط»[٧]. ونظراً للاعتقاد واسع الانتشار، على أعلى المستويات كما في القاعدة، بأن أية انتخابات وطنية تجري ستعطي الحزب أغلبية، إن لم يكن الأكثرية، فقد كان للدستور أن يبرز بشكل خاص أهمية تمكين الشعب من تأكيد إرادته، بما في ذلك انتخاب حقيقي لجمعية وطنية (مجلس نواب)[٨]. وكانت هذه ـ في رأي الدستور ـ هي «المهمات الأساسية» الآنيّة، التي كانت ـ أساساً ـ ذات سمة «ديموقراطية ـ تحررية». وأعلن الدستور أن تحقيق هذه المهمات سيكون «في مصلحة كل الطبقات الوطنية»[٩].

وبشكل عام، فإنه لم يتم اللجوء إلى الفئات الماركسية إلا قليلاً، ولكن الحزب أعلن أنه، بتحديده لأهدافه، كان يستوحي «مبادىء الاشتراكية العلمية»[١٠]. وأكثر من هذا، فإن أنظمة الحزب الداخلية أعلنت صراحة التزامها بالماركسية ـ اللينينية[١١]، ولكنه لم يفعل هذا ـ حتى هنا ـ إلا بشكل عمومي وكمسألة شكلية.

في اليوم نفسه الذي قدّم الحزب فيه مذكرته إلى وزير الداخلية، قدم داوود الصايغ[١٢] مذكرة أخرى باسم حزب شيوعي خيالي. وقد يجدر التذكير هنا بأن فهد هو من كان قد استمال الصايغ إلى الشيوعية، ولكن هذا الأخير قطع علاقاته بالأول بعد ثلاث سنوات وقاد، بين عامي ١٩٤٤ و١٩٤٧ «رابطة الشيوعيين العراقيين» المنشقة، التي كان ينتمي إليها ـ بين آخرين ـ المقدم الركن سليم الفخري، مدير إذاعة قاسم عام ١٩٥٩، والمقدم الركن غضبان

(٤) المقدمة والفصل ٢ من الدستور.
(٥) المادة ١١ من الدستور.
(٦) المادة ٧ والفصل ٤.
(٧) المادة ١٠.
(٨) الفصل ١، المادة ٢.
(٩) مقدمة الدستور.
(١٠) المصدر السابق.
(١١) أنظمة الحزب، الفصل ١، المادة ١.
(١٢) «الأهالي»، ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠.

حردان السعد، سكرتير قاسم العسكري عام ١٩٥٩ ومفتشه للجيش عام ١٩٦٠[١٣]. وربما كان قاسم نفسه قد أقام اتصالاً يوماً ما مع الرابطة أو ببعض أعضائها، ولكن ما من دليل حاسم على ذلك. وعلى كل، ففي العام ١٩٥٦، وبعد أن انتقد ماضيه حسب اللزوم، عاد الصايغ فانضم إلى الحركة الرئيسية، ورُفّع في كونفرنس الحزب الثاني، الذي عقد في أيلول (سبتمبر) من تلك السنة، إلى عضو مرشّح في اللجنة المركزية[١٤]. وعلى العموم، ففي العام ١٩٥٧، واستناداً إلى الحزب، «رفض الاشتراك في العمل السري»[١٥] فطرد من اللجنة[١٦] وتوقف كلياً عن حضور الاجتماعات الحزبية.

ولم يفاجىء تقديم الصايغ طلبه شيوعيي الحزب، إذ كانت شائعات قد انتشرت منذ مدة في بغداد تتحدث عن نية قاسم تعويم حزب شيوعي منافس من خلال الصايغ[١٧]. وكانت هناك على ذلك مؤشرات يمكن الشيوعيين أن يقرؤوها بمثل السهولة التي يفعل بها الآخرون، فقاسم لم يكتف بالتصريح للصايغ بالبدء، منذ ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩، بنشر صحيفة جديدة هي «المبدأ» بل إنه منحه بركته بدعوته إلى مقره في المستشفى وخصه بحديث صحافي تحدث فيه عن شؤون الساعة. وفي ٤ كانون الأول (ديسمبر) جمعت «اتحاد الشعب» ما لديها من دلائل وخرجت بالاستنتاج الملائم معلنة أن «لينين تمسك بمبدأ الحزب الواحد للطبقة العاملة في كل بلد ضد. . . كل أشكال الانتهازية»[١٨].

ومهما كان الأمر، لم يكن باستطاعة الشيوعيين الآن إخفاء سخطهم لهذه المحاولة المكشوفة «من خارج الحزب» للاستيلاء على اسمه و«سرقة تاريخه»، أو رضاهم العميق عندما سحب ستة من أصل «المؤسسين» العشرة الموقّعين على طلب الصايغ دعمهم له علناً في ١٣ كانون الثاني (يناير)[١٩].

وصعق هذا الانشقاق الصايغ الذي شن هجمات مريرة ومتكررة على الحزب، ولكن هذه الهجمات تلاشت في الأسبوع الأخير من كانون الثاني (يناير) أمام الدعوات المصرّة على توحيد الطلبين[٢٠]. ونظراً لتوق الحزب الشديد إلى أن يصبح حزباً مشروعاً ـ كما يقال ـ فإنه قرر أن يعرف ما الذي يسعى الصايغ، أو قاسم بالأحرى، إليه. وفي الأول من شباط

(١٣) انظر الجدول ١٠ ـ ١.
(١٤) انظر الجدول ٢ ـ ١ في هذا الكتاب.
(١٥) «اتحاد الشعب»، ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠.
(١٦) حديث أجري في ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٤ في سجن بغداد المركزي مع شريف الشيخ، العضو السابق للجنة المركزية.
(١٧) كشف أحمد محمد يحيى، وزير داخلية قاسم، في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، أن الصايغ كان يقبض راتباً سرياً من قاسم.
(١٨) «اتحاد الشعب»، ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩.
(١٩) المصدر السابق، ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠.
(٢٠) انظر: «المبدأ»، ٢٣ و٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠.

(فبراير)، ثم في الثالث منه، التقى وفد حزبي برئاسة زكي خيري مع الصايغ، الذي كان قد نجح أخيراً في تجميع لائحة جديدة من «الأعضاء المؤسسين». وقدم الصايغ عدداً من الاقتراحات التي كان بعضها قد أدى سابقاً إلى قطع العلاقات. وطلب الصايغ، أول ما طلب، تطهير أو «تجميد» حسن الرضي وعامر عبد الله وجمال الحيدري، وهم أعضاء المكتب السياسي القادة الذي كان الصايغ يتهمهم بـ «المسؤولية المباشرة» عن «الانحراف اليساري» للحزب. وقال الصايغ إن هذه الخطوة يجب أن تتخذ علناً وبإعلان رسمي. وأصرّ كذلك على تشكيل لجنة تأسيسية مشتركة يُمثَّل فيها الطرفان بشكل متساوٍ. وكان هذا هو الثمن الذي يريده قاسم للتأكد من حسن نوايا الشيوعيين، ولكنه كان ثمناً باهظاً جداً، ولم يكن باستطاعة وفد الحزب أن يقبل به. وقال الوفد إن هذه الاقتراحات تتعارض مع مبدأين «أساسيين» للحزب، هما وحدة الحزب و«استقلاله في اختيار قادته». والأهم من هذا، وقبله، هو أن «الرفاق الثلاثة» الذين أشار الصايغ إليهم «يتمتعون بالثقة التامة للحزب ولجنته المركزية». وكان الاقتراح المقابل الذي عرضه وفد الحزب هو تشكيل «لجنة خاصة» تنظر في «آراء ومشكلات» مجموعة الصايغ إذا وافقت هذه على سحب طلبها المقدم إلى وزارة الداخلية[٢١].

ورفض الصايغ الاقتراح المضاد. ولكن ثمانية من «الأعضاء المؤسسين» ـ ربما كانوا قد انضموا إليه بناء على تعليمات الحزب ـ تخلوا الآن عنه بشكل صاعق وقبلوا وجهة نظر الحزب بلا أي تحفظ[٢٢]، الأمر الذي أفقد حزبه مرة أخرى وضعه القانوني[٢٣]. ولكن هذا لم يؤثر في شيء على موقف الحكومة، التي منحت ترخيصها بعد خمسة أيام ـ أي في ٩ شباط (فبراير) ـ وفي وقت واحد للوطنيين الديموقراطيين وللأكراد الديموقراطيين كما ثبتت الصايغ رئيساً لـ «الحزب الشيوعي بشكله العلني» من كل النواحي القانونية. وكانت الحكومة نفسها قد أمنّت له في اللحظة الأخيرة كل «الأعضاء المؤسسين» الذين هو بحاجة إليهم. وعلقت «اتحاد الشعب» قائلة: «إذا كان داوود الصايغ يتصور أنه يستطيع أن يصبح زعيماً بفعل جمل ايديولوجية أنيقة، وورقة تحمل التواقيع، وختم وطاولة مكتب وبضعة كراسي وقبضة من المتزلّفين، . . . فهو مخطىء»[٢٤]. ولكن الصحيفة حذّرت، في فقرة أكثر جدية، من أن «محاولات منع الطبقة العاملة العراقية من ممارسة حقها في تنظيم نفسها سياسياً. . . لا تهدد الحياة الديموقراطية فحسب. . . بل هي مؤذية للحفاظ على الجمهورية أيضاً»[٢٥].

قبل ذلك، في ٦ شباط (فبراير)، كان وزير الداخلية قد كتب إلى الحزب يقول إن لديه

---

(٢١) «المبدأ»، ٤ و٥ و٦ شباط (فبراير) ١٩٦٠، و«اتحاد الشعب»، ٤ و٥ شباط (فبراير) ١٩٦٠.
(٢٢) من أجل وجهة نظر هؤلاء راجع: «اتحاد الشعب»، ٤ شباط (فبراير) ١٩٦٠.
(٢٣) أدى انسحاب هؤلاء إلى ترك أربعة «أعضاء مؤسسين» في مجموعته فقط بينما يتطلب قانون الجمعيات ما لا يقل عن عشرة.
(٢٤) «اتحاد الشعب»، ١٠ شباط (فبراير) ١٩٦٠. مقال بتوقيع «أبو سعيد».
(٢٥) المصدر السابق، افتتاحية بعنوان «ايضاحات».

اعتراضات عديدة على طلبه. ولبى الحزب جميع الطلبات فوراً وبلا مناقشة. وبين أشياء أخرى، ألغى الحزب، بناء على طلب الوزير، تعبير «ثوري» من برنامجه ومن أنظمته الداخلية، وفسر لصالحه أنه لا ينظر إلى «الماركسية ـ اللينينية» كـ «وصفة» تطبق بشكل أعمى بل كأمر يأخذ في الاعتبار «احتياجات المجتمع وأوضاعه وسماته القومية والمحلية»[٢٦].

ولتجاوز عقبة أخرى صارت الآن متوقعة كتب الحزب يوم الرابع عشر إلى الوزير يقول إنه قرر تغيير اسمه إلى «حزب اتحاد الشعب»، «نظراً لموافقتكم على طلب آخر يحمل اسم الحزب الشيوعي، مما قد يؤدي إلى بعض البلبلة القانونية»[٢٧]. وأعلن الحزب أمام الجماهير أن عدد المواطنين الذين كتبوا إلى الحكومة «من كل أنحاء البلاد» دعماً لطلبه وصل يوم الخامس عشر من الشهر نفسه إلى ١٨٣٠٠٠ مواطن[٢٨].

عموماً، في ٢٢ شباط (فبراير) ـ أي بعد ستة أيام من إخراج ابراهيم كبه، الوزير الماركسي للإصلاح الزراعي، من الوزارة[٢٩] ـ رفض وزير الداخلية تغيير اسم الحزب وأعلم قادته أن طلبهم رفض أساساً على أساس أن «أهدافه وأغراضه المتصورة في برنامجكم وأنظمتكم الداخلية تتماثل، بدرجة أو بأخرى، مع تلك التي هي للحزب الشيوعي العراقي الذي رُخص له فعلاً، وأن قانون الجمعيات[٣٠] «لا يسمح بتأسيس حزبين سياسيين لهما الأهداف نفسها تقريباً»[٣١].

ورد سكرتير الحزب حسين الرضي بجرأة وتحدّ قائلاً: «إننا لا نحتاج إلى رخصة لكي نوجد، وحزبنا موجود منذ ربع قرن»[٣٢]. ولكن رفض تشريع وجود الحزب شكل ضربة مريرة موجهة إلى زعماء جناحه اليميني المسيطر. وتحطم بفظاظة إيمان هؤلاء بـ «النوايا الطيبة» لقاسم، الذي لم يكلف نفسه عناء الردّ على رسالة وجهوها إليه شخصياً[٣٣]. ولم يكن لدعم إذاعة موسكو[٣٤] ورسالة تضامن واردة من الحزب الشيوعي السوري[٣٥] أن يشكّلا كبير عزاء. ووجد الحزب نفسه سياسياً في طريق مسدود. كان لكل شيء عدا البديل الشيوعي أن يكون أسوأ من نظام قاسم، ولقد أصبح البديل الشيوعي مستحيلاً الآن. وصار على الحزب أن يستمر في اسناده وأن يتحمل ـ راضياً أم غير راضٍ ـ كل ما يختار قاسم أن يفعل به.

---

(٢٦) «اتحاد الشعب»، ٨ و٩ شباط (فبراير) ١٩٦٠.
(٢٧) المصدر السابق، ١٦ شباط (فبراير) ١٩٦٠.
(٢٨) *Iraqi Review*, 24 February 1960.
(٢٩) «البلاد»، ١٧ شباط (فبراير) ١٩٦٠.
(٣٠) انظر المادة ١٩ من القانون: «الوقائع العراقية»، العدد ٢٨٣ في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠.
(٣١) من أجل نص رسالة الوزير انظر: «اتحاد الشعب»، ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٦٠.
(٣٢) مقتبس في: *L'Orient* (Beirut), 8 March 1960.
(٣٣) «اتحاد الشعب»، ٨ آذار (مارس) ١٩٦٠.
(٣٤) المصدر السابق، ١ آذار (مارس) ١٩٦٠.
(٣٥) نص الرسالة: المصدر السابق، ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٠.

وكان زكي خيري، عضو المكتب السياسي، شديد الوضوح إذ قال: «إن حجب الاعتراف القانوني عن [أقدم وأكبر أحزاب العراق السياسية] نذير للديموقراطية... ومع ذلك، فإننا لن [نعارض] النظام الوطني القائم، بل سندافع عنه حتى النهاية ونحن ننتقد كل مظهر سلبي في سياساته»[٣٦].

أما مجموعة الصايغ فقد بقيت عاجزة، بعد مضي ثلاثة أشهر على الترخيص لها، عن عقد مؤتمر وطني لها، وهو ما يشترطه قانون الجمعيات. وكتبت صحيفة «النيويورك تايمز» في أول أيار (مايو) تقول: «في مكتب ضخم شبه فارغ، في مبنى ضخم شبه فارغ... جلس (الصايغ) هذه الأيام ينتظر أن ينضم «الرفاق» إليه»[٣٧]. وفي ٧ أيار (مايو)، لم يكن الشيوعيون قد فقدوا بعد الأمل في استخدام رخصته، وعرضوا عليه من خلال بهاء الدين نوري، عضو سكرتيريتهم، إعارته «بعض الرفاق» ليتمكن من عقد مؤتمره «بانتظار حل جميع الخلافات»[٣٨].

ولكن وزارة الداخلية سارعت في ١٠ أيار (مايو) إلى مساعدته وسمحت له، نظراً «للشروط غير العادية» المحيطة بجماعته، بتأجيل انعقاد المؤتمر ستة أشهر أخرى[٣٩]. بعد أيام قليلة أثار القادة الشيوعيون دهشة قاعدتهم الكبيرة عندما عبّروا عن رغبتهم في القبول بكل الشروط التي وضعها الصايغ خلال اجتماعات شهر شباط (فبراير)[٤٠]، ولكن هذا لم يعد مفيداً لقاسم. وفي النهاية ـ في تشرين الثاني (نوفمبر) ـ نجحت جماعة الصايغ، بطرق مختلفة، في عقد مؤتمرها[٤١]، وانتهت بعده إلى ألا يكون لها أي مغزى، ولم يعد قاسم يفكر بها، فقد كان يكفيه منها تحقيق غرضه.

(٣٦) تصريح خيري كما هو مترجم في: *Iraqi Review*, 23 March 1960.

(٣٧) *The New York Times*, 1 May 1960.

(٣٨) «المبدأ»، ١٠ أيار (مايو) ١٩٦٠.

(٣٩) المصدر السابق، ٢٨ نيسان (أبريل) و١١ أيار (مايو) ١٩٦٠.

(٤٠) «اتحاد الشعب»، ١٩ أيار (مايو) ١٩٦٠.

(٤١) «المبدأ»، ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠.

الفصل السادس عشر

من دعامة إلى سارية

مرّ الحزب الشيوعي بعد شتاء ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ بأيام صعبة. وشكلت السنوات الثلاث التالية تراجعاً مستمراً. وتضاءل نفوذه. وتفككت منظماته المساعدة بشكل عام. وانتقل التيار الذي كان يسير في صالحه ليصبّ في الأقنية القومية المعادية.

وليس هنالك تفسير واحد طبعاً لهذا الانقلاب الجديد في حظ الشيوعيين. ومع ذلك، فإنه يمكن اكتشاف وجود يد للحكومة في كل خطوة تقريباً من خطوات تراجع الحزب.

وكان قاسم منذ أيام وجوده في المستشفى، وبتحديد أكبر منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩، يُعِدّ بهدوء لإبعاد الريح عن أشرعتهم. ولم يكن رفضه الترخيص لهم إلا خطوة في حملة كانت خطوطها الرئيسية قد رسمت سلفاً. ولكن ربما يكون ما دفعه إلى القيام بعمل أكثر جدية ضدّهم هو الأحداث التي رافقت الزيارة الرسمية التي قام بها لمدة أسبوع، في نيسان (أبريل) ١٩٦٠، أنسطاس ي. ميكويان. وكانت تلك هي «القشة التي قصمت ظهر البعير»، على حدّ تعبير هاشم جواد، وزير خارجية قاسم[١].

وكانت الحشود الهائلة التي عبأها الحزب لتحية النائب الأول لرئيس الوزراء السوفييتي لدى وصوله إلى بغداد في الثامن من ذلك الشهر قد انفعلت بالحماسة إلى درجة أن السيارة التي كانت تقله وقاسم من المطار لم تكن تتحرك إلا بالكاد في نقاط عدة من الطريق إلى قصر الزهور، التي استغرق اجتيازها أكثر من ساعة، مع أنها لا تستغرق عادة أكثر من عشر دقائق. واستاء قاسم كثيراً، ومما زاد في استيائه أن تأييد العامة له كان قد أخذ يخمد. فقبل سنة واحدة كانت المئات منهم تحييه كلما عبر بسيارته شارعاً ما، أما الآن فلا يكاد أحد يلتفت ليراه، إلا القلائل[٢]. واعتملت هذه الحادثة في قلبه وذهنه إلى درجة أنه عندما اشتكى

(١) حديث مع المؤلف أجري في ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٦٩.

(٢) انظر: *The New York Times*, 21 April 1960.

ميكويان، في ٩ أو ١٠ نيسان (أبريل) وفي اجتماع حضره أيضاً كل من جواد والسفير السوفييتي غريغوري زايتزيف، من الأوقات الصعبة التي يمر بها شيوعيو الموصل منذ بضعة أشهر بسبب تصرفات السلطات المحلية، انفجر قاسم وقال محنداً: «إني لا أسمح لأحد بالتدخل في الشؤون الداخلية لبلادي». وسرعان ما أصبحت لهجة ميكويان اعتذارية عندما قال محتجاً: «ولكني لا أتدخل، إني أناشدكم». بعد ذلك، وبأسرع ما أمكنه، حوَّل ميكويان الحديث منتقلاً إلى مجال مستساغ أكثر، وتكلم عن المعونة الاقتصادية قائلاً: «إننا نريد مساعدتكم، ويكفيكم أن تعبّروا لنا عن احتياجاتكم». وردّ قاسم متجهّماً: «سندفع ثمن كل ما نحتاجه»[3].

وعندما توجّه ميكويان بعد بضعة أيام، في ١٢ نيسان (أبريل)، لزيارة ورشات السكك الحديدية، سبقته إليها تعليمات مشددة تأمر كل الأيدي العاملة بـ«الانتظام في العمل» أثناء وجوده في المنشآت. وكتب المدير العام للسكك الحديدية في أعقاب الزيارة يقول: «كان أسفنا عظيماً لأنه تم تجاهل أوامرنا وترك كل العمال أعمالهم ليحتشدوا حول الضيف... هل كان المقصود بهذا التصرف إعلامه بأنهم من الشيوعيين؟». وأضاف: «كانت رؤية عامل يركع على ركبتيه ويقبل يد الضيف مثيرة للاشمئزاز»[4].

واشتكت «البرافدا» في ما بعد من «المبالغة في نشاط الشرطة» والمعاملة القاسية للحشود الصديقة لميكويان[5]. ولكن قبل ذلك، ومنذ ١٠ نيسان (أبريل)، كان قد اتضح للصحافيين الأجانب أن التحفظ الذي شاب الاستقبال الرسمي للزائر السوفييتي «وصل ما يظهر وكأنه «شبه جمود»[6]. وربما لم يكن من قبيل المصادفة أن منعت صحيفة «اتحاد الشعب»، صحيفة الحزب الرئيسية، في الديوانية يوم ١٧ نيسان (أبريل)، أي بعد مغادرة ميكويان العراق بيوم واحد فقط[7]. وأثبت هذا كونه الإجراء الأول في سلسلة من الإجراءات التي انتهت بكتم أنفاس كل الصحافة الشيوعية المرخصّة. وإذا كان قاسم قد تصرف مع ميكويان بشكل انفعالي ومباشر فإنه عاد الآن إلى ما اعتاد فلم يتحرك بتسرع ولا مباشرة باتجاه هدفه، بل سار خطوة خطوة، ومن خلال مأموريه وبطرق ملتوية. ففي ١٨ أيار (مايو) رُفع الحظر عن «اتحاد الشعب» في الديوانية وفرض عليها في السماوة[8]. وفي ٢ حزيران (يونيو) أعيد فرض الحظر عليها في الديوانية مجدداً واتسع ليشمل محافظات جنوب العراق السبع كلها[9]، ولكنه رفع

(٣) حديث مع هاشم جواد في ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٦٩.
(٤) من أجل نص مذكرة المهندس الميكانيكي الرئيس في السكلجية انظر: «الحرية»، ٢١ نيسان (أبريل) ١٩٦٠.
(٥) «برافدا»، ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٦٠.
(٦) *The New York Herald Tribune*, 13 April 1960.
(٧) «اتحاد الشعب»، ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٦٠.
(٨) المصدر السابق، ١٩ أيار (مايو) ١٩٦٠.
(٩) المصدر السابق، ٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٠.

عنها في ٢٨ تموز (يوليو) في محافظات ثلاث - هي البصرة والناصرية والكوت[10] - لإعادة فرضه في ٣٠ آب (أغسطس) وتوسيعه ليشمل المحافظات الوسطى باستثناء بغداد الكبرى[11]. واشتكت «اتحاد الشعب» من أن الشيوعية أصبحت، عند هذه النقطة، ««دليلاً جرمياً» كما كانت في أيام النظام القديم»[12]. وحلت نهاية الصحيفة، بالمعنى القانوني، في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) عندما أوقفتها محكمة عسكرية عن الصدور لمدة عشرة أشهر[13]. وتظاهر قاسم بالدهشة لما حصل[14] ولكنه، وعلى الرغم من مناشدة صديق للحزب له شخصياً، وبالنظر إلى أن «اتحاد الشعب» تضم أكثر من ستين محرراً وعمالاً كثيرين وتكلف صاحبها أكثر من ٨٠٠٠٠ دينار»[15]، لم يسمح لها بالعودة إلى الظهور أبداً. وطبقت إجراءات مشابهة على صحف شيوعية أخرى. ففي ٢٢ حزيران (يونيو) أغلقت «صوت الطليعة»، الناطقة بلسان الحزب في البصرة، و«صوت الفرات»، الناطقة بلسانه في الفرات الأوسط[16]. وفي ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) جاء دور «صوت الشعب»، التي خلفت «اتحاد الشعب»[17]، وفي ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) دور «اتحاد العمال»، صحيفة الاتحاد العام لنقابات العمال، ودور «الحضارة» و«الثبات»، الأسبوعيتين الشيوعيتين اللتين تحولتا إلى يوميتين[18]. وفي ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) كان دور «الإنسانية» الصادرة كل أسبوعين[19]. وبقيت «صوت الأحرار»، الميالة إلى الشيوعيين، وحدها تصدر حتى نهاية نظام قاسم، ولكنها أصبحت بحلول العام ١٩٦١ بلا شخصية إلى حد كبير. وكان من الطبيعي أن يستند كل تحرك للسلطات إلى فقرة من هذا القانون ومادة من ذاك. وعلى سبيل المثال، فقد أوقف صدور «اتحاد الشعب» بناء على قانون صادر في أيام الملكية هو «قانون المطبوعات» رقم ٢٤ للعام ١٩٥٤. وكانت الصحيفة قد علقت على مقتل بائع متجول في الكاظمية يوم ٥ آب (أغسطس) عندما كانت القضية ما زالت تنظر أمام محكمة بغداد[20]. ولكن ما من إنسان إلا وفهم أن الأرضية المشار إليها في هذه الحالة، كما في غيرها، لم يكن إلا المبرر القانوني لعمل سياسي خطط له منذ زمن طويل.

وأزاح قاسم تدريجياً كل مؤيدي الحزب والمتعاطفين معه تقريباً من كل المناصب

(١٠) المصدر السابق، ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٦٠.
(١١) المصدر السابق، ٣١ آب (أغسطس) ١٩٦٠.
(١٢) المصدر السابق.
(١٣) «الزمان»، ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠.
(١٤) «الثبات»، ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠.
(١٥) «الحضارة»، ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠.
(١٦) «اتحاد الشعب»، ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٠.
(١٧) «الأهالي»، ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠.
(١٨) «الزمان»، ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠.
(١٩) «الحياة»، ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠.
(٢٠) «اتحاد الشعب»، ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠.

الحكومية الحساسة. ففي ٢٢ حزيران (يونيو) فقد ذو النون أيوب سيطرته الشكلية على مديرية الإذاعة والتلفزيون[٢١]. وبعد أن كانت منزلة نزيهة الدليمي قد أنزلت في ٣ أيار (مايو) من وزيرة للشؤون البلدية إلى وزيرة دولة، فإنها أخرجت من الحكومة كلياً في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، ومعها وزير الأشغال العامة عوني يوسف[٢٢]. وأزيح الزعيم حسن عبود من قيادته لحامية الموصل في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٦١[٢٣]، وفيصل السامر عن منصبه كوزير للتوجيه في ١٣ أيار (مايو)[٢٤]. واستقال عبد الوهاب محمود من منصبه كسفير لدى الاتحاد السوفييتي في ٥ حزيران (يونيو) التالي[٢٥]. وأثناء ذلك كان الزعيم الركن هاشم عبد الجبار قد تقاعد من منصبه كقائد للواء العشرين في جلولاء. وفي العام ١٩٦١ أسدل الستار أيضاً على السيرة المهنية للزعيم الركن طه الشيخ أحمد، ولكنه عاد مجدداً إلى وظيفته كمدير للتخطيط العسكري في أواخر العام ١٩٦٢. أما الزعيم الركن جلال الأوقاتي، قائد القوات الجوية، الذي أظهر الآن ابتعاداً كلياً عن السياسة، فقد بقي إلى جانب قاسم حتى النهاية.

وانصبت أقسى إجراءات قاسم القمعية على منظمات الحزب الجماهيرية المساعدة. واستناداً إلى وثيقة حزبية داخلية فإن شرطته «دمرت المنظمات نفسها وليس قياداتها الشيوعية فحسب»[٢٦]. وعلى العموم، فإنه يبدو أن هذا الدمار لم يكن كاملاً، وأن التعامل مع المنظمات المختلفة لم يكن متساوياً.

وكان «اتحاد الشباب الديموقراطي» هو المنظمة الأكثر تأثراً بالجملة. ففي ٧ أيار (مايو) ١٩٦٠ أغلقت كل مراكزه في بغداد[٢٧] باستثناء مقرّه الرئيسي[٢٨]. وتراجعت قوته، التي كانت تصل في أيام المدّ الشيوعي إلى ٨٤٠٠٠ عضو، إلى ٢٠٠٠٠ عضو عند عقد مؤتمره الثاني والأخير في ١٥ حزيران (يونيو)[٢٩]، وانخفضت أكثر وأكثر عندما جرت موجة اعتقالات لكوادره الناشطة بعد ذلك. وبحلول نهاية تموز (يوليو) كان هنالك ما لا يقل عن ٢٢٦ من هذه الكوادر في السجون[٣٠]. وأتبع هذا، في تشرين الأول (أكتوبر)، بهجوم للشرطة على مقر الاتحاد وبسجن سكرتيره العام نوري عبد الرزاق حسين. وأخيراً، تم حلّ الاتحاد في نيسان

(٢١) المصدر السابق، ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٠.
(٢٢) «الأخبار»، ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠.
(٢٣) «العهد الجديد»، ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٦٠.
(٢٤) «الزمان»، ١٤ أيار (مايو) ١٩٦١.
(٢٥) «المستقبل»، ٦ تموز (يوليو) ١٩٦١.
(٢٦) تعميم شيوعي داخلي صادر عام ١٩٦٧ معنون «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في الفترة تموز ١٩٥٨ ـ نيسان ١٩٦٥»، ص ١٦.
(٢٧) كانت مراكزه في المحافظات قد صفيت في أعقاب أحداث كركوك.
(٢٨) «الاستقلال»، ١٠ أيار (مايو) ١٩٦٠.
(٢٩) World Federation of Democratic Youth, *Iraqi Youth, Their Movement and Tasks*, p. 18.
(٣٠) «اتحاد الشعب» و«الرأي العام»، ٣١ تموز (يوليو) ١٩٦٠.

(أبريل) ١٩٦١ على أساس أنه يتبع سياسة «تتعارض مع مصالح البلاد»[٣١].

وواجه «أنصار السلم» مصيراً مماثلاً. ففي ٧ أيار (مايو) ١٩٦١ ختمت بالشمع الأحمر كل مكاتبهم ومراكزهم بناء على أمر صادر عن الحاكم العسكري العام[٣٢]. وعلى العموم، فإن سكرتيرهم العام المعتدل والحذر عزيز شريف[٣٣]، الحائز على جائزة لينين للسلام[٣٤]، لم يعامل بسوء ولا أسكت صوته. وأكثر من هذا فإن منظمة أنصار السلم لم تمنع بشكل رسمي أبداً. ولكن هؤلاء الأنصار لم يحصلوا على أي ترخيص رسمي كذلك أبداً. وكان قاسم قد أبلغهم بنفسه في العام ١٩٦٠ أنهم ليسوا بحاجة لطلب رخصة لأن «حركة السلم ليست جمعية بل حركة للشعب بأسره»[٣٥]. وإغلاق مراكز الحركة الآن لم يؤدِّ إلى منع شيوعيي القواعد من محاولة إعادة تنظيم وجودهم بين الحين والآخر أو العمل بشكل شبه قانوني[٣٦].

وسمح لـ «رابطة النساء العراقيات»[٣٧] بالإبقاء على مكاتبها مفتوحة في بغداد، ولكن نشاطاتها كبحت إلى حد كبير منذ منتصف ١٩٦٠ وما بعد. وأغلقت معظم فروعها الـ ٥٣ تدريجياً. وهو ما حصل أيضاً لمراكز محو الأمية وتدريب الأعمال المنزلية التي كانت الرابطة تديرها[٣٨].

وعانى اتحاد الطلاب حصته كاملة من هذه الهجمة. وبإلغاء كل فروعه في المدارس الثانوية[٣٩] في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ فقد الاتحاد جملة أعضائه بضربة واحدة عملياً. ولكن سيطرة الشيوعيين على لجنته التنفيذية المركزية استمرت: أولاً لقوة أتباعهم وتماسكهم، ثم، نتيجة لحاجة قاسم إلى استخدامهم بعد ١٩٦١ ضد «الاتحاد الوطنيّ لطلاب العراق» السري الذي يقوده البعثيون.

وكانت الضربات الأقسى هي تلك التي وجهت إلى النقابات العمالية الشيوعية. وبدأ العمل ضد النقابات بعد فشل الحزب في الحصول على الترخيص القانوني، أي بعد ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٦٠، وبلغ ذروته في أيار (مايو). ولم توجه السلطات اهتماماً خاصاً إلى اختيار الوسائل. وفي بعض الحالات، كما حصل في ٨ آذار (مارس) بنقابة عمال ميناء البصرة، أُلقي باللجنة الإدارية الشيوعية بأسرها في السجن وختمت مكاتبها بالشمع

(٣١) World Federation of Democratic Youth, *Iraqi Youth*, pp. 22 - 23.
(٣٢) «المستقبل»، ٨ أيار (مايو) ١٩٦١.
(٣٣) حول عزيز شريف انظر الجدول ٧ ـ ٦.
(٣٤) «اتحاد الشعب»، ٥ أيار (مايو) ١٩٦٠.
(٣٥) «صوت الأحرار»، ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٦٠.
(٣٦) انظر، مثلاً، المصدر السابق، ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦١.
(٣٧) هو الاسم الذي عرفت به «الرابطة العراقية للدفاع عن حقوق المرأة» بعد ٧ آذار (مارس) ١٩٦٠. «اتحاد الشعب»، ٨ آذار (مارس) ١٩٦٠.
(٣٨) حديث أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٤ مع الدكتورة روز خدّوري، من قادة الرابطة.
(٣٩) «الاستقلال» ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠.

الأحمر[٤٠]. وهذا ما ترافق عادة باعتقالات واسعة النطاق كانت تتم على مستوى القاعدة الناشطة للنقابيين[٤١]. وفي حالات أخرى كان يتم إبعاد القادة النقابيين الشيوعيين عن مراكزهم عن طريق انتخابات متحكَّم بمصيرها أو تجري في ظل تهديدات مكشوفة أو هي بالكاد مقنعة. وعلى سبيل المثال، في أيار (مايو)، وقبل أيام قليلة من انتخابات نقابة عمال السكك الحديدية، أصدر الزعيم المتقاعد صالح زكي توفيق، المدير العام للسكك الحديدية، التعميم التالي:

«هناك تضخم في عدد موظفي السكك الحديدية وعمالها تزيد نسبته عن ٢٥ بالمئة... ولهذا، فقد قررنا إنهاء خدمة كل موظف أو عامل يخلّ بواجبه أو يسيء التصرف، أو لا يحضر بشكل منتظم، أو غير كفء، أو يتدخل في السياسة خلال ساعات العمل أو يشوّه سمعة الآخرين بنشر أخبار كاذبة. وبهذه الطريقة سنتخلص من التضخم ونطهر المؤسسة، في الوقت نفسه، من أمثال هؤلاء الناس»[٤٢].

ولم يكن القصد من التعميم صعب الفهم: فإمّا أن تصوتوا لقائمة الإدارة أو أن تجدوا أنفسكم بين نسبة الـ ٢٥ بالمئة من فائض العاملين. ولكن العمال لم يذعنوا، ويبدو أن الإدارة اضطُرت في النهاية إلى التلاعب بنتائج التصويت[٤٣]. وبالمناسبة، فقد كان تدخل الحكومة في هذه الانتخابات وغيرها أحد أسباب الانشقاق الذي حصل في الحزب الوطني الديموقراطي تلك السنة. وكما جاء على لسان كامل الجادرجي فإنه:

«في العام ١٩٦٠... تبنت السلطات في الانتخابات النقابية موقفاً معيناً معارضاً للشيوعيين. وبدأ بعض أعضاء حزبنا [الإشارة هنا إلى محمد حديد وأتباعه] يبرزون ضرورة التعاون مع السلطات في هذا الاتجاه، ولكن هذا كان ضد تقاليد الحزب في التعاون مع أي طرف كان بهدف إسقاط التنظيمات الأخرى مهما كان لونها السياسي»[٤٤].

ولم يكن التهديد بالطرد الجماعي الذي أطلقه المدير العام للسكك الحديدية تهديداً فارغاً، ولا كان مجرد انحراف صادر عنه شخصياً، بل كان تعبيراً عن سياسة عامة مدروسة. وهكذا، فقد نقل علي شكر، رئيس اتحاد نقابات العمال، إلى قاسم أن ٢٥١٢ عاملاً من جميع أنحاء البلاد قد طردوا من عملهم «تعسفياً» حتى منتصف نيسان (أبريل) ١٩٦٠[٤٥]. وأشار شكر في تصريح آخر إلى أن هذا الرقم قد ارتفع حتى منتصف أيلول (سبتمبر) إلى ما

---

(٤٠) «اتحاد العمال»، ٩ آذار (مارس) ١٩٦٠.

(٤١) في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦٠، واستناداً إلى «اتحاد الشعب» في ٢١ منه، اعتقل ما لا يقل عن ١١٤ من عمال الميناء وغيرهم في البصرة وحدها.

(٤٢) من أجل نص التعميم انظر: «اتحاد الشعب»، ٧ حزيران (يونيو) ١٩٦٠.

(٤٣) «اتحاد العمال»، ٢٧ أيار (مايو) ١٩٦٠، و«اتحاد الشعب»، ٧ تموز (يوليو) ١٩٦٠.

(٤٤) مقال للجادرجي في «المواطن»، ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢.

(٤٥) «اتحاد العمال»، ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٦٠.

يزيد عن ٦٠٠٠[٤٦]. وبهذه الطريقة وطرق أخرى منهكة للقوى تمكنت الحكومة في آخر الأمر، وفي أيار (مايو) ١٩٦١، من أن تنتزع من أيدي الشيوعيين المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال، ولكنها اضطرت قبل ذلك إلى أن تضع علي شكر وأعضاء آخرين في المجلس خلف القضبان[٤٧].

وسار الانقضاض على الشيوعيين داخل جمعيات الفلاحين وفق توجهات مختلفة بعض الشيء. وإن كان قاسم على معرفة بضعف ما لهم من تأييد في الريف فإنه بدأ بتقويض أركانهم منذ العام ١٩٥٩ انطلاقاً من مركز قوتهم نفسه، أي من اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لجمعيات الفلاحين المرخصة قانونياً. وبتحديد أكبر، فإن قاسم كان قد أخذ يركز، منذ بداية ذلك الصيف تقريباً، على بناء هيبة عرّاك الزِّغَم، وهو فلاح غني عضو في الحزب الوطني الديموقراطي وعضو في تنفيذية الاتحاد. وبتحريضه ضد الرئيس الشيوعي للاتحاد كاظم فرهود ـ وهو مراقب صحة ريفي ـ وتشجيعه على إقامة لجنة تأسيسية موازية غير قانونية وعلى التنافس مع الاتحاد على ترخيص الوحدات، نجح قاسم قبل انقضاء الصيف في شق الحركة الفلاحية وإضعاف القبضة القيادية التي كانت للشيوعيين عليها[٤٨]. بعد ذلك، وفي ٦ أيلول (سبتمبر)، عندما صار هنالك ما يكفي من التشويش، نشر قاسم ـ كما لاحظنا ـ قانوناً جديداً يحصر سلطة ترخيص الجمعيات بحكام المحافظات، وهذا ما ألحق الخلل بفاعلية الاتحاد. ثم، وباشتراط أن يتم انتخاب الأجهزة القيادية من قبل الوحدات الأدنى، أصبح الوضع القانوني للجنة التأسيسية للاتحاد، نفسها، موضع جدل[٤٩]. وباستثناء الريف الكردستاني، حيث يبدو أن اعتبارات متوازنة دعت إلى اتباع سلوك نقيض، فإن سلطات المحافظات امتنعت الآن كلياً عن الترخيص لجمعيات فلاحية جديدة يرعاها الشيوعيون أو مشكوك بتعاطفها معهم، كما امتنعت عن تثبيت تلك القديمة المشابهة. وهكذا، وبحسب تقديرات الحزب، فإن ٣٢٦٠ جمعية حرمت من الاعتراف بها بحجة أو بأخرى. وبشكل عام، فحيثما كان نفوذ الشيوعيين أكبر في محافظة ما، كان يقلّ عدد الجمعيات الفلاحية، باستثناء المنطقة الكردية. وهكذا، ففي خمس محافظات يتمتع الشيوعيون فيها بتأييد قوي ـ هي البصرة والعمارة والناصرية والحلة وكربلاء ـ لم يرخص إلا لما مجموعه ٣٧١ جمعية، بينما سمح في الديوانية وحدها، وهي محافظة الملاك الوطني الديموقراطي ووزير الزراعة السابق هديب الحاج حمود، لـ ٧٧٩ جمعية[٥٠]. وبأمثال هذه التكتيكات، وباعتقال وإبعاد الفلاحين

---

(٤٦) «اتحاد الشعب»، ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠.

(٤٧) «الثورة»، ٢١ أيار (مايو) ١٩٦١.

(٤٨) تعميم شيوعي داخلي صادر عام ١٩٦٧ معنون «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في الفترة تموز ١٩٥٨ ـ نيسان ١٩٦٥»، ص ١٥. و«اتحاد الشعب»، ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩.

(٤٩) انظر المادتين ٦ و٧ من القانون رقم ١٣٩ تاريخ (٦ أيلول) ١٩٥٩ في «الوقائع العراقية»، العدد ٢٢٥ بتاريخ ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩.

(٥٠) «صوت الفرات»، ٥ آذار (مارس) ١٩٦٠، و *Iraqi Review*, 9 March 1960، و«اتحاد الشعب»، ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٦٠ و٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠، و *World Marxist Review*, November 1961, p. 96.

الشيوعيين ومؤيدي الحزب الريفيين الآخرين[51] مهّدت الحكومة الطريق كثيراً أمام عرّاك الزِّغَم وأتباعه. واعتمد الزغم كذلك على أعيان الفلاحين الذين كان أكثرهم من الميسورين أو ذوي الأوضاع المتوسطة، والذين كان فلاحون كثيرون - وباعتراف الشيوعيين[52] - يفضّلونهم كقادة لجمعياتهم. وعلى كل حال، فقد تمكن الزغم قبل مرور وقت طويل من كسب مجالس المحافظات[53]، ثم من كسب رئاسة الاتحاد في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠. وكان كاظم فرهود قابعاً يومها خلف القضبان[54]. ولا شك في أن المسار المتهور الذي اختاره الحزب في ذروة قوته قد أسهم في حصول ما حصل، وهو ما يعترف به زكي خيري، عضو المكتب السياسي، الذي يقول:

«كان الخطأ الرئيسي الذي وقع فيه بعض المناضلين هو التسرّع. وقد مال هؤلاء إلى إزاحة الفلاحين الأغنياء، وحتى متوسطي الحال، من قيادات الجمعيات بالقوة أو بطرق مصطنعة، أي قبل إقناع أوسعِ الجماهير الفلاحيّة عن طريق المناقشة. وكان خطأ انعزالياً ساعد البورجوازية على شق الحركة الفلاحية بأن ألقى في كنفها بالفلاحين الأغنياء وبعض المتوسطين منهم الذين جرّوا إليهم جماهير الفلاحين التي ما زالت تثق بهم»[55].

وبعد أن كان الحزب قد توجه في العام ١٩٥٩ باتجاه الفلاحين الفقراء، عاد الآن فغيّر تكتيكاته. وأصبح خطّه الموجه في الريف هو: «اعتمد» على فقراء الفلاحين، بمن فيهم العمال الزراعيون، و«اتحد» مع الفلاحين المتوسطين، و«انتصر» على الفلاحين الأغنياء وصغار الملّاك، و«حيِّد» الملّاكين المتوسطين، و«وجه الضربة الرئيسية» إلى كبار الملّاكين[56]. ولكن التأخير جاء أكثر تأخراً من أن يساعد الحزب بأية طريقة ملموسة.

وتلاشت كذلك سيطرة الشيوعيين على المنظمات المهنية. ووجد هؤلاء أنفسهم أقلية في كل الانتخابات لمؤتمرات هذه الجمعيات أو لجانها الإدارية. وكانوا يخسرون لصالح مرشحين قوميين أو محافظين أو لأشخاص يذهبون في اتجاه كل ريح تهب. وسقطوا إلى المرتبة الأدنى في

(٥١) «اتحاد الشعب»، ٢ حزيران (يونيو) و٢٠ آب (أغسطس) ١٩٦٠، و«صوت الأحرار»، ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٦٠.

(٥٢) زكي خيري (عضو المكتب السياسي)، «تقرير عن مسائل في الاصلاح الزراعي» (١٩٦٠)، ص ٥١ - ٥٢.

(٥٣) اتهم الشيوعيون يومها السلطات بـ«التزوير الفج» لانتخابات نقابات الفلاحين: «اتحاد الشعب»، ٢ و٢٥ آذار (مارس) و٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٠.

(٥٤) «التقدم»، ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠.

(٥٥) زكي خيري، «تقرير عن...»، ص ٥٢ - ٥٣.

(٥٦) المصدر السابق، ص ٥٠ و٥٣ - ٥٧. انظر أيضاً: ملاحظات عزيز الحاج، عضو اللجنة المركزية، في *World Marxist Review*, March 1961, pp. 64 - 65، وكانت كلمة «كبار» الملّاكين تعني من يملك «أكثر من ٢٠٠٠» دونم (و«المتوسطين» تعني من يملك بين ٤٠٠ و٢٠٠٠ دونم) من الأراضي المروية بمياه الأمطار، أو ما يوازي ذلك من الأراضي المروية بالمياه المتدفقة أو بوسائل اصطناعية.

انتخابات جمعية المحامين التي كان فيها للقوميين دعم قوي وثابت. ففي آب (أغسطس) ١٩٥٩، عندما أخرجوا من اللجنة التنفيذية للجمعية، حصلوا على ٣٠ بالمئة من أصل ٨٨٨ صوتاً اقتراعاً[57]. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢، أي في آخر انتخابات جرت في ظل قاسم، حصلوا على ١٠٧ أصوات من أصل ٥٣٤ صوتاً، أي ما يوازي ٢٠ بالمئة فقط[58]. ولكن، إذا كان عدد كبير من المحامين الشيوعيين أو الموالين لهم، موظفاً لدى الحكومة ولا يسمح له بالتصويت في العام ١٩٥٩ - كما لاحظنا سابقاً - فإنّ ما لا يقل عن ٧٢٨ محامياً استنكفوا عن التصويت في العام ١٩٦٢. وبكلمات أخرى، فإن معظم محامي العراق الذين عددهم ١٢٦٢ محامياً جلس متفرجاً أو إنه تقهقر إلى الوراء أو تمسك بحالة من العطالة السياسية، إما جبناً أو لخيبة الأمل أو الإرهاق أو كمجرد خيار. ولكن الشيوعيين ومؤيديهم حققوا إنجازات أفضل في جمعيات أخرى على الرغم من تراجعهم. وفي انتخابات أكبر الجمعيات المهنية، ألا وهي نقابة المعلمين، جاءت نتائجهم كالتالي:

التاريخ	الأصوات المعروفة للقائمة المؤيدة للشيوعيين	مجموع الأصوات المعروفة	٪
كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩	٩٢٧٩	١١٤٨٨	٨٠,٧
شباط (فبراير) ١٩٦٠	١١٦٢٢	١٩٧٦٠	٥٨,٨
شباط (فبراير) ١٩٦١	٧٨٨٤	٢٠١٥٩	٣٩,١
شباط (فبراير) ١٩٦٢	٥٠٩٤	١٧٤٤٨	٢٩,٢

ويبين الجدول ١٦ - ١ النتائج التفصيلية. ولا تعكس أرقام ١٩٥٩ والتحول الإحصائي باتجاه اللائحة المعادية للشيوعية في العامين ١٩٦١ و١٩٦٢ ما يفضله المقترعون إلا جزئياً. ففي هاتين السنتين لم تجرِ الانتخابات في جوّ من الحرية كالذي جرت فيه نسبياً في العام ١٩٦٠، ولهذا فإنها لا توفر مؤشراً يعتمد عليه للتوزع الفعلي لنفوذ الشيوعيين ونفوذ خصومهم. وعلى كل، فمن الواضح أن اللائحة الموالية للشيوعيين فازت في العامين ١٩٥٩ و١٩٦٠ في كل محافظات البلد الأربع عشرة باستثناء اثنتين منها. وخسرت هذه اللائحة في الرمادي، التي هي حصن القوميين والمحافظين، وفي كركوك، حيث يبدو أن الأكثرية صوتت إلى جانب القائمة المستقلة التي يسيطر التركمان عليها. ومن ناحية أخرى، فإن اقتراع ١٩٦٢ يشير إلى أن قوتهم لم تهتز في محافظة العمارة وحدها، على الرغم من انتصارهم في أربيل أيضاً. وبالنظر للتغير الذي لا شك فيه في مزاج الجمهور، فإنّ خسارتهم في كربلاء وبغداد ربما كانت صحيحة، أما في محافظات الناصرية والحلة والديوانية والكوت والبصرة وديالى فقد كانت خسارتهم حادة إلى درجة توحي بأنها كانت مفتعلة. وقد يفسّر حصول المجموعات

(٥٧) انظر ص ٢٣٥ و٢٣٦.

(٥٨) «المستقبل»، ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢.

الكردية المستقلة على أصوات السليمانية وقسم من أصوات أربيل بالموقف شبه المحايد الذي اتخذه الشيوعيون من بروز الملا مصطفى البرزاني وصعوده. وما من شك في أن تلاشيهم التام في محافظة الموصل نجم مباشرة عما عرف بـ «الإرهاب الأسود».

وشجع تراجع الشيوعيين أمام ضربات قاسم بعض عناصر اليمين المتطرف على إنشاء اقليم للإرهاب اتخذ سمة العنان المطلق في مدينة الموصل، بينما أكد وجوده أيضاً في كركوك ومحافظة الرمادي، ومنطقة الأعظمية وحيّ التكارتة وأحياء أخرى من ضفة الكرخ في بغداد. واتخذ الارهاب لنفسه أشكالاً متنوعة، مثل رشق مكاتب «اتحاد الشعب» بالحجارة والإساءة الجسدية إلى محرريها، والانقضاض المسلّح على مسيرات الشيوعيين أو على مراكز منظماتهم الأمامية، وأكثر تكراراً: استخدام العنف، أو حتى قتل، أشخاص حزبيين أو مؤيدين للحزب[٥٩]. وكانت الشرطة المحلية تغض النظر، إما خوفاً أو تعاطفاً أو تنفيذاً للأوامر. وكان الوضع يشبه، إلى حد ما وفي بعض مظاهره، الوضع الذي ساد خلال النصف الأول من العام ١٩٥٩ مقلوباً رأساً على عقب. وانفجر الغيظ الشيوعي في مقال نشر في «صوت الأحرار»، إذ قالت الصحيفة:

«إننا لا نطلب من حكومتنا التصنيع الثقيل ولا الرفاهية ولا المستقبل الزاهر، كل ما نطلبه منها هو السلم والاستقرار والتمكن من النوم بهدوء. لقد طهرت قوات الأمن في أيام النظام البائد البلد من كل العصابات وقطاع الطرق. لهذا فإننا نطلب من حكومتنا الاجابة عن هذا السؤال: «لماذا لا يفعلون اليوم الشيء نفسه؟»»[٦٠].

ويبدو أنه كانت هنالك وراء الكثير من الإرهاب مصالح ظلامية كانت قد عملت لفترة قصيرة من العام ١٩٦٠ علناً تحت اسم «الحزب الإسلامي». وكانت لهؤلاء ارتباطات مع ضباط محافظين أقوياء، وشعروا أنهم بإبادتهم لبضع مئات من الشيوعيين يمكنهم تحطيم إرادة كل الآخرين. ولتحقيق هذا الغرض فإنهم استغلوا أشخاصاً عانوا نتائج انتفاضة الموصل ومحرضين بمسألة الثأر، كما أنهم استأجروا عصابات من الأوغاد المحترفين. وكان زعيم الوطنيين الديموقراطيين كامل الجادرجي قد أخبر مؤلف هذا الكتاب أن قتل الشيوعيين أصبح نوعاً من الاحتراف في الموصل. وأن تجاراً معروفين في المدينة كانوا يعرضون دفع ما يصل إلى عشرة دنانير مقابل كل شيوعي يقتل[٦١].

أما بشأن عدد الضحايا فليست هناك أرقام كاملة. ويستحيل الآن التحقق من دقة الأرقام المتوفرة. وعلى كل حال، ففي ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦١، وفي المؤتمر الثاني

(٥٩) انظر مثلاً: «اتحاد الشعب»، ٨ و٢٣ آذار (مارس)، و٢١ و٢٢ و٢٤ نيسان (أبريل)، و١ و١١ أيار (مايو)، و١٢ و٢٢ حزيران (يونيو)، و١٨ تموز (يوليو)، و٨ و٢٤ و ٢٥ آب (أغسطس)، و ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠، و«طريق الشعب»، السنة ١٩، العدد ١ لأواخر آذار (مارس) ١٩٦٢.

(٦٠) «صوت الأحرار»، ١٨ أيار (مايو) ١٩٦٠.

(٦١) حديث أجري في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٦٤.

والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، أعلن السكرتير الأول للحزب الشيوعي العراقي حسين الرضي أن ٢٨٦ «شيوعياً ديموقراطياً» قد قتلوا، حتى ذلك التاريخ، «في ضوء النهار» على يد القتلة المجرمين[٦٢]. وفي الوقت نفسه تقريباً قدّر مصدر شيوعي آخر عدد الجرحى بحوالى ١٥٧٢، وذكر أن ٧٥١٠ «حالات مسجلة من غارات الشرطة وقطاع الطرق» على ممتلكات ومقارّ المنظمات التي يسيطر عليها الشيوعيون. وأُكِّد كذلك أن ٣٤٢٤ عائلة دعيت إلى مغادرة بيوتها[٦٣]. وفي نهاية عهد قاسم كان عدد الضحايا من القتلى والمهجّرين قد ارتفع كثيراً. ففي الموصل وحدها، واستناداً إلى سكرتير فرع الموصل للحزب الوطني الديموقراطي، قتل ما لا يقل عن ٤٠٠ شخص، لم يكن بينهم إلا جزء من الشيوعيين «الحقيقيين»، واضطر ما يصل إلى ٥٠٠٠٠ شخص إلى الهجرة قسراً إلى بغداد وأماكن أخرى. وكثيراً ما كانت عمليات القتل تتم على يد الأشخاص الخشني الطباع الذين نفذوا أعمال ١٩٥٩ الوحشية[٦٤].

ولم يوظف اليمين المتطرف العنف وحده في محاربته للشيوعيين، بل استخدم سلاحاً آخر هو الإفتاء الديني. وهكذا، فقد أصدر الشيخ مرتضى الياسين في النجف، يوم ٣ نيسان (أبريل) ١٩٦٠، فتوى نشرت في جريدة «الفيحاء»، الناطقة بلسان الحزب الإسلامي، وأعلن الشيخ فيها أن «الانتماء إلى الحزب الشيوعي أو تقديم الدعم له من أكبر الآثام التي يستنكرها الدين»[٦٥]. وفي الشهر نفسه، وفي النجف أيضاً، أعلن ميرزا مهدي الشيرازي أن صلاة المسلمين الذين يعتنقون الشيوعية وصومهم «غير مقبولين، بسبب غياب الإيمان»[٦٦]. وفي وقت لاحق، في حزيران (يونيو)، عاد الشيرازي فأكد أنه لا يسمح للمسلمين بشراء اللحم من لحام (جزار أو قصاب) يؤمن بالمبادىء الشيوعية، وأنه لا يجوز للشاب الذي يحمل هذه القناعات أن يرث أباه[٦٧].

ولكن منزلة «العلماء»، كطبقة، كانت قد تراجعت ولم يعد الناس يهتمون كثيراً بأقوالهم كما كان الأمر قبل عقود خلت. ومع ذلك، فقد كان للفتاوى التي نشرت الآن بعض التأثير. وفي حين أنها أفادت اليمين، فإنها «زيّتتْ» عجلات حملة قاسم ضد الشيوعيين.

وكان لعوامل أخرى أيضاً أن تلعب دورها في الشد على يد الحكومة. وتمثّل أحد هذه العوامل في تراجع معنويات الكثير من العراقيين، وهو ما عبّر عن نفسه باللامبالاة والابتعاد عن الأوهام، والتراخي والتوق إلى الهدوء، وهو تراجع بدأ يصبح ملموساً بعد منتصف ١٩٥٩، ولكنه أصبح الآن حاداً.

(٦٢) «طريق الشعب» (صحيفة الحزب السرية) في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١.

(٦٣) *World Marxist Review*, November 1961, p. 95.

(٦٤) حديث أجري مع عبد الغني الملّا في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٦٦.

(٦٥) «الفيحاء»، ٢٣ نيسان (أبريل) ١٩٦٠.

(٦٦) «الحرية»، ٦ نيسان (أبريل) ١٩٦٠.

(٦٧) «الحرية»، ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٠.

الجدول رقم ١٦ - ١

انتخابات مؤتمرات نقابة المعلمين للأعوام ١٩٥٩ و١٩٦٠ و١٩٦١ و١٩٦٢

	أصوات اللائحة المهنية الموحدة (موالية للشيوعيين)				أصوات جبهة المدرسين الخصوصيين (معادية للشيوعية)			
	كانون الثاني ١٩٥٩[أ]	شباط ١٩٦٠	شباط ١٩٦١	شباط ١٩٦٢	كانون الثاني ١٩٥٩[أ]	شباط ١٩٦٠	شباط ١٩٦١	شباط ١٩٦٢
المحافظات العربية الشيعية								
كربلاء[ب]	(ج)	٥٤١	٤٧٥	٤٩٧	(ج)	(ج)	٥٩٣	٦٠١
الناصرية	٣٧٠	٦٩٩	انتخابات ملغاة	١٠٦	٢٥	٣٣٣	انتخابات ملغاة	٧٧١
الحلة	٦٢١	٧٨٧	٢٢٤	١١٢	١٠٢	٤١٠	٦٧٧	٦٠٢
الديوانية	(ج)	٦٨٣	٤٤٨	٥٦	(ج)	٧٦	٤٩٨	٦٦١
العمارة	٣٨٠	٦٢٢	٥٤٧	٦٠٥	١٧	٣٦٧	٤٩٢	٥٤٣
الكوت	(ج)	كسب بلا منافسة	٢٢٩	١٩	(ج)		٤٠٣	٣٤٤
المحافظات العربية السنية								
الرمادي	(ج)	-	-	١٤	(ج)	٧٥٤	٧٠١[د]	٦٧١
المحافظات الكردية								
أربيل	(ج)	٦١٦	٥١٠	٤٧٣	(ج)	-	١١١	(هـ)
السليمانية	(ج)	كسب بلا منافسة	٥٢٤		(ج)		(و)	(ز)
محافظات مختلطة								
بغداد[ح]	٥٧٠٨	٣٩٧٥	٣١٥٧	٢٧٤٩	٩٩٢	٣٥٣٧	٤٨٤٤	٤٩٨٥
البصرة[ط]	٩٥٣	١٢٨٦	١٢٥٢	٢٤٤	(ي)	٧٥٠	١٠٧٢	١١٠٦
الموصل[ك]	١٢٤٧	١٦٨٣			٩٩٨	١٣١٣	كسب بلا منافسة	كسب بلا منافسة
الديوانية	(ج)	٧٣٠	٧١	١٧	(ج)	٥٩٨	١٠١١	٩٦٩
كركوك[م]	(ج)	(ج)	٣٧٧	٢٠٢	(ج)	(ج)	١٠٠٢	٩٣٠

يتبع

تابع جدول رقم ١٦ - ١

(أ) فازت القائمة الموالية للشيوعيين في كل المحافظات باستثناء الرمادي وكركوك.
(ب) في كربلاء أقلية كبيرة من الفرس.
(ج) أرقام غير متوفرة.
(د) حصلت قائمة مستقلة على ٤٢٥ صوتاً.
(هـ) حصلت قائمة مساة «الجمهورية» على ١٧١ صوتاً.
(و) حصلت «اللائحة المهنية المستقلة» على ٤٤٦ صوتاً.
(ز) فازت لائحة مستقلة بلا منافسة.
(ح) تركيبة بغداد السكانية: أكثرية عربية طاغية. خارج بغداد الكبرى: أكثرية سنية. بغداد الكبرى: مساواة محتملة بين السنة والشيعة.
(ط) التركيبة السكانية للبصرة: عرب شيعة أساساً. مدينة البصرة: ما يقرب من مساواة شيعية ـ سنية.
(ي) حصلت قائمة مستقلة على ٧٥ صوتاً.
(ك) التركيبة السكانية للموصل: عربية سنية أساساً في مدينة الموصل وكردية في الريف. مسيحيون بنسبة تقارب الخُمس في المدينة والتُسع في الريف. وعدد ملموس من اليزيديين.
(ل) التركيبة السكانية لديالى: حوالى ربع السكان من الأكراد، والنصف من العرب الشيعة، والبقية من العرب السنة.
(م) التركيبة السكانية لكركوك: أكراد حوالى النصف، والبقية تركمان وعرب وأشوريون.

المصادر: نقابة المعلمين. و«صوت الأحرار»، ٢٤ و٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩. و«الزمان»، ٢٤ و٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩. و«الأهالي»، ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩. و«البلاد»، ١٤ شباط (فبراير) ١٩٦٠. و«البلاد»، ١١ و١٢ شباط (فبراير) ١٩٦١. و«الزمان»، ٣ شباط (فبراير) ١٩٦٢.

وتمثّل العامل الآخر في التدهور الاقتصادي، وخصوصاً في القطاع الزراعي. وكان الكثير من المشايخ الملاكين قد شعروا بالرعب عند قيام الثورة، وسارع هؤلاء إلى الهجرة إلى المدن، ومعهم رؤوس أموالهم. ووضع آخرون كل آلياتهم وبذارهم في الأراضي التي سمح لهم قانون الإصلاح الزراعي بالاحتفاظ بها. وهجرت بعض الأراضي قبل التمكن من إعادة توزيعها فتركت بلا حراثة ولا زراعة. وكان المسؤولون والموظفون الذين أرسلوا لمساعدة الفلاحين شديدي الحماسة، ولكنهم كانوا يفتقرون إلى المهارة الفنية والخبرة الإدارية. ومع ذلك، فإنّ الاهتزاز الذي أصاب العلاقات الزراعية لم يؤثر بقدر ما فعل توالي موسمين من الجفاف على العراق أدّيا إلى تراجع مريع في الانتاج الزراعي خلال عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠. ويظهر إلقاء نظرة على الجدول ٧ ـ ٥ أن هذا الفشل كان أمراً دورياً ومتكرراً. ومهما كان الأمر فسرعان ما تعالت صيحات اليمين والوسط ملقية اللوم على الشيوعيين في ما حصل(٦٨)، ومطالبة بإعادة السيطرة على الريف وبتثبيت حازم لـ «سلطة القانون». وهذا ما تطابق أيضاً مع خطط قاسم.

وأدى العزل السياسي للشيوعيين إلى مساعدة قاسم إلى حد كبير. وحاول الشيوعيون تكراراً في العام ١٩٥٩ كسر هذا الطوق دون جدوى. وعادوا فصعّدوا جهودهم في العام ١٩٦٠. وعادوا إلى ترويج شعار «الجبهة الوطنية المتحدة»(٦٩)، ولوحوا بغصن الزيتون في وجه الحزب الوطني الديموقراطي وعبّروا عن «دهشتهم» لأنهم لم يجدوا «الأهالي» تسير في «الخط النضالي السابق من أجل الديموقراطية» وإلى جانبهم «ضد النشاطات الهدامة لأعدائنا» وتمنوا «من أعماق القلوب أن تعيد (الصحيفة) النظر في سياستها الحالية»(٧٠). وتكثفت نداءاتهم مع ازدياد حالتهم سوءاً. وكتبت صحيفة «الثبات» الناطقة بلسانهم، في تشرين الثاني (نوفمبر)، تقول: «الذين يقفون في وجه الوحدة الوطنية [ولم يفُت أحداً من تعنيه الصحيفة] لا يفرقون بين هذا وذاك من الأحزاب. إنهم يؤيدون جماعة ليضربوا الأخرى، ثم ليهجروها ثانية، وهدفهم الوحيد هو سحق الحركة الوطنية بكاملها»(٧١). في البداية، أعرض الوطنيون الديموقراطيون عن الشيوعيين. وقالوا إن «الشيوعيين لا يريدون بشعار «الجبهة الوطنية المتحدة» إلّا تحويل كل الأحزاب الوطنية إلى أتباع لهم»(٧٢). ولكن، سرعان ما صار الوطنيون الديموقراطيون يتحدثون بلسانين مختلفين. فكامل الجادرجي، الزعيم القديم للحزب الذي غادر الإطار السياسي نظراً لكراهيته الشديدة للنظام العسكري ولعبادة شخصية قاسم، عاد إلى الساحة الآن ليدين علناً حزبه الذي، بدلاً من أن يعمل للهدف الذي من أجله أسس الحزب ـ وهو إقامة حياة ديموقراطية حقيقية ـ يعرض نفسه ليكون أداة لقاسم في حملته لقمع

(٦٨) انظر، مثلاً، «الأهالي»، ٣ آذار (مارس) ١٩٦٠.
(٦٩) انظر، مثلاً، «صوت الأحرار»، ٣ شباط (فبراير)، و«الثبات»، ٦ شباط (فبراير) ١٩٦٠.
(٧٠) «اتحاد الشعب»، ٣ آذار (مارس) ١٩٦٠.
(٧١) «الثبات»، ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠.
(٧٢) «الأهالي»، ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٠.

الشيوعيين. وطالب كذلك بأن يهجر الحزب الحكومة بدلاً من الاستمرار في المشاركة بسياسات لا شعبية لا يأخذ الحزب نفسه المبادرة فيها. وعلى أساس هذا الموضوع قاطع الجادرجي معاونه السابق محمد حديد، الذي تمسّك بـ «خط ايجابي» تجاه قاسم وقاد مؤيديه إلى الخروج من الحزب في أيار (مايو) ١٩٦٠ ليؤسس في حزيران (يونيو) التالي حزبه الوطني التقدمي(٧٣). ولم تكن النتيجة فك العزلة عن الشيوعيين بقدر ما كانت إضعاف الوطنيين الديموقراطيين. وعندما شق نزاع آخر الحزب في شباط (فبراير) ـ نيسان (أبريل) ١٩٦١، واختلف حسين جميل، معاون الجادرجي السابق الآخر، مع زعيم الحزب حول مسألة التقارب مع الشيوعيين، أصبح الحزب غير فاعل على الإطلاق، ثم أوقف نشاطاته كلياً في تشرين الأول (أكتوبر) التالي(٧٤)، وتبنّى الجادرجي الموقف القائل بأن «الشيوعيين ارتكبوا أخطاء ولكنهم ليسوا مجرمين»(٧٥). وفي وقت لاحق، ورداً على صيحات اليمين بأنه شيوعي، قال الجادرجي: «لو كنت شيوعياً لانضممت إلى الحزب الشيوعي لأني لا أرى في الشيوعية أمراً مخزياً». وأضاف: «خطئي أني شديد الصراحة، أصرح مما يجب للسياسي أن يكون في بلد كالعراق»(٧٦). على العموم، وعلى الرغم من أنه جذّف مع الشيوعيين أحياناً في القارب نفسه (على سبيل المثال، قدم الطرفان مرشحاً مشتركاً لرئاسة اتحاد الفلاحين في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٠) فإنه رفض باستمرار الدخول في جبهة رسمية معهم إلا إذا ضمت هذه الجبهة الأحزاب الأخرى، بما فيها البعث(٧٧).

من ناحيته، فإن حزب البعث، الذي كانت تفصله عن الشيوعيين هوّة من الدماء، لم يكن حتى ليفكر بالأمر في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦١. ولكن الحزب ليّن موقفه في العام ١٩٦٢. وعُقد اجتماع بين عبد الستار الدوري، عضو قيادة فرع بغداد للبعث، وزعيم شيوعي متوسط المرتبة بحثت خلاله إمكانات العمل المشترك. وبدت المنظورات واعدة بما يكفي لكي يعبر الشيوعيون، لاحقاً، عن اهتمامهم بإجراء اتصالات على مستوى أرفع، ولكنه نقل إليهم أن لا أمل في حصول أي اتفاق إذا لم يتبنوا أولاً «موقفاً جريئاً لا لبس فيه» ضد نظام قاسم. وعند هذه النقطة انهارت المباحثات. وهذه هي الرواية البعثية لما حدث(٧٨). أما استناداً إلى

(٧٣) الجادرجي وحديد، حديثان أُجريا مع المؤلف في ١١ و١٢ شباط (فبراير) ١٩٦٢. و«الأهالي»، ٢٨ نيسان (أبريل) و١٢ و٢٠ أيار (مايو) و٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٠. و«البيان»، ٣٠ نيسان (أبريل) و٦ و١٣ أيار (مايو) ١٩٦٠. الوطنيون التقدميون في المصارف ومكاتب الصيرفة، «لماذا انبثق الحزب الوطني التقدمي» (١٩٦٠)، ص ١٢ و١٧ ـ ٢٦ و٣٤ ـ ٤٥.
(٧٤) «العهد الجديد»، ٢٤ شباط (فبراير) و١٧ نيسان (أبريل) ١٩٦١، و«الأهالي»، ١٣ آذار (مارس) و١ و١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦١.
(٧٥) «العهد الجديد»، ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٦١.
(٧٦) «المواطن»، ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢.
(٧٧) مثلاً: «الأهالي»، ١٣ آذار (مارس) ١٩٦١. وتعميم شيوعي داخلي صادر في العام ١٩٦٧ بعنوان: «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في الفترة تموز ١٩٥٨ ـ نيسان ١٩٦٥»، ص ١٧.
(٧٨) هاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي، عضوان في القيادة البعثية العراقية عام ١٩٦٣، محادثات جرت في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤.

الجدول رقم ١٦ - ٢
لجنة حسين أحمد الرضي المركزية الرابعة
(تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ - شباط (فبراير) ١٩٦٣)

الاسم	المهمة الحزبية في شباط ١٩٦٣	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر).	السيرة اللاحقة
أعضاء السكرتاريا								
حسين أحمد الرضي	سكرتير أول بسلطات إشراف مطلق على التنظيم العسكري للحزب. مسؤول بغداد.	(انظر الجدول ٢١ - ١ في الكتاب الثاني)						
هادي هاشم الأعظمي	مسؤول مكتب العمال.	(انظر الجدول ٢١ - ١	في الكتاب الثاني)					
جمال الحيدري	مسؤول مكتب الفلاحين.	(انظر الجدول ٢ - ١	في هذا الكتاب)					
جورج حنا تلّو	مسؤول العلاقات مع الأحزاب الشيوعية في الخارج(ب).							
الأعضاء الكاملون الآخرون في المكتب السياسي								
محمد صالح العَبلي	مسؤول المراسلات مع مناطق الحزب وفروعه.	(انظر الجدول ٢١ - ١	في الكتاب الثاني)					
عزيز محمد	مسؤول الفرع الكردي للحزب.	(انظر الجدول ٧ - ٦ في هذا الكتاب)						

يتبع

تابع جدول رقم ١٦ - ٢

الاسم	المهمة الحزبية في شباط ١٩٦٣	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر يومها)(أ)	السيرة اللاحقة
عبد السلام الناصري	مسؤول بغداد السابق. كان في موسكو ١٩٦٣.	(انظر الجدول ١٢ - ١ في الكتاب الثاني)						
أعضاء مرشحون في المكتب السياسي								
عزيز الشيخ	مسؤول لجنة التوجيه الديموقراطي(ج).	(انظر الجدول ٢ - ١						
عبد الكريم أحمد الداوود	عضو مكتب الفرع الكردي للحزب.	(انظر الجدول ٢١ - ١ في الكتاب الثاني)						
باقر ابراهيم الموسوي	مسؤول منطقة الفرات الأوسط للحزب	عربي - شيعي	؟ - الكوفة			من عائلة «أسياد» ذات دخل متوسط ابن تاجر صغير.		عضو اللجنة المركزية من ١٩٦٣ وحتى الآن.
أعضاء كاملون آخرون في اللجنة المركزية								
عبد الرحمن شريف	مسؤول مكتب التعليم واللجنة الاقتصادية ولجنة الصحافة ورئيس تحرير «طريق الشعب».	(انظر الجدول ٢ - ١ في هذا الكتاب)						
شريف الشيخ	مسؤول العلاقات مع الأحزاب الوطنية(د).	(انظر الجدول ٢ - ١	في هذا الكتاب)					
عبد القادر اسماعيل	مسؤول مكتب المالية.	(انظر الجدول ٤ - ٢	في الكتاب الثاني)					
حمزة سلمان الجبوري	في السجن ١٩٦١ - ١٩٦٣	(انظر الجدول ٧ - ٦	في هذا الكتاب)					

يتبع

الاسم	المهمة الحزبية في شباط ١٩٦٣	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر يومها)[أ]	السيرة اللاحقة
ناصر عبود	في بلغاريا منذ ١٩٥٩	(انظر الجدول ١٩-١	في الكتاب الثاني)					
صالح مهدي دكلة	مسؤول المنطقة الجنوبية للحزب.	عربي - شيعي	١٩٢٣، العمارة	معلم	معهد المعلمين الابتدائي	الطبقة المتوسطة الدنيا.	١٩٤٣ (٢٠)	اعتقل عام ١٩٦٣ وهرب من السجن في حزيران (يونيو). عضو اللجنة المركزية منذ ١٩٦٣ وحتى الآن.
عمر علي الشيخ	عضو مكتب الفرع الكردي للحزب.	كردي - سني	١٩٢٤، السليمانية	مهندس	كلية الهندسة	طبقة المُلاك الدنيا. ابن ملاك صغير.	١٩٤٥ (٢١)	عضو اللجنة المركزية منذ ١٩٦٣ وحتى الآن.
حسين سلطان	مسؤول منطقة الفرات الأوسط للحزب ١٩٦٢، في موسكو ١٩٦٣.	عربي - شيعي	١٩٢٠، النجف	عامل نسيج	ابتدائي	الطبقة العاملة. ابن عامل.	١٩٤٣ (٢٣)	في السجن منذ ١٩٦٢ وحتى الآن.
نافع يونس[هـ]	مسؤول تنظيم الحزب العسكري.	(انظر الجدول ١٣-١ في الكتاب الثاني)						
الأعضاء المرشحون في اللجنة المركزية								
عزيز الحاج علي حيدر	ممثل الحزب في براغ لدى صحيفة «مشاكل السلم والاشتراكية»	(انظر الجدول ١٣-١ في الكتاب الثاني)						
عزيز شريف	مسؤول «أنصار السلم»	(انظر الجدول ٧-٦	في هذا الكتاب)					
صالح الرازقي	عضو مكتب منطقة الفرات الأوسط للحزب.	(انظر الجدول ٢-١ في هذا الكتاب)						

يتبع

الاسم	المهمة الحزبية في شباط ١٩٦٣	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر يومها)[أ]	السيرة اللاحقة
آرا خاجادور	في براغ ١٩٦٣	أرمني - مسيحي	١٩٢٤، بغداد	موظف سابق لدى شركة خاصة عامل نفط.	ثانوي	الطبقة المتوسطة الدنيا.	١٩٤٦ (٢٢)	عضو اللجنة المركزية ١٩٦٣ - ١٩٦٨ اعتقل ١٩٦٣ وأفرج عنه لاحقاً.
سلطان ملّا علي	عضو اللجنة العسكرية للحزب.	عربي - شيعي	؟، البصرة	عامل	ابتدائي	الطبقة العاملة. ابن عامل.		في السجن ١٩٦٣ وأفرج عنه لاحقاً.
عبد الستار مهدي محمد رضا	عضو اللجنة العسكرية للحزب.	عربي - سني	؟، بغداد	معلم	معهد المعلمين الابتدائي	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح		قتل ١٩٦٣.
ثابت حبيب العاني	عضو اللجنة العسكرية للحزب.	عربي - سني	؟، العانة	مسّاح	ثانوي	الطبقة المتوسطة الدنيا.		عضو اللجنة المركزية ١٩٦٣ - ١٩٦٨. اعتقل ١١ نيسان (أبريل) ١٩٦٨ وأخرج عنه لاحقاً.

(أ) لم يكن لأي من الأعضاء الواردة أسماؤهم هنا أي نشاط سياسي سابق.

(ب) الاسم الصحيح: مسؤول العلاقات الخارجية.

(ج) كانت هذه اللجنة تدير نشاطات اتحاد الطلاب واتحاد الشباب ورابطة الدفاع عن حقوق المرأة، بين أمور أخرى.

(د) الاسم الصحيح: مسؤول العلاقات الوطنية.

(هـ) متزوج من شقيقة عزيز الشيخ.

المصادر: تصريح غير مؤرخ أدلى به عزيز الشيخ، العضو المرشح في المكتب السياسي، في نيسان (أبريل) ١٩٦٣، في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٢٦. وملحق التصريح الشفهي لشريف الشيخ، عضو اللجنة المركزية، المؤرخ في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٦٣، في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/ ٢٦. وحديث أجراه المؤلف مع شريف الشيخ في سجن بغداد المركزي في ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٤. وملفات الشرطة العراقية ذات الأرقام: ٣٤٠١ و٤٥٨٣ و٣٥٠٦ و٣٣٤٥ و٢٦١٠ و٤٧٩ و٣٠٧٨ و٤٨٧٧ و٧٩٠٩ و٤٢٤٢ و٣٥٧ و٣٣٦٨ وق س/ ٤٠ وق س/ ٥٩ وق س/٦١.

الشيوعيين، فإن البعثيين وحلفاءهم، وبعد أن «تآمروا» لإسقاط قاسم، اكتشفوا أن «العقبة التي لا يمكن تجاوزها» التي تقف في طريقهم هي الحزب الشيوعي «أولاً وأخيراً». ولهذا، ولجعل الأمور أسهل بالنسبة إليهم، فإنهم «حاولوا استمالتنا بالوعود والتهديدات إلى هجر نظام قاسم، والواقع بالتهديدات فقط: إذا لم تدافعوا عنه فإننا لن ندمجكم!». وفي الوقت نفسه كان البعثيون يضغطون على قاسم من خلال عناصر موالية لهم «للسير قدماً في ملاحقة حزبنا، وتحديداً القوى التي كان الحزب قد قرر أن يحمي نظام قاسم بها». . هذا النظام «الذي كان، على الرغم من سمته العسكرية والدكتاتورية، نظاماً وطنياً، ولهذا فقد كانت محاولات الاطاحة به ممنوعة لدى حزبنا»(٧٩).

وعلى كلٍّ، فإنّ المؤكد هو أن الشيوعيين لم يديروا ظهورهم لقاسم أبداً. وأكثر من هذا، فإنهم تلقوا ضرباته دون مقاومة جدية. وتحملوا كذلك، ولشهور عديدة، ضغوطاً قوية مارستها قواعدهم للانتقال إلى النضال السري. وعندما بدأت محطة إذاعة سرية اسمها «صوت الشعب» بثها في حزيران (يونيو) ١٩٦٠ باللهجة الخاصة بالحزب سارعت «اتحاد الشعب» إلى التعبير عن رفضها لها(٨٠). وعندما حارب الشيوعيون قاسم رداً عليه، كما حصل في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠، عندما نظموا إضراب جلوس في مصنع التبغ في بغداد، أو في آذار (مارس) ١٩٦١ عندما انضموا إلى احتجاجات سائقي التاكسي التي بدأها حزب البعث ضد زيادة الرسوم على البنزين، حاربوا بلا حماسة أو على مستوى محدود. . ولم ينحرف الشيوعيون أبداً عن خطهم السياسي المركزي القاضي بـ«تثبيت النظام بقوة على أسس ديموقراطية»(٨١). وكان هذا الشعار يعني أنه ما زال بالإمكان تحويل النظام إلى نظام ديموقراطي، بمعنى دفعه إلى إعادة منحهم حرية العمل. وواضح أن هذه الفكرة كانت غير واقعية على الاطلاق. ولكن هذا الخط، مضافاً إلى إصرارهم على الوقوف في وجه أية محاولة لإسقاط قاسم، لم يدع مجالاً للشك في أنهم ربطوا مصيرهم بمصير قاسم.

وعندما هبطت شعبية قاسم بحدة، وخصوصاً بعد اندلاع الحرب الكردية في صيف ١٩٦١، كان لتعريف الشيوعيين أنفسهم بالنظام أن يكلفهم الكثير من التأييد الشعبي ولا بد أن يؤخذ في الحساب كعامل آخر أسهم في تراجعهم. وكذلك فقد نما استياء القاعدة بثبات واندفع ليجد لنفسه طريقاً إلى قمة الحزب في تشرين الثاني (نوفمبر) من تلك السنة. وإذ أخذ السكرتير الأول للحزب، حسين الرضي، هذا الأمر في حسابه فإنه شن في دورة للجنة المركزية هجوماً حاداً على العناصر «اليمينية» في المكتب السياسي(٨٢). وبدأ بأن أكد اقتناعه

(٧٩) تعميم شيوعي داخلي صادر في العام ١٩٦٧ بعنوان «محاولة لتقييم. . .»، ص ١٧.

(٨٠) «اتحاد الشعب»، ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٠.

(٨١) تعميم شيوعي داخلي صادر في العام ١٩٦٧ بعنوان «محاولة لتقييم. . .»، ص ١٧.

(٨٢) الرواية التالية مبنية على حديث أجري يوم ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ مع محسن الشيخ راضي، عضو قيادة حزب البعث الذي كان مكلفاً في العام ١٩٦٣ بالتحقيق مع الشيوعيين، والذي قرأ محاضر جلسات اللجنة المركزية التي يبدو أنها ضاعت بعد ذلك.

لفترة من الزمن بالحاجة إلى موقف أقوى تجاه قاسم، ولكنه لم يستطع تمرير وجهة نظره بسبب كتلة يقودها عامر عبد الله وزكي خيري ومحمد حسين أبو العيس وبهاء الدين نوري(٨٣). ثم اتهم الرضي عامر عبد الله بكونه «عميلاً» لقاسم وطالب بإخراجه وزملائه الثلاثة من المكتب السياسي. واستجابت اللجنة المركزية له وأعادت تنظيم نفسها، بناء على توصيته، كما هو مبين في الجدول ١٦ ـ ٢. وغادر عامر عبد الله العراق في أعقاب ذلك إلى أوروبا الشرقية. أما حسين الرضي، فبالإضافة إلى مسؤولياته كسكرتير أول وإلى سلطات إشرافه المطلق على القسم العسكري للحزب، أصبح مسؤولاً مباشراً عن تنظيم بغداد، وأصبح بذلك الكل في الكل في الحزب.

وعلى العموم، فإن التغيير الذي جرى في القيادة لم يؤد إلى أكثر من تغيير في تكتيكات الحزب، وليس في استراتيجيته. وكان الأمر الوحيد الجديد فعلاً هو إعادة إصدار جريدة الحزب المركزية سراً تحت اسم «طريق الشعب» ورفع مستوى النقد الموجه إلى قاسم. ولم تخفِ القيادة أنها كانت تفعل ذلك بقلب لا يطاوعها. وقالت: «لقد أجبر الشيوعيون على إصدار جريدتهم المناضلة سراً. . . على الرغم من البروز الذي يؤدي إليه هذا للتناقضات بين الطبقات التي يجب أن تقف معاً ضد الامبريالية والرجعية، وهي تناقضات لا يجب إبرازها بهذه الحدة في هذه المرحلة الراهنة، مرحلة تحقيق الديموقراطية الوطنية». وبينما أشارت القيادة إلى أن «شرور الحكم الفردي» لم تقتصر على أن «تطال كل طبقات الشعب وفئاته السياسية بغضّ النظر عن ميولها» بل إنها، وبفعل الحرب في كردستان، «وصلت ذروة الخطر على الوحدة الوطنية»، وبينما دعت القيادة «كل القوى الوطنية» إلى تشديد نضالها «ضد حكم الرجل الواحد ومن أجل تثبيت النظام على أسس وطنية ديموقراطية» فإنها دعت في الوقت نفسه «الرئيس شخصياً إلى معالجة الوضع قبل فوات الأوان وإلى الارتقاء إلى نوع من المسؤولية الوطنية»(٨٤). وفي تقريرها عن دورة اللجنة المركزية التي انتهت لتوها وضعت القيادة النقاط على الحروف فأكدت قائلة: «لسنا أعداء لشخص الزعيم قاسم بل لطريقته في حكم الرجل الواحد. . . وإنكاره لحقوق الشعب، وإلى هذا الحد فقط، من ناحية أخرى، نحن معه طالما استمر في الدفاع عن الاستقلال الوطني ومحاربة الامبريالية والحرب». وأعلنت القيادة كذلك أن الحزب ما زال يتمسك بقراره مقاومة أية محاولة للإطاحة بالحكومة بالقوة:

«نظراً لعلاقات القوة القائمة حالياً فإنه لا يمكن لأي انقلاب يحصل في الظروف الراهنة أن يكون في صالح الديموقراطية والشعب. ولا تستطيع البورجوازية الليبرالية القيام بمثل هذا العمل إلا إذا اعتمدت على قوى اليمين والرجعية. ولهذا، فإنه لا يمكن لانقلاب يأتي من فوق إلا أن يؤدي إلى دكتاتورية أكثر تشدداً وقمعاً»(٨٥).

(٨٣) حول أعضاء المكتب السياسي هؤلاء انظر الجدول ٧ ـ ٦.

(٨٤) «طريق الشعب»، السنة ١٨، العدد ١ الصادر في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١.

(٨٥) الحزب الشيوعي العراقي، تقرير تبنته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في اجتماعها العادي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١، الفقرتان ٥ و ٦.

ونظراً لأن حسين الرضي لم يجر أيَّ تغيير أساسي في السياسة فإن المرء قد يستغرب ما كان يكمن وراء تطهير عامر عبد الله. طبعاً، من الممكن أن نزاع الاثنين كان مجرد نزاع يتعلق بالتكتيك وليس بالاستراتيجية. ولكن من الممكن أيضاً أنه كان نزاعاً بين شخصيتين أكثر من كونه نزاعاً بين أفكار. وعلى كل حال، فإن الأمور كانت بالنسبة إلى الحزب على ما كانت عليه في تلك الأيام، لا بسبب عامر عبد الله أو ميوله «اليمينية» بل لأنها كانت صعبة في أساسها. ولم تكن هنالك أية استراتيجية أخرى ممكنة أمام الشيوعيين. وكان وضعهم قد بقي أساساً على ما كان عليه بعد منتصف ١٩٥٩: لم يكن بوسعهم أن يمسكوا بالأزِمَّة، وأيّ بديل لنظام قاسم لا يمكنه إلا أن يكون أسوأ بالنسبة إليهم.

وربما يكون التشدد النسبي في الخط التكتيكي للحزب قد زاد من شعور قاسم بالعزلة، الأمر الذي يمكنه أن يفسر - بدوره - إطلاقه سراح المعتقلين السياسيين كافة، والشيوعيون بينهم، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦١[٨٦]. ويمكن النظر إلى قراره، غير المفصول عن هذا، وفي الشهر نفسه، إلغاء امتيازات شركات النفط في المناطق التي هي ليست قيد الاستثمار الفعلي[٨٧]، على أساس كونه محاولة أخرى من جانبه لاستعادة شيء من شعبيته المفقودة. وأدّى استخدام الاتحاد السوفييتي حق النقض (الفيتو) بشأن انتساب الكويت إلى الأمم المتحدة، في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر)، بعد أن كان قد أعلن في حزيران (يونيو) أن للعراق حقوقاً في الكويت، إلى تحوّل في مزاجه تجاه الشيوعيين، الذين تخلوا الآن عن هجماتهم المباشرة ضده. ولكن الهدنة السياسية بين الطرفين انتهت عندما نظم الشيوعيون في أيار (مايو) ١٩٦٢ مظاهرة ضخمة تطالب بالسلم مع الأكراد، الأمر الذي جعل قاسم يعتقل الكثيرين من أتباعهم. وفي تموز (يوليو) كان الحزب يتهم الحكومة بالتحول إلى «دولة بوليسية»، ولكنه استمر في دعوتها إلى انطلاقة جديدة في السياسة الداخلية[٨٨]. والواقع أن الحزب لم يتخلَّ عن قاسم أبداً. ويبدو مثيراً للدهشة أن قاسم كان يقلل من أهمية قوة الشيوعيين حتى عندما كان القوميون يشحذون سيوفهم. ألم يكن هذا على نقيض مع سياسته المميزة في الحفاظ على التوازن؟ الواقع أن قاسم لم ينفذ في سنواته الأخيرة تذبذبه بين القوى بالمهارة التي كان عليها في فترة ١٩٥٨ - ١٩٥٩. وضعفت قدرته على التمييز بين الأمور. وأثبت حكم العراق، الذي لم يكن مهمة سهلة أبداً، كونه عملاً شاقاً. وأكثر من هذا فإن قاسم أصبح ميالاً بعد انتفاضة الموصل إلى ألا يفكر إلا قليلاً بالقوميين، وارتبط بالاعتقاد بأن الخطر الأكبر إنما يأتيه من اليسار. وفسّر محاولة البعثيين الاعتداء على حياته بأنه عمل يائس ودليل ضعف. وأكدت خيبة أملهم واختلافهم مع عبد الناصر عام ١٩٥٩، والانشقاق في صفوف البعث العراقي نفسه عام ١٩٦١ - وانضمام الأمين العام السابق للبعث فؤاد الركابي إلى الزعيم المصري - ثم

(٨٦) «صوت الأحرار»، ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦١. و«١٤ تموز»، ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦١.

(٨٧) القانون رقم ٨٠ الصادر في (١١ كانون الأول/ ديسمبر) ١٩٦١.

(٨٨) بيان الحزب الشيوعي في ٨ تموز (يوليو) ١٩٦٢. و«طريق الشعب»، السنة ١٩، العدد ٤ الصادر في مطلع تموز (يوليو) ١٩٦٢.

انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة، أكّدت صحة وجهة نظر قاسم. وفي الوقت نفسه، فإنه ترك خلايا العمل السري الشيوعية دون المساس بها تقريباً، وبقي قادتها الرئيسيون أحراراً ولم تُمَسَّ معاملتهم. وعلى العموم، فإنه بإصراره على القضاء على تنظيماتهم الجماهيرية المساعدة حرمهم من الوسائل التي ربما كانوا يستطيعون الدفاع بها عنه.

الجدول رقم ١٦ - ٣

موجز معلومات سير الحياة المتعلقة بلجنة الرضي المركزية الرابعة

الدين والطائفة والأصل العرقي	العدد	٪	الطائفة أو الأصل العرقي مقدراً كنسبة مئوية من مجموع ١٩٥١ من سكان العراق المدينيين
مسلمون			
شيعة عرب	٩	٣٤,٦	٤٤,٩
سنة عرب	٩ (أ)	٣٤,٦	٢٨,٦
أكراد	٦ (ب)	٢٣,١	١٢,٧
تركمان	-	-	٣,٤
فرس	-	-	٣,٣
يهود	-	-	٠,٣
مسيحيون	٢ (ج)	٧,٧	٦,٤
صابئة	-	-	٠,٣
يزيديون وشبك	-	-	٠,١
المجموع	٢٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠

التعليم	العدد	٪
لا معلومات	١	٣,٩
ابتدائي	٥	١٩,٢
ثانوي	٨	٣٠,٨
جامعي	١٢	٤٦,١
المجموع	٢٦	١٠٠,٠

فئات العمر عام ١٩٦١	العدد	٪
لا معلومات	٤	١٥,٣
٢٨ سنة	١	٣,٩
٣٠ - ٣٤ سنة	٣	١١,٥
٣٥ - ٣٩ سنة	١٢	٤٦,١
٤٠ - ٤٤ سنة	٣	١١,٥
٤٥ سنة	١	٣,٩
٥٥ سنة	١	٣,٩
٥٧ سنة	١	٣,٩
المجموع	٢٦	١٠٠,٠

العمل أو العمل السابق	العدد	٪
طلاب (د)	٢	٧,٧
مهنيون	١٤ (هـ)	٥٣,٨
عمّال ياقات بيضاء	٣	١١,٥
عمال	٥	١٩,٢
تجار بورجوازية صغيرة	١	٣,٩
لا معلومات	١	٣,٩
المجموع	٢٦	١٠٠,٠

(أ) بمن فيهم ١ من أصل مختلط عربي - هندي.
(ب) بمن فيهم ١ من الشيعة الأكراد الفيلية.
(ج) ١ كلداني مستعرب و١ أرمني مستعرب.
(د) بعد ترك الدراسة: في السجن أو العمل السري.
(هـ) ٦ محامين، ٥ معلمين، ١ أستاذ جامعي، ١ مهندس، ١ مسّاح.

يتبع

تابع جدول رقم ١٦ - ٣

الأصل الطبقي	العدد	٪
الطبقة العاملة	٥	١٩,٢
طبقة الفلاحين	٣	١١,٦
الطبقة الوسطى الدنيا		
عائلات الأسياد	٦	٢٣,١
آخرون	١١	٤٢,٢
طبقة «الأسياد» العليا المفتقرة	١	٣,٩
المجموع	٢٦	١٠٠,٠

الجنس	العدد
ذكور	٢٦
إناث	-
المجموع	٢٦

المصير حتى يوم سقوط نظام البعث	العدد
قتل أو مات تحت التعذيب	٨
كشف أسرار الحزب تحت التعذيب	٢
ارتد	٢
في السجن	٣
في العمل السري أو في الخارج	١١
المجموع	٢٦

مدة المشاركة في الحركة الشيوعية حتى عام ١٩٦١	
عدد السنوات	عدد الأعضاء
لا معلومات	٤
١٠ سنوات	١
١١ سنة	١
١٢ سنة	١
١٣ سنة	١
١٤ سنة	٢
١٥ سنة	١
١٦ سنة	٧
١٨ سنة	٥
١٩ سنة	١
٢٠ سنة	١
٣٣ سنة	١
المجموع	٢٦

الفصل السابع عشر

البعثيون يستعدون
والشيوعيون يحذرون

إنّ الانقلاب الذي كـان له أن يـطيح بقـاسم في شباط (فـبراير) ١٩٦٣ كـان من صنع البعث أساساً، ولكنه البعث المعاد البناء والتنظيم. وكان إجهاض مؤامرة ١٩٥٩ لقتل رئيس الوزراء قـد جلب سوء الحظ للحـزب. وكان نـاشطو الحـزب يُعتَقَلون واحداً بعـد الآخر ويـودعـون السجن. وتفككت منظمات بكاملها. وهرب فؤاد الركابي، أمين القطر العراقي، إلى سورية. أما الخلايا القليلة التي لم تمسّ فوضعت في عهـدة حازم جـواد، وهو شـاب شيعي في الرابعـة والعشرين من النـاصريـة متجـدر من معزٍّ ـ رجـل دين متخصص بـالعـزاء ـ فقـير وابن عم للركابي. وعلى العموم، ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠، أو حـول ذلك، تـأسس في دمشق جهاز خاص سمي «مكتب العراق» أخذ عـلى عاتقـه مهمة مسـاعدة جـواد على إعـادة ايقاف الحزب على قدميه. وكان أحد أعضاء المكتب الثلاثة هو فيصـل حبيب الخيزران، وهـو محامٍ عربي سنّي في الثالثة والثلاثين من قرية الشوهـاني في محافظة ديالى، وابن شيـخ ملاك أراضٍ من قبيلة العَـزَّة. وكـان الثـاني هـو طـالب شبيب، المهنـدس العربي الشيعي ابن التـاسعـة والعشرين من الرميثة، ويتحدر من عائلة أرستقراطية مفتقـرة من ملّاك الأراضي، وهـو حفيد شقيق الشيخ خوَّام العبد عباس، رئيس قبيلة الظوالم. وكان الثالث، والشخصيـة الـرئيسية في المكتب، والرجل الذي سيرتبط تاريخ الحـزب باسمـه ارتباطـاً لا فكاك منـه خلال السنـوات الثلاث الخطيرة التالية، هو علي صالح السعدي[1].

وكـان السعدي قـد ولد في بغـداد عام ١٩٢٨. وعـلى الرغم ممـا يقـال من أن جـده، الفلاح من هبهب، وهي قرية في محافظ ديالى، كان كردياً بحتـاً، فإنـه شخصيـاً لم يكن لـديه

---

(١) أحـاديث أجريت مـع: طـالب شبيب في أيلول (سبتمـبر) ١٩٦٧. وفؤاد الـركـابي في شبـاط (فـبرايـر) ١٩٦٧. ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي في أيلول (سبتمـبر) ١٩٦٤. وفيصل حبيب الخيـزران في شباط (فبراير) ١٩٦٣. وحول هؤلاء جميعهم راجع الجدول أ ـ ٤٩.

حتى ولا ذرة من الولاء الكردي وكان «عربياً، عملياً»، كما ذكر مصدر قومي[٢]. وكان أبوه وكيلاً زراعياً لعائلة الحيدري المشهورة، جاء من هبهب إلى بغداد في العشرينات وتزوج - استناداً إلى كامل الجادرجي[٣] - من فتاة من حيّ باب الشيخ. ولكن، ونظراً لأنه عاد فتزوج ثانية، فإنه تخلى عن مسؤوليته في رعايتها وتنشئة ابنه. وعاش الصبي حياة التشرد لفترة من الزمن، وعلى طريقة روسو الشاب إلى حد ما، ولكنه كان موهوباً وخلق فرصه بنفسه. ومع أنه لم يكن طالباً جيداً أبداً فإنه تدبر شق طريقه إلى كلية التجارة. ووقع تحت نفوذ أمين البعث فؤاد الركابي وهو ما زال طالباً. وانتسب إلى الحزب عام ١٩٥٢. ونظرا لما له من مؤهلات ملائمة للنضال السري - كالشجاعة والثقة بالنفس والقسوة والقدرة الكبيرة على التنظيم - فإنه ارتقى في العام ١٩٥٨ إلى عضوية قيادة الحزب في القطر العراقي. ولما لاحقته شرطة قاسم لاصطياده هرب الى سورية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩. وعندما تأسس مكتب العراق في دمشق بعد حوالى شهرين، بمبادرة منه إلى حد ما، سرعان ما أظهر كونه الشخصية الأقدر وجذب إليه انتباه القيادة القومية التي أمرته، في نيسان (أبريل) ١٩٦٠ أو حول ذلك، بالعودة إلى بغداد ليصبح مسؤولاً عن الفرع العراقي لحزب البعث.

وأثبتت موهبته كمنظم وفاعليته العملية كونهما لا تقدران الآن بثمن. وأعيد تشكيل الخلايا وترسيخها. وأصبح الانضباط شديداً. وترافق ذلك بنموّ جاذبية الحزب. وأسهم في ذلك جو خيبة الأمل في قاسم وتنامي عدم الانسجام في حكومته واعتباطيتها. وكانت المحاولة الجريئة لاغتيال قاسم وروحية التحدي التي أظهرها العديد من مهاجميه أثناء المحاكمة العامة التي جرت في سنتي ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ودفاعهم عن أفكارهم وليس عن أشخاصهم أحاطت البعث أيضاً بهالة من البطولة في أذهان العامة الميالين إلى الخط القومي. وكان لانفصال الأمين السابق فؤاد الركابي ومجموعته الصغيرة عن التنظيم الأصلي في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٦١، واتهام «عناصر معينة من القيادة القومية» بإقامة «اتصالات مع الاستخبارات البريطانية»، أن يشوش الحزب، وإن قليلاً. وعلى العموم، فقد عملت حرب الأكراد لصالح الحزب، وكذلك فعل استياء سلك الضباط والتدهور الاقتصادي الملموس.

بحلول العام ١٩٦٢ لم يكن السعدي قد أعاد تأهيل الحزب وتوسيع قاعدته فحسب بل إنه حوله كذلك إلى نواة موجّهة لتجمّع أوسع نطاقاً، هو «الجبهة القومية»، التي ضمت - إلى جانب البعث - ضباطاً قوميين متحالفين وبقايا حزب الاستقلال وأعضاء الاتحاد الوطني للطلبة واتحاد المعلمين وجمعيات مهنية أخرى. وفي مطلع أيار (مايو) من السنة نفسها شعر السعدي بثقة كافية للدعوة إلى عقد مؤتمر سري للحزب في بغداد والترتيب لانتخاب قيادة، وهي القيادة التي دعتها القيادة القومية للحزب، المجتمعة في حمص في أواخر ذلك الشهر، إلى الإعداد لانقلاب يطيح بقاسم.

---

(٢) يرغب المصدر عدم ذكر اسمه.

(٣) حديث أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٤.

(٤) انظر «صوت العروبة» (بيروت)، ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٦١.

وجاء المركز الحديث الانتخاب، والمسمى «قيادة القطر العراقي»، مؤلفاً كما هو مبين في الجدول ١٧ - ١، وبدأ فوراً في تحضير قوى الحزب للانقلاب على الحكم. وخلال الأشهر التالية أنشأت القيادة في مدن العراق الأهم، وفي بغداد خصوصاً، شبكة من «لجان الإنذار»، التي شكلت في ما بعد نواة ما صار يسمى بـ «الحرس القومي»، الذي كان على أعضائه - الذين هم من الطلاب البعثيين في معظمهم - أن ينزلوا، عند تلقّي إشارة الحزب، إلى الشوارع برشاشاتهم وأسلحتهم الأخرى، متخفّين بملابسهم المدنية، وأن ينتظروا الأوامر التالية.

وكانت الخطة العسكرية البحتة من وضع مكتب عسكري مؤلف من ستة أشخاص، أمينه السعدي وأعضاؤه: حازم جواد وطالب شبيب والزعيم المتقاعد أحمد حسن البكر والمقدم الركن صالح مهدي عماش والمقدم الركن المتقاعد عبد الستار عبد اللطيف. وكان البكر في الثامنة والأربعين من عمره، وهو عربي سني من الضباط الأحرار ومن عائلة من صغار الملاكين قدمت لعقود كثيرة رؤساء قبيلة البيكات في تكريت، أصبح بعثياً عام ١٩٦٠ وكان قبل ذلك، وبعد شهرين من ثورة تموز (يوليو)، قد تورط في مؤامرة ضد نظام قاسم. أما عبد الستار عبد اللطيف فعربي سني من الأعظمية في السادسة والثلاثين من عمره، ابن لموظف مدني في وزارة الدفاع، وكان في الفترة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ عضواً في اللجنة الاحتياطية للضباط الأحرار[٥]، وانضم إلى الحزب في منتصف الخمسينات، وكان ينظر إليه على أنه «واحد من أصلب الضباط البعثيين وأكثرهم ذكاء». وكان عماش قد ولد في بغداد عام ١٩٢٥ ابناً لفلاح ضَمّان[٦] عربي سني، وانضم إلى حزب البعث منذ عام ١٩٥٢[٧] وإلى حركة الضباط الأحرار في العام ١٩٥٦، وكان له دور في محاولة اغتيال قاسم، كما ذكرنا في مكان آخر، وصار الآن يعمل رئيساً للإدارة في القوات الجوية تحت الإمرة المباشرة لقائدها الشيوعي الزعيم جلال الأوقاتي. ومن حين لآخر كان أحد الضباط البعثيين الآخرين يشارك في اجتماعات المكتب العسكري، وأبرز هؤلاء العقيد الركن خالد مكي الهاشمي، آمر كتيبة الدبابات الرابعة في أبو غريب، والمقدم الركن حردان التكريتي[٨]، آمر القاعدة الجوية في كركوك، والرئيس الجوي منذر الونداوي[٩]، وهو معاون قائد سرب في الحبانية[١٠].

---

(٥) راجع الجدول ٦ - ٤.

(٦) فلاح «يضمن» المحصول بمعنى أنه يشتريه قبل الأوان.

(٧) حزب البعث العربي الاشتراكي، وثيقة داخلية: المداخلة الثانية للرفيق ميشيل عفلق في المؤتمر القطري الاستثنائي السوري، ٢ شباط (فبراير) ١٩٦٤، ص ٥.

(٨) حول الهاشمي والتكريتي، انظر الجدول ٢٠ - ١.

(٩) كان الونداوي، الذي عيّن في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٦٣ على رأس قيادة الحرس القومي، قد ولد في الناصرية حوالى العام ١٩٣٥. وكانت أمّه تركمانية، أما أبوه، وهو حارس سينما، فكان عربياً سنياً.

(١٠) أحاديث أجريت مع: طالب شبيب، عضو القيادة القطرية والمكتب العسكري، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧. ومحسن الشيخ راضي، عضو القيادة القطرية، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤.

الجدول رقم ١٧ - ١

قيادة حزب البعث في القطر العراقي يوم انقلاب ٨ شباط (فبراير) ١٩٥٨

الاسم	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	النشاط السياسي السابق للانتماء لحزب البعث
علي صالح السعدي (أمين عام - سكرتير)	كردي فيلي (شيعي) مستعرب	١٩٢٨، بغداد أصله من هبهب(أ)	عامل حزبي	كلية التجارة	الطبقة الفلاحية. ابن بستاني ووكيل عائلة الحيدري المالكة للأراضي.	عضو في حزب الاستقلال
حازم جواد	عربي - شيعي	١٩٣٥، الناصرية	عامل حزبي	مطرود من المعهد العالي للمعلمين(ب)	الطبقة التجارية الدينية المتوسطة الدنيا. ابن «معزّ» و«كحال».	-
طالب شبيب	عربي - شيعي	١٩٣١، الرميثة	مهندس	أتم ٣ سنوات في كلية الهندسة، جامعة لندن	طبقة الملاكين الارستقراطيين. ابن ملاك افتقر.	عضو في الحزب الشيوعي ١٩٤٨ - ١٩٥١
حمدي عبد المجيد	عربي - سني	١٩٢٩، بغداد أصله من عانة	مدرس ثانوي	المعهد العالي للمعلمين	الطبقة التجارية المتوسطة الدنيا. ابن تاجر صغير.	-
كريم شنتاف	عربي - سني	١٩٣٤، الرمادي أصله من عانة	معلم، موظف في وزارة الإرشاد	كلية الفنون	طبقة عمال النقل. ابن سائق شاحنة.	-
محسن الشيخ راضي	عربي - شيعي	١٩٣٤، النجف	عامل حزبي	مطرود من كلية الطب(ب)	الطبقة الدينية المتوسطة الدنيا. ابن «مؤمن» (رجل دين).	مؤيد لحزب الاستقلال
حميد خلخال	عربي - شيعي	١٩٣٢، الهندية	مدرس ثانوي	المعهد العالي للمعلمين	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح.	-
فيصل حبيب الخيزران(ج)	عربي - سني	١٩٢٧، الشوهاني(د)	محام	كلية الحقوق	طبقة المشايخ الملاك. ابن شيخ قبيلة العزّة.	عضو في حزب الاستقلال

(أ) قرية في محافظة ديالى.

(ب) لأسباب سياسية.

(ج) قرر المؤتمر القومي الخامس للبعث، المعقود في حمص عام ١٩٦٢ «تجميد» الخيزران.

(د) قرية في محافظة ديالى.

ولم تكن المهمة الآنية التي حددها المكتب العسكري لنفسه توسيع موطىء قدم البعث داخل الجيش بل كانت تركز على كسب الضباط للوحدات الضاربة الأهم إلى جانب فكرة الانقلاب، بغضّ النظر عن مشاعر هؤلاء تجاه النظرة الاجتماعية للحزب. وفي كل الأحوال، لم تكن هذه النظرة شديدة البروز.

وكانت خطة العمل التي تبناها المكتب أخيراً مستوحاة - بالطبع - من الوضع الذي كان يواجهه. وحدد المكتب بسهولة وجود قوة قاسم في مركزين للتجمع: وزارة الدفاع الموجودة ضمن العاصمة على الضفة الشرقية لدجلة حيث ركّز قاسم حوالى ٢٥٠٠ رجل من لوائه الخاص، التاسع عشر، ووفر لهم الأسلحة الثقيلة والمدافع المضادة للطائرات والكثير من الذخيرة، ومعسكر الرشيد، على بعد ستة أميال إلى الجنوب الشرقي من بغداد، حيث أنشأ قوة ضاربة خاصة من المشاة والدبابات وطائرات «الميغ»، بالنظر إلى احتمال قيام هذه القوة بتسديد هجوم معاكس سريع في حال الطوارىء. واستناداً إلى طالب شبيب، عضو المكتب العسكري، فإنّ «معظم ما لا يقلّ عن سبعين طياراً شيوعياً» كانوا يرابطون في معسكر الرشيد، الأمر الذي يجعل توجيه ضربة مباشرة وقوية إلى القاعدة أمراً ضرورياً جداً من وجهة نظر البعث. وارتئي كذلك أن من الأمور الحيوية تصفية قائد سلاح الجو الشيوعي، الزعيم الأوقاتي، منذ البداية. وأبرزت الأهداف الأولية المطلوبة نفسها بنفسها: محطة البث الإذاعي في أبو غريب، على بعد تسعة أميال إلى الغرب من بغداد، واستديوهات الإذاعة في حي الصالحية في ضفة الكرخ من العاصمة. ولكن المكتب العسكري نسي كلياً محطة التلفزيون.

وإذا كانت الأهداف العملية للانقلاب قد تحددت إلى حد بعيد بالتخلص من قاسم وقواته الدفاعية، فإن وسائل تنفيذ هذه المهمة فرضها التوزع القائم للإسناد الذي يعتمد عليه والذي يملكه البعث في جسم الجيش. وكانت القوات الأرضية التي للبعث فيها ما يكفي من الأعضاء أو المؤيدين، والأقرب إلى العاصمة، تشمل كتيبة الدبابات الرابعة في أبو غريب ولواء المشاة الثامن المؤلّل في الحبّانية[11]. وكانت أقرب وحدات الطيران في متناول اليد والتي يمكن الاعتماد عليها هي السرب السادس الموجود أيضاً في الحبانية. ويبدو أن قاسم كان قد سمح بتمركز الطيارين البعثيين والقوميين الآخرين بقوة هناك، وفي كركوك لموازنة تركيز رجال الطيران الشيوعيين في الرشيد، وإلى درجة أقل في الشعيبة غرب البصرة.

وفي حوالى منتصف كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢ تقررت خطة العمل، وحُدِّدت ساعة الصفر في الساعة - ٩ من صباح يوم الجمعة ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣. وكان لتحرك القوات نهاراً بدلاً من تحركها تحت جنح الظلام الليلي أن يجنّبها إطلاق الإنذار لأن عيون قاسم في الجيش أكثر تأقلماً مع اليقظة الليلية. وتم اختيار يوم الجمعة لأنه يوم العطلة الأسبوعية الإسلامية التي يكون فيها كثير من المدافعين خارج الخدمة. وفي الساعة المحددة كان لطائرات من الحبانية، بقيادة الرئيس منذر الونداوي، أن تقصف وزارة الدفاع، وأن

(١١) تقع الحبانية على بعد حوالى ٤٥ ميلاً إلى الغرب من بغداد.

تدمر طائرات الميغ في قاعدة الرشيد الجوية وتستعد للتدخل فوراً ضد أية حركة معاكسة يقوم بها قاسم. وفي الوقت نفسه كان للضباط البعثيين والمؤيدين من الفيلق المدرع أن يتوجهوا إلى ابو غريب وأن يسيطروا على كتيبة الدبابات الرابعة بمساعدة رجالهم الموجودين داخل المعسكر. وعندها يتوجه طابور مدرع إلى محطة بث الإذاعة، التي لم تكن تبعد أكثر من دقائق، فيسيطر على حراسها ويضع اليد عليها. وكانت إذاعة «البلاغ رقم ١» ستلي ذلك مباشرة. ونظراً لأن الدبابات لم تكن مزوّدة إلا بذخيرة لرشاشاتها، فقد كان لطابور ثانٍ أن ينقضّ على مستودع الذخيرة في الفلوجة، على بعد عشرين ميلاً أو ما يقرب من ذلك غرباً، بينما كان لفصائل أخرى أن تحتل استديوهات الصالحية وتحيط بوزارة الدفاع وتحاصر قاعدة الرشيد وتعزلها. وفي النهاية، وفي الوقت نفسه، ووضعت بإمرة العقيد المتقاعد عبد الغني الراوي، الصديق للبعث. وكان لهذه أن تتعاون تعاوناً وثيقاً، لدى وصولها من الحبانية، مع دبابات الكتيبة الرابعة لوضع اليد مباشرة على وزارة الدفاع واحتلالها. وكان لكل أعضاء «لجان الإنذار» ـ التي أصبحت في ما بعد «الحرس القومي» ـ أن يقوموا خلال هذه العمليات كلها بدور الإسناد[١٢].

وبدأ تنفيذ الخطة فعلاً في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢ بإعلان إضراب للطلاب القوميين في مدرسة الشرقية الثانوية في بغداد بمبادرة من البعث، وانتشر الاضراب في اليوم التالي ليشمل كل المدارس الثانوية، وليشمل الجامعة في التاسع والعشرين من الشهر نفسه. وكانت حجة الاضراب هي ضرب الشرطة العسكرية للطلاب الذين أثاروا شجاراً مع ابن فاضل المهداوي، رئيس «محكمة الشعب»[١٣]. أما النية الحقيقة فكانت تحويل انتباه قاسم عن الجيش والتّستّر على الانقلاب المقبل.

قبل ذلك بحوالى شهر كان الأكراد الديموقراطيون قد تقدموا إلى الشيوعيين باقتراح للعمل سوية ضد قاسم. وقالوا: «إذا وحّدنا قوانا فإننا نستطيع الاستيلاء على السلطة». ولكن الشيوعيين لم يكونوا يعتقدون أن ائتلافاً كهذا يمكنه أن يميل كفة الميزان لصالحهم، ورفضوا الاقتراح. عندها أدار الأكراد الديموقراطيون وجههم إلى الناحية الأخرى وأمروا الطلبة أتباعهم بالوقوف إلى جانب الطلبة البعثيين. أما الشيوعيون فشكلوا فوراً، من ناحيتهم، لجاناً خاصة ضد الاضراب وحذّروا خلاياهم من أن الأضراب يشكل جزءاً من «مؤامرة»[١٤].

والواقع، ونظراً لموطىء القدم الذي كان للشيوعيين في السرية الأولى من كتيبة الدبابات الرابعة ـ وكان حزب البعث متمترساً في السرية الثانية وإلى حد أقل في تلك الثالثة ـ

---

(١٢) حديث أجري مع طالب شبيب في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧.

(١٣) «الأهرام»، ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣.

(١٤) إني مدين بهذه التفاصيل إلى عضو معاصر في لجنة بغداد المحلية للحزب الشيوعي لا يرغب في ذكر اسمه. وحول مشاركة الأكراد في الاضراب انظر أيضاً «الاشتراكي» (جريدة سرية ناطقة بلسان حزب البعث)، كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣.

بأنهم شعروا أن أمراً ما يتمّ ترتيبه في الخفاء وحذروا قاسم[١٥]. وأعلنوا في بيان علني صدر في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ أن. . .

«هناك معلومات متوفرة تشير إلى أن الكتائب المدرّعة في معسكرات بغداد[١٦] ولواء المشاة التاسع عشر أصبحت مراكز لنشاط عدد كبير من الضباط الرجعيين والمغامرين الذين يأملون بتحويل هذه المراكز إلى قواعد انطلاق لانقضاض مفاجىء على استقلال البلاد، ولقد حددوا موعداً بعد آخر لتحقيق هذا الغرض. وللموعد الحالي مغزى خاصّ نظراً لخطورة الأزمة السياسية الراهنة وعدد الزيارات التي يقوم بها الآن بعض كبار الجواسيس الأميركيين لبلدنا»[١٧].

وتابع الشيوعيون توجيه نداءاتهم إلى الحكومة لإجراء تطهير «واسع وفعال» في صفوف الجيش، وإطلاق سراح «ألوف» المعتقلين والمساجين السياسيين وإعادة حرية العمل لحزبهم. ودعوا كذلك «الجماهير الشعبية» إلى أن تكون «محترسة» ومستعدة للرد «كرجل واحد» على هذه التهديدات لـ «عملاء الإمبريالية». وعلى العموم، فإنهم ـ هم أنفسهم ـ لم يتخذوا أي إجراء ملموس لمواجهة الانقلاب الوشيك[١٨].

ولم يكن تحذيرهم لقاسم شديد الدقة ولكنه استتبع إحالة عدد من ضباط الجيش المتورطين إلى التقاعد في ٦ كانون الثاني (يناير)، بمن فيهم المقدم جابر حسن حداد والمقدم صبري خلف، من سلاح المدرعات. وأكثر من هذا فقد أعطيت الأوامر لإفراغ مشعّات (رادياتورات) الدبابات التابعة للكتيبة الرابعة من الماء بعد كل جولة تدريب، وهو ما كان يعني تجميد الدبابات في أمكنتها كلياً من الناحية العملية. ولكن قلب المؤامرة لم يمسّ. وأجِّل موعد الانقلاب إلى ٢٥ شباط (فبراير) أول أيام عيد الفطر. ولكن قاسم ضرب ثانية في ٣ و ٤ شباط (فبراير) محيلاً إلى التقاعد مزيداً من الضباط، وقبض على علي صالح السعدي أمين القيادة القطرية للبعث، والمقدم صالح مهدي عماش، عضو المكتب العسكري البعثي. لذلك، وخوفاً من مزيد من الاعتقالات، قرر القادة الذين ما زالوا طلقاء تنفيذ ضربتهم يوم الجمعة في ٨ شباط (فبراير)[١٩].

---

(١٥) حديث أجري في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ مع محسن الشيخ راضي الذي كان عضواً في القيادة القطرية للبعث عام ١٩٦٣.

(١٦) كان معسكر أبو غريب يشكل جزءاً من معسكرات بغداد الكبرى.

(١٧) أعيد نشر نص البيان في «الأخبار» (صحيفة الحزب الشيوعي اللبناني) في ٣ آذار (مارس) ١٩٦٣. وأذيعت كذلك مقتطفات منه في إذاعة «بيكي ايران» في ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣، انظر:
B.B.C. EE/ 1199/ A 4/ 2 - 3 of 14 March 1963.

(١٨) تعميم شيوعي داخلي صادر عام ١٩٦٧ بعنوان «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في الفترة تموز ١٩٥٨ ـ نيسان ١٩٦٥»، ص ٢٣.

(١٩) حديث أجري مع طالب شبيب في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧، ومع محسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤.

الفصل الثامن عشر

«أكثر السنوات مرارة»

بدأت أيام شباط (فبراير) المأساوية ـ الثامن والتاسع والعاشر منه ـ التي شهدت الصدامات الرهيبة بين جزء كامل من العراقيين وجزء آخر، باغتيال القائد الشيوعي للقوات الجوية الزعيم جلال الأوقاتي. وكان قد قاد سيارته، يرافقه ابنه الصغير، إلى محل لبيع الحلويات قرب منزله. وما إن نزل من السيارة حتى توقفت مركبة آلية أخرج ركابها مسدساتهم وأطلقوا النار عليه. وأصيب الأوقاتي في كتفه وحاول أن يهرب ليختبىء، ولكنه أصيب ثانية في الرأس وسقط على الرصيف. وأسرع المهاجمون بالهرب واختفوا. ولم يخرق صمت الشارع إلا صراخ الطفل: «بابا.. بابا»[1]. كان الوقت بعد الثامنة والنصف بقليل من صباح الثامن من شباط (فبراير) الموافق الرابع عشر من رمضان. ولم تكن بغداد قد استيقظت تماماً بعد، ولكنه كان لها أن تشعر بندوب المعركة الميدانية خلال ساعات قليلة.

ولم يكن خبر مقتل الأوقاتي قد وصل قاسم بعد عند الساعة التاسعة تقريباً عندما انقضّت طائرتان نفاثتان من طراز «هوكر هنتر» لتقصفا مطار الرشيد وتجعلاه غير قابل للاستخدام. بعد دقائق، قامت طائرتا الـ«هوكر هنتر» نفساهما وغيرهما من الطراز نفسه، وبعض طائرات الـ«ميغ»، بالطيران في مجموعات من اثنتين أو ثلاث، لتصليَ وزارة الدفاع بالصواريخ تناوباً مع المدافع. وكانت العملية بقيادة الرئيس الجوي البعثي منذر الونداوي، الذي كان قاسم قد نقله قبل شهر واحد إلى بغداد، ولكنه تسلل عائداً ليل السابع من شباط (فبراير) إلى الحبانية ووضع يده، بمساعدة العقيد الركن عارف عبد الرزاق وقوميين آخرين داخل القاعدة، على السرب الجوي السادس[2].

---

(١) حديث مع عضو في المكتب العمالي الملحق بسكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وقريب للأوقاتي.

(٢) إني مدين بمعظم التفاصيل الواردة في هذه الفقرة والفقرات التالية إلى طالب شبيب ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي، إلا إذا ذكر العكس.

وبينما كانت القذائف تسقط على وزارة الدفاع ظهر «حرس قوميون» من الأعظمية، الحصن البعثي المشهور، بقوة في محيط معسكر الرشيد. وسرعان ما انضمت إليهم عناصر من كتيبة الدبابات الرابعة، التي كان قد سيطر عليها في وقت أبكر صباحاً، في أبو غريب، ضباط بعثيون من السرية الثانية، إذ كان قائدها البعثي العقيد الركن خالد مكي الهاشمي قد أحيل إلى التقاعد. وحاولت بعض السيارات المصفحة داخل معسكر الرشيد كسر الطوق دون جدوى. وقتل في العملية حوالى ثلاثين من رجال الحرس، ولم يمضِ وقت طويل إلا وتوجهت جماعة من الضباط المتقاعدين المسلّحين بـ «رتبهم العالية» وبقيادة أمير اللواء طاهر يحيى إلى المعسكر ونجحوا، «من خلال الوعود والتهديدات وبفضل هيبتهم العسكرية» - استناداً إلى الشيوعيين(٣) - في اخضاع أية مقاومة أخرى واستكمال السيطرة على المعسكر.

في تلك الأثناء، كانت وحدة أخرى من كتيبة الدبابات الرابعة، تضم العقيد عبد السلام عارف والعقيد أحمد حسن البكر، قد استولت فعلاً على محطة البث في أبو غريب، بينما كان فصيل آخر بقيادة العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت يخف باتجاه الساحة خارج وزارة الدفاع حيث انضمت إليها كتلة «الحرس القومي».

وفي الساعة ٩:٤٠ صدر «البلاغ رقم ١» لزعماء الانقلاب الذين سموا أنفسهم «المجلس الوطني لقيادة الثورة» وَبُثَّ على الهواء(٤). وككل شيء آخر تقريباً في النظام الذي أعلنه هذا البلاغ، كان البلاغ نفسه يحمل سمة الاهتمام غير الكافي به. وبإنشاء تكراري وفضفاض أعلن البلاغ أنه «بعون الله تم وضع حدّ لنظام عدوّ الشعب عبد الكريم قاسم»، وأن الانتفاضة قامت لضمان «استمرار المسيرة الظافرة لثورة الرابع عشر من تموز المجيدة»، وإنجاز «الوحدة الوطنية للشعب أولاً [أي وحدة الشعب العراقي](٥) ومشاركة الجماهير في توجيه الحكم وإدارته». وهذا ما كان يستدعي «تدعيم الأخوّة العربية - الكردية» و«احترام حقوق الأقليات» و«إطلاق الحريات العامة» و«دعم حكم القانون». والتزام النظام المقبل كذلك بـ «سياسة عدم الانحياز» و«التقيد بالالتزامات والمعاهدات الدولية». ومما يثير الانتباه أن البلاغ، وبغضّ النظر عن الإشارة إلى إبعاد العراق في ظل قاسم عن «مسيرة العروبة المتحررة» فإنه كان يقطر بتعابير المتعصبين للعراق وليس بتعابير واضعيه العروبيين. وهذا ما كان يهدف بوضوح ليس فقط إلى استرضاء الأكراد، الذين كان زعماؤهم قد استُميلوا مسبقاً إلى جانب الانقلاب، بل أيضاً إلى تحييد عناصر الجيش التي - وإن لم تكن قاسمية - كانت تشكل جزءاً من الاتجاه القطري المحلي(٦).

ولم يمضِ وقت طويل على قراءة المذيع للبلاغ الأول بصوت أجشّ نتيجة للتهيج حتى

(٣) تعميم شيوعي داخلي صادر في العام ١٩٦٧ بعنوان «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في الفترة تموز ١٩٥٨ - نيسان ١٩٦٥»، ص ٢٢.

(٤) «الأهرام» (القاهرة)، ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٣.

(٥) وهذا واضح من استعمال تعبير «الوحدة الوطنية»، وليس «الوحدة القومية».

(٦) من أجل نص البلاغ انظر: «الجماهير» (الناطقة بلسان البعث العراقي) في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٦٣.

جاءت «الأخبار الطيبة» بأن «الطاغية» و«الخائن المجرم» قد قتل على أيدي ضباط ورجال وزارة الدفاع بعد تدمير «وكره» من قِبَل «نسور القوات الجوية»(٧).

ولكن لم يكن هنالك شيء من هذا، فقد كان قاسم في بيت أمه، وسرعان ما كان التلفزيون يبث المشاهد التي تظهر «ابن الشعب البار» حياً تماماً في شارع الرشيد يحيّيه الشيوعيون وطبقات بغداد الشعبية الأفقر. ولكن التلفزيون توقف بعد ذلك مباشرة عن البث.

ووصل قاسم إلى وزارة الدفاع حوالى الساعة العاشرة والنصف. وبينما كانت الحشود المهتاجة في الخارج تطلب السلاح وتنشد بإيقاع واحد «ماكو زعيم إلا كريم» استقر قاسم في مكتبه ليزن مع أقرب معاونيه(٨) الوسائل التي تمكّنه من أن يقلب الوضع على رؤوس أعدائه.

وأبرز الزعيم الشيوعي الميول طه الشيخ أحمد، مدير التخطيط العسكري، أن الضباط والجنود في معظم الوحدات مترددون وأن المفاجأة الحازمة هي الكل في الكل. وقال إنه بدلاً من أن يقبعوا في وزارة الدفاع وينتظروا مصيرهم فإن عليهم أن يحركوا بقيادتهم القوات جيدة التجهيز التي هي بإمرتهم، وأن يجرّبوا الانقضاض المباشر على مواقع المتمردين وقيادتهم. وأضاف أن «قوة الموقع [بمعنى وزارة الدفاع - المترجم] هي الشرك الذي سيقعون فيه». وشدد كذلك على ضرورة توزيع الأسلحة الخفيفة والذخائر على الحشود المتجمعة في الخارج. ولكن أفكار الشيخ أحمد لم تجد لها صدى عند قاسم، الذي فضّل، في تلك اللحظة، خطاً دفاعياً في الأساس(٩).

وكانت الجماهير المهتاجة في الساحة أمام وزارة الدفاع والحشود التي حيت قاسم في شارع الرشيد قد خرجت إلى الشارع استجابة لنداء وجهه الشيوعيون الذين نزل الانقلاب عليهم، كما نزل على قاسم، نزول الصاعقة، على الرغم من تحذيرهم المسبق الذي أطلقوه في كانون الثاني (يناير). وعندما بدأت القنابل تتساقط على قاعدة الرشيد الجوية كان سكرتيرهم الأول، حسين الرضي، في بيت في كمب سارة، وهو حي مجاور لمنطقة الكرادة الشرقية. بعد لأي، وبناء لدعوات وجهت بواسطة الهاتف، تمّ جمع الكثير من أعضاء اللجنة المركزية للحزب ولجنة بغداد المحلية بسرعة فائقة(١٠). وكان الجميع قد شعروا غريزياً بالخطر الذي يحدق بحزبهم. وفي النقطة التي وصلت إليها الأمور لم يكن لسقوط قاسم أن يعني إلا

(٧) حول الترجمة الانكليزية لنص الاعلان انظر:
B.B.C. ME/ 1171/ A/ 2 of 9 February 1963.

(٨) الزعماء وصفي طاهر وطه الشيخ أحمد وعبد الكريم الجدة وفاضل عباس المهداوي.

(٩) حديث أجري مع كامل الجادرجي في شباط (فبراير) ١٩٦٤.

(١٠) كان هناك، بين آخرين، محمد صالح العَبَلي (انظر الجدول ٢١ - ١) في الكتاب الثاني وباسم مشتاق (انظر الجدول ١٨ - ١) وعصام القاضي، وهو موظف مصفاة نفط من عائلة عربية سنية من الطبقة المتوسطة العليا.

إعطاء الحرية المطلقة لأعدائهم وإطلاق كل المشاعر المعادية للشيوعية من عِقالها. وأشار الرضي إلى ما يعتقد أنه السبيل الوحيد المفتوح أمامهم، ألا وهو المقاومة المسلحة. وعلى كل حال فقد كان هذا هو المسار الذي رسمته «خطة طوارىء» الحزب القائمة[١١]. وسرعان ما خطّ الرضي بياناً تم لصقه على الجدران عندما لم تكن قد تجاوزت العاشرة إلا بقليل، كما تم توزيعه باليد وتلاه خطباء الحزب. وكانت لهجة البيان قاسية وشديدة الانفعال، وجاء فيه:

«إلى السلاح! إسحقوا المؤامرة الرجعية الامبريالية!

«أيها المواطنون، يا جماهير شعبنا العظيم المناضل، أيها العمال والفلاحون والمثقفون وكل الوطنيين والديموقراطيين الآخرين!

«قامت عصابة حقيرة من الضباط الرجعيين والمتآمرين بمحاولة يائسة للاستيلاء على السلطة استعداداً لإعادة بلدنا إلى قبضة الامبريالية والرجعية. وبعد أن سيطروا على محطة البث الإذاعي في أبو غريب وانكبوا على إنجاز غرضهم الخسيس، فإنهم يحاولون الآن تنفيذ مجزرة بحق أبناء جيشنا الشجاع...

«يا جماهير شعبنا المناضل الفخور! إلى الشوارع! طهروا بلدنا من الخونة!

«إلى السلاح دفاعاً عن استقلال شعبنا ومكتسباته!

«شكلوا لجان دفاع في كل ثكنة عسكرية وكل مؤسسة وكل حي وكل قرية...

«سيُلحق الشعب، بقيادة قواه الديموقراطية، الخزي والهزيمة بهذه المؤامرة الجبانة، كما فعل بمؤامرات الكيلاني والشواف وآخرين.

«إننا نطالب الحكومة بالسلاح!

إلى الأمام! إلى الشوارع! اسحقوا المؤامرة والمتآمرين»[١٢].

ولم يرد أي ذكر لقاسم نظراً للمشاعر التي نمت ضده داخل الحزب، والتي كان عبد القادر اسماعيل قد عبر عنها قبل أسابيع قليلة فقط أمام اجتماع للجنة المركزية إذ تساءل: «حتى متى سنستمر في حمل هذا الرجل على أكتافنا؟»[١٣]. ولكن العامة كانت ما زالت ملتصقة بقاسم، وراحت أصداء صيحات التأييد القديمة له تتردد مجدداً في شوارع بغداد.

---

(١١) انظر ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(١٢) تعميم شيوعي داخلي غير مؤرخ عثر عليه في أحد بيوت الحزب. وحديث أجري مع عضو في لجنة بغداد المحلية كان قد شهد أحداث ذلك اليوم وعهد الرضي إليه بتوزيع البيان في منطقة الرصافة من بغداد. وإني مدين بنص البيان إلى حسين جميل من الحزب الوطني الديموقراطي، الذي حصلت منه عليه في ٣ آذار (مارس) ١٩٦٣.

(١٣) أذيع تصريح اسماعيل من الاذاعة والتلفزيون يوم ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٣: وكالة الأنباء العراقية، ملحق النشرة ٦٣ في ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٣.

وما كاد البيان يُطلق حتى بدأ الآلاف من «الشرقاوية» يتحركون باتجاه وزارة الدفاع وسُدّت الشوارع الرئيسية المنطلقة من مدينة الثورة وأكواخ الطين شرق نهر دجلة بطوفان بشري. وبعد حوالى الساعة كان لدبابات الكتيبة الرابعة أن تحتل الجسر وتضبط تدفق الناس الذي كان مستمراً في هذه الأثناء. وفي الوقت نفسه، تدفق العمال والحمالون والحرفيون من الأحياء المجاورة لشارع الكفاح (غازي سابقاً)، وخصوصاً من عقد الأكراد، في الاتجاهات نفسها. وحمل الناس أسخف الأسلحة ـ معظمها العصي (رفض قاسم حتى النهاية تسليمهم أسلحة نارية) ـ وكان منظرهم مأساوياً كقطيع من الغنم يسرع الخطى مهرولاً إلى المسلخ. وكان محمد شخيتم[١٤]، عضو القسم العسكري في الحزب الشيوعي، يسير في المقدمة بينما شكلت جملة الحشود حلقة المقاومة الخارجية حول وزارة الدفاع، وسدت البقية الجسور والشوارع الرئيسية معرقلة تقدم دبابات العقيد عبد الكريم مصطفى نصرت ورجال الحرس القومي الذين تدفقوا خارجين من الأعظمية.

في هذه الأثناء، وفي الجهة الأخرى من بغداد، في الكرخ، حاول سكان الأكواخ الطينية في الشاكرية، ومعهم أفقر خبازي وصيادي وبائعي خضار العاصمة من منطقتي الكريمات والشوّاكة، بقيادة الشيوعيين ـ بلال علي صبحة عضو القسم العسكري ومتي هندي هندو مسؤول منطقة الكرادة الشرقية الحزبية وليلى الرومي عضو لجنة بغداد المحلية[١٥] ـ مهاجمة مبنى الإذاعة في الصالحية، الذي كان «المجلس الوطني لقيادة الثورة» قد انتقل إليه للتو، ولكنهم صدوا بواسطة وحدة من كتيبة الدبابات الرابعة ووقعت بينهم خسائر فادحة.

وعلى العموم، فإن شيوعيي الكاظمية ومؤيديهم، بقيادة هادي هاشم الأعظمي عضو سكرتارية الحزب والمقدم المتقاعد خزعل علي السعدي عضو القسم العسكري في الحزب وحمدي أيوب العاني عضو لجنة بغداد، وضعوا يدهم على المنطقة بأسرها بعد أن اجتاحوا إدارة الشرطة المحلية وترسانتها وحاصروا مركز شرطة النجدة[١٦] (مكافحة الشغب).

في حوالى الساعة ١١:١٥[١٧] أصدر السكرتير الأول للحزب نداء ثانياً، جاء فيه:

«شعبنا العظيم!

«لقد حوصر الخونة المتآمرون في أبو غريب. وتحاول بعض العصابات توسيع عملياتها في مناطق معينة من الكرخ، ولكن للجماهير اليد العليا في كل بغداد وبقية البلاد. إننا ندعو

---

(١٤) حول شخيتم انظر الجدول ١٨ ـ ١.

(١٥) حول صبحة وهندو والرومي انظر الجدول ١٨ ـ ١.

(١٦) أحاديث أجريت مع عضو في لجنة بغداد المحلية وعضو في المكتب العمالي الملحق بسكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي كانت لهما أدوار في تنظيم المقاومة في عقد الأكراد. وتصريح لعبد الموجود عبد اللطيف، مدير مركز شرطة النجدة، في «الجماهير»، ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٦٣. وتصريح حمدي أيوب العاني المذاع من راديو بغداد في ١١ آذار (مارس) ١٩٦٣.

(١٧) وليس في الساعة ١٥:٠٠ كما أعلن لاحقاً وزير الدولة البعثي حازم جواد.

الشعب إلى مهاجمة جيوب الرجعية وسحقها فوراً بلا شفقة. إن استقلالنا الوطني... ومكتسبات الثورة تواجه خطراً لا شك فيه...

«ضعوا أيديكم على الأسلحة في مخافر الشرطة أو أي مكان آخر وهاجموا المتآمرين، مخالب القط الامبريالي!

«إنهم يحاولون أن يقصفوا من الجو معسكر الرشيد ووزارة الدفاع ومعسكرات أخرى تسيطر عليها جماهير الجنود والضباط المخلصين. إن الزعيم عبد الكريم، والعبدي، والمهداوي، وبقية الضباط المدافعين عن استقلالنا الوطني يمسكون الآن بقوة بقيادة الجيش...

«كونوا ثابتين وجريئين في حماية الاستقلال. مارسوا حقوقكم الديموقراطية كاملة، فلقد كان الانتقاص من هذه الحقوق هو ما أعطى المتآمرين فرصتهم.

«إلى السلاح! بادروا إلى الهجوم في كل جزء من بغداد والعراق لسحق المتآمرين عملاء الامبريالية»[18].

ولكنه لم يكن باستطاعة النداء أن يغير مجرى الأحداث. وكان معسكر الرشيد قد سقط فعلاً في أيدي المتمردين. وإلى هذا، فعلى النقيض من المقاومة الشرسة للعنصر المدني للحزب بقي التنظيم العسكري من الحزب خاملاً نسبياً. واستناداً إلى تعميم شيوعي داخلي لاحق فقد كان الحزب يحظى بولاء «الآلاف من الجنود والضباط» وكانت «قوّاته داخل الجيش، بالاضافة إلى أولئك الموجودين في منتصف الطريق، تتجاوز قوات الانقلابيين بكثير». وأكثر من هذا فإن «أكثرية الجنود كانت ضد الانقلاب واحتفظ هؤلاء بصورة قاسم على صدورهم حتى بعد موته ولم يخلعوها إلا تحت التهديد». ومع ذلك، فإن «بعض الرفاق في معسكري الوشاش والسعد فقط كانت لهم مبادرات على مستوى محدود جداً»[19]. في معسكر السعد الذي يقع على بعد حوالى خمسين كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من بغداد، قام ملازمان وتسعة عشر رتيباً (ضابط صف) وثلاثة جنود بالاستيلاء عند الضحى على مقر قيادة الفرقة الثالثة ووزعوا الأسلحة على الشيوعيين، ولكنهم أُخضعوا بعد قتال قصير الأمد. وفي الوشاش، الذي يوجد غرب بغداد مباشرة، قام ملازم بمهاجمة مستودعات كتيبة المدفعية الميدانية ووزّع الذخيرة على الجنود، ولكن هذا العمل لم يحقق هدفه. ولم تنفذ «خطة الطوارىء» التي وضعها الحزب في أي معسكر آخر. وكان السكرتير الأول الرضي نفسه قد قارن في العام ١٩٦٢ منظمة الحزب في الجيش بـ«مسدّس أحد الرفاق، الذي لم يزيَّت ولم ينظف منذ زمن، فصدىء ولم يعد يطلق النار»[20]. وكان الحزب قد وضع إصبعه على الزناد طويلاً، وعندما ضغط عليه في النهاية لم يعمل.

(١٨) إني مدين بنص هذا النداء إلى حسين جميل من الحزب الوطني الديموقراطي.
(١٩) تعميم شيوعي داخلي صادر عام ١٩٦٧ بعنوان «محاولة لتقييم...»، ص ٢١ ـ ٢٣.
(٢٠) المصدر السابق، ص ٢٤.

في هذه الأثناء كان مجرى الأمور في بغداد قد أصبح شديد الصعوبة بالنسبة إلى الحزب. وكانت دبابات العقيد نصرت قد وصلت إلى الساحة خارج وزارة الدفاع حوالى الساعة ١١:٣٠ فأقامت الاتصال مع «الحرس القومي» ثم تابعت للتعامل مع الجماهير التي يقودها الشيوعيون. وبكلمات العقيد نفسه فإن «القوة المهاجمة واجهت صعوبات عديدة في إبعاد هؤلاء الناس عن طريقها وعن وزارة الدفاع. وحاولت القوة في البداية تهدئتهم بوسائل مختلفة... ولكنها لجأت في النهاية إلى الحزم والعنف، كانسةً إياهم بعيداً»[21]. وسقط المئات، بمن فيهم محمد شخيتم وأعضاء آخرون كثيرون من الحزب الشيوعي.

وعلى العموم، ففي حوالى الساعة الثانية بعد الظهر استولى أتباع الحزب في الكاظمية على ترسانة ومركز شرطة النجدة بعد معركة استمرت أربع ساعات وعانوا فيها إصابات كثيرة كما قتل ثلاثة من رجال الشرطة وجرح أربعون[22].

وبعد مرور ربع ساعة بالكاد، دخل لواء المشاة الثامن بغداد ـ كما هو مخطط سلفاً[23] ـ بعد أن استولى عليه الضباط القوميون في الحبانية. وسارعت كتيبتاه الأولى والثانية إلى الكاظمية باستثناء سرية واحدة توجهت لتأمين سلامة مبنى الإذاعة. أما الكتيبة الثالثة فتقدمت باتجاه وزارة الدفاع.

عند الثالثة بعد الظهر بدأت تجربة القوة الحاسمة، معركة مقر قيادة قاسم. وكان الدعم الذي قدمته الطائرات والدبابات الآن لا يقدّر بثمن، ولكن القتال الحقيقي كان من نصيب المشاة بقيادة المقدم محمد يوسف طه. ومن أصل الـ ١٥٠٠ رجل الذين كانوا بتصرّف قاسم داخل وزارة الدفاع لم يبق غير ١٠٠٠ يقفون على أقدامهم. وأصيب الآخرون أو أنهم ـ استناداً إلى أعداء قاسم ـ هربوا. ونظراً لأن قاسم كان متمركزاً بشكل جيّد لصدّ أي هجوم يقع على الجناح الشرقي للوزارة فقد ركز المهاجمون على إخضاع الجهة الغربية أولاً، بينما ناوشوه فقط بما يكفي لتوجيه انتباهه إلى اتجاه آخر. ولكن، حتى هنا وجدوا أن المسار صعب جداً وأنهم قد لا يصلون دجلة قبل منتصف الليل. والواقع أن إعلان العقيد نصرت، عند الساعة ٥:٣٠ من مساء ذلك اليوم أن «كل المقاومة قد توقفت»[24] كان إعلاناً استباقياً. وكان المدافعون قد ارتفعوا إلى مستوى مهمتهم وقاتلوا بشراسة من أجل كل شبر من الأرض. وكان لا بد من استدعاء المزيد من التعزيزات وسفك الكثير من الدماء قبل إخضاع الجناح الشرقي. ولم تنته المعركة إلا ظهر اليوم التالي ٩ شباط (فبراير). وأفاد المقدم طه في وقت لاحق أن رجاله اضطروا إلى تطهير الغرف واحدة بعد أخرى وإلى اللجوء عند لحظة معينة إلى الخداع صائحين: «ماكو زعيم إلا كريم» لكي يتمكنوا من التقدم. وأضاف أنه لدى تفحص

(٢١) «الحرس القومي» (صحيفة الحرس القومي)، العدد ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣.
(٢٢) تصريح عبد الموجود عبد اللطيف، مدير مركز شرطة النجدة في «الجماهير»، ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٦٣.
(٢٣) انظر ص ٩٧١.
(٢٤) B.B.C. ME/ 1172/ A/ 1 of 11 February 1963.

أوراق قاسم بعد الاستيلاء على مكتبه اكتشف أنه كان يوزع راتبه بانتظام على بعض الأسر المحتاجة في بغداد[٢٥].

وكان قاسم قد اتصل هاتفياً مساء ٨ شباط (فبراير) بالعقيد عارف بعد أن سمع من الإذاعة نبأ تعيينه رئيساً مؤقتاً للجمهورية. وذكّره بالماضي قائلاً: «أنا أخوك، ولن أنسى أبداً الخبز والملح الذي بيننا». وردّ عارف ـ وهذه روايته للمحادثة ـ قائلاً إن المسألة الآن مسألة «مبادىء وحرية وطن» وأن المجلس الثوري قرر أن عليه الاستسلام عند البوابة الرئيسية لوزارة الدفاع رافعاً يديه إلى الأعلى ومن دون رتبه وشاراته العسكرية. وفي حوالى الساعة ١١:٠٠ من صباح اليوم التالي، ٩ شباط (فبراير)، أي قبل حوالي ساعة من خمود لهيب القتال من أجل الوزارة، عاد قاسم فكرر اتصاله هاتفياً بعارف من «قاعة الشعب» التي كان قد انتقل إليها مع معاونيه. هذه المرة ـ واستناداً دوماً إلى عارف ـ التمس إنقاذ حياته والسماح له بمغادرة البلاد. ولكن الأجواء كانت مشحونة بقوة ضده، وترك بلا خيار غير الاستسلام غير المشروط[٢٦].

وتم اعتقال قاسم عند الساعة ١٢:٣٠، وكان معه المهداوي وطه الشيخ أحمد ومساعد صغير. وبعد مواجهة قصيرة مع أعضاء مجلس قيادة الثورة حاول عارف خلالها، دون جدوى، الحصول منه على اعتراف بأنه هو وحده ـ أي عارف نفسه ـ خطّط لانقلاب ١٤ تموز (يوليو)، أجريت لقاسم ورفاقه محاكمة ميدانية عسكرية وحكم عليه بالإعدام بإطلاق النار عليه من قبل فرقة إعدام. وتم تنفيذ الحكم عند الساعة ١٣:٣٠.

وهكذا انتهت سيرة «عدوّ الشعب»، حسب تعبير إذاعة بغداد التي أذاعت النبأ بعد دقائق. أما اليوم، فيعترف غير قليل من أولئك الذين وقفوا ضده في تلك الساعة بأنّ عامة الشعب كانت تكنّ له حباً مخلصاً يفوق حبها لأي حاكم آخر في تاريخ العراق الحديث.

وأدّى دمار قاسم إلى أن تميل كفة ميزان المقاييس المخيف ضد صالح الشيوعيين. ولكنهم لم يكونوا قد فقدوا كل شيء بعد. صحيح أن مقاومتهم خمدت في جانب الكرخ، ولكن المعركة استمرت في الكاظمية وعقد الأكراد، ضمن بغداد، وفي ميناء البصرة طول نهار ٩ شباط (فبراير) وليله. وقاتل الشيوعيون كما لا يقاتل إلا الإنسان الذي يعرف أن الهزيمة تعني إقفال كل باب للرحمة. وإن كان لديهم أية أوهام حول هذا الأمر فقد زالت هذه الأوهام بفعل البلاغ رقم ١٣ الصادر عن مجلس قيادة الثورة عند الساعة ٨:٢٠ من مساء ٨ شباط (فبراير) الذي جاء فيه:

«نظراً للمحاولات اليائسة للعملاء الشيوعيين ـ شركاء عدوّ الكريم[٢٧] في الجريمة ـ

(٢٥) أحاديث أجريت مع أشخاص قوميين يفضلون عدم ذكر أسمائهم.

(٢٦) «الرئيس عارف يروي قصة الساعات الحاسمة»، ثورة ١٤ تموز تعود إلى أصحابها (بيروت، ١٩٦٣)، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٢٧) «الكريم» اسم من أسماء الله الحسنى، وهذا الاسم استخدم هنا بقصد الاشارة إلى عبد الكريم قاسم الذين حُوِّر اسمه بهذا الشكل إمعاناً في شتيمته.

لزرع الفوضى في صفوف الشعب، وتجاهلهم للأوامر والتعليمات الرسمية، فقد كلف قادة الوحدات العسكرية والشرطة والحرس القومي بالقضاء على كل من يعكر صفو السلام. وإننا ندعو أبناء الشعب المخلصين إلى التعاون مع السلطات بالإعلام عن هؤلاء المجرمين وإبادتهم»[٢٨].

ولكن الشك كان قد بدأ يتسلل بالفعل إلى نفوس جماهير المتعاطفين الذين وقفوا إلى جانب الشيوعيين. والواقع أن صفوفهم المساعدة بدأت تتقلص. وهكذا، ففي عقد الأكراد وصلت قوة المقاومة في ذروة النضال يوم ٨ شباط (فبراير) إلى ما يقرب من ٤٠٠٠ رجل، ولكنها تناقصت بعد ظهر التاسع منه إلى حوالى ١٥٠٠، ولم تعد تزيد صباح العاشر عن حوالى ٥٠٠، كلهم أعضاء في الحزب الشيوعي أو من مؤيديه الأقربين. وكان قائدهم، محمد صالح العَبَلّي، أحد سكرتيري الحزب، يُجري مسحاً للوضع عند الظهر اعترف بعده أن عقد الأكراد لا يملك قوة تشكيل مصير بغداد، وأن الأمر المهم فعلاً هو انقاذ الحزب وكادره، وبالتالي فإنه، وبعد عملية تأخير تسمح له بسحب أعضاء الحزب، وضع حداً للمقاومة المنظمة في هذه المنطقة. وتوصل المدافعون عن الكاظمية إلى استنتاج مماثل عند الساعة الثامنة من مساء اليوم نفسه. أما في البصرة، حيث كان الشيوعيون قد وضعوا أيديهم في لحظة معينة على مبانٍ حكومية أساسية، فإنهم صمدوا في عدد من الأقسام العمّالية حتى غروب ١٢ شباط (فبراير)[٢٩].

ومما يجدر ذكره أن كل المناطق التي قاومت الانقلاب البعثي ـ كمدينة الثورة والشواكة والكريمات والشاكرية والكاظمية وعقد الأكراد ـ كانت، بلا استثناء، مناطق شيعية، والأخيرة كان يقطنها الأكراد الشيعة (الفيليون) أما البقية فيقطنها العرب الشيعة. ولكن هذا لا يجيز التوصّل إلى الاستنتاج بأن العامل الطائفي هو الذي أضفى على الصراع شكله أو اتجاهه أو لعب دوراً سببياً أساسياً. وبدءاً، كان أفقر فقراء بغداد يعيشون في هذه المناطق المشار إليها. وفي بلدة الكاظمية الواسعة النطاق، التي تضم شيعة من مراتب اجتماعية أخرى، كانت المعارضة المسلّحة محصورة بالبهية، الحي الذي يسكنه عمال النسيج، والشعلة، مكان ساكني الأكواخ الطينية، والمدرسة الثانوية في شارع المحيط، المسمى أيضاً شارع موسكو، والذي كان يديره الطلاب والعمال الشيوعيون، وأكثر من هذا فإن للتفسير الطائفي أن يتعارض مع ثلاثة عوامل أخرى. أولاً، إنه في هذه المرحلة ـ ولكن ليس بعد ١٩٦٣ ـ كانت أكثرية قيادة حزب البعث في العراق مؤلفة من الشيعة: ٥ من أصل ٨ (انظر الجدول ١٧ ـ ١). ثانياً، بسبب «الإرهاب الأسود»[٣٠] وميل البعثيين في السنوات القليلة الفائتة إلى تحويل المناطق التي

(٢٨) «الوقائع العراقية»، العدد ٧٧١ في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣.

(٢٩) أحاديث أجريت مع عضو لجنة بغداد المحلية وعضو المكتب العمالي الملحق بسكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ساعد محمد صالح العبلّي على تنظيم المقاومة في عقد الأكراد. ونشرة وكالة الأنباء العراقية رقم ٦٠ في آذار (مارس) ١٩٦٣.

(٣٠) انظر ص ٢٦٤.

هم أكثرية فيها إلى مناطق «مغلقة» للحزب، فإن الكثير من العرب السنة الشيوعيين أو المتعاطفين مع الشيوعيين طلبوا الأمان في الأقسام الأفقر من المدينة حيث كان لحزبهم مواقع منيعة. وإلى هذه الأقسام نفسها من المدينة سارع المزيد من السنة الشيوعيين، وخصوصاً الآتين من منطقتي الفضل وقمبر علي، مع ارتفاع مستوى الثورة البعثية. وهكذا، وعلى الرغم من أن المقاومة جرت في مناطق شيعية فإن القوة المقاومةَ كانت خليطاً من الشيعة والسنّة. وأخيراً، فإنه ما من شك في أن الحزب الشيوعي هو كان يمسك دوماً بزمام المبادرة والتوجيه. والأمر المثير للاهتمام في هذا المجال هو أن الشخصيات الرئيسية في هذا القتال كانت في أكثريتها من العرب السنة، كما هو مبين في الجدول ١٨ ـ ١. وعلى العموم، فقد كان السكرتير الأول، حسين الرضي، شيعياً. ومع ذلك، وبعد قول هذا كله، لا يمكن إلا الاعتراف بأنه ما من حي سني وقف في وجه الانقلاب البعثي أو إلى جانب الشيوعيين. ويكْمن بعض تفسير هذا في أن العرب السنة، لكونهم أقلية في العراق، يميلون ـ ككل ـ إلى الاتجاه القومي العربي أكثر من فئات السكان الأخرى. ولكن علينا أن نتذكر أيضاً أن التقسيم الاقتصادي يختبىء وراء التقسيم الطائفي في بغداد، كما في كل مكان من جنوب البلاد. وبكلمات أخرى، فإن المذهب الشيعي كان هنا، ولزمن طويل، مذهب ضحايا الاضطهاد، تماماً كما أن المذهب السني كان مذهب الطبقات المهيمنة اجتماعياً. وهذا لا يعني انتفاء وجود شيعة أثرياء أو سنة فقراء، ولا إنكار أن الشيعة الذين أصبحوا أغنياء حافظوا على نفسية المحرومين، كما لا يعني كذلك أنه يمكن لفقراء السنة أن يطوّعوا القانون لصالحهم بسهولة أكبر مما يفعل فقراء الشيعة. وفي كل حال، فقد كان بيت القصيد إظهار أن الصورة كانت أقلّ بساطة مما يمكن أن يوضح التفسير الطائفي.

وفي تقديرات الشيوعيين أن لا أقل من ٥٠٠٠ «مواطن» قتلوا في القتال الذي جرى من ٨ إلى ١٠ شباط (فبراير) وخلال الاصطياد الشرس للشيوعيين من بيت إلى بيت في الأيام التي تلت[٣١]. أما البعثيون فيقدّرون خسائر حزبهم بثمانين شخصاً[٣٢]. وذكر مصدر في الفرع الأول من مديرية الأمن العراقية للمؤلف في العام ١٩٦٧ أن عدد القتلى الشيوعيين يومها وصل إلى حوالى ٣٤٠ قتيلاً. وقدّر مراقب دبلوماسي أجنبي حسن الاطلاع ولا يرغب في ذكر اسمه مجموع عدد القتلى بحوالى ١٥٠٠، ويتضمن هذا الرقم ما يزيد على مئة جندي سقطوا داخل وزارة الدفاع و«شيوعيين كثيرين».

وعلى كل حال، فإن الجرح الذي أصاب الحزب الشيوعي كان عميقاً وأثبت ـ في ما يخص أعضاء الحزب ـ أنه كان مجرد مقدّمة لسنة طويلة من الرعب الذي لا نهاية له كما يبدو. وجاء الحكام الجدد يحملون حساباً يريدون تسويته، بحماستهم الثأرية، وذهبوا في ذلك إلى

---

(٣١) صالح دكلة، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، في مؤتمر صحافي عقده في براغ، «الأخبار» (بيروت)، ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٣.

(٣٢) حزب البعث (جناح علي صالح السعدي)، «أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال تجربته في العراق»، (بيروت؟، ١٩٦٤)، ص ٧٠.

الجدول رقم ١٨ ـ ١
قادة المقاومة الشيوعيين في الميدان في بغداد الكبرى
٨ ـ ١٠ شباط (فبراير) ١٩٦٣

منطقة المقاومة	أسماء القادة الميدانيين	صفتهم الحزبية	مكان الولادة	الأصل الطائفي والعرقي	مهنة الأب
الساحة خارج وزارة الدفاع[أ]	محمد شخيتم	عضو القسم العسكري	الموصل	سني عربي	لحّام (جزار).
الكاظمية	هادي هاشم الأدهمي	سكرتير الحزب	الأعظمية	سني عربي	موظف حكومي صغير.
	حمدي أيوب العاني	عضو لجنة بغداد	العانة	سني عربي	
	المقدم المتقاعد خزعل علي السعدي	عضو القسم العسكري	بغداد	شيعي عربي	تاجر.
عقد الأكراد	محمد صالح العَبْلي	سكرتير الحزب	بغداد	سني عربي	فلاح.
	باسم مشتاق	عضو لجنة بغداد	بغداد	سني تركي مستعرب	موظف حكومي كبير. مدير البنك العربي (٤٥ ـ ١٩٥٨) سفير في تركيا (٥٨ ـ ١٩٦٤).
	كريم الحكيم	عضو لجنة بغداد	بعقوبة	سني عربي	معلم.
	لطيف الحاج علي حيدر	عضو القسم العسكري	بغداد	كردي فيلي مستعرب	حمال.
الكريمات والشواكة والشاكرية[ب]	ليلى الرومي	عضو لجنة بغداد	الموصل	سني عربي	شيخ ديني.
	متّى هندي هندو	مسؤول منطقة الكرادة الشرقية للحزب.	الموصل	مسيحي أرثوذكسي عربي	تاجر ثري.
	بلال علي صبحة	عضو القسم العسكري	الموصل	سني عربي	تاجر أغنام (قتل قنصلاً بريطانياً في الموصل عام ١٩٣٩).

(أ) كان قسم كبير من الحشود التي تجمعت في الساحة قد أتى من مدينة الثورة والأكواخ الطينية شرق سد طوفان نهر دجلة.

(ب) هذه الأحياء الثلاثة متجاورة فيما بينها.

أقصى الحدود سيئة الحظ. وعوملت المناطق التي وقفت في وجههم وكأنها بلد عدوّ. وانتشرت قوات الحرس القومي ووحدات من القوات المسلحة تمشّط البيوت وأكواخ الطين في هذه المناطق. وجرى إعدام كل شيوعي - حقيقي أو مفترض - لإبدائه أقل مقاومة أو لمجرد الاشتباه بنيته في المقاومة. وأرهق عدد الذين اعتقلوا بهذه الطريقة السجون الموجودة فتم تحويل النوادي الرياضية ودور السينما والمساكن الخاصة وقصر النهاية، وحتى جزء من شارع الكفاح في الأيام الأولى، إلى معسكرات اعتقال. وكانت الاعتقالات تنفذ بموجب قوائم موضوعة سابقاً. ولا يمكن تجنب ارتكاب الخطأ في تقدير المصدر الذي جاءت منه هذه القوائم أو من هو الذي صاغها، ولكن هنالك ما أكده الملك الأردني حسين بعد سبعة أشهر في حديث شخصي منفرد مع محمد حسنين هيكل، رئيس تحرير «الأهرام»، جرى في فندق «كريون» في باريس، ويستحق الإيراد هنا:

«تقول لي إن الاستخبارات الأميركية كانت وراء الأحداث التي جرت في الأردن عام ١٩٥٧. اسمح لي أن أقول لك إن ما جرى في العراق في ٨ شباط (فبراير) قد حظي بدعم الاستخبارات الأميركية. ولا يعرف بعض الذين يحكمون بغداد اليوم هذا الأمر ولكني أعرف الحقيقة. لقد عُقدت اجتماعات عديدة بين حزب البعث والاستخبارات الأميركية، وعقد أهمها في الكويت. أتعرف أن. . . محطة إذاعة سرية تبثّ إلى العراق كانت تزود يوم ٨ شباط (فبراير) رجال الانقلاب بأسماء وعناوين الشيوعيين هناك للتمكن من اعتقالهم وإعدامهم؟»[٣٣].

وليس واضحاً ما الذي دفع الحسين إلى قول هذه الأشياء. فالواقع أنه لم يكن أبداً صديقاً لحزب البعث، ولكن ملاحظاته يمكن أن تُقرأ في ضوء ما كشف أخيراً من أنه كان يقبض راتبه منذ العام ١٩٥٧ من «وكالة الاستخبارات المركزية» (سي. آي. إي)[٣٤]. وربما كان على صلة بالموضوع أن نضيف أن عضواً في قيادة البعث العراقي ١٩٦٣، طلب عدم ذكر اسمه، أكد في حديث له مع المؤلف أن السفارة اليوغوسلافية في بيروت حذرت بعض القادة البعثيين من أن بعض البعثيين العراقيين يقيمون اتصالات خفية مع ممثلين للسلطة الأميركية. ويبدو أن أكثرية القيادة في العراق لم تكن مدركة لما قيل إنه كان يجري. وكائناً ما كان الأمر، فمن الضروري أن نبين، لصالح الحقيقة، أنه كانت أمام البعثيين - في ما يتعلق بأسماء الشيوعيين وعناوينهم - فرصة كبيرة لجمع مثل هذه المعلومات في الفترة ١٩٥٨ - ١٩٥٩، عندما عمل الشيوعيون علناً، وقبل ذلك خلال سنوات «جبهة الاتحاد الوطني» (١٩٥٧ - ١٩٥٨) عندما تم التعامل بين الطرفين على المستويات كافة. وإلى هذا، فقد أثبتت القوائم المذكورة كونها قديمة التاريخ. وعلى الأقل فإنها لم تقد البعثيين بشكل مباشر إلى الشيوعيين البارزين. وعلى العموم، فقد كان بعض هؤلاء خارج البلد. وكان عبد السلام

(٣٣) «الأهرام» (القاهرة)، ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣.

(٣٤) *The International Herald Tribune* (Paris), 19 - 20 February 1977.

الناصري[٣٥] في موسكو في مهمة لم يكشف عنها، وكان عزيز الحاج[٣٦] في براغ عضواً في هيئة تحرير «مجلة العالم الماركسية». وكان زكي خيري في الصين الشعبية، ولدى عودته في ذلك الوقت بالذات لجأ إلى حزب «توده» (الشيوعي الإيراني). وكان عامر عبد الله يعيش في المنفى في بلغاريا بأمر من الحزب، أما بهاء الدين نوري فكان يقضي في مكان ما من أوروبا الشرقية فترة نقاهة من مرض ألمّ به. وتسلل قادة شيوعيون آخرون إلى كردستان أو غيّروا عناوينهم. وعلى العموم، فإن حمدي أيوب العاني، عضو لجنة بغداد، وقع في الشرك الذي نصبه له البعثيون. وإذ فقد شجاعته أثناء التجربة الصعبة فإنه خان سكرتير الحزب هادي هاشم الأعظمي، الذي أُجبر على الاعتراف بأسرار أخرى، ولكن بعد أن أصبح أعرجَ وكُسر ظهره. وأخيراً، وفي ٢٠ شباط (فبراير) اعتقل حسين الرضي، السكرتير الأول للحزب. وعلى الرغم من تعدد الوسائل التي استخدمت لجعله يتكلم فإنه لم يخضع. وتوفي تحت التعذيب بعد أربعة أيام. وعندما أعلنت الحكومة الجديدة، في النهاية، نبأ وفاته رسمياً فإنها أوردت الوقائع على طريقتها، وأعلنت يوم ٩ آذار (مارس) أنه قد حكم على الرضي، ومعه محمد حسين أبو العيس[٣٧]، العضو السابق في المكتب السياسي، وحسن عوينة، وهو عامل وعضو ارتباط اللجنة المركزية، يوم ٥ من الشهر نفسه بالشنق حتى الموت لأنهم حملوا السلاح «في وجه السلطة» ولتحريضهم «عناصر فوضوية على مقاومة الثورة»، وأن الحكم نفذ صباح السابع من الشهر نفسه[٣٨].

وناء كاهل الحزب الشيوعي الآن بمحنة تلو أخرى. وكان ما يجري تكراراً لكارثة ١٩٤٩ ولكن على نطاق أوسع وأكثر كثافة، والأذى الذي أصاب كادر الحزب هذه المرة شديد العمق. ولم يسلم تنظيم حزبي واحد في الجزء العربي من العراق من المساس به. وطال العنف حتى النساء. وتزايدت الإعدامات التي كانت تتم بعد محاكمات سريعة. وشلّ الجزع أوصال المتعاطفين مع الحزب. ووصل تأثير الخوف حدوده القصوى[٣٩]. ومرة ثانية، وكما في العام ١٩٤٩، بدا وكأنّ ساعة الحزب قد دقت.

واستمرت هذه الأوضاع، بدرجة أو بأخرى، خلال الأشهر التي كان البعث يمسك فيها بزمام السلطة. ولم يختر البعثيون أنصاف الحلول، إذ إنهم كانوا يأملون في القضاء على الشيوعيين مرة واحدة وإلى الأبد، أو إنهم كانوا يريدون إقناع أنفسهم بأن الشيوعيين إنما كانوا يدفعون ضرائب استحقت عليهم منذ زمن، الأمر الذي يبرر لهم - للبعثيين - أفعالهم تماماً. وعلى العموم، فقد خفّت درجة القمع نسبياً في نيسان (أبريل). وكان الشيوعيون

(٣٥) حول الناصري انظر الجدولين ١٢ - ١ في الكتاب الثاني و١٦ - ٢ في هذا الكتاب.

(٣٦) حول عزيز الحاج انظر الجدولين ١٣ - ١ في الكتاب الثاني و١٦ - ٢ في هذا الكتاب.

(٣٧) حول أبو العيس انظر الجدول ٩ - ٦ في هذا الكتاب.

(٣٨) B.B.C. ME/ 1196/ A/ 6 of 11 March 1963. وتم الحصول على تفاصيل الوقائع الأخرى الواردة في هذه الفقرة من الفرع الأول لإدارة الأمن العراقية ومن أشخاص مطّلعين ولا يريدون ذكر أسمائهم.

(٣٩) من أجل توثيق واسع النطاق للعنف الذي ارتكبه «الحرس القومي» في هذه الفترة، انظر: الحكومة العراقية، «المنحرفون» (بغداد، ١٩٦٤).

الـذين نجوا من الاعتقـال حتى ذلك الـوقت قد اختفـوا عن الأنظار. وركّز جمال الحيـدري ومحمـد صالـح العَبَلي[٤٠]، عضـوا المكتب السيـاسي اللذان ورثـا القيـادة المبـاشرة للحـزب، اهتمامهما كلياً على نقطة حيوية واحدة، ألا وهي إنقاذ من يمكن إنقاذه من الشيوعيين وسحبهم من بغداد والمدن الأخرى إلى الريف العـراقي، وبتحديـد أكبر إلى ريف كـردستان. وكـانت الحـرب ضد البعث قـد أصبحت مقصورة عـلى الجدل والهجمات اللفظيـة، وأديـرت صيغـة الحـرب هذه كليـاً من الخـارج، بـواسطة «صـوت الشعب العـراقي»، الإذاعـة التي يبـدو أن استديوهاتها كانت توجد في لايبزيغ وبرلـين الشرقية في حـين وجدت محطة بثّها في بلغـاريا، وإذاعة «اللجنة العليا لحركة الخارج للدفاع عن الشعب العراقي»، التي أنشئت في بـراغ، في ٢٢ آذار (مارس)، وكان يديرها الشاعر محمد مهدي الجواهري[٤١].

وعـلى العمـوم، فـإن الشقـاق الـذي حصل بـين البعث والنـاصريـين العراقيـين في أيـار (مـايو)، ثم مـع عبد النـاصر نفسه في تمـوز (يوليـو)، واستئناف الحـرب مـع الأكـراد في ١٠ حزيران (يونيو) بعد أن كانت قد توقفت مع سقوط قاسم، أبرز إلى حـد كبير شعـور البعثيين بالعزلة، وشعورهم ـ بالتالي ـ باللاأمـان الذي يعيشونه، الأمر الذي عـرّضهم لأن يصبحوا أكثر عنفاً تجاه أعدائهم. وهكذا، عندما استعاد الشيوعيون شيئـاً من روحيتهم وجددوا، في ١١ حزيران (يونيو) مقـاومتهم للسلطة البعثية ووقفـوا علناً إلى جـانب الأكـراد[٤٢]، وأكـثر من هذا، عندما حاول مـا بين ١٥٠ و٢٠٠ جنـديّ ورتيبٍ شيوعيي الميـول الاستيلاء عـلى أكثر معسكرات العراق حساسية ـ معسكر الرشيد ـ والهجومَ عـلى سجن المعسكر رقم ١، الـذي كان يحتجز فيه شيوعيـون مدنيـون وضباط من الجيش، ونجحـوا في القبض لفترة قصيـرة على حـازم جـواد، وزيـر الـداخليـة، وطـالب شبيب، وزيـر الخـارجيـة، والمقـدم الجـوي منـذر الونداوي، قائد الحرس القومي الذي ذهب إلى المعسكر للتفـاوض[٤٣]، رد البعثيون بـاللجوء إلى التـطرف مجدداً. ولم يكن الجنـود الذين تـورطوا في حـادث معسكر الـرشيـد ينتمـون إلى الحـزب الشيوعي فعـلاً، بل إلى تـنظيم شيوعي مستقـل اختلق لهذا الغـرض، هـو «اللجنـة الثورية» التي يرأسها محمد حبيب، الملقب «أبو سلام»، وهو نادل مقهى. ولكن هذا لم يخفف من الاتهام الموجه إلى عضوي المكتب السياسي جمال الحيـدري ومحمد صـالح العَبَـلي، اللذين اعتقلا بعد ذلك بقليل وأعدما يوم ٢١ تموز (يوليو).

---

(٤٠) حول الحيدري والعَبَلي انظر الجداول ٢١ ـ ١ في الكتاب الثاني و٢ ـ ١ و١٦ ـ ٢ في هذا الكتاب.

(٤١) ضمت هذه الهيئة أيضاً، بين آخرين، عُضْوَي اللجنة المركزية عزيز الحـاج وفرحان الطعمـة والزعيم الشيوعي المتقاعد هاشم عبد الجبار والوزيرَيْن السـابقين الـدكتور فيصـل السامـر والدكتـورة نـزيهـة الدليمي.

(٤٢) تعميم شيوعي داخلي صادر عام ١٩٦٧ بعنوان «محاولة لتقييم...»، ص ٢٥.

(٤٣) حـديث أجري في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ مع محسن الشيخ راضي، عضو قيادة البعث العـراقي عام ١٩٦٣، وبيان مجلس قيادة الثورة في ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٣، في «الجماهير» ٤ تموز (يوليو). وتصريح للمدعي العام العسكري أثناء محاكمة المشتركين في الانتفاضة، في «الجماهير» ١٨ تموز (يوليو) ١٩٦٣.

الجدول رقم ١٨ ـ ٢
الإعدامات المعلنة رسمياً لأعضاء الحزب الشيوعي أو مؤيديه عام ١٩٦٣

التاريخ	التفاصيل	المجموع
٩ شباط (فبراير)	الزعيم طه الشيخ أحمد، المؤيد لفترة للحزب.	١
١١ شباط (فبراير)	الزعيم داوود الجنابي، العقيد حسين خضر الدوري، المقدم ابراهيم كاظم الموسوي، وكلهم شيوعيّون.	٣
٧ آذار (مارس)	السكرتير الأول حسين الرضي، محمد حسين أبو العيس العضو السابق في المكتب السياسي، حسين عوينة ضابط ارتباط ملحق باللجنة المركزية.	٣
١١ آذار (مارس)	ملازمان، ١٩ رتيباً (ضابط صف)، ٣ جنود، مدني واحد، لمقاومتهم انقلاب البعث في معسكر السعد، وكلهم شيوعيون.	٢٥
٢٦ أيار (مايو)	المقدم خزعل علي السعدي، المقدم فاضل البياتي، ٨ ضباط آخرين، مدني واحد، لمقاومتهم الانقلاب، وكلهم شيوعيون.	١١
٢٣ حزيران (يونيو)	٢٨ شيوعياً لتورطهم في أحداث كركوك عام ١٩٥٩.	٢٨
٢ تموز (يوليو)	١١ شيوعياً لارتكابهم «أعمالاً فوضوية» في الموصل عام ١٩٥٩.	١١
٣ تموز (يوليو)	٣ شيوعيين لاشتراكهم في أحداث الموصل ١٩٥٩.	٣
١٣ تموز (يوليو)	٢١ شيوعياً، ١٣ منهم جنود، للاشتراك في قتل العقيد الشواف أو لنشاطات أخرى في الموصل في ١٩٥٩.	٢١
٢١ تموز (يوليو)	محمد صالح العبلي سكرتير الحزب، جمال الحيدري عضو المكتب السياسي، عبد الجبار وهبة صحافي شيوعي بارز.	٣
٣١ تموز (يوليو)	٢١ جندياً ورتيباً (صف ضابط) شيوعياً لاشتراكهم في انتفاضة ٣ تموز في معسكر الرشيد.	٢١
١٣ آب (أغسطس)	شيوعيان لدورهما في أحداث الموصل ١٩٥٩.	٢
٣ أيلول (سبتمبر)	١٥ شيوعياً لـ «التآمر» في الموصل.	١٥
أيلول (سبتمبر)	شيوعيان لمشاركتهما في انتفاضة ٣ تموز (يوليو) في الرشيد.	٢
المجموع		١٤٩[أ]

(أ) أعدم كذلك جنديان ومدني واحد في نيسان (أبريل) من أجل حوادث الموصل، ولكن لم يصدر إعلان رسمي بإعدامهم.

وعاد القمع الذي كان الشيوعيون ضحاياه ليبلغ ذروته مجدداً. ولم ينته هذا الـوضع إلا بسقوط البعث في تشرين الثاني (نوفمبر). وفي ذلك التاريخ كانت السجون العراقية تضم بين جنباتها ٧٠٠٠ شيوعيّ[٤٤]، ولكن هذا العـدد ربما يكـون قد زاد عن ١٠٠٠٠ في وقت سـابق

---

(٤٤) حصل المؤلف على هذا الرقم من الفرع الأول لإدارة الأمن عام ١٩٦٧.

(آذار/ مارس). وأكثر من هذا، فخلال الفترة القصيرة من حكم البعث صدرت إعلانات رسمية بإعدام ١٤٩ شيوعياً (انظر الجدول ١٨ - ٢). ومما يعكس الروحية التي ينظر بها إلى عمليات القتل الطرفة التي رواها العقيد محمد عمران، العضو السوري في القيادة القومية للبعث، أثناء المؤتمر القطري السوري الاستثنائي للحزب عام ١٩٦٤، حيث قال: «بعد المؤامرة الشيوعية[٤٥] طلب من أحد ضباط الجيش (العراقي) اعدام اثني عشر شيوعياً ولكنه أعلن أمام عدد كبير من الحاضرين أنه لن يتحرك إلا لإعدام خمسمائة شيوعي ولن يزعج نفسه من أجل اثني عشر فقط»[٤٦].

وكان العدد الفعلي للمساجين الشيوعيين الذين حرموا الحياة أعلى بكثير من العدد المعلن رسمياً. والواقع أنه لم يعلن عن موت عضوي اللجنة المركزية عبد الرحيم شريف[٤٧] وحمزة سلمان الجبوري[٤٨]، ولا عن موت نافع يونس[٤٩] سكرتير القسم العسكري للحزب، ولا الملازم هشام اسماعيل صفوت الذي كان مكلفاً بالتنظيم الشيوعي الهام في القوات الجوية. ولم يعلن شيء بخصوص سكرتير الحزب جورج تلّو[٥٠]، الذي ضعف أمام معتقليه وكان على وشك الكشف عما يعرف عندما قتله رفيقه عبد الرحيم شريف بمسدس كان قد نجح في إخفائه بطريقة ما في ثيابه[٥١]. والواقع أن أكثر من ثلث مجموع أعضاء اللجنة المركزية - ٧ من ١٩ - قتلوا بشكل أو بآخر.

وعلم في ما بعد أن مكتب التحقيق الخاص لدى الحرس القومي قتل - وَحدَه - ١٠٤ أشخاص، عثر على جثث ٤٣ منهم خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ مدفونة في منطقتي الجزيرة والحصوة، على بعد ٧٠ كيلومتراً إلى الجنوب و ٦٠ كيلومتراً إلى الغرب من بغداد، على التوالي[٥٢]. وعثر في أقبية قصر النهاية، الذي استخدمه المكتب مقرّاً له، على كل أنواع أدوات التعذيب الكريهة، بما فيها الأسلاك الكهربائية المزودة بكلّابات والخوازيق الحديد المدبّبة التي كان المساجين يجبرون على الجلوس عليها، وعثر كذلك على آلة ما زالت تحمل آثار أصابع مقطوعة. وكانت هنالك أكوام صغيرة من الثياب الملوثة بالدماء منثورة هنا وهنالك، وبرك دم على الأرضية ولطخات على الجدران[٥٣].

ولم يكن للتجاوزات المفرطة ضد الشيوعيين إلا أن تثير الخلاف داخل حزب البعث

(٤٥) ربما كانت هذه إشارة إلى انتفاضة معسكر الرشيد في ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٣.
(٤٦) حزب البعث العربي الاشتراكي، وثيقة داخلية (منسوخة)، «ملاحظات الرفيق محمد عمران أمام المؤتمر القطري السوري الاستثنائي»، ٢ شباط (فبراير) ١٩٦٤، ص ٣.
(٤٧) حول عبد الرحيم شريف انظر الجدولين ٢ - ١ و١٦ - ٢ في هذا الكتاب.
(٤٨) حول حمزة سلمان الجبوري انظر الجدولين ٧ - ٦ و١٦ - ٢ في هذا الكتاب.
(٤٩) حول نافع يونس انظر الجدولين ١٢ - ١ في الكتاب الثاني و١٦ - ٢ في هذا الكتاب.
(٥٠) حول جورج تلّو انظر الجدولين ٢١ - ١ في الكتاب الثاني و ١٦ - ٢ في هذا الكتاب.
(٥١) المصدر: الفرع الأول لإدارة الأمن.
(٥٢) «المنار»، ٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٤. والحكومة العراقية، «المنحرفون»، ص ٣٠ - ٣٢ و٣٩ - ٤١.
(٥٣) للتوثيق انظر: الحكومة العراقية، «المنحرفون»، ص ٣٠ - ٣٢ و٣٩ - ٤١ و٤٩ - ٥١ وأماكن أخرى.

نفسه، الذي ضم دوماً بين صفوفه أناساً جديرين وواعين. وتقول نشرة بعثية إنه قبل سقوط النظام ببضعة أشهر «بدأت تتساءل يوماً بعد يوم: لمصلحة من هذه السياسة؟»[٥٤]. قبل ذلك، وفي أكثر من مناسبة، كان ميشيل عفلق، مؤسس الحزب وأمينه العام، قد اهتم بإعلان عدم موافقته على ما يجري. وكما كشف بنفسه أمام المؤتمر القطري السوري الاستثنائي عام ١٩٦٤، فإنه:

«في أيار [١٩٦٣] أو قبله رجوت الرفيق حمدي[٥٥] أن يذهب إلى بغداد وينبه الزملاء الأعضاء هناك إلى مخاطر الارتجال. يومها... كان كل المعسكر الشيوعي يقف ضدنا... لهذا فإني ألحت عليه أن يسأل الأشقاء في العراق، نظراً للمسار الذي اختطّوه، ماذا حصل بالحياد الايجابي؟ ويعرف الرفيق حمدي أني حذرت باستمرار من سياسة سفك الدماء والتعذيب، كائنة من كانت الضحايا، لأن خلافاتنا مع الشيوعيين لا يمكنها أن تبرر هذه الوسائل. لقد كان للثورة في أشهرها الأولى حقّها المشروع في الدفاع عن نفسها ضد الذين وقفوا في وجهها بقوة السلاح. أما بعد ذلك، وعندما صار لا يمر شهر أو أسبوع إلا ونسمع أو نقرأ عن إعدام عشرات الرجال، فقد أخبرت الرفيق حمدي أن هذا المسار سيؤدي إلى ضرر كبير. وذهب حمدي إلى بغداد وعاد منها، ولكن دون نتيجة تذكر. وقد يُقال إن عناصر غير حزبية داخل النظام[٥٦] شجعت هذه السياسة، وهذا صحيح، ولكن كيف يمكن البعث أن يتحمل مسؤولية الثورة والحكم في بلد عربي إذا كانت العناصر اليمينية تستطيع التلاعب به بهذه السهولة؟ هل كان مسموحاً تسليم الأزِمّة لعناصر غير حزبية أو قليلة الضمير، عناصر ساعية إلى كسب رضى اليمين وهو ما يجعل لها مصلحة أساسية في قتل الشيوعيين أو عناصر دفعها فهمها أو تربيتها إلى مثل هذا المسار دون أن تعي ضرره ومخاطره على البلد؟ إن الحزب هو الذي سيحاسب في النهاية أمام الرأي العام في الوطن والخارج»[٥٧].

ومن الضروري أن نضيف هنا أنه في الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٣ تزايد مؤيدو البعث العراقي كثيراً وبسرعة فائقة إلى درجة أنه لم تكن القيادة تستطيع أن تمتلك، في أحسن الأحوال، أكثر من فكرة فضفاضة عن نوعية الناس الذين تقودهم. وربما يكون بعض ضباط الجيش غير البعثيين، أو البعثيين بالاسم، من ذوي الميول اليمينية قد ضغطوا أيضاً لاتباع خط متطرّف المعاداة للشيوعية. ولكن أقلّ ما يمكن قوله، من ناحية أخرى، إن هناك مجالاً للشك في أن بعثيين قدامى مثل المقدم الجوي منذر الونداوي، قائد الحرس القومي، أو عمار علّوش، رئيس مكتب التحقيق الخاص لدى الحرس القومي، أو سكرتير قيادة البعث العراقي

(٥٤) حزب البعث، «أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال تجربة العراق» ص ٧٤.
(٥٥) حمدي عبد المجيد، عضو القيادتين القومية والقطرية العراقية. انظر الجدول ١٧ - ١ في هذا الكتاب.
(٥٦) من أجل بحث لطبيعة النظام وتركيبته راجع «الفصل العشرون».
(٥٧) حزب البعث العربي الاشتراكي، وثيقة داخلية (منسوخة)، «المداخلة الثانية للرفيق ميشيل عفلق أمام المؤتمر القطري السوري الاستثنائي»، ٢ شباط (فبراير) ١٩٦٤، ص ٢.

علي صالح السعدي نفسه، يمكنهم التهرب من المسؤولية عن الأعمال الوحشية التي كانت ترتكب.

بعد سنوات، وبعد أن مرّ الوقت الكافي لشفاء جراح الشيوعيين، أثيرت داخل الحزب مسألة ما إذا لم يكن الجنون وسوء القيادة هما ما أوصلهم إلى هذه النقطة. ولقد وصف «اليمينيون»، بقيادة عامر عبد الله وبهاء الدين نوري، المقاومة المسلحة التي دعي إليها الحزب وجماهيره يوم ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ بأنها «مغامرة» لم تؤدِّ إلا إلى «مجزرة» لا لزوم لها. وقالوا إنه لم يكن لهذا التوجّه من معنى في ضوء فشل قيادة الحزب في توفير الأسلحة لأتباعه أو تأمين سلامتهم. ورأوا كذلك أنه لا تمكن تبرئة الشيوعيين من المسؤولية عن إدخال وسائل العنف لحل الخلافات السياسية[٥٨]. وبينما اعترف «اليساريون»، بقيادة عزيز الحاج، بأن الحزب لم يتخذ ترتيبات «حتى لتسليح كوادره» فإنهم أصروا، من ناحية أخرى، على أن المقاومة التي أبداها الحزب أثارت «إعجاب» الناس و«رفعت معنوياتهم» و«استعادت للحزب تعاطف بعض الواقفين في منتصف الطريق». ولو لم تكن هناك أية مقاومة لكانت الخسارة، من حيث الهيبة والشعبية، لا تقدر بثمن. ولكنه لم يكن أمام الحزب أي خيار فعلاً. لم يكن هناك توجّه آخر برز بنفسه: «كان انقلابيّو شباط [فبراير] يريدون تصفية الحسابات معنا... بغض النظر عن الموقف الذي تبنّيناه». و«كان هؤلاء يعرفون جيداً القوة السياسية الكبيرة لحزبنا وأن مجرد تركه لنفسه يشكّل خطراً كبيراً عليهم». «إن اليمين... ينسى أن كارثة حلت بحزبنا عام ١٩٤٩، واكتسحتنا بمثل ما فعلت اليوم، على الرغم من أن الحزب لم يفكر يومها، ولا من بعيد، بالمقاومة المسلحة». ولكن، إذا لم يكن قد وُجد طريق آخر مفتوح فقد كانت هنالك أخطاء كان من الممكن تجنبها. وكان أحد أسوأ الأخطاء هو الفشل في السحب الفوري لكوادر الحزب إلى أماكن آمنة بعد ١٠ شباط (فبراير)، أي بعد انتهاء المقاومة في بغداد. «كانت المنظمات مجمّدة بالطريقة المعتادة»، وهي خطوة «غير ملائمة» عندما يكون على الحزب أن يتعامل مع «نظام معادٍ وشرير». ولكن «العامل الرئيسي» في وصول الحزب إلى قمة سوء الحظ كان خط «الدفاع السلبي» الذي اتبعه في الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٣. في هذه السنوات «اعتمدت استراتيجية حزبنا بكاملها على مبدأ خاطىء هو - بالتحديد - أنه بدلاً من أن نبدأ نحن الحرب الأهلية علينا تجنبها مهما كان الثمن. في الوقت نفسه، كانت القوى الأخرى... تشحذ سكاكينها لتذبحنا في الوقت الأنسب. وبكلمات أخرى فإننا تخلّينا عن المبادرة للعدوّ، للثورة المضادة». وكان لدى الحزب «آلاف الجنود والضباط» داخل الجيش وقاعدة تأييد واسعة بين الجماهير، ولكن أربع سنوات من الانتظار كانت كافية لأن تعني نهاية «أي جيش سياسي ثوري»، إذ إن مثل هذا الجيش «خلافاً للجيش العسكري، لا يمكن وضعه قيد الحركة بين الفينة والأخرى بإشارة ودعوة صادرة عن القائد العام».

«تمسك قيادة الجيش العسكري بزمام الانضباط العسكري الذي تميزه قوة الاعتياد. وهذه قوة رهيبة. وعند أول إشارة، تتحرك الوحدات إلى العمل... أما قائد الثورة -

(٥٨) تعميم شيوعي داخلي صادر عام ١٩٦٧ بعنوان «محاولة لتقييم...»، ص ٢٠ - ٢٢.

الحزب - فلا يمكنه أن يدعوَ القوات، حسب رغبته، إلى الثورة إذا لم تكن هذه القوات نفسها مدفوعة بمزاج عالٍ يدعوها للعصيان».

ولكن مشاعر العصيان كانت في «لحظة انحسار» يوم ٨ شباط (فبراير)، وكان ذلك ناجماً في بعضه عن الحثّ المستمر لـ «العناصر الثورية» في الجيش، ولكنه كان يعود أساساً إلى انقضاء أربع سنوات من اللاحسم الشيوعي ومن «الدفاع السلبي» الذي تبناه الحزب.

«لو لم يورّط لينين جيشه السياسي الثوري في معركة حاسمة يوم ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧، ولو أن المدعوّين إلى العمل تأخروا بذلك مدة ٢٤ ساعة، لضاع ذلك الجيش[٥٩] وربما لم يكن لثورة تشرين الأول (أكتوبر) أن تصنع التاريخ. أما بالنسبة إلينا، فقد استسلمنا لوهم أن باستطاعتنا الحفاظ على جيشنا الثوري العظيم، الذي بنيناه في ظروف ثورية غير عادية سادت الفترة ١٩٥٨ - ١٩٥٩، في ظل الدفاع السلبي أو المراقبة السلبية إلى الأبد... متجاهلين بذلك قانون الثورة الذي صاغه لينين: «الانتظار يعني الموت»، أي موت الثورة... لقد خسرنا معركة ٨ شباط ١٩٦٣ منذ العام ١٩٥٩!»[٦٠].

لا شك في صحة أن هزيمة الحزب عام ١٩٦٣ كانت تعود أساساً إلى تراجعه عام ١٩٥٩، ولكن ليس من الواضح تماماً أن تراجع العام ١٩٥٩ كان خطأ سياسياً، لأنه في العام ١٩٥٩ كما في العام ١٩٦٣، كان الحزب يتذبذب صعوداً وهبوطاً، وكانت الأمور صعبة عليه من الباطن. وهناك أيضاً أنه لا يبدو أن الحزب وجد أمامه خيارات كثيرة، على الأقل بسبب توزع القوى عالمياً وبسبب ارتباطاته الدولية. والواقع أنه يبدو أن الحزب، ونتيجة للتضارب بين متطلبات وضعه الداخلي ومترتبات التزاماته الخارجية، قد وقع في نوع من الحتمية التي عززت تعرضه للكارثة.

وإذا ما أخذ في الحساب كل التعاقب السابق للظروف وظهر أن الاحتمال كبير بأنه كان يستحيل تجنب هزيمة ١٩٦٣، فهل كان يمكن تحاشي العنف الذي رافق الهزيمة؟ طبعاً، كان يمكن ألّا يكون رد فعل البعثيين بهذه الشراسة لو أن الشيوعيين كانوا «متعقّلين» أو - كما يفضل البعض - «وديعين» ولم يقوموا بأية مقاومة يوم الانقلاب. ولكن الحقيقة هي أن عنف ١٩٦٣ يفسَّر إلى حد كبير بعنف ١٩٥٩ الذي تدل قراءة التاريخ بإمعان على أنه لم يكن نقطة انطلاق مستحدثة في الحياة السياسية العراقية. والواقع: ألا يفسر عنف ١٩٥٩، مثلاً، وإلى درجة كبيرة، بعنف السجون الملكية عام ١٩٥٣[٦١]، أو بالعنف القبلي والعرقي السابق أو بالعنف ما بين الأحياء والعائلات أو بضغائن الموصل أو كركوك أو بحالات العنف الأبكر؟

(٥٩) قارن مع ملاحظة لينين في العام ١٩١٧ بأن: «نجاح الثورة الروسية والعالمية يعتمد على نضال يومين أو ثلاثة». ولكن لينين كان يبالغ عن وعي طبعاً، فالفترة المواتية لانقلاب ثوري في روسيا في خريف ١٩١٧ ربما كانت أسابيع أو شهراً أو اثنين.

(٦٠) تعميم شيوعي داخلي صادر عام ١٩٦٧ بعنوان «محاولة لتقييم...»، ص ٢٠ - ٢٥.

(٦١) انظر ص ٣٥٧ وما يليها من الكتاب الثاني.

من الواضح أن سلسلة المسببات هنا لا متناهية. وإذا كان المرء ميالاً إلى أن ينسب العنف، جزئياً على الأقل، إلى تأثيرات عقائدية فسيكون عليه أن يفسر أيضاً كيف حدث أن نشأت هذه العقائد، ولماذا تأثرت عقول أو جماهير الناس بها، سواء بين العراقيين الحاليين أم في الأطر الأبعد والأوسع. من الواضح أن ليس لهذا النوع من الاستطلاع نهاية. والواقع أنه عندما ينظر المرء في الأمور إلى الأبعد فإنه يجد أن صعوبة إلقاء اللوم أو الإدانة تأخذ في التزايد، وكثيراً ما تجد القوى السياسية نفسها متورطة في سلسلة معقدة من الأسباب التي لم تحركها هي نفسها، والتي أبعد منالاً من إمكان سيطرتها عليها.

الفصل التاسع عشر

تركيبة الحزب الشيوعي وتنظيمه (١٩٥٥ ـ ١٩٦٣)

كان التغيير الأبرز الذي طرأ على تركيبة اللجنة المركزية للحزب في السنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٦٣ هو الارتفاع الحادّ في الوزن العددي للعرب السنّة. وبعد أن انخفضت نسبة هؤلاء إلى ١٥,٦ بالمئة من الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥ فإنها تصاعدت عمودياً الآن إلى ٣٧,٣ بالمئة. وبكلمات أخرى، فقد أصبحوا الآن، حسابياً، بمثل ما كانوا عليه من قوة على مستوى القيادة في أيام فهد، أي كما في الفترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٨ (قارن الجدول ١٩ ـ ١ في هذا الكتاب مع الجدول ٢٥ ـ ١ في الكتاب الثاني). ويبدو أن التغيير كان ـ إلى حدّ ما ـ نتيجة طبيعية لـ «تعريب» خط الحزب في العام ١٩٥٥ ونتيجة أيضاً، وإلى درجة أكبر، لعودة الجناح ذي الأكثرية العربية السنية «وحدة الشيوعيين» في العام ١٩٥٦ إلى الجسم الأساسي للحزب. وربما كان هنالك ثمة رابط بين هذا التطور وتصاعد أهمية العربي السني عامر عبد الله في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦١. ويجب ألّا يعني هذا بالضرورة أن عامر عبد الله كان لا يزال تحت تأثير المبدأ الطائفي أو أنه ربما وجدها وسيلة سياسية لتقدم رجال من مملكته الخاصة إلى الأمام. وليس هناك من دليل على هذا على الإطلاق. وربما كان ما عمل هنا هو الميل «المناطقي»، ربما عن وعي أو بطريقة طبيعية كلياً، ذلك أنه من أصل ٢٢ عضواً هم مجموع أعضاء اللجنة المركزية التي قادت الشيوعيين في أيام موجة المدّ كان هنالك ما لا يقل عن خمسة من العرب السنّة من بلدة عانة الصغيرة (هم: عزيز شريف مسؤول أنصار السلم، وعزيز الشيخ مسؤول منطقة الحزب الوسطى، وعبد الرحمن شريف مسؤول مكتب التعليم واللجنة الاقتصادية في الحزب، وشريف الشيخ مسؤول العلاقات مع الأحزاب الوطنية، وعامر عبد الله نفسه)[1]. ولكننا نكرّر ثانية أنه لا يعرف ما إذا كان أي من هؤلاء مديناً بمركزه لعامر عبد الله. وقد لا يكون لنا في هذه الحالة إلا أن نشير إلى القدرة الشهيرة للعانيين

---

(١) انظر الجدول ٧ ـ ٦ في هذا الكتاب.

الجدول رقم ١٩ ـ ١

إجمالي المعلومات الحياتية المتعلقة بأعضاء اللجان المركزية ←

الدين والطائفة والأصل العرقي	عدد الأعضاء	٪	عدد الأفراد[أ]	٪	الطائفة أو الأصل العرقي مقدراً كنسبة مئوية من مجموع ١٩٥١ من سكان العراق المدينيين
مسلمون					
شيعة عرب	٢٥	٣٣,٤	١٢	٣٣,٣	٤٤,٩
سنة عرب	٢٨[ب]	٣٧,٣	١٢[ج]	٣٣,٣	٢٨,٦
أكراد	١٦[د]	٢١,٣	٩[هـ]	٢٥,٠	١٢,٧
تركمان	-	-	-	-	٣,٤
فرس	-	-	-	-	٣,٣
يهود	-	-	-	-	٠,٣
مسيحيون	٦[و]	٨,٠	٣[ز]	٨,٤	٦,٤
صابئة	-	-	-	-	٠,٣
يزيديون وشبك	-	-	-	-	٠,١
المجموع	٧٥	١٠٠,٠	٣٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠

التعليم	عدد الأفراد[أ]	٪	الجنس	عدد الأفراد[أ]
ابتدائي	٦	١٦,٧		
ثانوي	١٣	٣٦,١	ذكور	٣٦
جامعي	١٦	٤٤,٤	إناث	-
لا معلومات	١	٢,٨		
المجموع	٣٦	١٠٠,٠	المجموع	٣٦

الأصل الطبقي	عدد الأعضاء	٪	عدد الأفراد[أ]	٪
الطبقة العمالية	١٠	١٣,٣	٥	١٣,٩
الطبقة الفلاحية	١٢	١٦,٠	٦	١٦,٧
الطبقة المتوسطة الدنيا عائلات الأسياد	٢٠	٢٦,٧	٨	٢٢,٢
آخرون	٢٩	٣٨,٧	١٥	٤١,٧
طبقة الأسياد العليا المفتقرة	٤	٥,٣	٢	٥,٥
المجموع	٧٥	١٠٠,٠	٣٦	١٠٠,٠

للفترة من حزيران (يونيو) ١٩٥٥ وحتى شباط (فبراير) ١٩٦٣

المهنة	عدد الأفراد[أ]	٪
طلاب سابقون	٣	٨,٣
مهنيون اختصاصيون	١٧	٤٧,٢
محامون ٩		
معلمون ٦		
مهندسون ١		
مساحون ١		
ياقات بيضاء بدرجات منخفضة	٥	١٣,٩
عمال	٦	١٦,٧
ضباط سابقون	١	٢,٨
بورجوازية تجارية صغيرة	٣	٨,٣
لا معلومات	١	٢,٨
المجموع	٣٦	١٠٠,٠

فئة العمر سنة دخول اللجنة	عدد الأفراد[أ]	٪	مدة المشاركة في الحركة الشيوعية سنة دخول اللجنة: عدد السنوات	عدد الأفراد[أ]	٪
٢٥ سنة	١	٢,٨			
٢٦ ـ ٣٠ سنة	٧	١٩,٥	٥ سنوات	٢	٥,٥
٣١ ـ ٣٥ سنة	١١	٣٠,٦	٦ ـ ١٠ سنوات	٧	١٩,٥
٣٦ ـ ٤٠ سنة	٧	١٩,٥	١١ ـ ١٥ سنة	١٥	٤١,٧
٤١ سنة	٢	٥,٥	١٦ ـ ١٨ سنة	٦	١٦,٧
٤٧ ـ ٤٩ سنة	٢	٥,٥	٣٠ سنة	٢	٥,٥
٥٢ ـ ٥٤ سنة	٢	٥,٥	لا معلومات	٤	١١,١
لا معلومات	٤	١١,١			
المجموع	٣٦	١٠٠,٠	المجموع	٣٦	١٠٠,٠

(أ) في هذا لا يدرج الأشخاص الذين خدموا في اللجنة أكثر من مرة إلا مرة واحدة.
(ب) بمن فيهم ٢ من أبوة عربية ـ هندية و١ من أبوة عربية ـ كردية.
(ج) بمن فيهم ١ عربي ـ هندي و١ عربي كردي.
(د) بمن فيهم شيعيان كرديان فيليان.
(هـ) ١شيعي كردي فيلي.
(و) ١ أرمني مستعرب والبقية كلدان مستعربون.
(ز) ١ أرمني مستعرب وكلداناين مستعربان.

على التقدم أو ـ على الأقل ـ إبراز أنفسهم بقوة في أي ميدان يدخلونه من ميادين الحياة. وفي الفترة الزمنية الجاري بحثها هنا كان كل من: الزعيم الركن جلال الأوقاتي آمر سلاح الجو، وعلي شكر رئيس اتحاد نقابات العمال، وتوفيق منير نائب رئيس حركة أنصار السلم، والعقيد المهندس رجب عبد المجيد سكرتير اللجنة العليا للضباط الأحرار، والمقدم الركن محمد مجيد عضو اللجنة الاحتياط للضباط الأحرار، وحمدي عبد المجيد عضو القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث، إمّا عانياً بالولادة أو بالأصل. وكذلك كان أيضاً، وإن من ناحية أمّهم، الأخوان عبد السلام وعبد الرحمن عارف. ويمكن تفسير طاقة العانيين وإصرارهم الملحوظين في سعيهم للوصول بظروفهم الاجتماعية. فقد كانت بيئتهم غاية في القسوة والشح. وإذا كانت بلدتهم تعود بتاريخها إلى القرن الثامن عشر قبل الميلاد، إلى أيام حمورابي أحد أعظم ملوك بابل ـ وكان اسمها يومها «هانا» ـ فإنها تعاني من وجودها على بعد حوالى ١٢ ميلاً من الضفة الغربية للفرات ولا تكاد تملك أي عمق، بل إنها معزولة بمنحدرات الصحراء التي تعلوها. وأرضها القابلة للزراعة نادرة الوجود إلى درجة أن سكانها اضطروا إلى زراعة بساتين النخيل، أو «الحويقات» كما تسمى محلياً، في وسط النهر. وكانت عانة قد عرفت أياماً أسعد قبل نهاية القرن الماضي، وكانت ـ كما يقول العانيون ـ «زهرة» محافظة الرمادي، ولم تكن تعدّ ١٢٠٠٠ نسمة ـ كما هي اليوم ـ بل ما يتراوح بين ٣٠ و٤٠ ألفاً من السكان. ولم تكن تقتصر على أن تعمل كرابط بين الجزيرة وبادية الشام بل كانت متخصصة أيضاً في انتاج العباءات العربية. وعلى العموم، فإن دخول سلع مانشستر إلى العراق وتأسيس معامل الغزل والنسيج في بغداد أثّرا سلباً على الحرف اليدوية في عانة وأجبرا تدريجياً معظم سكّانها على الهجرة مسافة ٢١٠ أميال باتجاه الجنوب الشرقي، إلى بغداد، حيث يعيش الآن معظمهم أو ذريتهم في الكرخ وتعيش البقية في حي بني سعيد في الرصافة. ومن الواضح أن لهذا العوامل تأثيراً في النسيج القوي بمثل ما للميول الثورية من تأثير، على الأقل بالنسبة إلى البعض من عانيّي بغداد.

ولكن الواجب يفرض عدم المبالغة بشأن تعددية العرب السنّة في اللجنة المركزية في هذه الفترة لأنه، على الرغم من انخفاض نسبة العرب الشيعة على هذا المستوى من ٤٦,٩ بالمئة في فترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥ إلى ٣٣,٤ بالمئة في فترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٣، وانخفاض نسبة الأكراد من ٣١,٣ بالمئة إلى ٢١,٣ بالمئة (انظر الجدولين ٢٥ ـ ١ في الكتاب الثاني و١٩ ـ ١ في هذا الكتاب)، فإن الفئتين استمرتا في لعب أدوار حيوية داخل الحزب. وكان طبيعياً أن يتمسك الأكراد بقوة خلال هذه السنوات كلها بتنظيمات الفرع الكردي. وشغل الشيعة، من ناحيتهم، معظم المراكز الحساسة ضمن جهاز الحزب. وهكذا، ففي الأشهر التي كان الشيوعيون خلالها في ذروة نفوذهم لم يشغل الشيعة منصب السكرتير الأول فحسب بل شغلوا أيضاً مراكز مسؤولي بغداد ومنطقة الفرات الأوسط الحزبية والمنطقة الجنوبية الحزبية ومكتب الفلاحين والتنظيم العسكري للحزب[٢]. وباستثناء المسيحيين، الذين كانت لهم حصة

(٢) انظر الجدول ٧ ـ ٦ في هذا الكتاب.

مطابقة لنسبتهم من السكان، فإن الأقليات غير المسلمة بقيت غير ذات أهمية ضمن بنية القيادة الشيوعية.

وكذلك فإن مقارنة الجدول ١٩ ـ ١ (في هذا الكتاب) بالجدولين ٢٥ ـ ٣ وآ ـ ٢١ (في الكتاب الثاني) تظهر بوضوح أن أعضاء اللجنة المركزية لهذه الفترة كانوا أكبر سناً وأطول مشاركة في الحركة الشيوعية منهم في أية مرحلة سابقة من تاريخ الحزب. وهكذا فليس هناك الآن إلا ٢,٨ من أعضاء اللجنة دون السادسة والعشرين من العمر، وهناك ما لا يقل عن ٣٦ بالمئة فوق الخامسة والثلاثين. أما الأرقام النظيرة للفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥ فكانت ٣٣,٣ و٤,٨ بالمئة، وكانت للفترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٨ تبلغ ٣٢,١ و١٤,٣ بالمئة. وأيضاً، هناك الآن ٦٣,٩ بالمئة من أعضاء اللجنة يحملون عضوية الحزب منذ أكثر من ١٠ سنوات. أما الرقم النظير في أيام فهد فكان ١٠,٧ بالمئة[٣]، وكان للفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥ لا يزيد عن ٤,٨ بالمئة. ببساطة، لقد أصبح الشيوعيون حزباً قديماً في أرض العراقيين.

وكما في المراحل السابقة كلها فإن أياً من أعضاء اللجان المركزية للفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٣ لم يكن يعمل في الأرض. وعلى العموم، فإن ١٦ بالمئة منهم كانوا من أصول فلاحية. وكان في هذا تقدم بسيط عما كان عليه الأمر في الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥. وفي الفترتين نفسيهما انخفضت نسبة الأعضاء الذين كانوا عمالاً أصلاً من ٢٨,١ بالمئة إلى ١٣,٣ بالمئة، ونسبة الذين كانوا عمالاً فعلاً من ١٩ بالمئة إلى ١٦,٧ بالمئة. وليس أقل مغزى من ذلك ترسيخ المهنيين الاختصاصيين لدورهم إذ حصلوا في هذه السنوات على نسبة عالية وصلت إلى ٤٧,٢ بالمئة.

والأكثر إثارة للاهتمام بكثير هو حقيقة أن ٣٢ بالمئة من مجموع عضوية اللجان المركزية جاءت من عائلات «الأسياد» (انظر الجدول ١٩ ـ ١ في هذا الكتاب)، بمن في ذلك ـ كما لوحظ قبلاً[٤] ـ كبار الزعماء أنفسهم. وهذه ظاهرة تجدها لدى بقية الأحزاب أيضاً. وفي هذه الأيام[*]، مثلاً، هناك من ينسَب إلى الرسول محمد أصول أحمد حسن البكر، رئيس مجلس قيادة الثورة الحالي، وصدام حسين، نائب الرئيس والأمين العام المساعد للقيادة القطرية للبعث. وليس المهم ما إذا كانت لهذه الادعاءات أسس أم لا، المهم هو أنها تطرح في التداول. وعلى كل، ففي حالة معظم القادة الشيوعيين تبقى المسألة هي مسألة التحدر من «أسياد» من بلدات المحافظات الصغيرة ومن الطبقات المتوسطة الدنيا أو الأفقر. ولأن نسبة التعليم بين هؤلاء أكبر منها بين شرائح الشعب المتواضعة والمستاءة فإنه لا يستغرب على الإطلاق أن يكونوا هم في المقدمة أو أن يكونوا بين قادة الثورة أو عدم الاستقرار المتفجر في بغداد منذ ١٩٥٨ ـ أو بالأحرى منذ الحرب العالمية الثانية ـ الذي تعود جذوره ـ جزئياً ـ إلى

(٣) انظر الجدول ١٧ ـ ٥ في الكتاب الثاني.

(٤) انظر ص ١٧ و٢٢.

(*) أيام تأليف الكتاب الذي ظهرت طبعته الأولى بالانكليزية عام ١٩٧٨ (المترجم).

(٥) انظر الجداول ١٩ ـ ١ و٢١ ـ ١ في الكتاب الثاني و٢ ـ ١ و٧ ـ ٦ في هذا الكتاب.

الانقطاع الذي أصاب الاقتصادات المحلية القديمة والبنى الاجتماعية الريفية العتيقة والناجم عن ربط العراق بالأسواق العالمية. والواقع أن الثورة العراقية، في بعض من مظاهرها، ثورة للبلد أو للمحافظات ضد مدينة العراق الأولى أو ضد الطبقة الحاكمة للمدينة الكبرى (المتروبوليتان)، وهي طبقة خدمت بالفعل، وإن عن غير وعي، كمزلّق دواليب سياسي للقوى السياسية التي لا ترحم والخاصة بالأجزاء المتقدمة من اقتصاد العالم. ولا بد هنا من التذكير بأن الثورة استمدت الكثير من طاقتها من العناصر السكانية التي انتقلت خلال العقود الأربعة أو الخمسة السابقة إلى بغداد آتية من القرى القبلية وبلدات المحافظات شديدة التأثر سلباً بهذا الوضع المستجد، كالشرقاوية والعانية والتكارتة. . . وهلم جرّاً.

وتحمل مغزى مماثلاً حقيقة أن عدداً غير قليل من القادة الشيوعيين - وكثير منهم من سلالات الأسياد - كانوا أبناء رجال دين غير بغداديين. وكان والد بهاء الدين نوري «مدرساً» في جامع ساح رحيمين في السليمانية، ووالد عامر عبد الله مؤذناً في أحد جوامع عانة، ووالد عزيز شريف وعبد الرحيم شريف خطيباً في الجامع نفسه، وكذلك كان والد شريف الشيخ(٥). وكانت أمثال هذه الأمور تحصل أيضاً على المستويات الأدنى في الحزب. ففي النجف، وكما أشرنا في مكان آخر(٦)، كان العديد من الشيوعيين الناشطين أبناء «علماء» أو أقرباء لهم. ويبدو أن الكثير من العوامل نفسها عملت هنا كما عملت في حالة «الأسياد» في بلدات المحافظات، ومنها: انحطاط هيبة رجال الدين أو نفوذهم السياسي أو أوضاعهم المادية، وخصوصاً بين الصفوف الأدنى مرتبة منهم، نتيجة للضغوط السلبية التي مورست على البنية المحلية الموجودة لاقتصاد بدائي وقوى سياسية عتيقة. وكان من نتيجة هذا قيام الأبناء بلعب أدوار شبيهة بتلك التي لعبها أبناء الطبقة الدنيا من رجال الدين في تاريخ الانتلجنسيا الثورية الروسية في القرن التاسع عشر.

في هذه الفترة شهد الحزب تغيرات حادّة في عضويته، صعوداً أولاً ثم هبوطاً. وباعتراف الشيوعيين أنفسهم فإن الحزب لم يكن يعدّ أكثر من «بضع مئات» عشية ثورة ١٩٥٨(٧). وهذا ما يوحي - بالمناسبة - بأن الأعضاء البالغ عددهم ٥٠٧ والذين عثر على أسمائهم في لوائح الحزب التي استولت عليها الحكومة في الفترة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، التي ركزنا عليها اهتماماً واسعاً في فصل سابق(٨)، كانوا يشكّلون - بكل احتمال - اجمالي عدد الأعضاء في تلك الأيام. وعلى العموم، ففي منتصف ١٩٥٩، وكما ذكرنا في مكان آخر(٩)، تضخمت العضوية إلى حد أقصى قدر بما يتراوح بين ٢٠٠٠٠ و٢٥٠٠٠ عضو. وبكلمات أخرى، فإنه تضاعف حوالى خمسين مرة. ولكنه عاد فتراجع في أواخر صيف تلك السنة، وبعد انتعاشه في الخريف

(٦) انظر ص ٥٩ - ٦٠.
(٧) تعميم شيوعي داخلي صادر عام ١٩٦٧ بعنوان «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في فترة تموز ١٩٥٨ - نيسان ١٩٦٥»، ص ١٠.
(٨) انظر ص ٣٧١ في الكتاب الثاني وما يليها.
(٩) انظر ص ٢٠٣.

والشتاء التاليان، تابع تراجعه السابق، وفي بداية ١٩٦٣ انخفض عدد أعضائه إلى حوالى ١٠٠٠٠ عضو. ويبدو أنّ أهم منظمات الحزب - منظمة بغداد - كانت تعدّ ١٣٩ عضواً في العام ١٩٥٤(١٠)، و«بين ٨٠٠٠ و١٠٠٠٠» في منتصف ١٩٥٩، و«حوالى ٥٠٠٠» في شباط (فبراير) ١٩٦٣(١١). باستثناء تنظيمي الجيش والشرطة في بغداد الكبرى، اللذين كانا يخضعان مباشرة للجنة العسكرية للحزب الملحقة بسكرتارية اللجنة المركزية(١٢). وكنا قد قدمنا سابقاً تفسيرات لهذه التذبذبات الحادة في قوة الشيوعيين(١٣).

وكذلك فإننا عرضنا في أمكنة أخرى من هذا المؤلَّف لواحدة أو أخرى من سمات الكادر الحزبي أو عضويته بشكل أعمّ. ويمكن العثور على تفاصيل بهذا الخصوص في الجداول من أ - ٤٤ إلى أ - ٤٨. ولسوء الحظّ، فإن محتويات هذه الجداول إما أن تكون شديدة التجزئة أو شديدة التحديد، وإلى درجة لا تسمح بالخروج منها بأية استنتاجات. ويوحي الجدول أ - ٤٤، الذي يبين مهن ١١٤٦ شيوعياً ناشطاً معتقلين عام ١٩٦٤ في قلعة نقرة السلمان الصحراوية بأن الجنود والعمّال والضباط والطلاب والمهنيين الاختصاصيين كانوا يشكلون المكونات الأكثر وزناً داخل الحزب، أما التجار والفلاحون فهم الأقل وجوداً ضمن الكادر. ويشير الجدول أ - ٤٥ المتعلق بمنظمة الناصرية في العام ١٩٦٣ إلى الأهمية المستمرة للطلاب في قاعدة الحزب. ولكن، وكما يمكن الاستنتاج من الجدول أ - ٤٦ المتعلق بتنظيم بغداد للسنة نفسها، فإن نسبة العضوية بينهم، وبشكل نسبي، ربما لم تكن في العاصمة بأهميتها في المحافظات. وتشير الأرقام الاحصائية الواردة في الجدول أ - ٤٧ إلى انتخابات الطلبة الجامعيين في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩، وهي الأكثر حرية بين الانتخابات التي أجريت في العهد القاسمي، وتدلّ على أن الشيوعيين كانوا أضعف في كلية التحرير (النسائية) وكلية الشريعة الإسلامية، وأقوى في مختلف المعاهد التقنية وكليات الطب وطب الأسنان والزراعة والتربية والتجارة، وأنهم اشتركوا في النفوذ مع القوميين والمحافظين في كليات الفنون والعلوم والحقوق والهندسة.

وأدّى النمو الهائل للحزب - بالضرورة - إلى تكاثر الخلايا والفروع. ويبين الجدول أ - ٤٦ ما أدّى إليه تطور تنظيم بغداد في العام ١٩٦٣، بينما يبين الجدول أ - ٤٥ التطور المماثل للتنظيم في إحدى المحافظات، التي هي محافظة الناصرية. وتفسّر الجداول نفسها بنفسها.

ونظراً لأن الكثيرين من الأعضاء الجدد لم يكونوا يمتلكون إلا القليل من التثقيف الشيوعي، ولا كانوا يمتلكون - أحياناً - أية قرابة لهم بالحزب، فقد واجهت القيادة صعوبات كبيرة في اخضاعهم لسيطرة منهجية. وللتعامل مع هذه المشكلة وتوسيع كادر الحزب ورفع

(١٠) انظر الجدول أ - ٣٩ في الكتاب الثاني.
(١١) حديث أجري مع عضو في لجنة بغداد المحلية عام ١٩٦٣
(١٢) حول اللجنة العسكرية انظر الجدول أ - ٤٣.
(١٣) انظر ص ٢٠٧ - ٢١١ و٢٣٣ وما يليها و٢٥٥ وما يليها.

مستواه تمّ تشكيل «اللجنة التنظيمية المركزية» في خريف ١٩٥٨. وللسبب نفسه تم التركيز على دور «لجنة التربية المركزية» أو «مكتب التدريب» والأجهزة المساعدة له.

ومن أجل تشديد قبضة القيادة على الحزب تمّ خلق جهاز ارتباط والحاقه بسكرتارية الحزب. وربط بهذا الجهاز مسؤولو المكتب العمالي والمكتب الفلاحي ولجنة بغداد ولجنة الموصل والفرع الكردي ومنطقة الحزب الجنوبية ومنطقة الحزب الوسطى ومنطقة الفرات الأوسط الحزبية[14]، وكذلك مسؤولو صحافة الحزب وأجنحته داخل المنظمات الجماهيرية المساعدة، كأنصار السلم واتحاد الطلاب واتحاد الشباب... وهلمّ جرّا.

وبالإضافة إلى هذا، ولغرض أو لآخر، فقد شُكِّل عدد من الأجهزة الأخرى، مثل «مكتب الطوارىء» الذي أسس عام ١٩٥٩ وكرّس نفسه لدراسة الإجراءات الضرورية لمواجهة محاولات اسقاط قاسم، و«لجنة التوجيه الديموقراطي» التي سعت منذ تأسيسها عام ١٩٦١ إلى بث روح جديدة في المنظمات التي ضربها قاسم بقسوة. وكان للّجنة مهمة شكّلت في مرحلة أبكر من تاريخ الحزب أن تعود الآن إلى دائرة الضوء، ألا وهي «لجنة العلاقات الخارجية»، أي اللجنة المختصة بالعلاقات مع الأحزاب الشيوعية في الخارج.

وبخلاف هذا، فقد بقيت بنية الحزب أساساً كما كانت عليه في أيام فهد، أي أنها استمرت في الاعتماد على الأسس المهنية والجغرافية، واستمرت في الخضوع للروابط العمودية والمركزية المتشددة.

(١٤) كان الفرع الكردي يضم منظمات الحزب في محافظات أربيل والسليمانية وكركوك. وضمت منطقته الجنوبية منظماته في البصرة والعمارة والناصرية. وكانت تتبع مسؤول المنطقة الوسطى منظمات الكوت وديالى والرمادي، أما منظمات كربلاء والحلة والديوانية فكانت بإمرة مسؤول الفرات الأوسط.

الفصل العشرون

النظام البعثي الأول
أو
نحو حكم الحزب الواحد

بعد سقوط قاسم أصبحت لحزب البعث سلطة واسعة النطاق. وتركزت خيوط الحكم الرئيسية كلها تقريباً في يده. وهكذا فإنه سيطر ـ بلا أي التباس ـ على «المجلس الوطني لقيادة الثورة» الذي شكّل قلب السلطة الفعلية للنظام الجديد[1]. وكما يتضح من الجدول ٢٠ ـ ١ فقد حصل البعثيون على ١٦ مقعداً من أصل ١٨ في مجلس القيادة. وكان بين هؤلاء البعثيين كلٌّ من علي صالح السعدي، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، والمقدم الركن صالح مهدي عماش، وزير الدفاع، والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف، وزير المواصلات، وحازم جواد وزير الدولة لشؤون الرئاسة، وطالب شبيب، وزير الخارجية، وحميد خلخال، وزير العمل، وكلهم أعضاء في الحزب منذ أكثر من خمس سنوات. وكان الزعيم أحمد حسن البكر، رئيس الوزراء، حديث الانتساب إلى الحزب نسبياً، إذ انضم إليه عام ١٩٦٠. ومع ذلك، فقد كان ينظَر إليه على أنه الشخصية الحزبية العسكرية المركزية. وعلى العكس من ذلك فإنّ أمير اللواء الركن طاهر يحيى، الذي انتسب للبعث عام ١٩٦٢، فكان من كل النواحي بعثياً بالمصادفة. وهذا ما لا يمكن قوله عن منتسبين جدد آخرين ـ مثل الرئيس الركن أنور عبد القادر الحديثي، سكرتير المجلس، والزعيم الجوي الركن حردان عبد الغفار التكريتي، قائد سلاح الجو، والعقيد الركن خالد مكي الهاشمي، معاون رئيس الأركان ـ الذين أثبتوا في السنوات القليلة التالية التزامهم الأكثر ثباتاً واستمرارية. أما عضوا المجلس

(١) كان للمجلس الحق، بين أشياء أخرى، في إصدار القوانين وتعيين مجلس الوزراء وإقالته، وفي أن يتصرف كقيادة عليا للقوات المسلحة ثم، ومنذ ٤ نيسان (أبريل) ١٩٦٣، كقيادة عليا للشرطة والحرس القومي، وفي الإشراف العام على شؤون الجمهورية بما فيها المتعلق بالاستخبارات العسكرية والأمن. وهذا ما ورد في البلاغ رقم ١٥ الصادر في ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ وقانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ٢٥ الصادر في ٤ نيسان (أبريل) ١٩٦٣: «الوقائع العراقية» العدد ٧٧١ تاريخ ١٨ شباط (فبراير)، والعدد ٧٩٧ تاريخ ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٦٣.

اللذان لم يكونا منتمين رسمياً إلى الحزب فهما الزعيم الركن عبد الغني الراوي والمشير الركن عبد السلام عارف. وكان الراوي، الذي قاد يوم الانقلاب لواء المشاة الثامن إلى بغداد، والذي صار يقود الفرقة المدرعة الثالثة، متعاطفاً مع الفكرة الإسلامية الجامعة. وأما عارف فكان يميل دوماً إلى عبد الناصر، ولكنه كان ـ في الوقت نفسه ـ على أحسن ما يرام في علاقاته مع البعثيين، الذين أفادوا من سمعته الحسنة فرفعوه إلى رئاسة الجمهورية. ومع أنهم أضفوا على هذا المنصب صفة تشريفية لا أكثر فإنّ من المبالغة القول في هذا المجال بأن عارف كان مجرد أداة تزيينية، على الأقل بسبب التأييد الذي ما زال يحظى به في صفوف الجيش. وكان عارف قد ازداد كذلك نضجاً وأصبح أكثر مرونة في أفكاره وأعمق خبرة في تكييف سلوكه مع ضرورات الساعة.

وحصل البعثيون على الأكثرية في مجلس الوزراء كذلك، وحصلوا تحديداً على ١٢ مقعداً من أصل ٢١[٢]، بما في ذلك كل الوزارات الأساسية. وأسندت ثلاث وزارات أخرى إلى أعضاء بارزين في حركة الضباط الأحرار السابقة، وهم: الزعيم الركن ناجي طالب، قومي مستقل، والزعيم فؤاد عارف، كردي، والزعيم الركن محمد شيت خطاب، المتعاطف مع حركة الإخوان المسلمين[٣]. أما بقية الحقائب فذهبت واحدة منها إلى عائلة البرزنجي[٤] من كبار الملاكين الأكراد الأسياد، واثنتان إلى عضوين سابقين في حزب الاستقلال اليمينيّ الاتجاه الذي اندثر[٥]، وثلاث إلى أخصائيين ذوي نزعات محافظة مميزة[٦].

وبشكل عام فقد حاول حزب البعث أن يحكم، في بغداد كما في المحافظات، بواسطة كادراته أو، وبكلام أدق، بواسطة «أعضائه الناشطين». ولم يكن هذا النوع من العضوية،

(٢) شغلت تسعة مقاعد من أصل الاثني عشر بوزراء بعثيين والثلاثة الأخرى بمؤيدين للبعث. وكان سبعة من البعثيين أعضاء، في الوقت نفسه، في المجلس الوطني لقيادة الثورة، وأسماؤهم واردة في الجدول ٢٠ ـ ١ في هذا الكتاب. أما الآخران، الدكتور عزت مصطفى والدكتور سعدون حمادي فأوكلت إليهما وزارتا الصحة والاصلاح الزراعي على التوالي. وحول هؤلاء كلهم انظر الجدول أ ـ ٤٩. وللمؤيدين الثلاثة ـ وهم: الدكتور عبد الكريم العلي، مهندس عربي سني من الموصل، والدكتور أحمد عبد الستار الجواري، عربي سني من بغداد ورئيس نقابة المعلمين، والدكتور مسارع الراوي، أستاذ جامعة عربي سني من راوة ـ ذهبت حقائب التخطيط والتعليم والإرشاد.

(٣) حول ناجي طالب، الذي أصبح وزيراً للصناعة، انظر الجدول ٦ ـ ٢ من هذا الكتاب. وحول الزعيم فؤاد عارف، الذي أصبح وزيراً للدولة، أنظر الجدول ٧ ـ ٤ من هذا الكتاب. وكان الزعيم خطاب، الذي تسلم حقيبة البلديات، عربياً سنياً من الموصل.

(٤) بابا علي، ابن الشيخ محمود، وقد أعطي حقيبة الزراعة. وحول هذا الرجل انظر الجدول ٧ ـ ٢ من هذا الكتاب.

(٥) عبد الستار علي الحسين وشكري صالح زكي، وهما محاميان عربيان سنيان من بغداد، وأوكلت إليهما حقيبتا الاسكان والتجارة على التوالي.

(٦) المالية لصالح كبة، وهو موظف حكومي كبير عربي شيعي من بغداد. والنفط للدكتور عبد العزيز الوتاري، وهو أستاذ جيولوجيا عربي سني من الموصل. والعدل لمهدي الدولعي، وهو قاض عربي شيعي من بغداد.

أي عضوية «العضو العامل» تحديداً، مفتوح الأبواب أمام الجميع ولا كان يسهل الوصول إليه. وللوصول إلى هذا المركز الرفيع من التراتب الحزبي كان على البعثي أن يمر بخمس مراحل أخرى هي: «المؤيد» و«النصير» ـ من مرتبتين نصير أول ونصير ثانٍ ـ و«المرشح» و«العضو المتدرب». وفي شباط (فبراير) ١٩٦٣ كان هنالك في هذه المراحل ما لا يقل عن ١٥٠٠٠ بعثي، بينما كان عدد الأعضاء العاملين ٨٣٠ عضواً فقط[٧]. وبكلمات أخرى، فإن نسبة الأوائل إلى الآخرين كانت ١٨ إلى ١. ولا تشمل هذه الأرقام الدائرة الواسعة من «الأصدقاء» غير المنظمين، الذين كثيراً ما شاركوا في التأثير على توجّه الحزب. ولم يكن لغير «الأعضاء العاملين» أن يشاركوا في انتخاب قيادة الحزب ولا أن يرتقوا إلى مراكز المسؤولية الحزبية. وكان لـ «المتدربين» و«المرشحين» أن يعرضوا آراءهم في الاجتماعات الحزبية، وأن يصوتوا على سياسة الحزب ويتلقوا تعاميم الحزب السرية، ولكن بلا أي حق انتخابي. أما بعثيّو المراتب الأدنى فكانوا يتمتعون بحقوق أقل ويتحملون الأعباء الكبرى. ويمكن كذلك الاستدلال على صفة الخصوصية الشديدة المقتصرة على «العضو العامل» من حقيقة أن عدد هؤلاء الأعضاء لم يزد إلا قليلاً بين شهري شباط (فبراير) وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣، إن يكن قد زاد على الاطلاق، في حين أن عدد «المؤيدين» و«الأنصار» تضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة نفسها. ولم يكن الحزب دوماً بهذه القوة من التراتب. ويبدو أن تقسيم «الأنصار» إلى مرتبتين وإدخال مرحلة «المؤيد» التي استحدثت عام ١٩٦٢ إنما استهدف ضبط التدفق إلى صفوف الحزب. وكذلك، فقد أصبحت نخبوية الحزب أكثر بروزاً بعد تسلّم علي صالح السعدي الدفّة، ولم يمضِ طويل وقت قبل أن تصبح هذه المسألة موضع خلاف حادّ في أوساط الحزب الداخلية. ولقد اشتكى ميشيل عفلق، خلال المؤتمر القطري السوري الاستثنائي لحزب البعث للعام ١٩٦٤، من أن..

«حزب البعث في العراق ضم الآلاف من الشباب العرب المناضلين والمجربين. ولكن هؤلاء حرموا من حق العضوية التي حصرت بالمئات، ويقول بعضهم إنها تقل عن ثمانمائة ويقول آخرون إنها تقلّ عن سبعمائة. هذه المئات... موزعة على المحافظات المختلفة... عشرات في كل محافظة، حكمت ملايين العراق. وهذا ما كان على تناقض كلي مع روح مبادئنا الحزبية»[٨].

وكانت المسألة الأكثر جدية بكثير هي قلة انتشار الحزب بين ضباط الجيش بشكل عام. وهذا ما جعل الكثير من المراكز العسكرية الحساسة تبقى في أيدي غير البعثيين. وبهذا، فقد كان على رأس قيادات الفرق الخامسة والثانية والأولى، على التوالي، كل من الزعيم عبد الرحمن عارف[٩]، شقيق الرئيس، والزعيم الركن ابراهيم فيصل الأنصاري، وهو قومي

(٧) حديثان أجريا في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ مع هاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي، عضوي قيادة حزب البعث عام ١٩٦٣.

(٨) حزب البعث العربي الاشتراكي، وثيقة داخلية، «المداخلة الأولى للرفيق ميشيل عفلق أمام المؤتمر القطري السوري الاستثنائي» ٢ شباط (فبراير) ١٩٦٤، ص ٨.

(٩) حول عبد الرحمن عارف انظر الجدول ٦ ـ ٢ في هذا الكتاب.

الجدول رقم ٢٠ - ١
المجلس الوطني لقيادة الثورة
شباط (فبراير) - تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣

الاسم	الموقع في الحكومة والحزب والقوات المسلحة	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	الأصل الطبقي	النشاط السياسي السابق
الأعضاء المدنيون					
علي صالح السعدي[أ][ب]	نائب رئيس الوزراء (٨ شباط (فبراير) - ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)). وزير الداخلية (٨ شباط (فبراير) - ١١ أيار (مايو)). وزير الإرشاد (١٣ أيار (مايو) - ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)). أمين عام القيادة القطرية للبعث (حتى ٢٦ أيلول (سبتمبر)). عضو القيادة القومية للبعث (حتى ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)). عضو المكتب العسكري للبعث (شباط (فبراير) - ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)).	(انظر الجدول ١٧ - ١)			
حازم جواد[ب]	وزير دولة (٨ شباط (فبراير) - ١١ أيار (مايو)). وزير الداخلية والشؤون الرئاسية (١٣ أيار (مايو) - ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)). عضو القيادة القطرية للبعث (حتى ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)). عضو القيادة القومية للبعث (حتى ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر)). عضو المكتب العسكري للبعث (شباط (فبراير) - ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)).	(انظر الجدول ١٧ - ١)			
طالب شبيب[ب]	وزير الخارجية (٨ شباط (فبراير) - ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)). عضو القيادة القطرية للبعث	(انظر الجدول ١٧ - ١)			

يتبع

تابع جدول رقم ٢٠ - ١

الاسم	الموقع في الحكومة والحزب والقوات المسلحة	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	الأصل الطبقي	النشاط السياسي السابق
	(حتى ٢٦ أيلول (سبتمبر)). عضو القيادة القومية للبعث (حتى ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر)) عضو المكتب العسكري للبعث (شباط (فبراير) - ٢٦ أيلول (سبتمبر)).				
حمدي عبد المجيد[أ][ب]	عضو القيادة القطرية للبعث (حتى ٢٦ أيلول (سبتمبر)). أمين عام القيادة القطرية للبعث (٢٦ أيلول (سبتمبر) - ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)). عضو القيادة القومية للبعث (حتى ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)). وزير العمل والشؤون الاجتماعية (٧ تشرين الأول (أكتوبر) - ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)).	(انظر الجدول ١٧ - ١)			
كريم شنتاف[ب]	عضو القيادة القطرية للبعث (حتى ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)). رئيس تحرير «الجمهورية» (حتى ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)).	(انظر الجدول ١٧ - ١)			
محسن الشيخ راضي[أ][ب]	عضو القيادة القطرية للبعث (حتى ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)). عضو القيادة القومية (٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) - ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)).	(انظر الجدول ١٧ - ١)			
حميد خلخال[أ][ب]	وزير العمل والشؤون الاجتماعية (٨ شباط (فبراير) - ٦ تشرين الأول (أكتوبر)). وزير الأشغال العامة والإسكان (٧ تشرين الأول (أكتوبر) - ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر)). عضو القيادة القطرية للبعث (حتى ٢٦ أيلول (سبتمبر)).	(انظر الجدول ١٧ - ١)			

يتبع

تابع جدول رقم ٢٠ ـ ١

الاسم	الموقع في الحكومة والحزب والقوات المسلحة	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	الأصل الطبقي	النشاط السياسي السابق
هاني الفكيكي[أ][ب][ج]	عضو القيادة القطرية للبعث (٢٦ أيلول (سبتمبر) ـ ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)).	عربي شيعي (أم سنية)	١٩٣٦، بغداد	الطبقة الوسطى الدنيا المهنية. ابن محام	عضو في حركة أنصار السلم (١٩٥١ ـ ١٩٥٤).
الأعضاء العسكريون					
المشير الركن عبد السلام عارف[د]	رئيس الجمهورية. قومي مستقل ناصري الميول. كان صديقاً للبعث في البداية.	عربي سني	١٩٢١، بغداد أصله من سميكة في محافظة الرمادي	الطبقة الوسطى الدنيا التجارية. ابن تاجر قماش.	(انظر الجدولين ٦ ـ ٢ و٧ ـ ٢ في هذا الكتاب).
الزعيم أحمد حسن البكر[*]	رئيس وزراء (٨ شباط (فبراير) ـ ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر)). عضو المكتب العسكري للبعث (حتى اليوم)[*]. عضو القيادة القطرية للبعث (٢٦ أيلول (سبتمبر) وحتى اليوم). عضو القيادة القومية للبعث (٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) وحتى اليوم). بعثي منذ ١٩٦٠.	عربي سني	١٩١٤، تكريت	طبقة صغار الملاكين. ابن ملاك وجيه من «البيكات» وهما جماعة قبلية من تكريت.	عضو حركة الضباط الأحرار. حاول الانقلاب على قاسم في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨.
الفريق الركن صالح مهدي عماش[ب]	وزير الدفاع (٨ شباط (فبراير) ـ ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر)). عضو المكتب العسكري للبعث (حتى اليوم). عضو القيادة القطرية للبعث (٢٦ أيلول (سبتمبر) وحتى اليوم). عضو القيادة القومية للبعث (٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ـ ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر)). بعثي منذ ١٩٥٢.	عربي سني	١٩٢٥، بغداد	طبقة المقاولين الزراعيين الدنيا. ابن ضمّان[و].	عضو حركة الضباط الأحرار.
المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف[ب]	وزير المواصلات (٨ شباط (فبراير) ـ ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر)). عضو المكتب العسكري للبعث (حتى ؟؟). بعثي منذ منتصف الخمسينات.	عربي سني	١٩٢٦، الأعظمية	طبقة الموظفين الوسطى. ابن موظف مدني في وزارة الدفاع.	عضو اللجنة الاحتياط للضباط الأحرار. انظر الجدول ٦ ـ ٤ في هذا الكتاب.

يتبع

تابع جدول رقم ٢٠ ـ ١

الاسم	الموقع في الحكومة والحزب والقوات المسلحة	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	الأصل الطبقي	النشاط السياسي السابق
أمير اللواء الركن طاهر يحيى[د]	رئيس الأركان العامة (٨ شباط (فبراير) ـ ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر)): بعثي اسمياً منذ ١٩٦٢.	عربي سني	١٩١٤، بغداد أصله من تكريت	الطبقة الوسطى التجارية الدنيا. ابن عَلْوَجي (تاجر حبوب).	عضو اللجنة العليا للضباط الأحرار ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨.
العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت[أ][هـ]	قائد الحرس القومي (٨ شباط (فبراير) ـ ١٨ شباط (فبراير)). قائد الفرقة المدرعة الرابعة (١٦ شباط (فبراير) ـ ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر)). بعثي منذ أواخر الخمسينات.	عربي سني	١٩٢٦، بغداد	الطبقة العسكرية الوسطى. ابن ضابط في الجيش في الجيش العثماني.	-
الزعيم الركن عبد الغني الراوي[د]	قائد القوات المسلحة في محافظة الرمادي (٨ شباط (فبراير) ـ ١٦ شباط (فبراير)). قائد الفرقة المدرعة الثالثة (١٦ شباط (فبراير) ـ ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر)). صديق للبعث بمشاعر إسلامية قوية.	عربي سني	١٩٢٤، بغداد أصله من راوه	الشريحة الدينية الوسطى. ابن أستاذ لغة عربية أصبح في ما بعد محامياً.	عضو حركة الضباط الأحرار.
العقيد الركن خالد مكي الهاشمي[هـ]	مدير الفيلق المدرع (شباط (فبراير)). معاون رئيس الأركان (آذار (مارس) ـ ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر)). بعثي منذ ١٩٦٠.	عربي سني	١٩٢٦، بغداد	الطبقة العسكرية الوسطى. ابن ضابط في الجيش العثماني.	عضو لجنة الاحتياط للضباط الأحرار. انظر الجدول ٦ ـ ٤ في هذا الكتاب.
الزعيم الجوي الركن حردان التكريتي[هـ][ح]	قائد سلاح الجو (٢٨ شباط (فبراير) ـ ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر)). بعثي منذ ١٩٦١.	عربي سني	١٩٢٥، تكريت	طبقة صغار الموظفين الريفية. ابن شرطي.	-
الرئيس الركن أنور عبد القادر الحديثي[هـ]	سكرتير المجلس الوطني لقيادة الثورة (٨ شباط (فبراير) ـ ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر)). بعثي منذ ١٩٦٠	عربي سني	١٩٢٧، حديثة	الطبقة الوسطى التجارية الدنيا. ابن تاجر.	-

(أ) وقف إلى جانب علي صالح السعدي في الخلاف الحزبي عام ١٩٦٣.
(ب) بعثي منذ أكثر من ٥ سنوات.
(ج) ضم إلى المجلس في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣.
(د) غير بعثي ولكنه صديق للحزب.
(هـ) بعثي منذ ما يتراوح بين ٢ و٤ سنوات.
(و) الذي يضمن ناتج الأرض قبل الموسم.
(ز) بعثي منذ أقل من سنة.
(ح) ضم إلى المجلس في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣.
(*) أيام تأليف الكتاب الذي ظهرت طبعته الأولى بالانكليزية عام ١٩٧٨ (المترجم).

مستقل، والزعيم الركن عبد الكريم فرحان[10]، الذي كان يميل بشكل متزايد إلى «حركة القوميين العرب». ومال إلى جانب الحركيين أيضاً مزاج العقيد الركن محمد مجيد[11]، مدير التخطيط العسكري، والمقدم الركن صبحي عبد الحميد[12]، مدير العمليات العسكرية، والعقيد الجوي الركن عارف عبد الرزاق، الذي قاد سلاح الجو من ٨ إلى ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣. وكان آمر الشرطة العسكرية، العقيد سعيد صليبي، من قبيلة الجميلة، قبيلة عارف. وكان أمير اللواء الركن طاهر يحيى، رئيس الأركان ـ وكما لاحظنا سابقاً ـ بعثياً بالاسم فقط. بالمقابل، كانت قمة البنية العسكرية، أي منصب وزير الدفاع، بيد البعثي المخضرم والمجرَّب صالح مهدي عماش. وكان ولاء الرئيس محيي الدين محمود، رئيس الاستخبارات العسكرية، فوق كل الشبهات أيضاً. وأكثر من هذا، فقد أولى الحزب انتباهاً خاصاً لسلاح الطيران ووضعه، منذ ٢٨ شباط (فبراير)، بإمرة الزعيم الركن البعثي حردان عبد الغفار التكريتي. وفوق هذا وقبله، حاول الحزب الإمساك بقوة بكل ما يمكن من الفرق المدرعة. وبالإضافة إلى كتيبة الدبابات الرابعة، التي نفذت الانقلاب وكانت الآن في يد الحزب تماماً، فإن الحزب سيطر على كتيبتي الدبابات الأولى والثالثة، اللتين أوكلت قيادتهما إلى المقدم الركن البعثي حسن مصطفى النقيب والرئيس الركن البعثي محمد المهداوي[13]. ويبدو كذلك أن الحزب كسب التعاطف السياسي للمقدم صبري خلف الجبوري، قائد كتيبة دبابات خالد. وفي الوقت نفسه، كان العقيد الركن البعثي عبد الكريم مصطفى نصرت[14] قد ارتقى إلى قيادة الفرقة المدرعة الرابعة الهامة، كما يبدو أنه سمح للعقيد الركن البعثي خالد مكي الهاشمي بالجمع بين واجباته كمعاون لرئيس الأركان وإدارة الفيلق المدرع. وعلى العموم، فإن قيادة الفرقة المدرعة الثالثة ذهبت إلى عبد الغني الراوي، الإسلامي النزعة، كما ذكرنا سابقاً.

وأدّت قلة الدعم العسكري للحزب، والبعثية السلبية أو السطحية لعدد غير قليل من الضباط حديثي الانتماء، بالقيادة المدنية للحزب أو ـ بالأحرى بعلي صالح السعدي، أمين عام الحزب ـ إلى الارتكاز المتزايد على الحرس القومي. ولم تكن هذه القوة تعد في شباط (فبراير)، في يوم الانقلاب، أكثر من ٥٠٠٠ رجل، ولكنها وصلت في أيار (مايو) إلى ٢١٠٠٠، وفي آب (أغسطس) إلى ٣٤٠٠٠[15]. وكانت مستمدة أصلاً من «مؤيدي» البعث و«انصاره» و«أصدقائه». وبتعبير غير حزبي فإنّها ضمت المتحمسين والباحثين عن المغامرة، كما ضمت متوحشين حقيقيين إن كان للمرء أن يحكم من خلال السلوك. وكان العقيد الجوي

---

(١٠) حول عبد الكريم فرحان انظر الجدول ٦ ـ ٢ في هذا الكتاب.
(١١) حول محمد مجيد انظر الجدول ٦ ـ ٤ في هذا الكتاب.
(١٢) حول صبحي عبد الحميد انظر الجدول ٦ ـ ٤ في هذا الكتاب.
(١٣) حول حسن مصطفى النقيب انظر الجدول ٦ ـ ٤. أما حول محمد المهداوي فانظر الجدول أ ـ ٤٩.
(١٤) حول نصرت انظر الجدول ٢٠ ـ ١.
(١٥) أحاديث أجريت مع بعثيين لا يرغبون بذكر أسمائهم.

منذر الونداوي[16]، قائد هذا الحرس منذ منتصف شباط (فبراير) وحتى مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) والضابط البعثي منذ زمن، يتلقى أوامره مباشرة من علي صالح السعدي، واستمر يفعل ذلك حتى بعد صدور القانون رقم ٢٥ بتاريخ ٤ نيسان (أبريل) الذي وضع الحرس رسمياً بإمرة المجلس الوطني لقيادة الثورة[17]. وخلق التصاعد السريع في سلطة السعدي والونداوي والقوة العددية للحرس القومي في البلاد نوعاً من الازدواجية العسكرية التي انتهت، مجتمعة إلى الجرأة الكبيرة التي اكتسبتها القوة، بتوجيه إهانة جدية إلى الجيش ـ كما كان لا بد أن يحصل ـ وإلى معظم الضباط البعثيين أنفسهم. ولاحظ نقد حزبي داخلي في ما بعد أن قيادة الحرس «تصرفت كما لو كانت هي السلطة الأعلى» وأصبحت «متهورة ومهووسة بالسلطة» إلى درجة أنّ رجالها «كثيراً ما أوقفوا ضباط الجيش وفتشوهم، وحتى أساؤوا معاملتهم»[18]. ونظراً لأن هذه القوة لم تكن مدعومة بالموهبة ولا بالبصيرة، ولأن قدرتها القتالية كانت ـ نسبياً ـ لا تذكر ـ إذ لم تكن تملك غير الأسلحة الخفيفة ـ فإنها شكلت مصدراً للتمزيق السياسي أكثر منها تهديداً مباشرة لصعود العسكريين. وبكلمات أخرى، فإنها اقتصرت على إلهاب مشاعر الضباط من دون أن تقوي ـ بأي شكل فعال ـ يد العنصر المدني في الحزب. وأكثر من هذا، فإنها بانتقامها الموجه ضد أعدائها السياسيين والقدر الكبير من القسوة التي لجأت إليها، نجحت في جعل نفسها مكروهة عموماً وفي إلحاق أكبر الأذى بصورة الحزب في أذهان الناس. وهو ما أدى أيضاً إلى إثارة الخلافات أولاً ضمن المجالس الداخلية للنظام والحزب، ثم أدى في النهاية إلى انشقاق كارثي معلن.

وكانت هناك عوامل أخرى أسهمت في تحقيق الفشل. وكان أحدها صغر سن معظم القادة الجدد، فأربعة من أعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا في عشرينات العمر، وأحد عشر منهم كانوا في الثلاثينات، ولم يكن هناك غير أربعة في الأربعينات[19]. طبعاً، إن وجود عنصر الشباب في الحكم ليس سُبَّة بحدّ ذاته ولكنه كان ـ في هذه الحالة ـ مترافقاً مع جهل فاضح وافتقار إلى المخيلة. ولقد قال عفلق في اجتماع مغلق خلال دورة حزبية عقدت عام ١٩٦٤، مشيراً إلى القيادة القطرية في العراق: «بعد الثورة [أي انقلاب شباط] بدأت أشعر بالقلق من فرديتهم وطريقتهم الطائشة في تصريف الأمور. واكتشفت أنهم ليسوا من عيار قيادة بلد وشعب، بل إنهم يصلحون لظروف النضال السلبي»[20]. وتحدث عفلق أيضاً عن أمور أخرى: عن «موقف مغمض العينين» تجاه أخطاء أعضاء في الحزب والحرس القومي،

---

(١٦) حول الونداوي انظر الجدول أ ـ ٤٩.
(١٧) انظر الهامش (١) في هذا الفصل.
(١٨) حزب البعث العربي الاشتراكي، وثيقة داخلية، «محاولة لتفسير الأزمة الراهنة ولتقييم تجربة الحزب في العراق» (شباط (فبراير) ١٩٦٤)، ص ٤.
(١٩) انظر الجدول ٢٠ ـ ٢ في هذا الكتاب.
(٢٠) «المداخلة الأولى للرفيق ميشيل عفلق...»، ص ٤.

الجدول رقم ٢٠ ـ ٢
اجمال المعلومات الحياتية المتعلقة بالمجلس الوطني لقيادة الثورة من شباط (فبراير) وحتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣

الدين والطائفة والأصل العرقي	العدد	٪	الطائفة أو الأصل العرقي مقدراً كنسبة مئوية من مجموع ١٩٥١ من سكان العراق المدينيين
مسلمون			
شيعة عرب	٥	٢٧,٨	٤٤,٩
سنة عرب	١٢	٦٦,٧	٢٨,٦
أكراد	١ (أ)	٥,٥	١٢,٧
تركمان	-	-	٣,٤
فرس	-	-	٣,٣
يهود	-	-	٠,٣
مسيحيون	-	-	٦,٤
صابئة	-	-	٠,٣
يزيديون وشبك	-	-	٠,١
المجموع	١٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الأصل الطبقي		العدد	٪
طبقات الدخل المنخفض		٤	٢٢,٢
فلاحون	٢		
عمال	١		
شرطة	١		
طبقات الدخل المتوسط الأدنى		٨	٤٤,٥
صغار الضمانين	١		
تجار	٤		
مهنيون	١		
تجار رجال دين	١		
رجال دين	١		
طبقات الدخل المتوسط		٦	٣٣,٣
موظفون	١		
رجال دين	١		
ضباط جيش	٢		
ملاك وجهاء	١		
ملاك أرستقراطيون افتقروا	١		
المجموع		١٨	١٠٠,٠

التعليم	العدد
جامعي	١٨

الجنس	العدد
ذكور	١٨
إناث	-
المجموع	١٨

(أ) كردي فيلي مستعرب.

المهنة		العدد
مدنيون		
عاملون في الحزب		٣
مهنيون		٥
معلمون	٣	
محامون	١	
مهندسون	١	
ضباط		١٠
رئيس ركن	١	
مقدم ركن	١	
عقيد ركن	٢	
زعيم	١	
زعيم ركن	٢	
أمير لواء ركن	١	
فريق ركن	١	
مشير ركن	١	
المجموع		١٨

فئات العمر ١٩٦٣	العدد
٢٧ ـ ٢٩ سنة	٤
٣٠ ـ ٣٤ سنة	٣
٣٥ ـ ٣٩ سنة	٨
٤٢ سنة	١
٤٩ سنة	٢
المجموع	١٨

مدة الانتماء للبعث	العدد
بعثي منذ أكثر من ٥ سنوات	١٠
بعثي منذ ٢ ـ ٤ سنوات	٥
بعثي لأقل من سنة	١
غير بعثي ولكنه صديق للحزب	٢
المجموع	١٨

مكان الولادة	العدد
بغداد	٤
النجف	١
بلدة محافظة متوسطة الحجم	٢
بلدة محافظة صغيرة	٥
مولود في بغداد لعائلة حديثة الهجرة من الجوار أو من بلدة محافظة صغيرة	٤
مولود في بغداد لعائلة حديثة الهجرة من القرية	١
مولود في بغداد ولم يمكن تحديد مكان الأصل	١
المجموع	١٨

وعن «نـزوات» و«إهمال» و«ارتجال» و«نزاعات شخصية»[٢١] و«تسابق إلى المناصب والمغانم»[٢٢]. وكشف عفلق أن الأمور

«وصلت أبعاداً جعلت الرفيق أحمد حسن البكر ـ رئيس الوزراء ـ الذي يحترمه الجميع، على حدّ ما أعرف على الأقل، لإخلاصه وسمو أخلاقه وتجربته وسداد رأيه. . . يقول لي في مطلع حزيران (يونيو): «كنت في السابق أَلْحَظُ المحبة في عيون الناس، أما الآن فإني أهرب إلى الشوارع الخلفية غير المطروحة للابتعاد عن رؤية الناس وتجنّب نظرات الكراهية»»[٢٣].

ويمكن تفسير الكثير من مشاكل النظام بافتقاره إلى برنامج مدروس. والواقع أن قادته كثيراً ما خلقوا الانطباع بأنهم ضائعون. وقال علي صالح السعدي في ما بعد: «لقد ضعنا في الحكم»[٢٤]. وكذلك فقد اعترف هو ورفاقه بأن انقلاب شباط (فبراير) اتسم، إلى حد كبير، بكونه «قفزة إلى المجهول»[٢٥]. وصحيح أن القيادة القومية للحزب كانت قد أقرت قبل الانقلاب بثلاثة أشهر أو نحو ذلك الدعوة إلى إعداد «برنامج مرحلي» للحكم المقبل. ولكن عندما اجتمعت القيادة في بيروت يوم ١٣ شباط (فبراير)، أي بعد خمسة أيام من استيلاء البعث على السلطة في بغداد، اتضح أن هذا القرار لم ينفذ. وأخيراً، جلس الدكتور منيف الرزاز ـ الأردني ـ والدكتور عبد الله عبد الدائم ـ السوري ـ وليس لأي منهما معرفة مباشرة بمشاكل العراق، وانجزا معاً، في ثلاثة أيام متوالية، برنامجاً[٢٦] يبدو ـ في الجوهر على الأقل ـ شديد الشبه بذلك الذي أعلنه رئيس الوزراء أحمد حسن البكر يوم ١٥ آذار (مارس) من محطتي الإذاعة والتلفزيون[٢٧]، ثم سرعان ما وضع على الرف بهدوء.

ولم يجد النظام له سنداً يعتمد عليه في ايديولوجية الحزب. وكان مفكر البعثيين الأول، ميشيل عفلق، قد توقف عن التفكير والتنظير منذ مدة. وكانت الأحداث قد تجاوزت الأفكار

(٢١) المصدر السابق، ص ٢ ـ ٣ و٤.
(٢٢) حزب البعث العربي الاشتراكي، «المداخلة الثانية للرفيق ميشيل عفلق في المؤتمر القطري السوري الاستثنائي»، ٢ شباط (فبراير) ١٩٦٤، ص ٥.
(٢٣) «المداخلة الأولى للرفيق ميشيل عفلق»، ص ٣.
(٢٤) حزب البعث العربي الاشتراكي، «ملاحظات الرفيق علي صالح السعدي أمام المؤتمر القطري السوري الاستثنائي»، شباط (فبراير) ١٩٦٤، ص ٣.
(٢٥) حزب البعث (جناح السعدي)، «أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال تجربته في العراق»، ص ٤١.
(٢٦) الدكتور منيف الرزاز (الأمين العام لحزب البعث ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦)، «التجربة المرة» (بيروت، ١٩٦٧) ص ٧٨ (الهامش).
(٢٧) بكلمات مختصرة، وفي ما يتعلق بالسياسة الداخلية، دعا البرنامج إلى نظام تشارك الجماهير فيه بـ «إدارة وتوجيه الحكم والاشراف عليه» على ألا يقتصر الحكم على حزب البعث وحده بل أن يعتمد على جبهة تضم كافة المنظمات «التقدمية والقومية». ومن أجل نص البرنامج المرحلي كما أعلنه البكر أنظر «البعث» العدد ١٩ في ١٨ آذار (مارس) ١٩٦٣.

التي كان قد صاغها في الأربعينات والنصف الأول من الخمسينات. وعلى العموم، فحتى هذه الأفكار كانت شديدة العمومية وقليلة التحديد، كما كانت تحتوي على الكثير من بقايا منتجات الطواحين الرومانسية الأوروبية القديمة، والقليل مما كان نتيجة للتفكير المنظم بخصوص الوضع الحياتي العربي. وكان للبعثي أن يبحث بلا طائل في كل أدبيات حزبه ـ مثلاً ـ عن تحليل موضوعي واحد لأي من مشاكل العراق، ولن يجده. وبدلاً من الفكر، لا يمكنه أن يعثر إلا على شعارات عريضة وغامضة. وبدا وكأن الكل عاجز عن انتاج الأفكار، على الأقل باللغة المفهومة لشخص شبه عامي مثل علي صالح السعدي، الذي اشتكى بعد كارثة البعث قائلاً: «لقد فتشنا حتى هلكنا عن مفكرين اشتراكيين يمكنهم أن يساعدونا ولكننا لم نجد أحداً»[٢٨]. ولم يكن عفلق هو الغاية، فقد كان السعدي ومعظم رفاقه ينظرون إليه على أنه رجل من الطراز القديم ولا صلة له بالواقع. ولأن هؤلاء كانوا فقراء جداً من الناحية الفكرية فإنهم وضعوا الكثير من الثقة في قواهم الجسدية. وكان الحكم بهذه الطريقة أسهل بكثير. وكان دوستويفسكي قد قال مرة: «الأصعب هو امتلاك الفكرة والأسهل هو قطع الرؤوس».

وبسبب فقدان البصيرة وعدم فهم الوضع الصعب الذي هم فيه، ولج البعثيون الطريق القاتل إلى حكم الحزب الواحد، ونجحوا بذلك في أن يؤلبوا على أنفسهم قوى من كل حدب سياسيّ وصوب. وكان لمنطق نظام الحزب الواحد، المكمل لنزوات سابقة، أن يقود البعثيين إلى تصعيد معاداتهم للشيوعية إلى حدود قصوى، ونتيجة لذلك، وبطريقة غير مباشرة، فإنهم أبعدوا عنهم المعسكر السوفييتي بأسره، وسقطوا، عَن غير قصد، في لعبة «الحرب الباردة». وكان المنطق نفسه أداتياً في استئنافهم للحملة ضد الأكراد في شهر حزيران (يونيو)، على الرغم من أن عوامل سببية أعمق كانت فاعلة هنا في الوقت نفسه. وبحلول هذا الوقت كانت بقايا حزب الاستقلال، والناصريون عموماً والحركيون ضمناً، والحزب العربي الاشتراكي حديث التأسيس[٢٩]، قد أصبحوا كلهم معادين للنظام. وكان الحركيون قد أخذوا يحتجون منذ عدة أشهر على حرمان المنظمات «القومية التقدمية» من حرية العمل. وفي نيسان (أبريل) تحدثت الصحيفة الناطقة باسمهم في بيروت عن «صدامات دامية» وقعت في الموصل والكرخ وأماكن أخرى بين أتباعهم وأفراد الحرس الوطني[٣٠]. وفي ٢٥ أيار (مايو) صدر عن مجلس قيادة الثورة بيان يتّهم «الحركيين والرجعيين و«الأذناب» [تعبير بعثي يشير إلى الناصريين] والانتهازيين، وعناصر حاقدة أخرى بتدبير «مؤامرة سوداء» ضد الدولة[٣١]، وهي تهمة وصفها الحركيون فوراً بأنها «زائفة كلياً» و«مجرد محاولة لتغطية خطة مدبّرة لتصفية العناصر الوحدوية التقدمية المعروفة بصمودها ونضالها القومي، داخل الجيش وخارجه»[٣٢].

(٢٨) حزب البعث العربي الاشتراكي، «ملاحظات الرفيق علي صالح السعدي»، ص ٣.
(٢٩) حزب ناصري مصغر يقوده عبد الرزاق شبيب، رئيس نقابة المحامين.
(٣٠) «الحرية» (بيروت)، ٢٩ نيسان (أبريل) ١٩٦٣.
(٣١) «الجماهير» (بغداد)، ٢٦ أيار (مايو) ١٩٦٣.
(٣٢) «الأنوار» (بيروت)، ٢٦ أيار (مايو) ١٩٦٣. والجامعة الأميركية في بيروت، «الوثائق العربية» (١٩٦٣)، ص ٥٣٣.

وكان الشقاق مع ناصريي العراق يعني، في الواقع، شقاقاً مع عبد الناصر. وكان بعثيو العراق قبل ذلك بشهر واحد فقط - في ١٧ نيسان (أبريل) - قد انضموا إليه وإلى حكومة سورية في إصدار بيان يعلن النية لإقامة اتحاد بين البلدان الثلاثة خلال سنتين. وبحلول تموز (يوليو)، كان المشروع قد انهار وتلاشى. وبالعودة إلى الوراء يبدو أنه لم يكن من الممكن تجنّب ما حصل وسلسلة الأسباب التي أدت إليه، ذلك أن جذوره تعود إلى تاريخ سابق لوصول البعث إلى السلطة، ولم تكن من صنعهم. كان هنالك حاجز كبير من عدم الثقة يفصل بين عبد الناصر والبعث السوري ويعود بأصوله إلى تجربة «الجمهورية العربية المتحدة» في فترة ١٩٥٨ - ١٩٦١. وكان هنالك عامل آخر غير مفصول عن هذا، ألا وهو نشوء حزب بعث سوري جديد منذ العام ١٩٥٩ يعمل بشكل مستقل عن الجسم الأصلي للحزب ويستمد زخمه من لجنة عسكرية سرية، بينما تتألف نواته القائدة من العقداء العلويين[٣٣] صلاح جديد وحافظ الأسد ومحمد عمران[٣٤]. وإذ كان هذا البعث العسكري الجديد ما زال يشعر بغصّه من المعاملة التي خُصَّ بها أعضاؤه في أيام الوحدة السورية - المصرية، فإنه كان في العام ١٩٦٣ يعارض مباشرة وبقوة أي ارتباط دستوري فعلي مع عبد الناصر. وهذا ما جعله يبدي اهتماماً ضئيلاً بمحادثات الوحدة الثلاثية التي جرت خلال شهر آذار (مارس) - نيسان (أبريل)، ولم يذهب إلا واحد من أعضائه، هو محمد عمران، مرة واحدة إلى القاهرة، وأساساً بصفة مراقب. ولكن، لأن هؤلاء كانوا قد ثبتوا أقدامهم بقوة داخل الجيش، فإنهم شكلوا القلب الفعلي للحكم في سورية وتابعوا تأكيد إرادتهم بأن أجروا في ٢٠ نيسان (أبريل) حملة تطهير شملت كل الضباط الناصريين الأمر الذي حطم الحلف الثلاثي في أسبوع ولادته نفسه. وكانت هذه الحركة المفاجئة تستهدف في النهاية قائدي البعث التقليديين نفسيهما، ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، اللذين لم يكن البعثيون العسكريون الجدد على تفاهم كبير معهما. وإن كان هذا الأمر لم يظهر بوضوح في حينه. وإذ وجّه عبد الناصر الآن كل نيرانه ضد عفلق والبيطار، اللذين لم يتخليا أبداً عن الاعتقاد بأنه لا غنى عن القاهرة لأية وحدة، فإنه لعب - عن غير قصد - لعبة الأعداء الحقيقيين للقومية العربية في سورية. ولكن هذه أمور تخص تاريخ العلاقات العربية - العربية، ولأنها لا تتعلق إلا بصورة ملتوية بهذه الدراسة فإنه لا يمكن طرحها بتفصيل أوسع. ويمكن قراءة المزيد عنها في الصفحات المهمة للدكتور منيف الرزاز، الذي كان ذات مرة أميناً عاماً لحزب البعث[٣٥]. أما النقطة التي تهمّنا فهي أن بعثيي العراق وقعوا في شباك سلسلة الأحداث هذه، التي لم يكونوا يعون مضامينها إلا جزئياً.

وكان للقطع مع عبد الناصر واخفاق الجهود التي بذلها عارف في آب (أغسطس) لمصالحة القاهرة والبعثيين، أن وسّع الهوة التي فتحها النزاع في بغداد حول الحرس القومي

---

(٣٣) العلويون طائفة إسلامية صغيرة تشكّل حوالى ١٠ بالمئة من سكان سورية.

(٣٤) حول هؤلاء العقداء انظر الجدول أ - ٥٠.

(٣٥) انظر كتابه «التجربة المرة»، وخصوصاً الصفحات ٨٦ - ٨٨ و٩٥ - ١٠٠.

بين الحزب وحلفائه العسكريين. وعندما زار العقيد السوري محمد عمران العراق في أيلول (سبتمبر) شعر أن الأمور في الجيش لم تكن تسير في صالح البعثيين، وأن عارف قد تغير وبدأ يتآمر على الحزب[٣٦].

وفي النهاية انطفأ نظام البعث بفعل الانقسامات في صفوفه هو نفسه. ولم يقتصر الأمر على أن يعمل أعضاء الحزب المدنيّون والعسكريون لأغراض متعارضة، بل كان كل من العنصرين يعيش حياة الأجنحة.

ويمكن تفسير هذا الوضع، جزئياً، بحقيقة أن البعث كان يتألف من عناصر اجتماعية متباينة. صحيح أن الحزب كان على مستويات القيادة و«العضوية العاملة» حزب الطبقات المتوسطة والمتوسطة الدنيا أساساً، ولكن من الطبيعي أن يميل ذوو الدخول التي هي في هذه الحدود، ونتيجة لتعدد مطالبهم ومصالحهم، إلى امتلاك قابلية ضعيفة للتماسك. وأكثر من هذا، وحتى على المستويات المذكورة، فقد ضم الحزب نسبة محترمة من الأشخاص الذين هم من خلفية ذات دخل منخفض. وهكذا، فبينما جاء ٣٣,٣ بالمئة من أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة من عائلات متوسطة الدخل، و٤٤,٥ بالمئة منهم من عائلات ذات دخل متوسط أدنى، فإن ٢٢,٢ منهم جاء من بيوت منخفضة الدخل (انظر الجدول ٢٠ - ٢). أما النسب المئوية المماثلة لأعضاء القيادة القطرية للبعث، التي قادت انقلاب شباط (فبراير)، فكانت ١٢,٥ و٣٧,٥ و٣٧,٥ بالمئة، أما البقية فمن ذوي الدخل العالي[٣٧]. وأيضاً، من أصل ما مجموعه حوالى ٨٣٠ «عضواً عاملاً»[٣٨] في الحزب عام ١٩٦٣، كان هنالك حوالى ٥ بالمئة من الفلاحين، أكثرهم من محافظة الديوانية، و٢٠ بالمئة من العمال، أساساً من منطقة الكرخ في بغداد، و«أكثر من ٥٠ بالمئة من الطلاب من أصول اجتماعية مختلفة»، أما البقية فضباط وموظفون ومهنيون و«عناصر بورجوازية وبورجوازية صغيرة أخرى»[٣٩]. وكان هنالك، بالطبع، تمركز أكبر للأشخاص من فئات الدخل المنخفض بين «الأنصار» و«المؤيدين» و«الأصدقاء».

وليست أقل دلالة من التنوع في تركيبة الحزب حقيقة أن كل الضباط البعثيّين، وبلا استثناء تقريباً، كانوا من العرب السنة، وكان أكثريتهم - بالولادة أو الأصل - من بلدات

---

(٣٦) حزب البعث العربي الاشتراكي، وثيقة داخلية، «ملاحظات الرفيق محمد عمران أمام امرنمر القطري السوري الاستثنائي»، شباط ١٩٦٤، ص ٢ - ٣.

(٣٧) حسبت هذه النسب المئوية بالاعتماد على معلومات الجدول ١٧ - ١ في هذا الكتاب.

(٣٨) حول «الأعضاء العاملين» انظر ص ٣١٩.

(٣٩) أحاديث أجريت مع هاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي، عضوي قيادة البعث القطرية عام ١٩٦٣، في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤. وكان التوزيع التقريبي للـ ٨٣٠ «عضواً عاملاً» على فروع الحزب كالتالي: بغداد الكبرى (الأعظمية والكرخ أساساً) ٣٠٠، الشمال (الموصل أساساً) ٨٠، فرع الوسط (الرمادي، بعقوبة، الكوت) ٢٠٠، الفرات الأوسط (النجف، الديوانية، الحلة) ١٥٠، الجنوب (البصرة، الناصرية، العمارة) ١٠٠.

ريفية في دجلة الأعلى أو الفرات الأعلى، بينما كان معظم القادة المدنيين شيعيي الأصل. وهكذا، فإن ثلاثة فقط من أصل ثمانية أعضاء للقيادة القطرية للبعث كانوا عرباً سنة، وكان أربعة منهم عرباً شيعة، وواحد من أصل كردي شيعي فيلي (انظر الجدول ١٧ ـ ١). وأيضاً، من أصل مجموع يصل إلى ٥٢ عضواً[٤٠] لمختلف القيادات القطرية التي قادت الحزب من ١٩٥٢ وحتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ كان هنالك ٣٨,٥ بالمئة من العرب السنة و٥٣,٨ بالمئة من العرب الشيعة و٧,٧ بالمئة من الأكراد الشيعة الفيليين (انظر الجدول ٢٣ ـ ١). وعلى العموم، فإن الشيعة والسنّة على السواء كانوا موجودين في الجناحين الأساسيين اللذين سنبينهما فوراً، ومن الخطأ إعطاء أي عنصر طائفي أي وزن في الصراع الداخلي للحزب.

وكان طبيعياً أن يميل عدم التجانس الاجتماعي هذا إلى ايجاد اختلافات في النزوات والعواطف والآمال والأفكار. والواقع أنه لم يمضِ طويل وقت على انتصارهم على قاسم حتى اكتشف البعثيون أن معارضتهم لحكمه كانت العامل الوحيد الذي حافظ على تماسكهم. ولولا ذلك لكانوا «وحدويين» عموماً و«اشتراكيين» عموماً. والشعارات شديدة الإبهام التي سهلت تحالفهم ضد قاسم كانت تهدد الآن بتفريقهم مجدداً.

وكان لتخلخل الروابط الايديولوجية أن يمهد الطريق أمام علاقات أخرى ضمن الحزب. وهكذا كان بعثيو البلدة الواحدة، ولنقل تكريت مثلاً، أو المهنة الواحدة ـ وهذا صحيح جداً بالنسبة إلى العسكريين ـ أو الخلفية الاجتماعية الواحدة يميلون إلى التعاون في ما بينهم أكثر من تعاملهم مع البعثيين الآخرين. وكذلك، فإن ضعف الرابطة الايديولوجية عزز نمو روابط المصلحة الخاصة أو المجموعات حول الأشخاص. وتدخُل في هذا الإطار المنافسة بين علي صالح السعدي وحازم جواد، الشخصية المدنية الثانية في الحزب، اللذين بدا أنهما كانا غير قادرين، بعد ٨ شباط (فبراير) على النظر أحدهما في وجه الآخر.

وبدأ الانقسام يتخذ له شكلاً منذ وقت يعود إلى ١١ شباط (فبراير). وذكر علي صالح السعدي أنه في ذلك اليوم، وبعد «اصطدام» مع عارف في مجلس قيادة الثورة، أخبر حازم جواد أن «هذا الرجل سيثير لنا المتاعب. ولكن موقفي لم يلقَ موافقة. وعندما أجتمعت القيادة القطرية بعد ذلك في بيت حازم قلت إني سأستقيل من الحكومة، ولكن هذا رفض أيضاً. بعد ذلك ذهب حازم وطالب [شبيب] وقالا لعارف: «علي يخطط لقتلك»»[٤١].

وتوالت الخلافات، واحد يلي الآخر. وفي آذار (مارس) كانت نقطة الخلاف الرئيسية تتركز على قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ الذي أصدره قاسم في العام ١٩٥٩ الذي يتضمن، بين أشياء أخرى، وضع الأقارب الإناث والذكور على قدم المساواة في ما يتعلق بإرث المتوفى بلا وصية. وبمبادرة من عارف ورئيس الوزراء البكر أبطل مفعول هذا النص

(٤٠) جرى عدّ الأفراد هنا في كل المرات التي عُيّنوا فيها في القيادة أو انتخبوا لها.
(٤١) حزب البعث العربي الاشتراكي، «ملاحظات الرفيق علي صالح السعدي»، ص ٢.

ونصوص أخرى «لا تتفق مع القانون الشرعي [الإسلامي]» يوم ١٨ آذار (مارس)[٤٢]. واشتكى علي صالح السعدي في وقت لاحق من أن هذه الخطوة اتخذت أثناء وجوده في القاهرة وعلى الرغم من أنه حذر مجلس قيادة الثورة من أنها «ستؤدي إلى انشقاق». وقال إنه إذا ما تم تنفيذ ذلك «فكيف يمكننا أن نتوقع من العالم أن ينظر إلينا كنظام تقدمي؟»[٤٣].

في نيسان (أبريل) كان البعثيون منقسمين على أنفسهم حول موقفهم من الناصريين. ووقف حازم جواد، بتأييد من طالب شبيب وعارف، إلى جانب إقامة جبهة سياسية تضمهم مع قوميين آخرين. ولكن السعدي تمسّك بخط متصلب وسار في طريقه[٤٤].

وفي أيار (مايو) كانت المسألة مسألة السعدي نفسه. وكان السعدي قد وفر حتى هذه اللحظة الكثير من القوة الدافعة للنظام. وتزايد نفوذه بفضل فعاليته وإمساكه لآلة الحزب بقبضة قوية وسيطرته على نظام الشرطة والاستخبارات. ولكنه بدا للعديد من أعضاء مجلس قيادة الثورة متهوراً في قراراته، ومتطرفاً في أقواله، وغير مبالٍ بمشاعر الآخرين وآرائهم. وعمل هذا كله، وسرعة فقدان النظام لتأييد الجماهير، لصالح البكر وعارف، اللذين كانا ينتظران بفارغ الصبر التقليل من سلطته. وفي ١١ أيار (مايو)، ومن خلال تعديل وزاري، أنزلت مرتبة السعدي إلى وزير الإرشاد. أمّا منصب وزير الداخلية الذي كان يشغله فذهب إلى منافسه حازم جواد، ولكنه احتفظ، عموماً، بلقبه نائباً لرئيس الوزراء.

وفي حزيران (يونيو) وصل النزاع ذروته حول الحرس القومي، الذي كان السعدي قد حوّل إلى رعايته كل طاقاته على أمل استعادة الأرضية التي فقدها. وفي الرابع من ذلك الشهر، وفي برقية موجّهة إلى العقيد الونداوي، هدّدت القيادة العليا للقوات المسلحة بحل الحرس إن لم يتوقف هؤلاء عن الإجراءات «المضرة بالأمن العام وراحة المواطنين». وطلب الونداوي، بجرأة نادرة، إلغاء تلك البرقية «نظراً لأن الحرس القومي قوة شعبية ذات قيادة مستقلة، ولأن الحق في إصدار أوامر من هذا النوع لا يعود إلى أي شخص كان بل إلى السلطة المعتمدة شعبياً التي هي، في ظروف الثورة الراهنة، المجلس الوطني لقيادة الثورة ولا أحد غيره»[٤٥].

وعلى العموم، فقد رصّ البعثيون صفوفهم بعد استئناف الحرب في كردستان في ١٠ حزيران (يونيو) وبعد الانتفاضة الشيوعية في معسكر الرشيد في ٣ تموز (يوليو) واكتشافهم

(٤٢) القانون رقم ١١ للعام ١٩٦٣ المعدل لقانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ للعام ١٩٥٩، «الوقائع العراقية»، العدد ٧٨٥ تاريخ ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٣. وحزب البعث (جناح السعدي)، «أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي...»، ص ٨٨ ـ ٨٩.
(٤٣) حزب البعث، «ملاحظات الرفيق علي صالح السعدي»، ص ٤.
(٤٤) حديث أجري مع طالب شبيب في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧.
(٤٥) البرقية رقم ١٦١٠ في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٣ من القيادة العليا للقوات المسلحة إلى قيادة الحرس القومي. والرسالة رقم ٤٢١ في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٣ من قيادة الحرس إلى وزارة الدفاع، ومن أجل النصوص راجع: الحكومة العراقية، «المنحرفون»، ص ٧٢ ـ ٧٣.

لخطورة وضعهم. ولكن، سرعان ما اختفت روح الانسجام. ففي آب (أغسطس) نجد أن حازم جواد وطالب شبيب والبكر وعارف أخذوا يفكرون بإخراج علي صالح السعدي من الحكومة، ومن المجلس الوطني لقيادة الثورة، «نظراً لأنّ وجوده أصبح استفزازاً للآخرين» و«لأنه يخرب كل شيء»[٤٦]. ولكنهم أمسكوا عن التصرف خشية تبعات ذلك على النظام.

في هذه الأثناء كان السعدي يقوّي مركزه داخل الحزب. وطرح مدى نفوذه الفعلي خلال المؤتمر القطري العراقي الذي عقد في ١٣ أيلول (سبتمبر). وانتخب مع ثلاثة من حلفائه ـ هم: حمدي عبد المجيد ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي[٤٧] ـ أعضاء في القيادة القطرية الجديدة. وهزم طالب شبيب. واحتفظ بحازم جواد في القيادة. وصوّت لصالحه ٢٦ مندوباً من أصل ٤٥[٤٨] ولكن هؤلاء فعلوا ـ استناداً إلى معارضيه ـ نتيجة فقط «للإرهاب المعنوي الذي مارسه العسكريون اليمينيون اضافة إلى ميشيل عفلق»[٤٩]. وكان الأعضاء الآخرون الذين فازوا هم: رئيس الوزراء البكر ووزير الدفاع صالح مهدي عماش وكريم شنتاف[٥٠]، رئيس تحرير «الجمهورية» الذي لا لون له.

وبدأت تسمع الآن «نغمة جديدة» ـ حسب كلمات عفلق ـ في الحزب: «نغمة «اليمين» و«اليسار»»[٥١]. وصار السعدي يصف خصومه بـ «اليمينيين»، وهي صفة لصقت بهم إلى الأبد. وفي الوقت نفسه، وبشكل مفاجىء تماماً، أعلن نفسه «ماركسياً». وكان حتى ١٩ شباط (فبراير) قد تبرأ علناً من هذا الموقف، إن قال: «لسنا ماركسيين، وكل ما نطمح إليه هو الديموقراطية القومية»[٥٢]. ولكن هذا أصبح الآن «مثالية بورجوازية» سارع السعدي إلى إبعاد أفكاره عنها. كما أنه غسل يديه فوراً من دم الشيوعيين. ولم يكن تغيير الاتجاه هذا ممكناً إلا لأن السعدي كان شديد التذبذب وغاية في البدائية. وعلى العموم، وإلى جانب هذا، كانت هنالك دافعة ظروفه وعلاقاته شبه العامية. وأكثر من هذا، فربما يكون التحول قد نجم عن قوة التيارات الراديكالية التي كانت تجتاح المراتب الأدنى من مؤيدي الحزب، والتي كانت صاحبة الفضل في تزايد السيطرة التي أصبحت له منذئذ عليها.

وأثبت تبني السعدي لـ «الماركسية» كونه الأكثر ملاءمة لاحتياجاته. والواقع أنه، بتمكينه من ربط خيوله إلى عربة قسم مشابه في ميوله داخل البعث السوري يقوده حمود الشوفي[٥٣]، الأمين القطري السوري، ويحظى بتأييد بعض أعضاء اللجنة العسكرية السرية

(٤٦) حزب البعث العربي الاشتراكي، «المداخلة الثانية للرفيق ميشيل عفلق...»، ص ٣ ـ ٤.
(٤٧) حول هؤلاء البعثيين انظر الجدول أ ـ ٤٩.
(٤٨) حديث أجري مع طالب شبيب في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧.
(٤٩) حزب البعث (جناح السعدي)، «أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي...»، ص ٦٥.
(٥٠) حول شنتاف انظر الجدول أ ـ ٤٩.
(٥١) حزب البعث العربي الاشتراكي، «المداخلة الأولى للرفيق ميشيل عفلق..»، ص ٣.
(٥٢) انظر تصريحه لمراسل لبناني في «الجريدة» (بيروت)، ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٦٣.
(٥٣) حول الشوفي انظر الجدول أ ـ ٥٠.

السورية[٥٤]، ضمن له الانتصار في انتخاب المؤتمر القومي السادس لحزب البعث الذي عقد في دمشق من ٥ إلى ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر). وسيطر السعدي والشوفي على جلسات المؤتمر منذ اليوم الأول لانعقاده بواسطة كتلة متماسكة من الأصوات التي كانت في تصرفهما، والممثلة بمعظم أصوات الوفد العراقي البالغة ٢٥ صوتاً وكل أصوات الوفد السوري البالغة ١٨ صوتاً[٥٥]. وضمن الاثنان أكثرية فاعلة داخل القيادة القومية الجديدة[٥٦]، وشنّا حملة عنيفة على جناح ميشيل عفلق التقليدي، وجعلا المؤتمر يقف معهما إلى جانب «التخطيط الاشتراكي» و«المزارع التعاونية التي يديرها الفلاحون» «وسيطرة العمال الديموقراطية على وسائل الانتاج» و«ارتكاز الحزب أساساً على العمال والفلاحين». ودفعا المؤتمر كذلك إلى اتخاذ موقف مضاد لبروز «الوجاهة الايديولوجية» في الحزب «على حساب مبادئه... ومصالح الجماهير غير الحزبية»[٥٧]. وكانت هذه إشارة واضحة إلى عفلق، الذي قيل إنه أكّد بعد انتهاء المؤتمر أن «هذا الحزب لم يعد حزبي»[٥٨].

وكان عفلق، صاحب أنصاف الحلول أساساً، قد حاول خلال المؤتمر أن يوقف التحول الراديكالي للحزب. وقال في وقت لاحق:

«تحدثت كثيراً وحذرت كثيراً، وأشرت بلا التباس إلى طريقة إدارة الجلسات التي كانت غريبة عن الحزب... تشكيل الكتل، والاستغلال الحرفي لأنظمة الحزب، والمراوغة والمغالطة الكلامية. لا معنى لأن يتحول البعثيون إلى رجال من هذا النوع وهم يمسكون بأيديهم مصائر الملايين... وبينما تنتظر الأمة بأسرها لكي ترى إن كانت تجربة البعث تستحق الحياة... لنتحدث بصراحة: على أي أساس وصلتم إلى القيادة؟.... ألتمهيد الطريق أمام فلان وفلان، الذين كانوا قبل سنة خلت أعضاء في الحزب الشيوعي ،لكي يتآمروا على مبادئنا؟... كيف يمكن أشخاصاً كانوا قبل سنة أو حوالى ذلك شيوعيين في سورية والعراق أن يصلوا إلى قمة القيادة؟[٥٩]... أنا لست ضد الماركسية، ولكن البعث اشتراكية علمية زائد روح... بمشاعر المحبة حذرت أعضاء المؤتمر القومي، ولكن دون جدوى. قلت لهم كلمة بكلمة: «لقد أصبحت جزءاً من الماضي. لم يعد لي أي طموح دنيوي. لقد كرست حياتي لهذا الحزب

(٥٤) حول اللجنة انظر ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠.
(٥٥) حزب البعث العربي الاشتراكي، «المداخلة الأولى للرفيق ميشيل عفلق...»، ص ٨.
(٥٦) حول تركيبة القيادة القومية انظر الجدول أ ـ ٥٠.
(٥٧) من أجل نص قرارات المؤتمر انظر: «البعث» (دمشق)، ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٣.
(٥٨) حزب البعث (جناح السعدي)، «أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي»، ص ١٣٢.
(٥٩) في ما يخص القيادة العراقية ربما لم يكن عفلق يعني إلا هاني الفكيكي الذي كان ـ على العموم ـ مجرد عضو في أنصار السلم، وفي الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٥٤، أي قبل الوصول إلى قيادة البعث بحوالى عشر سنوات. من ناحية أخرى، كان طالب شبيب عضواً فعلياً في الحزب الشيوعي في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥١، ولكنه في مؤتمر البعث القومي ١٩٦٣ وقف إلى جانب عفلق. وأما محسن الشيخ راضي، الموسوم من قبل خصومه بالشيوعية، فقد كان عملياً من مؤيدي حزب الاستقلال قبل انضمامه إلى البعث.

ولا أرغب إلا في رؤيته ينمو ويزدهر حقاً. وهذا ما يملؤني بالقلق...». طلبت منهم أن يسألوني وليس أن يمنعوني من الكلام، لأن الأمور وصلت في المؤتمر حد أني طلبت الكلمة مرة ولم يؤذن لي بالكلام... وعندما حان وقت انتخاب القيادة القومية الجديدة رُشحت لذلك، ولكني سحبت اسمي... لأني اكتشفت أني سأُستخدم كستار... عرفت أنهم سينتخبونني وبإجماع الأصوات لأنهم بحاجة إليّ، ولكن، لماذا عليّ أن أسهم في إخفاء الحقيقة عن الحزب؟... على العموم، مورست علي الضغوط من كل حدب وصوب... وعشت يومين في حالة من العذاب الداخلي... وابتعدت عن المؤتمر. ونتيجة لذلك فقد تأخرت الجلسات. وبعد أن عدت جلست لمدة ساعة أو اثنتين، وبينما كانت الانتخابات جارية، أراقب بصمتٍ وبذهول الفزع. وفكرت في ما إذا كان علي أن أبقى أو أن أذهب. وأخيراً قلت لهم بفظاظة: «إذا ما بقيت هذه القيادة المنبثقة من عمل الكتل وراء الدفّة فإنها ستدمر الحزب بروح الانشقاق التي تسودها. ومن ناحية أخرى، إذا ما استطاعت هذه القيادة، وعلى الرغم من ولادتها من الكتل، أن تهرب من نفوذ هذه الكتل وأن ترتفع إلى مستوى المسؤولية، فإني سأكون مستعداً للعمل فيها. وإلا فاتركوني وشأني»... وأكدوا لي [ذلك]... عندها تابعت عملي»[٦٠].

وبقي عفلق على رأس القيادة القومية، ولكنه لم يستطع إعادة الحزب إلى موقعه القديم، ولا هو استطاع التعاون مع عليٍ صالح السعدي أو حمود الشوفي. وأكثر من هذا فقد بدا أن الأَزِمَّة أخذت تفلت من يديه كلياً.

في هذه الأثناء، وفي العراق، أدى التحول الحاد نحو اليسار، الذي خرج به المؤتمر القومي السادس للحزب إلى استثارة حذر أوساط واسعة بين الضباط. كما أنه أدى كذلك إلى إعادة ترتيب التجمعات السياسية وزادت الانقسامات داخل الحزب وتعمقت. ووقف إلى جانب السعدي وحلفائه في القيادة القطرية ـ حمدي عبد المجيد ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي ـ كل من منظمات الحرس القومي، واتحاد الطلاب ونقابات العمال التي يسيطر البعثيون عليها، وجملة الجسم الحزبي، وقبضة من الضباط البعثيين أبرزهم خالد مكي الهاشمي، معاون رئيس الأركان، ومنذر الونداوي، قائد الحرس القومي. ووقف مع حازم جواد وطالب شبيب معظم الضباط البعثيين، بمن فيهم طاهر يحيى، رئيس الأركان، وحردان التكريتي، قائد سلاح الطيران، وعبد الستار عبد اللطيف، وزير المواصلات، ومحمد المهداوي، آمر كتيبة الدبابات الثالثة. وبقدر ما كان يمكن الآخرين أن يقرروا فقد اتخذ رئيس الوزراء أحمد حسن البكر ووزير الدفاع صالح مهدي عماش خطاً وسطاً، وعندما تأزّم الأمر ونضج فإنهما بذلا كل جهد ممكن لإيصال طرفي النزاع إلى تسوية متبادلة. أما في رأي جناح السعدي فكانا «في الواقع يعملان بدهاء لدفع كلٍ الحزب والنظام باتجاه اليمين»[٦١]. وبدا أيضاً أن ميشيل عفلق كان يلعب دورين في آن معاً، فكان يظهر عدم التحيّز في العلن،

(٦٠) حزب البعث العربي الاشتراكي، «المداخلة الأولى للرفيق ميشيل عفلق»، ص ٨ ـ ١٠.

(٦١) حزب البعث (جناح السعدي)، «أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي»، ص ٥٨ ـ ٥٩.

أما في الخفاء فكان يعتقد أنه يحث ويؤيد خصوم السعدي.

وبدأ اختبار القوة الحرج يوم ١ تشرين الثاني (نوفمبر) بمرسوم جمهوري يستبدل منذر الونداوي في قيادة الحرس القومي بالمقدم عبد الستار رشيد، وهو عسكري غير سياسي. ولكن الونداوي كشَّر عن أنيابه ورفض التخلي عن منصبه.

وكانت الخطوة التالية أكثر دراماتيكية بكثير. ففي ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) عقد في بغداد مؤتمر قطري استثنائي لانتخاب ثمانية أعضاء إضافيين للقيادة القطرية لإيصال عدد الأعضاء إلى ستة عشر، وهو العدد الذي تفرضه الأنظمة الداخلية التي تبنّاها المؤتمر القومي السادس[٦٢]. ولم تكد الانتخابات تبدأ حتى اندفع حوالى خمسة عشر ضابطاً مسلّحين بشكل ظاهر إلى قاعدة الاجتماع. وتقدم أحدهم، هو العقيد المهداوي، وقال، استناداً إلى رواية السعدي للحادثة: «لقد أخبرني الرفيق ميشيل عفلق، فيلسوف الحزب، أن عصابة استبدت بالحزب في العراق ولها مثيلتها في سورية، وأن الاثنتين وضعتا رأسيهما معاً وسيطرتا على المؤتمر القومي السادس، ولذلك يجب القضاء عليهما»[٦٣]. ثم هاجم قرارات المؤتمر القومي السادس ووصفها بكونها «مؤامرة» ضد الحزب. وانتهى إلى المطالبة بانتخاب قيادة قطرية جديدة. ووسط «قعقعة السلاح» تظاهر المؤتمر باختيار قيادة جديدة. وصوَّت الضباط الدخلاء، الذين لم يكن بعضهم بعثياً، إلى جانب الآخرين الذين لهم حق التصويت. وجاء أنصار حازم جواد ـ طبعاً ـ على رأس القائمة، ولكن الحفاظ على المظاهر تطلّب إدخال أسماء البعض من أنصار السعدي، بمن فيهم منذر الونداوي، في قائمة الفائزين[٦٤]. وما إن انتهت التمثيلية ـ المهزلة حتى اعتقل السعدي وحمدي عبد المجيد ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي ورجل خامس هو أبو طالب الهاشمي، نائب قائد الحرس القومي، تحت تهديد السلاح، وأرسلوا على وجه السرعة وعلى متن طائرة عسكرية إلى مدريد[٦٥].

وكان لنبأ الانقلاب تأثير إدخال عود كبريت مشتعل في برميل بارود. وصباح ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) تدفقت جماهير «مؤيدي» الحزب و«أنصاره» والحرس القومي إلى شوارع بغداد. وبقيادة أعضاء من قيادة فرع بغداد[٦٦] أقامت هذه الجموع الحواجز في الطرق

(٦٢) المادة ٣٨ المعدلة من الأنظمة.

(٦٣) ربما كان السعدي قد قصد من إذاعة هذه الرواية لملاحظات المهداوي في العام ١٩٦٤ التأثير على الأحداث الحزبية في سورية. ولكن هذا لا يعني أنها تختلف بالضرورة عن الوقائع الحقيقية.

(٦٤) تألفت القيادة القطرية الجديدة من كل من: محمد المهداوي وحازم جواد وطالب شبيب وعبد الستار عبد اللطيف وطاهر يحيى وأحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وطارق عزيز وعدنان القصاب وعبد الستار الدوري وعلي عريم وكريم شنتاف وفؤاد شاكر مصطفى وحسن الحاج وداي وفائق البزاز ومنذر الونداوي. وحول هؤلاء، كلهم انظر الجدول أ ـ ٤٩.

(٦٥) حزب البعث (جناح السعدي)، «أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي»، ص ١١٤ ـ ١١٦. وأحاديث أجريت في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ مع هاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي، وفي ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ مع طالب شبيب.

(٦٦) عزيز المشهداني وعدنان عبود ومحمد زكي يونس وضياء فالح الفلكي وحسن العامري بين آخرين.

وهاجمت مخافر الشرطة واحتلت مكتب البرق ومبنى الهاتف ومقر الإذاعة. وقام منذر الونداوي وطيار بعثي آخر بالاستيلاء على طائرتين، وقصفا قاعدة الرشيد الجوية فدمّرا خمس طائرات «ميغ» جاثمة على الأرض وأطلقا، بصيغة الإنذار، صاروخاً على القصر الرئاسي.

وفي حوالى الساعة ١١:٠٠، في بيان تلاه من الإذاعة وزير الدفاع عماش، حذر رئيس الوزراء البكر من أن «هناك الآن محاولات... لجعل البعثيين يقتلون رفاقهم البعثيين»، وهو ما «لن يفيد إلاّ أعداء الحزب والشعب»، ووجه نداء لـ«العودة إلى العلاقات الرفاقية الصلبة وإلى التفاهم والأخوّة»[٦٧]. وفي هذه الأثناء كان القسم الأكبر من العاصمة قد سقط بأيدي قاعدة الحزب والحرس القومي. ورفض البكر وعماش إعطاء الأوامر للجيش بالتدخل.

وبعد أن أمسكت قيادة فرع بغداد الحزبية بزمام المبادرة السياسية حافظت عليها حتى ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر). وطلبت في البداية إعادة السعدي ورفاقه الأربعة، ولكنها قبلت مع مرور الوقت بإحالة النزاع إلى القيادة القومية للبعث.

وفي المساء، بعد ساعات من نداء استغاثة أصدره البكر، وصل إلى بغداد كل من ميشيل عفلق والرئيس السوري الفريق أمين الحافظ وأعضاء آخرون من القيادة القومية[٦٨] آتين من دمشق وبيروت. ومنذ البداية، كانت تدور في ذهن عفلق أفكار غير مريحة حول مجيئهم إلى بغداد. وكشف هذا في وقت لاحق قائلاً:

«شعرت في كل لحظة أن وجودنا غير طبيعي... فتدخل... رئيس دولة... وقيادة من خارج العراق، في أيام عاصفة، عندما كانت النفوس متوترة ولم يكن ربع البلد، أو حتى أي جزء منه في أعقاب تراجع الأشهر الأخيرة، بعثياً، كان أمراً يصعب احتماله.... وبدخولنا مباشرة في جو العمل والاجتماعات تجاوزنا أيضاً خصوصيات معينة... واقترحت علينا فكرة زيارة القصر الجمهوري، ولكننا أجلنا الزيارة ثم نسيناها كلياً... ومن جهته، لم يأتِ عبد السلام [عارف] لتحية الفريق أمين [الحافظ] في المطار. وأكثر من هذا، شعرنا... أن هنالك في وزارة الدفاع شيئاً من عدم الرضى عن وجودنا. ومهما يكن عليه الأمر، فإننا لم ندرس الرحلة التي قمنا بها بكل مظاهرها، وما إذا كانت مناسبة أم لا. ويبدو أننا كنا مدفوعين بعواطفنا . ومنذ لحظة وصولنا سارع [قادة فرع بغداد] إلى التأكيد بأن السلطة هي للقيادة القومية، ولكن... الإذاعة والصحافة والبلاد كانت في أيديهم، وكانت البيانات تصدر بلغة غير مكبوحة لتهاجم الضباط الذين تطفلوا على المؤتمر القطري... وبينما تابعوا الإعلان أن اليد العليا هي للقيادة القومية فإننا لم نرَ في تلك الأيام الحرجة ما يدل على إذعانهم لرغباتها... ولم يتوقف الاستفزاز والصخب المضاد للضباط. ووُجِّه نعت «الخائن»

(٦٧) B.B.C. ME/ 1404/ A/ 4 of 14 November 1963.

(٦٨) اللواء صلاح جديد وجبران مجدلاني وخالد العلي، وفي وقت لاحق حمود الشوفي. وحول هؤلاء انظر الجدول أ - ٥٠.

إلى حردان [التكريتي] علناً... وحصلت أشياء أخرى من النوع نفسه»[٦٩].

خلافاً للانطباع الذي تشكّل في الخارج، فإن القيادة القومية، ومع تصرفها كما لو كانت تدير شؤون العراق، لم تتسلّم الدفة أبداً في الواقع. صحيح أنها أمرت يوم ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، وتجاوزاً لعارف، بنفي وزير الداخلية حازم جواد ووزير الخارجية طالب شبيب. ولكن الصحيح أيضاً هو أنها حلت، في اليوم نفسه، القيادة القطرية التي انبثقت عن المؤتمر الاستثنائي للحادي عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) والقيادة القطرية التي كان يرأسها السعدي، وأعلنت تسلمها مؤقتا مسؤوليات قيادة الحزب في البلاد. ولكنها فعلت هذا كله إرضاء لقيادة فرع الحزب في بغداد أو من خلال معاناته. والواقع أن هذه القيادة هي التي كانت تضبط النغمة.

وعلى العموم، فإنه سرعان ما أصبح الوضع السياسي شديد التعقيد. فقد أبعد كل كبار القادة المدنيين للحزب، وأصبح مجلس الوزراء - بالتالي - في حالة شلل. وكانت قيادة فرع بغداد مرتاحة، للوقت الراهن على الأقل، لأن تعمل من الأسفل، وكانت تكتفي بتوليد الكثير من الضجيج، بينما بدت عاجزة عن فعل أي شيء آخر. وبينما استمرت القيادة القومية في التصرف كما لو أن عارف لم يكن موجوداً، فإنها كانت - هي نفسها - معلقة في الهواء، كما يقال، وكانت تزداد حَرَجاً في موقفها هذا.

في هذه الأثناء، كان «زواج المصلحة» بين الضباط البعثيين وعناصر الحزب المدنية قد بدأ يتلاشى بسرعة. وتسارعت هذه العملية بخروج الاتحاد العام للعمال، الذي يسيطر عليه البعثيون، وعند هذه النقطة الحرجة، بمطلب «سحق رؤوس البورجوازيين الذين خانوا الحزب»، وإعدام أصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا يهربون أموالهم إلى خارج البلاد، والتأميم الفوري للمصانع وجعل الزراعة تعاونية[٧٠].

كل هذه الأمور جعلت الرياح تهب في صالح عارف. وفي ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) انطلق عارف إلى العمل بالتنسيق مع الزعيم عبد الرحمن عارف، شقيقه قائد الفرقة الخامسة، والزعيم الركن عبد الكريم فرحان، قائد الفرقة الأولى، والعقيد سعيد صليبي، آمر الشرطة العسكرية، وأمير اللواء البعثي طاهر يحيى، رئيس الأركان، والزعيم الركن الجوي البعثي حردان عبد الغفار التكريتي، قائد سلاح الجو، بين آخرين. وعند انبلاج الفجر قامت طائرات من قاعدة الرشيد الجوية بالتحليق فوق مقر قيادة الحرس القومي في الأعظمية وقصفه بالصواريخ. وسرعان ما انضمت الدبابات ووحدات المشاة المؤللة. وفي الوقت نفسه شنّت هجمات في أماكن أخرى من العاصمة والمدن الرئيسية، واستمرت الهجمات حتى أخضعت كل معسكرات ونقاط الحرس القومي بلا استثناء. وما إن حلّ المغرب إلا وكانت كل مقاومة قد انتهت. وبهذا أطلق عارف «رصاصة الرحمة» على نظام ٨ شباط (فبراير).

(٦٩) حزب البعث العربي الاشتراكي، «المداخلة الثانية للرفيق ميشيل عفلق»، ٢ شباط (فبراير) ١٩٦٤، ص ٥.

(٧٠) «وعي العمال»، العدد ٣٢ في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣.

الفصل الحادي والعشرون

عارف الأصغر والناصريون والشيوعيون

مرّ النظام الذي ترأسه عبد السلام عارف منذ ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ وحتى مقتله في حادثة سقوط طائرة هليكوبتر في ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٦٦ بثلاث مراحل، وكان يغير في كل منها جلده.

في مرحلته الأولى، التي استمرت بشكل عامّ من تشرين الثاني (نوفمبر) إلى شباط (فبراير) ١٩٦٤، اعتمد النظام على ما يمكن تسميته بشكل فضفاض ائتلافاً عسكرياً يضم «العارفيين» والعسكريين البعثيين والناصريين.

وتألفت نواة المجموعة العارفية من العقيد سعيد صليبي، قائد حامية بغداد، والزعيم عبد الرحمن عارف، رئيس الأركان بالوكالة وقائد القوات الميدانية والفرقة الخامسة[١]، وعبد السلام عارف - طبعاً - الذي أصبح يشغل الآن مناصب رئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية، وتمتع بصفته الأخيرة هذه بـ«سلطات استثنائية لمدة سنة واحدة تجدَّد تلقائياً إن لزم الأمر»[٢]. وكان الرابط القبلي هو ما يصل بين صليبي والأخوين عارف. وكان ثلاثتهم ينتمون إلى قبيلة الجُمَيْلَة التي كانت تتألف في العام ١٩١٨ - واستناداً إلى تقرير بريطاني من تلك الأيام - مما يتراوح بين سبعين وثمانين بيتاً للأسياد يعيشون موظفين في مقام الشيخ جميل، إلى الشمال الشرقي من سميكة في محافظة الرمادي، ولم يكن هؤلاء «يملكون من وسائل العيش إلا احتمال الحصول على لقمة من قافلة عابرة»[٣].

---

(١) تم تعيين صليبي وعبد الرحمن عارف رسمياً في منصبيهما اعتباراً من ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣، بموجب المرسوم رقم ١١٧٨. انظر «الوقائع العراقية»، العدد ٨٩٦ في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣.

(٢) بلاغ مجلس قيادة الثورة رقم ١ في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣، «الوقائع العراقية»، العدد ٨٩٢ في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣.

(٣) Arab Bureau, Baghdād, *Arab Tribes of the Baghdād Wilāyat,* July 1918, p. 137.

وربما كان هناك جميليون أكثر مما اعتقد البريطانيون، لأن أحد زعمائهم[٤] ادّعى في العام ١٩٣٣ أنهم يعدّون ١٣٠٠ ـ ١٤٠٠ بيت. ويبدو كذلك أنهم كانوا منتشرين على امتداد منطقة واسعة، وكان تمركزهم الأكبر في منطقة الكرمة. وكائناً ما كان في الماضي، فإن هذه القبيلة قدمت في الحاضر الكثير من الجنود والرتباء (ضباط الصف) للّواء العشرين، الذي قاده عارف إلى بغداد في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، والذي أتى به من كركوك ورماه في وجه الحرس القومي في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣، الذي حوله الآن إلى حرس جمهوري وجعل منه الوحدة الضاربة الأقوى في الجيش. وأصبح الحرس الجمهوري، الذي يضم ثلاثة أفواج مشاة وكتيبة دبابات، أداة عارف الشخصية التي توفر الدعم الرئيسي لموقعه السياسي.

وكان على رأس الضباط البعثيين كل من حردان التكريتي، نائب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع، وطاهر يحيى، رئيس الوزراء، والزعيم رشيد مصلح، وزير الداخلية والحاكم العسكري العام، وأحمد حسن البكر، نائب رئيس الجمهورية. وكان هؤلاء يشتركون في عدد من الأمور: كانوا كلهم أعضاء في المكتب العسكري لحزب البعث، وكانوا كلهم ـ بالولادة أو الأصل ـ من تكريت، وكانوا كلّهم، باستثناء البكر، من الشيايشة، التي هي تجمع قبلي من تكريت، وأما البكر فكان من قبيلة البيكات المسيطرة اجتماعياً. وأيضاً: كان الكل، باستثناء البكر، قد شاركوا في انقلاب تشرين الثاني (نوفمبر)[٥]. وبالمناسبة، فإن حردان التكريتي قاد بنفسه الطائرات التي قصفت الحرس القومي وأخضعته. ومع ذلك، ففي حالة يحيى ومصلح، كانت روح مماشاة الظروف السائدة أقوى من الروابط الحزبية أو تلك الجغرافية. والواقع أن روابطهما مع البكر وحردان كانت ضعيفة أصلاً، ولم ينقضِ العام ١٩٦٣، إلا وكانت هذه الروابط قد قطعت.

وشملت الشخصيات العسكرية الرئيسية الناصرية كلاً من الزعيم الركن محمد مجيد، مدير التخطيط العسكري، والزعيم الركن عبد الكريم فرحان، وزير الإرشاد، والعقيد الركن الجوي عارف عبد الرزاق، قائد سلاح الطيران[٦]، والعقيد الركن هادي خماس، رئيس الاستخبارات العسكرية، والمقدم الركن صبحي عبد الحميد، وزير الخارجية. ولم يكن هؤلاء ناصريين بمعنى أنهم رجال عبد الناصر في العراق، بل بمعنى كونهم ناصريين بالاختيار: ليس اختيار عبد الناصر لهم بل اختيارهم له. وربما كان بعضهم، في استعماله اسم عبد الناصر، منطلقاً من رغبة في تقدم شخصي. وكان بعضهم الآخر مع عبد الناصر انطلاقاً من حماسة أصيلة لسياساته التي كان هو تجسيدها الحي. وكانت ناصريتهم تختلف عن ناصرية عارف من حيث إنهم وقفوا إلى جانب وحدة فورية مع الجمهورية العربية المتحدة ومع مطابقة

---

(٤) الشيخ محمد المُشوّح. انظر عباس العزاوي، «عشائر العراق»، الجزء ٣ (بغداد، ١٩٥٥)، ص ١٣٩ ـ ١٤٣.

(٥) حديث أجري مع عبد الرحمن عارف في استامبول في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٧٠.

(٦) في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣.

قريبة للنظام العراقي من نظام عبد الناصر، في حين أن عارف، الذي كان متأثراً بتردّد عبد الناصر نفسه، كان قد أخذ يبتعد عن موقفه السابق وصار يميل الآن إلى تقارب أكثر واقعية وعلى مراحل. وكانت ناصرية عارف متلازمة كذلك مع التصاق ملحوظ بالإسلام، في مظاهره الخارجية المرئية على الأقل. وبسبب هذه الصفة التي حملها عارف فقد منع في عهده تقديم المشروبات الروحية في حفلات الدولة، كما منع خرق صيام رمضان علانية، وأجبر أعضاء مجلس قيادة الثورة على أن يقسموا، قبل تسلّم مناصبهم، على الإخلاص لدينهم[٧]. وكان هنالك أمر آخر أبعدَ الناصريين عن عارف، وهو قربهم من الحركيين، أو «حركة القوميين العرب».

وكان الحركيون قد عرفوا بداياتهم الأولى من خلال مجموعة صغيرة من الطلبة القوميين تشكلت في العام ١٩٤٨ في الجامعة الأميركية في بيروت، وكان يشار إليها باسم «الحلقة»[٨]. وفي ظل هزيمة الجيوش العربية في فلسطين قامت المجموعة، بالاشتراك مع طلبة من الجامعة السورية في دمشق وعدد من الشباب المصريين من الاسكندرية، بتنظيم «كتائب الفداء العربي» في السنة نفسها. وضمت حلقة بيروت جورج حبش، وهو طالب طبّ مسيحي أرثوذكسي، أصبح في ما بعد طبيباً، مولود في اللد (فلسطين) عام ١٩٢٥ ابناً لتاجر رز وسكر متوسط الحال، وهاني الهندي، طالب العلوم السياسية المولود في بغداد عام ١٩٢٧ ابناً لمقدم في الجيش العراقي شارك في حركة رشيد عالي عام ١٩٤١. وكان في مقدمة جماعة دمشق جهاد ضاحي، ابن العشرين سنة، وكان أبوه معلماً في المدارس الابتدائية، من الجفر، وهي قرية من منطقة حمص. أما الأكثر جدارة بالذكر بين المصريين فهو حسين توفيق، وهو طالب لاجيء كان قد اغتال في العام ١٩٤٦ وزير المالية الوفدي السابق غير الشعبي لموالاته للانكليز أمين عثمان. وكان هؤلاء الشباب براء من أية عقيدة ومدفوعين بقوة مشاعرهم، وقد بدأوا منذ العام ١٩٤٩ سلسلة من التفجيرات في مقارّ البعثات الدبلوماسية البريطانية والأميركية في بيروت وبغداد ودمشق. وعلى العموم، فإن منظمتهم انشقت في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٠ بعد أن رفضت الأكثرية الموافقة على محاولة اغتيال الدكتاتور السوري العقيد أديب الشيشكلي، التي تم مع ذلك تنفيذها ولكنها فشلت. بعد توقف قصير الأمد استأنف جورج حبش وهاني الهندي، من مجموعة بيروت، نشاطاتهما ولكن بصيغة أخرى، إذ ارتبطا عام ١٩٥١ بجمعية «العروة الوثقى»، وهي جمعية طلابية يقودها الأستاذان قسطنطين زريق ونبيه فارس من الجامعة الأميركية، ووسّعا دائرة أتباعهما بسرعة من خلال هذه الجمعية. وفي النهاية، عُقد في بيروت، يوم ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ مؤتمر تقرر خلاله

---

(٧) حول هذه النقطة الأخيرة انظر المادة ٢ من قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ٦١ للعام ١٩٦٤ (٢٢ نيسان [ابريل])، «الوقائع العراقية»، العدد ٩٤٨ في ٩ أيار (مايو) ١٩٦٤.

(٨) حصلت على هذه المعلومات التفصيلية من الكاتب اللبناني البارز منح الصلح الذي كان يومها طالباً في الجامعة. أما بقية الحقائق الأخرى في هذا المقطع فحصلت عليها في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٧٠ من هاني الهندي، أحد زعماء الحركة ومؤسسيها.

تأسيس حزب باسم «الشباب القومي العربي». وتألفت نواة الحزب القيادية، بالإضافة إلى حبش والهندي، من وديع حداد، وهو طبيب مسيحي من صفد، وصالح شبل، وهو تاجر سنيّ من عكّا، وحامد الجبوري، وهو موظف حكومي شيعي من الحلّة، وأحمد الخطيب، وهو طبيب سنّي من الكويت، ومحسن ابراهيم، وهو معلم شيعي من النبطية (لبنان)، وأربعة طلاب سنّة هم: الحَكَم دروزة وثابت المهايني ومصطفى بيضون وعمر فاضل، من نابلس ودمشق وبيروت والكاميرون على التوالي. وكان ستة من القادة[9] من أبناء تجار متوسطين، وكان الخمسة الآخرون من أبناء الموظفين أو المهنيين أو الطبقات الدينية المتوسطة أو المتوسطة الدنيا. وكانت القوة الرئيسية الدافعة للحزب هي حماسته للوحدة القومية العربية ولشخص عبد الناصر الذي ركّز الحزب عليه وحدَه كُلَّ آماله. ولم يثر الحزب أي اهتمام بالنظرية ولا بالمسألة الاجتماعية. وسار الحزب في هذين المجالين على خطى الزعيم المصري، ولكن ليس من دون شيء من التواني من قبل العناصر الأكثر محافظة في صفوفه. وفي وقت لاحق طويل نسبياً، عام ١٩٦٧، بعد كارثة الحرب العربية ـ الإسرائيلية، وبعد المرور بانشقاقات والتغلب على المقاومة، انحرف محركو الحزب الأوائل ـ حبش والهندي وحداد ـ بحدّة نحو اليسار، وأطلقوا «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، المنظمة الماركسية الاتجاه التي تعتمد حرب العصابات.

أمّا الفرع العراقي من الحزب، الذي كان أول من استعمل في العام ١٩٥٨ اسم «حركة القوميين العرب»[10] الذي تبنته في ما بعد الحركة الأمّ، فلم يحرز تقدماً سريعاً في البداية. وكان هذا الفرع قد نُظم بشكله الجنيني في العام ١٩٥٥ على أيدي شبل والجبوري، ولم يكن عند قيام ثورة تموز (يوليو) أكثر من مئتي عضو. وكان هؤلاء طلاباً في معظمهم. وعلى العموم، فبفضل هاشم علي محسن، أحدن قاطني الأكواخ الطينية وعامل التبغ الذي تمّ تجنيده عام ١٩٥٧، نجح الحزب في الحصول على موطىء قدم بين عمّال بغداد أيضاً. ولكن تعاطف الضباط الناصريين الذي تمّ اجتذابه في العام ١٩٦٣ هو ما منح الحزب زخماً قوياً ووضعه على الخريطة السياسية للعراق[11].

كان الائتلاف العسكري البعثي ـ العارفي ـ الناصري ائتلاف مجموعات متنافسة، وبالتالي فقد كان غير مستقر بالضرورة. ومن خلال الصدامات الكامنة المستمرة كان البعثيون هم الأقل كسباً. وكانت التجاوزات والحماقات التي ارتكبوها يوم كانوا يمسكون بزمام الحكم قد أثارت الغرائز في البلاد ضدهم. وبفقدانهم جملة العنصر المدني لحزبهم كانوا قد ضربوا في الواقع أساس قوتهم. ولم يبذل عارف إلّا جهداً صغيراً، بالتنسيق مع الناصريين، لإخراجهم من مواقعهم واحداً بعد الآخر: ففي ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣ فقد المقدم عبد الستار عبد اللطيف حقيبة المواصلات، وفي ١٦ منه أزيح حردان التكريتي عن قيادة سلاح الطيران،

(٩) حبش وشبل ودروزة والمهايني وبيضون وفاضل.

(١٠) ومن هنا الاختصار العراقي للاسم بـ«الحركيين».

(١١) حديث أجري مع هاني الهندي في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٧٠.

وفي ٤ كانون الثاني (يناير) أُلغيَ منصب نائب الرئيس ومُنح البكر مرتبة سفير في وزارة الخارجية. وأكثر من هذا فقد بدا أن حردان التكريتي قد توقف منذ ٢٢ كانون الثاني (يناير) عن حضور جلسات مجلس الوزراء مع أن مرسوم إعفائه من مهامّه كوزير للدفاع لم يصدر إلا في ٢ آذار (مارس)[12]. وحل محله رئيس الوزراء طاهر يحيى الذي ربط نفسه، ومعه وزير الداخلية رشيد مصلح، بعربة عارف ـ الناصرية المنتصرة.

ومع الهزيمة التامة للبعث جاء دور المرحلة التالية من تطور نظام عارف. وأصبح الناصريون ألآن في المقدمة، أو ربما كان من الأدقّ القول بأن عارف سمح لهم بحرية التصرف. وسادت فكرة التقليد الواعي لخطّ التنمية المصري، وحوّلتْ مقاليد سياسة البلد بصبر نافذ باتجاه أقرب اتفاق ممكن مع القاهرة في كل الميادين.

وتمت الحركة الأولى الهامة في هذا الاتجاه يوم ٢٦ أيار (مايو)، إذ اتفقت حكومتا العراق والجمهورية العربية المتحدة على تشكيل مجلس رئاسي مشترك لتخطيط وتنسيق عمل الطرفين في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ولدراسة وتنفيذ كل الخطوات الضرورية المؤدية إلى قيام اتحاد دستوري بين البلدين[13]. ونصّ الاتفاق كذلك على توحيد الحزب السياسي المصري الوحيد، «الاتحاد الاشتراكي العربي»، بتنظيم تديره الدولة، وبالشكل نفسه، ما زال له أن يؤسس في العراق. وأعلن قيام هذا التنظيم، الذي سمي «الاتحاد الاشتراكي العربي ـ الاقليم العراقي»، يوم ١٤ تموز (يوليو) التالي، وضم، بالاضافة إلى الحركيين تجمعاتٍ قوميةً مختلفة قليلة الأهمية وبعض الاستقلاليين والبعثيين السابقين الذين تحولوا إلى ناصريين[14].

وفي اليوم نفسه، وفي ضربة تهدف إلى أن يصبح الاقتصاد العراقي منسجماً مع ذلك المصري، أمّمت حكومة بغداد كل المصارف وشركات التأمين واثنتين وثلاثين مؤسسة صناعية وتجارية كبيرة، وأنشأت «الهيئة الاقتصادية للمصارف» المستقلة والتابعة للدولة لإدارة المصالح المؤمّمة، واتخذت الاجراءات اللازمة لتخصيص ٢٥ بالمئة من أرباح الشركات المؤممة للعمال والموظفين العاملين فيها ولتمثيلهم في مجالس إدارات هذه الشركات[15].

بعد ذلك، في ١٦ تشرين الأول (أكتوبر)، وفي مرحلة الهبوط، جاء توقيع اتفاق وحدة

(١٢) «الوقائع العراقية»، العدد ٨٩٢ في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣ والعدد ٨٩٦ في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣. و«الجمهورية» في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤. و«النهار» (بيروت) في ٣ آذار (مارس) ١٩٦٤.

(١٣) من أجل نص الاتفاق انظر: الجامعة الأميركية في بيروت، «الوثائق العربية» ١٩٦٤، ص ٢٧٠ - ٢٧١. ومن أجل النص بالانكليزية انظر: *Arab Political Documents*, 1964 pp. 217 - 219.

(١٤) حديث أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٧ مع فؤاد الركابي، الأمين العام المساعد في الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ للاتحاد الاشتراكي العربي ـ الاقليمي العراقي.

(١٥) «الجمهورية»، ١٥ و١٩ تموز (يوليو) ١٩٦٤.

آخر أحل محل المجلس الرئاسي المشترك جهاز تنسيق مشابه أساساً، هو «القيادة السياسية الموحدة للعراق ـ الجمهورية العربية المتحدة»، وبغضّ النظر عن هذا فإنّه لم يحتوِ على شيء أكثر أهمية من وعد بتنفيذ الوحدة المأمولة «خلال مدة أقصاها سنتان»[١٦]. ولم تجتمع القيادة الموحدة، التي تجسدت واقعاً حياً في ٢١ كانون الأول (ديسمبر)، إلا مرة أو اثنتين وسمح لها بعد ذلك أن تموت موتاً هادئاً.

ولأن عبد الناصر ارتدع بتجربته السورية، فإنه لم يفكر أبداً بشكل جدي بمشروع الوحدة. وكان العراق ـ من ناحية ـ شديد البعد عن مصر جغرافياً. ومن ناحية أخرى، فقد كانت قاعدة نظام عارف ضعيفة جداً وكانت لا تعتمد ـ كما ساد القول يومها في بغداد ـ إلا على «أقلية الأقلية»، بمعنى أنها لم تكن تتمتع إلا بدعم الجزء الأصغر من السنّة، الذين كانوا، بمجموعهم، لا يشكّلون أكثر من خُمس السكان. وكان عبد الناصر مدركاً تماماً مغزى هذا العامل وعدم الاستقرار الداخلي للنظام، المرتبط به. وكانت هذه النقطة قد نقلت إلى علمه في مقره من خلال المحاولة البعثية للاستيلاء على السلطة، التي كانت مقرّرة لبعد ظهر يوم ٤ أيلول (سبتمبر)، بهجمات تشنّها كتيبة الدبابات الرابعة بالتوافق مع ست طائرات نفاثة «ميغ». وكان المتآمرون ينوون نسف طائرة عارف عند إقلاعها للتوجه إلى مؤتمر قمة عربي يعقد في الاسكندرية، ولكنهم اعتُقلوا قبل وقت قصير من بدء العملية[١٧]. ونتيجة لذلك، اضطر عبد الناصر أن يرسل للعراق، في ٥ أيلول (سبتمبر)، قوة عسكرية قيل إنها ربما كانت تضم ستة آلاف رجل[١٨]. وعسكرت هذه القوة خارج بغداد في المعسكر نفسه الذي كانت فيه كتيبة الدبابات الرابعة، وهو معسكر التاجي. وكان من الأمور الأكثر دلالة على هشاشة موقع عارف الانهيار الكامل، يوم ٥ نيسان (أبريل) ١٩٦٥، للهدنة التي أنجزت برعاية عبد الناصر بين الثوار الأكراد والجيش العراقي في ١٠شباط (فبراير) ١٩٦٤.

وكان من الطبيعي أن يؤدي احتراس الزعيم المصري تجاه مسألة الوحدة إلى اضعاف الناصريين في بغداد. وكان هؤلاء قد وصلوا ذروة نفوذهم في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ عندما أدى تعديل وزاري إلى زيادة حصتهم في الحقائب من ٣ إلى ٦ حقائب وضمنوا لأنفسهم حقيبة الداخلية الهامة[١٩]. وعلى العموم، فإنهم بدأوا يخسرون مكاسبهم في ربيع ١٩٦٥، ليس فقط بسبب موقف عبد الناصر بل أيضاً نتيجة للتأثيرات السلبية قصيرة المدى لمراسيم التأميم. وكان العراق شديد التخلف عن الشعور المتطور بصالح المجتمع وعن كوادر

(١٦) من أجل نص الاتفاق انظر: الجامعة الأميركية في بيروت، «الوثائق العربية» ١٩٦٤، ص ٥١٩، وبالانكليزية انظر: *Arab Political Documents*, 1964, pp. 430 - 431.

(١٧) «المحرر» (صحيفة بيروتية ناصرية)، ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤.

(١٨) *New York Times*, 15 April 1966.

(١٩) أصبح الوزراء الناصريون الآن: صبحي عبد الحميد للداخلية، عبد الكريم فرحان للإرشاد، عزيز الحافظ للاقتصاد، أديب الجادر للصناعة، عبد الستار علي الحسين للعدل، فؤاد الركابي للشؤون البلدية والريفية. حديث أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٧ مع فؤاد الركابي.

الإدارة العامة المؤهلة واللازمة للسير في الطريق باتجاه الاشتراكية. وهذا ما أدى، إلى جانب تهريب الرأسماليين أموالهم إلى خارج البلاد، إلى تراجعٍ ملموس في الاقتصاد العراقي. وبحلول الخريف كان هنالك ما لا يقل عن ٢٠٢٨٧ عاملاً عاطلاً عن العمل[٢٠]. وسرعان ما تمسّك المحافظون في الحكومة[٢١] بهذه الأعراض لكي يضغطوا بهدف العدول عن «الموجة الاشتراكية»، ونجحوا فعلاً في إبطاء خطواتها. وفي نيسان (أبريل) ووُجه الوزراء الناصريون بالرفض عندما طالبوا بدرجة معينة من السيطرة العامة على التجارة الخارجية. وبعد لأيٍ، وفي ٤ تموز (يوليو)، قدم هؤلاء استقالاتهم. وكانت لديهم أرضيات أخرى مختلفة عن «العدول التدريجي» عن «الاشتراكية». واتخذوا استثناء خاصاً تجاه «الإسراع في غياب مجلس الوزراء، وبما يضر بمصالح العراق الحقيقية» في عقد اتفاق بين وزير النفط والشركات النفطية رفع ـ بين أمور أخرى ـ إلى أكثر من الضعفين منطقة الامتيازات التي حدّدها عبد الكريم قاسم، بموجب القانون رقم ٨٠ للعام ١٩٦١[٢٢]، للشركات[٢٣]. والواقع أن الاتفاق لم ينفذ أبداً.

وحاول عارف تجنّب القطع التام مع الناصريين. ولذلك فإنه استثمر المشاعر الودية التي يكنّها الزعيم الجوي الركن عارف عبد الرزاق، قائد سلاح الطيران[٢٤]، الذي كان على علاقة حميمة بالحركيين لكونه ابن عم باسل الكبيسي أحد قادة الحركة. وذهب عارف خطوة أخرى أبعد من ذلك، فعين يوم ٦ أيلول (سبتمبر) عبد الرزاق رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، ولكنه وازن ذلك بأن وضع على رأس وزارة الداخلية الزعيم عبد اللطيف الدراجي، وهو صديق شخصي له[٢٥]، وبمنح نيابة رئيس الوزراء ووزارتي النفط والخارجية

(٢٠) وزير المالية (شكري صالح زكي، قومي محافظ)، (سري) «تقرير حول السياسة الاقتصادية في العراق» (كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥)، ص ١٢.

(٢١) محمد جواد العبوسي وعبد العزيز الوتاري وشكري صالح زكي وعبد الصاحب علوان وعبد الفتاح الألوسي ومصلح النقشبندي، وزراء المالية والنفط والتعليم والإصلاح الزراعي والأشغال العامة والأوقاف على التوالي.

(٢٢) انظر ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٢٣) حديث في شباط (فبراير) ١٩٦٧ مع فؤاد الركابي. ورسالة استقالة أديب الجادر، وزير الصناعة الناصري، بتاريخ ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٥. ومن أجل ترجمة انكليزية لهذه الرسالة انظر:
B.B.C. ME/ 1931/ A/ 5 of August 1965.

(٢٤) ولد عارف عبد الرزاق ابناً لملاك صغير عام ١٩٢٤ في بلدة الكبيسة من محافظة الرمادي. وتخرج في الكلية العسكرية عام ١٩٤٣ وفي كلية بريطانية للطيران عام ١٩٤٥، ثم درس في كلية الأركان بين سنتي ١٩٥١ و١٩٥٢. وعمل منذ ١٤ تموز (يوليو) وحتى ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ آمراً لقاعدة الحبانية الجوية. وفي ٨ آذار (مارس) ١٩٥٩ اعتقل لعلاقة بثورة الشواف، ولكنه أعيد إلى الخدمة في ٥ آب (أغسطس) من السنة نفسها، وإلى قيادة قاعدة الحبانية في ٢١ آب (أغسطس) ١٩٦٢، «الجمهورية»، ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥.

(٢٥) دخل الدراجي وعارف بغداد سوية في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، وكان الدراجي يقود كتيبة من اللواء العشرين تحت إمرة عارف. وقد ولد الدراجي في الرمادي عام ١٩١٣ وتخرج في الكلية العسكرية في دفعة ١٩٣٧، وتقاعد في نيسان (أبريل) ١٩٥٩.

للدكتور عبد الرحمن البزاز، القومي المحافظ ابن الـ ٥٢ سنة، والعميد السابق لكلية الحقوق، والسفير السابق في لندن، والأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك».

وبدلاً من أن تُلينّ تحركات عارف هذه الحركيين والناصريين الآخرين فإنها لم تؤدِّ بهم إلا إلى دفع خلافهم معه إلى نقطة اللاعودة. وفي ١٥ أيلول (سبتمبر) حاول هؤلاء الاستيلاء على السلطة مستفيدين من تغيّبه لحضور القمة العربية في الدار البيضاء، ولكن العقيد سعيد صليبي، آمر حامية بغداد وقريب عارف قبلياً، عرف بنيّاتهم وتمكّن من توجيه الضربة الأخيرة. وهرب الضباط الناصريون الرئيسيون، بمن فيهم عارف عبد الرزاق، من البلاد.

وبهذا الحادث بدأت المرحلة الثالثة والنهائية للنظام. وأصبح عارف والضباط من أفراد قبيلته، الجُمَيْلَة، هم الحكام الأخيرين والوحيدين في الدولة. وأصبح الرجل القريب من عارف مباشرةً في الحل والربط داخل الجيش الآن هو الجميلي الرابع العقيد سعيد صليبي. وأكثر من هذا، فإن الخيوط الرئيسية لإدارة الاستخبارات العسكرية صارت تمر بين يدي المقدم الركن عبد الرزاق النايف، الجميلي هو أيضاً. وعلى العموم، ففي هذه المرحلة، وللمرة الأولى منذ ثورة ١٩٥٨، ارتقى مدنيّ، هو الدكتور البزّاز، إلى رئاسة الوزراء، ومنحت حكومة مدنية بأغلبيتها حق اتخاذ القرار في تسيير البلاد. وحلّ المجلس الوطني لقيادة الثورة، الذي كانت تركيبته مقصورة على العسكريين[٢٦] ـ قانون المجلس رقم ٦١ للعام ١٩٦٤ (٢٢ نيسان (أبريل)) استثنى من العضوية أي شخص لا يحمل رتبة مقدّم على الأقل[٢٧] ـ حلّ نفسه. وانتقلت السلطات التشريعية التي كان مجلس الثورة يمارسها إلى مجلس الوزراء. وعلى العموم، فإنّ صياغة السياسة الدفاعية والاشراف على الأمن الداخلي أصبحا من اختصاص جهاز جديد، عسكري أساساً، هو «مجلس الدفاع الوطني»[٢٨].

وكان مجلس الوزراء، مثله مثل رئيسه، قومياً محافظاً. وقد ألزم نفسه بتحقيق «وحدة العراق» والحفاظ على «سيادة القانون»، وتسريع الخطوات للدخول إلى الحياة البرلمانية، واتّباع سياسة «عربية اشتراكية حكيمة» تستهدف «انتاجاً أكبر وتوزيعاً عادلاً» وترعى مصالح «القطاعين العام والخاص على السواء»، والاستمرار ـ أخيراً ـ في التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة «مع الأخذ في الاعتبار ظروفنا الخاصة»[٢٩].

(٢٦) كان المجلس مؤلفاً من عارف ورئيس الأركان ونوابه وقادة سلاح الطيران وفرق الجيش الخمس والحاكم العسكري العام، ورئيس الوزراء والوزراء، الذين كانوا ضباطاً هم أيضاً.

(٢٧) المادة ١ (٢ ب) من القانون، «الوقائع العراقية»، العدد ٩٤٨ في ٩ أيار (مايو) ١٩٦٤.

(٢٨) «الجمهورية» في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥. وحول تركيبة مجلس الدفاع الوطني انظر الفصل ٢٢ من هذا الكتاب، الهامش ١.

(٢٩) وجدت النقاط الأربع الأولى المذكورة أعلاه تعبيراً عنها في رسالة عارف إلى عبد الرزاق في ٦ أيلول (سبتمبر) التي تعينه رئيساً للوزراء، وتم «تأكيدها» من دون تحديد في رسالة تعيين البزاز رئيساً للوزراء في ٢١ أيلول (سبتمبر). انظر «الجمهورية» في ٧ و٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥. أما النقطة الأخيرة فوردت في تصريح علني للبزاز بتاريخ ٢٣ أيلول (سبتمبر)، كما ورد في صحيفة «النهار» (بيروت) في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥.

وقبل أن يسمح الوقت لمجلس الوزراء بأن يفعل الكثير لتنفيذ برنامجه، مات عارف فجأة. ففي ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٦٦ تحطمت طائرته الهليكوبتر في عاصفة رملية قرب القرنة في جنوب العراق. وطوى موته صفحة فصل آخر من التاريخ السياسي للعراق.

كيف كانت حال الشيوعيين في أيام نظام عبد السلام عارف؟ في أيام البعثيين كانت الأمور جائرة حتى إنه «لا يمكن لرفيقين أن يلتقيا»[٣٠]. وعلى العموم، فبعد انقلاب تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ خففت الإجراءات التقييدية المتخذة ضد الحزب نسبياً. وتسلل عامر عبد الله وبهاء الدين نوري وعبد السلام الناصري[٣١]، الذين كانوا في الخارج، عائدين إلى العراق بمساعدة أعضاء من الكادر الذين كانوا قد لجأوا إلى كردستان، وأعادوا تدريجياً تشكيل المنظمات التي ضربت بقسوة في بغداد وأماكن أخرى. وسار العمل بهدوء وكان مقصوراً على بناء خلايا قليلة وصغيرة من الشيوعيين المخلصين والمؤمنين، وعلى إصدار أعداد من «طريق الشعب» على فترات غير منتظمة ومكتوبة باليد توزَّع داخل الحزب فقط.

وأُوكل التحريض العلني إلى إذاعة «صوت الشعب العراقي» وإلى «اللجنة العليا لحركة الخارج للدفاع عن الشعب العراقي»، التي كانت توجّهها «لجنة تنظيم الخارج» للحزب الشيوعي، التي كانت تتألف من أعضاء اللجنة المركزية الذين كانوا يعيشون في البلدان الشيوعية، وكانت تضم في العام ١٩٦٥ كلاً من: عزيز محمد وعبد الكريم أحمد الداوود وباقر ابراهيم الموسوي وعزيز الحاج علي حيدر وزكي خيري وثابت حبيب العاني ومهدي عبد الكريم أبو سناء[٣٢].

في البداية كان مزاج لجنة تنظيم الخارج وآراؤها معادية لعارف بلا تردد. وكان نظامه مداناً بعنف على أساس أنه «دكتاتورية عسكرية رجعية». وتم التأكيد على أن «التجربة أثبتت، مرة بعد أخرى، أن الحكم العسكري، ومهما كان شكله، لا يستطيع حلّ مشاكل الشعب». وكانت كل القوى «المعادية للإمبريالية والرجعية» مدعوّة إلى توحيد صفوفها في «جبهة اتحاد وطني واسعة القاعدة» بهدف إنهاء الأحكام العرفية وتحرير «كل المساجين الوطنيين» وإعادة الموظفين والعمال المطرودين من أعمالهم ودعم الاستقلال الذاتي للأكراد وتقوية روابط التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة والبلدان العربية «المتحررة» الأخرى واختيار «حكومة وطنية ديموقراطية. . . ترتكز إلى جمعية وطنية منتخبة شعبياً وإلى دستور ديموقراطي يحمي حقوق الشعب». وحافظ الشيوعيون على هذا الخط من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ وحتى أيار (مايو) ١٩٦٤[٣٣].

(٣٠) ملاحظات «الرفيق صادق» (كريم أحمد الداوود) في اجتماع سري للجنة تنظيم الخارج للحزب الشيوعي العراقي عقد في براغ في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥، وقد وفّر الفرع الأول من إدارة الأمن العراقي نسخة من محضر الاجتماع للمؤلف.

(٣١) حول هؤلاء انظر الجداول ١٢ ـ ١ و١٩ ـ ١ و٢١ ـ ١ في الكتاب الثاني، و٧ ـ ٦ في هذا الكتاب.

(٣٢) حول هؤلاء الشيوعيين انظر الجداول ٤ ـ ٢ و١٣ ـ ١ و٢١ ـ ١ في الكتاب الثاني و٧ ـ ٦ و١٦ ـ ٢ و٢١ ـ ١ في هذا الكتاب. وكان الثلاثة الأوائل منهم يعيشون في موسكو والآخرون في براغ.

(٣٣) مقالة كتبها في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ عضو في اللجنة المركزية يعيش في الخارج، «الأخبار» =

وعلى العموم، فإن حقائق جديدة نقلتهم تدريجياً إلى طريق جديدة. أولاً، كان هنالك توقُّف بدأ في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٦٤ للعمليات العسكرية ضد الأكراد، وهو ما رحب به نيكيتا خروشوف على أساس أنه خطوة محسوبة «لتعزيز هيبة الجمهورية العراقية في أعين شعوب العالم»[٣٤]. وأدى هذا التطور أيضاً إلى ظهور حالة ذهنية أكثر وداً لدى الفرع الكردي للحزب الشيوعي الذي كان قد نجا تقريباً من الكارثة التي أصابت الحزب أيام البعثيين فأصبح بذلك الدعامة الرئيسية والأقوى للحزب. ثانياً، حصلت سلسلة من الأحداث ذات العلاقة في النصف الأول من العام ١٩٦٤، مثل تعمّق الروابط بين القاهرة وموسكو، والمصادقة الايديولوجية التي حصل عليها نظام عبد الناصر من النظريين السوفييت، وإطلاق سراح المساجين الشيوعيين المصريين، وزيارة خروشوف للجمهورية العربية المتحدة، وتحسن العلاقات العراقية ـ السوفييتية، واستئناف تزويد العراق بالسلاح السوفييتي (الذي كان قد انقطع نتيجة لتنكيل البعثيين بالشيوعيين)، وأخيراً، التوجّه الناصري الواضح لبغداد، الذي بلغ ذروته بإجراءات التأميم التي اتخذت في منتصف تموز (يوليو). كلّ هذه الأمور دعت القادة الشيوعيين العراقيين إلى تغيير طريقهم والتحول نحو نظام عارف.

وكشف التغيير الجديد عن نفسه أول ما فعل في حزيران (يونيو)، ولكنه وجد تعبيره الأكمل في الجلسة الشاملة التي عقدتها اللجنة المركزية «في بغداد في أواخر آب (أغسطس)». وهذا ما صار يعرف في أوساط الحزب باسم «خط آب (أغسطس)»، أو «خط حزيران (يونيو) ـ آب (أغسطس) ١٩٦٤».

وكانت نقطة الانطلاق الأساسية للخط الجديد تتلخص في تقييم جديد للاتجاه الناصري. وجاء في بيان يصدره اجتماع آب (أغسطس) الشامل أنّ الثورة المصرية انتقلت إلى «مرحلة جديدة. . . . هي مرحلة التحولات الاجتماعية الهامة»، التي نقلت الجمهورية العربية المتحدة إلى «طريق التطور اللارأسمالي وباتجاه الاشتراكية». وكان هذا رجع صدى لأطروحة حول التوقعات الخاصة بـ «المستعمرات وأشباه المستعمرات السابقة» أعلنت للمرة الأولى عام ١٩٦٠ خلال كونفرنس موسكو الحادي والثمانين للأحزاب الشيوعية والعمّالية. وتابع البيان قائلاً: «تمارس انجازات الثورتين المصرية والجزائرية نفوذاً متزايداً كطموح لنضالات كل الشعوب العربية والافريقية، وهي قد وضعت جمهوريتين شقيقتين في طليعة العالم العربي»[٣٥].

= (بيروت) ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣. وبيان في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ صادر عن «اللجنة العليا للدفاع عن الشعب العراقي»، «النداء» (بيروت)، ٢ شباط (فبراير) ١٩٦٤. وبيان صادر عن الكونفرنس الأول لـ «حركة الدفاع عن الشعب العراقي» في برلين الغربية في نيسان (أبريل) ١٩٦٤. «الأخبار»، ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩٦٤. انظر أيضاً تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في مطلع أيار (مايو) ١٩٦٤ المذاع من «صوت الشعب العراقي» في ١٤ ـ ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٤:
B.B.C. ME 1609/ A 1 - 9 of 20 July, and ME 1611/ A 1 - 2 of 22 July 1964.

(٣٤) «النداء» (صحيفة الحزب الشيوعي اللبناني)، ١٦ شباط (فبراير) ١٩٦٤.

(٣٥) «النداء» (بيروت)، ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٤.

وذهب خط آب (أغسطس) أبعدَ من هذا. وجاء في كلمات وردت في تعميم داخلي لاحق أصدره الجناح اليساري للحزب: «بأنه تصوَّر التعاون مع القاهرة ـ الذي بقي في الواقع تعاوناً من جانب واحد إذ إن القاهرة رفضت بازدراء كل نداءاتنا الحارّة ـ على أساس أنها مفتاح كل تطوّر ثوري لاحق في العراق. . . وبهذا فإنه أخضع السياسة العملية للحزب لإرادة القاهرة وأنصارها في بغداد»[٣٦].

وكان لإعادة تحديد موقف الحزب تجاه عبد الناصر أن يولد بالضرورة إعادة تحديد لموقفه تجاه الحركة القومية العربية، وجاء فيه: «اتخذنا، نحن الشيوعيين، في الماضي مواقف انعزالية تجاه حاملي شعار الوحدة العربية. وكانت المعادلة التي طرحناها بعد ثورة تموز خاطئة. . . كان علينا ألاّ نرفع أصواتنا بدعوة متناقضة مع الدعوة إلى الوحدة»[٣٧]. وأيضاً:

«من الخطأ القول بأنّ. . . على الشيوعيين أن يستمروا في التمسك بالديموقراطية السياسية كشرط لدعم أية وحدة عربية. إنه يمكن لمسألة الديموقراطية، ومنها مسألة حياة الحزب، أن تحلّ ضمن مسيرة عملية الوحدة نفسها بالنضال الجماهيري والإقناع والتأثير المستمّر للمعسكر الاشتراكي على القادة العرب أنفسهم»[٣٨].

بكلمات أخرى، فإن الشيوعيين لم يعودوا يربطون دعمهم للوحدة بضمان حرية حزبهم في العمل. وعلى العموم، فإنه لم تكن هنالك يومها أية وحدة تلوح في الأفق. وكان اتفاق ٢٦ أيار (مايو) للتنسيق بين العراق والجمهورية العربية المتحدة يشكّل رابطاً من أضعف الأنواع، وبقي كذلك. ولكن التبرير الذي أعطاه الشيوعيون لتغيير اتجاههم كان من نوع آخر: «نظر الاجتماع الشامل في مسألة الوحدة العربية في ضوء الظاهرة الجديدة التي برزت على المسرح العربي، ألا وهي ظاهرة التطور اللارأسمالي والتقدم الاجتماعي اللذين اغنيا المحتوى التقدمي للوحدة العربية وأقاماها حركة تهدف للتحرر الوطني والاجتماعي على حد سواء»[٣٩]. وشدد الاجتماع الشامل بشكل خاص على نقطة معينة، وهي نقطة لكونفرنس الأحزاب الشيوعية الذي عقد في براغ، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٤، أن يأخذها، ويعممها[٤٠]، ويرفعها إلى مرجع أعلى:

«إن أحد أهم ضمانات انتصار قضية الشعوب العربية هو بناء وتدعيم روابط التضامن

---

(٣٦) تعميم شيوعي داخلي صادر في شباط (فبراير) ١٩٦٧ بعنوان «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في فترة تموز ١٩٥٨ ـ نيسان ١٩٦٥»، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٣٧) اقتباس وارد في المصدر السابق، ص ٥١.

(٣٨) من تقرير غير منشور صادر عن اجتماع آب (أغسطس) الشامل ومقتبس في المصدر السابق، ص ٥٠.

(٣٩) من بيان اجتماع آب (أغسطس) الشامل كما هو منشور في «النداء»، ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٤.

(٤٠) دعا الكونفرنس إلى تحالف لا يقوم فقط بين الشيوعيين و«مؤيدي سياسة القاهرة» في «المشرق العربي»، بل أيضاً بين «كل الثوريين» في «العالم العربي». ومن أجل بيان الكونفرنس انظر: «الأخبار»، ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٤ و*Pravda*, 11 December 1964.

بين أكبر قوتين تقدميتين في المشرق العربي: مؤيدي سياسة القاهرة من جهة والشيوعيين والتقدميين من الجهة الأخرى. إن الشروط الموضوعية اللازمة لهذا التحالف موجودة بشكل لم يسبق له مثيل وهي متجذرة في التشابه، بل والتطابق حول موضوعات رئيسية عديدة، بين أهداف وبرامج نضال هاتين القوتين»[٤١].

وكان هذا يتطلب، في الإطار العراقي، موقفاً «ايجابياً» للحزب تجاه «الاتحاد الاشتراكي العربي» الحديث التشكيل. وفي الوقت نفسه، فإنّه لم يكن باستطاعة الاجتماع الشامل إلا أن يستنكر كون هذا التنظيم سيعتمد على مبدأ «احتكار العمل السياسي»[٤٢]. وكان الحزب أكثر صراحة في إحدى مطبوعاته الداخلية إذ قال: «إن سياستنا في ما يتعلق بالاتحاد الاشتراكي هي التسلل إليه على مستوى جماهيري. وسيتخذ نضالنا داخله طابعاً ايديولوجياً بحتاً مركزاً على الاشتراكية ومفاهيمها، وسينفذ بالحذق وليس بطريقة دوغمائية»[٤٣].

وكان طبيعياً أن يؤدي المنظور الجديد الموالي للناصرية وللقومية العربية بالحزب إلى أن يدفعه أيضاً إلى إعادة النظر في تفكيره الخاص بحكم عارف:

«إن الاجتماع الشامل ينظر إلى انقلاب تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ كحركة أزاحت كابوس النظام الفاشي و«الحرس القومي» من على ظهور الناس وأوجد شروطاً أكثر ملاءمة لنضال القوى المعادية للامبريالية من أجل الحفاظ على الاستقلال الوطني وتغيير سياسة العراق الرسمية والعودة بالبلد إلى قافلة التحرر العربي».

ولهذا كله، فقد كانت هنالك ثغرات خطيرة في سياسة الحكم:

«ما زالت المشكلة الكردية معطّلة، والسجون تعجّ بالمناضلين الوطنيين، وما زال البلد يعيش في ظل أوضاع استثنائية... والحالة الاقتصادية خطرة، والاستقرار غير متوفر على الإطلاق، وتصرف السلطات يفسح المجال أمام الرجعيين والامبرياليين لخلق الشوفينية الطائفية وترويجها، بينما تزدحم الآلة الحكومية بالعناصر الرجعية والفاسدة»[٤٤].

وميّز الاجتماع الشامل كذلك بين «تيارين متضاربين» داخل النظام، واحدٍ «رجعيّ» ويضم عناصر «مشبوهة بارتباطاتها بالامبريالية» وآخر ناصري بوضوح ويحظى ببركة الحزب[٤٥]. وكان لانتصار هذا التيار الأخير أن يقوّي خط التأميم، وهو ما يمهد ـ بدوره ـ الطريق أمام العراق للتقدم في «الطريق اللارأسمالي».

(٤١) من تقرير اجتماع آب (أغسطس) الشامل كما نشر في «الأخبار» (الصحيفة الأسبوعية للحزب الشيوعي اللبناني)، ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٤.
(٤٢) المصدر السابق.
(٤٣) وارد في التعميم الداخلي الصادر عام ١٩٦٧ بعنوان «محاولة لتقييم...»، ص ٥١.
(٤٤) بيان اجتماع آب (أغسطس) الشامل، «النداء»، ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٤.
(٤٥) التقرير المنشور لاجتماع آب (أغسطس) الشامل، «الأخبار»، ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤.

ولكن هذا لم يكن يعني أن على الشيوعيين أن يعملوا من أجل حكم ناصري بحت. ولأن الحال على ما هي عليه، فما هو الحل البديل عند «خط آب (أغسطس)»؟ يجب الإشارة هنا، أولاً، إلى أن الخط المذكور يتضمن، بطريقة أو بأخرى، التخلي عن الطريق المؤدية إلى الاستيلاء على السلطة: «إذا كان علينا أن نعترف بإمكانية تطوّر العراق على أساس الخط اللارأسمالي، فإن علينا حتماً أن لا ندخل حزبنا في طريق الاستيلاء على السلطة، وسنبقى في الطليعة، ولكن هناك قوى أخرى تتبنى أهدافنا تدريجياً»[٤٦].

إن علينا أن نلاحظ هنا، وبين قوسين، كثرة تكرار ذكر مسألة «الطريق اللارأسمالي». والواقع أن هذه المسألة شكلت الأساس والقاعدة لـ«خط آب (أغسطس)»، تماماً كما أن موالاة الناصرية شكلت نزعته العملية الأساسية. ويجب أن نتذكر هنا أن منطق دعم الناصرية إنما يستند إلى أنها تتبنى «التطور اللارأسمالي» في العالم العربي.

وانطلاقاً من المنظور «اللارأسمالي» نفسه وصل «خط آب (أغسطس)» إلى فكرة تقول بأن «الحكومة الأفضل للعراق، في المرحلة الراهنة، هي حكومة ائتلاف بين القوى الوطنية كافة التي تقاتل من أجل التحرير الكامل والتقدم الاجتماعي». وعلى العموم، فإن عوامل كثيرة منعت التحول إلى تبنّي هذه الفكرة في الواقع. وهكذا، فإنّ الخط المذكور رفض «أي تقليل فئوي من قيمة احتمال التعاون مع حكومة غير ائتلافية معادية للامبريالية. إن حزبنا يقول بوجود إمكانية متزايدة لتحسين كل من سياسة وبنية أية حكومة معادية للإمبريالية، لا مرّة واحدة طبعاً، بل تدريجياً». وكيف كان لهذا أن يتم؟ «إن النفوذ المتزايد للمعسكر الاشتراكي... والوضع الذي يميّز الآن شكل البلدان العربية... يبرزان أن النضال الجماهيري السلمي هو الوسيلة المفضلة والصحيحة في الظروف الراهنة»[٤٧].

بعد الموافقة على تغيير خط الحزب قام اجتماع آب (أغسطس) الشامل (١٩٦٤)، الذي كان الأول الذي يعقد منذ الانقلاب البعثي في ٨ شباط (فبراير)، بانتخاب لجنة مركزية جديدة (انظر الجدول ٢١ ـ ١ في هذا الكتاب)، تألفت من الأعضاء المتبقين من النواة القيادية القديمة باستثناء قادم جديد واحد، هو مهدي عبد الكريم أبو سناء، وهو عربي شيعي ومعلم سابق من الديوانية. ولتأمين استمرار العمل في حال اعتقال القادة الناشطين في العراق فقد فرض على قسم من أعضاء اللجنة المركزية العيش في الخارج باستمرار[٤٨].

(٤٦) من وثيقة داخلية مقتبسة في التعميم الحزبي الداخلي الصادر عام ١٩٦٧ بعنوان «محاولة لتقييم...»، ص ٣٦.
(٤٧) المصدر السابق، ص ٢٧ و٣٠. و:
«Munīr Ahmad,« «The Situation in Iraq and the policy of the Communist Party,» *Peace, freedom, and Socialism*, VII, NO. 12, December 1964, 37 - 38.
وكان المقال عبارة عن معالجة، باسم الحزب، لـ«خط آب (أغسطس)».
(٤٨) انظر الجدول ٢١ ـ ١ في هذا الكتاب.

الجدول رقم ٢١ - ١
اللجان المركزية للحزب الشيوعي
من آب (أغسطس) ١٩٦٤ وحتى أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧

الاسم	الهوية والدين	تاريخ الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر يومها)[أ]
أعضاء اللجنة المركزية الذين انتخبهم الاجتماع الشامل الذي عقد في آب (أغسطس) ١٩٦٤ وأعيد انتخابهم في الاجتماع الموسع لـ ٩ - ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥						
أعضاء مقيمون في الخارج[ب]						
في موسكو:						
عبد الكريم أحمد الداوود	(انظر الجدول ٢١ - ١ في الكتاب الثاني)					
باقر ابراهيم الموسوي[ج]	(انظر الجدول ١٦ - ٢ في هذا الكتاب)					
في براغ:						
عزيز الحاج علي حيدر[د][هـ]	(انظر الجدول ١٣ - ١ في الكتاب الثاني)					
زكي خيري[ج]	(انظر الجدول ٤ - ٢ في الكتاب الثاني)					
ثابت حبيب العاني	(انظر الجدول ١٦ - ٢ في هذا الكتاب)					
مهدي عبد الكريم أبو سناء	عربي شيعي	؟، الديوانية	معلم	المعهد العالي للمعلمين	الطبقة الوسطى الدنيا.	
أعضاء في العراق:						
عزيز محمد (سكرتير)[ج][و]	(انظر الجدول ٧ - ٦ في هذا الكتاب)					
بهاء الدين نوري[ج]	(انظر الجدول ١٩ - ١ في الكتاب الثاني)					

يتبع

الاسم	الهوية والدين	تاريخ الولادة ومكانها	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر يومها)[أ]
عامر عبد الله[ج]	(انظر الجدول ٢١ - ١ في الكتاب الثاني)					
عبد السلام الناصري[ج][ز]	(انظر الجدول ١٢ - ١ في الكتاب الثاني)					
صالح مهدي دكلة	(انظر الجدول ١٦ - ١ في هذا الكتاب)					
عمر علي الشيخ	(انظر الجدول ١٦ - ١ في هذا الكتاب)					
آرا خاجادور	(انظر الجدول ١٦ - ٢ في هذا الكتاب)					
أعضاء في اللجنة المركزية المنتخبة للمرة الأولى في الاجتماع الموسع لـ ٩ - ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥.						
ماجد عبد الرضا	عربي شيعي	١٩٣٤، الكوت	طالب جامعي	جامعي	الطبقة الوسطى الدنيا. ابن ضابط في الجيش.	١٩٥٢ (١٨)
جواد كاظم	عربي شيعي	١٩٢٣، الحلة	محام	كلية الحقوق	الطبقة الوسطى الدنيا.	١٩٤٤ (٢١)
كاظم فرهود	عربي شيعي	١٩٢٦، الديوانية	موظف صحة سابق. رئيس جمعيات الفلاحين ٥٩ - ١٩٦٠.	ثانوي	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح.	
عبد الأمير عباس عبد[ح]	عربي شيعي	١٩٢٥، بغداد	عامل - ميكانيكي	ابتدائي	الطبقة العاملة. ابن عامل.	١٩٤٥ (٢٠)
حسين جواد الكمر	عربي شيعي	١٩٢٤، بغداد	صحافي	ثانوي	الطبقة الوسطى الدنيا.	
أعضاء في اللجنة لم يعد انتخابهم في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥ خلال الاجتماع الموسع ولكنهم أعيدوا إليها لاحقاً.						
ناصر عبود	(انظر الجدول ١٩ - ١ في الكتاب الثاني)					

يتبع

الاسم	الهوية والدين	تاريخ الولادة ومكانها	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر يومها)(أ)
أعضاء ضموا إلى اللجنة بعد الاجتماع الموسع في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥.						
جاسم محمد الحلاوي	عربي شيعي	١٩٢٠، البصرة	معلم	معهد المعلمين الابتدائي	الطبقة الوسطى الدنيا.	
بيتر يوسف(ح)	أشوري مستعرب مسيحي	١٩٢٤، الموصل	موظف في شركة خاصة ١٩٥٩	ثانوي	الطبقة الوسطى الدنيا.	١٩٤٥ (٢١)
خضير سلمان(ط)	كردي سني	؟، كويسنجق	عامل	ابتدائي	الطبقة العاملة.	
توفيق أحمد محمد	كردي سني	١٩٣٤، كركوك	عامل نفط. رئيس نقابة عمال النفط ٥٩ - ١٩٦٠.	ابتدائي	الطبقة العاملة.	
سليم اسماعيل عيسى	عربي شيعي	١٩٣٣، البصرة	عامل طباعة	ابتدائي	الطبقة العاملة. ابن عامل.	
سليم حميد الميرزا(ي)	فارسي مستعرب شيعي	١٩٣١، النجف	موظف سابق في شركة خاصة.	ثانوي	الطبقة الوسطى.	١٩٤٨ (١٧)
زكية خليفة	عربية شيعية	١٩٣٢، العمارة	ممرضة	بلا تعليم رسمي	الطبقة العاملة.	١٩٤٦ (١٦)
عبد الرزاق جميل الصافي(ك)	عربي شيعي	١٩٣٠، كربلاء	محام	كلية الحقوق	الطبقة الوسطى الدنيا.	
يوسف حنا شير	آشوري مستعرب مسيحي	١٩٢٢، شقلاوة	حائك	ثانوي	الطبقة الوسطى الدنيا. ابن رجل دين.	١٩٤٤ (٢٢)
كاظم رضا الصفّار(ل)	عربي شيعي	١٩٣٨، النجف	خرّاط	ابتدائي	الطبقة العاملة.	
عدنان عباس الكردي	عربي شيعي	١٩٣٦، الديوانية	طالب مطرود	ثانوي	الطبقة الوسطى الدنيا.	١٩٥٦ (١٨)

(أ) لم يكن لأيّ من الأعضاء الواردة أسماؤهم وصفاتهم هنا بالكامل أي نشاط سياسي سابق.
(ب) حتى ١٩٦٦ على الأقل.
(ج) أعضاء في المكتب السياسي.
(د) أعضاء في «اللجنة الدائمة لتنسيق سياسات الأحزاب الشيوعية العربية». وكان خالد بكداش ومراد قوتلي وزهير عبد الصمد يمثلون الحزب الشيوعي السوري في هذه اللجنة.

(هـ) كان هذا العضو أيضاً ممثلاً للحزب لدى مجلة «مشاكل السلم والاشتراكية» في براغ. قاد جماعة «القيادة المركزية» الانشقاقية بدءاً من ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧. اعتقل في آذار (مارس) ١٩٦٩ وأفرج عنه في أيار (مايو) بعد أن أصدر بياناً علنياً بدعم البعث وتأييده.
(و) كان عزيز محمد، الذي اسمه الحزبي ناظم علي، قد عاش في موسكو من شباط (فبراير) ١٩٦٣ وحتى حوالى آب (أغسطس) ١٩٦٥ عندما عاد إلى العراق.
(ز) مسؤول العمال.
(ح) انضم إلى جناح «القيادة المركزية» في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧. اعتقل في آذار (مارس) ١٩٦٩ وأطلق سراحه في تموز (يوليو).
(ط) انضم إلى جناح «القيادة المركزية» في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧.
(ي) اعتقل عام ١٩٦٦ وأطلق سراحه لاحقاً.
(ك) زوج زكية خليفة.
(ل) اعتقل عام ١٩٦٦. انضم إلى جناح «القيادة المركزية» في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧.

ورفع إلى سكرتارية الحزب عزيز محمد (واسمه المستعار «معين» والآخر «ناظم علي»)[٤٩]، وهو كردي سنّي كان عامل قصدير، وولد في السليمانية عام ١٩٣٣. انضم عزيز محمد إلى الحزب وهو في الخامسة عشرة من عمره وقضى سنواته العشر التالية في السجون الملكية. وانتمى خلال الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ إلى مجموعة السجن من الجناح المعتدل «راية الشغيلة». أصبح عضواً للمرة الأولى في اللجنة المركزية في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨ عندما تسلّم مسؤولية «لجنة التنظيم المركزية» للحزب. وعكس ارتقاؤه الآن إلى أعلى المناصب الحزبية قوة الفرع الكردي للحزب كما عكس اصرار قادة الحزب على التوجه أساساً إلى العمال والكادحين العراقيين الآخرين.

أثار «خط آب (أغسطس)» استنكاراً شديداً في صفوف القاعدة الشيوعية. وبدا وكأن كل التجارب الرهيبة التي مر الحزب بها لتوّه قد شوهت بالتكتيك الذي ألزم الحزب نفسه به. ورأى الكثيرون من أعضاء الحزب أن حزبهم، بتوجّهه نحو الحكم، إنما يتوجه إلى جماعة «أيديها ملطخة بدماء الحزب والشعب»[٥٠]. وفي حالات غير قليلة كان رد الفعل أكثر حدّة، فخرق الانضباط ومزق بيان الاجتماع الشامل وتم تجاهل التعليمات الحزبية[٥١]. ورفضت القيادة في البداية الانحناء أمام ضغط القاعدة. وأعلنت القيادة في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) تمسّكها بخطها «مهما كان الثمن». وأضافت أنها تتوقع «أخطاء وخلافات وحتى حالات تمرد»[٥٢]. ولكن موقف القيادة كان متناقضاً مع المزاج الأساسي لجملة الكادر المتبقي الذي كان يتجه يساراً بشكل متزايد. وبمرور الزمن، انصاعت القيادة. وأسهم تطوران في تسهيل تغيير مسارها، وكان أحدهما استئناف الحرب الكردية في ٥ نيسان (أبريل) ١٩٦٥، وكان الثاني هو خيبة أمل الناصريين أنفسهم في عارف، وهو ما كان قد بدأ يتضح منذ ربيع تلك السنة.

وفي منتصف نيسان (أبريل)، وبينما كان الحزب الشيوعي المصري يحل نفسه ويندمج بـ«الاتحاد الاشتراكي العربي» للجمهورية العربية المتحدة، عبرت اللجنة المركزية في العراق، في تعميم داخلي، عن تبنيها شعار «النضال العنيف»[٥٣]. وفي الوقت نفسه، تحدث الحزب علناً عن الإطاحة بـ«النظام الدكتاتوري» لعارف وإقامة «حكم ائتلافي وطني مؤقّت» يضم ممثلين عن «كل الأحزاب والجماعات الوطنية والمعادية للإمبريالية» ويهدف إلى إيجاد «حياة دستورية برلمانية» و«نظام منبثق من إرادة الشعب». ومضت اللجنة المركزية لتؤكد أن الحزب الشيوعي، باعتباره «حامل الرسالة التاريخية للطبقة العاملة»، فإنه وُجد ليبقى، وإن تجربة

(٤٩) كان اسم «معين» يستعمل في المراسلات الحزبية الداخلية، وأمّا اسم «كاظم علي» فيستعمل في المنشورات العامة.

(٥٠) تعميم شيوعي داخلي صادر في شباط (فبراير) ١٩٦٧ بعنوان «محاولة لتقييم..»، ص ٢٥.

(٥١) حديث مع شخص على علاقة بالعمل السري الثوري ولا يرغب في ذكر اسمه.

(٥٢) تعميم شيوعي داخلي صادر في شباط (فبراير) ١٩٦٧ بعنوان «محاولة لتقييم..»، ص ٥٢.

(٥٣) هناك إشارة إلى ذلك في نشرة حزبية داخلية صدرت في منتصف آب (أغسطس) ١٩٦٦ بعنوان: «من أجل تنشيط النضال الجماهيري» ص ١.

«الاتحاد الاشتراكي العربي» العراقي قد فشلت، وإن «نظام الحزب الواحد» غير قابل للتطبيق في العراق الذي «تختلف ظروفه عن ظروف بلدان عربية أخرى»، وإنه، على الرغم من كل الضجيج المثار عن «الاشتراكية»، فإن سياسة السلطات «تتناقض، سياسياً واقتصادياً وايديولوجياً، مع أبسط مفاهيم ومتطلبات البناء الاشتراكي».

ودعت اللجنة المركزية كذلك الناصريين إلى الانسحاب من الحكومة والانضمام إلى صفوف «المعارضة الشعبية»[٥٤].

وأعادت اللجنة المركزية تأكيد «تقديرها الكبير» لـ«الدور الكبير والايجابي» الذي لعبته حكومة عبد الناصر على المسرح العربي والدولي. وبكلمات أخرى، فإنها وضعت نفسها في مواجهة التيار المعادي لعبد الناصر ضمن الحركة الشيوعية العربية الذي كان يغذيه السوري خالد بكداش. وعلى العموم، ففي حزيران (يونيو)، دعت اللجنة المركزية «قادة الجمهورية العربية المتحدة» إلى «إعادة النظر» في موقفها تجاه نظام عارف «الذي لا مستقبل له»، وإلى معرفة أن سياسة هذا النظام «تتعارض كلياً مع مصالح شعبنا والشعوب العربية» وأنّ «أولئك الذين يتمسكون بهذه السياسة إنما يفعلون ذلك على حساب وضعهم الأخلاقي والسياسي في العراق»[٥٥].

بعد حصول الشقاق بين ناصريّي العراق وعارف وتشكيل حكومة عبد الرحمن البزاز في أيلول (سبتمبر)، وهي الحكومة التي أدانتها اللجنة المركزية فوراً على أساس أنها نابعة «من إرادة رجل واحد» ونفوذ «الشخصيات المستترة» للإنكليز و«الاحتكارات النفطية»[٥٦]، اتجه الحزب إلى اليسار أكثر فأكثر تحت الضغط المستمر للشرائح الدنيا والمتوسطة من الكادر.

وفي ٩ ـ ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥، طرحت مسألة «العمل الحاسم»، أي استيلاء الحزب على السلطة، بشكل صريح على «الاجتماع الموسع» للجنة المركزية الذي حضره ٢٥ شيوعياً، بمن فيهم أعضاء اللجنة المركزية الموجودون في العراق وممثلون عن اللجان الأساسية لبغداد والفرات الأوسط والمنطقة الجنوبية والفرع الكردي.

وقدّم إلى الاجتماع تقريران أساسيان، أحدهما قدمه عامر عبد الله (واسمه المستعار «أكرم») والآخر قدمه بهاء الدين نوري (واسمه المستعار «ياسر»). والأمر المثير للدهشة هو أن

(٥٤) مما يثير الاهتمام أن «الأخبار»، الصحيفة الأسبوعية للحزب الشيوعي اللبناني، التي نشرت في عددي ١٣ و٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٥ تقرير اللجنة المركزية العراقية في منتصف نيسان (أبريل)، ولكنها حذفت منه الدعوة إلى الإطاحة بنظام عارف، وعلى العموم فقد أذيعت هذه الدعوة من «صوت الشعب العراقي»، في ٤ ـ ٦ أيار (مايو) ١٩٦٥. انظر:
B.B.C. ME 1853/ A 3 of 8 May 1965

(٥٥) بيان اللجنة المركزية في بداية حزيران (يونيو) ١٩٦٥: B.B.C. ME 1895/ A 4 of 28 June 1965. و«إلى الأمام» (بيروت)، ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥.

(٥٦) بيان الحزب في مطلع تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥: «الأخبار»، ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥.

الجدول رقم ٢١ ـ ٢
اجمال المعلومات الحياتية المتعلقة باللجان المركزية للحزب الشيوعي من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥ إلى أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧

الدين والطائفة والأصل العرقي

	العدد	٪	الطائفة أو الأصل العرقي مقدراً كنسبة مئوية من مجموع ١٩٥١ من سكان العراق المدينيين
مسلمون			
شيعة عرب	١٦	٥٣,٣	٤٤,٩
سنة عرب	٣ (أ)	١٠,٠	٢٨,٦
أكراد	٧ (ب)	٢٣,٤	١٢,٧
تركمان	-	-	٣,٤
فرس	١ (ج)	٣,٣	٣,٣
يهود	-	-	٠,٣
مسيحيون	٣ (د)	١٠,٠	٦,٤
صابئة	-	-	٠,٣
يزيديون وشبك	-	-	٠,١
المجموع	٣٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

التعليم

	العدد	٪
لا معلومات	١	٣,٣
لا تعليم رسمي	١	٣,٣
ابتدائي	٧	٢٣,٤
ثانوي	١٤	٤٦,٦
جامعي	٧	٢٣,٤
المجموع	٣٠	١٠٠,٠

الجنس

	العدد
ذكور	٢٩
إناث	١
المجموع	٣٠

فئة العمر عام ١٩٦٥

	العدد	٪
لا معلومات	٤	١٣,٣
٢٥ ـ ٢٩ سنة	٢	٦,٧
٣٠ ـ ٣٤ سنة	٦	٢٠,٠
٣٥ ـ ٣٩ سنة	٥	١٦,٧
٤٠ ـ ٤٤ سنة	١١	٣٦,٧
٤٥ سنة	١	٣,٣
٥٤ سنة	١	٣,٣
المجموع	٣٠	١٠٠,٠

يتبع

تابع جدول رقم ٢١ ـ ٢

الأصل الطبقي

	العدد	٪
الطبقة العاملة	٩	٣٠,٠
الطبقة الفلاحية	١	٣,٣
الطبقة الوسطى الدنيا	١٩	٦٣,٤
الطبقة الوسطى	١	٣,٣
المجموع	٣٠	١٠٠,٠

المهنة أو المهنة السابقة

	العدد	٪
طلاب	٣	١٠,٠
مهنيون		
اختصاصيون	١٣ (هـ)	٤٣,٣
ياقات بيضاء	٥	١٦,٧
عمال	٧	٢٣,٤
حرفيون	١	٣,٣
لا معلومات	١	٣,٣
المجموع	٣٠	١٠٠,٠

طول مدة الانتماء إلى الحركة الشيوعية عام ١٩٦٥

عدد السنوات	عدد الأعضاء
١٤ سنة	١
١٧ سنة	٢
١٨ سنة	١
١٩ سنة	٢
٢٠ سنة	٦
٢١ سنة	٣
٢٢ سنة	٢
٢٣ سنة	١
٣٧ سنة	١
لا معلومات	١١
المجموع	٣٠

(أ) بمن فيهم واحد من أصل عربي ـ كردي.
(ب) بمن فيهم واحد شيعي كردي فيلي.
(ج) فارسي مستعرب.
(د) ١ أرمني مستعرب و١ كلداني مستعرب و١ أشوري مستعرب.
(هـ) بمن فيهم ٥ معلمين، ٣ محامين وصحافيان.

عامر عبد الله هو الذي تبنّى الموقف «المغامر» بعد أن كان، ومنذ العام ١٩٥٩، أبرز ممثلي التيار «اليميني» في الحزب. وأكد عامر عبد الله أنه لا يمكن للشيوعيين أن يأملوا بشروط موضوعية أفضل من الراهنة للقيام بضربتهم الحاسمة، فلقد تزايدت «التناقضات» داخل النظام حدة، وانتقل القوميون إلى المعارضة، وأيدي الحكم مشغولة كلياً بالعصيان الكردي وهو «معزول» كلياً عن الشعب. وأعرب عامر عبد الله عن تخوّفه من احتمال التحدث عن حياة برلمانية بشكل جدّي في ظل البزّاز، الأمر الذي يعزز وضع الحكومة ويجعل مهمّة الشيوعيين أكثر صعوبة. وعبر كذلك عن خشيته من أن يقوم «حزب بقوى وامكانات أضعف مما يمكننا أن نوفرّ بالمغامرة بانقلاب والنجاح في الوصول إلى مرماه». وقال إنه لا يعتقد أن «قوى وطنية أخرى» ستكون راغبة في مساندة عصيان شيوعي وأيّد أن يعمل الحزب وحيداً. وأضاف أن «مصير البلد يتقرر هذه الأيام».

أما بهاء الدين نوري فشكك في أن يستطيع الحزب القيام بفعل ما وَحده. وقال: «حتى لو نجح هذا العمل فإنه سيوحد ضده تحالفاً سرياً». وأشار إلى أن الشعب ليس معداً ذهنياً بعد: «إن جماهير واسعة ستكتفي بالمراقبة مع أن مشاعرها معنا». وأكثر من هذا، فإن تقاطع الأحداث العربية والدولية لا تؤيد مبادرة من هذا النوع. ومع ذلك، فإنه اعترف باحتراس بإمكانية نجاح انقلاب في ظل الظروف الراهنة إذا تم تأمين تعاون «القوى الوطنية الأساسية» في الجزء العربي من البلاد[٥٧].

وتحدث بعد ذلك عبد السلام الناصري (اسمه المستعار «فاخر») فأيد بهاء الدين نوري بقوة. وكذلك فعل ناصر عبود (اسمه المستعار «طارق»). ولكن آخرين، بمن فيهم آرا خاجادور وصالح مهدي دكلة، أيدوا موقف عامر عبد الله. وأدت المسألة إلى جدل حادّ ومرير. وفي النهاية اتخذ الاجتماع الموسّع ستة قرارات، جاء نص أحدها، وهو الثالث، كالتالي:

«من الضروري التشديد مرة أخرى على طريقة النضال التي تبناها الحزب والتي تعتمد على الدور الحاسم لـ «هـ» [أي «هاشم» وهو الاسم السري للقسم العسكري في الحزب] في الإطاحة بالسلطة الحاكمة. وسيجد «هـ» له دعماً في إجراءات ثورية أخرى سيتخذها الحزب وفي العمل الشعبي الحيوي في ميادين مختلفة»[٥٨].

(٥٧) لقد تمت إعادة بناء جوهر تقريري عامر عبد الله وبهاء الدين نوري من خلال تعليقات طرحت في اجتماعين سريين عقدتهما «لجنة تنظيم الخارج» في براغ يومي ١٨ و١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥، ومن محتويات رسالة مؤرخة في ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥ مرسلة، باسم «لجنة تنظيم الخارج» إلى أعضاء اللجنة المركزية في العراق من عزيز محمد وعبد الكريم أحمد الداوود وباقر ابراهيم الموسوي. ومن أجل اقتباسات أوسع من الرسالة المذكورة ومن محاضر اجتماعي براغ، انظر ص ٣٦٣ وما يليها.

(٥٨) كان نص القرار هذا مقتبساً في رسالة ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥ المشار إليها في الهامش السابق.

أمّا نصوص القرارات الأخرى فغير متوفرة لنا. وعلى العموم، واستناداً إلى أحد الذين حضروا الاجتماع ـ وهو حمد الله مرتضى، معلم ثانوي شيعي وصهر رئيس الأركان السوري السابق عفيف البزري ومسؤول فرع الفرات الأوسط الحزبي ـ فقد تم التوصل إلى اتفاق في النهاية على:

«الإعداد لعمل حاسم على ألّا يتم توفير أي جهد للحصول على تعاون القوى الوطنية الأخرى: الأكراد الديموقراطيون والقاسميون وبعض المجموعات القومية ذات القناعة الاشتراكية. ولا يقوم الحزب بالعمل بمفرده إلا في حالة عدم الحصول على مثل هذا التعاون. ولكن يجب أن يكون المكتب السياسي أولاً مقتنعاً بأن الظروف ملائمة وأن النصر في متناول اليد»[٥٩].

بعد فترة قصيرة أُرسِلَ في بغداد تقرير عن الاجتماع الموسع إلى لجنة تنظيم الخارج. واجتمعت هذه اللجنة في براغ في تشرين الثاني (نوفمبر) لدراسة المسألة وصياغة وجهات نظرها وإرسال ردّ ملائم إلى بغداد. وعقد اجتماعها الشامل يومي ١٨ و١٩ من الشهر نفسه بحضور عزيز محمد، سكرتير الحزب، وكل أعضاء اللجنة المركزية المقيمين في الخارج. ونظراً لأهمية المناقشة التي جرت نجد ملائماً أن نقتبس من محضر الدورة فقرات مطولة:

جلسة ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

معين (السكرتير عزيز محمد): لم أستلم محاضر الاجتماع الموسع لكي أعرف التفاصيل. حصلت فقط على ما لديكم. ويبدو أن هناك تقارير أخرى لم أطلع عليها... إنّ الحزب في اللحظة الراهنة ليس في وضع يمكنه من القيام بعمل حاسم. ومع ذلك، فقد ترك الأمر للمكتب السياسي ولـ «هاشم» [القسم العسكري للحزب]... ومن الواضح أن التحضير للاجتماع الموسع كان متسرعاً وغير كافٍ.

سعدي (عزيز الحاج): لقد ناقشنا هذه المسألة بطريقة أولية في اجتماع سابق غير شامل للجنة تنظيم الخارج واتفقنا بالاجماع على أن تقديم الموضوع، كما هو وارد في تقرير أكرم [عامر عبد الله]، كان ضيقاً. ووجدنا بالاجماع كذلك أن هناك عيباً في المشروع الآخر نظراً لاستبعاده الحزب عن أن تكون له خطته الخاصة به... ولا يأخذ الرأيان في حسابهما احتمال نشوب حرب أهلية... وهما يعتمدان على افتراض حدوث ثورة صاعقة. وفي رأيي أن بناء تقديراتنا على هذا الأساس وحَسْب خطأ، لأن المسألة لا تعتمد على قوة إرادتنا فقط. وقد يكون العدو قادراً، في حال عمل مفاجىء من ناحيتنا، على محاربتنا لأيام وأسابيع في بغداد وغيرها وبوسائل أخرى... وعلينا أن نكون مستعدين لهذا. إن أي حزب يفوّت على نفسه فرصة المبادرة إلى الثورة المسلحة في ظل شروط ملائمة، وفرصة الاستيلاء على السلطة من

(٥٩) تصريح حمد الله مرتضى في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥ أمام الشرطة، وقد حصل المؤلّف عليه من إدارة الأمن العراقية.

دون مساعدة، وحتى لمجرد ثورة ديموقراطية، لا يستحق أن يسمى شيوعياً، كما قال لينين تكراراً، في حين أن. . . تقريري فاخر [عبد السلام الناصري] وياسر [بهاء الدين نوري] يجعلان من معارضتهما للاستيلاء المفرد للحزب على السلطة قاعدة ومبدأً. . . إن مثل هذا المفهوم زائف ومؤذٍ، وهو أكثر بالنظر إلى اعتراف ياسر بأن هنالك قوى تلعب معنا بمكر وخداع، وبينما هي تنصحنا بعدم المبادرة إلى أي عمل بمفردنا تفعل هي ذلك. فإذا كانت الظروف ملائمة ورفضت القوى الأخرى مماشاتنا تصبح ثورة الحزب المسلحة بمفرده مشروعة وضرورية وغير متعارضة مع تكتيك التعاون الوطني. . . إن علينا ألا نرفض العمل مع القوى الوطنية التي، وإن هي ترددت في البداية أو أدارت لنا ظهورها، فإنها ستنضم إلينا بعد انتصار الثورة وتساعد في مهمات التدعيم شرط أن نبقي في أيدينا الأعصاب الحساسة للسلطة وخصوصاً القوات المسلحة. . .

وضروري كذلك أن نكون مستعدين، عقلياً وعملياً وسياسياً، لشن حرب أهلية في كل أنحاء البلاد أو على مستوى ضيق. وعلينا، في الوقت نفسه، أن نركز على عملنا في الجيش. . . وعلى العموم، فإن علينا ألّا نؤمن بالضربة السريعة. طبعاً، إن من الممكن بناء الآمال على حرب أهلية واسعة النطاق ثم النجاح في العمل السريع، كما حصل في ثورة تشرين الأول (أكتوبر) [في روسيا]، ولكن الاعتماد على مجرد الانقلاب من دون الاستعدادات الأخرى سيكون ـ في رأيي ـ تحركاً مغامراً.

[لقد لاحظت] في التقارير المقدمة إلى الاجتماع الموسع أنها، وعلى الرغم من إشارتها إلى الانتفاضة الكردية، فإنها لم تعط دورها وأهميتها ما يستحقان من حيث إنضاجها للشروط التي ستؤدي إلى إنهاء الأوضاع الحالية بطريقة ثورية.

إني مهتم بشكل خاص بالمفهوم المجسد في تقرير الرفيق ياسر. إنه يؤطّر فرضيات مختلفة ويتابعها واحدة بعد الأخرى، ليبقي على واحدة فقط في النهاية، ألا وهي احتمال الانتصار لانقلاب من فوق في الوقت الحاضر، شرط توفر التعاون مع كافة القوى الوطنية الأساسية في القطاع العربي من البلاد. وعلى العموم فإنه، وخلال تقدمه في التقرير، ينسف تدريجياً حتى ضمانات نجاح هذه الإمكانية. وهو يسمح ـ ولكن كافتراض بعيد ـ في أن يتمكن الحزب من القيام بعمل من فوق بمفرده، ولكنه يتابع تكوين العشرات من العقبات الخيالية ويبالغ في العابرة والثانوية منها، ويرسم صورة يستدل منها أن مثل هذه المحاولة ستكون بمثابة المغامرة والجريمة الكبرى. وهو يفترض أن البورجوازية الصغيرة، التي ستكون قد تنشطت بفضل تزايد الأمن، ستقف ضدنا، وأن جماهير شعبية واسعة ستكون بطيئة في تحركها لمساعدتنا. وهو ـ كذلك ـ لا يشير إلى المظاهر السلبية في الأوضاع العربية والدولية. . . وفي رأيي أن هذه التقييمات مبالغة إلى حد كبير. . .

وجدت في تقرير الرفيق أكرم حالات من الشك في ما يتعلق بأهمية التعاون الوطني. والواقع أنه يطالب بألّا نقوم بما يسميه «العمل الحاسم» بالاعتماد على موافقة القوى الأخرى. . . وعلى كل حال، فإنه لا يمكن دفع الوطنيين الديموقراطيين إلى مثل هذا

المسار. . . ولقد تشرب القوميون، من ناحيتهم، بفكرة احتكار السلطة. . . ولا أريد أن أدخل في تفاصيل الأسباب الكامنة وراء تقديم الرفيق أكرم لخطته المغامرة. وإني لا أنكر وجود التيار اليساري في الحزب. . . ولكن الخطر الأكبر. . . يأتي من اليمين. . . والأمر الغريب هو أنه حتى وقت غير بعيد. . . كان الوطنيون الديموقراطيون يهاجمون في حزبنا وينظر إليهم على أساس أن ليس لهم أكثر من أهمية ثانوية. . . أما اليوم، فإن بعض الرفاق يتغنون بمدائحهم لمنع حزبنا من الإعداد لحرب أهلية. . .

ويعترف الرفيق فاخر، مثله مثل الرفيق ياسر، بأنه يمكننا، في ظل شروط معينة، القيام بـ «عمل حاسم». . . ولكنه يصر على أن نسلم السلطة بعد انتصارنا إلى قوى أخرى.

من هذا كله استنتجت أن الدراسة التي جرت في الاجتماع الموسع بعيدة عن كونها علمية وتحركت في دائرة مغلقة. . .

إني أقترح. . . أن نستمر في استعمال بعض الإمكانيات الموجودة في الخارج بهدف وضع الإعدادات الثورية اللازمة. . . وأعني هنا إمكانيات شراء أشياء معينة[٦٠]. . . ولكن اقتراحي الرئيسي هو أن نعدّ لهذه الخطوات في ظل قيادة تؤمن حقاً. . . بإمكانات الحركة الثورية. . .

صابر (محمد باقر الموسوي): يحتوي تقرير أكرم على احتمالات تتعلق بأحسن الشروط، في أن على أي حزب شيوعي أن يأخذ في اعتباره، عند رسم خطة هامة، كل الاحتمالات، الحسن منها والسيّء. . . وأخذ الجانب الآخر هذا الأمر كنقطة مبدئية لكي يدحضها، وهو أمر سهل جداً. . . من الواضح أن حزبنا يناقش مسألة السلطة للمرة الأولى [كذا]، ونتيجة لهذا فقد كان هنالك نوع من الشواش الذهني. . . إني ـ أولاً ـ أنسب أهمية كبيرة لقواتنا في «هاشم» [القسم العسكري للحزب] ولكن علينا أن نظر أيضاً في تسليح الحزب والجماهير لكي يتمكن هؤلاء من دعم الانقلاب وتأمين نجاحه. . . إن تسليح الجماهير وعملنا في «هاشم»[٦١] أمران لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. إني أشكّ في نجاحنا إذا كان لنا أن نعتمد على الجماهير المسلحة وحدها. في السابق لم تكن الجيوش مزودة تزويداً جيداً بالأسلحة كما هي عليه الآن. وإذا لم نكسب إلى جانبنا قوى هامة في الجيش، على الأقل في البداية، فإنه لن يكون لنا أن نضمن النجاح. . . إني أعتقد أن الطرفين ـ أكرم وياسر ـ مخطئان. فأكرم، ومع تأكيده أن الظروف ملائمة، يكشف عن نفاد صبر وروح مغامرة. وفي الوقت نفسه، فإن الشروط التي يضعها الطرف الآخر تعني، في الواقع، أن الحزب لن يفعل شيئاً على الإطلاق. . .

لقد استشهد بعض الرفاق، عند إشارتهم إلى «ضربة سريعة خبيرة»، بمثال ثورة تموز

(٦٠) أسلحة؟

(٦١) يبدو أن أعضاء لجنة تنظيم الخارج اعتادوا أن يستعملوا تعبير «هاشم» للدلالة أحياناً على الجيش وأحياناً على القسم العسكري للحزب داخل الجيش.

(يوليو). ولكن الشروط السائدة الآن ليست كالتي كانت سائدة يومها، فما من جبهة في الميدان ولا يتوقع تشكيل واحدة. إن القوى التي نريد كسبها إلى جانبنا كانت قد قاتلت في السابق معارك ضدنا وما زالت تحمل روح العداء تجاه الشيوعية. وفي أحسن الافتراضات فإنهم قد ينضمون إلينا فقط ليأخذوا السلطة لأنفسهم. وحتى من قوى عبد الناصر، فإن أقصى ما يمكن أن نأمل فيه هو الموقف المحايد، ولكني أشك حتى بإمكانية تحقيق ذلك، نظراً لأنهم ما زالوا حساسين تجاه الشيوعيين.

ومن الضروري أن نأخذ في اعتبارنا عنصراً مؤاتياً جداً، ألا وهو الانتفاضة الكردية... وعلينا ـ على الأقل ـ أن نوقت عملنا مع قيادة هذه الانتفاضة...

إني أُؤيّد وضع القيادة في أيدي الذين يؤمنون بعمل مستقل يقوم به حزبنا...

وفي رأيي أن اجتماع تشرين الأول (أكتوبر) الموسع تعامل مع المظاهر السطحية للمسألة بدلاً من جوهرها. إن اقتراح صادق [عبد الكريم أحمد الداوود] حول الإطاحة بالمدن صحيح(٦٢). وبكلمات أخرى، فإن علينا أن نقيم قواعد مسلّحة بجوار المدن بهدف شلّ العدو.

وبشكل أساسي، فإن العلاقات الداخلية المتبادلة بين القوى هي العامل الحاسم، مع أن المبادرة الآن هي للإمبريالية الأميركية. إن وجود المعسكر الاشتراكي يبقى ضمانة ضد التدخل العسكري الخارجي. ولا يمكن لوضع خارجي سلبي السمات أن يشكل عقبة في وجه العمل. وسيصبح المسرح الدولي أفضل وضعاً بتحقيق الانتصارات المحلية...

مأمون (ثابت حبيب العاني): إنّ المظهر الأكثر تميزاً لاجتماع تشرين الأول (أكتوبر) الموسّع هو أنه كشف، في مواجهة الوضع المعقد للعراق، عن آراء يسارية مغامرة وعن آراء أقلّ ما يقال فيها إنها يمينية. والأمر الأكثر دلالة على التذبذب الذهني هو أن أكرم، الذي أثيرت ضجة كبيرة حول آرائه اليمينية، يقدم، نتيجة للضغط، تقريراً مليئاً بالمغامرة ومسرفاً بتقديرات لا علاقة لها بالماركسية. إن الأمر يحتاج إلى نظرة متعدّدة الجوانب وإلى استيعاب لأوضاع الحزب والعراق... أما الأمر الجيد في الاجتماع الموسع فهو أنه أوقف عملاً مغامراً كان له أن يؤدي إلى كارثة.

إني أؤيد امتلاك الحزب خطة خاصة به لتغيير صورة الأشياء، خطة يجب أن تحتوي على كل أشكال النضال، بما في ذلك أرقى أشكاله، أي النضال المسلح. وأن تكون للمرء خطته الخاصة به لا يعني تجاهله الآخرين. وعلى العموم، فإن علينا ألاّ ندع الأمر يعتمد عليهم... ويجب أن ندخل في حساباتنا الوضع الدولي، الذي من سماته الخلاف القائم داخل الحركة الشيوعية، وهو عامل مشجع للإمبريالية... وعلينا كذلك أن نتذكر أن الحركة

(٦٢) يبدو أن هذا الاقتراح طرح في وقت أبكر، في الاجتماع الأوّلي للجنة تنظيم الخارج، وهو يعكس بوضوح تأثير نظرية ماو تسي ـ تونغ حول الحرب الشعبية.

العربية في حالة انحسار وأن هناك ثورات مضادة في أكثر من بلد عربي... وإني أوافق أيضاً على ملاحظة ياسر القائلة بأن علينا ألا نثير ضجة كبيرة حول خطتنا، وإلا فإنها ستجهض قبل نضوجها...

دحّام (مهدي عبد الكريم أبو سناء): إن طريقة النضال هي طريق العنف... وللعنف أن يتخذ ثلاثة اتجاهات: ١) تطوير الانتفاضة الكردية والمشاركة فيها، ٢) الاهتمام بالقوات المسلحة والعمل في صفوفها، ٣) تسليح الجماهير وإعدادها للعمل الحاسم.

ويجب أن يترافق حل الأزمة بواسطة العنف بخطوات لإعلام الأحزاب الشقيقة بطريقة نضالنا... وفي الوقت نفسه، فإن هذا يتطلب عملاً تعليمياً لهم. إن بعض الصحف، و«الأزمنة الحديثة» من بينها، نشرت أخبار البزّاز وأشارت إليه على أنه أول شخصية مدنية تحكم العراق بعد ١٤ تموز (يوليو). وكذلك فقد نشرت برقيات التهنئة الموجهة إلى البزاز في الصحف الشيوعية. وهذا شكل من أشكال التأييد وسيكون له تأثير سلبي على معنويات الشعب العراقي...

صادق (عبد الكريم أحمد الداوود): الوضع السياسي واضح... لقد انضمت كل القوى السياسية المنظمة إلى المعارضة بدرجات مختلفة. ولكن، هل يمكن جمع هذه القوى في جبهة موحدة لإنتاج تغيير في الوضع القائم؟ هناك قوميون ما زالوا يتمسكون بنظرتهم المعادية للشيوعية ولقد شاركوا في جرائم ارتكبت ضد حزبنا. ويشكّل [الحركيون] استثناء. لقد أثار البعثيون اليساريون الآن مسألة التعاون معنا، ولكنهم ضعفاء جداً، والشعور السائد بين جماهيرنا لا يسمح لنا بالعمل بالتوافق معهم. وأكثر من هذا فإنّ التباينات في الأهداف الأساسية، وخصوصاً حول المشكلة الكردية، تفصل بيننا والقوى الأخرى المختلفة... وهناك أيضاً الخلافات المتعلقة بالوحدة العربية ومسائل التأميم وحياة الحزب. وفي الأساس، فإن الآخرين يريدون منا أن نسلّمهم قوانا، وأن يأخذوا هم السلطة لأنفسهم. هذا هو توجّه الناصريين. لقد قاموا بمحاولتين فاشلتين من دون إعلامنا، وهو ما يؤكد عدم اهتمامهم بجهد منسّق... هذه الظروف لا تساعد على تشكيل جبهة ولا تؤمّن وضعاً خاصاً لحزبنا الذي ما زال يعاني جراحه. والبورجوازية لا تعيرُ أي اهتمام لحزب ضعيف تغزوه الصراعات الداخلية... وفي رأيي أن أول ما علينا أن نفعل هو تقوية أنفسنا، داخلياً وسياسياً وعلى المستوى الجماهيري وفي كل اتجاه... وإلى جانب هذا، علينا ألا نتجاهل مسألة التعاون. علينا أن نناضل لجرّ القوى الأخرى إلينا. وإذا ما تلمسوا القوة الجماهيرية للحزب... فإنهم سينحنون ويأتون...

وللثورة الكردية أهميتها الكبرى بالنسبة لنا. ولكنّ لها عيوبها، فقواها غير متجانسة، وقدراتنا ضمنها ضعيفة لأسباب مختلفة. هناك أولاً مسألة الأسلحة. وهناك ثانياً أن قوى اليمين تقاوم توسّعنا، ولأننا لا نريد شن حرب ضدهم فإننا نتراجع... ويكاد كل أعضاء مكتبهم السياسي يميلون إلى اليمين. وحتى الكثير من قوات «ب» [الملا مصطفى البرزاني] يميل إلى اليمين على الرغم من خضوعهم له...

وأينما قمنا بمبادرة ثورية في القطاع العربي من البلد فإن القوى اليمنية ستتحالف مع العدو. وهناك عناصر جيدة بينها ولكن الاتجاه العام يميل ضد التعاون معنا. وعلينا ألا ننسى هذا. كما أن علينا أن نستخدم كل فرصة سانحة لتقوية مواقعنا داخل الثورة الكردية. من دون «ب» ستتفكك الثورة. ولكن المهم هو أنها تشكل الآن عاملاً إيجابياً هاماً من عوامل الانتفاضة الشعبية.

أما بالنسبة للمسائل المثارة التي تتعلق بتشكيل قوة خاصة وتوجيه ضربة بارعة فقد وصلتنا معلومات سابقة عن قوانا داخل الجيش، وهي بحجم لا يمكّننا حتى من الاشتباك في معركة صغيرة. إني لا أعرف كيفَ تشكّل هذا التفكير. لست أدري إن كان السبب هو الخوف أم شيء آخر. إننا لا نستطيع في الواقع أن نفعل شيئاً من دون عمل جدّي دؤوب لتوسيع قاعدتنا في الجيش ولإقامة تحالفات مع القوى الوطنية... ومن دون إعداد إمكانيات الحزب والجماهير على كل الجبهات إلى جانب هذا. ليست مسألة الثورة مسألة يوم أو اثنين... وحتى لو أخذت قوى أخرى المبادرة فإن علينا أن نثابر على استعداداتنا بدلاً من أن نرمي بأية قوة متوفرة لنا طُعماً للأعداء...

أريد أن أعبّر عن تقديري لجهود رفاقنا في الوطن. لقد ناضلوا للقضاء على كثير من العيوب والطرق الخاطئة... لقد قادتهم ظروف استثنائية إلى اتباع مسار خاطىء... ويجب أن تكون أفكارنا واقتراحاتنا المرسلة إليهم متعلقة بأمور حيوية وليست إرضاء لهذا الشخص أو ذاك. علينا أن نطرح عليهم رأينا بعد دراسة ما يرد إلينا ومن دون عرض الأمور بحدة. أحياناً، يمكن للطريقة أن تذهب بالجوهر... عملياً، إنهم هم من يقود الحزب... ولقد حظي الاجتماع الموسّع بموافقة الرفاق... ولهذا، فإن علينا أن ندعمهم في مواقفهم الصحيحة وأن نناقش أخطاءهم بطريقة مبدئية وغير عاطفية....

جلسة ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

جليل (زكي خيري): إن تقارير ياسر وفاخر وأكرم لا تنطلق من موقف طبقي... لم يتخلَّ هؤلاء الرفاق حقاً عن أفكارهم السابقة... لماذا يقتصر اهتمامهم على انقلاب يأتي من فوق؟ لماذا تجنّبوا مسألة الثورة الشعبية التي تقوم بها الطبقات الكادحة؟... المشكلة هي أن الرفاق القادة في مركز الحزب لا يريدون توجيه الحزب جدّياً باتجاه السلطة. إن وجهة النظر اللاطبقية (التي فازت منذ العام ١٩٥٩)[٦٣] ضربت لها جذوراً...

هناك أحزاب بلا قاعدة جماهيرية وليس أمامها من طريق غير طريق الانقلاب من فوق يقوده كبار الضباط... بالنسبة لحزبنا ليست هذه هي الطريق الوحيدة ولكنها قد تكون الأقرب في ظروف معينة... باستثناء الأكراد الديموقراطيين والبرزاني، ما من حزب يقارن بحزبنا من حيث شعبيته أو اتساع وجوده في الريف...

---

(٦٣) انظر ص ٢١٢ - ٢١٤.

إن التقارير لم تأخذ الثورة الكردية في حسابها بشكل جدّي. ألا تبقي هذه الثورة ثلثي الجيش مشغولاً؟ هذا وضع لا مثيل له في الشرق الأوسط... إن الدعم الأفضل الذي بإمكاننا تقديمه لهذه الثورة هو البدء بنضال الأنصار في البساتين والمستنقعات. إن الثورة لا تعتمد على الجبال وحسب. لقد تحدثت عن هذا سابقاً أمام لجنة تنظيم الخارج ولكني أجبت عنه بسخرية في إحدى مطبوعات الحزب... قلت إن علينا إبقاء قوات النظام مشغولة في القطاع العربي من البلاد. وكان رد الحزب غير المباشر يقول «إن هذه ليست مسألة جغرافية». إني أقول إن هنالك مسألة كردية ملتهبة، وهناك في الوقت نفسه مسألة فلاحية يمكننا أن نلهبها. هناك مناطق في الريف يملك الحزب فيها قواعد قوية منذ زمن طويل وجماهيرها مع الحزب. وهناك كذلك خطوط حيوية للعدو يمكننا ضربها. ولكن الحزب يرفض هذه الاقتراحات لعدم وجود ميل جدي لاستلام السلطة. إن النقاش حول إمكانية الانقلاب من فوق يعرقل العمل ولا ينضجه. إن تبني مبدأ العنف بالاسم هو تحت شعار «ماكو شارة» (ما من بديل) وتراجع أمام ضغط قواعدالحزب. في السابق، كان ينظر إلى من يقول «لتسقط الحكومة» على أنه عاطفي مغامر. ثم قبل هذا الشعار... ولكن عراقيل عملية جدية تبنى الآن... ولا يمكن للخط الثوري أن يسود من دون شن نضال ضد الأفكار اليمينية للقيادة...

وحتى في حال النجاح الصاعق فإن ياسر وفاخر يخشيان احتكار الحزب للسلطة. وهذا هو الأصعب في المسألة. منذ مناقشات ١٩٥٩ وليست هناك جرأة للانتصار. لقد اشترك لينين نفسه، وبعد أن فاز بطريقة حاسمة، مع حزبين آخرين في السلطة [كذا] ولكنهما انسحبا بإرادتها. الأمر المهم هو من يمسك بالدفة... طالما أن السيطرة لنا لا يهم أن يكون هناك شيوعي واحد في مجلس الوزراء. ما من شيوعي يريد حكومة شيوعية خالصة...

كيف يمكننا أن نكسب الجيش؟ في تموز (يوليو) ١٩٥٨ لم يكن معنا أكثر من عدد ضئيل من الضباط الكبار. عدد كبير منهم انضم إلى الحزب بعد تموز (يوليو). المطلوب منا الآن أن يكون لدينا ضباط كبار. هل هذا ممكن في وضعنا السري؟ إن المتطلبات الواردة في التقارير غير قابلة للتحقق. وإذا ما سيطرت مثل هذه العقلية فإنه لا يمكن للحزب أن يدار بطريقة جدية باتجاه تنظيم مقاومة مسلّحة ضد النظام القائم. إني أطالب بدراسة جذرية لهذه المسألة...

إني أعتقد أن القيام بثورة مسلحة يحتاج إلى مركز إدارة يحضر لها، سياسياً وعسكرياً، في ظل توجيه سكرتارية الحزب، ويجب أن يضم هذا المركز عناصر لها إيمان مخلص وغير متحفظ بالثورة... ونظرة طبقية لا لبس فيها... ويجب لنواة هذا المركز أن تتألف من رفاق أظهروا كفاءة في حرب الأنصار الكردية ومن عناصر أخرى جديدة تعرف المناطق العربية، والريف منها خاصة، والعناصر من هذا النوع موجودة... وعندي أسماؤهم. ويجب كذلك أن يتمتع المركز بامتيازات واسعة لتحويل قوى الحزب من العمل السلمي الروتيني إلى النضال المسلح...

هناك نقطة لا يمكننا تجاوزها. لقد ضرب عنق الحزب مرتين على الأقل، ولا أريد لهذا أن يتكرر. ولذلك، فإني أقترح إقامة القيادة المركزية في مكان آمن... وأقصد مكاناً يمكن الدفاع عنه بقوة السلاح...

يقول ياسر: «الشروط الثورية، بمعناها الكلاسيكي، غير متوفرة». لا أستطيع القول بأن هناك حالة ثورية شبيهة بحالة آذار - نيسان (مارس - أبريل) ١٩٥٩، ولا يمكن خلق هذه الحالة حسب الطلب. لا يمكننا أن نتمسك بتصلب بمثال كلاسيكي واحد فحسب. هناك طرق أخرى لإنضاج ثورة شعبية في حالة ثورية غير كلاسيكية. لقد بدأ كاسترو وجماعته بأحد عشر شخصاً وتوسعوا تدريجياً... وإذا كان باستطاعة أحد عشر شخصاً أن يقوموا بثورة شعبية فلماذا لا يستطيع حزب كحزبنا أن يبدأ بعشرات وينتهي بالآلاف؟... ما هي الشروط الثورية التي نريدها أفضل من أن يكون ثلثا الجيش مثبتاً بواسطة الانتفاضة الكردية؟ إن حرب أنصار في القطاع العربي، مهما كانت صغيرة، ستذهل النظام وتنضج الثورة[٦٤].

في ضوء الظروف الفعلية للحزب عام ١٩٦٥ يبدو كلام بعض أعضاء اللجنة المركزية في بغداد عن انقلاب شيوعي من فوق، بتعاون قوى سياسية أخرى أو من دونه، كلاماً غريباً بعض الشيء. كان الحزب يومها يعدّ حوالى خمسة آلاف عضو، وله من المؤيدين حوالى خمسة أو ستة أضعاف هذا العدد. وهذا - بالمناسبة - مؤشر بليغ يدل على قدرته غير العادية على استعادة نشاطه. وعلى العموم، فإن قواه الناشطة في صفوف الوحدات العسكرية كانت قد انخفضت، وبشكل خاص في صفوف الضباط، وكان بالتأكيد غير قادر على وضع يده على أي من الوحدات الضاربة في الجيش.

ولم تكن أقل خيالية حماسة بعض أعضاء لجنة تنظيم الخارج لحرب فلاحين شعبية أو لـ «الإحاطة بالمدن»، فباستثناء مناطق من الفرات الأوسط ومحافظة العمارة كان الحزب يفتقر إلى الوجود السياسي في الريف. وكان لا يزال - كما كان دوماً - ظاهرة مدينية أساساً.

ويجدر بالذكر أنه على الرغم من وقوف الحزب الشيوعي العراقي رسمياً إلى جانب السوفييت في خلافهم مع الصينيين فإنّ أعضاء لجنة تنظيم الخارج، وبينهم بعض المعتدلين - باستثناء عبد الكريم أحمد الداوود وربما عزيز محمد - كانوا، بأفكارهم ونزواتهم وطباعهم أقرب إلى الشيوعيين الصينيين منهم إلى أولئك السوفييت، إن نحن أخذنا بمداولات براغ كمؤشر. وكان هؤلاء الأعضاء يميلون بأكثريتهم، وبدرجة أو بأخرى، إلى طريق يقود إلى النضال المسلح إن عاجلاً أم آجلاً، مع احتمال أن يكون بعضهم قد تبنى هذا الطريق اسمياً فقط.

ومن المثير للاهتمام أن الرسالة التي أرسلها إلى بغداد أخيراً - في ١٨ كانون الأول

(٦٤) محضر اجتماعات لجنة تنظيم الخارج المعقودة في ١٨ - ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ في براغ. ولقد وفر الفرع الأول لإدارة الأمن العراقية نسخة منه للمؤلف.

(ديسمبر) ١٩٦٥ - عزيز محمد وعبد الكريم أحمد الداوود وباقر ابراهيم الموسوي نيابة عن لجنة تنظيم الخارج لم تعكس إلا جزئياً مزاج أكثرية اللجنة بل مالت إلى السير في خط وسط. وبينما اشتملت الرسالة على النقاط التي أثارها اليساريون - عزيز الحاج حول الإعداد لـ «حرب أهلية» وزكي خيري حول الحاجة إلى نضال فلّاحي في القطاع العربي من العراق - فإنها حملت بشكل أوثق، وخصوصاً في تحديدها لمهمات المرحلة، بصمات معالجة عبد الكريم أحمد الداوود المتروية والمحترسة. وكررت الرسالة تحذيراً سابقاً للجنة من «أي عمل متسرع يقارب المغامرة»، وتساءلت عن «نضج» الشروط الموضوعية لمبادرة شيوعية ثورية مشيرة إلى تضخم الاتجاه «الرجعي» وصعوده على الجبهة الدولية و«تأثيره السلبي» على العراق، وإلى «عدم الانسجام بين مجموعات المعارضة الوطنية»، وإلى «التأثير الذي ما زال ضعيفاً للحزب على الجماهير» نتيجة لما تحمّل من خسائر. وأضافت الرسالة أن من الخطأ أن يرسم الشيوعيون خططهم على أساس أن يقوم حزب ما يملك امكانات أضعف من إمكاناتهم بانقلاب وأن ينجح فيه:

«هذه الفكرة تستند إلى مقارنة حسابية بحتة للقوى. ولسنا ملزمين بشكل من الأشكال بالانجرار إلى مثل هذا السباق. وفي حالة واحدة فقط يمكننا أن نأخذ مثل هذا المظهر في حسابنا، ألا وهي محاولة قوى أخرى إجهاض الثورة عندما تكون كل الأمور ناضجة وتكون المسألة مسألة أيام فقط، أي عندما سيكون مصير البلاد قيد التقرير في غضون أيام حقاً. ولن يلومنا الناس... عندما نسعى إلى توفير مغامرات مصيرها الفشل عليهم».

وفي فقرة تصبح فكرتها المهيمنة وغير المعلنة - أي الخاصة بالسياسة الشيوعية - واضحة تماماً تعود الرسالة إلى مسألة الثورة الشيوعية الخالصة المفترضة:

«إننا لا نوافق على النظرة التي تؤكد الحاجة إلى إغلاق الباب أمام فكرة «العمل المستقل للحزب»... ولكننا نشير إلى أن صياغة هذه الفكرة تشكل تعبيراً عن اتجاه جديد، بارز جداً، في سياسة الحزب. وتجب مناقشة هذه الفكرة بعناية شديدة. وليس هناك من مبرر لاتهام أولئك الذين لم يقتنعوا بعد بالانشقاق والجبن.

«علينا أن نحاول تحقيق التعاون الوطني كهدف ثابت في كل الحالات والأوضاع. إننا لا ننظر إلى إمكانيات التعاون من خلال ا لظروف الراهنة والصعوبات التي تمثلها... نعتقد أن آفاق التعاون ستكون أوسع نطاقاً مع تزايد نفوذ حزبنا.

«وعلى العموم، فإن على الحزب ومؤيديه الأقرب... اللجوء إلى خطة مستقلة، إذا كان هذا مبرراً على المستوى الجماهيري، أي إذا كان نضال **أوسع** الجماهير موجهاً **في الواقع** باتجاه الإطاحة بسلطة العدو في حين تتلكأ القوى الوطنية الأخرى في فهمها لهذه الإمكانية أو ترفضها. علينا أن نكوّن مستعدين لحالة محتملة كهذه، وعلى الحزب - في هذه الحالة - ألا يكون قادراً فحسب على تنفيذ خطة بارعة وتوجيه ضربة ماهرة للعدو، بل أن يكون قادراً أيضاً، وقبل أي شيء آخر، على **تعبئة قوى هائلة** على المستوى الشعبي... آخذاً في حسابه

جذرية الأهداف التي نقاتل من أجلها والقوة المقارنة للرجعية والامبريالية.

«وإذا نظر إلى خطة الحزب المستقلة من هذه الزاوية، فإنها يجب أن تكون تعبيراً عن التعاون المشترك أو وسيلة إليه بالإشارة إلى: أ) الشعارات التي سيتبناها الحزب أثناء الانتفاضة وبعدها، ب) موقف الحزب الخاص بطبيعة السلطة الحاكمة الجديدة وشكلها».

وعند نقطة معينة بدا وكأن الرسالة تتبنى موقف اليساريين:

«إننا نؤيد الإعداد لانتفاضة شعبية يتم إنجازها من خلال نضال الجماهير أنفسهما. وبشرط أن نتذكر وحشية العدو تجاه الحركات الشعبية والفترات الطويلة من الإرهاب الحكومي وتجاربنا الأخيرة في هذا المجال، فإننا نؤيد بالكامل فكرة الاعتماد على المساعدة الفاعلة لـ «هـ» [القسم العسكري للحزب] في طريقة إجراء التغيير، شرط أن تشكل هذه المساعدة الفاعلة عاملاً حاسماً في هجمة الحركة الجماهيرية وليس بديلاً لها. ويجب استخدام قوات «هـ» في الوقت الملائم تماماً. كما يجب تجنب توظيفها غير اللازم أو المهدور بالمطلق. إن رأينا هذا يتضمن بالضرورة أن تكون حركة الجماهير في حالة انتفاض ثوري، **واستعداد فعلي**، واعداد ملائم. وليس صحيحاً القبول بعوامل المرارة والاستياء بين الجماهير على أساس كونها بديلاً للاعداد الفاعل...

«وعندما يفكّر حزب ثوري بتنظيم هجوم عنيف على العدو معتمداً الجماهير ورافضاً للمغامرة فإن عليه أن يأخذ الحرب الأهلية في حسابه. إن وضع بلدنا في المنطقة والقوى الموجودة في خدمة الرجعية الداخلية، بالاضافة إلى حقيقة أن الحركة التي يقودها حزبنا لها طابع يساري تقدمي مميز.. كل هذه العوامل قد تثير مقاومة داخلية وخارجية صلبة في وجه حزبنا. إن أخذ هذا الاعتبار في الحسبان يتطلب اعداداً جدياً للحرب الأهلية. وهنا ستشكل الثورة الكردية عنصراً مساعداً. وفي رأينا - استناداً إلى خبرتنا التاريخية - ان باستطاعة القسم العربي من بلدنا أن يدعم حركة مقاومة مختلفة في السمات عن حركة الأكراد بالإشارة إلى ديمومتها وإلى إمكانيات مناورتها».

وعلى العموم، فإن الرسالة تحذر في الفقرة التالية من تسريع الأحداث بشكل مصطنع أو القفز فوق المراحل «الضرورية» للتطور و«النضج الطبيعي» للحزب. وتقول الفقرة إن أعداء الشيوعيين قد يغروهم بالمغامرة، ليسهل ضربهم. ولذلك، ومع النظر إلى الإعداد لانتفاضة شعبية ولـ «الحرب الشعبية» كواجب «استراتيجي» يجب على الحزب أن يتوجه نحوه بـ «جدية» و«ثبات» فإن الرسالة لا تعتبر هذه الإعدادات «مهمة الساعة». وأضافت أن مثل هذا الاتجاه «خاطىء لأنه يحرف الحزب إلى اتجاه زائف ويحوّله عن الأهداف العاجلة والتي لا بد منها في اللحظة الراهنة». وحددت الرسالة هذه الأهداف كما يلي:

- دراسة وتحقيق الوسائل المؤدية إلى تدعيم الثورة الكردية وإلى زيادة تأثيرنا ودورنا فيها.

- التقوية المستمرة لقوانا في [الجيش] من دون ضجيج.

- حماية [القسم العسكري] وتطويره بما يتفق مع تقدم إمكانيات الحزب والحركة الجماهيرية.

- متابعة جهودنا من أجل التعاون الوطني وتشكيل التحالفات.

- القيام، تدريجياً وبلا جلبة، بعملية تنوير داخلية وجماهيرية حول طرق نضالنا.

- تنشيط الحركة الجماهيرية ومنظماتها، كالنقابات العمالية والجمعيات الطلابية والنسائية.. الخ، ومتابعة توحيد الجماهير في كل الميادين، واستخدام كل إمكانية عامة لحث مقاومة الناس (إضرابات العمال والفئات الأخرى، وإثارة الحركات الفلاحية أو عمليات العصيان، والاحتجاج على الحرب في كردستان).

- إنهاء حالات القصور البارزة في الحزب... وإصدار جريدة مركزية على فترات معقولة... وتدعيم الحزب في القطاعات الأساسية، والاهتمام بتدريب كوادر جديدة في الوطن والخارج تحت إشراف القيادة.

- وأخيراً، تقوية إجراءات حماية قيادة الحزب وكوادره لحماية أسرار الحزب الهامة[٦٥].

وبتحديدهم لهذه النقاط، حرص مرسلو الرسالة على الإشارة إلى أنهم كانوا يقدمون «اقتراحات» وحسب، ولكن ليس لأحد أن يخطىء أنهم كانوا يقفون بقوة إلى جانب كبح جماح شيوعيي بغداد.

وكان الاجتماع الموسع الذي عقد في ٩ - ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥ قد أثار انتقادات لجنة تنظيم الخارج، ليس فقط بشأن الاتجاه الذي حوّلوا إليه سياسة الحزب بل أيضاً بخصوص تغيير غير متوقع أجروه في قيادة الحزب: ففي غياب سكرتير الحزب وأكثرية أعضاء اللجنة المركزية شكل المجتمعون مركزاً قيادياً «مؤقتاً» جديداً انتخب له كل أعضاء اللجنة المركزية، بمن فيهم الغائبون في براغ وموسكو، وباستثناء ناصر عبود الذي أسقط. وأضيف إلى هؤلاء في المركز خمسة أعضاء جدد (انظر الجدول ٢١ - ١ في هذا الكتاب). ولا يمكن التأكد الآن تحت أية تأثيرات محددة تصرف الاجتماع الموسع بهذا الشكل، ولكنه يبدو أن هذه الخطوة عكست جزئياً صراعاً على السلطة داخل الشريحة العليا من الحزب في بغداد، كما عكست في جزء آخر منها استياء المراتب الوسطى والدنيا من ناشطي الحزب من القيادة القديمة. ومن الأمور ذات الدلالة على المزاج السائد في صفوف الحزب الاقتراحات التي طرحت على الاجتماع والقائلة بانتخاب قيادة جديدة كلياً من خارج اللجنة المركزية أو من بين الشيوعيين أصحاب الخبرة في نضال الأنصار أو الذين وقفوا إلى جانب انتفاضة مستقلة يقوم

(٦٥) الرسالة المؤرخة في ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥ والموجهة من سكرتير الحزب عزيز محمد وعبد الكريم أحمد الداوود وباقر ابراهيم الموسوي إلى اللجنة المركزية في بغداد. وقد وفرت إدارة الأمن العراقية للمؤلف نص هذه الرسالة، التي ربما تكون قد أرسلت من موسكو.

بها الحزب[٦٦]. وعلى العموم، فقد كانت هذه الاقتراحات مغرقة في الراديكالية فَرُفِضَت.

وتسبّبت خطوة الاجتماع الموسع المذكورة في صدور تعليق حاد عن زكي خيري خلال جلسة لجنة تنظيم الخارج المعقودة يوم ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) حيث قال:

«يشكّل هذا التغيير سابقة خطيرة. إنه انقلاب. لم يكن هناك أيّ مبرر لسلب امتيازات اللجنة المركزية في غياب سكرتيريتها وعدد من أعضائها... لقد اختبرت اللجنة المركزية من خلال نضال طويل. من انتخب هؤلاء الخمسة والعشرين[٦٧] ليشكلوا مركزاً جديداً؟... ربما كان المختارون أشخاصاً نبلاء، ولكني لا أعرفهم... يجب أن تعاد إلى الرفيق طارق [ناصر عبود]، الذي أزيح بهذه الطريقة غير الملائمة، سلطاته السابقة. لست ضد إدخال دم جديد إلى القيادة... ولكن هذا يجب أن يتم بطريقة الحزب التقليدية. تجب تسمية العناصر الجديدة من قبل أعضاء أصليين في اللجنة المركزية... إن الانقلاب الذي جرى عبارة عن عملية ترقيع لن تحل أزمة القيادة... على أي أساس جرى تنفيذه؟ هل يعتمد ـ كما أشارت بعض التقارير ـ على القبلية؟ يجب عدم اللجوء إلى المناورات، كما يجب تأكيد مبدأ الانتقاء الثوري. لقد لفت انتباه سكرتارية الحزب إلى وجود علاقات لا مبدئية بين معظم الأعضاء البارزين في مركز الحزب. وإذا لم يعثر على حلّ لهذا فلن يتم التوصل إلى استقرار القيادة، التي لن تتمكن من قيادة الحزب بأعصاب هادئة. لقد عانى الحزب كثيراً في الماضي من وجود المعارضة على مستوى القيادة، ولكن يظهر أن الحالة الراهنة أسوأ من ذلك. يومها كان الأمر محصوراً بالمكتب السياسي أما الآن فقد نزلت المسألة إلى مستوى الكوادر. وهذه حالة خطيرة تهدد قيادة الحزب للشعب»[٦٨].

وعلى العموم، فإن لجنة تنظيم الخارج لم تلغِ نتائج الاجتماع الموسع، بل نظرت إليها كـ «خرق» للأنظمة الداخلية للحزب من حيث إنها تقررت من قبل «أقلية من اللجنة المركزية وأقلية من الكادر الحزبي». ومع ذلك، فقد قررت اللجنة أن يستمر المركز القيادي المؤقت الجديد في عمله حتى انعقاد المؤتمر التالي للحزب، أو اجتماع أية هيئة أخرى[٦٩] مؤهلة لانتخاب قادة الحزب[٧٠].

وفي النهاية، وبكل أرجحية، فقد صحح هذا الوضع في الاجتماع الشامل للجنة المركزية الذي عقد في نيسان (أبريل) ١٩٦٦، حيث أعيد ناصر عبود، وتم تثبيت الأعضاء الذين اختيروا في الاجتماع الموسع، كما تم ضمّ ١١ شيوعياً إضافياً آخرين. وصار للجنة المركزية شكلها الوارد في الجدول ٢١ ـ ١ في هذا الكتاب. وجاء ارتقاء تمثيل العرب الشيعة

---

(٦٦) هذه الاقتراحات مذكورة في رسالة ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥ المشار إليها في الهامش السابق.

(٦٧) الأعضاء الخمسة والعشرون في الاجتماع الموسع.

(٦٨) محضر اجتماع لجنة تنظيم الخارج المعقود في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) في براغ.

(٦٩) كونفرنس حزبي أو اجتماع شامل للجنة المركزية للحزب.

(٧٠) الرسالة المؤرخة في ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥ والموجهة من لجنة تنظيم الخارج إلى اللجنة المركزية في بغداد.

والأكراد على هذا المستوى الحزبي واضحاً على حساب العرب السنة، كما يظهر واضحاً من الجدول ٢١ ـ ٢ في هذا الكتاب. وهكذا كان الأمر أيضاً بالنسبة للعمال ـ سواء من حيث الأصل أم العمل الفعلي ـ على حساب الفلاحين والطبقة الوسطى. أما عدد المهنيين الاختصاصيين فبقي هاماً. والأمر المثير للاهتمام هو أن الطبقة الشيوعية الأعلى الحالية لم تكن تختلف كثيراً، في تكوينها العرقي والطائفي، عما كانت عليه الطبقة التي قادت الحزب في الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥، أي في الفترة التي تلت كارثة الحزب الكبرى الأولى.

الفصل الثاني والعشرون

في ظل عارف الأكبر
أو
التصدع في صفوف الشيوعيين

في ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٦٦ خلف أمير اللواء عبد الرحمن عارف، رئيس الأركان بالوكالة، شقيقه كرئيس للجمهورية. وانتخب لهذا المنصب من قبل مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني[١] مجتمعين، بموجب نصوص دستور مؤقت صدر في أيار (مايو) ١٩٦٤.

ولم يتم انتخابه بالسهولة التي ألمح إليها البيان العام الذي صدر في ١٧ نيسان (أبريل). ففي دورة الاقتراع الأولى لم يحظ عارف إلا بـ١٣ صوتاً من أصل ٢٨، وحصل رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز على ١٤ صوتاً، بينما ذهب الصوت المتبقي إلى وزير الدفاع البالغ السادسة والأربعين من عمره، أمير اللواء الركن عبد العزيز العقيلي، وهو عراقوي محافظ من مدينة الموصل[٢]. وأعطى ١١ ضابطاً من أصل ١٢ حاضرين أصواتهم لعارف، وأما المتبقي، وهو العقيلي، فصوّت لنفسه. وفي الوقت نفسه، فإن اثنين فقط من المدنيين الـ١٦ صوّتوا لصالح عارف، وأعطى البقية أصواتهم للبزاز. ونظراً لأن أياً من المرشحين لم ينل أكثرية الثلثين المطلوبة، ولأن الضباط تمسكوا بخيارهم الأول، فقد سحب البزاز ترشيحه الأمر الذي ضمن لعارف انتخابه[٣].

وأسهمت عوامل عديدة في صعود عبد الرحمن عارف إلى المنصب الأول في العراق. فقد كان ضابطاً، وكان شقيقاً للرئيس الراحل، وأعلنت القاهرة وقوفها إلى جانبه، وكان الأعضاء العسكريون في مجلس الدفاع الوطني من تعيين شقيقه. وربما كان الأهم من هذا كله هو أن الخيوط الحساسة للسلطة العسكرية، وخصوصاً لحامية بغداد، كانت في أيدي أقربائه

---

(١) كان المجلس يتألف من رئيس الأركان ومعاونيه، وقادة الطيران والبحرية وحامية بغداد وفرق الجيش الخمس، بالإضافة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والاقتصاد والمواصلات والتخطيط والإرشاد. انظر «الجمهورية»، ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥.

(٢) حول العقيلي انظر أيضاً الجدول ٧ ـ ١ في هذا الكتاب.

(٣) حديث أجري في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٧٠ مع الرئيس السابق عبد الرحمن عارف في استانبول.

القبليين وعلى رأسهم الزعيم سعيد صليبي. وأكثر من هذا، فإنه كان الأقل طموحاً والأقل خطراً من بين المرشحين الثلاثة.

وكان نظامه، بكل مظاهره الأساسية، استمراراً لنظام شقيقه. وبقي محوره هو الحرس الجمهوري، وخطّه الموجّه هو الحفاظ على التوازن القائم بين القوى العسكرية الأخرى. واستمر الجميليون ـ طبعاً ـ في تشكيل العمود الفقري للحرس الجمهوري. وعلى العموم، فقد كان هنالك فارق بين شخصيتي «العارِفَيْن»، فكان عبد الرحمن أكثر بساطة، وأقرب إلى القلب، وأقل عدوانية، من عبد السلام. وكان عبد الرحمن كذلك بلا حدس سياسي ويفتقر إلى الطاقة والدهاء والسلطة القوية لاتخاذ القرار، وهي سمات تميز بها شقيقه. وأكثر من هذا فإنه لم يكن على معرفة، كعارف الأصغر، بالشؤون العامة ولا كان ـ مثله ـ يحس بأقل تذبذب يطرأ على حياة سلك الضباط، ولا كان يستطيع المناورة بمهارة بين المجموعات المتنافسة من الضباط. وكانت بعض أوساط الضباط تسميه باستخفاف «بدل ضائع»[4]، وكان كثيرون يعتقدون أنه غير ملائم للحكم على الإطلاق. ولم يكن هو نفسه قد قاتل من أجل السلطة، ولم يبدُ في الواقع مرتاحاً في منصبه كرئيس للدولة[5].

وكان لضعف عارف نتائجه. وأصبحت الحكومة في عهده ألعوبة، أكثر مما كانت في السابق، في أيدي مجموعات الضباط. ونظراً لأن هذه المجموعات لم تكن تختلف في ما بينها بالأفكار إلا شكلياً، وكانت تلتفّ عملياً حول أشخاص لهم مصالحهم الشخصية أو إنهم يستمدون منافعهم من ولاءات إقليمية ضيقة، فقد انحطت السياسة، على أعلى المستويات، إلى صراعات أجنحة بلا موضوعات. والأهم من هذا، وقبله، هو أن القرارات الفعالة كانت تمر من خلال أيدٍ أكثر قوة. وكان من يمسك بالخيوط داخل الجيش هو الزعيم صليبي، وأما في حقول الصناعة والنفط والاقتصاد عموماً، فكانت كل الأمور تعتمد بعد ١٩٦٦، وإلى حدّ كبير، على خير الدين حسيب، وهو موصلي، ناصري، حاكم سابق للمصرف المركزي والواضع الفعلي لمراسيم التأميم التي صدرت عام ١٩٦٤. وأما في الأمور السياسية فكان لرؤساء الوزراء شأنهم إلى حد كبير.

ولكن ما من رئيس للوزراء استطاع أن يبقى طويلاً في السلطة. وعملت تقلبات صراع الأجنحة ضد أي توازن حكومي طويل الأمد. وعلى العموم، فقد كان سقوط البزاز، الذي بقي في المنصب من ١٨ نيسان (أبريل) وحتى ٦ آب (أغسطس) ١٩٦٦، حالة قائمة بذاتها. وكان موت عبد السلام عارف قد ترك البزاز، المدين بمنصبه لصداقته الشخصية معه، معلقاً في الهواء. وكان العسكريون قد استاؤوا، ومنذ البداية، من وجوده على رأس مجلس الوزراء، وليس فقط لأنه كان مدنياً، بل أيضاً لأنه كان شديد الاستقلالية وكثير البراعة بالنسبة إليهم وإلى ذوقهم. ومع ذلك، فقد كان البزاز يلعب على المشاعر الشعبية

---

(٤) بديل عن ضائع، سواء كان الضائع بندقية جندي أو هوية الإنسان الشخصية أو أي شيء آخر.

(٥) حول عبد الرحمن عارف انظر أيضاً الجدول ٦ ـ ٢ في هذا الكتاب.

بحذق ومهارة ضد دكتاتورية التجمعات العسكرية ولا عقلانيتها. وأكثر من هذا فإن اقتراح الاثنتي عشرة نقطة، الذي قدمه في حزيران (يونيو) ١٩٦٦، الذي أوقف الحرب مع الأكراد مرة أخرى[6]، كان في رأي الشعب بشكل عام بمثابة وسام على صدره. ومن ناحية أخرى، فإن خطه المحافظ كان متناقضاً مع الميول الأساسية لإجمالي العراقيين الواعين سياسياً. ولم يكن مسعاه لإعادة الاعتبار جزئياً إلى طبقات الملاكين القدامى أقلّ إثارة للاستياء، فهو قد رفع معدل الفائدة المدفوعة لهم عن مصادرة الحكومة لأراضيهم من نصف بالمئة إلى ثلاثة بالمئة، وتحديد قيمة لمياه فروع الأنهر التي تتدفق إلى هذه الأراضي، وهذا ما يعني ـ في الواقع ـ منح أصحاب هذه الأراضي المصادرة حقوقاً تقدر بملايين الدنانير[7]. وسعى البزّاز كذلك إلى تحرير التجارة، وخصوصاً الاستيراد. ولكن الأمر الأهم الذي دعا الضباط إلى رصّ صفوفهم والمطالبة بإزاحته من منصبه كان خوفهم على امتيازاتهم. وكان وزير ماليته قد ألمح إلى أن الجيش يلتهم جزءاً كبيراً جداً من دخل البلد، فقد ازدادت النفقات العسكرية من ٢٨,٥ مليون دينار عام ١٩٥٦ إلى ٨٥,٧ مليون دينار في العام ١٩٦٥[8]. وجاءت محاولة الانقلاب الثانية التي قام بها الناصري عارف عبد الرزاق في ٣٠ حزيران (يونيو) لصالح الضباط. وقيل للبزاز إنه بحاجة إلى «الراحة». وكان سقوطه يعني انهيار محاولة العودة إلى حكم مدني.

وكان خَلَفُه، أمير اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب، وهو عربي شيعي مولود عام ١٩١٧ في الناصرية وابن ملاك ميسور من أصل سوري، نائباً ثانياً لرئيس اللجنة العليا للضباط الأحرار في الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨، وحمل حقائب وزارية في عهد قاسم وفي أيام البعث[9]. وكان قد أصبح الآن مشهوراً كونه من رجال الوسط في آرائه الاجتماعية، وعلى الرغم من تذبذبه سياسياً الآن بين موقع القومي المستقل والناصري المعتدل فإنه نجح في البقاء على علاقات جيدة مع جميع الأجنحة العسكرية المتنافسة. وحملت الحكومة التي شكلها ناجي طالب في ٩ آب (أغسطس) طابع الحكومة الاختصاصية أكثر من طابع الحكومة السياسية، وتألفت من سبعة ضباط[10] واثني عشر مدنياً معظمهم من كبار الموظفين. وناشد

---

(٦) كان اقتراح الاثنتي عشرة نقطة يشمل، بين أمور أخرى، الاعتراف بالقومية الكردية بقانون أساسي مقبل، واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في المناطق الكردية، وتعيين موظفين أكراداً في المحافظات الكردية، وإعادة إعمار المنطقة الكردية، وحرية الأكراد في تشكيل أحزابهم وإصدار صحفهم، وتمثيلهم نسبياً في الحكومة والإدارات العامة في برلمان منتخب بحرية. «النهار» (بيروت)، ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٦.

(٧) حديث أجري في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٧٠ مع الرئيس السابق عبد الرحمن عارف.

(٨) وزير المالية (شكري صالح زكي)، (سري) «تقرير عن السياسة الاقتصادية للعراق» (١٩٦٥)، ص ١٤.

(٩) حول ناجي طالب انظر أيضاً الجدول ٦ ـ ٢ في هذا الكتاب.

(١٠) ناجي طالب رئيساً للوزراء ووزيراً للنفط، شاكر محمود شكري (ضابط غير سياسي) وزيراً للدفاع، رجب عبد المجيد (صديق لطالب وسكرتير للجنة العليا للضباط الأحرار ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨. انظر الجدول ٦ ـ ٢) نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، أحمد كمال قادر (ضابط كردي متقاعد) وزير =

طالب مختلف الأجنحة العسكرية غير الايديولوجية والقوى الأساسية كالبعثيين والناصريين ـ الذين عادوا إلى البروز ثانية ـ التعاون معه، ولكنه لم يتمكن من التوفيق بين مطالبهم المتناقضة. وهذا ما أثبت كونه الصدع الأول في عجلة حكومته. وكان الأمر الأكثر جدية هو أنه في ٧ كانون الأول (ديسمبر)، ونظراً لأن شركة نفط العراق رفضت أن تدفع لسورية زيادة رسوم مرور متراكمة سابقاً، توقف تدفق النفط العراقي إلى البحر الأبيض المتوسط. ولأن الخزينة العامة كانت خالية عملياً من أي احتياط، وكانت حصة العراق من نفطه تشكل حوالى ٧٠ بالمئة من الدخل السنوي للدولة، فقد هدد هذا النزاع بإغراق البلد في أزمة مالية حادة. ومع أن الأجنحة المختلفة أثارت الآن الكثير من الضجيج، وفعلت كل ما بوسعها لنسف حكومة طالب، فإن أياً منها لم تسعَ عملياً إلى تحمّل المسؤولية في هذا الوضع الصعب جداً. أما بعد حل هذا النزاع، بعد أشهر ثلاثة طويلة، فقد بدأ الكل يسعى للمنصب. ووصلت ضغوطهم درجة جعلت عارف يتولى في ١٠ أيار (مايو) ١٩٦٧ رئاسة الوزراء بنفسه، ولتهدئة حماسة الأجنحة فإنه سمى طاهر يحيى وعبد الغني الراوي واسماعيل مصطفى وفؤاد عارف نواباً له. وكان كل من يحيى[١١]، البعثي السابق، والراوي[١٢]، الإسلامي النزعة، زعيماً لجماعة عسكرية. وكان مصطفى، العراقوي الشيعي، مرتبطاً بعزيز العقيلي، الذي كان يترأس «كتلة ضباط الموصل» المحافظة. أما فؤاد عارف، الزعيم المتقاعد من السليمانية الذي خدم كل نظام تالٍ لثورة، فقد منح منصبه كُرْمى للأكراد. وضمت الحكومة الجديدة أربعة ضباط آخرين هم: البعثي السابق والناصري الحالي عبد الستار عبد اللطيف[١٣] للداخلية، واللاسياسي شاكر محمود شكري للدفاع، والشيعي القائد السابق للمدفعية فاضل محسن الحكيم للمواصلات، والناصري عبد الكريم فرحان[١٤] للإصلاح الزراعي. وأضيف إلى هؤلاء ١٦ مدنياً من ولاءات سياسية مختلفة. ولم يكد يتم جمع هذا الفريق الصعب التكوين والمتناقض مع ذاته، إلا وسقط في شرك الأحداث العاصفة التي سرّعت بشكل خارج عن السيطرة، ولا يرحم، كارثة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ العسكرية. وعندما اندلعت الحرب كانت كل الوحدات العراقية، باستثناء اللواء الثامن المؤلل، على بعد ألفي كيلومتر أو اكثر من ميدان المعركة، وكان هذا اللواء نفسه بإدارة سيئة إلى درجة أنه تلقى، وقبل وصوله إلى الجبهة، معاملة قاسية جداً على أيدي مقاتلات العدو التي قادها إليه بدقة ما كان يصدر من إذاعة بغداد من تقارير عن تقدم اللواء.

وكانت مشاركة العراق في الحرب محدودة جداً، وكذلك كانت خسائره أيضاً. وبموجب

= دولة لإعمار الشمال، داوود سرسم (مسيحي ومدير عام سابق للأشغال العسكرية) وزيراً للبلديات والأشغال، دريد الدملوجي (مدير عام سابق لوكالة الأنباء العراقية) وزيراً للإرشاد، اسماعيل مصطفى (عراقوي شيعي) وزيراً للمواصلات.

(١١) حول يحيى انظر الجدولين ٦ ـ ٢ و٢٠ ـ ١ في هذا الكتاب.

(١٢) حول الراوي انظر الجدول ٢٠ ـ ١ في هذا الكتاب.

(١٣) حول عبد اللطيف انظر الجدول ٢٠ ـ ١ في هذا الكتاب.

الرواية الرسمية فقد بلغ عدد قتلاه عشرة جنود، والجرحى ثلاثين[١٥]. أما في أعين الناس، من ناحية أخرى، فقد أصبح مفهوم دولة الضباط بأسره سيء السمعة، إذ أصبح واضحاً أن سلك الضباط، بدخوله معترك السياسة وانقسامه إلى أجنحة لم يقتصر على خلق الفوضى في الحكم أو جعله مهداً لعدم الاستقرار السياسي بل قلّل أيضاً إلى حد كبير من فاعلية الجهاز العسكري. وهذا بغضّ النظر عن حقيقة أن هذا السلك، بتحويله نفسه إلى فئة مميزة، أصبح بعيداً نفسياً عن مجمل الشعب. وعلى العموم، فقد كان هنالك أيضاً اكتشاف متزايد لأن السبب الحقيقي للكارثة العربية يكمن في مكان أعمق مما ظهر بكثير، وأن القوات المسلحة مكوّنة على شاكلة الوضع الاجتماعي الذي تضرب جذورها فيه، وأن الأمة لا تستطيع محاربة عدوّ حديث، معسكر برمّته، عالي الوعي وشديد الحذر، بعقلية متخلفة ونظام اجتماعي متخلف ودول صغيرة متفرقة، وأنه لا يمكن تحقيق التحولات الاجتماعية والسياسية العميقة والأساسية من دون بذل جهود وتضحيات طويلة ومكلفة ومشاركة شعبية واسعة، وأن الثرثرة الايديولوجية التقدمية لم تعد كافية.

وكان أمام نظام عارف الضعيف والمستضعف سنة أخرى من الحياة غير السهلة التي كان لشخصية طاهر يحيى القوية أن تسيطر عليها[١٦]. وكان يحيى قد استدعي لتسلّم منصبه في ١٠ تموز (يوليو) ١٩٦٧ فشكل وزارة كانت لها ميزة واحدة تتفوق بها على سابقاتها، وهي أنها تتألف من عناصر أكثر توافقاً نسبياً في ما بينها، وتجمع بين السياسيين والناصريين والقوميين المستقلين[١٧]. وإذ كان يحيى منهكاً من قِبَل الأجنحة المضادة، بالإضافة إلى عدم تمتّعه بأي دعم شعبي، فإنه لم يتمكن من السير إلا قليلاً في طريق معالجة العلل التي تحاصر العراق. وعلى العموم، وبناء على نصيحة الناصري خير الدين حسيب، فإنه لجأ إلى عدد من الخطوات الهامة الهادفة إلى تخفيف الاعتماد الاقتصادي الخطر للبلاد على شركة النفط العراقية التي يملكها الغرب، فقامت حكومته يوم ٦ آب (أغسطس) بتحويل كل حقوق الاستثمار في منطقة الرميلة الشمالية الغنية بالنفط إلى شركة النفط الوطنية العراقية التي تملكها الدولة[١٨]. وفي ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) منحت الحكومة شركة النفط الفرنسية التابعة للدولة «إيراب» (ERAP)[١٩] عقداً للتنقيب عن النفط واستخراجه في مساحة تبلغ ١٠٨٠٠ كيلومتر مربّع تقع

(١٤) حول فرحان انظر الجدول ٦ ـ ٢ في هذا الكتاب.

(١٥) «الجمهورية»، ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٧.

(١٦) حول طاهر يحيى انظر الجدول ٢٠ ـ ١ في هذا الكتاب.

(١٧) ضمت الحكومة، بالإضافة إلى ١٤ مدنياً، خمسة ضباط هم: اللاسياسي شاكر محمود شكري للدفاع، واللاسياسي خليل ابراهيم للصناعة، والناصري عبد الكريم فرحان للزراعة والإصلاح الزراعي، والناصري عبد الهادي الراوي للشباب، وطاهر يحيى، الذي احتفظ لنفسه بوزارة الداخلية. وتجدر الملاحظة أيضاً أن الحكومة ضمت كوزير للمواصلات مجيد الجميلي، من قبيلة الجميلة وابن عم الزعيم سعيد صليبي.

(١٨) القانون رقم ٩٧ الصادر في ٦ آب (أغسطس) ١٩٦٧، «الوقائع العراقية»، العدد ١٤٤٩ في ٧ آب (أغسطس) ١٩٦٧.

(١٩) Enterprise de Recherches et d'Activités Pétrolierés.

في وسط العراق وجنوبه[٢٠]. وفي ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) توصلت الحكومة إلى اتفاق مع الاتحاد السوفييتي يقدّم هذا الأخير بموجبه المساعدة التقنية وتجهيزات الحفر لحقل الرميلة الشمالية، والمساعدة على تسويق النفط الذي تنتجه الشركة الوطنية[٢١]. ولكن هذه الخطوات لم تفعل الكثير في التخفيف من المعارضة المتزايدة لطاهر يحيى. وكانت الشكوى الأساسية ضدّه تدور حول أن حكومته والنظام الذي يخدمه كانا ضعيفي القاعدة وأنهما يقفان فوق مستوى القوى الحقيقية للشعب. وأكثر من هذا، فقد كانت الأشهر الأخيرة من ولايته على رأس الحكومة مليئة بالاشاعات حول انتشار واسع للفساد. واتهم التجار المستاؤون الضباط بأنهم يبيعون علناً رخص الاستيراد أو بأنهم يهدرون الأموال العامة لاستعمالاتهم الخاصة. وفقدت الحكومة كل هيبة عامة لها، وسمّاها هجاتها المعادون «حكومة العفترة»، يقصدون بذلك «حكومة اللاقانون»، إضافة إلى أن الكلمة تجمع الأحرف الأولى من أسماء خمس بلدات صغيرة تقع في الشمال والشمال الغربي من بغداد، ومنها يأتي العديد من كبار المسؤولين والضباط الذين يمسكون بمقاليد السلطة، وهذه البلدات هي: عانة وفلوجة وتكريت وراوة وهيت.

ومنذ انتخاب عبد الرحمن عارف للرئاسة في نيسان (أبريل) ١٩٦٦ وحتى حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ كان الحزب الشيوعي العراقي يعارض النظام الحاكم بشكل متزايد. وشكل الحزب في أيام رئاسة عبد الرحمن البزاز للحكومة وحدة «صدم» مدنية هي «قسم الحسين» التي كان يأمل باستخدامها كقوة إسناد إذا ما سنحت الفرصة أمام الفرع العسكري للحزب للقيام بانقلاب ضد النظام[٢٢]. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفييتي عبّر في ٣ آب (أغسطس) ١٩٦٦، وبعد زيارة قام بها البزاز إلى موسكو، عن «تقديره العميق» لسياسة عدم الانحياز التي يسير فيها ووافق على «الخطوات الايجابية» التي اتخذها لوضع حد للحرب الكردية[٢٣]. فإن الحزب لم يغيّر موقفه. ولا هو فعل بعد دعوة ناجي طالب إلى تسلّم السلطة، ولا هو تخلى عن إعلان نيته في تحرير الشعب من «استبداد الدكتاتورية الرجعية العسكرية»[٢٤] على الرغم من التمنيات الطيبة التي قدمتها للجنرال صحيفة الحزب الشيوعي اللبناني «الأخبار»[٢٥]. وعلى العكس من ذلك، ففي اجتماع شباط (فبراير) ١٩٦٧ الشامل

(٢٠) من أجل نص الاتفاقية مع «إيراب» انظر: «الوقائع العراقية»، العدد ١٥٣٢ في ٤ شباط (فبراير) ١٩٦٨.

(٢١) انظر: B.B.C. ME 2655/ A 5 - 6 of 29 December 1967.

(٢٢) عزيز الحاج، عضو المكتب السياسي عام ١٩٦٧، تصريح لـ «الصياد» (بيروت)، ١ ـ ٨ أيار (مايو) ١٩٦٩. حوا الحاج انظر الجدول ١٣ ـ ١ في الكتاب الثاني.

(٢٣) «النداء» (صحيفة الحزب الشيوعي اللبناني)، ٤ آب (أغسطس) ١٩٦٦.

(٢٤) منشور صادر عن الحزب الشيوعي العراقي في «مطلع أيلول (سبتمبر) ١٩٦٦» معنون «قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المتخذ في جلستها العادية في منتصف آب (أغسطس) ١٩٦٦».

(٢٥) «الأخبار»، ٢١ آب (أغسطس) و٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٦.

قررت اللجنة المركزية تشكيل وحدات صغيرة «متحركة وثابتة»، مسلحة، في الريف وفي بلدات مختلفة للقيام بشن حرب أنصار محدودة وتصفية أكثر قادة الشرطة «وحشية»[٢٦].

وعلى العموم، فقد كانت قتالية اللجنة المركزية من نوع القتال على الورق وحسب، إذ إنها لم تتخذ، في الواقع، أي مبادرة على الاطلاق ضد الحكومة. وبشغلها الآن موقع اليسار لم تكن اللجنة المركزية تهدف إلا إلى امتصاص الضغوط الهائلة الصادرة عن القاعدة والمطالبة بتكتيك أكثر نضالية، كما أنّ اللجنة سعت، من ناحية أخرى، إلى تجنب انشقاق خطير كان سيفه مُصْلتاً على رقبة الحزب.

وكان الحزب، منذ العام ١٩٥٩، يوم قررت القيادة بأكثريتها أن تربط مصيرها ومصير أتباعها بحظوظ عبد الكريم قاسم، يعاني انقساماً في الرأي كان مقصوراً في البداية على المكتب السياسي واللجنة المركزية وأدّى ـ كما لاحظنا آنفاً ـ إلى ظهور جناحين، «يساري» و«يميني»، على هذا المستوى القيادي رسمياً، ثم وصل الانقسام في النهاية إلى القاعدة. وأدى النزاع بين الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي، وانهيار ما سمته إحدى مجموعات المعارضة الشيوعية ـ هي مجموعة «المجلس الثوري العراقي في بريطانيا» ـ «المركزية اللاديموقراطية للحركة الشيوعية الأممية»[٢٧]، إلى تشجيع المنشقين على التفكير باستقلالية وجعل أصواتهم تسمع أكثر فأكثر. ووقع المنشقون لفترة من الزمن تحت التأثير الايديولوجي للصينيين الذين اتفقت موضوعاتهم مع أمزجة هؤلاء المنشقين وبدت لهم أكثر ائتلافاً مع ظروف معيشتهم من الطروحات السوفييتية السلمية والتطورية[٢٨]. ولكن الإجراءات الانضباطية المتشددة التي لجأت القيادة إليها ـ طرد الأكثر تشويشاً من المنشقين وتجميد عضوية آخرين ـ لم تكن بلا تأثير. وأكثر من هذا فإن الموقف الملتبس الذي تبناه الصينيون بعد المأساة التي حلت بالحزب عام ١٩٦٣ أضعف سلطة بكين المعنوية كثيراً. ودفعت المأساة نفسها كل الخلافات إلى الوراء، وأصبح الانتماء الصلب إلى وحدة الصفوف هو الاعتبار الأهم. وعلى العموم، فإن طرح «خط آب»، أي التوجه إلى نظام عبد السلام عارف، عام ١٩٦٤ أدى إلى تجدد الاستياء، بل وإلى التمرد، كما رأينا في الواقع. وأجبرت القيادة على عكس اتجاهها، وانحرفت في نيسان (أبريل) بحدة نحو اليسار. ولكن التوتر الموجود تحت السطح بين التيارين، الثوري من جهة والتقليدي الموالي لموسكو، من جهة أخرى، ارتفعت وتيرته. وزاد الاعتقاد في صفوف القاعدة بأن الحزب يواجه ـ كما جاء في رسالة شيوعية معاصرة ـ «مهمة انتفاضة عظيمة أو القيام بعملية تطهير فوري شامل للقيادة موجّه ضد خطر «اليسار المغامر»

(٢٦) عزيز الحاج، «الصياد»، ١ ـ ٨ أيار (مايو) ١٩٦٩.

(٢٧) انظر بيانهم المنشور في الأسبوعية الماركسية البيروتية «الحرية» في ٩ شباط (فبراير) ١٩٧٠.

(٢٨) حديث أجري في حزيران (يونيو) ١٩٦٩ مع عضو في لجنة بغداد المحلية عام ١٩٦٣ لا يرغب في ذكر اسمه.

أو «اليمين المنحرف». ويشكل هذا الاعتقاد عقبة جديدة في وجه تقدم الحزب ويدمر وحدته»[٢٩].

وكانت نواة المعارضة تتألف من مجموعة سميت في حينه «الكادر الثوري»، وكانت نقطة انطلاقها هي رفض فكرة تأليه وحدة الحزب على حساب المبادىء. وفي البداية، تحركت المجموعة مطالبة بحرية نشر الآراء المعارضة للسياسة الشيوعية الرسمية، وإن بين أعضاء الحزب وحسب. ولكن القيادة لم تستجب لهذا الطلب، وقالت إن نشر أمثال هذه الآراء «لا يتفق مع أي من الأنظمة التي يلتزم الحزب بها، ولا «مع مبادىء حركتنا الشيوعية الأممية وتجاربها». وأضافت القيادة تقول: «أحياناً، تقر الآراء المستقلة أو المعارضة وتمجد في الحزب بغض النظر عن أن الرأي المستقل والنقد والحق بالمعارضة ليست إلا نقاط انطلاق أو وسائل لتكوين رأي موحد، وبالتالي إرادة موحدة للحزب بأكمله. وهذا هو الهدف البعيد»[٣٠].

ولكنه كان من الصعب منع «الكادر الثوري» من نشر آرائه بواسطة الكلام ـ وفي مطبوعة رسمية داخلية مرة واحدة على الأقلّ[٣١] ـ خصوصاً وأن القيادة نفسها كانت لها آراء متباينة حول واحد أو آخر من الموضوعات الأساسية التي يطرحها النزاع الذي ازداد الآن حدّة. وتمكنت اللجنة المركزية، بواسطة لفظيتها الثورية، من المحافظة خلال عام ١٩٦٦ على الواجهة الخارجية للانسجام الشيوعي، أما بعد كارثة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ العسكرية فقد أصبحت التناقضات الداخلية أكثر عمقاً من أن تسمح للتضامن الحزبي الهش بالاستمرار.

وفي ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ تشكلت رسمياً منظمة شيوعية مستقلة اتخذت لها اسم «الحزب الشيوعي العراقي ـ القيادة المركزية». وكان على رأس هذه المنظمة مكتب سياسي مؤلف من خمسة، هم: عزيز الحاج علي حيدر سكرتيراً، وحميد خضر الصافي، وهو عامل خياطة عربي شيعي، وأحمد محمود الحلاق، وهو ابن حلاق عربي سني، وكاظم رضا الصفّار، وهو خراط عربي شيعي، ومتّي هندي هندو، وهو عربي مسيحي أرثوذكسي متفرغ للعمل الحزبي ومن عائلة تجار ميسورة، أعضاء. وكان عزيز الحاج، الذي ارتبطت المنظمة شعبياً باسمه، قد ولد في بغداد عام ١٩٢٦ ابناً لحمال كردي شيعي فيلي. وكان في العشرين من عمره لا يزال طالباً في المدرسة الثانوية، آمن باللينينية، وبعد سنتين فقط، وعندما كان الشيوعيون يمرون بفترة متاعب وصعوبات، تسلّم دفة قيادة الحزب. ولكنه اعتقل عام ١٩٤٨. ورفض الإفصاح عن رفاقه، وتحدى الحكومة علناً أمام محكمة ملكية، فقضى سنواته العشر التالية في السجون. وعندما أطلق سراحه عام ١٩٥٨ انتخب لعضوية اللجنة المركزية كمسؤول عن شؤون الصحافة. وغادر العراق في منتصف ١٩٥٩ إذ انتدب إلى براغ لتمثيل الحزب في «مجلة العالم الشيوعية». وبعد أحداث ١٩٦٣ المأساوية لعب دوراً بارزاً في تنظيم

---

(٢٩) رسالة لجنة تنظيم الخارج إلى اللجنة المركزية في بغداد بتاريخ ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥.

(٣٠) المصدر السابق.

(٣١) تعميم شيوعي داخلي صادر في شباط (فبراير) ١٩٦٧ بعنوان «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في فترة تموز ١٩٥٨ ـ نيسان ١٩٦٥».

المقاومة في الخارج ضد الحكومة البعثية. وبعدم موافقته على خط الحزب اللين تجاه عبد السلام عارف ضم تحت جناحيه مجموعة من أعضاء الحزب الشباب وأصدروا منشوراً معارضاً في براغ عام ١٩٦٤ حمل توقيع «لفيف من الشيوعيين العراقيين»، وأصبحت المجموعة بذلك تعرف باسم «مجموعة اللفيف». وعندما عاد إلى العراق في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ كُلّف بمسؤولية منظمة الحزب في بغداد، وفي شباط (فبراير) التالي ارتقى ليصبح عضواً في المكتب السياسي، ولكنه كان قد ارتبط فعلاً بـ«الكادر الثوري». وبأمل تجنب حصول انشقاق في صفوف الحزب فقد حاول تسلّم القيادة باعتقال أعضاء اللجنة المركزية، ولكنه فشل في مهمته هذه، فقاد «الكادر الثوري» والمتعاطفين معه إلى خارج الحزب.

وليس واضحاً عدد الذين انضموا إلى المنظمة الجديدة من أصل أعضاء الحزب البالغ عددهم خمسة آلاف أو نحو ذلك، ولكن المعروف هو أن جزءاً أساسياً من فرع الفرات الأوسط الحزبي ومن منظمة الحزب في مدينة الثورة ـ وهي مركز الشرقاوية الشهيرين ـ ومن الخلايا العمالية المرتبطة بمكتب بغداد العمالي، انضوى تحت لافتته. ومن ناحية أخرى، فإن شيوعيين كثر حملوا أفكار المنشقين نفسها وأحاسيسهم ولكنهم لم يستطيعوا، مع ذلك، إشراك أنفسهم في عمل بهذه الخطورة يتمثل بالانشقاق عن الحزب الذي كرسوا له سنوات طويلة من حياتهم.

واتخذ الحزب الشيوعي ـ (القيادة المركزية) مواقف جديدة متمايزة من كل المسائل الأساسية التي انقسمت الكوادر حولها.

والأهم من هذا هو أنه أكد استقلاليته ضمن الحركة الشيوعية الدولية من دون التخلي عن مبدأ «تضامن البروليتاريا الأممية». وفي النزاع الكبير الذي كان يحاصر البلدان الشيوعية لم يقف الحزب الجديد إلى جانب الصينيين ولا إلى جانب الاتحاد السوفييتي، ولكنه وقف، في الوقت نفسه وبشكل قاطع، ضد الاصلاحية ومع تيارات العالم الثورية.

أمّا في ما يتعلق بالنظام القائم فقد تبنّى الحزب الجديد خطاً معادياً له بحدة ودعا الى «تسليح الجماهير» و«العنف الثوري المنظم» و«النضال الشعبي المسلح في المدن والريف» بهدف إقامة «حكم الجماهير» في النهاية أو، وكما جاء في صياغة أخرى، إقامة «نظام ثوري شعبي ديموقراطي بقيادة الطبقة العاملة».

وأعلن الحزب كذلك وقوفه إلى جانب «وحدة عربية ثورية ذات محتوى اشتراكي»، وأدان قراري الأمم المتحدة اللذين أيدهما الاتحاد السوفييتي، أولهما الصادر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ والقاضي بتقسيم فلسطين والثاني الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ بشأن التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط، متطلعاً إلى «القضاء على الدولة الصهيونية العنصرية في فلسطين واستبدالها بديموقراطية عربية ـ يهودية» على أساس أن هذا هو الحل «الوحيد الممكن والمشروع» للمشكلة، ونظر إلى «حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة التي

تتقدم باتجاه حرب التحرير الشعبية في الاقليم العربي المحيط» على أنها «الوسيلة الوحيدة القادرة على إنجاز حلّ ملائم للنزاع بأسره»[32].

وربما يكون الحزب الشيوعي ـ القيادة المركزية قد سار في طريق شديد اللاواقعية، ولكنه كان يربط نفسه بوضوح وبحميمية بالبيئة المحيطة به، مشيراً إلى طريق الخروج من الطريق المسدود الذي اقتيدت الحركة إليه من خلال ارتباطها بالاتحاد السوفييتي.

ونظراً للجاذبية واسعة النطاق لأفكار المنشقين وجدت المنظمة الأم التقليدية، التي صارت تعرف الآن شعبياً باسم الحزب الشيوعي ـ اللجنة المركزية، نفسها تواجه بأكثر التحديات الداخلية جدية وخطورة في كل تاريخها. واجتمع قادتها في جلسة طارئة يوم ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ وارتأوا أن الطريقة الأفضل للرد هي الدعوة إلى عقد الكونفرنس الوطني الثالث للحزب، الذي اجتمع فعلاً في كانون الأول (ديسمبر) وحضره ٥٧ شيوعياً، اثنان منهم بصفة مراقب. وكان بين المندوبين، الذين انتخبوا في اجتماعات عقدت للجان المحافظات واللجان المحلية ومنظمات الحزب في الخارج، ٦٢ بالمئة من العرب و٣١ بالمئة من الأكراد و٧ بالمئة من الأقليات القومية. وقيل بأن حوالى ثلث المجتمعين كان من العمال[33].

وبينما أدان الكونفرنس «المنشقين» ونشاطاتهم «الهدامة» وحملة «الافتراءات ضد الحزب وقادته»، مدّ يده إلى «العناصر الطيبة» بينهم، التي ابتعدت عن الحزب لـ «نقص في الوعي الطبقي».

وبالعودة إلى الوضع في المشرق العربي اتخذ الكونفرنس موقفاً يقول إن إحباط «مشاريع الامبريالية وإسرائيل والرجعية» يتطلب «تغييرات جذرية في تكوين وسياسات وايديولوجية الأنظمة القائمة في البلدان العربية المتحررة، وخصوصاً في الشقيقتين مصر وسورية، اللتين تتحمّلان العبء الرئيسي في المعركة ضد العدوّ». وهذا ما يتطلب قبل أي شيء آخر «تحولاً جذرياً» ـ لهذه الأنظمة ـ باتجاه «الشعب الكادح وقواه السياسية الثورية»، كما يتطلب ـ في الظروف الراهنة ـ ضمان «الحرية الكاملة» لهذه القوى وضمّها إلى «ائتلافات حكومية» تعتمد على «جبهات ديموقراطية متحدة» و«تتحالف بقوة مع العمال والفلاحين» لتفتح الطريق أمام إقامة «أنظمة ثورية ديموقراطية شعبية» في المستقبل. وهذا الأمر نفسه ينطبق بالمثل على العراق. ولهذه الجبهات والحكومات الائتلافية أن تمهد الطريق أمام تضامن أكبر بين البلدان

(٣٢) «مناضل الحزب» (مجموعة «القيادة المركزية») في حزيران (يونيو) وأواخر آب (أغسطس) ١٩٦٨. و«مناضل الحزب» (مجموعة «اللجنة المركزية») في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٨. وبيانات الحزب الشيوعي العراقي ـ القيادة المركزية لأواخر تموز (يوليو) وأواخر آب (أغسطس) ١٩٦٨ المنشورة في «الحرية» في ٢ أيلول (سبتمبر) و٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٨. وبيان «المجلس الثوري العراقي في بريطانيا»، «الحرية» في ٩ شباط (فبراير) ١٩٧٠. وعزيز الحاج، تصريحات لـ «الصياد» في ١٠ ـ ١٧ نيسان (أبريل) و١ ـ ٨ أيار (مايو) و٨ ـ ١٥ أيار (مايو) ١٩٦٩.

(٣٣) «طريق الشعب»، العدد ٦ لكانون الثاني (يناير) ١٩٦٨، ص ١. و: *Peace, Freedom, and Socialism,* April 1968, p. 41.

العربية المتحررة، ثم، وفي النهاية، ومن خلال صيغ ملائمة للروابط الفيدرالية، أن تحقق التقدم على طريق «وحدة عربية شاملة».

وفي معالجته لتسوية نزاع الشرق الأوسط، التزم الكونفرنس بقوة بخط الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتي:

«إن حصر الجهود بالحل العسكري وحده أو الحل السياسي وحده يعكس رغبة بالواقعية وشعوراً بالمسؤولية تجاه مصير الوطن العربي. إن الحديث عن الحرب الشعبية على أساس أنها تشكل الطريق الوحيد وعن السلبية الدائمة لأي بلد عربي تجاه تنسيق المواقف العربية أو تجاه تعبئة الإمكانات القتالية العربية لا يمكنه إلاّ الإضرار بالجهود الدولية الهادفة إلى عزل العدو وإزالة آثار العدوان المجرم».

وأنّب الكونفرنس «النظام الدكتاتوري» العراقي على مشاركته «الكلامية» في حرب حزيران (يونيو)، ولـ«تبديده» قوة الجيش في «أعمال عدوانية متكررة ضد الشعب الكردي»، ومن خلال «اعتقال أو قتل أو طرد الآلاف من الضباط والجنود الوطنيين والفعالين من صفوف العسكريين». ووبخ الكونفرنس النظام كذلك لـ «المساومة على المصالح الوطنية» التي «تعرضت للخطر» من خلال الاتفاقية النفطية مع «إيراب» وفتح الأسواق العراقية أمام رؤوس الأموال الفرنسية والايطالية. وقال الكونفرنس إنه «من المناسب والضروري لحكومة ثورية مستقلة ومدعومة شعبياً أن تستغل التناقضات بين القوى الامبريالية، ولكن هذا نادراً ما يكون آمناً عندما تقوم به حكومة دكتاتورية، وضعيفة، ومعزولة عن الشعب، ويمكنه أن يهدد الاستقلال الوطني للبلد»[34].

ولم يغفل الكونفرنس إعادة تأكيده للتضامن الايديولوجي مع السوفييت، أو أن يعبر عن شكره لدعمهم للحزب عام ١٩٦٣، أو للشعوب العربية عام ١٩٦٧. ولكن، يظهر أن السوفييت لم يكونوا سعداء بهجوم الكونفرنس على النظام العراقي. ففي ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٦٨، ولم يكن قد مضى أسبوع واحد على إذاعة قرارات الكونفرنس كاملة، توقفت عن البث إذاعة «صوت الشعب العراقي» التي كانت تبث برامجها من أوروبا الشرقية. ونسب بيان أخير لهذه الإذاعة هذا التطور إلى استعادة الحزب قوته وعودته إلى «ميدان النضال»[35]. ولكن يبدو أن توقيف هذه المحطة عن البث وفّر موضوعاً جديداً لصالح المبادرة التي اتخذها منشقو «القيادة المركزية».

(٣٤) «طريق الشعب»، العدد ٦ لشهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨، ص ٥ ـ ٧.

(٣٥) «صوت الشعب العراقي»، ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٦٨.

الفصل الثالث والعشرون

النظام البعثي الثاني

عاد البعثيون إلى السلطة عبر انقلابين اثنين، أولهما في ١٧ تموز (يوليو) والثاني في ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٦٨. وتخلصوا في الانقلاب الأول من عارف بالتحالف مع معاونيه الأقرب. وتخلصوا في الثاني من الأقل ملاءمة لهم من حلفاء المصادفة هؤلاء. ولقد فازوا في الحالتين بالدهاء أكثر من فوزهم بالقوة.

وبينما كان انقلاب ٣٠ تموز (يوليو) بعثياً بحتاً في ولادته يبدو أن انقلاب ١٧ منه كان شأناً متعدد الأطراف وكان أقرب إلى الغموض في بعض من جوانبه. ويعتقد عارف نفسه أن واحداً من الخيوط على الأقل كان في أيد غير عراقية. وإذا ما نظر إليه تحديداً في ضوء هوية العناصر التي نفذته فعلاً يمكن أن يوصف بأنه، في جوهره، كان انقلاباً من داخل نظام عارف. ولم يكن حزب البعث هو الذي لعب الدور الرئيسي في عملية الانقلاب على الذات بل كان «جماعة ضباط القصر» أو «الثوريون العرب» كما سموا أنفسهم. وكانت نواة هذه الجماعة تتألف من عبد الرزاق النايف وابراهيم عبد الرحمن الداوود وسعدون غيدان. وكان الثلاثة مقدمين وممّن عينهم رجُل النظام العسكري القوي الزعيم سعيد صليبي وأصدقاءه. وشغل الثلاثة كلهم مناصب حساسة في البنية القائمة، فقد كان النايف يسيطر على شبكة الاستخبارات العسكرية، وكان الداوود يقف على رأس الحرس الجمهوري، الدرع الحقيقي لمنصب عارف، وكان غيدان يقود كتيبة الدبابات الملحقة بالحرس الجمهوري. وكانوا كلهم من منزلة اجتماعية متوسطة كما كانوا، بالولادة أو بالأصل، من الرمادي، محافظة عارف وصليبي الأمّ. وكان النايف قد ولد في الفلوجة ابناً لملاك متوسط، وولد الداوود في هيت ابناً لرجل دين، وولد غيدان في بغداد ابناً لمفوض شرطة من الرمادي. ونعود لنتذكر هنا أيضاً أن النايف كان من أبناء عمومة صليبي وكان ينتمي، مثله، إلى الجميلة، قبيلة عارف.

وكانت تجمع النايف والداوود، خصوصاً، علاقة حميمة جداً بعارف. وكان لعارف أن يقول في وقت لاحق: «كانا إلى جانبي باستمرار، وخصوصاً في الأمسيات، وقالا أكثر من

مرة: «نحن إخوانك! يمكنك الاعتماد علينا! سنخاطر بحياتنا من أجلك!»»[1]. وباختصار، فإنهما كانا آخر من توقع عارف خيانته.

ما الذي أخرج هؤلاء الرجال عن إخلاصهم لعارف وجعلهم ينقلبون عليه؟

في رأي عارف أن النايف لم يكن في هذا الأمر أكثر من أداة حركها إغراء المال. وهو يعتقد أن شركات النفط الرئيسية في البلد، والقوى التي تقف خلفها كانت قد سعت، ومنذ منح العقد لـ «إيراب» والتوصل إلى تفاهم المساعدة التقنية مع الاتحاد السوفييتي لتطوير حقل نفط الرميلة الشمالية، إلى البحث عن عملاء يعملون على تدمير حكمه. وقال إن حجبه امتياز الكبريت عن شركة «بان ـ أميركان» شكّل بنداً آخراً سجلوه على حسابه. وفي النهاية وجدوا أن النايف هو الرجل الذي يحتاجون إليه: «اشتروه من خلال العربية السعودية وبواسطة الوسيط بشير طالب، الملحق العسكري في بيروت والقائد السابق للحرس الجمهوري، وناصر الحاني، السفير العراقي في لبنان». وأكد عارف أنه يقول هذا عن معرفة وليس بناء على مجرد شكوك[2].

وكان الداوود، الذي أغراه النايف بالانضمام إليه، رجلاً من نوع مختلف. ويبدو أنه لم يكن للرشوة تأثير عليه. ولكنه كان متأثراً بظلامية رجال الدين فكان يكره كل ما يمتّ إلى الاشتراكية بصلة. ولكن العامل الرئيسي الذي جعله يتخلى عن عارف هو خوفه من الناصريين. وقد كان له دور فاعل في فشل المحاولة التي قاموا بها عام ١٩٦٦ للاستيلاء على السلطة. وعلى الرغم من اعتراضاته، فقد أطلق عارف سراحهم بعد حرب حزيران (يونيو) وأعاد كثيرين منهم إلى مناصبهم السابقة أو عيّنهم في مواقع نظيرة. واشتكى الداوود تكراراً إليه قائلاً: «إنهم يستفيدون من طيبة قلبك ليتسللوا أكثر فأكثر في أعماق الجيش. وذات يوم سيستولون على السلطة ويرسلوننا إلى المشانق»[3]. وكانت المخاوف نفسها تعتمل عند بشير الطالب والنايف، إذ كانت لهما يد في إفشال الخطة الناصرية.

ومن خلال الشخصية الثالثة في «عصبة ضباط القصر»، سعدون غيدان الذي كان قد غازل البعث لفترة قصيرة في العام ١٩٦٣، أقام الداوود، غير الواثق من النجاح، اتصالاً له بالمكتب العسكري للبعث، الذي كان يشعر بضعفه في الحرس الجمهوري وهو ما يعرقل تحركه للقيام بمبادرة خاصة به.

ولو عمل كل منهما على حدة لفشل كل من البعث وعصبة القصر في تحقيق هدفهما. أما متّحدين فقد أنجزوا انتصاراً سهلاً. وسهّل ظرف عابر عمل الطرفين، إذ كان رجل النظام العسكري، سعيد صليبي، مريضاً صحياً فذهب إلى لندن لإجراء فحوص طبية.

وفي الساعة المتفق عليها، أي في الثانية من فجر ١٧ تموز (يوليو)، أدخل سعدون

(١) حديث أجري مع عارف في استانبول، في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٧٠.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.

غيدان، بسيارته الخاصة، إلى مقر كتيبة دبابات الحرس الجمهوري، التي كان يقودها، كلاً من أحمد حسن البكر وحردان عبد الغفار التكريتي وصالح مهدي عماش وأنور عبد القادر الحديثي. وبمساعدة ضباط بعثيين آخرين، أدخلهم هو أيضاً، ضمن السيطرة الكاملة على الكتيبة.

في الوقت نفسه، احتل الداوود مبنى الإذاعة بعدد من الدبابات وسريّة من الحرس الجمهوري. وسيطر النايف، من جهته، على وزارة الدفاع.

وعندما أيقظ أحد المرؤوسين عارف عند الساعة ٣:٣٠ فجراً كان طاهر يحيى وشخصيات النظام الأخرى قد أصبحوا قيد الاعتقال، وكانت السلطة قد انتقلت عملياً إلى أيد أخرى. وبعد قليل من التردد وخمس طلقات تحذيرية أطلقتها الدبابات التي صارت تحيط بالقصر الرئاسي الآن، فهِم عارف أن لا فائدة من المقاومة فاستسلم فوراً. وبعد مضي ست ساعات تم وضعه على طائرة نقلته لينضم إلى زوجته المريضة في انكلترا.

وفي الساعة ٧:٢٨ صباحاً أذيع البلاغ المعتاد رقم ١. وباستثناء الغياب الملحوظ لأية إشارة إلى ثورة ١٤ تموز (يوليو)، فقد كان مصاغاً بلهجة روتينية. ومنح البلاغ مرامي قادة الانقلاب تغطية لبقة، وعرض توقعات إيجاد حل للمشكلة الكردية، و«فرص متساوية» و«حياة ديموقراطية» للمواطنين، و«انتصار حكم القانون». وأعلن البلاغ كذلك تأييده للمقاومة الفلسطينية، ودعا إلى تحديد المسؤولية عن الكارثة العربية عام ١٩٦٧. وفي غير هذا تميز البلاغ بحدّته القصوى في التهجم على الحكام المطرودين، الذين أدانهم البيان على أساس أنهم «عصبة من الجهلة والأميين والساعين إلى الكسب واللصوص والجواسيس والصهاينة والمشبوهين والعملاء»[4].

واستقبل الناس تغيّر الحكم بلامبالاة مطلقة، إذ كانوا قد تعبوا من لعبة القوة الجارية بين الضباط، ومن بلاغاتهم رقم ١، ومن بلاغتهم المملة التي لا طعم لها. وبدا الأمر كله أبعد ما يكون عنهم وعن صعوبات حياتهم اليومية والأوضاع العامة للأمة. كانوا، ببساطة، لا يرون سبباً لهذا كله.

وبدأت الخلافات بين البعث وشركائه حتى قبل إزاحة عارف. ولم يكن الحزب يعرف شيئاً عن اشتراك النايف بالمؤامرة حتى ١٥ تموز (يوليو)، عندما علم أيضاً أنه اتفق مع الداوود على أن يكون النايف رئيس الوزراء الجديد[5]. ويبدو أن الحزب كان يأمل في الجمع بين السلطة المرتبطة بموقعه ومنصب رئاسة الجمهورية في شخص أحمد حسن البكر ولكنه، وهو يعرف أن مصير العملية بكاملها كان يعتمد على دور الحرس الجمهوري وقائده،

(٤) من أجل نص البلاغ انظر: «الجمهورية»، ١٨ تموز (يوليو) ١٩٦٨.
(٥) تصريح أحمد حسن البكر لـ «الجمهورية»، ١٨ تموز (يوليو) ١٩٦٨. وبيان «مجلس قيادة الثورة» رقم ٢٧، «الجمهورية»، ٣١ تموز (يوليو) ١٩٦٨.

الداوود، فإنه وافق بحذر وبتحفظات ذهنية معينة على ما لم يكن باستطاعته أن يرفضه. وكانت رئاسة الجمهورية وحدها من حصته. وكطريقة للتعويض، حاول الحزب الحصول على حقيبة الدفاع، أي رئاسة الأمر الواقع للقوات المسلحة، ولكن هذا المنصب ذهب إلى الداوود. وفي النهاية، كان على الحزب أن يكتفي بمنصبي رئيس الأركان وقائد سلاح الطيران، وشغل المنصبين كليهما حردان عبد الغفار التكريتي. وحظي الحزب كذلك بالسيطرة على الشرطة والأمن الداخلي، أي بمنصب وزير الداخلية الذي عيّن فيه صالح مهدي عماش. ومن ناحية أخرى فقد عهد بقيادة الحرس الجمهوري إلى سعدون غيدان.

وفي مجلس الوزراء، شغل أعضاء من حزب البعث أو من مؤيديه ثمانية مقاعد من أصل ستة وعشرين[6]، وضم المجلس ثمانية آخرين سمّتهم «عصبة ضباط القصر» بينهم الدبلوماسي والناقد الأدبي ناصر الحاني وزيراً للخارجية[7]. وضم مجلس الوزراء كذلك زعيم الإخوان المسلمين عبد الكريم زيدان[8]، واثنين من الضباط الأحرار[9] وثلاثة أخصائيين محافظين[10] وأربعة أكراد بمن فيهم محسن دزه ئي، ممثلاً شخصياً للملاّ مصطفى البرزاني[11].

وبدت الوزارة الجديدة في أيامها الأولى عاجزة عن تحقيق أي تقدم. ولم يكن هنالك ما يجمع بين قوتيها المكونتين الأساسيتين، وكانتا تسيران في اتجاهين متعاكسين. ولم يغب هذا عن ملاحظة أهل بغداد، إذ كانت صحيفة «الثورة» الناطقة بلسان «عصبة القصر» تقول شيئاً، وتقول «الجمهورية» البعثية شيئاً آخر. ولكن سرعان ما بدا وكأن الأمور أخذت تستقيم للنايف والداوود. وبدأت صحف بيروت اليمينية، التي لم تخفِ تعاطفها مع رئيس الوزراء ووزير الدفاع، تتحدث سلفاً عن إلغاء عقد «إيراب» وإعادة حقل الرميلة الشمالية إلى «شركة النفط العراقية». وكان من المتوقع كذلك أن تحصل «بان ـ أميركان» على امتياز الكبريت[12]. وفي وقت لاحق اتهم البعثيون معارضيهم بأنهم اقترحوا في اجتماع لمجلس

(٦) الدكتور أحمد عبد الستار الجواري للتعليم، أنور عبد القادر الحديثي (انظر الجدول ٢٠ ـ ١) للعمل والشؤون الاجتماعية، الدكتور عزت مصطفى (انظر الجدول أ ـ ٤٩) للصحة، خالد مكي الهاشمي (انظر الجدول ٢٠ ـ ١) للصناعة، ذياب العلقاوي للشباب، الدكتور غائب مولود مخلص للبلديات والشؤون الريفية، ورشيد الرفاعي وزير دولة لشؤون الرئاسة، وعماش للداخلية، كما ذكرنا في صلب النص.

(٧) كان السبعة الآخرون هم: النايف رئيساً للوزراء، الداوود للدفاع، الدكتور طه الحاج الياس للثقافة والإعلام، محسن القزويني للزراعة، عبد المجيد الجميلي للاصلاح الزراعي، والوزيرين بلا حقيبة ناجي الخلف وكاظم المعلا.

(٨) للأوقاف.

(٩) القومي المستقل جاسم العزاوي (انظر الجدول ٦ ـ ٤ في هذا الكتاب) لشؤون الوحدة، والإسلامي محمود شيت خطاب للمواصلات.

(١٠) صالح كبة للمالية، الدكتور محمد يعقوب السعيدي للتخطيط، الدكتور مهدي حنتوش للنفط.

(١١) كوزير لإعادة إعمار الشمال. والأكراد الآخرون هم: مصلح النقشبندي للعدل، إحسان شيرزاد للأشغال والإسكان، عبد الله النقشبندي للاقتصاد.

(١٢) انظر مثلاً: «النهار»، ٢٠ و٢١ تموز (يوليو) ١٩٦٨.

الوزراء تصفية شركة النفط الوطنية التي تملكها الدولة[13]. في هذه الأثناء، وفي ٢٢ تموز (يوليو)، دمجت صحيفتا «الثورة» و«الجمهورية» بناء على تعليمات وزير الثقافة وطرد محررو «الجمهورية» البعثيون. وفي الوقت نفسه، حرم حزبهم من الوصول إلى إذاعة بغداد[14].

وبينما كانت هذه الأمور تجري على واجهة المسرح السياسي كان البعثيون، بمهارتهم في التلاعب بالظروف، يحوّلون في الخفاء التوازن العسكري لصالحهم. ويقال إنهم استغلوا بطء تحرك الداوود ـ الذي يبدو أنه لم يتسلم وزارة الدفاع إلا بعد مرور ثلاثة أيام على الانقلاب ـ فتمكنوا من تنفيذ ما يكفي من التنقلات والتعيينات في الجيش، وبواسطة رئيس الأركان حردان التكريتي، لحماية أنفسهم من أي طارىء. وجيّر البعثيون لحسابهم كذلك إهمال النايف والداوود صديقهم سعدون غيدان فكسبوه إلى جانبهم وكسبوا بذلك لهم سيطرة على الحرس الجمهوري. وبكلمات أخرى فإنهم سحبوا الدعم الذي كان يتمتع به النايف والداوود من تحت أقدامهما. وأكثر من هذا، فإنهم شجعوا الإرادة الطيبة للزعيم حماد شهاب التكريتي، الذي أصبح الآن قائداً لحامية بغداد وأصبح يوم الانقلاب قائداً للواء المدرع العاشر، الوحدة الأقرب إلى العاصمة التي كان فيها أصلاً كثرة من المتعاطفين مع الحزب. وخلال أقل من أسبوعين كانت علاقات القوى داخل الجيش قد تغيرت إلى حد أن أصبح كل ما يحتاجه البعثيون لا يزيد عن ضربة سريعة قوية. وسهّل غياب الداوود في زيارة رسمية إلى الأردن هذه المهمة عليهم. وتم تسديد الضربة اللازمة يوم ٣٠ تموز (يوليو). ودخلت دبابات اللواء العاشر بغداد فاحتلت كل النقاط الرئيسية فيها. ونقل رئيس الوزراء النايف إلى خارج البلد. وعزل وزراؤه. وانتقلت السيادة إلى البعثيين[15]. وكان حزب البعث الذي تسلّم المركز الأول في إدارة شؤون العراق منذ العام ١٩٦٨ يختلف في مظهر هام عن حزب البعث الذي تسلّم السلطة عام ١٩٦٣.

صحيح أنه كانت هنالك استمراريات في حياة الحزب، إذ إنه حافظ على التزامه ببناء «مجتمع عربي اشتراكي موحد»[16]، وما زال ينظر إلى نفسه على أنه «الطليعة» أو «الحزب القائد»[17]، وحافظ حتى الآن على طابعه النخبوي، فقد استمرت دائرة المؤيدين المنظمين في التوسع، في الواقع، ووصلت إلى قرى العراق وضمت، في العام ١٩٧٦ واستناداً إلى

(١٣) بيان مجلس قيادة الثورة رقم ٢٧، «الجمهورية»، ٣١ تموز (يوليو) ١٩٦٨.

(١٤) «الحياة»، ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٦٨. و«الحوادث»، ٩ آب (أغسطس) ١٩٦٨.

(١٥) حزب البعث العربي الاشتراكي، «ثورة ١٧ تموز: التجربة والآفاق»، التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، القطر العراقي، بغداد، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤، ص ١٩ ـ ٢٧. ومعن بشور (عضو سوري في حزب البعث عام ١٩٦٨)، «قصة الأيام الثلاثة الشهيرة التي أعدت أرضية الانقلاب الثاني»، «الحوادث» (بيروت)، ٩ آب (أغسطس) ١٩٦٨. و«الجمهورية» (بغداد)، ٣١ تموز (يوليو) ١٩٦٨.

(١٦) العراق، «خطاب الرئيس القائد أحمد حسن البكر في ذكرى ثورتي ١٤ و١٧ تموز» (بغداد، ١٩٧٥)، ص ٩.

(١٧) المصدر السابق، ص ١٦ و١٧.

الجدول رقم ٢٣ ـ ١
إجمالي المعلومات الحياتية المتعلقة بقيادة حزب البعث في القطر العراقي ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ (إيجاز الجدول أ ـ ٤٩)

الدين والطائفة والأصل العرقي	قيادات ١٩٥٢ ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣				قيادات تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠				الطائفة أو الأصل العرقي مقدراً كنسبة مئوية من مجموع ١٩٥١ من سكان العراق المدينيين
	عدد الأعضاء[أ]	٪	عدد الأفراد[ب]	٪	عدد الأعضاء[أ]	٪	عدد الأفراد[ب]	٪	
مسلمون									
شيعة عرب	٢٨	٥٣,٨	١٢	٤٦,٢	٣	٥,٧	٣	١٤,٢	٤٤,٩
سنة عرب	٢٠	٣٨,٥	١٣	٥٠,٠	٤٥[ج]	٨٤,٩	١٦[ج]	٧٦,٢	٢٨,٦
أكراد	٤[د]	٧,٧	١[د]	٣,٨	٤[هـ]	٧,٥	١[هـ]	٤,٨	١٢,٧
تركمان	-	-	-	-	-	-	-	-	٣,٤
فرس	-	-	-	-	-	-	-	-	٣,٣
يهود	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٣
مسيحيون	-	-	-	-	١	١,٩	١	٤,٨	٦,٤
صابئة	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٣
يزيديون وشبك	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,١
المجموع	٥٢	١٠٠,٠	٢٦	١٠٠,٠	٥٣	١٠٠,٠	٢١	١٠٠,٠	١٠٠,٠

التعليم		الجنس (كل القيادات)	
أعضاء ارتقوا إلى القيادة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٣	عدد الأفراد[ب]		عدد الأفراد[ب]
جامعي	٣٣	ذكور	٤٧
ثانوي	٣	إناث	-
ابتدائي	١		
المجموع	٣٧		
أعضاء ارتقوا إلى القيادة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠	عدد الأفراد		
جامعي	٥		
ثانوي	٥		
المجموع	١٠	المجموع	٤٧

يتبع

تابع جدول رقم ٢٣ ـ ١

الأصل الطبقي (كل القيادات)		عدد الأفراد[ب]	٪
لا معلومات		١	٢,١
طبقات الدخل المنخفض		١٢	٢٥,٥
فلاحون	٦		
عمال	٤		
موظفون	١		
بائعون	١		
طبقات الدخل المتوسط الأدنى		١٨	٣٨,٣
موظفون	٢		
تجار	٦		
حرفيون	١		
ملاك صغار	٥		
رجال دين	١		
ضمانون زراعيون صغار	١		
مهنيون	٢		
طبقات الدخل المتوسط			٢٩,٨
موظفون متوسطون	٣		
تجار متوسطون	٦		
ملاك أرستقراطيون افتقروا	١		
ملاك متوسطون	٣		
ملاك رجال دين	١		
طبقات الدخل العالي		٢	٤,٣
مشايخ ملاك	٢		
المجموع		٤٧	١٠٠,٠

المهنة (كل القيادات)		عدد الأفراد[ب]	٪
ضباط جيش[ز]		٧	١٤,٩
أمير لواء	٢		
زعيم	١		
عقيد	٢		
مقدم	١		
رئيس أول	١		
مدنيون			
مهنيون		٢٢	٤٦,٨
معلمون[ح]	٩		
أساتذة جامعة[ح]	١		
أطباء	٤		
مهندسون[ط]	٣		
محامون	٤		
صحافيون	١		
طلاب		٣	٦,٤
موظفو حكومة أو بلديات		٣	٦,٤
موظفو مصارف		٣	٦,٤
أصحاب مكتبات		١	٢,١
عمال		١	٢,١
متفرغون حزبيون		٧	١٤,٩
المجموع		٤٧	١٠٠,٠

يتبع

(أ) جرى عدّ الأفراد المذكورين في هذا العمود حسب عدد المرات التي انتخبوا فيها أو عينوا في القيادة.
(ب) جرى عدّ الأفراد المذكورين في هذا العمود مرة واحدة وإن انتخبوا أو عينوا أكثر من مرة في القيادة.
(ج) بمن فيهم عربي ـ تركماني واحد.
(د) فيلي (شيعي) كردي مستعرب.

تابع جدول رقم ٢٣ ـ ١

	فئة العمر سنة دخول القيادة[ز]	
	قيادات ١٩٥٢ وحتى أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣	قيادات أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣ وحتى ١٩٧٠
	عدد الأفراد[ب]	عدد الأفراد[ب]
٢٠ ـ ٢٤ سنة	١٢	-
٢٥ ـ ٢٩ سنة	١٠	١١
٣٠ ـ ٣٤ سنة	٢	٥
٣٥ ـ ٣٩ سنة	-	٢
٤٨ ـ ٤٩ سنة	-	٢
لا معلومات	-	٣
المجموع	٢٤	٢٣

مكان الولادة أو الأصل		عدد الأفراد[ب]	٪
محافظة بغداد		٢٣	٤٨,٩
بغداد	١١		
الأعظمية	٢		
تكريت	٦		
سامراء	٢		
الدور	٢		
محافظة الرمادي		٧	١٤,٩
عانة	٤		
رمادي	٢		
الألوس	١		
محافظة كربلاء		٤	٨,٥
كربلاء	٣		
النجف	١		
محافظة الناصرية		٤	٨,٥
الناصرية	٤		
محافظة الموصل		٢	٤,٣
الموصل	٢		
محافظة الحلة		٢	٤,٣
محافظة الديوانية		٢	٤,٣
محافظة ديالى		١	٢,١
محافظة البصرة		١	٢,١
إربد (الأردن)		١	٢,١
المجموع		٤٧	١٠٠,٠

(هـ) أكراد مستعربون.

(و) تقريبي.

(ز) الرتبة سنة الدخول إلى قيادة البعث.

(ح) معينون لدى الحكومة.

(ط) اثنان منهم يعملان لدى الحكومة.

البعثيين، ما لا يقل عن ٥٠٠٠٠٠ مؤيد[١٨]، في حين أن «العضوية العاملة»[١٩] كانت امتيازاً خاصاً، كالسابق، وكانت لا تعد، بكل احتمال، إلا أكثر بقليل من ١٠٠٠٠ عضو. وكانت هذه الفئة تضم قدامى البعثيين والذين شاركوا منهم مباشرة في محاولة اغتيال قاسم عام ١٩٥٩ وانقلابي ١٩٦٣ و١٩٦٨، وكانوا يتمتعون بمرتبة أعلى وفرص أكبر من الآخرين. وأكثر من هذا، فقبل الوصول إلى «العضوية العاملة» كان على البعثيين الأدنى مرتبة أن يمروا بدورة تدريبية في «مدرسة الإعداد الحزبي».

على كل حال، كان الحزب قد تغير كثيراً. فحتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ كان الحزب يتسم، إلى حد كبير بكونه شراكة مخلصة بين الشباب «العروبيين» من سنّة وشيعة. وأما في العام ١٩٦٨ فكان دور السنّة قد برز بحدّة بينما تراجع بوضوح دور الشيعة. وكما يظهر من الجدول ٢٣ ـ ١، فمن أصل ٥٣ عضواً في قمة القيادة التي سيرت الحزب منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ وحتى ١٩٧٠ كان هنالك ٨٤,٩ بالمئة من السنة العرب و٥,٧ بالمئة فقط من الشيعة العرب و٧,٥ بالمئة من الأكراد، في حين أن النسب النظيرة كانت في الفترة ١٩٥٢ ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ كالتالي: ٣٨,٥ و٥٣,٨ و٧,٧ بالمئة. ويبدو أن عملية شبيهة قد جرت في الطبقات الوسطى والدنيا من «العضوية العاملة». وهذا يعني ـ بالطبع ـ أن الحزب أصبح أكثر تجانساً، ولكنه أقل تمثيلاً في الوقت نفسه.

وفقد الشيعة وزنهم، من ناحية، لأن معظمهم أيّد علي صالح السعدي عندما تحدى هذا، في أعقاب أزمة الحزب في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣، سلطة ميشيل عفلق ولامه على هزيمة الحزب. وشكل السعدي، بعد طرده من البعث عام ١٩٦٤، جماعة خاصة به هي «لجنة القطر العراقي»، التي أصبحت تسمى لاحقاً «حزب العمال الثوري»، ولكن الانشقاقات مزقت هذا الحزب فتحول بسرعة إلى تنظيم لا وجود له تقريباً.

وعلى العموم، فإن السبب الرئيسي للتراجع الشيعي داخل الحزب يكمن في الممارسات التمييزية للشرطة. فبعد انقلاب ١٩٦٣ الذي قاده عبد السلام عارف لوحق البعثيون الذين ينتمون إلى هذه الطائفة بشكل منظم أكثر مما حصل لرفاقهم السنّة، وعوملوا ـ عند القبض عليهم ـ بقسوة أكبر بينما كان السنّة كثيراً ما ينجون أو يعاقبون بأحكام مخففة جداً. ويجب عدم البحث عن تفسير هذا السلوك في الأحكام الطائفية المسبقة بل في حقيقة أن البعثيين السنّة كثيراً ما كانوا من أبناء نفس بلدة، أو محافظة، أو قبيلة، رجال الشرطة، لأن مديريات الداخلية والأمن كانت مليئة بالمسؤولين من محافظة الرمادي والمناطق الشمالية من محافظة بغداد، التي يعود أصل الكثير من البعثيين إليها. وكان هذا الوضع يعود بجذوره إلى أيام العهد الملكي عندما كان مديرون عامون للشرطة من أمثال عبد الجبار الراوي وبهجت

(١٨) يشمل هذا العدد الأعضاء في منظمات مساعدة لحزب البعث مثل «الجيش الشعبي» واتحاد الطلاب وجمعيات الفلاحين واتحاد نقابات العمال.. الخ. ويعترف البعثيون أنفسهم أن نسبة كبيرة من «المؤيدين» تتألف من «انتهازيين» لا يمكن الاعتماد عليهم في لحظة الأزمة.

(١٩) حول فئة العضوية هذه انظر ص ٣١٩.

الدليمي ـ وكلاهما من الرمادي أصلاً ـ يسهلون على ما يبدو دخول أقاربهم وأبناء عشائرهم إلى الخدمة تحت إشرافهم.

والتغير الآخر في صفات البعث وغير المنفصل كلياً عن تحوله عملياً إلى حزب سنيّ هو الزيادة المقارنة ـ والمقارنة هنا مع وضعه عام ١٩٦٣ ـ في نفوذ الضباط فيه، وخصوصاً الضباط التكارتة (من أبناء بلدة تكريت). ويبدو أن الانطباعات التي تكونت أخيراً حول تأكد تميز المدنيين وأولويتهم على العسكريين لم تكن تستند إلى أرضية فعلية على الرغم من تزايد دور الجناح المدني للحزب في شؤون الحكومة بعد منتصف ١٩٧٣. وطالما استمر البعث يتسم بهشاشة روابطه الايديولوجية وتذبذب دعمه الجماهيري فإن اعتماده الأخير سيبقى على الجيش، لا مهرب من ذلك. وكان لتقدم التكارتة في الفرع العسكري للحزب، أي لبروز الروابط المحلية، ما يتعلق ـ طبعاً ـ بضعف الروابط الايديولوجية المشار إليه للتو. ويمكن تفسير ذلك بشكل مباشر أكثر بانتقال قيادة البعث عام ١٩٦٤ إلى أيدي أحمد حسن البكر وصدام حسين اللذين مالا ـ وكلاهما من تكريت ـ إلى أن يجتذبا إلى الحزب أولئك الذين هم على علاقات اجتماعية أو شخصية حميمة بهما، وغالباً ما كان هؤلاء رجالاً من بلدتهما، إما بالولادة أو بالأصل. وكما سبق لنا أن لاحظنا بالنسبة إلى قوى سياسية أخرى، فإن هذا أمر طبيعي جداً في أجواء العراق.

وبقدر ما يمكن القول بأن البعث هو ما عليه قادته أو ما يفعلون به، يمكن القول بأن الحزب تغير بمعنى آخر مضاف، فأحمد حسن البكر عام ١٩٧٣ أكثر حكمة ونضجاً مما كان عليه أحمد حسن البكر عام ١٩٦٣، وملامح صدام حسين تختلف بشكل ملموس عن ملامح علي صالح السعدي.

وليس أحمد حسن البكر رئيساً صورياً كما يقال عنه أحياناً. صحيح أنه لم يكن القوة الدافعة للحزب في العام ١٩٦٣، وكان هذا دوراً لعبه السعدي، أما الآن فله نفوذ واسع بين البعثيين وفي الجيش والحكومة. ولكنه أكثر ميلاً لأن يكون وسيطاً سياسياً من أن يكون صانع سياسة. وهو يميل كذلك إلى البقاء بمعزل عن النزاعات الحزبية الداخلية. وعلى العموم، فعندما تستعصي الخلافات على التسوية تكون كلمته هي الكلمة الأخيرة، لا شك في ذلك. ولا بد من الإضافة أيضاً أنه مسلم بآرائه بقدر ما كان عليه عارف الأصغر. وهذا ما وجد تعبيره الواضح في نصوص من قانون الدستور المؤقت للعام ١٩٦٨ جاء فيها مثلاً: «الإسلام... هو المبدأ الأساسي للدستور» (المادة ٤)، و«العائلة هي أساس المجتمع وهي تستمد جوهرها من الدين والأخلاق والوطنية» (المادة ٨)، و«الإرث حق يحكمه الشرع» (المادة ١٧ ب)[٢٠]. وكما هي الحال عند الكثيرين ممن امتهنوا الحياة العسكرية ـ كالعارفيين والبعثيين وآخرين ـ كذلك كان الأمر عند البكر من حيث الاعتقاد بأن الإسلام يسير جنباً إلى جنب ملتصقاً ـ نظرياً على الأقل ـ بفكرة العروبة («الشعب العراقي جزء من الأمة العربية

(٢٠) من أجل نص دستور ١٩٦٨ المؤقت، انظر: «الجمهورية»، ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨.

وهدفه هو الوحدة العربية الشاملة»)[٢١]، والالتزام بصيغة معتدلة من اشتراكية الطبقة الوسطى («تطبيق عدالة اجتماعية خالية من أي نوع من أنواع الاستغلال»، والتمسك بالملكية الخاصة و«ضبط وظيفتها الاجتماعية من خلال القانون»، و[ايجاد] اقتصاد وطني «موجّه» يعتمد على «تعاون القطاعين العام والخاص»)[٢٢].

وصدام حسين من الطينة نفسها أيديولوجياً، على الرغم من ربع القرن الذي يفصله عن البكر. وكان صدام قد ولد عام ١٩٣٧، بينما ولد البكر عام ١٩١٤. ولكن ما يوحد بين صدام والبكر هو شيء آخر غير خلفية الايمان المشترك. فالاثنان ينتميان إلى فخذ البيكات من قبيلة البوناصر[٢٣]. وهما قريبان حميمان، إذْ إن صدام ابن بالتنشئة[٢٤] لخير الله طلفاح، وابن أخته، وصهره في آن معاً. وخير الله طلفاح، حاكم بغداد، ابن عم أول للبكر. ويعتمد مركز صدام السياسي، في بعضه، على هذه القرابة. وإضافة إلى هذا فإن البكر وصدام يشتركان في عدد من الملامح الأخرى. فكلاهما شديد التحفظ، وكلاهما غير ميال ـ عموماً ـ إلى الأحكام المتسرعة والمواقف المتصلبة. وعلى العموم، فإن صداماً يفوق البكر جسارة وقوة إرادة وتوقداً ذهنياً. وأكثر من هذا، وعلى الرغم من أنه يمكن البكر أن يكون قاسياً أحياناً، فإن صداماً من نسيج أقسى، ومرهوب الجانب أكثر بشكل عام. وهناك إشاعة قديمة ما زالت تتردد حتى اليوم تقول بأنه قتل، في سنوات سبقت وصوله إلى السلطة، أحد أقاربه في نزاع قبلي، كما قتل رتيباً (ضابط صف) يدعى سعدون التكريتي كان مسؤولاً عن التنظيم الشيوعي في تكريت. وقد يكون صدام فعل هذه الأمور أو لم يفعلها، ولكن المؤكد أنه كانت له مشاركة ناشطة، عندما كان طالباً، في محاولة اغتيال قاسم عام ١٩٥٩. وإذ جرح خلال العملية بنيران رفاقه فإنه استخرج الرصاصة من ساقه بسكينه في السيارة التي أسرعت مبتعدة عن مكان وقوع الحادث. وعززت هذه الحادثة موقعه داخل البعث، الذي كان قد انضم إليه منذ العام ١٩٥٥، ويمكن النظر إليها أنها أول نقطة بارزة في حياته السياسية. ويُمكن رواية ما حصل بعد ذلك بسرعة. وإذ أصبح ملاحقاً من شرطة قاسم فإنه هرب إلى دمشق، ثم إلى القاهرة. وفي العام ١٩٦١ اعتقلته السلطات المصرية لتهديده المزعوم بقتل مواطن له ناصري الميول، ولكن أطلق سراحه بتدخل شخصي من الرئيس عبد الناصر. بعد سنتين، وخلال المؤتمر القومي السادس للحزب، وقف صدام بقوة ضد علي صالح السعدي وإلى جانب ميشيل عفلق، الذي أوصى في العام ١٩٦٤ ـ وربما لهذا السبب ـ بترقيته إلى الدور الأعلى في الحزب. وفي الوقت الراهن (يوم نشر الكتاب) يشغل البكر منصب الأمين العام لقيادة البعث العراقي، ويشغل صدام منصب نائب الأمين العام، أما في الواقع، فإن الحزب في أيدي صدام والجيش في أيدي البكر[*]. ومع أن صدام ليس له أي منصب رسمي في الحكومة

(٢١) المادة ١ من دستور ١٩٦٨.
(٢٢) المواد ١٢ و١٧ أ و١٣.
(٢٣) البكر ابن عم للشيخ ندى الحسين، زعيم البيكات.
(٢٤) فقد صدام والده وهو طفل صغير.
(*) نتيجة لمرض البكر فقد تسلم العقيد الركن عدنان خير الله طلفاح منذ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧، =

باستثناء كونه نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ـ ورئيسه هو البكر ـ فإنه يعمل، من كل النواحي، كرئيس للوزراء ويسيطر على إدارات الأمن الداخلي والاستخبارات العسكرية من خلال سيطرته على مكتب الأمن القومي التابع للحزب، ولا شك في كونه ثاني أهم رجل في البلاد.

ولقد انطبعت السمات السنية والتكريتية لحزب البعث، واعتماده النهائي على الضباط البعثيين، على النظام الذي يديره الحزب.

وهذا ما تشير إليه بوضوح تركيبة مجلس قيادة الثورة الذي هو ـ قانونياً ـ أعلى أجهزة الدولة، وهو ـ في الوقت نفسه ـ موقع السلطة الأساسية إذ يوحد أعلى مستويات القيادة في الحزب والجيش والحكومة[٢٥].

وبدأ المجلس في ٣٠ تموز (يوليو) عمله كهيئة مؤلفة من خمسة أشخاص، ثم زيد عدد هؤلاء إلى خمسة عشر في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩، ليخفض مجدداً إلى أحد عشر في العام ١٩٧٠، وإلى تسعة في العام ١٩٧٣، وستة في العام ١٩٧٤، وخمسة في العام ١٩٧٧[٢٦]. ولكن كل هذا التغيير في عدد الأعضاء أبقى عليهم كلهم، على الإطلاق، من السنّة (انظر الجدولين ٢٣ ـ ٢ و٢٣ ـ ٣).

وشغل ضباط الجيش خمسة مقاعد أصيلة. وعلى الرغم من أن نسبتهم أصبحت منذ العام ١٩٦٩ أدنى من نسبة المدنيين، أو أنها أصبحت أقل مما كان للعسكريين في المجلس الثوري عام ١٩٦٣ (انظر الجدول ٢٠ ـ ١) فإنه كان لأصواتهم، وحتى حزيران (يونيو) ١٩٧٣ على الأقل، وزن أكبر مما كان لزملائهم في العام ١٩٦٣ أو لزملائهم المدنيين، باستثناء صوت صدام حسين نفسه. ونكرر أيضاً أنه باستثناء الموقع الخاص لصدام الذي لا يعتمد كثيراً ـ وخلافاً لعلي صالح السعدي عام ١٩٦٣ ـ على قوة العنصر المدني في الحزب، بل على العلاقات العائلية مع أحمد حسن البكر وعلى سيطرته على الجهاز الخاص بالحزب المسمى «مكتب الأمن القومي»، فإن ضباط الجيش سيطروا حتى العام ١٩٧٣ على كل المناصب الرئيسية في الدولة: رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء وقيادة القوات المسلحة وحقيبتي الدفاع والداخلية. وعلى العموم، فإن حقيبة الداخلية انتقلت في العام ١٩٧٤ إلى بعثي مدني[٢٧].

وليست أقل أهمية مما سبق نسبة تمثيل التكارتة في المجلس. ففي الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩

= المسؤولية المباشرة عن الجيش، وهو صهر البكر (زوج ابنته) ونسيب صدام (شقيق زوجته).

(٢٥) بشأن تحديد سلطات المجلس انظر المادة ٤٤ من الدستور المؤقت الصادر في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨، «الجمهورية»، ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨. وعلى العموم، فإن المرسوم الصادر في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٧٣ نقل الكثير من سلطات المجلس إلى أحمد حسن البكر باعتباره رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس الوزراء، «النهار»، ١٤ و١٥ تموز (يوليو) ١٩٧٣.

(٢٦) الخمسة هم: العميد أحمد حسن البكر، صدام حسين، الفريق سعدون غيدان، عزت الدوري، طه الجزراوي (راجع الجدول ٢٣ ـ ١).

(٢٧) عزت الدوري، عضو مجلس قيادة الثورة.

شغل هؤلاء ثلاثة من أصل خمسة مقاعد، وفي الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ شغلوا ستة مقاعد من أصل خمسة عشر. وفي منتصف ١٩٧٣ كانوا أربعة من أصل تسعة أعضاء في المجلس، وكما يتضح من الجدولين ٢٣ ـ ٢ و٢٣ ـ ٤ فإنهم لم يشغلوا فقط كل المناصب العليا في الحزب والجيش والحكومة بل شغلوا أيضاً ـ وبين مناصب أخرى ـ حقيبة الدفاع وحاكمية بغداد وإدارة أمنها وقيادات سلاح الطيران وحامية بغداد وقاعدة الحبانية الجوية وكتيبة دبابات الحرس الجمهوري. واستمر دور التكارتة في أهميته إلى درجة أنه لم يمض طويل وقت حتى قيل بأن التكارتة يحكمون من خلال حزب البعث وليس حزب البعث هو الذي يحكم من خلال التكارتة.

ولكن، كيف أصبح للتكارتة أن يتفوقوا على الآخرين في السلطة والنفوذ؟ أولاً، وقبل كل شيء، كان عددهم كبيراً في الجيش. وليست هذه الحقيقة مفصولة عن افتقار سكان تكريت نتيجة لتراجع إنتاج «الكلكات» ـ وهي أطواف (عوامات) مصنوعة من الجلود المنفوخة ـ التي اشتهرت البلدة بها في القرن التاسع عشر. ولكسب رزقهم، انتقل معظم هؤلاء السكان إلى بغداد واستوطنوا ما صار يعرف اليوم بحيّ التكارتة. ووجد بعضهم لنفسه عملاً كعمال بناء للسكك الحديد أو إنه عمل في خط أنابيب النفط K 2 ـ بيجي ـ حديثة. وتمكن البعض الآخر من الدخول إلى الكلية العسكرية الملكية.. المجانية.

وكان للتكارتة أن يشكروا لهذا مولود مخلص، أحد رجال فيصل الأول ونائب رئيس مجلس الأعيان في العهد الملكي. ولم يكن هذا كل شيء عن مخلص، الذي كان جملة أشياء أخرى: فهو رفيق صفّ لنوري السعيد في كلية استانبول الحربية في الفترة ١٩٠٣ ـ ١٩٠٦، وعضو في جمعية «العهد» السرية الداعية للاستقلال في الفترة ١٩١٤ ـ ١٩١٥، وقائد وحدة خيالة عثمانية في الشعيبة والكوت خلال الحرب العالمية الأولى، واعتقله الأتراك واتهموه بالتجسس عام ١٩١٦ لحساب الانكليز، ولكن الكولونيل ج. إ. ليشمان، الضابط السياسي في جيش الهند، وفرّ له سبيل الهرب، وقاتل في جيش شريف مكة الحسين وجرح ثماني مرات، وكان «قومياً متوهج الحماسة» لعب دوراً هاماً في تدبير ثورة ١٩٢٠[٢٨]. وعلى الرغم من ارتباطه بالحزب الوطني المعارض في الفترة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ فقد حافظ خلال ذلك على عطف فيصل الأول عليه، وبقي رجل العلاقات العليا حتى وفاته في الخمسينات. واستخدم مولود مخلص نفوذه هذا لصالح التكارتة لما كان يربطه بهم من صلات وثيقة. والواقع كان قد ولد في الموصل (عام ١٨٨٦)، ولكنه كان ابناً لـ «كلكجي» (صانع «كلكات») من تكريت، وتزوج من فتاة تكريتية، قريبة لأحمد حسن البكر، وكانت أراضيه الخصبة الوافرة التي كسبها مكافأة له على خدماته التي قدمها للهاشميين تقع في منطقة تكريت.

---

(٢٨) ملف الشرطة العراقية رقم ٢٨١ المعنون «مولود باشا مخلص»، و:
Great Britain, (Confidential) *Personalities. Iraq (Exclusive of Baghdād and Kadhimain)* (1921). p. 72.

الجدول رقم ٢٣ - ٢

أعضاء مجلس قيادة الثورة تموز (يوليو) ١٩٦٨ - أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧

الاسم	المنصب في الحكومة والجيش والحزب	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	الأصل الطبقي	التعليم	المهنة الحالية أو السابقة
العميد أحمد حسن البكر (رئيس المجلس)[أ]	رئيس الجمهورية. القائد الأعلى للقوات المسلحة. الأمين العام للقيادة القطرية للبعث. عضو القيادة القومية للبعث. وزير الدفاع ١٩٧٣ - ١٩٧٧.	عربي - سني	١٩١٤، تكريت	طبقة صغار الملاك. ابن وجيه من البيكات، فخذ قبلي في تكريت.	الكلية العسكرية	ضابط في الجيش.
صدام حسين (نائب رئيس المجلس)[ب][ج]	نائب أمين عام القيادة القطرية للبعث مع سلطات غير رسمية للإشراف على الأمن الداخلي والاستخبارات العسكرية.	عربي - سني	١٩٣٧، تكريت	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح من قبيلة البيكات.	٣ سنوات حقوق. أتم دراسته في المنصب وحصل على درجة جامعية ١٩٧١.	متفرغ حزبي.
أمير اللواء الجوي الركن حردان عبد الغفار[أ][د][هـ]	نائب القائد العام للقوات المسلحة ونائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع (١٩٦٨ - ١٩٧٠). نائب رئيس الجمهورية (١٩٧٠).	عربي - سني	١٩٢٥، تكريت	طبقة صغار الموظفين الريفيين. ابن شرطي من قبيلة الشيايشة التكريتية.	كلية الطيران. كلية الأركان.	ضابط طيران.
الفريق الركن صالح مهدي عماش[أ][و]	نائب رئيس الوزراء. وزير الداخلية (٦٨ - ١٩٧٠). نائب رئيس الجمهورية (١٩٧٠ - ١٩٧١). عضو القيادتين القطرية والقومية للبعث حتى ١٩٧١. سفير في موسكو.	عربي - سني	١٩٢٥، بغداد	طبقة الضمانين الزراعيين الدنيا. ابن فلاح - ضمّان[ي]	الكلية العسكرية. كلية الأركان.	ضابط في الجيش.
أمير اللواء حماد شهاب[أ][ح]	رئيس الأركان العامة للجيش (٦٨ - ١٩٧٠). وزير الدفاع (١٩٧٠ - ١٩٧٣).	عربي - سني	١٩٢٥[ط]، تكريت	طبقة الملاك الدنيا. ابن ملاك صغير.	الكلية العسكرية.	ضابط في الجيش.
أمير اللواء سعدون غيدان[أ]	قائد حامية بغداد (١٩٦٨ - ١٩٧٠). وزير الداخلية (١٩٧٠ - ١٩٧٤). وزير المواصلات (١٩٧٤ وحتى اليوم)	عربي - سني	١٩٢٩[ط]، بغداد أصله من الرمادي	طبقة الموظفين الوسطى الدنيا. ابن مفوض شرطة.	الكلية العسكرية.	ضابط في الجيش.
عبد الكريم الشيخلي[ب][و]	وزير الخارجية. عضو القيادتين القطرية والقومية للبعث حتى ١٩٧١. رئيس الوفد العراقي في الأمم المتحدة.	كردي مستعرب - سني	١٩٣٥[ط]، بغداد أصله من السليمانية	الطبقة الوسطى المهنية الدنيا. ابن معلم.	سنتان من دراسة الطب.	متفرغ حزبي.
عبد الله سلوم السامرائي[ب][د]	وزير الاعلام (١٩٦٨ - ١٩٦٩). وزير دولة. عضو القيادة القطرية للبعث حتى ١٩٧٠. سفير في الهند.	عربي - سني	١٩٣٢، سامراء	طبقة صغار الموظفين. ابن شرطي.	ليسانس تعليم. ماجستير تاريخ إسلامي.	معلم.
الدكتور عزت مصطفى[ب][ل]	عضو القيادة القطرية للبعث حتى ١٩٧٧. وزير الصحة (١٩٦٨ - ١٩٦٩). وزير العمل ١٩٧٦. وزير البلديات ١٩٧٧.	عربي - سني	؟، عانة	طبقة الملاك الدنيا. ابن ملاك صغير.	كلية الطب.	طبيب.
شفيق الكمالي[ب][د]	وزير الشباب. عضو القيادة القومية للبعث حتى ١٩٧٠. وزير الاعلام (١٩٧٠ - ١٩٧٢).	عربي - سني	١٩٣٢[ط]، البوكمال	طبقة صغار التجار. ابن تاجر.	كلية الفنون. ماجستير أدب عربي من القاهرة.	معلم.
عبد الخالق السامرائي[ب][ي]	عضو القيادتين القطرية والقومية للبعث (١٩٦٨ - ١٩٧٣).	عربي - سني	١٩٣٥[ط]، سامراء	الطبقة العاملة. ابن عامل.	ثانوي.	متفرغ حزبي.
صلاح عمر العلي[ب][د]	عضو القيادة القطرية للبعث. وزير الارشاد (آذار (مارس) - تموز (يوليو) ١٩٧٠).	عربي - سني	١٩٣٨[ط]، تكريت	طبقة صغار الملاك. ابن ملاك صغير.	ثانوي.	موظف بلدية.
عزت الدوري[ب]	عضو القيادة القطرية للبعث. وزير الاصلاح الزراعي (١٩٦٩ - ١٩٧٤). وزير الداخلية (١٩٧٤ وحتى اليوم).	عربي - سني	١٩٤٢، الدور (منطقة سامراء)	طبقة الباعة الدنيا. ابن بائع ثلج.	ثانوي.	متفرغ حزبي.
مرتضى الحديثي[ب][ك]	عضو القيادة القطرية للبعث. وزير العمل (١٩٧٠ - ١٩٧١). وزير الاقتصاد (١٩٧١)، والخارجية (١٩٧١ - ١٩٧٤).	عربي - سني	١٩٣٩[ط]، بغداد أصله من تكريت	طبقة الملاك الدنيا. ابن ملاك صغير.	بكالوريوس تاريخ ٤ سنوات طب.	معلم. متفرغ حزبي.
طه الجزراوي[ب]	عضو القيادة القطرية للبعث. سكرتير سابق للقسم العسكري للحزب. وزير الصناعة (١٩٧٢ - ١٩٧٦). وزير الأشغال العامة والاسكان منذ ١٩٧٦.	عربي - سني	١٩٣٩[ط]، الموصل	الطبقة الفلاحية. ابن بستاني.	ثانوي.	موظف مصرف. متفرغ حزبي.

يتبع

الجدول رقم ٢٣ - ٢

أعضاء مجلس قيادة الثورة تموز (يوليو) ١٩٦٨ - أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧

الاسم	المنصب في الحكومة والجيش والحزب	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	الأصل الطبقي	التعليم	المهنة الحالية أو السابقة
العميد أحمد حسن البكر (رئيس المجلس)[أ]	رئيس الجمهورية. القائد الأعلى للقوات المسلحة. الأمين العام للقيادة القطرية للبعث. عضو القيادة القومية للبعث. وزير الدفاع ١٩٧٣ - ١٩٧٧.	عربي - سني	١٩١٤، تكريت	طبقة صغار الملاك. ابن وجيه من البيكات، فخذ قبلي في تكريت.	الكلية العسكرية	ضابط في الجيش.
صدام حسين (نائب رئيس المجلس)[ب][ج]	نائب أمين عام القيادة القطرية للبعث مع سلطات غير رسمية للإشراف على الأمن الداخلي والاستخبارات العسكرية.	عربي - سني	١٩٣٧، تكريت	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح من قبيلة البيكات.	٣ سنوات حقوق. أتم دراسته في المنصب وحصل على درجة جامعية ١٩٧١.	متفرغ حزبي.
أمير اللواء الجوي الركن حردان عبد الغفار[أ][د][هـ]	نائب القائد العام للقوات المسلحة ونائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع (١٩٦٨ - ١٩٧٠). نائب رئيس الجمهورية (١٩٧٠).	عربي - سني	١٩٢٥، تكريت	طبقة صغار الموظفين الريفيين. ابن شرطي من قبيلة الشيايشة التكريتية.	كلية الطيران. كلية الأركان.	ضابط طيران.
الفريق الركن صالح مهدي عماش[أ][د]	نائب رئيس الوزراء. وزير الداخلية (٦٨ - ١٩٧٠). نائب رئيس الجمهورية (١٩٧٠ - ١٩٧١). عضو القيادتين القطرية والقومية للبعث حتى ١٩٧١. سفير في موسكو.	عربي - سني	١٩٢٥، بغداد	طبقة الضمانين الزراعيين الدنيا. ابن فلاح - ضمان[ز]	الكلية العسكرية. كلية الأركان.	ضابط في الجيش.
أمير اللواء حماد شهاب[أ][ج]	رئيس الأركان العامة للجيش (٦٨ - ١٩٧٠). وزير الدفاع (١٩٧٠ - ١٩٧٣).	عربي - سني	١٩٢٥[ط] تكريت	طبقة الملاك الدنيا. ابن ملاك صغير.	الكلية العسكرية.	ضابط في الجيش.
أمير اللواء سعدون غيدان[أ]	قائد حامية بغداد (١٩٦٨ - ١٩٧٠). وزير الداخلية (١٩٧٠ - ١٩٧٤). وزير المواصلات (١٩٧٤ وحتى اليوم)	عربي - سني	١٩٢٩[ط]، بغداد أصله من الرمادي	طبقة الموظفين الوسطى الدنيا. ابن مفوض شرطة.	الكلية العسكرية.	ضابط في الجيش.

يتبع

الاسم	المنصب في الحكومة والجيش والحزب	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	الأصل الطبقي	التعليم	المهنة الحالية أو السابقة
عبد الكريم الشيخلي[ب][د]	وزير الخارجية. عضو القيادتين القطرية والقومية للبعث حتى ١٩٧١. رئيس الوفد العراقي في الأمم المتحدة.	كردي مستعرب - سني	١٩٣٥[ط]، بغداد أصله من السليمانية	الطبقة الوسطى المهنية الدنيا. ابن معلم.	سنتان من دراسة الطب.	متفرغ حزبي.
عبد الله سلوم السامرائي[ب][د]	وزيرالاعلام (١٩٦٨ - ١٩٦٩). وزير دولة. عضو القيادة القطرية للبعث حتى ١٩٧٠. سفير في الهند.	عربي - سني	١٩٣٢، سامراء	طبقة صغار الموظفين. ابن شرطي.	ليسانس تعليم. ماجستير تاريخ إسلامي.	معلم.
الدكتور عزت مصطفى[ب][ل]	عضو القيادة القطرية للبعث حتى ١٩٧٧. وزير الصحة (١٩٦٨ - ١٩٦٩). وزير العمل ١٩٧٦. وزير البلديات ١٩٧٧	عربي - سني	؟، عانة	طبقة الملاك الدنيا. ابن ملاك صغير.	كلية الطب.	طبيب.
شفيق الكمالي[ب][د]	وزير الشباب. عضو القيادة القومية للبعث حتى ١٩٧٠. وزير الاعلام (١٩٧٠ - ١٩٧٢).	عربي - سني	١٩٣٢[ط]، البوكمال	طبقة صغار التجار. ابن تاجر.	كلية الفنون. ماجستير أدب عربي من القاهرة.	معلم.
عبد الخالق السامرائي[ب][ف]	عضو القيادتين القطرية والقومية للبعث (١٩٦٨ - ١٩٧٣).	عربي - سني	١٩٣٥[ط]، سامراء	الطبقة العاملة. ابن عامل.	ثانوي.	متفرغ حزبي.
صلاح عمر العلي[ب][د]	عضو القيادة القطرية للبعث. وزير الارشاد (آذار (مارس) - تموز (يوليو) ١٩٧٠).	عربي - سني	١٩٣٨[ط]، تكريت	طبقة صغار الملاك. ابن ملاك صغير.	ثانوي.	موظف بلدية.
عزت الدوري[ب]	عضو القيادة القطرية للبعث. وزير الاصلاح الزراعي (١٩٦٩ - ١٩٧٤). وزير الداخلية (١٩٧٤ وحتى اليوم).	عربي - سني	١٩٤٢، الدور (منطقة سامراء)	طبقة الباعة الدنيا. ابن بائع ثلج.	ثانوي.	متفرغ حزبي.
مرتضى الحديثي[ب][ك]	عضو القيادة القطرية للبعث. وزير العمل (١٩٧٠ - ١٩٧١). وزير الاقتصاد (١٩٧١)، والخارجية (١٩٧١ - ١٩٧٤).	عربي - سني	١٩٣٩[ط]، بغداد أصله من تكريت	طبقة الملاك الدنيا. ابن ملاك صغير.	بكالوريوس تاريخ ٤ سنوات طب.	معلم. متفرغ حزبي.
طه الجزراوي[ب]	عضو القيادة القطرية للبعث. سكرتير سابق للقسم العسكري للحزب. وزير الصناعة (١٩٧٢ - ١٩٧٦). وزير الأشغال العامة والاسكان منذ ١٩٧٦.	عربي - سني	١٩٣٩[ط]، الموصل	الطبقة الفلاحية. ابن بستاني.	ثانوي.	موظف مصرف. متفرغ حزبي.

يتبع

تابع جدول رقم ٢٣-٢

(أ) عين في مجلس قيادة الثورة في تموز (يوليو) ١٩٦٨ .
(ب) عين في مجلس قيادة الثورة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ .
(ج) صدام حسين هو ابن أخت وزوج ابنة (صهر) خير الله طلفاح، الذي هو ابن عم أول لأحمد حسن البكر وحاكم بغداد.
(د) أخرج من مجلس قيادة الثورة في العام ١٩٧٠ .
(هـ) قتل في الكويت في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧١ .
(و) أخرج من مجلس قيادة الثورة في أيلول (سبتمبر) ١٩٧١ .
(ز) الضمان، هو الذي يضمن نتاج الأرض قبل الموسم.
(ح) ذبح في محاولة الانقلاب في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٣ .
(ط) تاريخ تقريبي.
(ي) جرّد من سلطاته وحكم عليه بالسجن المؤبد في ٩ تموز (يوليو) ١٩٧٣ .
(ك) أخرج من مجلس قيادة الثورة عام ١٩٧٤ .
(ل) طرد من مجلس قيادة الثورة في آذار (مارس) ١٩٧٧ .

ولكن إدخال مولود مخلص لهذا العـدد الكبير من التكـارتة إلى سلك الضبـاط لا يفسر القوة النسبية لموقعهم إلا جزئيـاً . ولفهم صعود التكـارتة إلى الصف الأول لا بـد من الإشارة أيضاً إلى حملات التطهير المتكررة في الجيش، إذ إن ما لا يقـل عن ثلاثـة آلاف ضابط أحيلوا إلى التقـاعد منـذ ثورة ١٩٥٨ . وكـان الضباط الملكيـون قد أزيحـوا في الأيام التي تلت تـدمير العهد الملكي . واهتز موقع الضباط العراقـويين بشـدة بعد سقـوط قاسم عـام ١٩٦٣ . وفقد الموصليون بعض الأرض التي يقفون عليها بعد فشل الرهان على الرئاسة الـذي لعبه زعيمهم العميد عبد العزيز العقيلي عام ١٩٦٦ ، ولكنهم تلقوا ضربة أقوى بعد اعتقاله عـام ١٩٦٩ . وجاء دور ضباط الرمادي الذين ربطوا مصيـرهم بمصير أشقـاء عارف أو بجـماعة عبـد الرزاق النـايف وابراهيم عبـد الرحمن الـداوود عام ١٩٦٨ . وصبت كـل هذه التـطهيرات في صـالح التكـارتة . ومنـذئذ صـاروا يشغلون موقعـاً لا يتنـاسب مـع أهميتهم العـددية، الأمـر الـذي اضـطرهم - كما اضـطُر سابقيهم - إلى اللجـوء إلى تكتيكات التـوازن وتكرار غـربلة وتـدوير القيادات العسكرية .

يتضح من الملاحـظات السابقـة أن النظام البعثي إنمـا يستند، في النهـاية، إلى أسـاس اجتماعي ضيق .

والواقع أنه نظراً للشكوك والرفض الذي لاقاه النظام من قبل القوى السياسية الأخرى في البداية فإن إحساسه بالهشاشة - في البداية على الأقل - كان أقوى من الإحساس المثيل عند النظام الذي حلّ هو محله . وكان هذا، إضافة إلى الرغبة بـترويع الأعـداء أو بكسب شعبية، هـو سبب الخشـونـة المحسوبـة التي استخدمت في تحـطيم «المؤامـرات» وكسر «حلقـات التجسس» . ففي العام ١٩٦٩ أدت مطاردة للجواسيس إلى إعدام ثـلاثة وخمسين عراقيـاً، وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ شنق أو أعدم رمياً بالرصاص اثنا عشر مدنياً وتسعة وعشرون ضابطاً ورتبياً (ضابط صف) لتورطهم في انقلاب يميني فاشل، وفي تموز (يوليـو) ١٩٧٣ أعدم ستة وثلاثون رجلاً، معظمهم من الأمن العام، لاشتراكهم في مؤامرة على الحكم، وفي شباط (فـبراير) ١٩٧٧ أعـدم ثمانيـة أشخاص لـدورهم في اضطرابـات النجف وكربـلاء التي كانت مرتبطة، على ما يبدو، بنقص في تدفق مياه الفرات والقيود المزعومة التي فرضت على حلقات الدراسة الشيعية والمسيرات الدينية .

وزادت مؤامـرات شاه إيـران من شعور النـظام بانكشـافه أمنيـاً، ففي الماضي القـريب وحتى اتفاقه المفاجـىء مع صدام حسين في آذار (مارس) ١٩٧٣ في الجزائر فعل الشاه كل مـا باستطاعته لا لتغذية ثورة الأكـراد وحسب بل أيضـاً لمنع تصـالحهم مع إخـوتهم العرب، وفي نيسان (أبريل) ١٩٦٩ أعلنت حكومته فجأة، وفي خطوة لا مسبّب لها، أن معـاهدة ١٩٣٧ ، التي تمنح العراق عملياً حق السيطرة على ممـر شط العـرب المـائي، لاغيـة ولا قيمـة لهـا، وحشدت في الوقت نفسه قواتها على الحـدود وحصنت المباني في طهـران وعبادان وغيـرهما من المدن، وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ اتضح بأدلة لا يرقى إليها الشك أن المحـاولة اليمينية الفـاشلة للإطـاحة بحكم البعث تلقت دعـماً ناشـطاً من حكـومـة الشـاه . وفي تشـرين الثـاني

الجدول رقم ٢٣ - ٣

إجمالي المعلومات الحياتية المتعلقة بأعضاء مجلس قيادة الثورة، تموز (يوليو) ١٩٦٨ - ١٩٧٧

الدين والطائفة والأصل العرقي

	العدد	٪	الطائفة أو الأصل العرقي مقدراً كنسبة مئوية من مجموع ١٩٥١ من سكان العراق المدينيين
مسلمون			
شيعة عرب	-	-	٤٤,٩
سنة عرب	١٤	٩٣,٣	٢٨,٦
أكراد	١ (أ)	٦,٧	١٢,٧
تركمان	-	-	٣,٤
فرس	-	-	٣,٣
يهود	-	-	٠,٣
مسيحيون	-	-	٦,٤
صابئة	-	-	٠,٣
يزيديون وشبك	-	-	٠,١
المجموع	١٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠

التعليم

	العدد
جامعي	١١
ثانوي	٤
المجموع	١٥

الجنس

	العدد
ذكور	١٥
إناث	-
المجموع	١٥

الأصل الطبقي

		العدد	٪
طبقات الدخل المنخفض		٦	٤,٠
فلاحون	٢		
رجال شرطة	٢		
عمال	١		
باعة	١		
طبقات الدخل المتوسط الأدنى		٨	٥٣,٣
ضمّانون زراعيون صغار	١		
ملاكون صغار	٤		
موظفون	١		
مهنيون	١		
تجار	١		
طبقات الدخل المتوسط		١	٦,٧
وجهاء محليون ملاكون	١		
المجموع		١٥	١٠٠,٠

يتبع

تابع جدول رقم ٢٣ - ٣

المهنة

		العدد
ضباط في الجيش		٥
مشير	١	
فريق	١	
أمير لواء	٣	
مدنيون		
متفرغون حزبيون		٣
مهنيون		٥
معلمون	٤	
أطباء	١	
موظفو بلديات		١
موظفون مصارف		١
المجموع		١٥

فئة العمر عام ١٩٦٩ (ب)

	العدد
لا معلومات	١
٢٧ سنة	١
٣٠ - ٣٤ سنة	٥
٣٥ - ٣٩ سنة	٣
٤٠ سنة	١
٤٤ سنة	٣
٥٥ سنة	١
المجموع	١٥

مكان الولادة

	العدد
تكريت	٥
مولود في بغداد وأصلاً من تكريت	١
سامراء أو منطقة سامراء	٣
عانة	١
البوكمال	١
مولود في بغداد وأصلاً من الرمادي	١
مولود في بغداد وأصلاً من السليمانية	١
بغداد	١
الموصل	١
المجموع	١٥

(أ) كردي مستعرب.

(ب) تقريبي.

الجدول رقم ٢٣ ـ ٤

التكارتة الأهم في نظام البعث الثاني

الاسم	الموقع في الحكومة أو الجيش أو الحزب
ضباط الجيش	
العميد أحمد حسن البكر	(انظر الجدول ٢٣ ـ ٢ في هذا الكتاب)
أمير اللواء الركن حردان عبد الغفار	(انظر الجدول ٢٣ ـ ٢ في هذا الكتاب)
أمير اللواء حماد شهاب	(انظر الجدول ٢٣ ـ ٢ في هذا الكتاب)
الزعيم عمر محمد الهزاع	قائد الفرقة الأولى ١٩٦٨. قائد الحرس الجمهوري ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠. قائد حامية بغداد ١٩٧٠.
العقيد الركن عدنان خير الله طلفاح[ب]	مسؤول قسم بغداد العسكري في حزب البعث. عضو مجلس قيادة الثورة منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧. وزير الدفاع منذ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧.
أمير اللواء فاضل العساف	المدير العام للشرطة ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩.
العقيد حسين حياوي	قائد سلاح الطيران ١٩٦٩ ـ.
العقيد بسام عطية	قائد قاعدة الحبانية الجوية ١٩٦٩ ـ.
الرئيس الأول حميد التكريتي	قائد كتيبة دبابات الحرس الجمهوري ١٩٦٨ ـ.
المدنيون	
صدام حسين	(انظر الجدول ٢٣ ـ ٢ في هذا الكتاب)
مرتضى الحديثي[أ]	(انظر الجدول ٢٣ ـ ٢ في هذا الكتاب)
صلاح عمر العلي	(انظر الجدول ٢٣ ـ ٢ في هذا الكتاب)
خير الله طلفاح	حاكم بغداد ١٩٦٨ ـ.
مهدي الرفاعي	مدير أمن بغداد ١٩٦٨ ـ.

(أ) من حديثي تكريت، الذين أصلهم من حديثة.

(ب) شقيق زوجة صدام حسين وزوج ابنة أحمد حسن البكر وابن خير الله طلفاح حاكم بغداد.

(نوفمبر) ١٩٧١ استولى الشاه على جزر أبو موسى وطمب الصغرى والكبرى العربية. ومن المؤكد أن الشاه، بخلقه هذه الأجواء القتالية ضد العراق، وانفاقه العسكري الهائل والتبذيري (٣,٥ مليار دولار عام ١٩٧٤ وحده)، والدور الذي تشوق إلى لعبه كشرطي الخليج أو «موقف الراديكاليين العرب»، لم يكن يشكل عاملاً مستقلاً ولا هو كسب شيئاً يستحق الذكر لشعبه. وفي ضوء هذا كله يجب النظر أيضاً إلى التفاهم، الذي لم يكن شديد

السرية، بين الشاه واسرائيل قبل عام ١٩٧٥ على إبقاء العراق الراديكالي ضعيفاً وملجوماً إلى أبعد حد ممكن ولأطول مدة ممكنة.

وأسهمت مناورات تحسين المواقع وتلك الجارية بين الأجنحة في قمة القيادة العسكرية، وبين الجناحين المدني والعسكري للحزب، في خلق صعوبات النظام. ولم يؤدِّ طرد العميد حردان عبد الغفار في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠ من مناصبه كنائب للقائد العام للقوات المسلحة ونائب لرئيس الوزراء ووزير للدفاع، ثم اغتياله في الكويت يوم ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧١، وطرد نائب الرئيس العميد مهدي عماش في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١ من منصبه وطرد وزير الخارجية عبد الكريم الشيخلي، وقتل وزير الدفاع العميد حماد شهاب وجرح وزير الداخلية العميد سعدون غيدان يوم ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٣ في مؤامرة دبرها العقيد ناظم كزار مدير الأمن العام، وإعدام كزار في ٨ تموز (يوليو) ومحمد فاضل رئيس مكتب البعث العسكري في ٩ تموز (يوليو)، والحكم بالسجن مدى الحياة في الشهر نفسه على عبد الخالق السامرائي، المنظِّر اليساري للحزب وأكثر أعضاء قيادة الحزب شعبية[٢٩]. . كل هذا لم يؤدِّ ـ أقل ما يقال ـ إلى تبديد جو عدم اليقين المحيط بالنظام.

ولكن الخطر الأكثر دهماً كان تململ الأكراد. وكانت اتفاقية ١١ آذار (مارس) ١٩٧٠ مع زعيمهم المخضرم الملاّ مصطفى البرزاني التي وفّرت الحكم الذاتي للمناطق التي يشكلون أكثرية فيها بمثابة حقنة في ذراع الحكم، بقدر ما استمرت، ولكن الآثار المفيدة التي أنتجتها الاتفاقية تهددت بالأحداث غير السعيدة التي طرأت، مثل المحاولة الغامضة لاغتيال البرزاني في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، ثم تعطلت كلياً بانقطاع علاقات البعث مع الملاّ في آذار (مارس) ١٩٧٤ وانفجار النزاع حول جوهر الحكم الذاتي وتحديد المناطق الكردية ـ وخصوصاً في ما يخص منطقة نفط كركوك ـ وتحوله إلى حرب علنية مكلفة. وعلى العموم، فإن انهيار ثورة الملاّ في آذار (مارس) ١٩٧٥ وما رافق ذلك من تجنب لخطر حرب شاملة مع قوات الشاه بفضل الاتفاق العراقي ـ الإيراني حول عدم التدخل وحول خط وسط للحدود في شط العرب، أسهم كثيراً في جلب الاستقرار للنظام وعزز هيبة قادته على الرغم من اندلاع اشتباكات معزولة ومحدودة مؤخراً في كردستان، التي صارت تتلقى التشجيع الآن من سورية.

ونظراً لإدراك قادة البعث لضيق قاعدة قوتهم والضعف الأولي لموقعهم، فإنهم اتخذوا باستمرار اجراءات لتقوية أنفسهم داخل البلاد.

وكان أحد أول اهتماماتهم هو تحويل الجيش إلى جيش بعثي ـ أو بعثويته ـ ليس فقط من خلال إعادة التنظيم الجذرية بل أيضاً من خلال إدخال أعضاء من حزبهم، أو بدقة أكبر: «أعضاء عاملون» و«أعضاء متدربون» و«أنصار من الدرجة الأولى»[٣٠]، يحملون شهادة

(٢٩) حول حردان عبد الغفار وعماش والشيخلي وشهاب وغيدان وعبد الخالق السامرائي راجع الجدول ٢٣ ـ ٢ في هذا الكتاب.

(٣٠) حول فئات العضوية هذه انظر ص ٣١٩.

الدراسة الثانوية، إلى دورات تدريب مكثفة مدتها ستة أشهر أو سنة أو سنتان في الكلية العسكرية. وعند التخرج يتلقى متدرب السنتين رتبة ملازم، وأما البقية فيصبحون رتباء (ضباط صف). وكان لدى هؤلاء وهم داخل الجيش تعليمات حزبية دائمة بعدم تنفيذ أي أمر هام يصدره رؤساؤهم من دون الموافقة عليه أولاً من مركز الحزب. والعملية نفسها تجري الآن في الأجهزة الأمنية. وكان موقف قادة النظام من ضباط الجيش والشرطة غير البعثيين خالياً من أي التباس، ويقول: «يلّي ما يمشي على سِكّتْنا يروح يقعد وَيَّا مرته»[31]. وعلى الرغم من احتمال الوقوع في التكرار، ولتجنب الخروج باستنتاجات غير صحيحة، فإن علينا أن نضيف أن تحويل الجيش إلى جيش بعثي لا يؤكد بالضرورة سيطرة المدنيين عليه، بل إنه قد يعني سيطرة البعث الذي يشكل الضباط فيه والولاءات التكريتية عوامل قوية جداً.

في الوقت نفسه، أظهر القادة البعثيون مبادرة تهدف إلى تقليل المسافة التي تفصلهم عن جماهير الشعب. وبغضّ النظر عن اعتراف هؤلاء بالحقوق القومية للأكراد فإنهم أقروا تشريعاً يستفيد منه أكثرية العراقيين، منعوا فيه طرد الفلاحين من الأرض لأي سبب كان ومهما كانت الظروف، وألغوا حق صاحب الأرض في قانون الإصلاح الزراعي بالاحتفاظ بالقطعة الأفضل لنفسه، وخفضوا الحدود القصوى للحيازات الزراعية إلى ٤٠ دونماً كحد أدنى و ٢٠٠٠ كحد أقصى، بحسب وسيلة الري ونوع المحصول وموقع الأرض وجودتها[32]، وألغوا مبدأ التعويض عن الأراضي المصادرة، الأمر الذي حرّر الفلاحين من دفعات سداد ديون تصل إلى حوالى ٥٠ مليون دينار[33]. وأدخلوا كذلك التأمين الصحي إلى الريف، وأطلقوا مشاريع طموحة لرفع المستوى الثقافي للمواطنين الريفيين ولمكننة الزراعة وكهربة حوالى ٤٢٠٠ قرية واستصلاح ما لا يقل عن أربعة ملايين دونم من الأرض. وأوجدوا - إضافة إلى هذا - «أسواقاً شعبية» تمكّن الفلاحين من بيع ناتج عملهم بسعر السوق من خلال وكالات حكومية مناسبة - مثل مؤسسات تسويق الفواكه والخضار وهيئات تجارة القمح والتمور - من دون تدخل الوسطاء. وفوق هذا فإنهم استخدموا دعم الدولة للمحافظة على سعر رغيف الخبز ٦ فلوس، وخفضوا أسعار الآليات الزراعية بشكل ملموس وأسعار الأسمدة الكيميائية بنسبة ٥٠ بالمئة، وخفضوا تعرفة خدمات الدولة التقنية والإرشادية المقدمة للمزارعين بنسبة ٣٠ - ٥٠ بالمئة، ورفعوا الحد الأدنى للأجر اليومي للعامل غير الماهر في القطاع العام ومصالح الدولة من ٤٥٠ إلى ٥٥٠ فلساً في العام ١٩٧٣، وإلى ٦٥٠ فلساً في العام ١٩٧٣، وإلى ٩٠٠ فلس عام ١٩٧٦، وإلى ١١٠٠ فلس في العام ١٩٧٧، وشملوا بالتأمين الاجتماعي وتعويضات الإعاقة كل عمال الصناعة والنقل والمقاولات والعاملين في المؤسسات التجارية، ولم يعد هذا الحق يقتصر على المؤسسات التي توظف عشرة أشخاص أو أكثر، كما كان عليه

(٣١) حديث مع ضابط جيش ناصري متقاعد لا يرغب في ذكر اسمه.

(٣٢) المادتان ٢ و٢٩ من قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ للعام ١٩٧٠، «الوقائع العراقية»، العدد ١٨٨٤ في ٣٠ أيار (مايو) ١٩٧٠.

(٣٣) كان الدينار يساوي ٣,٣٧ دولارات أميركية عام ١٩٧٥.

الأمر في القانون الأقدم[34]. ومن ناحية أخرى فإن ركود النشاط الاقتصادي عام ١٩٧٢، الناجم عن الخسائر الكبيرة في المداخيل النفطية، أثّر مؤقتاً على الطبقات العاملة. وأكثر من هذا، فبسبب تراجع الوضع الزراعي، ومحدودية تدفق مياه الفرات من سورية في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦، والحاجة - التي نجمت عن الإجراءات الزراعية الجديدة - إلى تكرار كل عملية توزيع الأراضي وما يرافق ذلك من اقتلاع اقتصادي واجتماعي، يبقى من المشكوك فيه أن يعرف الفلاحون أي تحسن فوري ملحوظ في أوضاعهم المعيشية. ولكن ما لا شك فيه هو أن عمال المدن اكتسبوا ثقة بالنفس وأن بعضهم - على الأقل - صار ينظر إلى النظام على أساس أنه نصيرهم. ولقد تم توجيه النقابات العمالية وجمعيات الفلاحين التي يسيطر البعث عليها باتجاه تشجيع هذه المشاعر وكسب المزيد والمزيد من العاملين بأيديهم إلى جانب الحزب.

ومن خلال سعيهم إلى الشعبية تبنّى الحكام البعثيون كذلك خطاً متصلباً في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية ونزاع الشرق الأوسط. وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩ رفضوا قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، وفي تموز (يوليو) ١٩٧٠ أدانوا مشروع وزير الخارجية الأميركية وليم پ. روجزر لوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر على الأقل لإجراء مفاوضات سلام من خلال مبعوث الأمم المتحدة غونار يارينغ. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وعدوا علناً بوضع قواتهم الموجودة في الأردن إلىى جانب المقاومة الفلسطينية في حال وقوع الصدام مع جيش الملك حسين. ولكن كل هذا التصلب كان تصلباً كلامياً أكثر منه عملياً. وبينما كانوا يثيرون الكثير من الضجيج ضد «الحل السلمي» لم يسمحوا لقواتهم في الجبهة بأن تفعل أكثر من إطلاق صليات متفرقة من المدفعية بين الحين والآخر، وعندما وقع الصدام المتوقع في الأردن أمروا قواتهم بعدم التدخل. على العموم، ونظراً لتهديدات الحكومة الأميركية، والضغط الدبلوماسي للاتحاد السوفييتي، والضعف العسكري العراقي الأساسي لا في مواجهة إسرائيل وحسب، بل وفي مواجهة إيران أيضاً، فمن الصعب القول ماذا كان بإمكانهم أن يفعلوا غير ذلك. وكان الخطأ الحقيقي الذي ارتكبوه هو إظهارهم تصلباً بلاغياً أكبر بكثير مما كان يلائم مصلحتهم. وأدى فشلهم في تنفيذ تعهداتهم للفدائيين إلى تكليفهم الكثير من هيبتهم، ولكنه أدّى أيضاً، عدا ذلك، إلى إيجاد شرخ جدي بينهم وبين قسم من القيادة القومية للبعث بقيادة ميشيل عفلق. وأكثر من ذلك، فإن هذا الفشل أدى إلى زيادة حدة الصراع الداخلي بين الجناحين العسكري والمدني

(٣٤) «النهار» (بيروت)، ١٩ أيار (مايو) ١٩٦٩. و«الأحرار» (صحيفة حزب البعث في لبنان)، ٢٢ أيار (مايو) و١٧ تموز (يوليو) و٢١ آب (أغسطس) ١٩٧٠. وقانون تقاعد العمال والتأمين الاجتماعي رقم ١١٢ في ١٩ تموز (يوليو) ١٩٦٩، «الوقائع العراقية»، العدد ١٧٦٢ في أول آب (أغسطس) ١٩٦٩. وقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٨٦ في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ ورقم ٩٥ في ٧ شباط (فبراير) ١٩٧٤، «الوقائع العراقية»، العدد ٢٣٢٠ في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٧٤. و *L'Orient -Le Jour* (Beirut), 28 May 1975; *Iraq Today* (Baghdād), I, 12, 15 March 1976, p. 20. وأحاديث مع عراقيين لا يرغبون في ذكر أسمائهم.

للحزب. ويمكن النظر إلى الاطاحة في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠ بحردان عبد الغفار التكريتي، الذي يبدو أنه كان مسؤولاً جزئياً عن عدم التحرك في الأردن، في ضوء هذه التطورات التي ربما اقتصرت ـ على العموم ـ على توفير الفرصة لخطوة كان قد تم تقريرها على مستوى آخر، ألا وهو مستوى المخاوف المحتملة لأحمد حسن البكر وصدام حسين من تزايد نفوذ حردان داخل الجيش. وكانت إحدى النتائج الجانبية لأزمة الأردن ظهور حركة تأييد، ضمن الجناح المدني للحزب، ابتعدت عن صدام حسين ووقفت إلى جانب عبد الخالق السامرائي، عضو مجلس قيادة الثورة وقيادة البعث العراقي والقيادة القومية للحزب[٣٥] الذي اتخذ، مثله مثل ميشيل عفلق، موقفاً مباشراً إلى جانب الفدائيين. وربما يكون تزايد حجم عبد الخالق السامرائي، الذي أضيف إليه الدور الإيجابي الذي لعبه في تحقيق الاتفاق مع الأكراد، قد شكل عاملاً أدى إلى طرده من الحزب وسجنه مدى الحياة في تموز (يوليو) ١٩٧٣. وكان حكام العراق يدّعون أنه كان على صلة بالمؤامرة المضادة للحكم التي تزعمها العقيد ناظم كزار، ولكن هناك شكوك بأن الحكام إنما استغلوا هذه المؤامرة للتخلص من منافس شعبي لا يُمكن مجاراته. وعلى العموم، فإن التراجع في هيبة نظام البعث الناجمة عن الضعف الذي أظهره في صِدام الأردن عُوِّض بأكثر من قيمته عن طريق الموافقة الشعبية التي كسبها النظام على سياسته النفطية. والواقع أن النظام بدأ في نيسان (أبريل) ١٩٧٢ بالإنتاج الوطني للنفط من حقل الرميلة الشمالية بمساعدة سوفييتية، ولكن الحكم واجه في الشهر نفسه ضغط «شركة النفط العراقية» التي خفضت الآن انتاجها من النفط الخام من حقول كركوك من ٥٧ مليون طن إلى ٣٠ مليوناً سنوياً، الأمر الذي انقص بحدة مداخيل العراق المالية وأثر جدّياً على ميزانية توظيف رأس المال. وردت الحكومة على هذا التكتيك الاعتباطي وقصير النظر، مدفوعة بحاجتها إلى المال أكثر منها بميولها السياسية، بتأميم الشركة المذكورة في أول حزيران (يونيو) ١٩٧٢. وكان لجرأة الحكومة، مضافة إلى نجاحها في تحمّل مقاطعة طويلة الأمد نفذها المشترون الغربيون، والتوصل في النهاية ـ في آذار (مارس) ١٩٧٣ ـ إلى تسوية مع الشركة هي في صالح العراق، أن تزيد بشكل ملموس من منزلتها في الوطن، وهو ما تعزّز أكثر ـ وعلى الرغم من تأثرها المؤقت بالمؤامرة الطائشة للعقيد كزار ـ بتسلمها المطلق في العام ١٩٧٥ لصناعة النفط في البلاد، والتزامها السريع ـ قبل ذلك ـ بتقديم ثلثي مدرعات العراق وثلاثة أرباع طيرانه لحرب تشرين الأول (أكتوبر)، ومساعدتها الهامة التي قدمتها لوقف تقدم الجيش الإسرائيلي باتجاه دمشق.

وإذ كان نظام البعث يعرف، منذ سنواته المبكرة، هشاشة وقلة ما يلقى من دعم، فإنه نادى منذ البداية باتفاق يضمّ كل الأحزاب «التقدمية» في العراق.

وفي حين أن النظام لم يتجاهل القوى القومية المنافسة فإنه لم يظهر اهتماماً زائداً بكسبها لصالح جبهة مشتركة. وكانت هذه القوى قد أصبحت شديدة التشرذم وغير ذات فعالية تذكر، إذ كان هنالك ما لا يقل عن تسع منظمات قومية عربية متصارعة في ما بينها في

(٣٥) حول عبد الخالق السامرائي انظر أيضاً الجدول ٢٣ ـ ٢ في هذا الكتاب.

الميدان[٣٦]. وكانت أكبر هذه المنظمات، وهي الحركة الاشتراكية العربية، التي تضم الناصريين والحركيين، قد انشقت لتوّها إلى جناحين، واحد متمسك بحدّة بخط الجمهورية العربية المتحدة، والآخر اختار الماركسية ـ اللينينية و«النضال الشعبي المسلّح». ولم يمضِ طويل وقت إلا وشعر الجناحان أن النظام كان يتلاعب بهما، أحدهما ضد الآخر، وبكليهما ضد الشيوعيين.

من ناحيتهم، لم يكن شيوعيو «القيادة المركزية»، الذين سعى النظام إلى حوار معهم أيضاً، في مزاج قريب من التسوية. وكانوا قد نفذوا للتو معركة الأنصار الأولى ضد النظام. واستناداً إلى روايتهم فإنّ اثني عشر من رجالهم المسلحين هاجموا في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٦٨، أي قبل ستة أسابيع من عودة البعث إلى السلطة، مخفراً للشرطة في مستنقع (هور) العموقه في منطقة الشطرة من محافظة الناصرية واستولوا على حوالى خمسين قطعة من الأسلحة النارية، ولكنهم ضلوا طريقهم في المستنقعات وتخلوا عن زوارقهم في لحظة سهو، وتغلبت عليهم في النهاية قوة تفوقهم عدداً من اللواء الخامس عشر المؤلل. أما الحكومة فقالت إن ستة رجال قتلوا وأسقطت طائرة عمودية[٣٧]. وبينما أدان شيوعيّو «اللجنة المركزية» هذه العملية على أساس أنها مبادرة «فردية» و«منعزلة عن الجماهير وطبيعتها الثورية»[٣٨]، نظر شيوعيو «القيادة المركزية» إليها على أساس أنها الخطوة الأولى في الطريق «الطويلة» لتحقيق شعار «ثورة الشعب المسلحة».

بوضعهم هذا، لم يكن لشيوعيي «القيادة المركزية» أن يُثمِّنوا عالياً عرض الحصول على مقاعد قليلة في مجلس الوزراء خص البعث بها أحزاب اليسار في آب (أغسطس) ١٩٦٨. وأعلن هؤلاء يومها أن «مجرد اشتراك قوة تقدمية واحدة، أو حتى عدد من هذه القوى في حكومة يسيطر عليها مجلس قيادة الثورة، أي مجلس كبار الضباط الحاكمين. . . لن يغير شيئاً في طبيعة النظام». وطلبوا، عوضاً عن ذلك، إطلاق سراح المساجين السياسيين وضمان الحرية للأحزاب السياسية والحكم الذاتي للأكراد، وايجاد «حكومة ائتلافية ديموقراطية تقدمية مؤقتة». وكان الأمر المهم من وجهة نظرهم هو «تقريب العاملين من هدفهم الأساسي الذي هو: نظام ديموقراطي شعبي ثوري بقيادة البروليتاريا»[٣٩].

(٣٦) هذه المنظمات هي: الحركة الاشتراكية العربية ومؤتمر القوميين الاشتراكيين وحزب الكادحين العرب وحزب العمال الثوريين وحزب الوحدة الاشتراكي والعصبة القومية والمؤتمر القومي وحركة الوحدويين الاشتراكيين والحزب العربي الاشتراكي.

(٣٧) رسالة من القيادة المركزية للحزب الشيوعي مؤرخة في أواخر أيار (مايو) ١٩٧٠ نشرت في «النصير»، نشرة تجمّع العراقيين الثوريين في بريطانيا، وفي «الحرية» (بيروت) في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠.

(٣٨) «مناضل الحزب»، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٨.

(٣٩) بيان الحزب الشيوعي ـ القيادة المركزية في آب (أغسطس) ١٩٦٨، «الحرية»، ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨.

ووضع شيوعيو «اللجنة المركزية»، الذين كانوا أكثر مَن تودَّدَ البعثيون إليهم، شروطاً مطابقة في ما يخص الأكراد والأحزاب، ودعوا إلى انتخاب جمعية تأسيسية تضع للعراق دستوراً «ديموقراطياً» ويوكل السلطة التشريعية إلى برلمان ينتخبه الشعب(٤٠).

وكدليل حسن نية أصدر نظام البعث في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨ عفواً عن «كافة المساجين السياسيين»(٤١)، وأعاد في ١٢ منه جميع الموظفين المدنيين المطرودين لأسباب سياسية(٤٢) إلى أعمالهم. وسمح النظام كذلك للشيوعيين في المنفى بالعودة الى العراق. ولكن النظام لم يظهر، من ناحية أخرى، أي استعداد لتلبية المطلب الأساسي الخاص بحرية الحزب أو لتقديم أية تنازلات أخرى.

وتصلب شيوعيو «اللجنة المركزية» في موقفهم، وأبلغ شيوعيو «القيادة المركزية» البعثيين في منتصف تشرين الأول (أكتوبر) عدم اهتمامهم بمشاركة «شكلية» بحتة في الحكم. وقالوا: «لا معنى للتحالف مع حزب لا يعترف بحق حزبنا... بالعمل السياسي العلني ونشره صحفه الخاصة به»(٤٣).

وتميز شهر تشرين الثاني (نوفمبر) بموجة من العنف. ففي العاشر منه طعن وزير الخارجية السابق ناصر الحاني حتى الموت في ظروف غامضة(٤٤). وقبل ذلك بأيام، في الخامس من الشهر نفسه، قُتِل شيوعيان وجرح آخرون عندما نفذ ٩٥٠ عاملاً في معمل بغداد للزيوت النباتية إضراب جلوس فأطلقت النار عليهم. بعد يومين قتل ثلاثة شيوعيين آخرون لدى مهاجمة مسيرة نظمت بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين للثورة البلشفية في حقل السباعي في منطقة الرصافة من العاصمة(٤٥). ووُجهت أصابع الاتهام في كل هذه الحوادث إلى قوات خاصة مرتبطة بمكتب صدام حسين التكريتي للأمن القومي. ورد صدّام قائلاً في ما يتعلق بقضية الحاني: «من كان الحاني وما هو الخطر الذي يمثله بالنسبة إلى النظام والحزب؟... لم يكن سياسياً ولا واحداً من منافسينا... فلماذا نقتله؟»(٤٦). أما في ما يتعلق بحادث معمل الزيت النباتي فقد أعلن البعثيون أن «جبهة العمال التقدميين الاشتراكيين»، التي هي تحت سيطرتهم، طلبت محاسبة المسؤولين عن الحادث. وتم التبرؤ من جريمة القتل في حقل السباعي، وقالت جريدة «الثورة»: «إن حزب البعث ينظر إلى الحادث... على أنه

(٤٠) بيان الحزب الشيوعي - اللجنة المركزية في آب (أغسطس) ١٩٦٨، المصدر السابق.
(٤١) «النهار»، ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨.
(٤٢) «الجمهورية»، ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨.
(٤٣) بيان الاجتماع الشامل للجنة المركزية الصادر في منتصف تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٨ والمقتبس في «طريق الشعب» في مطلع تموز (يوليو) ١٩٦٩.
(٤٤) «النهار»، ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨.
(٤٥) بيان الحزب الشيوعي العراقي في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨ المنشور في «الأخبار»، أول كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٨.
(٤٦) تصريح صدام لـ «الصياد» في ٦ - ١٣ آذار (مارس) ١٩٦٩.

مؤامرة موجهة ضده قبل الآخرين... تهدف إلى نسف كل ما تم انجازه على طريق الإعداد لجبهة وطنية»(٤٧). من المحتمل طبعاً أن تكون الأجنحة المتصارعة داخل النظام قد عملت لأهداف متعارضة، في هذه الحالة كما في سابقتها. ومع ذلك، فإنه لا يمكن استبعاد أن يكون الاستفزاز قد صدر عن عناصر معادية للبعثيين والشيوعيين في آن معاً.

ومهما كان الأمر، فإن العنف الممارس ضد الشيوعيين استفز «القيادة المركزية» إلى درجة أنها قررت تشكيل فصيل مسلح صغير خاص بها في بغداد وأماكن أخرى، ورفعت صوتها في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ مطالبة بالإطاحة بالنظام ودعت رجالها إلى البدء بالعمل. وفي عمليات جريئة، تذكّر بما نفذه البلاشفة بين عام ١٩٠٦ و١٩١٢ من عمليات «مصادرة» و«توقيف ثوري» بموافقة لينين نفسه، هاجمت الفصائل - التي كانت بحاجة ماسّة للمال - مكاتب الحكومة في السليمانية وعدداً من شركات الأعمال في بغداد، وخرجت بحصيلة بلغت ١٩٠٠٠ دينار. وفي الوقت نفسه قامت هذه الفصائل بنسف سيارات رسمية وإطلاق النار على منزل صدام حسين ومنزل صلاح عمر العلي(٤٨)، وهو أيضاً تكريتي وعضو في القيادة القطرية للبعث وفي مجلس قيادة الثورة(٤٩).

وكان طبيعياً أن يأخذ الحكم الآن بالبحث عن عزيز الحاج، سكرتير «القيادة المركزية»، وعن معاونيه، في كل مكان، ونجح في اعتقالهم جميعاً في شباط (فبراير). وفي قصر النهاية، الذي اقتيدوا إليه مع مجموعات من مؤيديهم للتحقيق معهم، مات أكثر من عشرين منهم تحت التعذيب، كما يقال، بمن فيهم عضوا المكتب السياسي متيّ هندي هندو وأحمد محمود الحلاق(٥٠). أما عزيز الحاج نفسه فقد انهار(٥١)، وظهر يوم ٣ نيسان (أبريل) على شاشة التلفزيون داعياً أتباعه إلى التخلي عن العنف والتعاون مع حزب البعث(٥٢).

وشكل ارتداد عزيز الحاج ضربة قاسية نزلت بالاتجاه الثوري للحركة الشيوعية الذي كان شديد الارتباط باسمه. ولم يبدأ هذا الاتجاه بالإبلال من آثار الضربة إلا بعد مرور حوالى سنة، عندما أصبحت جماعة «القيادة المركزية» بيد ابراهيم علاوي، وهو مهندس معماري شيعي من الفرات الأوسط.

في هذه الأثناء كان شيوعيو «اللجنة المركزية» مستمرين في احترام الهدنة القائمة بينهم وبين البعثيين. وأكثر من هذا فقد بدأ الحزبان في ربيع ١٩٦٩ بالتقارب فيما بينهما وإن بحذر،

(٤٧) «الثورة» (بغداد)، ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨.
(٤٨) حول صلاح عمر العلي انظر الجدول ٢٣ - ٢ في هذا الكتاب.
(٤٩) تصريحات عزيز الحاج من تلفزيون بغداد في ٣ نيسان (أبريل) ١٩٦٩، ولمراسل «الصياد» في أيار (مايو). و«الأنوار»، ٥ نيسان (أبريل) ١٩٦٩. و«الصياد»، ٨ - ١٥ أيار (مايو) ١٩٦٩.
(٥٠) بيان التجمع الثوري العراقي في بريطانيا، «الحرية»، ٩ شباط (فبراير) ١٩٧٠. ونداء جمعية الطلاب العراقيين في بريطانيا، «الحرية»، ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠.
(٥١) وهذا ما حصل لبقية أعضاء المكتب السياحي: حميد خضر الصافي وكاظم رضا الصفار، وآخرين.
(٥٢) «الأنوار»، ٥ نيسان (أبريل) ١٩٦٩.

وهي عملية تعززت بالاعتراف الدبلوماسي الكامل للحكومة العراقية بجمهورية ألمانيا الديموقراطية في ٣٠ نيسان (أبريل)، وعقدها اتفاقية كبريت مع البولونيين في أول أيار (مايو)، ومعاهداتها للتعاون الاقتصادي ـ الفني مع الألمان الشرقيين في أواخر أيار (مايو)[٥٣] ومع الاتحاد السوفييتي في ٥ تموز (يوليو)[٥٤]. وبقي التحالف الذي تبع ذلك، واستمر حتى آذار (مارس) ١٩٧٠ تقريباً، محدوداً وصعباً وغير رسمي ولم يعتمد أبداً على برنامج اتفق الطرفان عليه. وعلى العموم، فخلال هذه الفترة عمل البعثيون والشيوعيون التقليديون يداً بيد داخل جمعية الصداقة العراقية ـ السوفييتية واللجنة العراقية للتضامن مع الشعوب الأفرو ـ آسيوية. وأرسلوا كذلك وفداً مشتركاً عام ١٩٦٩ إلى اجتماع مجلس السلم العالمي ورشحوا لائحة مشتركة في انتخابات نقابة المحامين للعام ١٩٧٠[٥٥]. وفوق هذا كله، وللدلالة على «انفتاحه» سمح النظام للشيوعيين بنشر دوريتهم المسماة «الثقافة الجديدة»، وعين في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩ عزيز شريف، السكرتير العام السابق لأنصار السلم، وزيراً للعدل.

ولكنّ الشيوعيين كانوا بعيدين عن الرضى، واستنكروا «استمرار الموقف السلبي» للنظام تجاه الحريات العامة، ودعم «بعض الأوساط النافذة في الحكم وحزب البعث» المستمر لـ «أجهزة وإجراءات إرهاب القوى الوطنية»[٥٦]. وأكثر من هذا، فإنهم سارعوا غداة تعيين عزيز شريف وزيراً للعدل إلى الإعلان عن أنه «شخصية مستقلة» وأن. . .

«دخول شخصيات مستقلة إلى مجلس الوزراء لا يعادل في أي ظرف كان تأليف ائتلاف حكومي أو حكومة جبهة وطنية موحدة تبقى الحركة الديموقراطية موحدة في النظر إليها كضرورة وطنية ملحة. إن تمثيل كل الأحزاب الوطنية التقدمية على أساس برنامج ديموقراطي، وضمان استقلال الأحزاب كلها شرط أساسي لا غنى عنه لأي حكومة ائتلافية حقيقية. . . إن الحزب الشيوعي العراقي. . . لن يشارك في أية مسؤولية في السلطة من دون تحقيق هذا الشرط»[٥٧].

بعد عقد النظام اتفاق ١١ آذار (مارس) ١٩٧٠ مع الملاّ مصطفى البرزاني سارت

(٥٣) وافق الألمان الشرقيون على إقراض العراق ٣٠ مليون دينار وعلى بناء مصانع لوزارات الصناعة والنفط والإصلاح الزراعي والمواصلات والشؤون البلدية، «النهار»، ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٩.

(٥٤) نص الاتفاق مع السوفييت، بين أشياء أخرى، على قرض للعراق قيمته ٢٥ مليون دينار يستخدم في تطوير حقل نفط الرميلة الشمالية واستثماره، «النداء»، ٦ تموز (يوليو) و«النهار» ٧ تموز (يوليو) ١٩٦٩.

(٥٥) انتخب عبد الوهاب محمود، المتعاطف مع الشيوعيين، الذي حصل على ٦٧٤ صوتاً، رئيساً للنقابة، وعامر عبد الله، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الذي حصل على ٦٠٨ أصوات، عضواً في مجلس النقابة، «الجمهورية»، ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠.

(٥٦) تقرير الاجتماع الموسع للجنة المركزية المعقود في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٩، «الأخبار»، ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩. ويشير التقرير هنا إلى مقتل ستار خضير، عضو اللجنة المركزية، في حزيران (يونيو) ١٩٦٩ (انظر «الأخبار» ١٣ تموز (يوليو) ١٩٦٩) و«اختطاف» عبد الأمير السعدي، أحد أعضاء الكادر، في أيلول (سبتمبر) نيسان (انظر «الأخبار» ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩).

(٥٧) من أجل نص البيان انظر «النداء»، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠.

الأمور نحو الأسوأ بالنسبة إلى الشيوعيين على الرغم من أن عزيز شريف الموالي لهم لعب دوراً مساعداً في المفاوضات التي أدت إلى الاتفاق. وصار المسؤولون يتحدثون الآن ويتصرفون كما لو كان هناك في العراق حزبان فقط: البعث والديموقراطي الكردي. وفي ٢١ آذار (مارس) تم تفريق الشيوعيين الذين تجمعوا في ساحة الميدان في بغداد للاشتراك في مسيرة النوروز الكردية التقليدية ـ رأس السنة الكردية وأول أيام الربيع ـ بالقوة. وفي الليلة السابقة كان قد عثر على محمد أحمد الخضري، عضو لجنة بغداد الشيوعية، مقتولاً في الشارع وقد اخترقت جسده ثماني عشرة رصاصة. وعبّر البعث فوراً عن استنكاره للحادث، ولكن الشيوعيين أكدوا أنّ هذه الفعلة كانت مترافقة مع هجمة واسعة النطاق على حزبهم. وقيل بأن مئات عدة اعتقلوا في أنحاء العراق. وهذا ما أنكرته السلطات تكراراً وعاد الشيوعيون إلى تأكيده مع الإصرار على أن الاعتقالات مستمرة وأنها تنفذ من قبل «أشخاص لا صفات رسمية أو شرعية معروفة لهم»[٥٨].

وفي أول تموز (يوليو)، وخلال مؤتمر للأكراد الديموقراطيين، احتج عبد الكريم أحمد، عضو المكتب السياسي الشيوعي، علناً على هذه الإجراءات «القمعية»، وهنأ الأكراد على شعارهم السياسي المركزي القائل: «الديموقراطية للعراق والحكم الذاتي للأكراد»، ودعا إلى تشكيل جبهة للقوى «الوطنية» مستوحاة من مبدأ المساواة[٥٩]. ووجدت أجزاء من هذا الخطاب صدى لها في صحيفة «التآخي»[٦٠] الكردية، ووزع النص الكامل له على نطاق واسع في شوارع بغداد ومدن أخرى. وهاجم الحزب الحاكم «استغلال الحرية» هذا. وحذّر أحمد حسن البكر في مؤتمر صحافي عقده في ٢٠ تموز (يوليو) الشيوعيين من «اللعب بالنار»، واتهمهم بـ «نكران الجميل» الذي أظهروه تجاه البعث، وهدد بـ «معاقبة أي شخص أو جماعة تخرق النظام العام»[٦١].

قبل ذلك، وفي ١٠ تموز (يوليو)، كانت قيادة البعث قد وضعت أوراقها على الطاولة وكشفت عن الشروط الحقيقية التي تقبل بموجبها الشيوعيين في «جبهة وطنية تقدمية». وطالبت هذه القيادة بـ «تثمين موضوعي وصريح» للبعث كـ «حزب ثوري وحدوي اشتراكي ديموقراطي»، وبـ «تقييم لا لبس فيه. . . لثورة ١٧ تموز (يوليو) الوطنية التقدمية»، وبـ «اعتراف بالدور القيادي لحزب البعث في الحكم والمنظمات والجبهة»، والتزام بعدم إيجاد «ولاءات خاصة داخل القوات المسلحة غير الولاء للثورة»، ورغبة في اقناع «الامتدادات الدولية» للحزب الشيوعي بالتحالف مع فروع البعث في البلدان العربية الأخرى، و«الرفض الكامل للدولة الصهيونية» وتبنّي النضال المسلح من أجل التحرير الكامل لفلسطين»، والقبول

(٥٨) «النداء»، ٥ و١٦ نيسان (أبريل) و٣٠ أيار (مايو) ١٩٧٠. و«الأخبار»، ١٧ أيار (مايو) ١٩٧٠. و«النهار»، ١٣ نيسان (أبريل) و٢ تموز (يوليو) ١٩٧٠.

(٥٩) «النداء»، ٥ تموز (يوليو) ١٩٧٠. و«طريق الشعب»، مطلع آب (أغسطس) ١٩٧٠.

(٦٠) «التآخي»، ٢ تموز (يوليو) ١٩٧٠. و«طريق الشعب»، مطلع آب (أغسطس) ١٩٧٠.

(٦١) «الصياد»، ٣٠ تموز (يوليو) ـ ٦ آب (أغسطس) ١٩٧٠.

بالوحدة العربية على أنها «الهدف الأسمى والأساسي الذي يوحد كل الأهداف»، والإيمان بـ «التحول الاشتراكي» للعراق[٦٢].

وشكّك الشيوعيون في ردّهم بـ «فائدة» طريقة فرض الشروط «حتى قبل الجلوس إلى طاولة المفاوضات». وأعربوا عن شعورهم بأن هذه الشروط «معيقة» في واقعها وبعيدة عن إزالة الحواجز أمام إقامة الجبهة. وكان الشرط الأول في رأيهم «غريباً»، وتساءلوا: هل يقوم البعثيون أنفسهم بـ «تثمين الحزب الشيوعي بما يتفق مع نصوص وثائقه؟»، من الواضح أن كل قوة «حرّة في أن ترى في نفسها ما تختار». أما في ما يتعلق بـ «ثورة ١٧ تموز» فقالوا إنهم وصفوا فعلاً النظام الذي انبثق عنها بكونه نظاماً «وطنياً معادياً للرجعية»، وتعاملوا معه على هذا الأساس، ولكنهم سيستمرون - مع ذلك - في «انتقاد كل خطوة له تكون ضد مصالح الشعب». وأسف الشيوعيون لأن البعث رأى من المناسب إحياء فكرة «الحزب القائد» وقالوا إن «مسألة «من يقود؟» يجب أن تترك للخيار الواعي للجماهير»[٦٣]. وأما بالنسبة إلى «عدم السماح بالولاءات الخاصة في الجيش» فقد كان هذا هو الشيء نفسه مثل «تحويل الجيش إلى احتكار لحزب البعث، وللأكراد الديموقراطيين بالدرجة الثانية». وبالنسبة إلى الشرط التالي، المتعلق بـ «الامتدادات الدولية» للحزب الشيوعي، فقد كان «بلا مبرر» و«غير واقعي» لأن الأحزاب الشيوعية العربية تحدد سياساتها وتحالفاتها في ضوء «الظروف الخاصة» لبلدانها. ولم يكن هنالك في الأساس خلاف حقيقي في وجهات النظر بالنسبة إلى قضية العروبة، فالواقع أن «الفكر القومي» نفسه كان يتحرك مقترباً من الموقف «العملي» للشيوعيين، الذين هم «المؤيدين الحقيقيين للوحدة العربية . . . الموجهة لصالح أوسع الجماهير الشعبية». ولكن صيغة «التحول الاشتراكي» لم تكن مقبولة. أولاً، لأن ما عناه البعثيون بها كان «غامضاً وغير علمي»، وثانياً، لأن الشيوعيين لا يؤمنون بـ «حرق المراحل»، وما زال على البلد أن يستكمل ثورته الوطنية الديموقراطية». وإلى هذا، فإن شركاء البعث في الحكم، الأكراد الديموقراطيون، لم يرفعوا راية الاشتراكية، فهل يعني هذا أنه يمكن إبقاؤهم خارج الجبهة لهذا السبب؟[٦٤]

وأما في ما يتعلق بفلسطين فلقد أصر الشيوعيون على أن الشرط الذي وضعه البعثيون إنما «يؤذي» القضية التي يزعم خدمتها. وكان باستطاعة الشيوعيين أن يذهبوا إلى أبعد من ذلك وأن يرافعوا - في هذا الموضوع - بالقول أن موقفهم لم يكن يختلف كثيراً عن موقف البعث عملياً، وكما يبدو عليه الأمر نظرياً. فهم ساروا في الواقع، ومنذ الكونفرنس الثالث لحزبهم في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧، جزءاً حسناً من الطريق باتجاه التوافق مع الرأي القومي. وكانوا مدفوعين إلى هذا بمنطق الوضع أو، وبصورة أكثر تحديداً، بتزايد نفوذ الفدائيين وشعبيتهم. وإذا كانت هذه الحركة، من وجهة نظر الطبقات القائمة، قد بدت

(٦٢) «الثورة»، ١٠ تموز (يوليو) ١٩٧٠.
(٦٣) هذه نقطة كان الشيوعيون قد بحثوها في «طريق الشعب» في منتصف حزيران (يونيو) ١٩٧٠.
(٦٤) «طريق الشعب»، مطلع آب (أغسطس) ١٩٧٠.

وكأنها تتحول إلى تهديد خطير للمصالح المكتسبة، في أذهان أوساط متزايدة الاتساع من أناس المراتب الاجتماعية الأفقر، وخصوصاً في الأردن، فإنها صارت تمثل رمزاً للمقاومة ضد كل أنواع الاضطهاد. ورأى فيها المفكرون العرب ثورة قيد الفعل. وأخذ هؤلاء بشكل لا يقاوم بانطباع الحيوية والنشاط الذي أوجدته، والذي لم تعد تمتلكه الحركات الأقدم، القومي منها والشيوعي. وباختصار، فإنه كان للفدائيين قيمة في الميزان الشعبي إلى درجة أنه لم يكن باستطاعة أية قوة سياسية في المشرق العربي أن تتجاهلهم. ومن هنا جاء ضرب الشيوعيين منذ خريف ١٩٦٨ وفي كل مناسبة لاحقة على وتر لم يستخدموه في العزف منذ زمن طويل جداً ويتلخص في إعادة تأكيد «حق الشعب العربي الفلسطيني بالعودة إلى أرض آبائهم وتقرير مصيره بنفسه»[٦٥]. ومن هنا أيضاً تأسيس الشيوعيين العراقيين في ٣ آذار (مارس) ١٩٧٠، وبالاشتراك مع شيوعيي الأردن وسورية ولبنان، لـ «قوات الأنصار»[٦٦]. وواضح أنه كان هنالك دافع آخر لاتخاذ هذه الخطوات، ألا وهو أن يكون للحزب كلمة داخل حركة الفدائيين. ولكنه كان للشيوعيين أن يواجهوا الإحباط في تحقيق هذا الهدف لأنهم بقوا - في الوقت نفسه - على التزامهم المطلق بالحل السلمي للنزاع، وهو ما عنى في وقت لاحق موافقتهم على «التحرك الدبلوماسي» للدول العربية التي قبلت بمشروع روجرز[٦٧]. ومن المؤكد أن هذا حملهم، نظرياً، بعيداً عن خط البعثيين. ولكن، نظراً لتواني هؤلاء الأخيرين عندما حلّ أوان العمل العسكري في الأردن، فإنه لم يكن لهذا الخلاف الجديد قيمة عملية تذكر.

وعلى كل حال، فإن المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي، الذي انعقد في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وانتخب أو أعاد انتخاب الأشخاص المبينين في الجدول ٢٣ - ٥ في هذا الكتاب، بين أشياء أخرى، لم يكن ليستطيع أن يبني أكثر من أمل ضئيل على إقامة جبهة حقيقية مع البعث.

والواقع هو أن العلاقات ساءت بين الشيوعيين والنظام خلال الأشهر الاثني عشر التالية. ففي شتاء ١٩٧٠ - ١٩٧١ جرت حملة اعتقالات واسعة النطاق لأعضاء الحزب في المحافظات الجنوبية[٦٨]. وفي كانون الثاني (يناير) عرف أن كاظم الجاسم، وهو فلاح شيوعي من الحلة وعضو بارز في لجنة فرع الفرات الأوسط، وعزيز حميد، وهو مناضل حزبي ممتهن وخريج كلية الاقتصاد في معهد كارل ماركس البلغاري، ماتا تحت التعذيب في سجن

(٦٥) وردت هذه الصيغة في بيان الحزب الشيوعي العراقي الصادر في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨ وتأكدت في تقرير اللجنة المركزية الذي تلاه سكرتير الحزب عزيز محمد في المؤتمر الثاني للحزب في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠. انظر: «برنامج الحزب الشيوعي العراقي ونظامه الداخلي» الذي صادق عليه المؤتمر الثاني للحزب (أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠)، ص ١٣ و٢٢. انظر أيضاً الفصل الثاني عشر من البرنامج، ص ١١١ - ١١٢.
(٦٦) حول نص البيان المتضمن تأسيس «قوات الأنصار» انظر «النداء»، ٧ آذار (مارس) ١٩٧٠.
(٦٧) تقرير اللجنة المركزية الذي تلي في المؤتمر الثاني للحزب في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠. «برنامج الحزب الشيوعي»، ص ١٣.
(٦٨) «الأخبار»، ٢٤ كانون الثاني (يناير) و٢١ شباط (فبراير) ١٩٧١.

بغداد[٦٩]. وفي أيار (مايو) قبض على ثابت حبيب العـاني، العضو في اللجنـة المركـزية[٧٠]، في أحـد شوارع بغـداد وسيق إلى مكان مجهـول تحت حـراسـة رجـال الأمن العـام[٧١]. وفي آب (أغسطس) تخلى عزيز شريف المتعاطف مع الشيوعيين عن منصبه كوزير للعدل، بعد أن كفّ لفترة عن مزاولـة عمله بهذه الصفـة، واكتفى بمنصب وزير بـلا حقيبة. وفي أيلول (سبتمـبر) وردت أنباء عن موت عضو الفرع الكردي واللجنة المـركزيـة الشيخ عـلي البرزنجي في غـرفة التعذيب في قصر النهاية[٧٢].

وعلى العموم، فبعد منتصف خريف ١٩٧١، وبسبب عودة التوتر إلى المنطقة الكردية، جـزئياً، ولكن، وبشكـل أساسي، تحت تـأثير القلق الـذي أثارتـه قعقعة سيـوف شاه إيـران المدعوم من أميركا، واستيلائه في تشرين الثاني (نوفمبر) على جزر أبو مـوسى وطمب الصغرى والكـبرى، وطموحـه غير المستـتر للهيمنة عـلى الخليج، تحـرك النظام بـاتجـاه التصـالـح مـع الشيوعيين وتقرب في الوقت نفسه من الاتحاد السوفييتي.

ومهّد تزايد التعاون الاقتصادي السوفييتي ـ العراقي لهذه المرحلة الجديـدة من السياسـة البعثية. ففي ٨ نيسان (أبريل) ١٩٧١ وافق الاتحاد السوفييتي على تقديم قرض للعراق قيمته ٨٠ مليون دينار بفائدة تبلغ ٢,٥ بالمئة لتمويل منجم للفوسفات ومصنعٍ للأسمدة الكيميائية وخط أنابيب نفطي ومصفاة للنفط ومحطتين لتوليد الكهرباء مائياً[٧٣]. وفي ٢٤ حزيران (يونيو) نص اتفاق فني على تقديم الاتحاد السوفييتي المساعدة لتطوير حقل نفط الرميلة الشماليـة لينتج سنوياً ١٨ مليون طن من النفط الخام[٧٤]. أما الآن، وفي ظل أحداث الخليج، وبعد محادثات تحضيرية جـرت في كانـون الأول (ديسمبر) ١٩٧١ في بغـداد، وفي شباط (فـبراير) ١٩٧٢ في موسكو، فقد ارتقت العلاقات بين البلدين إلى «مستوى أرفع». وفي ٩ نيسـان (أبريـل) وقّع الرئيس أحمد حسن البكر ورئيس الوزراء السوفييتي ألكسي ن. كوسيغين في العاصمة العراقية معاهدة مدتها خمس عشرة سنة قابلة للتجديد تربط الطرفـين بـ «صداقـة دائمة لا يمكن فصم عراها» (المادة ١)، وبمزيد من التعاون باتجاه «تقوية قدراتهما الدفاعية» (المادة ٩)، وبـ «إجـراء مشاورات فورية لتنسيق مواقفهما» في حال «تهـديد سـلام أي من الطرفـين المتعاقـدين» (المادة ٨). وكذلك فقد تعهدت كل من الحكومتين بـ «عدم الـدخول في أي تحـالف أو المشاركـة في أية كتلة... أو إجراءات موجهة ضد الطرف الآخـر... أو السماح بـاستعمال أراضيهـا لأي نشاط قد يضر بالطرف الآخر عسكرياً» (المادة ١٠)[٧٥].

---

(٦٩) «النداء»، ١٢ شباط (فبراير) ١٩٧١.
(٧٠) حول ثابت حبيب العاني انظر الجدول ١٦ ـ ٢ في هذا الكتاب.
(٧١) «النداء»، ١٣ أيار (مايو) ١٩٧١.
(٧٢) *Marxism Today*, November 1971.
(٧٣) «النهار»، ٩ نيسان (أبريل) ١٩٧١.
(٧٤) «النهار»، ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٧١.
(٧٥) من أجل نص المعاهدة انظر «النداء»، ١١ نيسان (أبريل) ١٩٧٢.

الجدول رقم ٢٣ ـ ٥
الشخصيات القيادية المعروفة في الحزب الشيوعي العراقي
المعترف به سوفييتياً والمنتخبة أو المعاد انتخابها
في المؤتمر الثاني للحزب في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وما زالت
على رأس الحزب عام ١٩٧٣[أ]

الاسم	معلومات حياتية
أعضاء المكتب السياسي:	
عزيز محمد (سكرتير أول)	انظر الجدول ٧ ـ ٦ في هذا الكتاب.
زكي خيري	انظر الجدول ٤ ـ ٢ في الكتاب الثاني.
عبد الكريم أحمد الداوود	انظر الجدول ٢١ ـ ١ في الكتاب الثاني
باقر ابراهيم الموسوي	انظر الجدول ١٦ ـ ٢ في هذا الكتاب.
ثابت حبيب العاني	انظر الجدول ١٦ ـ ٢ في هذا الكتاب.
عمر علي الشيخ	انظر الجدول ١٦ ـ ٢ في هذا الكتاب.
أعضاء آخرون في اللجنة المركزية:	
بهاء الدين نوري	انظر الجدول ١٩ ـ ١ في الكتاب الثاني.
عبد الأمير عباس عبد	انظر الجدول ٢١ ـ ١ في هذا الكتاب.
آرا خاجادور	انظر الجدول ١٦ ـ ٢ في هذا الكتاب.
ماجد عبد الرضا	انظر الجدول ٢١ ـ ١ في هذا الكتاب.
جواد كاظم	انظر الجدول ٢١ ـ ١ في هذا الكتاب.
عبد الرزاق جميل الصافي (رئيس تحرير «طريق الشعب»)	انظر الجدول ٢١ ـ ١ في هذا الكتاب.
عبد السلام الناصري	انظر الجدول ١٢ ـ ١ في الكتاب الثاني
عامر عبد الله	انظر الجدول ٢١ ـ ١ في الكتاب الثاني
يوسف حنا شير	انظر الجدول ٢١ ـ ١ في هذا الكتاب.
مهدي عبد الكريم أبو سناء	انظر الجدول ٢١ ـ ١ في هذا الكتاب.
مكرم الطالباني	انظر الهامش (ب)
نزيهة الدليمي	انظر الهامش (ج)
نوري عبد الرزاق حسين[د]	انظر الهامش (هـ)
رحيم عجينة	انظر الهامش (و)
صفاء الحافظ	انظر الهامش (ز)
الملا أحمد بني خيلاني	انظر الهامش (ح)
محمد كريم فتح الله	انظر الهامش (ط)

(أ) وضع هذا الجدول على أساس المعلومات المتوفرة وقد لا يكون مُحدَّثاً بما يكفي.
(ب) محام عمره ٤٨ سنة، كان مديراً عاماً لانحصار التبغ عام ١٩٥٩، ومفتشاً عاماً للاصلاح الـزراعي عام ١٩٦٢، وناشراً لمجلة الحزب «الثقافة الجديدة» من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٢، ووزيراً للري منـذ أيار (مـايو)

١٩٧٢. ويتحدر الطالباني من عائلة كردية كانت تقدم ذات يوم زعماء الطريقة القادرية الباطنية في كركوك.

(ج) نزيهة الدليمي، طبيبة نسائية عربية سنية ولدت حوالى عام ١٩٢٤ وأسست في العام ١٩٥٢ «رابطة الدفاع عن حقوق المرأة»، وهي منظمة تابعة للحزب الشيوعي العراقي، وكانت ناشطة منذ أواسط الخمسينات في «الاتحاد الدولي الديموقراطي للمرأة»، وشغلت بين العامين ١٩٥٩ و١٩٦٠ منصب وزيره الشؤون البلدية.

(د) أخرج من اللجنة المركزية عام ١٩٧٣.

(هـ) نوري عبد الرزاق حسين، عربي شيعي عمره حوالى ٣٩ سنة، كان سكرتيراً عاماً لـ «منظمة الشباب العراقي الديموقراطي» للسنتين ١٩٥٩ - ١٩٦٠، وكان ناشطاً خلال كل عقد الستينات تقريباً كعضو قيادي في براغ لـ «الاتحاد الدولي للطلبة». وتم اختياره عام ١٩٧٠ لدور قيادي في «قوات الأنصار».

(و) رحيم عجينة، كان مساعداً للسكرتير العام لـ «اتحاد الشباب الديموقراطي العراقي» عام ١٩٥٩، وسكرتيراً لـ «الاتحاد العالمي للشباب الديموقراطي» عام ١٩٦٢. عمره حوالى ٤٧ سنة وهو طبيب عربي سني.

(ز) صفاء الحافظ، محام عربي سني ولد حوالى عام ١٩٢٣، وكان ناشطاً في أواخر الخمسينات ومطلع الستينات في جمعية المحامين العراقيين.

(ح) أحمد بني خيلاني، ابن ملّا (رجل دين عالم)، وهو سني كردي من دربند إي خان.

(ط) فتح الله، موظف مكتبي، كردي سني من السليمانية.

الجدول رقم ٢٣ - ٦
موجز الجدول ٢٣ - ٥

الدين والطائفة والأصل العرقي	العدد
مسلمون	
شيعة عرب	٨
سنة عرب	٥
سني عربي - كردي	١
سنة أكراد	٧
مسيحيون	
أرمن	١
أشوريون	١
المجموع	٢٣

التعليم	العدد
جامعي	١١
ثانوي	٧
ابتدائي	٢
لا معلومات	٣
المجموع	٢٣

الجنس	العدد
ذكور	٢٢
إناث	١
المجموع	٢٣

يتبع

المهنة الحالية أو السابقة		العدد
مهنيون		١٢
محامون	٥	
معلمون	٢	
أطباء	١	
طبيبة نسائية	١	
مهندسون	١	
مساحون	١	
صحافيون	١	
موظفون مكتبيون		٢
موظفو حكومة	٢	
عمال		٤
عمال نفط	١	
عمال حياكة	١	
عمال ميكانيك	١	
عمال قصدير	١	
متفرغون حزبيون		٥
المجموع		٢٣

فئة العمر عام ١٩٧٣	العدد
لا معلومات	٥
٣٩ سنة	٢(أ)
٤٠ - ٤٤ سنة	١
٤٥ - ٤٩ سنة	٩(ب)
٥٠ - ٥١ سنة	٥(ج)
٦٢ سنة	١
المجموع	٢٣

(أ) ١ : عمر تقريبي.
(ب) ٢ : عمر تقريبي.
(ج) ٢ : عمر تقريبي.

وبينما هلَّل الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) للمعاهدة على أنها تحقيق لـ «أحد الأهداف العظيمة» التي كانت «الحركة الثورية» تكافح من أجلها[٧٦]، فإنه استأنف - في الوقت نفسه - حواره مع البعث. وأعلن أحمد حسن البكر في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ «لائحة العمل الوطني» التي مهدت الطريق لذلك. وإن أكدت اللائحة المواقف الثابتة من المسائل الأكثر أهمية بالنسبة إلى البعث واعتبرت النضال ضد «المحاولات المستمرة للإمبرياليين وأداتهم، شاه إيران، لمحو عروبة الخليج العربي والاستيلاء على أجزاء معينة منه بالقوة وبلا أي حق»... «واجباً قومياً مقدساً»، فإنّها دعت إلى تحالف وطني واسع وإلى «ضمان» «كل الحريات الديموقراطية لجماهير الشعب وقواه الوطنية والتقدمية، بما في ذلك حرية الأحزاب السياسية والجمعيات الاجتماعية والمهنية والنقابية».

وجاء رد فعل الشيوعيين على ما بدا من ناحية القصد على الأقل تنازلاً سياسياً من قبل البعث، ايجابياً. وجاء في بيان خاص نشر في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) باسم مكتبهم

---

(٧٦) المصدر السابق، ١٢ نيسان (أبريل) ١٩٧٢.

السياسي: «في المبدأ، يعتبر حزبنا أن المسودة المقترحة للائحة تحتوي على أرضية جيدة للتعاون الوطني». وفي الوقت نفسه، فقد أشار البيان إلى الحاجة إلى «مناقشة جادة» بهدف تحويل «المسودة» إلى نص «مقبول لدى جميع الأطراف التي دعيت للعمل سوية». وشدد البيان بشكل خاص على وجوب تعبير الأداة عن مبادىء أساسية معينة تتعلق بالعلاقات ما بين الأحزاب، وتحديداً على مبدأ يعبر عن ضرورة أن تقوم جميع الأحزاب الوطنية المختلفة «باحترام بعضها البعض الآخر **كأحزاب مستقلة ايديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً**». وأعلن البيان أيضاً أن من الأمور «كبيرة الأهمية» بالنسبة إلى الشيوعيين أن يضع النظام «**نهاية حاسمة لكل أشكال الاضطهاد**» سواء ضدهم أم «ضد أية قوة وطنية أخرى»[٧٧].

ومضى شهر تلو الآخر، وعلى الرغم من أن الحوار بين الطرفين لم ينقطع، وأن الإجراءات المضادة للشيوعيين توقفت كلياً، فإنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق، سواء على «لائحة العمل الوطني» أم على الجبهة المتحدة. ومع ذلك، فقد دخل الشيوعيون الحكومة في ١٤ أيار (مايو) ١٩٧٢، وتولى عضو اللجنة المركزية مكرم الطالباني حقيبة الري بينما أصبح رفيقه عامر عبد الله وزيراً للدولة[٧٨]. وساد بين الشيوعيين شعور قويّ معادٍ للمشاركة الرمزية الخارجية في السلطة، ولكن قيادتهم، التي ربما كانت متأثرة بنصيحة من رئيس الوزراء السوفييتي ألكسي كوسيغين، رأت أن هذه المشاركة الرمزية ووجود ممثلين للحزب الكردي الديموقراطي في مجلس الوزراء، على أساس قوة اتفاق ١١ آذار (مارس) ١٩٧٠ الكردي - البعثي، سيضيف إلى احتمالات قيام جبهة حقيقية. وأمِل الشيوعيون كذلك بتقوية يد الحكم في نزاعها العالق مع تجمع الشركات النفطية. وفي الوقت نفسه، فإنهم «اقترحوا» على قيادة البعث «منح مجلس الوزراء سلطات مناسبة»، كما اقترحت «إعادة النظر في الدستور [المؤقت] بهذا الاتجاه» بحيث تصبح مشاركتهم في الحكومة «أكثر فعالية وأكبر قيمة». وعبر الشيوعيون كذلك عن رغبتهم في إصدار صحيفة يومية يمكنهم «التعبير فيها عن آرائهم ومواقفهم بحريّة والمشاركة في تعبئة القوى الشعبية». ووعد البعث بتلبية هذه المطالب، ولكن «في وقت لاحق»[٧٩].

وعلى العموم، فقد مرّت سنة بعد ذلك لم يُقَلْ خلالها شيء في هذا المجال، ربما بسبب الفترة الصعبة التي عاشتها البلاد بعد تأميم شركة نفط العراق في أول حزيران (يونيو).

ومهما يكن، فإن مشاركة الشيوعيين في شؤون الحكم لم تزد عن كونها شكلية إلا بعد محاولة انقلاب العقيد ناظم كزار، أو على الأقل فإن هذه المشاركة بدت بعد ذلك وكأنها لم تعد شكلية. ففي ١٧ تموز (يوليو) ١٩٧٣، بعد عشرة أيام من إعدام كزار، قام السكرتير

(٧٧) حول نص البيان الذي أصدره المكتب السياسي انظر: «الأخبار»، ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١. والتشديد موجود في الأصل.

(٧٨) حول الطالباني انظر الجدول ٢٣ - ٥ في هذا الكتاب، وحول عامر عبد الله انظر الجدول ٢١ - ١ في الكتاب الثاني.

(٧٩) بيان المكتب السياسي في ١٥ أيار (مايو) ١٩٧٢، «الأخبار»، ٢٧ أيار (مايو) ١٩٧٢.

الأول للحزب الشيوعي عزيز محمد والرئيس أحمد حسن البكر، بصفته أميناً عاماً لحزب البعث بتوقيع «ميثاق العمل الوطني»[٨٠] الذي انتظر طويلاً وبدأت جهود جديدة لإدخال الحزب الكردي الديموقراطي إلى لجان «الجبهة الوطنية التقدمية»، التي ولدت لاحقاً. وكان التنازل المرافق الذي قدمه النظام للشيوعيين من دون أي لبس هو الاعلان بدء الحكومة بهدم قصر النهاية، سجن التعذيب سيّىء السمعة في العراق[٨١]. وفوق هذا كله، فقد اكتسب حزبهم مشروعية قانونية، وحصلوا في أيلول (سبتمبر) على إذن بالصدور العلني لصحيفتهم السرية «طريق الشعب»، التي أصبحت الآن يومية ووصلت في العام ١٩٧٥ حدّ أن تطبع ٦٧١٢١٤٠ نسخة (بالمقارنة مع ١٨١٨٦٧١٠ نسخ تطبع من جريدة «الثورة» البعثية)[٨٢]. وباختصار، فمن الواضح أن الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) قطف أخيراً بعض ثمار التزامه بالخط القانوني والتطوري. وعلى العموم، فإن تحالف هذا الحزب مع البعث كان يستند إلى شروط غيرت الكثير منها نتائج الاتفاق العراقي - الايراني في آذار (مارس) ١٩٧٥ وما تلاه من انهيار العصيان الكردي. ويبقى أن نرى ما إذا كانت السلطة الحاكمة ستستمر، في ظل الظروف المستجدة، بإعطاء القيمة نفسها لهذا التحالف، كالسابق.

(٨٠) «الجمهورية» (بغداد)، ١٨ تموز (يوليو) ١٩٧٣.

(٨١) «النهار»، ١٥ تموز (يوليو) ١٩٧٣.

(٨٢) العراق، «الإحصاء الثقافي لسنة ١٩٧٥»، ص ١٩.

الفصل الرابع والعشرون

خاتمة

يحتمل أن لا تكون هناك عملية أثّرت في حياة العراقيين، من خلال مسببات متشابكة ومتعددة، وكانت أكثر ديمومة زمنية من الربط التدريجي لبلدهم، وعبر القرنين التاسع عشر والحالي، بسوق عالمية تعتمد على الصناعة الكبرى وتورطهم في شرك القوى، أو منتجات القوى، التي أطلقتها الثورة الصناعية. وبهذه العملية الكبرى ترتبط، بطريقة أو بأخرى، سلسلة من الحقائق الكبرى، بينها: تقدم قوة بريطانيا ورأسمالها إلى داخل العراق، وتحوّل نظام الامتيازات الأجنبية لصالح أوروبا، وظهور وسائل النقل البخارية، والبدء بتقليد أوّلي للتقنيات الحديثة، ثم الغزو الانكليزي، وتفتيت الامبراطورية العثمانية وفصل محافظات العراق العربية الشمالية عن مناطق تجارتها الطبيعية في سورية، وإنشاء ملكية تابعة بجيش جديد وآلة حكومية إدارية جديدة، واستثمار موارد النفط العراقية، وانتشار عناصر الثقافة الأوروبية.

وكانت النتائج البنيوية الناجمة عن هذا كله بعيدة المدى، فتراجعت الاقتصادات المحلية القديمة المعتمدة على الحرف أو صناعات بناء السفن ووسائل النقل التقليدية (الجمال والسفن الشراعية) أو هي تناثرت أشلاء، وأفسحت الفلاحة القبلية المكتفية ذاتياً بصورة رئيسية والمعتمدة على الرعي بصورة ثانوية الطريق أمام زراعة قبلية مستقرة ومرتبطة بالسوق، وانتقل المشاع القبلي وحيازات العقارات شديدة الاتساع إلى أيدي المشايخ المحاربين السابقين والأغوات عن طريق غير حق أو دفع أي ثمن لها، وفقدت القبائل والتجمعات المهنية والطرق الباطنية انسجامها أو هي تفككت، وانتقلت كتل سكانية كبيرة من الريف وبلدات المحافظات إلى المدن الكبرى للالتحاق بالجيش الجديد أو الأجهزة الحكومية أو قوات الشرطة أو لتجد لها وظائف في الأعمال الجديدة التي توفر احتياجات هذه المؤسسات أو لتزيد من تضخم فئة العمال غير المهرة وتخفض مكاسبهم بشكل ملحوظ، وتهددت الروابط والولاءات والمفاهيم القديمة أو هي تآكلت أو زالت كلياً.

وتمتد جذور كل الأحزاب والحركات السياسية الهامة، بمن فيها الشيوعيون والضباط الأحرار والبعثيون إلى هذه التغيرات والتحولات البنيوية. ومن المصدر نفسه تدفق النزوع إلى الثورة الذي وجد تعبيراته الأقوى في ثورة ١٩٢٠ وانقلابي ١٩٣٦ و١٩٤١ العسكريين و«وثبة» ١٩٤٨ وثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨.

وبشكل أكثر تحديداً فإنّ النزاعات التي حصلت خلال سنوات الحكم البريطاني والعهد الملكي عكست تنافرات بنيوية كامنة. وكانت كذلك ـ سواء مباشرة أم بمعناها النهائي ـ نزاعات بين طبقات وشرائح عانت، وطبقات وشرائح ـ في العراق وانكلترا ـ استفادت من العمليات المشار إليها آنفاً.

وكانت العواطف المحركة للهيجان ضد سيطرة الإنكليز، الذي بلغ ذروته في ثورة ١٩٢٠ المسلحة، قد انطلقت من «الچلبيين» (التجار) المرتبطين بطرق النقل القديمة، أو من «الأريستوقراطيين» ـ وهم موظفون مرتبطون بالإدارة العثمانية السابقة ـ أو من «المجتهدين» و«العلماء» الذين يمثلون المفاهيم الاجتماعية الموروثة، أو من المشايخ القبليين الملاكين أو «السادة» القبليين، الذين استاؤا من التصلب الإنكليزي غير المعتادين عليه في جمع الضرائب أو إنهم تضرروا كثيراً من الإدارة الانكليزية لمياه الفرات[1]. والحزب الوطني، الذي وقف في العقد الأول من العهد الملكي بقوة ضد النفوذ الإنكليزي، كانت جذوره تضرب بين الحرفيين اليدويين[2]، الذين كانوا يفقدون وسائل رزقهم الموروثة أباً عن جد نتيجة لتدفق السلع الانكليزية المصنوعة بالآلات. وكانت إحدى أقوى قواعد دعم الشيوعيين في بغداد، منذ الأربعينات وما بعد، توجد في حي باب الشيخ[3]، الذي كان يوماً مركزاً مزدهراً لصناعة النسيج اليدوية. واستمد سلك الضباط وحزب البعث العديد من عناصرهما القلقة من عائلات الشمال العربية التي كانت قد انتقلت إلى العاصمة والتي اضطربت حياتها الاقتصادية التقليدية نتيجة لعقبة الحدود الجديدة مع سورية أو نتيجة لتراجع صناعات تقليدية مثل إنتاج العباءات في عانة و«الكلكات» (أطواف من الجلد المنفوخ)، في تكريت[4]. وجاء الكثير من الدعم الذي تلقّاه الشيوعيون خلال «موجة المد» التي عرفوها عام ١٩٥٩ وفي أيامهم المريرة عام ١٩٦٣ من «الشروقية» في بغداد، أي من الفلاحين القبليين المهاجرين من ريف العمارة، الذين تكدرت طريقة معيشتهم نتيجة للعلاقات الزراعية الجديدة والاستعمال غير المقيد لمضخات المياه[5]. وإلى هذا، فقد كان ٣٢ بالمئة من مجموع أعضاء اللجان المركزية للحزب

(١) انظر الصفحات ١٤٥ و٢٠٣ و٢٠٥ و٢٥٣ و٣٣٠ و٣٣١ في الكتاب الأول (الطبقات الاجتماعية) وص ٣٨١ وما يليها في الكتاب الثاني (الحزب الشيوعي).

(٢) انظر ص ٣٣٢ في الكتاب الأول.

(٣) انظر ص ٧٧ في الكتاب الثاني و٢٩٧ و٢٩٨ في هذا الكتاب (منطقة عقد الأكراد هي جزء من باب الشيخ).

(٤) انظر ص ٣٣٠ و٣٣١ في الكتاب الأول والجداول ١٠ ـ ١ و٦ ـ ٢ و٦ ـ ٣ و٦ ـ ٤ و٢٣ ـ ٢ و٢٣ ـ ٣ وص ٣٠٩ و٣١٢ و ٤٠٠ في هذا الكتاب.

(٥) انظر ص ١٦٢ وما يليها في الكتاب الأول و٢٠٩ في الكتاب الثاني و١١٣ ـ ١١٦ و٣١٢ و٢٩٧ و٢٩٨=

الشيوعي في الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٣ متحدرين من «سادة» ذوي موارد مالية متواضعة وآتين من بلدات صغيرة في المحافظات تدهورت اقتصاداتها القديمة نتيجة لظهور قوى نجمت عن خضوع العراق للسوق الدولية[6]. وتُظهِر كل هذه الحقائق، دون أي لبس، أن للسياسة المعارضة أو الثورية في العراق مظاهر بنيوية مميزة ولا يمكن فهمها بشكل جيد من خلال تركيبتها الشخصية البحتة.

وتُبرز دراسة الوجه الآخر للتناقض البنيوي مظاهر وعلاقات أخرى.

وأحد المظاهر التي تبرز بحدة هو التركيز الشديد للثروة، وخصوصاً خلال العقدين الأخيرين من العهد الملكي. فبينما كان أربعة أخماس عائلات العراق بلا أية أملاك كان هنالك ٢٤٨٠ شخصاً يملكون، في العام ١٩٥٨، ١٧,٧ مليون دونم من الأرض[7]، وكانت هنالك ٤٩ عائلة، تشكل عملياً لبّ كبار الملاك، تملك ٥,٤ مليون دونم[8]، أي ٥٥,١ و١٦,٨ بالمئة من كل الأراضي الزراعية ذات الملكية الخاصة، على التوالي. وبشكل مشابه، فإن ٢٣ عائلة تجارية وصناعية ومصرفية، منها ٨ هي من كبار الملاك ايضاً، كانت تملك ما قيمته ٣٠ ـ ٣٥ مليون دينار من الممتلكات من مختلف الأنواع، أو ما يساوي ٥٦ ـ ٦٥ بالمئة من مجموع رأس المال التجاري والصناعي الخاص مجتمعين[9].

وكان التفاوت الحادّ في حيازة الأملاك، وغياب أي تدرج معتدل بين ثراء قمة المجتمع وفقر الجماهير، واحداً من الأسباب غير قليلة الأهمية الكامنة وراء راديكالية لهجة سياسة المعارضة وعدم الاستقرار المزمن للنظام الملكي.

ولكن، هل كان التوزع القائم للثروة يعكس التوزع المنظور للسلطة السياسية؟ أو: إلى أي مدى كان أحد التوزعين منسجماً مع الآخر؟

كما يتضح من الجدول ٩ ـ ١٤ والجدول ٥ ـ ٤ في الكتاب الأول فإن ١١ من ٢٣ من أكبر العائلات الرأسمالية، و٤١ من ٤٩ من أكبر عائلات ملاك الأراضي، بما فيها البيت الملكي، كانت ترتبط رسمياً، بطريقة أو بأخرى، أو في لحظة معينة أو أخرى، بالدولة، مقدمة لها رؤساء الوزارات أو الوزراء أو الأعيان أو النواب. وفي الوقت نفسه، فإن رؤساء ٢٨ من هذه العائلات وعائلات المشايخ القبليين الملاكين و«السادة» القبليين كانوا، من كل النواحي، حكاماً حقيقيين في عقاراتهم أو على قبائلهم.

ومن ناحية أخرى، وفي ظل العهد الملكي، كان ما لا يقل عن ٤٤,٨ بالمئة من كل تعيينات رؤساء الوزراء[10] و٤١,٧ بالمئة من كل تعيينات وزراء الداخلية والدفاع يذهب إلى

= في هذا الكتاب. (وكان «الشروقية» أو «الشرقاوية» يعيشون عام ١٩٦٣ في مدينة الثورة).

(٦) انظر ص ٣١٤ ـ ٣١٥.

(٧) انظر الجدول ٥ ـ ١ في الكتاب الأول.

(٨) انظر الجدول ٥ ـ ٣ في الكتاب الأول.

(٩) انظر الجدول ٩ ـ ١٣ في الكتاب الأول.

(١٠) انظر الجدول ٧ ـ ٢ في الكتاب الأول.

الضباط الشريفيين السابقين[(١١)]، الذين نشأوا من الطبقات الوسطى أو أصول أكثر تواضعاً ولكنهم أصبحوا في هذه الفترة، ونتيجة لخدمتهم للهاشميين أو لامتلاكهم لوسائل الإدارة، من أصحاب الأملاك، وإن بنسبة متوسطة[(١٢)]. وأكثر من هذا، ففيَ العقدين اللذين سبقا ثورة ١٩٥٨ أو ما حول ذلك مال صنع القرار على المستوى الوطني إلى أن يصبح، وبشكل متزايد، حكراً على واحد فقط من هؤلاء الضباط الشريفيين السابقين هو نوري السعيد، وعلى الأمير عبد الإله بشكل أقل فعالية.

ولكن لا نوري السعيد ولا عبد الإله كان حراً بقدر ما يبدو كذلك. فكلاهما كان يعمل ضمن إطار اجتماعي محدد، وكذلك كان الشريفيون الآخرون أيضاً. ومن هنا كان «احتراس نوري السعيد، الطبيعي ربما، من المساس بالمصالح القوية المكتسبة، الزراعية والتجارية»، كما قال السفير البريطاني كيناهان كورنواليس[(١٣)]. ومن هنا أيضاً وضوح انطلاق مسار عمله داخلياً من موقع احتياجاتهم ومشاعرهم. وللإشارة إلى مثال واحد فقط يكفي التذكير بأن أعفاء طبقة الملاك الفعلي من الضرائب، الذي تحقق في أيامه[(١٤)]، لم يكن وليد المصادفة. وأكثر من هذا، وفي ما يتعلق بانكلترا فإنّ قلبي نوري وعبد الإله كانا «في المكان الصحيح»، الأمر الذي يصل بنا إلى سبب آخر لغياب التطابق بين امتلاك الأملاك وامتلاك السلطة، فأصل النظام السياسي نابع من إرادة الانكليز ومن مساندتهم له في فترة من حياته. وبكلمات أخرى، فقد كانت هنالك داخل اللعبة قوة غريبة تتدخل - عندما تستطيع وبالطريقة التي تلبّي أغراضها - في الاتجاهات الطبيعية أو الزخم الديناميكي للوضع البنيوي الداخلي. وفوق هذا كله فقد شهد العقد الأخير من العهد الملكي تدفق أموال النفط، التي لم تقتصر على إضافة قوة هائلة إلى قوة الحكومة المالية بل إنها، وبسبب الطبيعة الخاصة لصناعة النفط - علاقتها التداخلية مع الاقتصاد المحلي أو بالقوة الانتاجية المحلية وتوظيفها لجزء صغير جداً من القوة العاملة في البلد - جعلت الحكومة مستقلة ذاتياً اقتصادياً، وإلى حد كبير، عن المجتمع[(١٥)]، وهو ما زاد من إمكانيات استبدادها وزاد - في الوقت نفسه - من تشويه العلاقة بين القوة الاقتصادية الخاصة والسيطرة على آلة الدولة أو القدرة على التأثير فيها.

وكان عبد الإله ونوري أكثر تصلباً في آرائهما، أو أكثر التزاماً بالنظام المكرس لتقسيم الحصص، من أن يغيّرا المسار اجتماعياً عن طريق تحويل الاستقلالية المالية المتزايدة للدولة إلى فائدة. ولهذا، فقد فشلا في الإمساك بحالات اختلال التوازن البنيوي القائمة وجعلا ثورة ١٩٥٨ أمراً حتمياً[(١٦)].

---

(١١) انظر الجدول ١٠ - ٤ في الكتاب الأول.
(١٢) انظر الجدول ١٠ - ٣ في الكتاب الأول.
(١٣) انظر ص ٣٨٦ و٣٨٧ في الكتاب الأول.
(١٤) انظر ص ٣٣١ وما يليها في الكتاب الأول.
(١٥) انظر أيضاً ص ٥٢ و٣١٩ وما يليها في الكتاب الأول.
(١٦) انظر ص ٥٠ و٥٢ و٣٨٦ و٣٩٣ و٣٩٥ في الكتاب الأول.

هل خرجت الثورة بصيغة مجتمع مختلف نوعياً؟ وما هي الخطوط التي تقوم على أساسها بنية العراق الحالي، أي عراق ١٩٧٧؟

إن تميز الأنظمة التي لحقت بالعهد الملكي بطابع عدم الاستقرار، وميوعة الوضع الاجتماعي، وندرة الأدلة الإحصائية ذات الصلة أو عيوب ما هو متوفرَ منها، يجعل التعميم أمراً منطوياً على المخاطرة.

وعلى العموم، فإن هنالك أمراً واحداً لا يطاله الشك، ألا وهو أن القوة الاجتماعية للملكيات الخاصة الكبرى قد اجتثت من جذورها. وأوضح ما يظهر هذا في ميدان الزراعة. ولقد تمت إزاحة كبار المشايخ الملاك وكبار التجار الملاك. ويبين الجدول ٢٤ - ١ في هذا

الجدول رقم ٢٤ - ١
نمط حيازة الأرض، نهاية ١٩٧٣

الملكيات الزراعية حسب نوع أصحابها	المساحة (بملايين الدونمات)[(أ)]	٪ من المساحة الإجمالية
أراضي المستفيدين من الإصلاح الزراعي	٥,٢	٢٢,٧
أراضٍ يستأجرها الفلاحون من الهيئة الحكومية للاصلاح الزراعي	٧,٩	٣٤,٥
أراضي ملكية خاصة لغير المستفيدين من الاصلاح الزراعي	٨,٠	٣٤,٩
أراضٍ مستأجرة من إدارة الأوقاف	٠,٣	١,٤
أراضٍ مستثمرة بوضع اليد	١,١	٤,٧
حيازات أخرى	٠,٤	٠,٨
المجموع	٢٢,٩	١٠٠,٠

(أ) يستند إلى أرقام «المجموعة الاحصائية السنوية، ١٩٧٣» العراقية (ص ٧٠ و٧٦ و١٢٨ و١٣٠) وبافتراض أنه لم يحصل تغيّر يذكر في بنود «الحيازات الأخرى» و«وضع اليد» و«الأوقاف» بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٣.

الكتاب، بأرقام تقريبية، نمط حيازة الأرض في نهاية العام ١٩٧٣. ولقد ازدادت المساحة التي يملكها المستفيدون من الاصلاح الزراعي بشكل ملحوظ منذئذ. وأكثر من هذا، فإن أياً من الملاكين الخاصين لا يملك الآن - ١٩٧٧ - أكثر من ٢٠٠٠ دونم ومعظمهم يملك ما يتراوح بين ٢٠ و٢٠٠ دونم. ومن ناحية أخرى، فحتى وقت متأخر يصل إلى العام ١٩٧١ كان هنالك ٢٧٤٣٧٧ عاملاً في الزراعة، من أصل إجمالي يبلغ ٢١١٠٥٩٣ عاملاً، لا يملكون أية أرض ويعملون بالأجرة. وكان الآخرون يملكون قطع الأرض الخاصة بهم أو هم يستأجرون الأرض من الدولة أو من إدارة الأوقاف، أو من ملاكين خاصين، أو كانوا أعضاء غير

مأجورين في عائلات أصحاب الأراضي[١٧]. وعلى العموم، فقد حصل تغير ملحوظ في هذا الوضع مع الانتهاء مؤخراً من برنامج توزيع الأراضي.

في الوقت نفسه، كانت الحكومة تعيد تنظيم الانتاج الزراعي على أساس خطوط جديدة. وهو ما يُمكن ملاحظته من الأرقام الواردة في الجدول ٢٤ ـ ٢. وينبع التركيز المتزايد على المزارع التعاونية ـ التي ارتفع عددها من ٣٦٨ عام ١٩٦٦ إلى ٨٠٥ عام ١٩٧٠ وإلى ١٣٦٣ عام ١٩٧٤[١٨] ـ والمزارع الجماعية[١٩] ومزارع الدولة من معرفة أن «تفتيت العقارات الكبيرة إلى قطع صغيرة أو متوسطة، مع أنه ديموقراطي وتقدمي [من الناحية الاجتماعية]، فإن له آثاره السلبية على انتاجية وحدة الأرض المفردة والنمو العام للانتاج الزراعي»[٢٠]. وأصبح واضحاً كذلك أن الزراعة الفلاحية على المستوى الصغير كانت بالكاد متكيفة مع استعمال الآلة أو الطرق الحديثة. وكانت الزراعة في حالة سيئة، على الأقل خلال العقد الأول التالي للثورة. وهذا ما يظهر بوضوح كافٍ حتى من التقديرات الرسمية التي لا يمكن الاعتماد عليها كثيراً بشأن انتاج الدونم ومحصوله من ثلاثة محاصيل غذائية رئيسية في البلد، كما يظهر في الجدول ٢٤ ـ ٣. ولكن صعوبة كبيرة نشأت أيضاً عن مشكلة تملح الأراضي غير المحلولة، وعن العيوب والعلل الإدارية والنقص القائم في عدد الخبراء الزراعيين باختصاصاتهم المختلفة[٢١]. وإلى هذا، فإن الاستثمار الحكومي مال خلال العقد المذكور باتجاه الصناعة أكثر مما مال إلى الزراعة[٢٢]. ويعود إلى هذا كله، إضافة إلى تزايد تدفق أموال النفط والإدراك المقلق لأن جمهور الفلاحين ما زال يعيش على هامش اقتصادي ضئيل جداً، السبب في أن

---

(١٧) العراق، «المجموعة الاحصائية السنوية، ١٩٧٣»، ص ٧٠.

(١٨) كان تعداد أعضائها يبلغ ٤٥٧٦٧ عام ١٩٦٦ و١١٠٤٧٢ عام ١٩٧٠ و٢٠٣٠٠٠ عام ١٩٧٤، «الدليل الاحصائي للجمهورية العراقية ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧» (١٩٦٨)، ص ١٣٩. و«المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٠»، ص ١٠٥. و«القطاع الزراعي»، ص ٦ ـ ٧. والمقصود بالتعاونيات هو أن تنظم الانتاج الزراعي، وأن تساعد أعضاءها على تنفيذ خطة الانتاج، وأن تزودهم بالبذار والأسمدة والأدوات اللازمة، وأن تسوق منتجاتهم وتدخل التحسينات اللازمة.

(١٩) تعتمد المزارع الجماعية على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج، والعمل التعاوني، وتوزيع الدخل على أساس تعاوني، وهذا ما تشير إليه المادة ٣٨ من قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ للعام ١٩٧٠.

(٢٠) حزب البعث العربي الاشتراكي، التقرير السياسي المركزي للمؤتمر القطري الثامن، «الجمهورية» (بغداد)، ٧ آذار (مارس) ١٩٧٤، ص ٤.

(٢١) من أجل معالجات لهذه المظاهر وغيرها من المشكلة الزراعية انظر:

John L. Simmons, «Agricultural Development in Iraq: Planning and Management Failures,» *Middle East Journal,* Spring 1965, pp.129 ff.; and Robert A. Fernea, «Land Reform and Ecology in Post - Revolutionary Iraq,» *Economic Development and Cultural Change,* XVII, No. 3 (April 1969), pp. 356 ff.

(٢٢) استثمر خلال الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧، ٣٤٩,٨ مليون دينار في الصناعة (كالتعدين والكهرباء والمياه والغاز. . .) من قبل القطاع الحكومي المركزي والقطاع العام الممول للذات والقطاع الخاص (بما فيه القطاع المشترك)، بينما استثمر ١٢٩,٣ مليون دينار فقط في الزراعة. العراق، وزارة التخطيط، «التقدم في ظل التخطيط» (بغداد، ١٩٧٢)، ص ٥٥.

الجدول رقم ٢٤ ـ ٢
أشكال التنظيم الزراعي

أشكال التنظيم الزراعي	عدد المزارع أو التعاونيات عام		عدد أعضاء المزارع أو التعاونيات عام ١٩٧٤ (بالآلاف)	المساحة القابلة للزراعة عام ١٩٧٤ (بملايين الدونمات)
	١٩٧٤	١٩٧٧		
مزارع الدولة	غير متوفر	٢١	غير متوفر	٠,٣٩
المزارع الجماعية	٧٤	٨٧	١٠,٧	٠,٥٧
التعاونيات الزراعية	١٣٦٣	٢٤٦٢	٢٠٣,٠	١٣,٢٠
المزارع الخاصة وأخرى	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٨,٧٧
المجموع				٢٢,٩٣

المصادر: أرقام ١٩٧٧ في الجدول مأخوذة عن *Events* (London). No. 9 of 28 January 1977 و«النهار» (بيروت) في ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧. والأرقام الأخرى مأخوذة عن: العراق، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، «القطاع الزراعي» (بغداد، ١٩٧٤)، ص ٦ ـ ٧. و: العراق، وزارة التخطيط، «المجموعة الاحصائية السنوية، ١٩٧٣»، ص ٧٠ وما يليها. و: حزب البعث العربي الاشتراكي، «ثورة ١٧ تموز، التجربة والآفاق» (بغداد، ١٩٧٤)، ص ١٠٣.

الحكومة أطلقت مؤخراً مشروع استصلاح أربعة ملايين دونم من الأرض[٢٣]، وزيادة مخصصات الاستثمار الزراعي من ١٤٢ مليون دينار بموجب خطة تنمية الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ إلى ٣٦٥ مليون دينار بموجب خطة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ المعدلة، وإلى ٣,١ مليار دينار في خطة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠[٢٤].

ولم يكن تقطيع ملكية الأراضي الخاصة إلى حصص صغيرة أو متوسطة التطورَ الوحيدَ الذي لا لبس فيه خلال سنوات ما بعد الثورة. فإلى جانب هذا نما دور الحكومة كثيراً كجزء من حياة الناس.

ولقد تعزز تأثير الحكومة في البنية الاجتماعية، أو على الأقل في قدرتها على تحديد توجه التغير الاجتماعي، بسلطاتها التخطيطية ونفوذها الأكبر في مجال توزيع الدخل الوطني. وترتبط بهذا أيضاً الزيادة في وظائفها على معظم الجبهات الاقتصادية. وبهذا فقد أصبحت تشغل موقعاً احتكارياً في ميدان المصارف والتأمين، كما أن سيطرتها على قطاع الصناعة الكبيرة تتضح من الجدول ٢٤ ـ ٤. وأكثر من هذا، وفي ما يخص الاستثمار الجديد على الأقل،

---

(٢٣) انظر ص ٤١٠.

(٢٤) العراق، «التقدم في ظل التخطيط»، ص ٦٦. و«النهار» (بيروت)، ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤. و: *L'Orient - Le Jour* (Beirut), 16 January 1975.

الجدول رقم ٢٤ - ٣
انتاج العراق المقدر من القمح والشعير والرز في عقد ما قبل الثورة
١٩٤٨/ ١٩٤٩ - ١٩٥٧/ ١٩٥٨ وعقد ما بعد الثورة ١٩٥٨/ ١٩٥٩ - ١٩٦٧/ ١٩٦٨

العقد	عدد السكان عام ١٩٥٧ وعام ١٩٦٧ (بالملايين)	القمح		الشعير		الرز	
		متوسط الانتاج السنوي (بآلاف الأطنان)	متوسط محصول الدونم (بالكيلو)	متوسط الانتاج السنوي (بآلاف الأطنان)	متوسط محصول الدونم (بالكيلو)	متوسط الانتاج السنوي (بآلاف الأطنان)	متوسط محصول الدونم (بالكيلو)
٤٨/ ١٩٤٩ - ٥٧/ ١٩٥٨	٦,٣	٦٩٦	١٤٨	٩٤٢	٢٢٣	١٤٨	٣٦٥
٥٨/ ١٩٥٩ - ٦٧/ ١٩٦٨	٨,٨	٨٤٥	١٢٩	٨٤٠	١٨٧	١٧٢	٤٠٤

المصدر: تقديرات وزارة الزراعة، العراق، «الدليل الاحصائي... للفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٧» ص ٢٧. و«المجموعات الاحصائية للأعوام ١٩٤٩ و١٩٥٣ و١٩٥٦ و١٩٥٨ و١٩٦١ و١٩٦٣ و١٩٦٥ و١٩٦٩»، الصفحات ١١٦ - ١١٧ و١٠٩ - ١١١ و٨٧ - ٨٩ و١١٢ - ١١٤ و٥٠ - ٥٢ و٨٩ - ٩١ و١٦٧ - ١٦٩ و١٥٨ - ١٦٠، على التوالي.

الجدول رقم ٢٤ - ٤
المؤسسات الصناعية التي توظف عشرة عمال أو أكثر
(باستثناء صناعة النفط)، القطاعان الحكومي والخاص

	١٩٦٠(أ)		١٩٦٤ (بعد قوانين التأميم)		١٩٧٠	
	الخاص	الحكومي	الخاص	الحكومي	الخاص	الحكومي
عدد المؤسسات	٨٢٧	١٥٨	٩٣٥	٢٦١	١٠٨١	٣٨٥
عدد الموظفين	٤٥٨٦١	٢١٩٢٥	٣٨٨٦٢	٤١٩٨٦	٣٧٩٨٧	٦٧٩٣٣
متوسط عدد الموظفين في المؤسسة	٥٥	١٣٨	٤١	١٦٠	٣٥	١٧٦
اجمالي الدخل (بملايين الدنانير)	٦٢,٠	٢٣,٠	٤٤,٢	٨٢,٣	٥٤,٢	١٥٥,٨
متوسط دخل كل مؤسسة بملايين الدنانير	٠,٠٧٥	٠,١٤	٠,٠٤٧	٠,٣٧	٠,٠٥	٠,٤٠

(أ) في العام ١٩٥٤ كان عدد المؤسسات الخاصة والحكومية من هذا الحجم يبلغ ٧٢٧. وكان عدد موظفيها يبلغ ٤٤٤١٠. العراق، «تقرير حول الإحصاء الصناعي في العراق ١٩٥٤»، ص ٢١.

المصدر: العراق، «الدليل الإحصائي... للفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٧»، ص ٨٦ - ٨٩ و١٠٨ - ١٠٩. و«العراق في أرقام» (١٩٧٠)، ص ٢ - ٣.

يتضح من الجدول ٢٤ ـ ٥ أن الحكومة غطت على القطاع الخاص في ميادين عديدة هامة مثل الزراعة والنقل والمواصلات وتجارة الجملة[٢٥].

ويكبر دور الحكومة أيضاً أكثر وأكثر في ميدان التعليم، الذي صار الآن مجانياً في كل مراحله. وارتفع عدد طلاب الجامعات التابعة للدولة من ٨٥٦٨ في السنة الدراسية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ إلى ٧٥٢٧٠ سنة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، وطلاب المدارس الثانوية الرسمية من ٧٣٩١١ إلى ٤٩٩١١٣. وتزايد عدد تلاميذ المدارس الابتدائية في الفترة نفسها من ٥٠٢٣٠٦ إلى ١٧٦٥٠٩٢. ولكن بعض هذه الزيادة يفسر بإلغاء المدارس الخاصة. وكذلك فإنّ من المشكوك فيه أن يكون هذا التضخم العددي قد ترافق بتقدم نوعي. وإلى هذا، فإن ٥٦ بالمئة من سكان العراق كانوا لا يزالون أميين في العام ١٩٦٥. وعلى العموم، فقد فتحت مئات مراكز محو الأمية منذئذ ووضعت خطط للقضاء كلياً على الأمية في العام ١٩٨٥ بين الذكور، والعام ١٩٩٠ بين الإناث[٢٦].

وتطلبت زيادة مهمات الحكومة زيادةً كبيرة في عدد موظفيها ومكاتبها. وازداد عدد موظفي الدولة الرسميين وأشباه الرسميين، باستثناء موظفي وزارة الدفاع ولكن مع رجال الشرطة وعمال صناعة القطاع العام والمعلمين في مدارس الدولة وأساتذة جامعاتها، من مجرد حوالى ٨٥٠٠٠ عام ١٩٥٨ إلى ٣١٨٨٦٨ في العام ١٩٦٧[٢٧]، و٤٥٦٣٧٨ في العام ١٩٧٢[٢٨]. أما أفراد القوات المسلحة فكانوا يعدّون في العام ١٩٧٣، وحسب التقديرات المحافظة، ١٠١٨٠٠ رجل[٢٩]، ولكن العدد ربما كان أقرب إلى الـ ١٣٠٠٠٠. وعندما يأخذ

---

(٢٥) على العموم، وفي ما يتعلق بالانفاق الرأسمالي الحكومي المخطط للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ (بالاشارة إلى الجدول ٢٤ ـ ٥)، لا بد من التذكير بأن الاستثمار الفعلي مال إلى التخلف عن الاستثمار المخطط. وفي الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ كان معدل انجاز خطة القطاع الحكومي المركزي ٦٥ بالمئة فقط. العراق، «التقدم في ظل التخطيط»، ص ٢٨. وحول هذه المسألة انظر أيضاً:
Ferhang Jalal (director general, Industrial Bank of Iraq), *The Role of Government in the Industrialization of Iraq 1950 - 1965* (London, 1972), pp. 62 ff.
وكذلك: العراق، وزارة التخطيط، «تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠»، بقلم الدكتور جواد هاشم وآخرين (منسوخ، بلا تاريخ) الجزء١، ص ٨١ ـ ٩١.

(٢٦) انظر الكتاب الأول من هذا المؤلف، ص ٥٢. و: العراق، «المجموعة الاحصائية السنوية، ١٩٥٩»، ص ٦٨، و«١٩٦٩»، ص ٦٦. و: وزارة التعليم، «موجز معلومات التربية في العراق سنة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦».

(٢٧) رقم ١٩٥٨ مقدر جزئياً. وفي العام ١٩٦٧ كانت أكبر الوزارات ـ باستثناء الدفاع ـ هي وزارة التعليم التي كانت تضم ٧٢٤٠١ موظفاً، أو ٢٢,٧ بالمئة من مجموع موظفي الدولة. وكانت الوزارة الثانية الأكبر هي وزارة الداخلية التي كانت تضم ٥٩٨٤٢ موظفاً نسبتهم ١٨,٨ بالمئة. العراق، «المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٦٩»، ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨، و«١٩٧٠»، ص ٤١١.

(٢٨) العراق، «المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٣»، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢ و٥١٥ و٥٢٣ و٥٤٥.

(٢٩) The International institute for Strategic Studies, London, *The Military Balance 1973 - 74*, p. 32.

الجدول رقم ٢٤ ـ ٥

الاستثمار الفعلي ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ ومخصصات الاستثمار في خطة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ حسب القطاعين العام والخاص والنشاطات الاقتصادية

القطاع	الاستثمار الفعلي ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ بأسعار ١٩٦٦ الثابتة (بملايين الدنانير)[أ]		الاستثمار المخطط ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ (بملايين الدنانير)		
	عام	خاص	القطاع الحكومي المركزي	قطاع الشركات العامة	القطاع الخاص[ب]
الزراعة	٥٣,٩	٢٧,٢	٣٣٦,٥	١٣,٠	١٨,٠
التعدين	-	٢,٣			
الصناعة التحويلية	١٢٢,٣	٤٤,١	٢٠٧,٣	٣٤٨,٢	٥٠,٠
الكهرباء والماء والغاز	٤٩,٩	-			
النقل والمواصلات والتخزين	٦٦,٩	٣٥,٤	٩٦,٦	٨٦,٨	٣٥,٠
تجارة الجملة والمفرق	٧,٨	٢٦,٥	-	١٧,٥	١٥,٠
المصارف والتأمين	٢,٨	-	١٤,٦		
الإسكان	-	١٣٩,١	-	٩,٢	١٥٠,٠
البناء	-	١٠,٤		-	-
الإدارة العامة	١٢٠,٠	-	١٠٥,٥	٢٠,٨	-
الخدمات		٢٩.٢			١٧,٠
نشاطات أخرى	-	-	١٩٢,٠[ج]	-	-
المجموع	٤٢٣,٦	٣١٤,٢	٩٥٢,٥[د]	٤٩٥,٥[د]	٢٨٥,٠[د]

(أ) كان الدينار يساوي ٣,٣٧ دولاراً أميركياً عام ١٩٧٥.
(ب) يشمل القطاع المختلط.
(ج) يشمل نفقات التخطيط والمتابعة والآلة الإحصائية والقروض المقدمة للإدارات الحكومية والواجبات الدولية.
(د) يشمل المجموع الاستثمارات في البناء والانشاءات حسب القطاع.

المصادر: العراق، «المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٦٩»، ص ٧٤٠. والعراق، «التقدم في ظل التخطيط»، ص ٧٠. و: International Bank for Reconstruction and Development, *Current Economic Position and Prospects of Iraq*, October, 9, 1974.

المرء في اعتباره المتقاعدين ـ الذين كان عددهم في العام ١٩٧٣ يصل إلى ٧٣٧٠٣ مدنيين و٥١٧٧٩ عسكريين[٣٠] ـ والتابعين للعسكريين وموظفي الدولة، ويضيف إلى حسابه الزيادة في حجم التوظيف العام منذ ١٩٧٢، واضطرار الإدارات الحكومية ـ بموجب المرسوم الصادر عن قيادة مجلس الثورة في ٧ شباط (فبراير) ١٩٧٤[٣١] ـ إلى توظيف كل الخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل[٣٢]، يصبح واضحاً أنه في العام ١٩٧٧ كان حوالى خمس سكان العراق، أو حتى ربعهم، يعتمدون مباشرة على الحكومة في معاشهم وفرص حياتهم. وفي المدن كان ثلث الأشخاص العاملين يعملون في الحكومة[٣٣].

ومن الواضح أن هذا الجيش من موظفي الدولة كان يمتص جزءاً كبيراً من الدخل الوطني. وكانت رواتب هؤلاء الموظفين ـ باستثناء رواتب القوات المسلحة وموظفي وزارة الدفاع ـ تصل إلى ٧٢,٦ مليون دينار في العام ١٩٦١ وارتفعت إلى ١١١,٣ مليون دينار عام ١٩٦٧، وهما رقمان يمثلان على التوالي ٦٠,٩ و٥٤,١ بالمئة من إجمالي النفقات العامة في ميزانية الدولة[٣٤]، وتجاوزا في كلتا السنتين إجمالي الاستثمار الرأسمالي الحكومي[٣٥]. ووصل إجمالي رواتب موظفي الدولة في شهر أيار (مايو) ١٩٧٢ ـ باستثناء معلّمي مدارس الدولة وأساتذة جامعاتها وأفراد القوات المسلحة ـ إلى ١٤,٩ مليون دينار[٣٦]، أو ما يصل إلى متوسط سنوي يبلغ ١٧٨,٨ مليون دينار. وارتفعت كلفة هؤلاء على الدولة بحدة منذ ذلك الوقت نتيجة لمضاعفة رواتبهم بموجب مرسوم آخر صادر في ٧ شباط (فبراير) ١٩٧٤[٣٧].

وبينما يكون موظفون حكوميون كثيرون منتجين ويقدمون خدمات مفيدة، وبالتالي فإنهم يضيفون، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى الثروة الاجتماعية، فإن آخرين منهم ـ كثيرين أيضاً ـ يكونون بلا لزوم ومجرد طفيليين. وهذا ما ينجم، إلى حد غير قليل، عن ميل للسماح للموظفين بالتكاثر، لا لحاجة حقيقية إليهم بل للتخفيف من البطالة أو المعارضة، ولا يكون مثل هذا التصرف محسوباً لضمان عمل أفضل لآلة الإدارة أو تسيير أسهل لها. وكان الأمر الأكثر خطورة هو ملء حكومة البعث ـ والحكومات التي سبقتها ـ المناصب الإدارية

(٣٠) العراق، «المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٣»، ص ٣٧٢.

(٣١) «النهار» (بيروت)، ٩ شباط (فبراير) ١٩٧٤.

(٣٢) في السنة الدراسية ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ وحدها خرجت جامعات العراق ومعاهده ٧٥٠٩ طلاب، «المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٣»، ص ٥٤٣.

(٣٣) كان اجمالي عدد العاملين في العراق عام ١٩٦٩ يبلغ ٢,٥ مليون، منهم ١,٤ مليون يعملون في الزراعة.
Iraq, *Weekly Gazette of the Republic of Iraq* No. 50 of 16 December 1970, Appendix (I - 5), p. 173.

(٣٤) المصدر السابق، ص ٤١١.

(٣٥) المصدر السابق، ص ٣٤٣. و: العراق، «الدليل الإحصائي... للفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧»، ص ٦٠.

(٣٦) العراق، «المجموعة السنوية ١٩٧٣»، ص ٤١٦.

(٣٧) تراوحت زيادات الرواتب لكل الموظفين بين ٩ دنانير و١٩ ديناراً شهرياً. وكانت هنالك زيادات مماثلة للضباط والجنود. انظر: *L'Orient - Le Jour* (Beirut), 9 February 1974.

العليا لا على أساس الاستحقاق أو الخبرة بل على أساس التبعية السياسية. ويبدو أن هذا تصرف لا مهرب منه، على الأقل في المرحلة الأولية لأي نظام جديد. وعلى العموم، فإن مشكلة البيروقراطية الرئيسية تكمن كما أشرنا قبلاً، في الندرة العامة التي ما زالت حادة في المهارات الفنية والعلمية.

وأدت الزيادة الضخمة في حجم الحكومة، المترافقة مع تدهور مستوى الزراعة ومع مؤثرات أخرى كانت تنمو سابقاً إلى نمو سكاني مديني بارز ومَرَضيّ. فمنذ العام ١٩٥٨ تضاعف سكان المدن ثلاث مرات تقريباً (انظر الجدول ٢٤ ـ ٦)، فصارت نسبة هؤلاء حوالى ٦٣ بالمئة من مجموع سكان العراق، منهم ٢,٦ مليون في العاصمة بغداد وحدها. وأضافت هذه التغيرات السريعة بشكل غير معتاد وما ولّدته من مشكلات وتوترات إلى عدم استقرار أنظمة ما بعد الثورة، وهو ما يفسر بدوره ارتباك وارتجالية محاولات مماشاة الوضع الناجم عن ذلك.

الجدول رقم ٢٤ ـ ٦
سكان العراق المدينين حسب الأرقام الرسمية
(بملايين الأشخاص)

	مجموع السكان	السكان المدينين	٪
١٩٤٧ (إحصاء)	٤,٨	١,٧	٣٥,٤
١٩٥٧ (إحصاء)	٦,٣	٢,٥	٣٩,٧
١٩٦٥ (إحصاء)	٨,٠	٤,١	٥١,٢
١٩٧٥ (إحصاء)	١١,١	٧,٠	٦٣,٠

المصادر: العراق، «الدليل الإحصائي... للفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧»، ص ٢٨ ـ ٢٩. و«المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٠»، ص ٤٥ ـ ٤٦. و«١٩٧٣»، ص ٤٩ و٥٥. و«العراق في أرقام» (١٩٧٣)، ص ١.

وكانت إحدى النتائج الأخرى لتضخم الحكومة هي الازدياد الملحوظ في الأهمية العددية للطبقات الوسطى[٣٨]. وهذا ما دعمه التوسع المستمر للفرص التعليمية. وعلى الرغم من أن الأرقام المتوفرة لنا غير مكتملة أو هي ليست دقيقة بما يكفي، فإنه يبدو أن سكان المدن من أصحاب الدخول المتوسطة والمتوسطة الدنيا تضاعفوا خلال العقد المنتهي عام ١٩٦٨، وأن نسبتهم إلى السكان المدينيين ككل ارتفعت من ٢٨ بالمئة أو حول ذلك في أيام الثورة إلى حوالى ٣٤ بالمئة (انظر الجدول ٢٤ ـ ٧).

(٣٨) من المراجع التي تستحق المراجعة في هذا الإطار: «دراسة أولية خاصة بالعناصر المتوسطة في المدن»، مقالة لـ «التجمع الثوري العراقي في بريطانيا»، نشر في نشرتهم «النصير» وفي «الحرية» (بيروت)، ١١ و١٨ و٢٥ كانون الثاني (يناير) وأول شباط (فبراير) ١٩٧١.

الجدول رقم ٢٤ - ٧
الفئات الرئيسية للطبقات المدينية الوسطى ونموها خلال العقد الأول بعد الثورة

	العدد عام ١٩٥٨	العدد عام ١٩٦٨
مهنيون، عناصر رئيسية		
معلمو مدارس ابتدائية وثانوية رسمية وخاصة	٢٠١٥٤	٥٦٤٣٦
أساتذة جامعات	٦٠٠(أ)	٢٠٦٨
ضباط جيش	٤٠٠٠(أ)	١٠٠٠٠(أ)
مهندسون مسجلون(ب)	١٢٧٠ (١٩٥٩)	٦٥٣٤
محامون مسجلون(ب)	١٣٦١	١٩٤٨
أطباء لدى الحكومة(ب)	١١٩٢	١٥٧٤
آخرون	٢٠٠٠(أ)	٣٠٠٠(أ)
متقاعدون ومسؤولون وموظفون متوسطو الدخل		
مسؤولون وموظفون (غير أطباء الدولة والمعلمين والمهندسين)	٢٧٠٠٠(أ)	٨٥٠٠٠(أ)
متقاعدون مدنيون وعسكريون	١٥٠٠٠(أ)	٣٧٠٠٠(أ)
عناصر التجارة والصناعة والخدمات		
تجار مفرق	٣٦٠٦٢ (١٩٥٦)	٧٦٠٠٠(أ)
أصحاب مؤسسات صناعية يعمل فيها أصحابها أو مؤسسات صغيرة توظف ١ - ٩ عمال.	٢١٧٣٣ (١٩٥٤)	٢٦٦٩٠
أصحاب مؤسسات خدمات صغيرة أو متوسطة	١٠٥٤٦(أ) (١٩٥٧)	٢٠٠٠٠(أ)
موظفو شركات تجارية أو صناعية خاصة	٧٠٠٠(أ)	٩٠٠٠(أ)
	١٤٧٩١٨	٣٣٥٢٥٠
المعالون (المجموع الأولي × ٤)	٥٩١٦٧٢	١٣٤١٠٠٠
المجموع	٧٣٩٥٩٠	١٦٧٦٢٥٠
سكان العراق المدينيون (بالملايين)	٢,٦	٤,٩
الطبقات الوسطى كنسبة من السكان المدينيين	٪٢٨	٪٣٤

(أ) تقديري أو تقديري جزئياً.

(ب) ينتمي قسم صغير من هؤلاء المهنيين إلى الطبقات العليا.

المصادر: العراق، «المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٥٧»، ص ١٠٦ و١٢٠. و«١٩٥٩»، ص ٦٩ - ٧٠ و٣١٠ و٣٣٠ و٣٤٠. و«١٩٦١»، ص ٣٧١. و«١٩٦٩»، ص ٣١١ - ٣١٢ و٤٠٤ و٤١١ و٤٢١ و٤٥٩ و٤٩٣. و«تقرير الإحصاء الصناعي ١٩٥٤»، ص ٢١. و«العراق في أرقام»، ص ٣ و٨.

ولكن، هل ترافقت الزيادة العددية للطبقات الوسطى بتوسع مماثل في قيمتها الاجتماعية والسياسية؟

يمكن القول، وبشكل مبرَّر، وعلى الرغم من أن الصورة الحالية أكثر تعقيداً إلى حد ما، أن الأنظمة التي تعاقبت منذ ثورة ١٩٥٨ ثمرة للانقلابات المتتابعة، بما فيها النظام الحالي، كانت كلها أنظمة طبقة وسطى، ولكن ليس بالمعنى الضيق الذي يشير إلى أنها عملت تحديداً لصالح هذه الطبقات أو أنها دعمت مصالحها عن وعي وإدراك لذلك. ولكن، إذا لم يكن الأمر كذلك، فبأي معنى يوصفون بأنهم من الطبقة الوسطى؟ هناك عدد من النقاط لا بد من إيرادها بهذا الصدد وصولاً إلى الجواب.

أولاً، كان قاسم، والشقيقان عارف، وأكثرية أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار، ولجنة احتياطهم، وقادة مجلس ١٩٥٨، والقيادات البعثية كافة، ومجلس قيادة الثورة عام ١٩٦٣ و١٩٦٨ - ١٩٧٧، ينتمون إلى عائلات من الطبقة الوسطى أو الطبقة الوسطى الدنيا[٣٩].

ثانياً، منذ الثورة، لم يقتصر متوسطو الحال على شغل نوى الدولة صاحبة المبادرة والقرار، بل إنهم احتكروا تقريباً كل المناصب العليا والمتوسطة في إدارتها.

ويمكن فهم المعنى الحقيقي لهذه الوقائع بالتذكر أنه من خلال قص جذور الملكيات الخاصة الكبيرة وبفضل الاستقلال المالي الذاتي الفعلي للدولة عن المجتمع، الناجم عن دخلها الهائل من النفط[٤٠]، تراجعت أهمية العلاقة بين الأفراد أو الجماعات والملكية وأصبحت السيطرة على الجهاز هي المحددة للعمل الاجتماعي أكثر مما كانت في يوم من الأيام.

ثالثاً، كانت الظروف التي خلقتها الثورة والانقلابات التي تبعتها أكثر ما تكون ملاءمة لنمو الطبقة الوسطى. والواقع أن مصالحها اخترقت الدولة بدرجة أكبر من مصالح أي عنصر آخر من عناصر المجتمع. ولا يمكن تقديم أكثر من دليل إحصائي تقريبي دعماً لهذه النقطة. ونظراً لنقاط الضعف الناجمة عن اختلاف طرق حساب دخل العراق الوطني بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٩ وللمراوغات المحتملة في دفع الضرائب من قبل رجال الأعمال وأصحاب الأملاك، مع ما يستتبعه ذلك من تقليل من قيمة مداخيلهم، فإن الأرقام الواردة في الجدول ٢٤ - ٨ ليست بالدقة المرغوبة، ولكنه يصعب عدم تفسيرها بأنها تبيّن تحولاً واضحاً في الدخل في المدن منذ ١٩٥٨ على حساب الأعمال الكبرى والملكيات الكبرى، ولصالح كَسَبَة الأجور وشريحة العاملين برواتب من الطبقة المتوسطة.

وفي الوقت نفسه، فإنّ من الضروري ملاحظة أن معدل الأجر السنوي لعمال هيئة الصناعة الحكومية لم يكن يتجاوز في العام ١٩٦٨ حدود الـ ٢٧٢ ديناراً[٤١]، وأنّ حالة هؤلاء العمال كانت بشكل عام أفضل من حالة عمال آخرين، باستثناء العاملين في صناعة النفط.

(٣٩) انظر ص ٢٤٩ والجداول ٦ - ٢ و٦ - ٣ و٦ - ٤ و٧ - ١ و٢٣ - ١ وآ - ٤٩ و٢٠ - ١ و٢٠ - ٢ و٢٣ - ٢ و٢٣ - ٣ في هذا الكتاب.

(٤٠) انظر ص ٤٣٠.

(٤١) مبني على أساس أرقام «المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٠»، ص ٤١٤ و٤١٦.

الجدول رقم ٢٤ ـ ٨
توزع الدخل الوطني (باستثناء الزراعة) عامي ١٩٥٦ و١٩٦٩: تقديرات بملايين الدنانير بالسعر السائد

	١٩٥٦	٪	١٩٦٩	٪
رواتب وأجور العمال والمسؤولين والموظفين والعسكريين	٩٠,١	٣٦,١	٢٥٩,١	٤١,٠
رجال أعمال وملاك[أ]				
أرباح[ب]	٦٠,٣	٢٤,٢		
ايجارات	١٥,٣	٦,١ } ٣٣,٠		
فوائد	٦,٦	٢,٧		
دخل من ممتلكات ومن شركات غير مُدمجة			٩٩,٩	١٥,٨ } ٢٦,٢
مدخرات قطاع الأعمال			٦٥,٥	١٠,٤
الحكومة				
حصة الحكومة من أرباح النفط	٦٨,٨	٢٧,٦	١٦٩,٠	٢٦,٨
ضرائب مباشرة على قطاع الأعمال	٤,٤	١,٧ } ٣٠,٩	٢١,٣[ج]	٣,٤ } ٣٢,٨
دخل حكومي عام من الأملاك والشركات[د]	٤,٠[هـ]	١,٦	١٦,٦	٢,٦
المجموع	٢٤٩,٥	١٠٠,٠	٦٣١,٤	١٠٠,٠
دخل الزراعة (كل العناصر)	٨٨,١		١٩٥,٤	
دخل الزراعة كنسبة مئوية من الدخل الوطني		٢٦,١		٢٣,٦
مجموع الدخل الوطني	٣٣٧,٦		٨٢٩,٨	

(أ) يشمل ـ طبعاً ـ الضباط والمسؤولين «الملاكين».
(ب) بعد حسم الضرائب، ويشمل الأرباح غير الموزعة ودخل الأشخاص الذين يعملون لأنفسهم.
(ج) يشمل الضرائب على شركات الدولة.
(د) يشمل أرباح شركات الدولة.
(هـ) تقدير تقريبي.

المصادر: يعتمد هذا الجدول على: خير الدين حسيب، «تقدير الدخل القومي في العراق ١٩٥٣ ـ ١٩٦١» (بغداد، ١٩٦٤)، ص ٥٥ ـ ٥٦. و: العراق، «المجموعة الإحصائية ١٩٥٧»، ص ٢١١. و: *Weekly Gazette of the Republic of Iraq*, No. 49 of 9 December 1970, p. 129, and Appendix II - 1, p. 175.

وبالإضافة إلى هذا، إذا ما أخذ المرء في حسابه أن العمال العاملين في كل المؤسسات التجارية والصناعية، الخاضعين لقانون العمل كانوا يعدون ٢٢٥٧٢٦ عاملاً في العام ١٩٦٩ (١٤١٢٤٣غير ماهر و٨٤٤٨٣ ماهراً وشبه ماهر)[٤٢]، وأن عدد عمال المدن الآخرين كان يبلغ

(٤٢) العراق، «المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٦٩»، ص ٣١٧ ـ ٣١٨.

٧٥٠٠٠ عامل، فإنه لن يستطيع إلا الاستنتاج بأن مجموع «الرواتب» فاق بكثير في العام ١٩٦٩ مجموع «الأجور»، وأن حصة العمال كانت أقل من ١٣ بالمئة، بينما وصلت حصة الرواتب إلى ٢٥ بالمئة أو أكثر من الدخل الوطني، باستثناء الدخل الزراعي، ووصلت حصة جنود الجيش إلى حوالى ٣ بالمئة فقط أو ما حول ذلك. وصحيح أن مكاسب العمال المدينيين قد ارتفعت منذ العام ١٩٥٨ بأسرع من ارتفاع الأسعار، وأن هؤلاء العمال بدأوا يأخذون منذ العام ١٩٦٤ حصة من أرباح الشركات الكبيرة، وأن عمال القطاع العام والإدارات الحكومية كسبوا في العام ١٩٧٤ زيادة قياسية في الأجر اليومي بلغت ٢٠٠ فلس، وكسبوا في العام ١٩٧٧ حداً أدنى للأجر اليومي وصل إلى ١١٠٠ فلس. وصحيح كذلك أن عدداً أكبر من العمال يأكل اليوم أفضل من السابق، ويلبس أفضل، ويتلقى دعماً مالياً أفضل ضد المرض والبطالة[٤٣]. ولكن، ومع ذلك، فإن أصحاب الرواتب من الطبقة المتوسطة حصلوا على مكاسب مالية أكبر وأصبحوا بذلك، ومعهم عناصر اجتماعية أخرى من ذوي الأحوال المتوسطة، المستفيدين الرئيسيين من توسع خدمات الدولة في التعليم والصحة وخفض ايجارات السكن[٤٤] بنسبة ٣٢,٥ بالمئة بموجب القوانين الصادرة في الأعوام ١٩٥٨ و١٩٦٣ و١٩٦٧[٤٥] والحصول على أرض مجانية من الدولة لبناء المساكن بموجب القانون الصادر ١٩٦٣[٤٦] للمواطنين محدودي الدخل الذين يتحملون مسؤوليات عائلية. وتحسنت كذلك أوضاع شريحة أصحاب الأعمال من الطبقة المتوسطة، واستفاد صغار التجار من التسهيلات الكبرى التي منحت في هذا المجال وفي الإقراض المصرفي[٤٧]، كما استفادوا من خفض إيجارات المحالّ التجارية بنسبة وصلت إلى ٣٧ بالمئة[٤٨]. ويمكن الاستنتاج بأن الطبقة المتوسطة العسكرية كانت قيد الازدهار من ارتفاع «الرواتب والمخصصات» للقوات المقاتلة بنسبة ستة أضعاف تقريباً منذ قيام ثورة ١٩٥٨ (انظر الجدول ٢٤ ـ ٩)، ومن حقيقة أن النسبة بين الراتب الأدنى للجندي المتطوع والراتب الأعلى للضابط تبلغ واحداً إلى ثلاثة عشر، وبين الراتب الأدنى للجندي الإلزامي (وكان الإلزاميون يشكلون إجمالي قاعدة الجيش

(٤٣) راجع: قانون التقاعد والتأمين الاجتماعي للعمال، رقم ١١٢ في ١٩ تموز (يوليو) ١٩٦٩، «الوقائع العراقية»، العدد ١٧٦٢ في أول آب (أغسطس) ١٩٦٩.

(٤٤) يجب التذكير هنا بأن القسم الأكبر من العمال غير المهرة كان يعيش في «الصرائف» وأكواخ الطين.

(٤٥) قوانين ضبط الايجارات رقم ٦ في ٦ آب (أغسطس) ١٩٥٨، ورقم ٧٨ في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٦٣، ورقم ١٠٣ في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٦٧، «الوقائع العراقية»، العدد ٧ في ٩ آب (أغسطس) ١٩٥٨، والعدد٨٣٤ في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٦٣، والعدد ١٤٦١ في ٣١ آب (أغسطس) ١٩٦٧.

(٤٦) القانون رقم ١٢٥ في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣، «الوقائع العراقية»، العدد ٨٦٧ في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٣.

(٤٧) البنك المركزي العراقي، «البنك المركزي العراقي ١٩٤٧ ـ ١٩٧٢» (بغداد، ١٩٧٢)، ص ١٨١. وتنعكس أكبر تسهيلات إقراض الأعمال الصغيرة في ارتفاع مطلوبات البنوك التجارية من القطاع الخاص من ٣٨ مليون دينار في العام ١٩٥٨ إلى ٨٥,٤ مليون دينار في العام ١٩٧١، عندما ذهبت حصة الأسد من القروض المصرفية إلى كبار التجار. المصدر نفسه، ص ١٧٧ و١٨٢.

(٤٨) انظر الهامش ٤٥.

عملياً) والراتب الأعلى للضابط تبلغ واحداً إلى ستة وأربعين، مع حساب غلاء المعيشة ولكن من دون حساب إسكان الضباط ولباسهم العسكري ومخصصات الخدم أو الإضافات في الراتب التي يحصل عليها الضباط الذين يشغلون مواقع قيادية(٤٩).

ولكن، هل يمكن القول، واستناداً إلى هذه الملاحظات السابقة، ان الطبقات الوسطى، كطبقات، قد مارست منذ ١٩٥٨ التأثير الفاعل حقاً في البلاد؟

من الواضح أن الطبقات الوسطى ليست متجانسة، بالمعنى المهني للكلمة، بل تتألف من عناصر متباينة تقوم بأعمال مختلفة. ولكن ليس من المفيد أن نبالغ في هذه النقطة أو أن نقيم تمييزاً شديد التصلب - على الأقل في حالة العراق - بين مهنيي وبيروقراطيي الطبقة المتوسطة، من ناحية، وصغار أو متوسطي التجار أو الملاكين، من ناحية أخرى، أو بين مدنيي الطبقة الوسطى وعسكرييها. وفعل هذا يعني تجاوز حقيقة أن الكثيرين من المسؤولين وضباط الجيش هم أنفسهم ملّاك أيضاً، كما أنه سيعني النظر إلى عناصر الطبقة الوسطى المختلفة بمعزل عن الشبكة الحية للعلاقات، أي فقدان رؤية أشياء مثل الشراكات غير الرسمية أو العلاقات غير الرسمية القائمة بين البيروقراطيين والتجار، أو الروابط الكثيرة التردد القائمة بين المسؤولين أو ضباط الجيش والتجار أو الملاكين من خلال العائلة أو القرابة. وتظهر هذه الأمور الآن بوضوح أكبر مما كانت عليه قبل عام ١٩٥٨، عندما كانت السيطرة على جهاز الدولة تعود للسنّة، وعلى التجارة لشيعة بغداد والبصرة، دون الموصل(٥٠). ولم يعد رجحان الشيعة الآن في ميدان التجارة بتلك القوة أو ذاك الوضوح، ولكنهم ربما حظوا بموطىء قدم أقوى نسبياً في المستويات الأدنى والوسطى للبيروقراطية.

وعلى الرغم أنه من الخطأ التشديد كثيراً على الانقسام السني - الشيعي كعامل انشقاق في صفوف الطبقة الوسطى، فإنه لا شك في أن هذا العامل فاعل، وخصوصاً عندما يتطابق مع الخلافات الاقليمية أو يتقوى بالعشائرية المحلية.

وفي الواقع فإنه من الأصح إرجاع الميل الضعيف للطبقات الوسطى إلى تطوير مشاعر مشتركة أو الانضمام إلى عمل مشترك إلى استمرار بقاء الولاءات وطرق التفكير القديمة بدلاً من إرجاعه إلى عدم التجانس المهني.

---

(٤٩) يحصل الجندي الإلزامي حالياً (١٩٧٧) على ٥,٧٥ دينار شهرياً إلا إذا كان يأكل وينام في بيته، حيث يحصل على ٨,٧٥ دينار (معلومات خاصة). ويقبض الجندي المتطوع الأدنى مرتبة على راتب أساس قدره ٩ دنانير في الشهر يضاف إليه غلاء معيشة يبلغ ١١,٥٠ ديناراً. أما الراتب الأدنى الأساس للملازم الثاني فهو ٣٠ ديناراً يضاف إليه حدّ أدنى من غلاء المعيشة يبلغ ٢٦ ديناراً. أما الأرقام المقارنة لضابط برتبة مشير فهي ٢١٠ دنانير و٤٢ ديناراً على التوالي: القانون رقم ٥١ للعام ١٩٦٤ المعدِّل لقانون خدمة ضباط الجيش رقم ٨٩ للعام ١٩٥٨. وقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٦ في ٧ شباط (فبراير) ١٩٧٤ والجدولان ١ و٢ المربوطان به. «الوقائع العراقية»، العدد ٩٣٨ في ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٦٤، والعدد ٢٣٢٠ في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٧٤.

(٥٠) انظر ص ٣١٠ من الكتاب الأول.

الجدول رقم ٢٤ - ٩
مخصصات الميزانية العادية لوزارة الدفاع ونفقات الدفاع الفعلية في سنوات مختارة
(بملايين الدنانير)

	١٩٥٨ - ٥٧	١٩٦٣ - ٦٢	١٩٦٧ - ٦٦	١٩٧٠ - ٦٩	١٩٧١ - ٧٠(أ)	١٩٧٣ - ٧٢
مقر الوزارة						
رواتب ومخصصات ورسوم	٠,١٣	٠,١٩	٠,٢٠	٠,١٩	٠,١٨	٠,١٥
نفقات إدارية	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٥
القوات المقاتلة						
رواتب ومخصصات	٩,٩٠	١٩,٣٠	٣٥,٥٠	٤٢,٢٩	٤٠,٠٠	٥٤,٠٠
نفقات أخرى	١١,٤٧	١٩,١١	٢٤,٢٧	٦٢,٥٠	٤٤,٥٠	٦٦,٢٠
مجموع مخصصات الميزانية العادية(ب)	٢١,٥٢	٣٨,٦٣	٦٠,٠٠	١٠٥,٠٠	٨٤,٧٠	١٢٠,٤٠
نفقات الدفاع الفعلية	٢٤,١٤	٣٩,٩٠(ج)	٦٨,٥٤	١٢٢,١٢	؟	؟
حصة الدفاع من إجمالي النفقات العادية	٣٢,٧٪	٣١,١٪	٣٥,٦٪	٤٢,٣ ٪	؟	؟

(أ) ربما يكون انخفاض مخصصات الدفاع هذه السنة عائداً إلى توقيع اتفاق ١١ آذار (مارس) ١٩٧٠ مع الزعيم الكردي الملاّ مصطفى البرزاني.
(ب) يستثني هذا المجموع استثمارات الدولة وتخصيصات للمنظمات والإدارة العامة.
(ج) يشمل ٣٦٠٢٠٠ دينار لقوات جيش التحرير الفلسطيني.

المصادر: العراق، «الوقائع العراقية»، العدد ٣٩٦٥ في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٥٧، والعدد ٦٥٨ في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٢، والعدد ١٢٧٢ في ٣١ أيار (مايو) ١٩٦٦، والعدد ١٧٣٧ في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٦٩، والعدد ١٨٧٦ في ٩ أيار (مايو) ١٩٧٠، والعدد ٢١١٤ في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٧٢. و«المجموعة الإحصائية السنوية» للسنوات: ١٩٥٩ و١٩٦٣ و١٩٦٨ و١٩٧٠، ص ٣٠٠ و١٧١ و٣٤٧ و٢٨٣ على التوالي.

إن عدم تماسك العناصر الاجتماعية الوسطى، إضافة إلى أن جماهير العراقيين ما زالت خارج الدائرة السياسية ـ باستثناء لحظات قصيرة ولكنها ذات مغزى تاريخياً ـ مكّن تكراراً، ومنذ العام ١٩٥٨، أشخاصاً أو جماعات ذات قاعدة قوة ضيقة من إدارة العرض على المسرح. وكان هؤلاء، في معظمهم، ضباطاً أو مجموعات ضباط، ولكن هذا لم يستتبع بالضرورة أن تكون الأنظمة التي أوجدها هؤلاء أنظمة ضباط بحتة، أو أن يكون الضباط قد تصرفوا باستقلالية تامة أو أن أعمال هذه الأنظمة لم تكن ذات سمة طبقية.

وربما كان النظام الأصعب على تحديد سماته هو نظام قاسم، الذي كان على رأس البلاد منذ ١٩٥٨ وحتى شباط (فبراير) ١٩٦٣. وخلافاً لجملة ضباط الطبقة المتوسطة فإنه لم يكن عربياً سنياً منتمياً إلى بلدات المحافظات الشمالية الغربية، ولا هو شاركهم تأثرهم الكبير بالعروبة[٥١]، بل كان من أصل خليط سني ـ شيعي، وكان أبوه عامل نجارة تحوّل إلى مالك لمزرعة صغيرة قد أتى من بلدة الصويرة في الجنوب الشرقي للبلاد. ولهذا ـ وتبسيطاً بعض الشيء لوصف الوضع ـ فإنه لم يكن باستطاعة قاسم الاعتماد كثيراً على دعم ضباط الشمال الغربي، وفعل كل ما باستطاعته لموازنة هؤلاء والأحزاب السياسية ذات العقلية المشابهة بقوى الشيوعيين، الذين كانوا يضربون في الطبقة العاملة وبين رتباء (ضباط صف) الجيش وجنوده. وساد قاسم من خلال حثه، أو تشجيعه أحد الطرفين تارة ثم الطرف الآخر، حسب متطلبات الساعة، معتمداً بالدرجة الأولى على لوائه، التاسع عشر، ومستفيداً من التعاطف العام معه عند فقراء الشيعة. وفي الوقت نفسه، اتبع في سياسته الاجتماعية خط منتصف الطريق بلا أي التباس[٥٢].

وكان نظام عبد السلام وعبد الرحمن، ابني عارف تاجر القماش (تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ ـ تموز (يوليو) ١٩٦٨) قد استمدّ قوته جزئياً ـ أو لفترة من الزمن ـ من ارتباطاته مع عبد الناصر وناصريّي العراق، ولكنه استمدها أساساً من الحرس الجمهوري، القوة الموازنة لقوات الوحدات العسكرية الأخرى، ومن دعم مجموعة من الضباط العرب السنة من محافظة الرمادي (الأنبار الآن) الشمالية الغربية، مسقط رأس الشقيقين عارف. وكان الحرس الجمهوري هو لواء عبد السلام العشرين، ولكنه تحول إلى القوة الضاربة الأكثر فعالية في الجيش وحقن برجال من الجُمَيْلَة، قبيلة عارف التي كانت ينتمي إليها أيضاً كل الذين عينهم الشقيقان في المناصب الحساسة كقيادة حامية بغداد ومعاونية مدير الاستخبارات العسكرية (وكان المعاون هو الرئيس الفعلي)[٥٣]. وباختصار، كان النظام العارفي قد وظف لخدمته الولاءات القبلية والاقليمية والطائفية والمهنية والوطنية. وأكثر من هذا، فإنه، بإلغائه عام ١٩٦٤ للملكيات التجارية والمالية والصناعية الكبرى وإشراك العمال والموظفين في

(٥١) من أجل تفسير لهذا التأثر راجع ص ٤٩ من الكتاب الأول.
(٥٢) انظر خصوصاً ص ١٤٧ و١٥٧ ـ ١٥٨ من هذا الكتاب.
(٥٣) انظر ص ٣٤١ ـ ٣٤٢ و٣٧٧ ـ ٣٧٨ و٣٨٩ و٤٠٨ من هذا الكتاب.

الأرباح[٥٤]، سعى إلى أن يوظف لصالحه المشاعر الطبقية للعناصر الأكثر عدداً بين تلك الواعية اجتماعياً. ولكن هذا الإجراء كان مدفوعاً أيضاً بالرغبة في السير على خطى عبد الناصر.

وأصبح اعتماد النظام البعثي الراهن على الروابط المحلية أكثر بروزاً، مع أنه ما من حاكم عراقي سابق ـ باستثناء قاسم ـ قد استخدم الأسلحة التنظيمية الحديثة أو تقنيات تعبئة الجماهير بهذه الفعالية. وصار نفوذ الرابطة التكريتية ـ أي الرابطة مع بلدة تكريت العربية السنية في الشمال الغربي، والصناعية سابقاً ـ في الجيش والحكومة والحزب قوياً ولا يمكن أحداً ألّا يلحظه[٥٥]. ولم يكن لهذا العامل دور كبير في النظام البعثي لفترة شباط (فبراير) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣، إذ كان الحزب يومها مختلف التركيبة ويضم أكثرية شيعية في قمة قيادته[٥٦] وربما بين «أعضائه العاملين»[٥٧] أيضاً. وجاء التراجع التالي لوزن الشيعة داخل الحزب نتيجة لظروف طارئة وللفعل الطبيعي للعلاقات المحلّوية أكثر مما كان نتيجة لسياسة حزبية محسوبة[٥٨]. طبعاً، لم يعتمد نظام البعث الحالي فقط على قوة العصبية التكريتية. وبغضّ النظر عن محاولة النظام لأن يجعل من الحزب ومنظماته المساعدة دروعاً واقية للحكم ومؤسسات لتنظيم الجماهير بشكل يسمح بتوجيه التغير الاجتماعي، فإنه سعى كذلك إلى توسيع الجسور المقامة مع القوى السياسية الأخرى. ومن هنا جاء تحالفه مع الأكراد الديموقراطيين في العام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ ومع الشيوعيين منذ ١٩٧٢[٥٩].

وإذا كان تضامن الجماعات الحاكمة المتوالية، على الاقل منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣، قد عبّر عن نفسه تكراراً ـ وإن لم يكن حصراً ـ بأشكال اقليمية ومحلية وطائفية وقبلية أو شبه قبلية، فإن علينا ألا ننسى أن هذه الجماعات، والأفراد المؤلفين لها، كانت في معظمها ذات أوضاع متوسطة ومالت، من نواحٍ معينة، إلى أن تنظر إلى الحياة من منطلقات متشابهة وأن تعالج مشكلات عديدة بطريقة متشابهة. ولأن الأمر كذلك، ونظراً لأنه لم يكن باستطاعة هذه الجماعات استصدار قوانين خاصة، بل قوانين عامة فقط، فإنهم أفادوا طبعاً، وبإجراءاتهم العامة، الطبقات التي كانت توجد في أوضاع مشابهة لأوضاعهم، أي الطبقات المتوسطة، على الرغم من أنهم كانوا يعملون لحسابهم هم. وفي الوقت نفسه، لا يمكن الدوران حول حقيقة أن أكثر من استفاد ـ على الأقل في ما يتعلق بالعمل غير الرسمي للنظام الحاكم ـ كانت عائلات الطبقة المتوسطة التي تعيش في البلدات العربية السنية في المحافظات الشمالية الغربية أو تلك التي هاجرت حديثاً إلى بغداد آتية من تلك البلدات، أي العائلات

(٥٤) انظر ص ٣٤٥.
(٥٥) انظر ص ٣٨٣ والجدولين ٢٣ ـ ٢ و٢٣ ـ ٣ في هذا الكتاب.
(٥٦) انظر الجدولين ١٧ ـ ١ و٢٣ ـ ١.
(٥٧) حول فئة «العضوية العاملة» في حزب البعث انظر ص ٣١٩.
(٥٨) انظر ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣.
(٥٩) انظر ص ٤١٢ وما يليها.

التي وفرت منذ العام ١٩٦٣ الأرضية التي خرج منها صانعو القرار الرئيسيون أو أصحاب المناصب ذات المسؤولية في الحكومة والجيش والبيروقراطية وإدارة حزب البعث.

وربما يكون هناك الآن من هذه العائلات من بدأ يميز نفسه كطبقة عليا جديدة. ويصعب هنا أن نكون أكثر تحديداً بالنسبة إلى هذه النقطة، كما هو الأمر بالنسبة إلى النقاط السابقة، نظراً لأن العراق يمر بمرحلة بنيوية ما زالت قيد التطور.

ويبقى أن نقول كلمة أو اثنتين حول مستقبل هذا النظام: مما لا شك فيه أن قادة هذا النظام بدأوا يصبحون أكثر تمكناً في فنّ البقاء سياسياً على قيد الحياة. وأصبحت لديهم الآن صلة بشعبهم وبالواقع أوثق مما كان لديهم في أي وقت منذ مجيئهم إلى السلطة. بل ويمكن المرء حتى أن يقول إنهم صاروا ينظرون إلى الأمام بأكثر مما فعل أي من أسلافهم. أما إذا ما كان النظام سيبرز تاريخياً فمسألة معلقة، على المدى الطويل، على قدرته على الإسهام، بطريقة إبداعية، في عملية بناء الأمة ـ الدولة التي بدأتها ثورة ١٩٢٠[٦٠]. وهذا ما سيتطلب، إن عاجلاً أو آجلاً، ربط الفلاحين بأبناء المدن والشيعة بالسنّة، وخلق علاقات متبادلة الفائدة بين الأكراد والعرب، وفي الوقت نفسه، رفع نوعية مستوى المعيشة ومستوى ثقافة جماهير العراق. وهذا ما يقتضي، قبل أي شيء آخر، قدرة على توجيه الثروة الناجمة عن النفط إلى التطوير الزراعي والصناعي بدلاً من هدرها إلى حد كبير ـ كما حصل في السنوات السابقة ـ من خلال الاستهلاك غير المنتج. ولقد أصبحت هنالك مؤشرات مشجعة على وجود مثل هذا التوجه. وكانت دفعات المداخيل النفطية قد حلّت فعلاً، بضخامتها، مشكلة «التراكم البدائي»، ولم يعد على النظام أن يأخذ من الشعب الفائض الاقتصادي اللازم لتنمية البلد. وأصبحت المسألة في أساسها مسألة معالجة المؤسسات وبناء المهارات التي يمكنها توظيف المداخيل الهائلة للنفط بطريقة فعالة اجتماعياً.

وهذه مهمات تثقل كاهل أي حزب يعمل بمفرده أو يكون منشغلاً في الوقت نفسه في محاربة حرب أهلية، ولا يمكن إنجازها إلا إذا اشتركت القوى السياسية الأساسية في البلد ـ البعث والشيوعيون والأكراد الديموقراطيون ـ معاً وعملت يداً بيد لصالح شعبها.

---

(٦٠) انظر ص ٤١ من الكتاب الأول وما يليها.

ملحق

جداول اضافية

الجدول أ ـ ٤٣(*)

اللجنة العسكرية للحزب الشيوعي المرتبطة بالسكرتير الأول للجنة المركزية، الأعضاء عام ١٩٦٣

الاسم	المهمة التي يقوم بها	مكان الولادة	الدين والأصل العرقي	العمل السابق
نافع يونس[أ]	مسؤول[ب] اللجنة	أربيل	سني ـ كردي	محام
ثابت حبيب العاني[أ]	مسؤول براكات وزارة الدفاع	عانة	سني ـ عربي	مساح
عبد الستار مهدي[أ]	مسؤول الفرقة الثانية	بغداد	سني ـ عربي	معلم
سلطان ملّا علي[أ]	مسؤول معسكر أبو غريب والوشاش والفرقة الثالثة في ديالى	البصرة	شيعي ـ عربي	معلم، عامل
علي حسين الرشيد[ج]	مسؤول الفرقة الأولى (باستثناء وحدات البصرة)[د]	تكريت	سني ـ عربي	معلم
ستّار خضيرٍ	مسؤول وحدات كردستان	بغداد	صابئي	متفرغ حزبي
عبد اللطيف الحاج	مسؤول معسكر الرشيد	بغداد	شيعي ـ كردي	متفرغ حزبي
علي حيدر				
علي ابراهيم	مسؤول حامية بغداد ومعسكر التاجي ومقر قيادة الفرقة الخامسة		شيعي ـ عربي	متفرغ حزبي

(*) للاطلاع على الجداول من أ ـ ١ إلى أ ـ ٤٢ انظر الكتاب الثاني (الحزب الشيوعي) ص ٤٠٥ ـ ٤٦٩.
(أ) عضو في اللجنة المركزية أيضاً.
(ب) أي رفيق قيادي.
(ج) قريب الفريق أحمد حسن البكر، رئيس الجمهورية الحالي (١٩٧٧).
(د) كان مسؤول التنظيم العسكري في البصرة هو عبد الله علق، المرتبط مباشرة بنافع يونس.

المصادر: تصريح لسلطان ملاّ علي (١٩٦٣) من اللجنة العسكرية، في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٥ والملف رقم ق س/١٢٠. والاستطلاعات الخاصة التي أجراها المؤلف.

الجدول أ ـ ٤٣[*]

اللجنة العسكرية للحزب الشيوعي المرتبطة بالسكرتير الأول للجنة المركزية، الأعضاء عام ١٩٦٣

الاسم	المهمة التي يقوم بها	مكان الولادة	الدين والأصل العرقي	العمل السابق
نافع يونس[أ]	مسؤول[ب] اللجنة	أربيل	سني ـ كردي	محام
ثابت حبيب العاني[أ]	مسؤول براكات وزارة الدفاع	عانة	سني ـ عربي	مساح
عبد الستار مهدي[أ]	مسؤول الفرقة الثانية	بغداد	سني ـ عربي	معلم
سلطان ملّا علي[أ]	مسؤول معسكر أبو غريب والوشاش والفرقة الثالثة في ديالى	البصرة	شيعي ـ عربي	معلم، عامل
علي حسين الرشيد[ج]	مسؤول الفرقة الأولى (باستثناء وحدات البصرة)[د]	تكريت	سني ـ عربي	معلم
ستّار خضيرّ	مسؤول وحدات كردستان	بغداد	صابئي	متفرغ حزبي
عبد اللطيف الحاج علي حيدر	مسؤول معسكر الرشيد	بغداد	شيعي ـ كردي	متفرغ حزبي
علي ابراهيم	مسؤول حامية بغداد ومعسكر التاجي ومقر قيادة الفرقة الخامسة		شيعي ـ عربي	متفرغ حزبي

(*) للاطلاع على الجداول من أ ـ ١ إلى أ ـ ٤٢ انظر الكتاب الثاني (الحزب الشيوعي) ص ٤٠٥ ـ ٤٦٩.

(أ) عضو في اللجنة المركزية أيضاً.

(ب) أي رفيق قيادي.

(ج) قريب الفريق أحمد حسن البكر، رئيس الجمهورية الحالي (١٩٧٧).

(د) كان مسؤول التنظيم العسكري في البصرة هو عبد الله علق، المرتبط مباشرة بنافع يونس.

المصادر: تصريح لسلطان ملّا علي (١٩٦٣) من اللجنة العسكرية، في ملف الشرطة العراقية رقم ق س/٥ والملف رقم ق س/١٢٠. والاستطلاعات الخاصة التي أجراها المؤلف.

الجدول أ ـ ٤٤
الشيوعيون في سجن نقرة السلمان ١٩٦٤

		العدد	٪
عمال		١٩١	١٦,٧
فلاحون		٤٨	٤,٢
أفراد القوات المسلحة			
جنود ورتباء (ضباط صف)		٢٨٩	٢٥,٢
ضباط وضباط صف		١٣٨	١٢,١
مهنيون		١٣٣	١١,٦
معلمون	٩٨		
مهندسون	١٦		
أطباء	١٠		
محامون	٩		
موظفون		٩١	٧,٩
طلاب		١٣٣	١١,٦
كَسَبَة[أ]		١٠٥	٩,٢
تجار		٥	٠,٤
آخرون		١٣	١,١
المجموع		١١٤٦	١٠٠,٠

(أ) مصطلح عام ينطبق على الأشخاص الذين ليس لهم عمل منتظم ويكسبون رزقهم بالقيام بأي عمل كان.

المصدر: وردت الأرقام في عريضة كتبها السجناء ونشرت في صحيفة «النداء» (بيروت) الشيوعية في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥.

الجدول أ ـ ٤٥
تنظيم الحزب الشيوعي المدني في محافظة الناصرية ١٩٦٣

		عدد الحزبيين المعروفين	عدد السكان عام ١٩٥٧
تنظيم الحزب في مدينة الناصرية		١٧٨	٣٩٠٦٠
لجنة المدينة (مسؤول واحد و ٥ أعضاء)	٦		
التنظيم النسائي			
مسؤول التنظيم النسائي[أ]			
أعضاء آخرون في اللجنة النسائية	٥		
أعضاء آخرون في التنظيم النسائي	١٤		

يتبع

		عدد الحزبيين المعروفين	عدد السكان عام ١٩٥٧
تنظيم الطلبة			
مسؤول تنظيم الطلبة[أ]			
أعضاء آخرون في لجنة الطلبة	٥		
أعضاء في ثانوية الناصرية	٣١		
أعضاء في معهد المعلمين الابتدائي	٣٠		
تنظيم حي السراي			
مسؤول لجنة السراي[أ]			
أعضاء آخرون في لجنة السراي	٥		
أعضاء آخرون في تنظيم السراي	٢٩		
تنظيم حي السويج			
مسؤول لجنة السويج[أ]			
أعضاء آخرون في لجنة السويج	٦		
أعضاء آخرون في تنظيم السويج	٢٣		
تنظيم حي الشرقية والسيف			
مسؤول لجنة الشرقية والسيف[أ]			
أعضاء آخرون في لجنة الشرقية والسيف	٥		
أعضاء آخرون في تنظيم الشرقية والسيف	١٩		
تنظيم الحزب في منطقة سوق الشيوخ		١١٢	١٣٨٣٣٣[ب]
لجنة المنطقة	٧		
تنظيم بلدة سوق الشيوخ	٥٨		
تنظيم منطقة سوق الشيوخ	٤٧		
تنظيم الحزب في منطقة الشطرة		١٤٧	٩٣٥١٢[ج]
لجنة المنطقة	٧		
تنظيم بلدة الشطرة	١٢٨[د]		
تنظيم منطقة الشطرة	١٢		
تنظيم الحزب في منطقة الرفاعي وبلدتي القلعة والفجر		٦٢	١٠٧٦٩٧
اللجنة	٦		
تنظيم منطقة الرفاعي	١٨		
تنظيم بلدة القلعة	١٧		
تنظيم بلدة الفجر	٢١		
المجموع		٤٤٩	

(أ) كان مسؤول هذه اللجنة عضواً، في الوقت نفسه، في لجنة المدينة.
(ب) منهم ١١٦٤٢ يعيشون في بلدة سوق الشيوخ.
(ج) منهم ١٢٨٣٥ يعيشون في بلدة الشطرة. (د) منهم ٨٥ طالباً.
المصدر: الفرع الأول لإدارة الأمن العراقي.

الجدول أ ـ ٤٦
تنظيم الحزب الشيوعي العراقي في بغداد ١٩٦٣

			عدد الأعضاء المعروفين للسلطات
لجنة بغداد المحلية			١٦
المكاتب المرتبطة بلجنة بغداد المحلية			
مكتب التنظيم			٩
مكتب التدريب			٤
مكتب العمل من أجل السلم في كردستان			٤
مكتب الخلايا(أ)			٤
لجان الفروع المرتبطة بلجنة بغداد المحلية والتنظيمات التابعة لها			
فرع الرصافة		اللجنة	١٥
		التنظيم	٦٦٨
فرع الكرخ		اللجنة	١٠
		التنظيم	غير متوفر
فرع الكرّادة		اللجنة	١٥
		التنظيم	غير متوفر
فرع الكاظمية		اللجنة	١٠
		التنظيم	غير متوفر
فرع الأعظمية		اللجنة	١١
		التنظيم	غير متوفر
فرع الضواحي		اللجنة	١٤
		التنظيم	غير متوفر
فرع شرق سد الفيضان		اللجنة	١٠
		التنظيم	غير متوفر
لجنة فرع المثقفين (الانتلجنسيا)			٧
المعلمون		اللجنة الفرعية	٤
		التنظيم	١٠٢
أساتذة الجامعة		اللجنة الفرعية	٨
		التنظيم	١٦
مهندسون		اللجنة الفرعية	٨
		التنظيم	غير متوفر
أطباء		اللجنة الفرعية	٤
		التنظيم	غير متوفر

يتبع

			عدد الأعضاء المعروفين للسلطات
كتاب وصحافيون وفنانون		اللجنة الفرعية	٦
		التنظيم	٦١
محامون		اللجنة الفرعية	غير متوفر
		التنظيم	غير متوفر
لجنة فرع الأسواق والمصارف والشركات التجارية			٦
تنظيم فرع المصارف			٧١
تنظيمات الفرع الأخرى			٣٣
لجنة فرع بغداد للمدارس الثانوية			٥
تنظيم فرع بغداد للمدارس الثانوية			٢١٧
في قطاع الكرخ	٢٣		
في قطاع الكرادة	٦٦		
في قطاع الرصافة :			
لجنة الرصافة	٤		
حيّ السنك	٢١		
مدرسة الفضل	٢٥		
المدرسة الإعدادية المركزية	٣٤		
في المدرسة الجعفرية	٢٣		
في المعاهد الصحية	٢١		
لجنة فرع طلاب الجامعة			١٠
كلية التربية		اللجنة الفرعية	٧
		التنظيم	غير متوفر
كلية التجارة		اللجنة الفرعية	٥
		التنظيم	غير متوفر
معاهد الهندسة		اللجنة الفرعية	٤
		التنظيم	غير متوفر
معاهد الطب		اللجنة الفرعية	٧
		التنظيم	غير متوفر
كلية الحقوق		اللجنة الفرعية	٦
		التنظيم	غير متوفر
الطالبات الإناث		اللجنة الفرعية	٩
		التنظيم	غير متوفر
معاهد وكليات الأعظمية		اللجنة الفرعية	٥
		التنظيم	غير متوفر

يتبع

تابع الجدول أ ـ ٤٦

			عدد الأعضاء المعروفين للسلطات
المعاهد الليلية		اللجنة الفرعية	٤
		التنظيم	غير متوفر
تنظيم شرطة بغداد الحزبي(ب)			
فرع الشرطة		اللجنة	٦
		التنظيم	٥٩
تنظيم عمال بغداد الحزبي(ج)			٥
مكتب العمال المرتبط باللجنة المركزية			٧
لجنة عمال الشركات الكبرى			
التنظيمات التابعة لها			غير متوفر
لجنة عمال الشركات المتوسطة			٣
التنظيمات التابعة لها			غير متوفر
لجنة عمال الشركات الصغيرة			٤
التنظيمات التابعة لها			غير متوفر
المجموع			١٤٧٩
عدد أعضاء تنظيمات الحزب في بغداد ١٩٦٣			«حوالى
استناداً الى عضو في لجنة بغداد المحلية ١٩٦٣			٥٠٠٠»(د)

(أ) كان لأعضاء هذا المكتب مهمة التفتيش على خلايا الحزب والإفادة عن أوضاعها أمام لجنة بغداد المحلية.

(ب) كان هذا التنظيم يخضع مباشرة لمسؤول اللجنة العسكرية في الحزب.

(ج) لم يكن هذا التنظيم مرتبطاً بلجنة بغداد المحلية بل كان يخضع مباشرة للجنة المركزية للحزب.

(د) حديث أجري مع المؤلف في أيار (مايو) ١٩٦٩.

المصدر: تم الحصول على هذه الأرقام من لوائح موجودة لدى الفرع الأول لإدارة الأمن العراقية وملف الشرطة العراقية رقم ق س /٢٦، ومن تصريح لحسين الوردي، عضو لجنة بغداد المحلية عام ١٩٦٣، ملف الشرطة رقم ق س /٤٥.

الجدول أ ـ ٤٧

انتخابات طلاب الجامعة العراقية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩

الكلية أو المعهد	اللائحة الديموقراطية الموحدة (موالية للشيوعيين) عدد المرشحين الفائزين	الجبهة الطلابية الموحدة (موالية للبعثيين والناصريين) عدد المرشحين الفائزين	اللائحة المستقلة عدد المرشحين الفائزين
كلية الطب	١٠	-	٢
كلية طبّ الأسنان	٩	-	١
كلية الصيدلة	٧	٣	-
كلية الطب البيطري	١٠	-	-
كلية العلوم	٦	٢	-
كلية الفنون	٦	٢	-
كلية الحقوق	٤	٤	-
كلية الشريعة	-	٨	-
كلية التجارة	٧	-	١
كلية التربية (التعليم)	٨	-	-
كلية التحرير (المرأة)	-	٨	-
كلية الزراعة	٨	-	-
كلية الهندسة	٤	٤	-
معهد المساحة	٤	-	-
معهد الهندسة الصناعية	٦	-	-
المعهد الفني النهاري	٦	-	-
المعهد الفني الليلي	٦	-	-
معهد الغابات	١	١	-
معهد الإدارة	٤	-	-
معهد المحاسبة	٢	-	-
معهد اللغات	٤	-	-
معهد المعالجة الفيزيائية	٦	-	-
المجموع	١١٨ (٧٦,٦٪)	٣٢ (٢٠,٨٪)	٤ (٢,٦٪)

الجدول أ ـ ٤٨

تنظيم الحزب الشيوعي بين عمال البصرة، ١٩٤٨ و١٩٦٣

	عدد أعضاء الحزب ١٩٤٨	عدد أعضاء الحزب المعروفين للسلطات ١٩٦٣	تقدير تقريبي لمجموع العمال الملتزمين ١٩٦٣
مسؤول لجنة العمال المرتبطة بلجنة البصرة المحلية	١	١	
عضو لجنة العمال ومسؤول عمال الميناء	١	١	
تنظيم عمال الميناء	٣١	١١٢	٧٠٠٠
عضو لجنة العمال ومسؤول عمال النفط	١	١	
تنظيم عمال النفط	١١	١٨	٤٠٠٠
عضو لجنة العمال المسؤول عن العمال في مشاريع أخرى	١	١	
تنظيم العمال الحزبي في المشاريع الأخرى	٢٠	٦٧	؟
المجموع	٦٦[أ]	٢٠١[أ]	

(أ) هذه الأرقام لا تضم طبعاً «مؤيدي» الحزب و«أصدقاءه».

المصدر: أخذت أرقام ١٩٦٣ من الفرع الأول لإدارة الأمن العراقية. وأما بشأن أرقام ١٩٤٨ فانظر الجدول ١٧ ـ ٣ في الكتاب الثاني.

الجدول أ ـ ٤٩

أعضاء قيادة حزب البعث في القطر العراقي (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠)

الاسم	المدة في عضوية القيادة	الهوية	الدين أو الطائفة	تاريخ الولادة	مكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي
فؤاد الركابي، أمين عام	١٩٥٢ ـ ١٩٥٩	عربي	شيعي	١٩٣١	الناصرية	مهندس حكومي، وزير التنمية ١٩٥٨. وزير دولة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩.	كلية الهندسة ـ بغداد	طبقة صغار المسؤولين. ابن مسؤول حكومي صغير
فخري قدوري	١٩٥٢ ـ ١٩٥٣	عربي	سني	١٩٢٩[أ]	بغداد	مدرب في كلية التجارة. وزير الاقتصاد ١٩٦٨ ـ	دكتوراه في الاقتصاد	الطبقة التجارية المتوسطة. ابن تاجر.
سعدون حمادي	١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨	عربي	شيعي	١٩٣٠	كربلاء	أستاذ في كلية التجارة. وزير الاصلاح الزراعي ١٩٦٣. وزير النفط ١٩٦٩ ـ ١٩٧٤. وزير الخارجية ١٩٧٤ ـ	دكتوراه في الاقتصاد الزراعي من ويسكونسن	الطبقة التجارية المتوسطة الدنيا. ابن بائع أقمشة.
يحيى ياسين	١٩٥٢ ـ ١٩٥٤	عربي	سني	١٩٢٨[أ]	الأعظمية	محام. حاكم بغداد ١٩٦٣.	كلية الحقوق ـ بغداد	طبقة المسؤولين المتوسطين. ابن موظف حكومي.
شمس الدين الكاظم	١٩٥٢ ـ ١٩٥٨	عربي	شيعي	١٩٣٢[أ]	كربلاء	طالب. موظف بنك. مدير عام لبنك الرافدين ١٩٦٣.	كلية التجارة ـ بغداد	الطبقة التجارية المتوسطة. ابن تاجر سجاد.
عدنان لطفي عثمان	١٩٥٢ ـ ١٩٥٤	عربي (أردني)	سني	١٩٣٢[أ]	إربد (الأردن)	طالب.	معهد المعلمين العالي ـ بغداد	؟
مهدي عاصف	١٩٥٤ ـ ١٩٥٧	عربي	شيعي	١٩٢٩[أ]	البصرة	عامل تصليح سيارات.	ابتدائي	الطبقة العاملة. ابن عامل.
عبد الله الركابي[ب]	١٩٥٤ ـ ١٩٥٧ ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩	عربي	شيعي	١٩٣٣[أ]	الناصرية	طالب حقوق. محام.	كلية الحقوق ـ بغداد	الطبقة الصناعية المتوسطة الدنيا. ابن حرفي.
فيصل حبيب الخيزران	١٩٥٤ ـ ١٩٥٧ ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢	عربي	سني	١٩٢٧	الشوهاني[ج]	محام. سفير في موسكو ١٩٦٣.	كلية الحقوق ـ بغداد	طبقة المشايخ الملاك. ابن شيخ قبيلة العزة.

يتبع

تابع جدول رقم أ - ٤٩

الاسم	المدة في عضوية القيادة	الهوية	الدين أو الطائفة	تاريخ الولادة	مكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي
خالد علي صالح الدليمي	١٩٥٧ - ١٩٥٩	عربي	سني	١٩٣٤	بغداد	متفرغ حزبي.	ثانوي	طبقة الملاك الدنيا. ابن ملاك صغير.
كريم شنتاف	١٩٥٨ - ١٩٥٩ ١٩٦٢ - ١٩٦٣	عربي	سني	١٩٣٤	رمادي	معلم. مدير وكالة الأنباء العراقية في بيروت ١٩٦٩ - ١٩٧٠.	كلية الفنون - بغداد	طبقة عمال النقل. ابن سائق شاحنة.
صالح شعبان	١٩٥٨ - ١٩٥٩	عربي	سني	١٩٣٣	رمادي	صاحب مكتبة.	ثانوي	طبقة الملاك الدنيا. ابن ملاك صغير.
حازم جواد(١)	١٩٥٨ ١٩٥٩ - ١٩٦٣	عربي	شيعي	١٩٣٥	الناصرية	متفرغ حزبي.	مطرود من المعهد العالي للمعلمين	الطبقة التجارية المتوسطة الدنيا. ابن كحال (موزع أدوية شعبية).
علي صالح السعدي، عضو أمين عام	١٩٥٨ ١٩٦٠ - ١٩٦٣	كردي فيلي مستعرب	شيعي	١٩٢٨	بغداد أصلاً من هبهب	متفرغ حزبي. نائب رئيس وزراء، وزير الداخلية ١٩٦٣.	كلية التجارة	الطبقة الفلاحية. ابن بستاني ووكيل أملاك عائلة الحيدري.
اياد سعيد ثابت	١٩٥٨ - ١٩٥٩	عربي	سني	١٩٣٣	بغداد أصلاً من الموصل	موظف حكومي.	كلية التجارة	الطبقة التجارية المتوسطة. ابن تاجر.
مدحت جمعة	١٩٥٨ - ١٩٥٩	عربي	سني	١٩٢٨ (١)	بغداد أصلاً من تكريت	أمين صندوق بنك. حاكم الموصل ١٩٦٣.	ثانوي	طبقة المسؤولين المتوسطين. ابن ضابط منطقة.
طالب شبيب	١٩٥٨ - ١٩٥٩ ١٩٦٢ - ١٩٦٣	عربي	شيعي	١٩٣١	رميثة	مهندس.	أنهى ٣ سنوات من كلية الهندسة في جامعة لندن.	طبقة الملاكين الاريستوقراطيين. ابن ملاك افتقر.

يتبع

تابع جدول رقم أ - ٤٩

الاسم	المدة في عضوية القيادة	الهوية	الدين أو الطائفة	تاريخ الولادة	مكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي
حميد خلخال	١٩٦٠ - ١٩٦٣	عربي	شيعي	١٩٣٢	هندية	معلم ثانوي.	المعهد العالي للمعلمين	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح.
محسن الشيخ راضي	١٩٦٠ - ١٩٦٣	عربي	شيعي	١٩٣٤	النجف	متفرغ حزبي.	مطرود من كلية الطب لأسباب سياسية.	طبقة رجال الدين المتوسطة الدنيا. ابن «مؤمن» (رجل دين).
دحام الألوسي	١٩٦٠ - ١٩٦٢	عربي	سني	١٩٣٤ (١)	الألوس	معلم ثانوي.	المعهد العالي للمعلمين	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح.
عبد الحسين عبد الصاحب	١٩٦٠ - ١٩٦٢	عربي	شيعي	١٩٣٣ (١)	بغداد	طالب صيدلة.	كلية الصيدلة، الجامعة السورية	الطبقة التجارية المتوسطة. ابن تاجر.
تحسين معلة	١٩٦٠ - ١٩٦٢	عربي	شيعي	١٩٣٠	كربلاء	طبيب. سفير في الجزائر ١٩٦٨ - ١٩٧٠ عميد كلية الطب.	كلية الطب	طبقة رجال الدين الملاكين المتوسطة. ابن مرشد مقام.
حمدي عبد المجيد	١٩٦٢ - ١٩٦٣	عربي	سني	١٩٢٩	بغداد أصلاً من عانة	معلم ثانوي.	المعهد العالي للمعلمين	الطبقة التجارية المتوسطة الدنيا. ابن تاجر صغير.
الفريق أحمد حسن البكر، عضو أمين عام	١٩٦٣ - ١٩٦٩ ١٩٦٩ - الآن (١٩٧٧)	عربي	سني	١٩١٤	تكريت	رئيس وزراء ١٩٦٣. رئيس جمهورية وقائد عام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء ورئيس مجلس قيادة الثورة ١٩٦٨ - حتى الآن. ووزير للدفاع ١٩٧٣ - ١٩٧٧.	الكلية العسكرية	طبقة صغار الملاكين. ابن وجيه من البيكات، وهي مجموعة قبلية من تكريت.
هاني الفكيكي	١٩٦٣	عربي	شيعي (أم سنية)	١٩٣٦	بغداد	متفرغ حزبي. عضو مجلس قيادة الثورة ١٩٦٣.	سنتان في كلية الصيدلة	طبقة المهنيين المتوسطة الدنيا. ابن محام.

يتبع

تابع جدول رقم أ - ٤٩

الاسم	المدة في عضويـة القيادة	الهوية	الـدين أو الطائفة	تاريخ الولادة	مكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي
الفـريق الـركن صـالح مهـدي عماش	١٩٦٣ ١٩٦٦ - ١٩٧١	عربي	سني	١٩٢٥	بغداد	وزير الدفاع ١٩٦٣. نائب رئيس الـوزراء ووزيـر الـداخلية ١٩٦٨ - ١٩٧٠. نـائب رئيس الجمهـوريـة ١٩٧٠ - ١٩٧١ وعـضـو مجلس قيادة الثورة ١٩٦٨ - ١٩٧١.	الكليـة العسكـريـة وكلية الأركان	طبقة الضمّانين الزراعيين الـدنيـا. ابن فـلاح - ضمّان(د).
عدنان القصاب	١٩٦٣(هـ) ١٩٦٥ - ١٩٦٦	عربي	سني	١٩٣٦	بغداد	مهندس حكومي. مـديـر الموانىء ١٩٦٨ - حتى الآن (١٩٧٧).	كلية الهندسة	طبقة المسؤولين والتجار المتوسطة. ابن موظف في البرلمان.
الـلواء الـركـن طاهر يحيى(د)	١٩٦٣(هـ)	عربي	سني	١٩١٤	بغداد أصـلاً مـن تكريت	رئيس الأركـان العـامـة ١٩٦٣. رئـيس الـوزراء ١٩٦٣ - ١٩٦٥ و١٩٦٧ - ١٩٦٨.	الكليـة العسكـريـة وكلية الأركان	الطبقة التجارية المتوسطة الدنيا. ابن عَلْوَجي (تـاجر قمح صغير).
المقـدم الـركن عبد الستار عبد اللطيف	١٩٦٣(هـ)	عربي	سني	١٩٢٦	الأعظمية	وزير المواصلات ١٩٦٣.	الكليـة العسكـريـة وكلية الأركان	طبقة المسؤولين المتوسطة. ابن موظف مدني في وزارة الدفاع.
العقيـد محمـد المهداوي(د)	١٩٦٣(هـ)	عربي	سني	؟	بغداد	قائد كتيبة الدبابات الثالثة	الكلية العسكرية	الطبقة التجارية المتوسطة الدنيا. ابن تاجر صغير.
الـرئيس الأول علي ابراهيم	١٩٦٣(هـ) ١٩٦٦ - ١٩٦٧	عربي	سني		الفلوجة أصلاً من عانة	سكـرتير وزيـر الـدفـاع ١٩٦٣.	الكلية العسكرية	طبقة الملاك المتوسطة. ابن ملاك متوسط.
طارق عزيز	١٩٦٣(هـ)	عربي	مسيحي	١٩٣٦(أ)	الموصل	صحـافي. رئيس تحـريـر «الجماهير» ١٩٦٣. معلم.	كلية الفنون	طبقة المـلاك الـدنيـا. ابن ملاك صغير.
عبد الستار الدوري	١٩٦٣(هـ)	عربي	سني	١٩٣٤(أ)	بغداد أصـلاً مـن الدور	مسؤول حكـومي. مـديـر الإذاعة ١٩٦٣.	كلية الفنون	الطبقة العـاملة. ابن عامل سكك حديدية.

يتبع

تابع جدول رقم أ - ٤٩

الاسم	المدة في عضويـة القيادة	الهوية	الـدين أو الطائفة	تاريخ الولادة	مكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي
فائق البزاز	١٩٦٣(هـ)	عربي	شيعي	١٩٣٧(أ)	بغداد	طبيب.	كلية الطب	الطبقة التجارية المتوسطة. ابن تاجر.
حسـن الحـاج وداي العطية	١٩٦٣(هـ)	عربي	شيعي	١٩٢٩(أ)	الديوانية	محـام. حـاكـم كـربـلاء ١٩٦٣.	كلية الحقوق	طبقة المشايخ الملاكين. ابن مـلاك وابـن أخت رئيس قبيلة الحميدات.
فـؤاد شـاكـر مصطفى	١٩٦٣(هـ)	عربي	سني	١٩٣٠	عانة	طبيب. حـاكم كـركـوك ١٩٦٣.	كلية الطب	طبقة المقاولين والملاكين المتـوسطـة. ابـن مـلاك ومقاول.
العقيـد الطيـار منذر الونداوي	١٩٦٣(هـ)	عربي (أم تركمانية)	سني (أم شيعية)	١٩٣٥(أ)	الناصرية	قـائـد الحـرس القـومي ١٩٦٣.	كلية الطيران	طبقة المسؤولين المتوسطة الـدنيا. ابن حـارس سينما وجامع ضرائب بلدية.
صـدام حسـين التكريتي، أمين عام عضو نـائب الأمـين العام	١٩٦٤ - ١٩٦٨ ١٩٦٨ - ١٩٦٩ ١٩٦٩ - الآن (١٩٧٧)	عربي	سني	١٩٣٧	تكريت	معلم ثـانـوي. متـفـرغ حزبي. نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ١٩٦٨ -.	٣ سنوات من كلية الحقوق	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح من مجـمـوعـة البيـكـات القبلية.
عبـد الكـريـم الشيخلي	١٩٦٤ - ١٩٧١	كردي مستعرب	سني	١٩٣٥(أ)	بغداد	متـفـرغ حـزبي. وزيـر الخارجية ١٩٦٨ - ١٩٧١. عضـو مجلس قيادة الثـورة ١٩٦٩ - ١٩٧١. رئـيس وفـد العـراق في الأمـم المتحدة ١٩٧١ - ١٩٧٨.	سنتان في كلية الطب	الطبقة المتوسطة الدنيا. ابن معلم.

يتبع

تابع جدول رقم أ ـ ٤٩

الاسم	المدة في عضوية القيادة	الهوية	الدين أو الطائفة	تاريخ الولادة	مكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي
عبد الله سلوم السامرائي، عضو أمين عام	١٩٦٤ ـ ١٩٧٠ ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩	عربي	سني	١٩٣٢	سامراء	معلم. وزير الإعلام ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩. وزير دولة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠. سفير لدى الهند.	ليسانس تربية. ماجستير في التاريخ الإسلامي.	طبقة صغار المسؤولين. ابن رجل شرطة.
عبد الخالق السامرائي	١٩٦٤ ـ ١٩٧٣	عربي	سني	١٩٣٥	سامراء	متفرغ حزبي. عضو مجلس قيادة الثورة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣.	ثانوي	الطبقة العاملة. ابن عامل.
مرتضى الحديثي	١٩٦٤ ـ ١٩٧٤	عربي	سني	١٩٣٩	بغداد أصلاً من تكريت	معلم سابق. عضو مجلس قيادة الثورة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٤. وزير الخارجية ١٩٧١ ـ ١٩٧٤.	ليسانس في التاريخ	طبقة الملاكين الدنيا. ابن ملاك صغير.
طه الجزراوي، سكرتير القسم العسكري في الحزب	١٩٦٦ ـ الآن (١٩٧٧)	عربي[ز]	سني	١٩٣٩[أ]	الموصل	موظف بنك سابق. منح رتبة ضابط صف مؤقتة ١٩٦٣ ورتبة رئيس ١٩٦٨. عضو مجلس قيادة الثورة ١٩٦٩ ـ الآن (١٩٧٧). وزير الصناعة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦.	ثانوي	الطبقة الفلاحية. ابن بستاني.
صلاح عمر العلي التكريتي	١٩٦٦ ـ ١٩٧٠	عربي	سني	١٩٣٨[أ]	تكريت	موظف بلدية سابق. عضو مجلس قيادة الثورة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠.	ثانوي	طبقة صغار الملاك. ابن ملاك صغير.
عزت مصطفى	١٩٦٦ ـ ١٩٦٨	عربي	سني		عانة	طبيب. وزير الصحة ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩. عضو مجلس قيادة الثورة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٧.	كلية الطب	طبقة الملاكين الدنيا. ابن ملاك.

يتبع

تابع جدول رقم أ ـ ٤٩

الاسم	المدة في عضوية القيادة	الهوية	الدين أو الطائفة	تاريخ الولادة	مكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي
عبد الوهاب كريم	١٩٦٨ ـ ١٩٦٩	عربي	شيعي	١٩٣٧	الحلة	معلم سابق. متفرغ حزبي. قتل في حادث سيارة ١٩٧١.	ثانوي	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح.
عزت الدوري	١٩٦٨ ـ الآن (١٩٧٧)	عربي	سني	١٩٤٢	الدور (منطقة سامراء)	متفرغ حزبي. عضو مجلس قيادة الثورة ١٩٦٩ ـ الآن (١٩٧٧). وزير الاصلاح الزراعي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٤. وزير الداخلية ١٩٧٤ ـ الآن (١٩٧٧).	ثانوي	طبقة الباعة الدنيا. ابن بائع ثلج.

(أ) تاريخ تقريبي.

(ب) ابن عم فؤاد الركابي.

(ج) قرية في محافظة ديالى.

(د) الضيّان هو الفلاح الذي يشتري المحصول بسعر إجمالي معين قبل نضجه.

(هـ) احتفظ هؤلاء بعضوية قيادة البعث القطرية لثلاثة أيام فقط (١١ ـ ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣).

(و) بعثي اسماً، وترك الحزب في أواخر ١٩٦٣.

(ز) يقال إنه أصلاً من «مجموعة غوران» التي تعيش في «جزيرة ابن عمر» في تركيا، وإنه من جذر كردي، ولكن ما من دليل يؤكد هذا.

الجدول أ - ٥٠
أعضاء القيادة القومية لحزب البعث
(من آذار (مارس) ١٩٥٤ وحتى شباط (فبراير) ١٩٧٠)[أ]

الاسم	مدة عضوية القيادة	عدد مرات انتخابه	الجنسية	تاريخ الولادة	مكان الولادة	الدين والطائفة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي
ميشيل عفلق[ب]	١٩٥٤ - ١٩٦٦ ١٩٦٨ - ١٩٧٠	٨	سوري	١٩١٠	دمشق	مسيحي أرثوذكسي	معلم سابق. وزير التعليم ١٩٤٩.	السوربون (١٩٢٨ - ١٩٣٢)	الطبقة التجارية المتوسطة. ابن تاجر حبوب متوسط.
صلاح الدين البيطار	١٩٥٤ - ١٩٥٩	١	سوري	١٩١٢	دمشق	مسلم سني	معلم سابق. وزير الخارجية ١٩٥٦ - ١٩٥٨. وزير الارشاد للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨ - ١٩٥٩.	السوربون (١٩٢٩ - ١٩٣٤)	الطبقة الدينية التجارية المتوسطة العليا. ابن تاجر قمح متوسط.
أكرم الحوراني	١٩٥٤ - ١٩٥٩	١	سوري	١٩١٢	حماه	مسلم سني	محام سياسي. عضو في البرلمان السوري ١٩٤٣ - ١٩٥٨. رئيس المجلس النيابي ١٩٥٧ - ١٩٥٨. نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨ - ١٩٥٩.	كلية الحقوق، دمشق.	طبقة الملاك المفتقرين. ابن ملاك.
عبد الله الريماوي	١٩٥٤ - ١٩٥٩	١	أردني (فلسطيني)	١٩٢٠	بيت ريما[ج]	مسلم سني	محام. عضو البرلمان الأردني ١٩٥٢و١٩٥٦ - ١٩٥٧. وزير دولة ١٩٥٦ - ١٩٥٧.	كلية الحقوق، دمشق.	الطبقة الدينية الريفية المتوسطة. ابن شيخ (رجل دين).

يتبع

تابع جدول رقم أ - ٥٠

الاسم	مدة عضوية القيادة	عدد مرات انتخابه	الجنسية	تاريخ الولادة	مكان الولادة	الدين والطائفة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي
عبد الله نعواس	١٩٥٤ - ١٩٥٩	١	أردني (فلسطيني)	١٩١٤	الطيبة[ج]	مسيحي كاثوليكي	محام. عضو البرلمان الأردني ١٩٥٢.	كلية الحقوق، القدس	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح.
فؤاد الركابي	١٩٥٤ - ١٩٥٩	٢	عراقي	١٩٣١	الناصرية	مسلم شيعي	مهندس. أمين عام القيادة القطرية البعثية في العراق ١٩٥٢ - ١٩٥٩.	كلية الهندسة، بغداد	طبقة صغار المسؤولين (المتوسطة الدنيا). ابن موظف حكومي صغير.
علي جابر	١٩٥٤ - ١٩٦٣	٤	لبناني	١٩٢٣	النبطية	مسلم شيعي	طبيب. أمين القيادة القطرية للبعث في لبنان.	كلية الطب، دمشق	الطبقة التجارية المتوسطة. ابن تاجر مَوَاش متوسط.
طالب شبيب	١٩٥٩ - ١٩٦٣	٣	عراقي	١٩٣١	الرميثة	مسلم شيعي	مهندس. وزير الخارجية ١٩٦٣.	٣ سنوات هندسة في جامعة لندن	طبقة المُلاكين المفتقرين. ابن ملاك.
فيصل الخيزران	١٩٥٩ - ١٩٦٢	٢	عراقي	١٩٢٧	الشوهاني[د]	مسلم سني	محام. سفير في موسكو ١٩٦٣.	كلية الحقوق، بغداد	طبقة المشايخ الملاكين. ابن شيخ قبيلة العزّة.
عبد الوهاب الشميطلي	١٩٥٩ - ١٩٦٢	٢	لبناني	١٩٣٣[هـ]	بيروت	مسلم سني	معلّم.	ليسانس علم نفس، الجامعة اللبنانية.	طبقة رجال الدين المتوسطة. ابن شيخ وموظف محكمة.
غالب ياغي	١٩٥٩ - ١٩٦٢	٢	لبناني	١٩٣٤[هـ]	بعلبك	مسلم شيعي	طالب حقوق. محام.	كلية الحقوق، دمشق	طبقة «الزعماء» التجارين المحليين. ابن زعيم عشيرة مالك أغنام وصاحب مقهى.
خالد يشرطي	١٩٥٩ - ١٩٦٣	٣	لبناني(من أصل فلسطيني)	١٩٣٥	عكا	مسلم سني	مهندس.	كلية الهندسة. الجامعة الأمريكية في بيروت	طبقة رجال الدين الملاكين. ابن زعيم ثري للطريقة الشاذلية.

يتبع

تابع جدول رقم أ ـ ٥٠

الاسم	مدة عضوية القيادة	عدد مرات انتخابه	الجنسية	تاريخ الولادة	مكان الولادة	الدين والطائفة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي
منيف الرزاز(د)	١٩٥٩ ـ ١٩٦٦	٦	أردني (من أصل سوري)	١٩١٧	حماه	مسلم سني	طبيب.	كلية الطب، القصر العيني، القاهرة	طبقة التجار الصغيرة. ابن تاجر.
غسان شرارة	١٩٦٠ ـ ١٩٦٢	١	لبناني	١٩٣٣(هـ)	بنت جبيل	مسلم شيعي	محام. صحافي.	كلية الحقوق، القاهرة	طبقة الملاكين الصغيرة. ابن شاعر ورئيس بلدية بنت جبيل.
عبد الرحمن منيف	١٩٦٠ ـ ١٩٦٢	١	أردني (من أصل سعودي)	١٩٣٢(هـ)	الأردن	مسلم سني	محام. موظف نفطي لاحقاً.	دكتوراه في اقتصاد النفط من بلغراد	الطبقة التجارية الصغيرة. ابن تاجر.
علي صالح السعدي	١٩٦٢ ـ ١٩٦٤	٢	عراقي	١٩٢٨	بغداد	مسلم شيعي	متفرغ حزبي. أمين القيادة القطرية للبعث في العراق ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣. نائب رئيس الوزراء ١٩٦٣.	كلية التجارة، بغداد	الطبقة الفلاحية. ابن بستاني.
حازم جواد	١٩٦٢ ـ ١٩٦٣	١	عراقي	١٩٣٥	الناصرية	مسلم شيعي	متفرغ حزبي. وزير دولة لشؤون الرئاسة ١٩٦٣.	المعهد العالي للمعلمين، بغداد	طبقة التجار رجال الدين المتوسطة الدنيا. ابن مؤذن وكحال (موزع أدوية شعبية).
جبران مجدلاني	١٩٦٢ ـ ١٩٦٦	٤	لبناني	١٩٢٨	بيروت	مسيحي أرثوذكسي	محام.	كلية الحقوق، الجامعة اليسوعية في بيروت	الطبقة التجارية المتوسطة. ابن تاجر عقارات.
خالد العلي	١٩٦٢ ـ ١٩٦٥	٣	لبناني	١٩٣٣(هـ)	عكار	مسلم سني	محام.	كلية الحقوق، دمشق	طبقة صغار الملاكين. ابن وجيه ملاك محلي.

يتبع

تابع جدول رقم أ ـ ٥٠

الاسم	مدة عضوية القيادة	عدد مرات انتخابه	الجنسية	تاريخ الولادة	مكان الولادة	الدين والطائفة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي
أمين شقير	١٩٦٢ ـ ١٩٦٣	١	أردني (من أصل سوري)	١٩٢١(هـ)	دمشق	مسلم سني	صيدلي.	كلية الصيدلة، الجامعة الأميركية في بيروت	طبقة التجار المتوسطة. ابن تاجر.
الفريق أمين الحافظ(د)	١٩٦٣ ـ ١٩٦٦ ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠	٤	سوري	١٩٢٢	باب النيرب ضاحية حلب	مسلم سني	رئيس مجلس قيادة الثورة (مجلس الرئاسة في ما بعد). القائد العام للقوات المسلحة، سورية، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦.	كلية حمص العسكرية	طبقة صغار المسؤولين (المتوسطة الدنيا). ابن رجل شرطة.
اللواء صلاح جديد	١٩٦٣ ـ ١٩٦٥	٢	سوري	١٩٢٦	الدوير، منطقة جبلة، جبل العلويين	مسلم علوي	مدير شؤون الضباط في الأركان العامة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥. عضو مجلس الرئاسة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦. معاون الأمين العام لقيادة البعث في سورية ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠.	كلية حمص العسكرية	طبقة الملاكين المتوسطة. ابن قائمقام وملاك من عشيرة الحدادين العلوية.
حمود الشوفي	١٩٦٣ ـ ١٩٦٤	١	سوري	١٩٣٣(هـ)	صلخد، قرية في جبل الدروز	درزي	متفرغ حزبي. عضو مجلس قيادة الثورة في سورية ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤.	ليسانس لغة عربية، دمشق	طبقة الملاكين الدنيا. ابن ملاك صغير.
الزعيم أحمد حسن البكر(ج)	١٩٦٣ ـ ١٩٦٦ ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠	٤	عراقي	١٩١٤	تكريت	مسلم سني	رئيس وزراء العراق ١٩٦٣ رئيس الجمهورية ١٩٦٨ ـ	الكلية العسكرية، بغداد	طبقة صغار الملاكين. ابن وجيه من قبيلة البيكات.

يتبع

تابع جدول رقم أ ـ ٥٠

الاسم	مدة عضوية القيادة	عدد مرات انتخابه	الجنسية	تاريخ الولادة	مكان الولادة	الدين والطائفة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي
الفريق صالح مهدي عماش	١٩٦٣ - ١٩٦٤ ١٩٦٨ - ١٩٧٠	٢	عراقي	١٩٢٥	بغداد	مسلم سني	وزير الدفاع ١٩٦٣. نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ١٩٦٨ - ١٩٧٠. نائب رئيس الجمهورية ١٩٧٠ - ١٩٧١	الكلية العسكرية وكلية الأركان في بغداد	طبقة الضمّانين الزراعيين الدنيا. ابن فلاح ضمّان (مقاول محاصيل زراعية).
محسن الشيخ راضي	١٩٦٣ - ١٩٦٤	١	عراقي	١٩٣٤	النجف	مسلم شيعي	متفرغ حزبي. عضو مجلس قيادة الثورة ١٩٦٣.	مطرود من كلية الطب لأسباب سياسية	طبقة رجال الدين المتوسطة الدنيا. ابن مؤمن (رجل دين جوال).
حمدي عبد المجيد	١٩٦٣ - ١٩٦٤	١	عراقي	١٩٢٩	بغداد	مسلم سني	معلم سابق. عضو مجلس قيادة الثورة ١٩٦٣.	معهد المعلمين العالي	الطبقة التجارية المتوسطة الدنيا. ابن تاجر صغير.
علي بن عقيل	١٩٦٣ - ١٩٦٤	١	عدني	١٩٢٩(هـ)	حضرموت	مسلم زيدي	متفرغ حزبي.	ليسانس من جامعة دمشق	الطبقة العاملة. ابن عامل.
اللواء محمد عمران	١٩٦٤ - ١٩٦٥	١	سوري	١٩٢٢	قرية المخرّم، جبل العلويين	مسلم علوي	نائب رئيس الوزراء ١٩٦٣ - ١٩٦٤ عضو مجلس الرئاسة ١٩٦٤ - ١٩٦٦.	كلية حمص العسكرية	طبقة صغار الملاك. ابن ملاك وجيه محلي من عشيرة الخياطين العلوية.
منصور الأطرش	١٩٦٤ - ١٩٦٦	٢	سوري	١٩٢٥	القريّة، جبل الدروز	درزي	وزير العمل في سورية ١٩٦٣ - ١٩٦٤. عضو مجلس الرئاسة ١٩٦٤.	بكالوريوس علوم سياسية من الجامعة الأمريكية في بيروت. اجازة حقوق من جامعة باريس.	طبقة الاريستوقراطيين الملاك. ابن ملاك متوسط وزعيم درزي.

تابع جدول رقم أ ـ ٥٠

الاسم	مدة عضوية القيادة	عدد مرات انتخابه	الجنسية	تاريخ الولادة	مكان الولادة	الدين والطائفة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي
شبلي العيسمي(ط)	١٩٦٤ - ١٩٦٦ ١٩٦٨ - ١٩٧٠	٣	سوري	١٩٢٢	قرية إمتان، جبل الدروز	درزي	معلم. وزير الارشاد في سورية ١٩٦٣ - ١٩٦٤.	ليسانس في التاريخ من جامعة دمشق	طبقة الملاكين الدنيا. ابن ملاك صغير.
علي الخليل	١٩٦٤ - ١٩٦٦	٢	لبناني	١٩٣٣	صور	مسلم شيعي	أمين القيادة القطرية للبعث في لبنان ١٩٦٤ - ١٩٦٦.	دكتوراه علوم سياسية من جامعة واشنطن العاصمة	طبقة الملاكين المتوسطة. ابن ملاك.
عبد المجيد الرافعي	١٩٦٤ - ١٩٦٥ ١٩٦٨ - ١٩٧٠	٢	لبناني	١٩٢٧	طرابلس	مسلم سني	طبيب.	كلية الطب، القاهرة ولوزان	طبقة رجال الدين الملاكين المتوسطة. ابن شيخ ملاك.
علي غنام	١٩٦٤ - ١٩٦٦	٢	سعودي	١٩٣٤(هـ)	الحجاز	مسلم سني	متفرغ حزبي.	ليسانس فنون	طبقة صغار التجار. ابن راع وتاجر أغنام صغير.
المقدم حافظ الأسد	١٩٦٥ - ١٩٦٦	١	سوري	١٩٣٠	قرية القرداحة	مسلم علوي	قائد القوات الجوية السورية ١٩٦٤ - ١٩٧٠. وزير الدفاع ١٩٦٦ - ١٩٧١. رئيس الوزراء ١٩٧٠ - ١٩٧١. رئيس الجمهورية ١٩٧١ - حتى الآن (١٩٧٧).	كلية حمص العسكرية	طبقة صغار الملاكين. ابن ملاك صغير من عشيرة المتاورة العلوية.
ابراهيم ماخوس	١٩٦٥ - ١٩٦٦	١	سوري	١٩٢٩		مسلم علوي	طبيب. وزير الخارجية السورية ١٩٦٥ - ١٩٧٧.	كلية الطب، دمشق	طبقة رجال الدين الملاكين المتوسطة. ابن ملاك زعيم للطريقة الماخوسية.

يتبع

تابع جدول رقم أ ـ ٥٠

الاسم	مدة عضوية القيادة	عدد مرات انتخابه	الجنسية	تاريخ الولادة	مكان الولادة	الدين والطائفة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي
صدام حسين التكريتي	١٩٦٥ ـ ١٩٦٦	١	عراقي	١٩٣٧	تكريت	مسلم سني	معلم. نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ١٩٦٨ ـ الآن (١٩٧٧)	كلية الحقوق، بغداد	الطبقة الفلاحية. ابن فلاح من مجموعة البيكات القبلية.
كريم شنتاف	١٩٦٥ ـ ١٩٦٦	١	عراقي	١٩٣٤	رمادي	مسلم سني	معلم.	كلية الفنون، بغداد	الطبقة العاملة. ابن سائق شاحنة.
الياس فرح	١٩٦٨ ـ ١٩٧٠	١	سوري	١٩٢٥(هـ)	جسر الشغور	مسيحي أرثوذوكسي	مدير مدرسة البعث في بغداد	دكتوراه في التربية من سويسرا	
زيد حيدر	١٩٦٨ ـ ١٩٧٠	١	سوري	١٩٣٤(هـ) (من أصل لبناني)	بعلبك	مسلم شيعي	أستاذ اقتصاد سياسي.	دكتوراه في الاقتصاد السياسي من يوغوسلافيا	طبقة صغار الملاكين. ابن ملاك وزعيم محلي.
عبد الكريم الشيخلي	١٩٦٨ ـ ١٩٧٠	١	عراقي	١٩٣٥(هـ)	بغداد	مسلم سني	متفرغ حزبي. وزير الخارجية وعضو مجلس قيادة الثورة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠.	سنتان في كلية الطب في بغداد	طبقة صغار التجار. ابن تاجر صغير.
شفيق الكمالي	١٩٦٨ ـ ١٩٧٠	١	عراقي	١٩٣٢(هـ)	البوكمال	مسلم سني	معلم سابق. وزير الشباب ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠. عضو مجلس قيادة الثورة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠.	ماجستير من جامعة القاهرة	طبقة صغار التجار. ابن تاجر.
عبد الخالق السامرائي	١٩٦٨ ـ ١٩٧٠	١	عراقي	١٩٣٥(هـ)	سامراء	مسلم سني	متفرغ حزبي. عضو مجلس قيادة الثورة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣.	ثانوي	الطبقة العاملة. ابن عامل.
نقولا الفرزلي	١٩٦٨ ـ ١٩٧٠	١	لبناني	١٩٣٨(هـ)	القرعون	مسيحي أرثوذكسي	مهندس.	ماجستير هندسة، أوكلاهوما	طبقة الحرفيين. ابن نجار.

يتبع

تابع جدول رقم أ ـ ٥٠

الاسم	مدة عضوية القيادة	عدد مرات انتخابه	الجنسية	تاريخ الولادة	مكان الولادة	الدين والطائفة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي
محمد سليمان	١٩٦٨ ـ ١٩٧٠	١	سوداني	١٩٤١(هـ)	أم درمان	مسلم سني	متفرغ حزبي. قتل في حادث سقوط طائرة ١٩٧٢.	داوم في الجامعة السورية	طبقة الاريستوقراطيين العسكريين متوسطة الدخل. ابن لواء في الجيش السوداني من عائلة الخليفة عبد الله التعايشي(ي).

(أ) كانت هنالك بين آذار (مارس) ١٩٥٤ وشباط (فبراير) ١٩٧٠ ثماني قيادات قومية لحزب البعث. وكانت فترات ولايتها: آذار (مارس) ١٩٥٤ ـ آب (أغسطس) ١٩٥٩، آب (أغسطس) ١٩٥٩ ـ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠ ـ منتصف أيار (مايو) ١٩٦٢، منتصف أيار (مايو) ١٩٦٢ ـ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٣، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٣ ـ شباط (فبراير) ١٩٦٤، شباط (فبراير) ١٩٦٤ ـ نيسان (أبريل) ١٩٦٥، نيسان (أبريل) ١٩٦٥ ـ شباط (فبراير) ١٩٦٦، شباط (فبراير) ١٩٦٨ ـ شباط (فبراير) ١٩٧٠.

(ب) أمين عام حزب البعث من آذار (مارس) ١٩٥٤ وحتى نيسان (أبريل) ١٩٦٥، ثم من شباط (فبراير) ١٩٦٨ وما بعد.

(ج) قرية في منطقة رام الله (فلسطين).

(د) قرية في محافظة ديالى العراقية.

(هـ) تاريخ تقريبي.

(و) أمين عام الحزب من نيسان (أبريل) ١٩٦٥ وحتى شباط (فبراير) ١٩٦٦.

(ز) فريق في الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦، تقاعد من الخدمة ١٩٦٦.

(ح) عميد منذ ١٩٦٨.

(ط) أمين عام مساعد للحزب منذ ١٩٦٥.

(ي) عائلة قدمت خلفاء المهدي في السودان.

الفهرس

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(ص)

(ط)

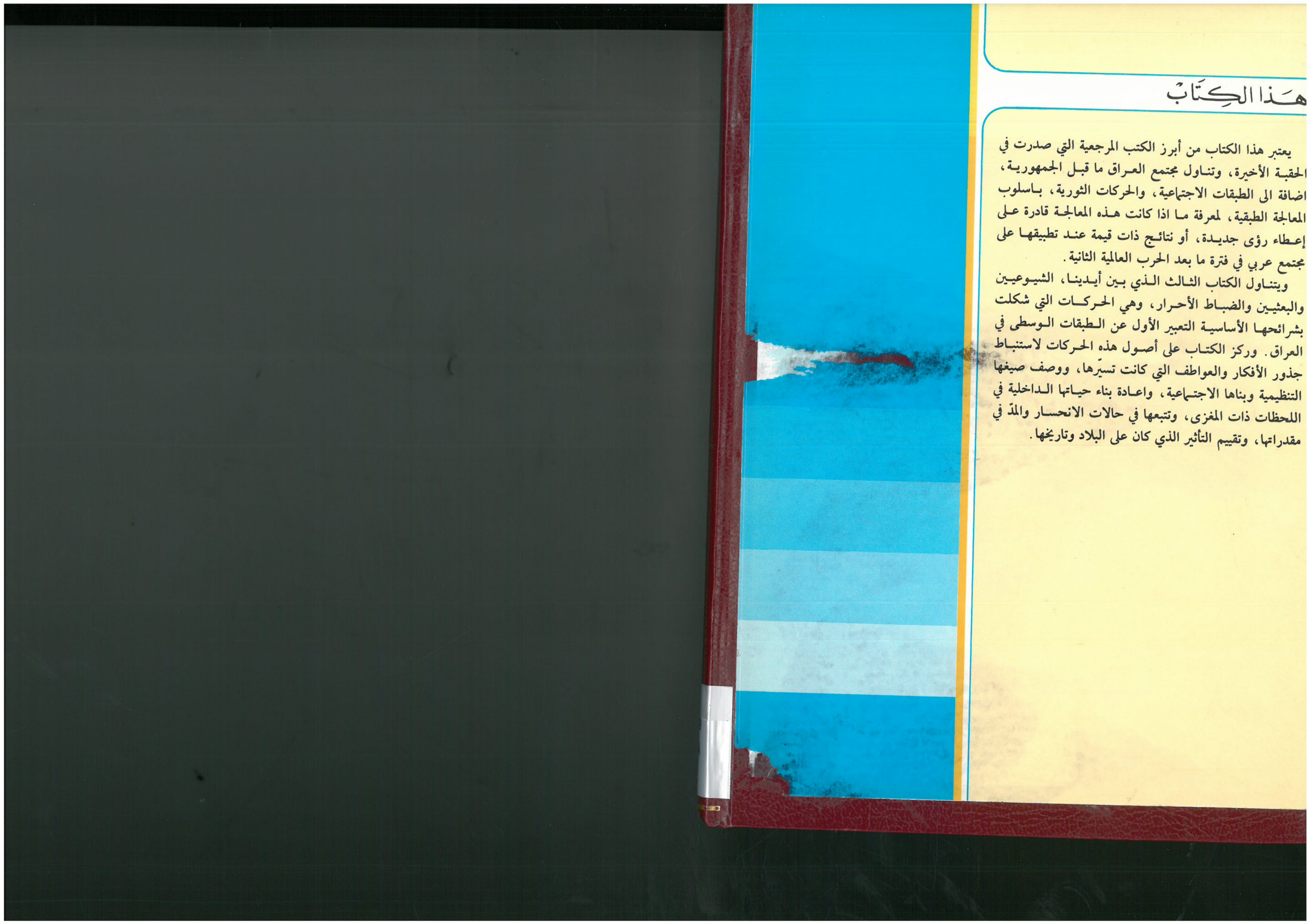
(ع)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)



هذا الكتاب

يعتبر هذا الكتاب من أبرز الكتب المرجعية التي صدرت في الحقبة الأخيرة، وتناول مجتمع العراق ما قبل الجمهورية، اضافة الى الطبقات الاجتماعية، والحركات الثورية، باسلوب المعالجة الطبقية، لمعرفة ما اذا كانت هذه المعالجة قادرة على إعطاء رؤى جديدة، أو نتائج ذات قيمة عند تطبيقها على مجتمع عربي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ويتناول الكتاب الثالث الذي بين أيدينا، الشيوعيين والبعثيين والضباط الأحرار، وهي الحركات التي شكلت بشرائحها الأساسية التعبير الأول عن الطبقات الوسطى في العراق. وركز الكتاب على أصول هذه الحركات لاستنباط جذور الأفكار والعواطف التي كانت تسيّرها، ووصف صيغها التنظيمية وبناها الاجتماعية، واعادة بناء حياتها الداخلية في اللحظات ذات المغزى، وتتبعها في حالات الانحسار والمدّ في مقدراتها، وتقييم التأثير الذي كان على البلاد وتاريخها.